



مصر والصراع حول القرن الأفريقي

١٩٤٥ - ١٩٨١

٨٥

د. محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني


السودان
البحر الأحمر
خليج عدن
جيبوتي
أثيوبيا
الإقليم الشمالي
الصومال
الإقليم الجنوبي
كينيا
أوغندا
المحيط
الهندي
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة

مصر والصراع حول القرن الأفريقي

١٩٤٥ - ١٩٨١

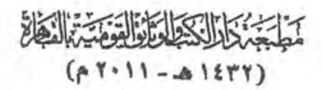


مصر والصراع حول القرن الأفريقي

١٩٤٥ - ١٩٨١

تأليف

د. محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني



الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

عبدالغنى، محمد عبد المؤمن محمد.
مصر والصراع حول القرن الأفريقى ١٩٤٥ - ١٩٨١/
تأليف محمد عبدالمؤمن محمد عبدالغنى .. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠١١ .
٤١٢ ص ؛ ٢٤سم.
تدمك 2 - 0860 - 18 - 977 - 978
١ - مصر ـ تاريخ.
أ - العنوان.

٩٦٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

www.darelkotob.gov.eg
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/١٩٢٦٣

I.S.B.N. 978 - 977 - 18 - 0860- 2



دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

العدد (٨٥)

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

الآراء الواردة بالنص لا تعبر عن رأى هيئة التحرير ولكن تعبر عن رأى المؤلف

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام/ ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر/ دار الكتب والوثائق القومية/ كورنيش النيل . رملة بولاق .

تقديم

هذا كتاب الساعة، وهذا وقته وأوان دراسته، وذلك لارتباطه بقضية مهمة وخطيرة؛ هى قضية أمن مصر القومى، الذى بات مهددا فى العقود الأخيرة. ذلك الأمن الذى لا يرتبط بالحدود والتخوم وحدها، ولا يرتبط بتأمينها عسكريا وسياسيا فقط؛ وإنما يرتبط بتأمين مياهها وشريان حياتها، وحقها فى مياه النيل وحق أجيالها القادمة فيه؛ فليس بخافٍ على أحد ما يدور من صراع سياسى بشأن السيطرة على مياه النهر، وما يتوقع بشأن ما تقوم به دول المنبع، وخاصة إثيوبيا، من مشروعات ستؤثر على حقوق ومستقبل دول المصب، وعلى رأسها مصر، ونحن نعرف أن النيل يستمد أكثر من ٨٠٪ من مياهه من هضبة الحبشة.

ولما كان للقضية – المشكلة- أبعادها التاريخية؛ فإن هذا العمل العلمى الجديد الذى تقدمه "مصر النهضة" يقدم للسياسيين ورجال الدبلوماسية وصناع القرار والإستراتيجية-فضلا عن عامة المثقفين- معرفة علمية موثقة يستندون إليها فى فهم التطور التاريخى للمسألة وتأكيد حقوق مصر التاريخية والقانونية لمياه النهر، ومن ثم تأمين مستقبلها المائى. فهو يعالج نشأة هذه الحقوق والتوافق بشأنها، منذ كان لمصر وجود سياسى وعسكرى وعلاقات اقتصادية وثقافية على سواحل البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقى خلال القرن التاسع عشر، وحتى تواجد إيطاليا كقوة استعمارية فى المنطقة واحتلالها لإثيوبيا وما تبعه من تكالب الدول الاستعمارية الأوربية جميعا إلى المنطقة، وليحتدم صراع حولها نتيجة تضارب المصالح والأطماع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن ثم لم تعد مصر "لاعبا أساسيا" فى المنطقة المهمة لأمنها القومى.

لقد نجح الدكتور/ **محمد عبد المؤمن**، مؤلف هذا الكتاب – وهو من الباحثين الشباب الجادين الواعدين- فى تتبع علاقة مصر بالقرن الإفريقى والصراع الدولى حوله، منذ القرن التاسع عشر، فى خلفية تاريخية، ثم درس بعمق تطور هذه العلاقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عهد الرئيس السادات، وقد درس فى فصول متتالية موقف مصر من مشكلات المنطقة وعلاقات مصر بإثيوبيا وما انتابها من تغير واضطراب بسبب تدخل القوة الاستعمارية الكبرى، وكذلك درس قضية مياه النيل وأثرها على هذه العلاقات وانعكاس طبيعة العلاقات والصراع عليه، كما تناول علاقة إثيوبيا مع إسرائيل التى تحولت إلى لاعب رئيسى فى المنطقة لتهديد أمن مصر القومى، كذلك درس اطماع إثيوبيا فى الصومال ودور مصر فى مواجهة الاطماع الغربية فيه. . قضايا عديدة ومتشابكة ومعقدة، أطرافها الدول الإقليمية بالمنطقة، والدول الأوربية ومصالحها المتضاربة، وفى

القلب من المشكلة قضية مياه النيل. ولم يكتفى المؤلف بذلك؛ وإنما خصص الفصلين الأخيرين من هذا الكتاب لدراسة علاقات مصر الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة ودولها، خاصة إثيوبيا والصومال وجيبوتي، كما تناول بشكل خاص دور مصر التاريخي في نشر الإسلام واللغة والثقافة العربية في المنطقة، فضلا عن العلاقات التاريخية بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية.

إن أمن مصر القومي في منطقة القرن الإفريقي لا يتم الحفاظ عليه بالنشاط الإعلامي وحده، ولا بسياسة رد الفعل، أو التغافل عنه في مراحل تاريخية وتذكره عندما تنشط إسرائيل هناك، وإنما يتم باليقظة الدائمة وبالتواصل معها وبالمتابعة وإقامة علاقات لها طابع إستراتيجي يستند إلى المعرفة العلمية والتخطيط السليم والمتابعة الدقيقة.

لست أحب أن أطيل، فالحديث ذو شجون، لأخلي بين المؤلف وقرائه، ولكني أود أن أشير إلى أن هذا الكتاب يستند إلى دراسة علمية أكاديمية أشرف عليها أستاذنا **الدكتور/ جمال زكريا قاسم** - عليه رحمة الله - حصل بها **محمد عبد المؤمن** على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من كلية الآداب جامعة عين شمس عام ٢٠٠٧، وكان لي حظ المشاركة في مناقشاها وتقويمها، فهي دراسة جادة ورصينة تكشف عن باحث متمكن يمتلك حساً نقدياً طيباً، تأمل فيه المدرسة التاريخية المصرية الحديثة خيرا، تلك المدرسة التي تواكب "**مصر النهضة**" أعمالها بدأب، أملاً في فهم تاريخنا القومي فهماً علمياً صحيحاً للنهوض بالوطن ليسترد عافيته وقوته ومكانته التي يستحقها.

والله المستعان،،

رئيس التحرير

أ. د. أحمد زكريا الشلق

يوليو ٢٠١١

المقـــدمة

مثلت منطقة القرن الأفريقي أهمية بالغة بالنسبة لمصر، امتدت عبر مراحل العصور التاريخية المختلفة، غير أنها اكتسبت أهمية متزايدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث شهدت تلك الفترة الكثير من التغيرات سواء على المستوى العالمي، أو على المستوى الإقليمي، ارتبطت خلالها منطقة القرن الأفريقي بالأمن القومي المصري بصورة مباشرة بسبب موقعها الاستراتيجي، وبسبب وجود منابع النيل الرئيسية بها، وهو ما دفع الحكومات المصرية المتعاقبة على اختلاف اتجاهاتها لتوجيه اهتمامها تجاه هذه المنطقة، وإن اختلفت أساليب وتأثيرات سياسات تلك الحكومات.

فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كان مصير المستعمرات الإيطالية السابقة محور اهتمام الحكومة المصرية؛ فسعت جاهدة لتقرير مصير تلك المستعمرات بما يحقق مصالحها، ويبعدها عن الأطماع التي أحاطت بها؛ فحاولت استعادة مصوع، ثم طالبت بكل إريتريا لمواجهة الدعاوى الإثيوبية. غير أنها تراجعت عن هذه المطالب بسبب الظروف الدولية التي سادت في تلك الفترة، وبسبب حرصها على علاقاتها بإثيوبيا، وعلى مصالحها معها، وركزت جهودها على مواجهة الأطماع الغربية في المنطقة.

ومع تغير سياسة مصر في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢، أصبحت مصر أكثر رغبة في تحرير هذه المنطقة من الاستعمار والقضاء على، أي نفوذ أجنبي يهدد مستقبل أقطارها، لذلك عملت على عرقلة تحالف إثيوبيا مع الغرب وإسرائيل، والتصدي لأطماعها في الأراضي الصومالية، ومواجهة سياستها التعسفية في إريتريا، مما دفع إثيوبيا لانتهاج سياسة معادية لمصر في السودان، وكذلك خلال أزمة تأميم مصر لقناة السويس. كما عملت مصر من ناحية أخرى على مواجهة الأطماع المتعددة التي كانت تهدد الصومال بأجزائه المختلفة سواء من إثيوبيا، أو من الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا.

وفي ظل تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، ومشاركة مصر وإثيوبيا فيها، خفت حدة المواجهة بينهما؛ فتوقفت مصر عن دعم جبهة التحرير الإريترية عسكريا، والتزمت بموقف الدول الأفريقية بالإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار فيما يتعلق بالنزاع الصومالي الأثيوبي. غير أن هذه التهدئة لم تستمر طويلا؛ وذلك نتيجة تزايد علاقات إثيوبيا بإسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، خصوصاً بعد هزيمة مصر في يونيو ١٩٦٧، وهو ما أدى إلى تبني مصر سياسة نشطة لتأمين منطقة جنوب البحر الأحمر، تمهيدا لفرض حصار فعال ضد إسرائيل.

كما عملت مصر في ذات الوقت على استغلال محاولات إثيوبيا لتحسين علاقاتها معها ومع الدول العربية لدفعها لتأييد القضية العربية، وللحد من النشاط الإسرائيلي فيها، ونجحت في هذا السبيل إلى حد ما، ولكن التحولات التي شهدتها علاقات مصـــر ودول منطقة القرن الأفريقي بالقوتين العظميين أدت إلى تغييرات كبيرة في السياسة المصرية تجاه المنطقة؛ فقد عملت على مقاومة نفوذ الاتحاد السوفيتي فيها، ومقاومة الدول التابعة له، كما عملت على إبعاد الصومال عن هذا النفوذ؛ فتعددت جبهات المواجهة بين مصـــر وإثيوبيا، فقد ساعدت مصر الصوماليين في أوجادين، كما ساعدت الثوار الإريتـــريين، وشجعت استقلال جيبوتي.

وفي ظل زيادة النفوذ السوفيتي في إثيوبيا، زاد توتر العلاقات المصرية – الإثيوبيـــة، وتعددت الخلافات بين البلدين بسبب مساعدة مصر للصومال، وبسبب قضية استغلال مصر لمياه النيل سواء بنقلها إلى سيناء، أو إلى إسرائيل، ثم زادت الأمور سوءا في أعقاب تزايد التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة لمواجهة أثر الوجود الســـوفيتي في منطقتي الشرق الأوسط والقرن الأفريقي، واشتراك إثيوبيا في تحالف مع ليبيـــا والـــيمن الجنوبي.

ولم تقتصر علاقات مصر مع أقطار القرن الأفريقي على العلاقات السياسية، بـــل امتدت إلى النواحي الاقتصادية والثقافية، على الرغم من المعوقات التي واجهتها، ســـواء بسبب رفض إثيوبيا لأي دور مصري تأثرا بالخلافات السياسية، أو بسبب المحـــاولات الغربية للهيمنة على الصومال وفصله ثقافيا عن العالمين العربي والإسلامي.

وقد حملت الفترة اللاحقة تطورات كثيرة، مثلت خطرا بالغا على مصالح مصـــر وأمنها القومي في منطقة القرن الأفريقي، ساهم فيها إلى حد كبير تراجع الدور المصري تجاه أفريقيا بصفة عامة، وإن كانت منطقة القرن الأفريقي قد حظيت ببعض الاهتمـــام المصري؛ فإن هذا الاهتمام كان أقل من أن يحافظ على مصالح مصر في هذه المنطقة، مما أفسح الطريق أمام قوى أخرى للتدخل والعبث بمصالحها في إطار سياسة شاملة لمحاصرة دور مصر وحرمانها من أي عمق يوفر لها الأمن والاستقرار. وظهر ذلك في الكثير مـــن المظاهر؛ فقد أهدرت فرص التعاون مع إثيوبيا ومع غيرها من دول منابع النيل في مجـــال مياه النيل، كما انهار الصومال ودخل في نفق مظلم من الفوضى والانقسام ممـــا أخـــل بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح إثيوبيا، وكذلك شهدت تلك الفتـــرة اســـتقلال إريتريا وابتعادها عن الدول العربية التي ساندتها طوال سنوات الثورة لتتقارب مع الغرب وإسرائيل، فضلا عن بقاء الوجود العسكري الفرنسي والأمريكي في جيبـــوتي، كمـــا تدخلت الولايات المتحدة في المنطقة تارة بحجة إعادة الاستقرار إلى الصـــومال، وتـــارة أخرى بحجة محاربة الإرهاب، وفي كل الأحوال عمق هذا التدخل من الأزمة الصومالية،

وباعد بينها وبين استعادة وحدة الصومال واستقراره، وأدى إلى تصاعد ظاهرة القرصنة بما تمثله من تهديد لحركة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس، وما رافق هذه الظاهرة من تواجد بحري أجنبي كثيف بالقرب من مدخل البحر الأحمر الجنوبي.

وفي النهاية لا يسع الباحث إلا أن يسأل الله العلي القدير أن يتغمد بواسع رحمته المؤرخ والعالم الجليل **الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم** صاحب الفضل الأول، بعد الله **سبحانه وتعالى**، في إتمام هذه الدراسة؛ بما قدمه طوال سنوات من علمه الذاخر، ونصائحه الغالية، كما يخص الباحث بالشكر الأساتذة الأجلاء الذين كان لرعايتهم ونصائحهم الأثر الكبير في تقويم هذا العمل وهم **الأستاذ الدكتور عادل حسن غنيم**، **والأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشّلق**، **والأستاذ الدكتور السيد فليفل**، فلهم جميعا كل الشكر والعرفان والتقدير.

والله الموفق ، ، ،

تمـــهـــيد

أهمية منطقة القرن الأفريقي وعلاقات مصر بأقطارها منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية

منطقة القرن الأفريقي وأهميتها الإستراتيجية:

يقصد بالقرن الأفريقي أساسًا على خريطة القارة الأفريقية كل مـــن الصـــومال وإثيوبيا وجيبوتي كوحدات سياسية قائمة تشكل رقعة إستراتيجية[1]، وعلى هذا تتكون منطقة القرن الأفريقي جغرافيا من الهضبة الإثيوبية والهضبة الصومالية ويفصـــل بينـــهما صحراء الأوجادين ووادي الهود الذي يمتد شمالاً بمحاذاة منخفض الدناقل الصـــحراوي على البحر الأحمر، حيث تنساب الهضبة الإثيوبية في الجنوب والجنوب الشرقي تـــدريجيًا باتجاه الصومال وكينيا، أما الهضبة الصومالية فتمتد على شكل مثلث غير منتظم قاعدته عند نهر تانا في الجنوب الشرقي وضلعاه ساحل خليج عدن وســـاحل المحـــيط الهنـــدي ويحدها من الجنوب نهرا جوبا وشبيلي اللذان ينبعان من الهضبة الإثيوبية باتجـــاه المحـــيط الهندي[2].

ويتكون سكان القرن الأفريقي من قوميات وسلالات عدة، فينتمـــي ٩٥٪ مـــن الشعب الصومالي إلى السلالة الصومالية وهي فرع خاص من الجنس القوقازي، أما الباقي فيتوزع بين عدة سلالات مختلفة أهمها سلالة البانتو، وأهم القبائل الصومالية فهي الدير ، الاسحاق، الداروط، الهاوية، الرحنوين، وديجل[3]، والصوماليون يشكلون شعبًا واحدًا له تراثه ولغته المتميزة ويدين كله بالإسلام[4]. أما إثيوبيا فتضم خليطًا واسعًا من القوميات والشعوب واللغات والأديان، فتضم ثلاث مجموعات رئيسية هي الأماهرة والتيجـــري والجالا، وينتمي الأماهرة والتيجري إلى أصل سام ويتحدثون لغة سامية حيـــث يعـــيش الأماهرة في منطقة المرتفعات الوسطى، بينما يسكن التيجري المرتفعات الشرقية وأغلبية هاتين الجماعتين يدينون بالمسيحية. أما الجالا فهم شعب حامي ينقسم بـــين مســـلمين ووثنين ومسيحيين، وحسب تقدير الجالا إنهم يمثلون حوالي ٦٠٪ من تعداد السكان في إثيوبيا، ولديهم الكثير من الأسباب التي تدعوهم لمعارضة الأرستقراطية المسيحية الـــتي طالما تعدت عليهم وعلى أراضيهم وممتلكاتهم[5]. كما يوجد في إثيوبيا نحو عشرين لغـــة وسبعين لهجة مختلفة، وأيضا توجد بها أقلية ضئيلة من السكان تدين باليهودية. ولم يكن الحال في إريتريا يتخلف كثيرا إذ يوجد بها سبع مجموعات عرقية أهمهـــا التيجرينيـــون والتجريون[6]، كما يتحدث سكانها ثمان لهجات محليـــة أهمهـــا التجرينيـــة والتجريـــة

ويتحدثهما ٨٠٪ بخلاف اللغة العربية لغة الثقافة للمسلمين الإريتريين[٧]. في حين ينقسم سكان جيبوتي بين العيسى الصوماليين والعفر من الدناقل[٨].

ونتيجة لهذا التكوين المعقد سواء من الناحية العرقية أو من الناحية الدينية، شهدت منطقة القرن الأفريقي صراعات محلية خلال فترات تاريخية متعددة ارتكزت على أسباب دينية واقتصادية، ولم تخرج الصراعات التي نشبت بين الممالك الإسلامية التي انتشـــرت فيما حول الهضبة الحبشية عن إطارها المحلي، نتيجة لأن المسلمين لم يعتبروا الحبشة أرض جهاد بسبب موقف النجاشي من هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة، غـــير أن تـــدخل أطراف خارجية أكسب تلك الصراعات صفة دينية بصورة أكبر، فقد عمل البرتغاليون عقب حركة الكشوف الجغرافية على التحالف مع إثيوبيا المسيحية بهدف ضرب مصر، حتى وصل بهم الأمر إلى محاولة العبث بالمقدسات الإسلامية لولا جهود المماليك الـــتي حالت دون إدراكهم ذلك الهدف، ثم أعقب ذلك ثورة بعض الممالك الإسلامية فظهرت دولة الإمام أحمد بن إبراهيم[٩]، والذي وجه ضربات قوية للحبشة كان مـــن نتائجهـــا دخول الكثير من الأحباش في الإسلام، وهو ما استغلته المصادر الغربية وأغلب من كتبها من البرتغاليين الذين اتصفوا بالتعصب والكراهية للإسلام بهدف إثارة التعصـــب ضـــد الإسلام وأهله عن طريق تصوير الدمار الذي لحق بالكنائس والتنكيل بالمسيحيين وتدمير القرى بصورة غير حقيقية[١٠].

وأضيفت إلى تلك الصراعات أسبابا جديدة في النصف الثاني من القـــرن التاســـع عشر وما بعده، حيث تسبب التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنســـا وإيطاليـــا في اقتسام منطقة القرن الأفريقي دون أدنى مراعاة لوحدة شعوب تلك المنطقـــة والـــروابط العرقية والدينية لأهلها فتوزع الصوماليون بين صوماليات عديـــدة بريطـــاني وإيطـــالي وفرنسي وكيني، ثم انضمت إليهم إثيوبيا هي الأخرى للتوسع على حساب جيرانها سواء من خلال القوة أو بالتعاون مع تلك القوى الاستعمارية فنجحت في الســـيطرة علـــى شعوب أخرى مستخدمة ادعاءات استعمارية واجتذاب تعـــاطف القـــوى الأوروبيـــة بادعائها أنها جزيرة مسيحية في وسط بحر من المسلمين الكفار.

والقرن الأفريقي يتمتع بمزايا إستراتيجية متعددة، فله شريط ساحلي طويل علـــى البحر الأحمر، وجزء من هذا الساحل يشكل أحد جانبي مضيق باب المندب وهو الممـــر الضيق بين البحر الأحمر وخليج عدن الذي ينفتح على المحيط الهندي، حيث الطريق إلى الخليج العربي أو إلى رأس الرجاء الصالح. وقد زادت أهمية منطقة القرن الأفريقي بعـــد افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ حيث تحول البحر الأحمر إلى شريان ملاحـــي دولي تصارعت الدول الاستعمارية لاكتساب مواقع على سواحله تتيح لها التحكم في مداخله وتأمين حركة سفنها[١١]، فشهدت منطقة القرن الأفريقي في النصف الثاني من القـــرن

التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية صراعًا بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لاقتسامها، وبعد الحرب العالمية الثانية تضاعفت أهمية البحر الأحمر كممر بحري هام لنقل نفط الخليج بعد أن تزايدت مساهمة منطقة الخليج في إنتاج النفط العالمي وتزايدت تبعًا لذلك أهمية مداخل البحر الأحمر والسواحل المتحكمة فيها[١٢]، ولكن تلك الأهمية لم تظهر بصورة جلية نتيجة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية البحرية على المحيطات ونفوذها المهيمن في الخليج العربي، ولكن الوضع تغير بعد التحول الذي طرأ على سياسة مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ واتجاهها إلى تدعيم مصالحها في منطقة القرن الأفريقي، ودعم الصومال لتحقيق وحدتها، وتزامن ذلك مع تدعيم علاقاتها بالاتحاد السوفيتي. ثم ازداد ذلك التنافس في منتصف الستينيات بعد أن غير الاتحاد السوفيتي سياسته البحرية وانتهج سياسة جديدة اعتمدت على تزويد قواته البحرية بالقدرة على الانتشار في المحيطات وعدم الاقتصار على الدفاع عن السواحل السوفيتية كما في السابق، بالإضافة إلى تزايد نفوذه في الصومال بعد انقلاب سياد بري في عام ١٩٦٩ ثم في إثيوبيا بعد الإطاحة بالإمبراطور هيلاسلاسي في عام ١٩٧٤[١٣].

وللقرن الأفريقي أهمية كبرى لمصر فهو من الناحية الجغرافية يجاور السودان الذي كان يشكل مع مصر وحدة واحدة لبعض الوقت، ولا يزال حتى الوقت الحاضر يمثل عمقًا استراتيجيا لها، وبالتالي فإن مصر تهتم بكل ما يحدث من تأثيرات في القرن الأفريقي على السودان.

كما أن للقرن الأفريقي أهمية إستراتيجية كبري لمصر تتمثل في مياه نهر النيل شريان الحياة لها وللسودان، حيث أن معظم المياه التي تصلهما تأتي من منابع النيل في المرتفعات الإثيوبية، إذ تتركز أمطارها الغزيرة في فصل الصيف، فيبلغ معدل سقوط الأمطار عليها حوالي ١٨٠٠ متر مكعب لكل كم٢ سنويًا بينما تصل إلى ٢٠٠ متر مكعب لكل كم٢ عند الخرطوم. ويقدر جملة ما يهبط على إثيوبيا من الأمطار بحوالي ٤٨٠ مليار متر مكعب يذهب نصفها إلى البحر نتيجة لطبيعة إثيوبيا الجبلية حيث يشقها الأخدود الأفريقي إلى قسمين الجزء الشرقي ويميل ناحية الجنوب والجنوب الشرقي فتنصرف مياهه إلى المحيط الهندي، أما الجزء الغربي وتقع به المرتفعات الإثيوبية فتنصرف مياهه إلى النيل[١٤].

ويتكون فيضان منابع الهضبة الإثيوبية من ثلاثة روافد رئيسية تتميز بارتفاع منسوب المياه فيها خلال فصل الصيف وانخفاضه جدًا خلال فصل الشتاء. وأهم هذه الروافد النيل الأزرق الذي يستجمع مياهه من عدد من الأنهار التي تنبع من جبال الهضبة الإثيوبية، كما أنه يستجمع مياهه من بحيرة تانا التي تقع على ارتفاع ستة آلاف قدم فوق سطح البحر[١٥]، ثم يواصل اندفاعه في اتجاه الحدود السودانية قاطعا ٩٦٠ كم داخل

إثيوبيا ذاهًا حتى يلتقي بالنيل الأبيض بعد أن يقطع حوالي ٥٧٠ كـــم أخـــرى داخـــل السودان[١٦]. ويبلغ مقدار ما يمد به النيل سنويًا حوالي ٥٢ مليار متـــر مكعـــب مـــن الميـــاه[١٧].

وثاني هذه الروافد هو نهر عطبرة الذي ينبع هو أيضا مـــن المرتفعـــات الإثيوبيـــة بالقرب من مقاطعة جوندر شمال بحيرة تانا[١٨]، ويبلغ مقدار ما يمد به النيل سنويًا حوالي ١٢ مليار متر مكعب من المياه[١٩]. أما الثالث فهو نهر السوباط (فرع نهر البارو) وهـــو يمد النيل بحوالي ١٣,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويًا[٢٠]، وبذلك يبلغ بمجمـــوع مـــا تقدمه منابع إثيوبيا من المياه لنهر النيل حوالي ٧٧,٥ مليار متر مكعب يفقد جزءا منـــها خلال الطريق فتصل كمية المياه إلى حوالي ٧٠ مليار متر مكعب تقريبًا أي ما يعـــادل ٨٤٪ من جملة المياه الواردة عند أسوان[٢١].

وتعتمد مصر اعتمادا أساسيًا على مياه النيل على عكس إثيوبيا التي يفوق ما يتوفر لها من المطر والمياه الجوفية ما يتوفر لمصر من جميع مصادر المياه والبيان التالي[٢٢] يوضح نصيب كل من مصر وإثيوبيا من المياه مقدرة بالمليار متر مكعب:

	أمطار	أنهار	مياه جوفية	جملة
مصر	١,٥	٥٥,٥	٠,٥	٥٧,٠٠
إثيوبيا	٤٠,٠٠	٩٠,٠٠	٢٠,٠٠	١٥٠,٠٠

ولذلك فإن معظم الأراضي الزراعية في مصر تعتمد في زراعتها على مياه النيل، في حين أن إثيوبيا تعتمد في زراعتها على مياه الأمطار وبقدر ضئيل جدًا على مياه الانهار والبيان[٢٣] التالي يوضح مساحة الأراضي المزروعة فيهما مقدرة بالألف كم مربع:

	ري دائم	بالأمطار	الجملة
مصر	٥١	١	٥٢
إثيوبيا	١,٦	٦٥	٦٦,٦

الوجود المصري في منطقة القرن الأفريقي:

اتجهت مصر في عهد محمد علي إلى الاهتمام بموانئ البحر الأحمر نتيجـــة لاتجـــاه الأطماع الاستعمارية إليها وإهمال الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليها لها لانشـــغالها بمشاكلها في أوروبا[٢٤]، فحاول محمد علي بعد فتح السودان تأمين المـــداخل الجنوبيـــة للبحر الأحمر، فوصلت قواته إلى منطقة سبدزات بمديرية أجوردات الإريتريـــة حاليًـــا،

ولكنه أضطر أمام التدخل البريطاني إلى العدول عن مهاجمة الحبشة مباشرة واكتفى بإرسال قوة احتلت مصوع في عام ١٨٢٦ لكي تكون الخطوة الأولى لبسط النفوذ المصري على ساحل البحر الأحمر الأفريقي كله[٢٥]، وفي ذات الوقت كانت الحبشة تتصل ببريطانيا للحصول على مساعدتها لكي تتمكن من الاستيلاء على ميناء مصوع وتمنحه لها أو على الأقل تحتفظ بريطانيا به لنفسها حتى تضمن حرية مرور تجارتها ونقل الأسلحة إليها[٢٦]. وحين امتد النفوذ المصري في الحجاز وآلت ولاية جدة لمحمد علي أصبحت "ولاية الحبش" – وهو الاسم الذي كان يطلق على الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر الأفريقي – العثمانية التابعة لها خاضعة له[٢٧].

وكان عام ١٨٣٧ بداية التحرك الحقيقي لمحاولة محمد علي التوسع في إثيوبيا، ففي بداية هذا العام أرسل قوة محدودة من المشاة إلى منطقة القلابات ولكنها انسحبت بعد فترة وجيزة، ثم تقدمت قوة مصرية أخري في مايو ١٨٣٧ باتجاه إقليم جوندر ثم انسحبت عائدة إلى القلابات غير أنها تقابلت مع جيش حبشي بقيادة الرأس كينفو Kinfu في منطقة مفتوحة لا تصلح للدفاع فقتل من المصريين عددا كبيرا، وهدد القائد الحبشي خورشيد باشا والي السودان بمهاجمة مناطق النفوذ المصرية بجيوش ضخمة إذا تكررت محاولة القوات المصرية التوغل داخل إثيوبيا[٢٨]، وزاد الأحباش على ذلك بالقيام بتأليب بعض الجهات المجاورة لهم من السودان للخروج على الحكومة المصرية وإعلان العصيان عليها، بل ومطالبة بعض الأقاليم الخاضعة للسيادة المصرية بدفع إتاوات لهم، فما كان من الحكومة المصرية أمام كل ذلك إلا أن أمرت واليها على السودان بأن يعد جيشًا لمطاردة الأحباش[٢٩]، كما أرسلت قوة مصرية أخرى بقيادة أحمد باشا زوج ابنة محمد علي إلى السودان في سبتمبر ١٨٣٧، وهو ما اعتبره قناصل الدول الأوروبية في مصر بداية لغزو الحبشة، فقام القنصل البريطاني بإبلاغ محمد علي برغبة بلاده في الحفاظ على استقلال إثيوبيا المسيحية واضطر محمد على تحت ضغط بريطانيا أن يعلن عدم نيته فتح الحبشة مطلقًا[٣٠]، ولكنه أعلن في ذات الوقت أنه ينوي فرض سلطته على المناطق التي تسكنها قبائل مسلمة التي تهددها غارات أعدائها من المناطق المسيحية.وفي ذات الوقت كان الرأس ويبي Wube يسعى لدى بريطانيا طالبًا مساعداتها، فعرض عليها توقيع معاهدة صداقة لمنع المصريين من دخول إثيوبيا، كما سعى لدى الفرنسيين لنفس الغرض، ولكن مصر تراجعت عن متابعة إعداد الجيش وسحبت القوات الموجودة على مناطق الحدود مع إقليم جوندر[٣١].

وفي أعقاب تسوية لندن ١٨٤٠ انسحبت مصر من موانئ البحر الأحمر الأفريقية تحت ضغط الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا[٣٢]. ولكن محمد علي بعد نجاحه في ضم إقليم التاكة أو كسلا بالسودان عام ١٨٤٠ عاد للتطلع مرة أخرى إلى مصوع

وسواكن بعد أن شعر بالحاجة إلى منفذ بحري لهذا الإقليم لتصدير منتجـــات الســـودان الأوسط، فعرض على الباب العالي ضمهما لإقليم التاكة مع زيادة الجمارك السنوية لوالي جدة، فوافق الباب العالي في عام ١٨٤٦ على طلبه خصوصًا وأن رفضه كان من الممكن أن يجعل الحفاظ على هذه المناطق أمرًا صعبًا في ظل تطلع الحبشة للاستيلاء عليهما[٣٣]، خاصة وأنها لم تكتف بانسحاب مصر من تلك المناطق وحاولت استغلال توتر العلاقات بين محمد علي والدولة العثمانية حتى تتمكن من انتزاع حقوق السيادة العثمانيـــة علـــى ساحل البحر الأحمر الأفريقي لنفسها، فأكثرت من غاراتها على ولاية الحبش[٣٤].

ولم تقتصر تطلعات مصر على ضم مصوع وسواكن، إذ كلفت الحكومة المصرية حاكم مصوع المصري في مارس ١٨٤٧ بعمل إحصاء تقريبي للقبائل المنتشرة على طول الساحل بين سواكن وبربره توطئة لضم ساحل البحر الأحمـــر الأفريقـــي حـــتى رأس جردافوي لمصر، ولكن وفاة محمد علي حالت دون تنفيذ ذلك[٣٥].

ومع تولي عباس الأول ولاية مصر في عام ١٨٤٨ تغيرت الأمور مرة أخـــري إذ كان عباس مقتنعا بعدم قدرة مصر على الاحتفاظ بسواكن ومصوع لعدة أسباب منـــها أن احتفاظ مصر بهما يكلفها الكثير من الجهد والمال وعدم جـــدوى عمليـــات مصـــر العسكرية في شرق أفريقيا بالإضافة إلى حرصه على تجنب الدخول في صـــراعات مـــع الحبشة فقرر إعادتهما إلى الدولة العثمانية في عام ١٨٤٩[٣٦].

ولم تسع مصر في عهد سعيد باشا لاستعادة نفوذها في تلك المنـــاطق، وحاولـــت الحفاظ على علاقات جيدة مع الحبشة حتى تتجنب التورط في حـــروب معهـــا، إلا أن الأمور تدهورت بعد استيلاء تيودور عرش الحبشة في عام ١٨٥٥، فقد أغرتـــه قوتـــه بالإغارة على أطراف السودان المصري بدافع إعادة أمجاد الإمبراطورية الحبشية وأيضـــا لمثول محاولة محمد علي غـــزو الحبشة في ذهنه[٣٧]، وقد شجعته الدول الأوروبية علـــى ذلك كما أيده القنصل البريطاني في الحبشة[٣٨].

وإزاء هذه التصرفات العدوانية قرر سعيد باشا القيام بزيارة الســـودان وترتيـــب أوضاعها، فأمر حكمدارها في نوفمبر ١٨٥٦ بأن يجمع كافة القوات المصرية الموجودة في السودان في الخرطوم بكامل أسلحتها، كما أرسل البطريرك المصري كيرلس الرابع إلى الحبشة لتهدئة الأمور مع تيودور نظرًا لمكانة الكنيسة المصرية لدى الأحبـــاش، ولكـــن تيودور قبض على كيرلس بعد أن علم بتجمع القوات المصـــرية في الخرطـــوم وأســـاء معاملته[٣٩].

وعلى الرغم من ذلك كان سعيد حريصًا على عدم تصعيد الأمور مع الحبشة فلم يستجب لمطالب قادة الجيش المصري بتجريد حملة ضد تيودور، وأرسل لـــه في ينـــاير ١٨٥٧ رسالة وضح فيها مقصده من زيارة السودان، فأطلق تيودور ســـراح كيرلـــس

ولكنه أبقاه في الحبشة و لم يسمح له بالعودة إلى مصر إلا بعد أن راسله سعيد مرة أخرى فأعاده في نهاية عام ١٨٥٧[٤٠].

ومع تولي إسماعيل حكم مصر بدأت مرحلة جديدة في سياسة مصر تجاه منطقة القرن الأفريقي، فقد كان لدى إسماعيل الطموح لتكوين إمبراطورية مصرية في أفريقيا بعيدًا عن اتفاقية لندن ١٨٤٠ التي قلصت حجم الدولة المصرية، في ذات الوقت كان التوتر يزداد بين الدولة العثمانية والحبشة، فقد نشط موظفو الدولة العثمانية للاستحواذ على ساحل القرن الأفريقي ولكن بدون استخدام القوة فخلال الفترة من ١٨٦١-١٨٦٢ رفع العلم العثماني على المنطقة الواقعة على طول الساحل من زولا إلى أيث وعلى جزر دهلك وجزيرة ديسي وغيرها. وهو ما أثار غضب تيودور بالطبع فأعلن في أكتوبر ١٨٦٢ أن هدفه هو محاربة الأتراك لأن دينه وبلاده معرضان للخطر[٤١]. وكان تيودور شديد التطرف ضد الإسلام ويظهر ذلك جليا من اضطهاده للمسلمين في الحبشة فكان يرغمهم على الارتداد عن دينهم ومن يرفض منهم ذلك يطرد خارج البلاد أو يعذب وتسلب أمواله، كما كان يعتقد أن المصريين ليس لهم أي حق في التواجد في السودان الشرقي وأن عليهم الانسحاب منه[٤٢].

وكان إسماعيل يرى أن من واجب مصر دعم حقوق السيادة العثمانية المصرية على ساحل البحر الأحمر كخطوة ممهدة لامتداد الدولة المصرية إلى حدودها الطبيعية كما كان يراها والتي تمتد من ساحل البحر المتوسط شمالا إلى خط الاستواء ومنابع النيل جنوبا ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي شرقا إلى وسط القارة الأفريقية إلى البحيرات الاستوائية. وكانت الخطوة الأولى لتحقيق تلك الخطة الكبرى التي عرفت بسياسة إسماعيل الأفريقية، هي السعي لدي الباب العالي لضم سواكن ومصوع إلى الإدارة المصرية مرة أخرى[٤٣]، بدوافع حفظ الأمن ومنع تجارة الرقيق ومواجهة التدخل الأجنبي في تلك المنطقة ومقاومة جماعات التنصير الأوروبية[٤٤].

وفي مايو ١٨٦٥ نجح إسماعيل في استصدار فرمان بضم مصوع وسواكن إلى مصر على الرغم من معارضة والي جده، وفي العام التالي صدر فرمان الوراثة الذي منح إسماعيل حكومة وراثية في مصر وجميع الأراضي التابعة لها ومنها سواكن ومصوع وملحقاتهما والتي كانت تمتد على ساحل البحر الأحمر الغربي من رأس علبة شمالاً إلى رهيطة جنوبًا عند مضيق باب المندب[٤٥].

وقد كلفت الحكومة المصرية جعفر مظهر حكمدار السودان بالقيام بجولة تفتيشية في ساحل البحر الأحمر الغربي بدأها في يوليو ١٨٦٧، زار خلالها أهم المراكز مثل أمفيلا وبيلول ورهيطة، حيث قام بتوطيد نفوذ مصر هناك، ثم نزل إلى عدن ومنها إلى شاطئ الصومال، فزار بربره وزيلع وتاجورة، وكان جعفر أينما حل يحث شيوخ القبائل على

الاعتراف بسيادة مصر ويقوم بحل النزاعات بينهم وتوزيع الأموال والأعلام التي كان الأهالي المسلمون يعتبرونها رمزًا للإسلام ومظهرا لالتئامهم تحت السيادة المصرية، وعندما عاد من جولته قدم تقريرا للحكومة المصرية أوضح فيه حقوق مصر التي لا تنازعها فيها أية دولة على الساحل الأفريقي من السويس إلى جردافوي ما عدا زيلع التابعة للدولة العثمانية(٤٦).

ولم تجد الدول الأوروبية التي أزعجها النشاط المصري المكثف في تلك المناطق سوى التذرع بأن الإدارة المصرية تغمض عينيها عن تجارة الرقيق التي يقوم بها أهالي مصوع بينما كان معظم من يقومون بتلك التجارة من الأحباش(٤٧).

وكانت الحبشة هي الأخرى غير راغبة في رؤية الوجود المصري يتوسع إلى هذا الحد خاصة مع أطماع تيودور الذي يطالب بضم كل الأراضي الواقعة بين بلاده وبين مدينة سنار بالسودان تحت سلطانه(٤٨)، وهو ما كان يبدو واضحا من الاحتكاكات الدائمة بينه وبين حكمدار السودان، مما جعل إسماعيل يصدر تعليماته للأخير بأن يتبع سياسة حازمة وقوية مع الأحباش مع تجنب الدخول في حروب معهم، ومن ثم قام حكمدار السودان بالعديد من الحملات داخل حدود الحبشة لتأديب القبائل السودانية الهاربة فدمر العديد من القرى الحبشية مستغلا انشغال تيودور في قمع ثورات بعض الرؤوس الأحباش ضده(٤٩).

وكان من أسباب مخاوف تيودور من وجود مصر في المنطقة أن إسماعيل اعتزم ربط مصوع وكسلة بخط حديدي يمر بمدينة سنهيت (شمال مصوع وتسمى كرن وهي عاصمة إقليم البوغوص) وذلك لتسهيل المواصلات بين السودان والبحر الأحمر لتعمير شرق السودان، وهي الأرض التي كان يعتبرها تيودور أرضا حبشية(٥٠).

وعلى الرغم من العلاقة المتوترة بين مصر والحبشة، وإدراك إسماعيل لتخلف وتوحش الأحباش، إلا أنه رفض طلب حسن رفعت حاكم مصوع المصري لإرسال جيش لغزو الحبشة وأخبره بأن الوقت غير مناسب وطلب منه استمالة القبائل الحبشية إلى الإدارة المصرية، وهو ما تم بالفعل حيث قبلت الإدارة المصرية إيواء الهاربين من الحبشة وبسطت حمايتها عليهم(٥١).

وفي هذه الأثناء حدثت أزمة تيودور مع بريطانيا، على أثر إلقاء القبض على القنصل البريطاني كاميرون وعددا أخر من الأوروبيين، فما كان من بريطانيا إلا أن أعدت حملة عسكرية لتأديب الإمبراطور وإطلاق الأسرى وهي الحملة المعروفة بحملة نابير، وطلب إسماعيل من بريطانيا أن يتوسط بينها وبين تيودور لحل الأزمة، وقام بإرسال عدة رسائل لتيودور يطالبه بإطلاق سراح الأسرى ويحذره من بريطانيا وأنه سوف يقدم المساعدة لها إذا لم ينفذ ذلك، ولكن تيودور لم يستجب لتلك النداءات،

فقرر إسماعيل مساعدة بريطانيا فسمح لها بشراء احتياجات الحملة من مصر كما سمح لها باستئجار بواخر الشركة العزيزية - التي أنشأها في عام ١٨٦٣ للملاحة التجارية في البحرين الأحمر والمتوسط- لشحن معدات الحملة ومعداتها من السويس إلى زولا[٥٢]. كما أمر حاكم مصوع بالسماح للحملة بالمرور إلى الحبشة وتقديم كافة التسهيلات لها[٥٣]، ولكن هذا التعاون لم يمنع مصر من اتخاذ الإجراءات الوقائية لحماية مصالحها في هذه المنطقة، فقد أرسلت تعزيزات عسكرية إلى مصوع، كما أمرت موظفيها بمراقبة نشاط الحملة[٥٤]. وما أن تمكنت الحملة من هزيمة تيودور في موقعة مجدالا وانتحاره بعدها حتى انسحبت من الحبشة في سبتمبر ١٨٦٨، وكان أهم مكسب حققته مصر خلال تلك الأزمة هو التأكيد لبريطانيا عمليا على سيادتها وحقوقها على الساحل الغربي من البحر الأحمر[٥٥].

وفي أعقاب موت تيودور دار صراع على السلطة في إثيوبيا انتهى باستقرار الأمور ليوحنا الرابع، الذي كان على علاقة طيبة بمصر، ولكن لم تلبث أن ساءت العلاقات بينهما مع تكرر غارات الأحباش على مديرية التاكة التابعة للإدارة المصرية في أوائل عام ١٨٧١، وزادت الأمور سوءا بعد أن رفض يوحنا طلب إسماعيل إطلاق سراح الأسرى وتعويض الأهالي بزعم أن الأراضي التي تعرضت للهجوم أرض حبشية[٥٦]، وعلى الرغم من عدم رغبة إسماعيل في تصعيد الأمور حتى لا تتعطل مشاريعه التوسعية في أفريقيا، إلا أنه أضطر إلى أن يأمر متزنجر Munzinger حاكم مصوع بمطاردة الأحباش الذين يعبرون الحدود والاستعداد لضم إقليم البوغوص الذي يتخذه الأحباش قاعدة للهجوم على الحدود السودانية[٥٧]، ونجح متزنجر في يوليو ١٨٧٢ في الاستيلاء على إقليم البوغوض دون مقاومة ثم انسحب منه، وهو ما أغضب يوحنا، ولكنه عاد وعرض على مصر الاحتفاظ به في مقابل السماح للحبشة باستخدام ميناء مصوع للأغراض التجارية، ولكن مصر رفضت ذلك وراحت تستعد لضم إقليم الحماسين، فراح يوحنا يراسل الدول الأوروبية طلبا لمساعدته ضد مصر[٥٨]، فأرسل الكولونيل كيركهام - وهو إنجليزي الأصل كان يعمل في خدمته - إلى بريطانيا يطلب منها إعلان الحرب على مصر والدولة العثمانية إذا حاولت إحداهما غزو بلاده، ولكن بريطانيا تجاهلت طلبه[٥٩].

ومع زيادة التوتر قررت مصر في يوليو ١٨٧٣ منع مرور الأسلحة إلى الحبشة من مينائي مصوع وعصب، ثم سمحت بمرور الأسلحة فقط لمنليك حاكم شوا الذي كان على علاقة طيبة معها ومنافسًا ليوحنا على عرش الحبشة حتى ينشغلا ببعضهما[٦٠]. ثم عمد إسماعيل إلى تحصين مصوع والاستعداد لمواجهة الأحباش[٦١].

ونتيجة لاستمرار هجمات الأحباش على إقليم التاكة في ١٨٧٤ أرسل إسماعيل قوة حربية إلى القلابات لحماية السودان الشرقي من هذه الهجمات المتكررة[٦٢]. وفي

ديسمبر من نفس العام قام منزنجر بالهجوم على إقليم البوغوض مرة أخرى ثم انسحب منه أيضا، وبعد ذلك بقليل قام كيركهام الذي كان يتحصن في جندا على رأس قوة إثيوبية برفع العلم البريطاني فوق الحصن دون الحصول على إذن من الحكومة الحبشية بذلك[٦٣].

وكانت ذروة التوسعات المصرية في النصف الثاني من عام ١٨٧٥ الذي شهد محاولات مصر سواء كانت سلمية أو عسكرية لتوسيع مناطق نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، حيث سعت لمد إدارتها لميناء زيلع وكان هذا الميناء تابعًا للدولة العثمانية تحت إدارة والي اليمن، فصدر فرمان إحالة إدارته إلى مصر في أول يوليو ١٨٧٥ مقابل دفع ١٥ ألف ليرة عثمانية سنويًا، وكانت من بين المناطق التابعة لزيلع تاجورة، وبربره وبلهار[٦٤] فكونت منهم الحكومة لمصرية محافظتي زيلع وبربره وأرسلت إليهما الحاميات المصرية[٦٥].

وكان لزيلع أهمية كبرى فقد كان لمينائها أهمية خاصة باعتباره الميناء الشمالي لسلطنه هرر وجنوب الحبشة فضلا عن تحكمه في تجارة الهند المارة بمدخل البحر الأحمر الجنوبي، وكذلك لأن سيطرة مصر على زيلع تمكنها من مواجهة التحركات البريطانية والتي كانت تهدف إلى خلق الضغائن بين قبائل المنطقة لإيجاد ذرائع للتدخل[٦٦]، وكانت بريطانيا قد بدأت نشاطها في هذا المجال في عام ١٨٦٨ عن طريق مقيمها السياسي في عدن الذي أرسل أعوانه إلى بربره للوقيعة بين القبائل الصومالية تارة وبينهم وبين المصريين تارة أخرى، فسارعت مصر وأرسلت بعثة إلى هذه المناطق أعادت الأمور إلى طبيعتها[٦٧].

ثم اتجهت مصر بعد ذلك لفتح هرر، وكانت هرر سلطنة إسلامية مستقلة شرقي الحبشة، وكان يحكمها، أمير يدعى محمد بن عبد الشكور اتصف حكمه بالظلم فكرهه الناس، ولما كانت مصر تدرك أن الخطر الرئيسي عليها يأتي من بريطانيا فقد أخفت نواياها بشأن فتح هرر عنها خشية أن تقوم بعرقلة جهودها في ذلك الأمر، أو أن تسارع بالاستيلاء على موانئ الساحل الغربي للبحر الأحمر، ومن ثم تحركت الحملة المصرية من زيلع في ١٨ سبتمبر ١٨٧٥ بقيادة محمد رءوف بحجة استكشاف نهر ستيت، على أن يبرر فتح هرر فيما بعد بأنه استجابة لمطالب الأهالي، وحين وصلت وصلت الحملة إلى جكجكا تقاتلت مع مجموعة من قبائل الجالا وانتصرت عليهم ثم دخلت هرر في أكتوبر ١٨٧٥[٦٨]. كما دخلت في طاعة الحكومة المصرية ٦٢ قبيلة أغلبهم من قبائل الجالا، كما أعلنت قبائل العيسى الصومالية دخولها في طاعتها، حيث تم إحلال العملة المصرية بدلاً من العملات المحلية المتداولة هناك[٦٩].

وبعد أن شمل النفوذ المصري مناطق بربره وتاجورة وزيلع وجميع السواحل الصومالية الواقعة بينهما، وأصبحت جميعها أجزاء إدارية داخل نطاق واحد، عملت الحكومة المصرية على توحيد بلاد الصومال خاصة بعد أن رأت ترحيب الأهالي بها. وكانت قد فكرت في تنفيذ هذا المشروع في عام ١٨٧١، عندما كلفت الكولونيل بردي Purdy الأمريكي الجنسية بقيادة حملة تنزل في ممبسا ومنها إلى بحيرة فيكتوريا بحجة إنقاذ صمويل بيكر حاكم مديرية الاستواء بعد إشاعة تعرضه للمشاكل ولكن الحيلة لم تجد فقد رفضت بريطانيا طلب مصر إنزال قواتها في ممبسا[٧٠]. وعلى أثر ذلك قررت مصر إرسال قواتها حول رأس حافون إلى المحيط الهندي وإلى مصب نهر جوبا وإقامة قاعدة لها هناك تساعد على الاتصال ببقية بلاد الصومال من ناحية، والاتصال بمنطقة هضبة البحيرات الاستوائية من ناحية أخرى[٧١].

وبادرت الحكومة المصرية بتعيين ماكيلوب باشا الإنجليزي- وكان يشغل منصب مدير الموانئ والمنارات المصرية- لقيادة الحملة لفتح الصومال بهدف كسب ود بريطانيا أو على الأقل عدم اعتراضها على الحملة، وكان بصحبة الحملة الكولونيل الأمريكي شاليه لونج Chaillie Long رئيس أركان حرب القوات المصرية في مديرية الاستواء لقيادة القوات البرية لكي يتجه غربًا لمقابلة جوردن عند مجيئه صوب الساحل لتنفيذ الخطة[٧٢].

ووصلت الحملة إلى رأس حافون في ٣ أكتوبر ١٨٧٥ حيث رحب بها الأهالي، ثم اتجهت إلى براوه ومنها إلى قسمايو فهربت حامية سلطان زنجبار الموجودة بها، وأطلقت الحملة على المدينة اسم بورت إسماعيل[٧٣]. وخلال ذلك تطايرت أنباء الحملة من ميناء إلى آخر، وشعر البريطانيون والمنصرون المنتشرون في تلك المنطقة بالخوف من نشاط مصر في هذه المنطقة ورأوا في هذا النشاط تهديدا لمصالحهم، وأن سياستهم في تلك المناطق أصبحت مهددة، فقام الضابط الإنجليزي جون كيرك - وكان يعمل في خدمة سلطنة زنجبار – بدور هام في وضع العقبات أمام الحملة المصرية وذلك بطلبه النزول إلى الساحل بحجة زيارة بعض التجار الهنود، ولكن القوات المصرية رفضت السماح له بالنزول في بادئ الأمر ثم سمحت له بعد ذلك بشرط عدم اصطحاب حراس[٧٤]، ثم أوعز كيرك إلى السلطان برغش سلطان زنجبار بأن يطالب ماكيلوب بإخلاء المنطقة التي احتلها، كما أوعز إليه برفض العرض الذي تقدمت به مصر لشراء ميناء قسمايو منه[٧٥].

وعلى الرغم من ذلك حاولت الحملة إكمال مهمتها فأبحرت في نهر جوبا حتى تعذرت الملاحة، ثم تأهبت الحملة البرية للسير غربًا قاصدة بحيرة فكتوريا، ولكن الحملة أبطأت سيرها نتيجة تراخي جوردن عن تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من الحكومة المصرية بمقابلة الحملة بعد أن وصلته تحذيرات من الحكومة البريطانية بعدم التعاون مع الحملة

وذلك طبقا لما قاله الكولونيل شاليه لونج بعد ذلك[٧٦]. و لم تكتف بريطانيا بذلك بـل عززت قطعها البحرية قبالة سواحل شرق أفريقيا مما أوضح أنها لن تحجم عن اسـتخدام القوة إن لزم الأمر[٧٧]، كما أرسلت مذكرة إلى الحكومة المصرية تطلب فيها أن تكـف عن متابعة الحملة، فخشي إسماعيل من إثارة المشاكل مع بريطانيا في الوقت الذي كـان يجهز حملة الحبشة فأصدر أوامره بسحب الحملة المصرية من المحيط الهنـدي، واكتفـت مصر بتوحيد الأقاليم الصومالية الممتدة حتى رأس حافون علاوة على إقلـيم هـرر في الداخل، وتم الانسحاب في يناير ١٨٧٦ وعادت الحملة إلى بربره[٧٨].

وقد أظهرت هذه الحملة مدى تأثير سياسة إسماعيل في استخدام الأجانب وضعف الحكومة المصرية معهم حتى مع الموظفين الخاضعين لسيطرتها، حيث لم توجه الحكومـة لجوردن أي لوم أو استجواب[٧٩]، بينما سارع هو إلى مراسـلة اللـورد دربي وزيـر الخارجية البريطاني في مارس ١٨٧٦ يعتذر له عن اشتراكه في مشروع فتح الصـومال ويبلغه أن الحملة لم يكن هدفها الغزو بل إقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندي لفـتح طريق المواصلات لهضبة البحيرات ليسمح بازدهار التجارة والمساعدة على القضاء على تجارة الرقيق[٨٠].

أما الحبشة فقد كان الإمبراطور يوحنا في حالة رعب من تزايد النفوذ المصـري في المناطق المحيطة به خاصة بعد إحالة إدارة زيلع إلى مصر في يوليو ١٨٧٥، وانتصـارات الجيش المصري المتتالية وبلوغه مدينة هرر، فأدرك أن الخطوة التالية لمصر سوف تكـون ضده مباشرة[٨١]، وقد قام قناصل الدول الأوروبية بدور بارز في تشجيعه على مواجهة المصريين وخاصة قناصل فرنسا وبريطانيا، فطمأنوه إلى أن بلادهم سوف تقف إلى جانبه وتمنع المصريين من الاستيلاء على أي جزء من بلاده[٨٢].

وإزاء استمرار اعتداءات الأحباش على المناطق التابعة لمصر، حسم إسماعيل موقفه أخيرًا، فاستدعى منزنجر إلى القاهرة لوضع اللمسات الأخيرة لخطة الحرب المزمع شـنها ضد الحبشة[٨٣]، حيث قرر تجريد حملتين في وقت واحد عليها، الأولى بقيادة أرندروب وتهاجمها شمالاً عن طريق مصوع والثانية بقيادة منزنجر وتهاجمها جنوبًا عن طريق مينـاء تاجورة الواقع على خليج عدن[٨٤].

وتحركت حملة أرندروب التي كانت مهمتها الاستيلاء على إقليم الحماسين وإقامة دولة حاجزة لحماية حدود السودان الشرقي دون التوغل داخـل حـدود الحبشـة إلا لضرورة عسكرية[٨٥]، فوصلت إلى مصوع في أكتوبر ١٨٧٥ ثم تحركت باتجاه إقلـيم الحماسين فاستولت عليه بسهولة بعد أن انسحب منه الأحباش فور علمهـم بوصـول القوات المصرية، تنفيذًا لمخططاتهم باستدراج الحملة إلى الداخل بعيدًا عـن مراكزهـا الساحلية، وهو ما حدث بالفعل حيث أغرى هذا الانسحاب أرندروب فتوغل جنوبًـا

لمطاردة الأحباش، واستولي على جندا[٨٦]. واستمر في تقدمه حتى وصل إلى وادي جندت حيث تمركز بقواته وأرسل إلى يوحنا يطالبه بالاعتراف بسلطة مصر على الأراضي المتنازع عليها تجنبًا للحرب، ولكن يوحنا رفض شروطه وقبض على مندوب أرندروب، وكان قد أعد جيشًا يفوق قوة الحملة المصرية بعشرات المرات بقيادة الرأس ألولا، فتسرع أرندروب بمهاجمة القوات الحبشية دون انتظار الإمدادات القادمة إليه في الطريق بقيادة أراكيل محافظ مصوع والتي لم تصل إلا بعد أن أشرف القتال على نهايته لصالح الأحباش، وعلى الرغم من ذلك لم تنجح محاولتهم في منع هزيمة القوات المصرية التي قتل قائدها كما قتل محافظ مصوع وعدد كبير من ضباط وجنود الحملة، وارتدت البقية الباقية منها إلى مصوع[٨٧].

أما حملة منزنجر فقد أبحرت من مصوع ونزلت في تاجورة، حيث ترك معظم قواته لتستكمل استعدادها، وتحرك هو بصحبة الرأس بورو — وزير منليك ملك شوا المنافس للإمبراطور يوحنا والذي تعاون مع القوات المصرية — ومعه مجموعة صغيرة من القوات حتى وصل إلى بحيرة أوسا جنوب شرقي الحبشة في ١٤ نوفمبر ١٨٧٥، حيث تعرض لخيانة أحد شيوخ المنطقة يدعى محمد ولد ليعطة والذي قام بقتله ومرافقيه وهم نيام على شاطئ البحيرة، فارتدت الحملة إلى زيلع[٨٨].

وقد أثارت هذه الهزائم غضب إسماعيل وخشي من عواقبها المعنوية والسياسية، فقرر إرسال جيش كبير لمحو عار الهزيمة والانتقام من الأحباش فأمر بإعداد حملة أخرى بقيادة راتب باشا[٨٩]، وكتب إلى منليك ملك شوا يعلمه بخبر الحملة وطمأنه بأن هدفه هو الانتقام من يوحنا وتأديبه وعدم رغبه مصر في الاستيلاء على الحبشة وأن مصر تفضله على باقي رؤوس الحبشة لتولي عرشها[٩٠]. ولكن الحملة لقيت نفس مصير حملتي أرندروب ومنزنجر، حيث ألحق بها الأحباش هزيمة قاسية في قورع على بعد ٥٥ ميلاً من مصوع، حيث قتل معظم أفراد الحملة وأسر عدد أخر، نتيجة توغل قائدها داخل الحبشة دون معرفة بأحوالها ودون استطلاع سابق لها أو لقوات الأعداء[٩١]، وإصراره على عدم الاستعانة بالأسرى الإنجليز الذين وقعوا في أيدي القوات المصرية وكانوا يعملون في خدمة يوحنا لمعرفة المعلومات اللازمة عن جيش الأحباش وكان من بينهم الكولونيل كيركهام[٩٢].

وكان من بين أسرى المصريين محمد رفعت رئيس القلم التركي بديوان الجهادية، فراح يسعى لعقد الصلح مع الملك يوحنا، على أن تنسحب القوات المصرية من أرض الحبشة وتفتح مصر طريق التجارة بين مصوع والحبشة ويطلق يوحنا سراح الأسرى المصريين، فوافق يوحنا فأطلق الأسرى، وبقيت سنهيت أو كرن ضمن الأملاك المصرية[٩٣].

وتجمد الوضع العسكري في تلك المنطقة بعد ذلك، فقد تحصنت الحاميات المصرية أمام الهجمات الإثيوبية التي عجزت أمامها، إذ كانت السفن المصرية تحمي ميناء مصوع، بينما تمكنت القوات المتحصنة في سنهيت من حماية منطقة البوغوص لـذلك اتجهت هجمات يوحنا إلى المناطق الريفية المحيطة وخاصة في أوقات الحصاد حيث لا يستطيع رجال القبائل الهرب وترك محاصيلهم، في حين كانت القوات المصرية ترد عليهم عن طريق إيواء معارضي يوحنا الذين كانوا يقومون بمهاجمة الأراضي الإثيوبية، وظلت الأمور على هذا الحال، وفشلت المحاولات الدبلوماسية التي بذلت لتحسين العلاقات بين مصر وإثيوبيا، نتيجة لرغبة يوحنا في وساطة بريطانية على أمل أن تسانده بريطانيا ضد مصر، ولكن بريطانيا لم تكن لديها الرغبة في حدوث سلام بين مصر وإثيوبيا وهو ما حدث عندما حاول نائب القنصل البريطاني في جده أغسطس ويلد Augustus Wylde إقامة سلام بين المصريين والأثيوبيين حيث سارعت الحكومة البريطانية إلى طرده من خدمتها. كما أن بريطانيا لم تكن ترغب في تمكين إثيوبيا من السيطرة على أي جزء من الساحل الغربي للبحر الأحمر خوفًا من سعي فرنسا للسيطرة على هذا الجزء، وهو نفس السبب الذي دفعها لتفضيل قيام إيطاليا باحتلال عصب وغيرها[٩٤].

وبعد أن أدركت بريطانيا تراجع قوة مصر في منطقة القرن الأفريقي نتيجة هزائم حملات الحبشة وانسحاب القوات المصرية من سواحل الصومال على المحيط الهندي، اتجهت إلى محاولة الحصول على امتيازات في بعض الموانئ والمناطق التي تخضع لسيطرة مصر وخاصة في بلهار وبربره، فعقدت مع مصر اتفاقية في سبتمبر ١٨٧٧ اعترفت فيها بسيادتها على سواحل الصومال لغاية رأس حافون، وتضمنت كذلك تعهد إسماعيل وخلفاؤه من بعده بعدم التنازل عن أي قطعة من هذه البلاد لأي دولة من الدول الأجنبية، وعلى حق السفن البريطانية في مراقبة شواطئ تلك البلاد بحجة منع تجارة الرقيق، بالإضافة إلى حق بريطانيا في تعيين مأموري قنصليات في تلك الجهات[٩٥]. وهكذا كانت بريطانيا هي الخصم الذي وقف لمصر بالمرصاد أعاق تحقيق أحلام إسماعيل في تكوين إمبراطورية مصرية في أفريقيا.

ومع تدهور أوضاع مصر الاقتصادية في النصف الثاني من سبعينيات القرن التاسع عشر، وما تبعه من تدخل القوى الأوروبية في شئونها الداخلية على أيدي ممثليها السياسيين وغيرهم من المرابين والسماسرة، زادت أوضاع الإدارة المصرية في مناطق نفوذها سوءا، وأتيحت الفرصة أمام الأجانب الذين استخدمهم إسماعيل لتدمير الوجود المصري في هذه المناطق، وكان على رأسهم جوردن الذي كانت له مسئولية مباشرة في تحطيم الوحدة الصومالية تحت السيادة المصرية، حيث اتجه إلى عزل الحكام الموثوق بهم من المصريين واستبدالهم بأجانب مما أدى إلى حدوث اضطرابات في هرر والمناطق المحيطة

بها، وأكمل دوره عندما تهاون في قمع هذه الاضطرابات ورفض الاستعانة بمزيد من الجند لإعادة الهدوء إلى تلك المناطق(٩٦)، و لم يكتف بذلك بل حاول أن يقنع الحكومة المصرية بعدم جدوى الاحتفاظ بمينائي بربره وبلهار بحجة أنهما يمثلان عبئا على الخزانة المصرية المثقلة بالديون(٩٧).

وفي ظل تردي قدرة مصر على التصدي للقوى الأوروبية الاستعمارية، تزايد الصراع بين هذه القوى للحصول على مكاسب في تلك المنطقة، واقتسام مناطق النفوذ المصري والعثماني فيما بينها. وكانت إيطاليا قد نجحت في الاحتفاظ بقطعة الأرض في عصب التي اشتراها المنصر سابيتو في نوفمبر ١٨٦٩ لحساب شركة روباتينو، على الرغم من المعارضة المصرية، وعلى الرغم من استمرار الحكومة المصرية في ممارسة سيادتها على تلك المنطقة والتي كانت تتمثل في تعيين شيوخ لتلك النواحي، ودفع رواتبهم، وإرسال سفنها الحربية لزيارتها. ومع نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر أصبحت الفرصة سانحة أمام إيطاليا لتوسيع وتفعيل وجودها في تلك المنطقة، فأرسلت سابيتو مرة أخرى إلى خليج عصب لشراء مزيد من الأراضي بحجة استخدامها لأغراض تجارية وعقد اتفاقيات مع مشايخ الدناقل ومنهم الشيخ برهان حاكم رهيطة الذي منحته إيطاليا لقب سلطان بعد أن وضع نفسه تحت الحماية الإيطالية. ثم كشفت الحكومة الإيطالية عن نواياها الحقيقية في أوائل عام ١٨٨١ عندما عينت سابيتو حاكما لتولي إدارتها، و لم تفلح احتجاجات مصر المؤيدة بالأسانيد التاريخية في تغيير موقفها، حيث تجاهلت تلك الاحتجاجات وسارعت بعقد المزيد من الاتفاقيات مع الشيخ برهان تنفي من خلالها أي نفوذ لمصر في هذه المنطقة، ثم لجأت إيطاليا إلى بريطانيا تطلب منها أن تتدخل بينها وبين مصر للمساعدة على التوصل إلى اتفاقية تحتفظ من خلالها بعصب، و لم يكن لدى بريطانيا ما يمنعها من الموافقة على ذلك بشرط أن تتعهد إيطاليا باستخدام عصب للأغراض التجارية فقط وعدم إقامة أي تحصينات عسكرية فيها. وفرضت الأوضاع الداخلية في مصر قبل ثورة عرابي على الخديوي توفيق رفض الاتفاقية المقترحة بل أن أحمد عرابي أراد أن تقوم مصر باستخدام القوة لطرد الإيطاليين من عصب. وفي أوائل عام ١٨٨٢ تنازلت شركة روباتنيو عن عصب للحكومة الإيطالية(٩٨).

أما فرنسا فكانت قد استولت على أوبوك في مارس ١٨٦٢عن طريق عقد معاهدات مع شيوخ القبائل هناك، إلا أنها لم تهتم بتطوير وجودها في هذه المنطقة حتى أنها عرضت على مصر أن تتنازل لها عن مستعمرة أوبوك في مقابل تنازل الحكومة المصرية لها عن قطعة أرض بالقاهرة لتشغلها القنصلية الفرنسية، إلا أن الاهتمام الفرنسي بأوبوك تزايد بداية من عام ١٨٨٠، حيث اتجهت فرنسا إلى إرسال سفنها الحربية لمسح المنطقة المحيطة بها، فسارعت مصر من جانبها إلى إرسال سفينة حربية إلى أوبوك رفعت

العلم المصري فوق أسوارها، فما كان من السفن الفرنسية إلا أن أنزلت العلم المصـــري ورفعت بدلا منه العلم الفرنسي، بل واحتجت فرنسا لدي الحكومة المصرية على رفـــع العلم المصري فوق أوبوك التي تمتلكها، و لم تتخذ مصر أي خطوة أخرى خوفًا من اتحاد فرنسا مع إيطاليا على الإضرار بمصالحها في المنطقة(٩٩).

أما بريطانيا فقد ظلت حريصة على إبقاء السيطرة المصرية على منطقة ساحل البحر الأحمر الغربي خوفًا من سقوطها في يد فرنسا، في الوقت الذي كانت ترتـــب فيـــه إلى احتلال مصر ذاتها وبالتالي السيطرة على المناطق التابعة لها. وهو ما تم لهـــا في ســـبتمبر ١٨٨٢، فراحت تعيد ترتيب المنطقة حسب مصالحها بعد أن حلت الجـــيش المصـــري وأنشأت جيشًا جديدًا صغير الحجم على الرغم من تزايد الأعباء الملقاة على عاتق مصر سواء لمواجهة التصارع الاستعماري على سواحل البحر الأحمر الأفريقيـــة أو تصـــاعد الثورة المهدية في السودان، ثم أخذت فكرة إخلاء السواحل الأفريقية من القوات المصرية تتبلور في ذهن الحكومة البريطانية مع نهاية عام ١٨٨٣ خاصة بعد هزيمة حملة هيكس في معركة شيكان على أيدي قوات الثورة المهدية في نوفمبر ١٨٨٣(١٠٠). حيث قررت إنهاء الوجود المصري من السودان، ومع تشديد المهديين لهجماتهم على الحاميات المصـــرية في السودان الشرقي، اتجهت بريطانيا إلى الحبشة في محاولة لحماية هذه الحاميات المحاصـــرة حيث أرسلت بعثة بقيادة وليم هيويت إلى يوحنا الرابع أبرم معه معاهدة عدوة (هيويت) في ٣ يونيو ١٨٨٤ نصت على تسهيل سحب القوات المصرية المحاصـــرة في الســـودان وتأمين سلامتها عند مرورها بأراضي الحبشة في طريقها إلى ميناء مصوع في مقابـــل أن تحصل الحبشة على المناطق التي تنسحب منها القوات المصرية(١٠١).

ثم اتجهت بريطانيا بعد ذلك إلى إخلاء السودان والصومال وهرر، وكان الميجـــور هنتر من فرقة أركان حرب بومباي أول من نادي بفكرة إخلاء سواحل الصومال وهرر، وكان يعمل مساعدا للمقيم السياسي البريطاني في عدن، وكانت حجتـــه في ذلـــك أن القبائل الصومالية في زيلع وبربره تنادي بإخراج الحاميات المصرية منها، ومـــن ناحيـــة أخرى كان منليك ملك شوا يسعى للاستيلاء على هرر. كما ادعى القنصل البريطـــاني في القاهرة أن مصر لا تستطيع الاحتفاظ بالأقاليم التابعة لها في أفريقيا سواء في الصومال أو المناطق الاستوائية(١٠٢). وقد حاولت مصر التخلص من الضغط البريطـــاني، فـــاقترح شريف باشا رئيس الوزراء طلب مدد من الدولة العثمانية لكي تتمكن مصر من المحافظة على هذه المناطق أو إعادة إدارة سواحل البحر الأحمر التابعة لها باعتبارها صاحبة السيادة عليها، وبعد أن وافقت بريطانيا على الاقتراح الأول وأبلغت الباب العالي بـــه، عـــادت وتراجعت عنه مرة أخرى – على الرغم من موافقة الباب العالي على إرســـال عشـــرة آلاف جندي للمساعدة على حماية المنطقة – بسبب قلقها من أن يؤدي وجود حقيقي

للدولة العثمانية إلى إجهاض مخططاتها للاستيلاء على هذه المنطقة[١٠٣]، ومن ثم قررت حماية الموانئ المصرية وبادرت بإرسال وحدات من أسطولها البحري إلى قبالة سواحل بربره وزيلع، وتم التنسيق بين الميجور هنتر والقنصل العام في مصر على تفاصيل انسحاب الحامية المصرية من بربره على البواخر الهندية البريطانية، ولم يكن أمام الحكومة المصرية بعد أن تقرر كل شئ سوى الموافقة على الانسحاب، وتم ذلك في ٣ أكتوبر ١٨٨٤[١٠٤].

أما تاجورة فقد أخليت هي الأخرى بعد مقايضة غير مباشرة بين فرنسا وبريطانيا، حيث قامت فرنسا بتحريض سكان المنطقة ضد الحامية المصرية، ثم أرسلت جنودها لاحتلالها بعد خروج المصريين منها مباشرة في نوفمبر ١٨٨٤ وتم رفع العلم الفرنسي عليها بدلاً من العلم العثماني، ثم أعقبت ذلك بمحاولة التدخل في شئون هرر لكي تجبر بريطانيا على عدم معارضة احتلالها لتاجورة وهو ما حدث بالفعل[١٠٥].

ثم اتجهت بريطانيا بعد ذلك لإخلاء هرر، وذلك على الرغم من رفض نوبار باشا رئيس الوزراء فكرة إخلائها نافيًا ذريعة القنصل العام البريطاني في القاهرة بأن هذا الإقليم يسبب خسائر مالية كبيرة لمصر، كما سعت لاحتلال زيلع بحجة أخرى وهي تأمين الساحل بعد حدوث شقاق بين حاكم هرر المصري وقبائل العيسى الصومالية وتم لها ذلك في نوفمبر ١٨٨٤[١٠٦]. وأمام الإصرار البريطاني وافقت الحكومة المصرية على إخلاء هرر وتسليمها إلى أقرب وارث لسلطانها المتوفى مع تعهده بحماية التجارة بين هرر وزيلع وبربره وهو الأمر الذي يهم بريطانيا ورعاياها، وتم إخلاء هرر نهائيًا في مايو ١٨٨٥[١٠٧].

أما مصوع وما حولها فقد سارعت إيطاليا هي الأخرى للاستيلاء عليها بالقوة، حيث قامت باحتلال بيلول في ٢ فبراير ١٨٨٥، ونقلت الحامية المصرية الصغيرة الموجودة فيها إلى مصوع على إحدى سفنها، ثم دخلت قواتها مصوع ذاتها في يوم ٥ فبراير ١٨٨٥ واحتلت الأماكن الهامة بها بدون مقاومة من الحامية المصرية الموجودة فيها، ولكن دون أن تنسحب منها تلك الحامية، ثم راحت القوة الإيطالية تسيطر على مصوع شيئًا فشيئًا حتى أجبرت الحامية المصرية على الانسحاب منها نهائيًا[١٠٨]، وكانت إيطاليا في جميع تلك المراحل تتحرك بتشجيع من الحكومة البريطانية التي رأت في التوسع الإيطالي خطوة مضادة لنشاط فرنسا على الساحل الغربي للبحر الأحمر بوجه خاص وفي القارة الأفريقية بوجه عام، فضلا عن مضايقتها المستمرة لاحتلالها لمصر[١٠٩].

ولم تقف إثيوبيا هي الأخرى متفرجة على الأحداث دون أن تسعى للخروج بنصيب من التركة المصرية، فقد استولت على المناطق التي أخلتها القوات المصرية طبقا لمعاهدة هويت فتسلمت إقليم البوغوص في ١٢ سبتمبر ١٨٨٥[١١٠]. كما سارع منليك

ملك شوا للاستيلاء على هرر عقب انسحاب المصريين منها، واتخذ من مقتل بعض التجار الإيطاليين المسيحيين في أوجادين في أبريل ١٨٨٦ ذريعة لذلك. حيث هاجمها في يناير ١٨٨٧ واستولى عليها بعد هزيمة أميرها وفراره(١١١).

وكان موقف الحكومة المصرية طوال تنفيذ ذلك المخطط يتسم بالضعف، سواء من ناحية الخديوي توفيق أو رئيس نظاره الأرمني نوبار باشا حيث لم يكن لدى أي منهما رغبة حقيقية في الحفاظ على حقوق مصر في تلك المنطقة والتورط في مشاكل مع الدول الأوروبية في سبيل ذلك، وكانت مظاهر الاعتراض التي أبداها كل منهما لا تعدو كونها محاولة لتجنب اتهام الباب العالي لهما بالتقصير والتفريط في حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على هذه المناطق(١١٢).

وهكذا قسمت أملاك مصر بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإثيوبيا، إذ أصبحت المنطقة من رأس جيبوتي حتى بندر زيادة محمية بريطانية صومالية في يوليو ١٨٨٧، كما ضمت فرنسا المناطق التي تسيطر عليها في مايو ١٨٩٦ تحت إدارة موحدة صارت تعرف باسم الصومال الفرنسي، أما إيطاليا فقد أعلنت في يناير ١٨٩٠ تأسيس مستعمرة إريتريا بعد تصفية بقايا النفوذ المصري وتوسيع رقعة ممتلكاتها في هذه الجهات(١١٣)، كما احتلت بقية الساحل الصومالي الجنوبي على المحيط الهندي بعد أخر حدود الصومال البريطاني عند بندر زيادة إلى نهر جوبا، أما إثيوبيا فقد احتلت إقليم البوغوص وهرر والمناطق المحيطة بها(١١٤).

محاولات مصر لتنفيذ مشروع خزان تانا:

مع بداية القرن العشرين أصبح لمصر اهتمام كبير في منطقة القرن الأفريقي تمثل في تأمين احتياجاتها من مياه النيل، وتأمين حدود السودان مع إثيوبيا، وكانت بريطانيا وقد أصبحت تسيطر على وادي النيل بأكمله من المنابع حتى المصب باستثناء إثيوبيا(١١٥)، تقوم بالتحكم في هذه المناطق بحكم احتلالها لمصر وعملها على تعظيم مكاسبها من هذا الاحتلال، لذلك عملت على تأمين منابع النيل في إثيوبيا، فأرسلت في عام ١٩٠٢ بعثة إلى أديس أبابا برئاسة جون هارنجتون John Harrington للتفاوض مع إثيوبيا بخصوص تلك القضايا، حيث عقد معاهدة مع منليك في مايو من نفس العام تعهدت إثيوبيا خلالها بألا تبني أو تسمح ببناء أي أعمال عبر النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، تعوق تدفق مياه النيل بدون موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان(١١٦). كما أرسلت بريطانيا بعثة أخرى في نفس العام برئاسة ديبوي C. Dpuis لدراسة بحيرة تانا على أساس أنها أنسب موضع لتخزين المياه اللازمة لتطوير مشروع ري الجزيرة بالسودان

حيث قررت تلك البعثة إمكانية إقامة ذلك الخزان وقدرته على تخزين كمية من المياه تصل إلى ثلاثة مليارات متر مكعب[١١٧].

وظل اهتمام بريطانيا بأمر الخزان يتزايد نتيجة لحاجة التطور العمراني في مصر والسودان والزيادة التي تتوقعها في مساحة الأراضي المزروعة فيهما وما تحتاج إليه من كميات المياه خاصة وأن بحيرة تانا تغمر النيل الأزرق بالمياه في الوقت الذي تكثر فيه مياه النيل من مصادره الأخرى، كما تقل المياه التي تنحدر من البحيرة إلى النيل الأزرق في الفترة من شهر فبراير حتى شهر يوليو من كل عام وهي نفس الفترة التي تقل فيها مياه النيل من مصادره الأخرى كذلك. وقد وجدت بريطانيا من منليك إمبراطور إثيوبيا تجاوبًا حيث أعلن عن رغبته في منح حق إقامة الخزان للحكومتين البريطانية أو السودانية وتعهد بعدم منحه لغيرهما، ولكن بريطانيا لم تكتف بذلك بل أنها حصلت على اعتراف كل من فرنسا وإيطاليا بحقها في إنشاء الخزان من خلال المعاهدة الثلاثية التي عقدت فيما بينهم في عام ١٩٠٦ للاتفاق على الحدود بين مستعمراتهم في منطقة القرن الأفريقي[١١٨].

ولكن على الرغم من ذلك لم تتخذ الحكومة البريطانية خطوات في سبيل تنفيذ هذا المشروع، غير أنه لم يلبث أن تجدد اهتمام بريطانيا به بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فسعت لدى إثيوبيا لإقناعها بتنفيذه، ولكن ظروف إثيوبيا الداخلية لم تكن تسمح في ذلك الوقت بإتمام المشروع، الذي كان يحتاج إلى موافقة بعض الرؤوس الأثيوبيين الذين يسيطرون على المناطق التي يمر بها المشروع مثل الرأس هايلي Ras Haile والرأس جوجسا Ras Gugsa ولم يكن ولاء هؤلاء للحكومة المركزية كاملاً[١١٩].

غير أن محاولات مصر وبريطانيا لم تتوقف، حيث استمرت محاولاتهما في إرسال البعثات الفنية إلى إثيوبيا لدراسة المشروع ومنها بعثة جرايهام و بلاك في عام ١٩٢٠ والتي استمر عملها بإثيوبيا حتى عام ١٩٢٤، وقدرت هذه البعثة تكلفة المشروع بحوالي ٢,٥ مليون جنية مصري[١٢٠].

وقد رفضت بريطانيا أن تشرك إيطاليا في أي مفاوضات بهذا الشأن خوفًا من يؤدي ذلك إلى غضب إثيوبيا على الرغم من محاولات الإيطاليين المتكررة، وأرسلت بريطانيا بعثة أخرى إلى أديس أبابا في عام ١٩٢٢ للحصول إلى امتياز تنفيذ المشروع حتى أنها عرضت دفع مبلغ عشرة آلاف جنية رشوة للرأس تفري - الإمبراطور هيلاسلاسي فيما بعد- بالإضافة إلى خمسين ألف جنية للحكومة الإثيوبية فور التوقيع على الاتفاق مع دفع مبلغ مائة وخمسين ألف جنية بعد التنفيذ ومبلغ خمسين ألف جنية سنويًا[١٢١]. غير أن إثيوبيا ظلت تماطل في الأمر وبدأت تظهر التخوف من منح امتياز بناء الخزان لإحدى الدول الثلاث التي تحيط بها مستعمراتها وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

خوفًا على استقلالها، بالإضافة إلى أن المشروع كان يتضمن إنشاء طريق من السودان إلى بحيرة تانا مما يهدد تجارة إثيوبيا في المنطقة الشمالية في ظل رغبة بريطانيا في تطوير منطقة جامبيلا في السودان كمركز تجاري[١٢٢]. وزاد من مخاوف إثيوبيا إبرام بريطانيا لاتفـــاق جديد مع إيطاليا في عام ديسمبر ١٩٢٥ يؤكد معاهدة عام ١٩٠٦ الخاصة بالحدود في القرن الأفريقي حيث تضمن الاتفاق تعهد إيطاليا بأن تساعد بريطانيا للحصول علـــى امتياز المشروع من إثيوبيا في مقابل أن تساعدها بريطانيا في الضغط على إثيوبيا لإنشاء وتشغيل خط حديدي من حدود إريتريا إلى حدود الصومال الإيطالي مرورًا بغرب أديس أبابا[١٢٣]، فما كان من إثيوبيا إلا أن جاهرت بنقض معاهـــدة ١٩٠٢ مـــع بريطانيـــا وأعلنت أنها حرة في بناء الخزان وفي منح امتيازه لمن تشاء، كما احتجت لدى عصبـــة الأمم في يونيو ١٩٢٦ على هذه الاتفاقية لمساسها بسيادتها. فحاولت بريطانيا تهدئتـــها وبررت عقدها لتلك الاتفاقية بأنها كانت ترغب في وضع حد للتزاحم بينها وبين إيطاليا وأن إثيوبيا حرة في منح امتياز مشروع الخزان لمن تشاء[١٢٤].

وعلى أثر ذلك سارعت إثيوبيا في عام ١٩٢٧ بدعوة شركة أمريكية وهي شركة هوايت الهندسية White Engineering لدراسة المشروع على أساس أن تحتفظ لنفسها بالمياه التي تحتاجها وتؤجر ما يفيض عن حاجتها إلى الحكومة السودانية، مع قيام الشركة بتنفيذ طريق يربط بين أديس أبابا وبحيرة تانا، وكان الرأس تفري يعلق أهمية كبرى على هذا الطريق من الوجهة السياسية لأنه يساعد الحكومة المركزية على إخضـــاع حكـــام المقاطعات المجاورة للبحيرة[١٢٥].

وقد اتجهت مصر إلى تأمين موقفها مع حكومة السودان بالاتفاق مـــع بريطانيـــا فوقعت معها اتفاقية في عام ١٩٢٩ لاقتسام مياه النيل، تعهدت فيها حكومة الســـودان بعدم بناء أية أعمال على نهر النيل أو روافده أو على البحيرات الـــتي تتـــدفق منـــها في السودان أو أي بلد أخر تحت سيطرة بريطانيا والتي قد تسبب تهديـــدًا لمصـــالح مصـــر المائية[١٢٦].

وفي يناير عام ١٩٣٠ عقدت إثيوبيا مؤتمرا لمناقشة مشروع الخزان دعـــت فيـــه مندوبًا عن حكومة السودان، كما تم الاتفاق بين حكومة السودان والحكومة المصـــرية على إرسال ماك جريجوري Mac Gregory من موظفي الري في السودان لحضور هذا المؤتمر، وتم تكليفه بأن يطلب من الحكومة الإثيوبية إقامة طريق من السودان إلى تانا بدلاً من طريق أديس أبابا — تانا لتوفير النفقات المتعلقة بنقل المواد الخـــام اللازمـــة لتنفيـــذ المشروع، ولكن إثيوبيا تمسكت بموقفها[١٢٧].

وفي العام التالي نشرت الشركة الهندسية الأمريكية تقريرا يتضمن تكلفة المشـــروع والطريق المقترح وقدرته بحوالي ٢,٥ مليون جنية على خمس سنوات، ولما كانت إثيوبيا

لا ترغب في تنفيذ المشروع على نفقتها لضعف قدرتها المالية ولأن العائد المنتظر من المشروع لا يوازي المنتظر من ري أراضيها المحيطة به، لذا قررت مصر بناء على نصيحة ماك جريجوري أن تتحمل هي نفقات المشروع بالكامل، ولكن الشركة الأمريكية طلبت أن تضمن الحكومة البريطانية سداد نفقات المشروع وهو ما كان يعني ضرورة اتفاق الشركة مع كل من الحكومة الإثيوبية وحكومات مصر والسودان وبريطانيا[١٢٨].

ثم عادت إثيوبيا في عام ١٩٣٢ وأعلنت أن المشروع سوف يؤثر على بعض أراضيها، فقررت مصر تشكيل لجنة لدراسة تأثيرات إنشاء الخزان على أعمال الري فيها، وقدرت هذه اللجنة أن مصر سوف تخسر كمية من المياه سنويا من متوسط الإيراد الصيفي يبلغ ٣٠٠ مليون متر مكعب تحتجز في الخزان وأن هذا يعادل ما تطالب به إثيوبيا من تأثير الخزان على بعض أراضيها وطالبت بتخفيض بعض التزامات مصر المالية في المشروع[١٢٩].

وأخيرًا تم الاتفاق بين بريطانيا وإثيوبيا على منح الامتياز لحكومتي مصر والسودان وانتفاعهما بالمياه التي تنتج عن المشروع مقابل دفع مبلغ عشرة آلاف جنية سنويًا بصفة دائمة بالإضافة إلى مبلغ ثلاثين ألف جنية فور التوقيع على الامتياز وخمسين ألف جنية أخرى بعد إتمام تنفيذ المشروع[١٣٠].

ولما كانت إثيوبيا ترغب في تحقيق مزيد من المكاسب لذلك دعت إلى مؤتمر أخر في فبراير ١٩٣٣ للنظر في تأجير المياه الزائدة عن حاجتها بعد إقامة الخزان لحكومة السودان أي أن الدعوة كانت موجهة على أساس رغبتها في تأجير المياه وليس على أساس معاهدة ١٩٠٢ التي تلزمها بعدم إنشاء مشروعات على النيل دون موافقة حكومة السودان[١٣١]. وقبلت الحكومة المصرية الدعوة على مضض، ولكنها ألزمت وفدها بعدم التقيد بأي التزام مع الحكومة الإثيوبية، وكلفته بالعمل على إقناعها بإنشاء طريق السودان — البحيرة بدلا من طريق أديس أبابا — البحيرة، كما طلبت من الوفد العمل على تأجيل تنفيذ المشروع بحجة الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات وكذلك بسبب الأزمة المالية العالمية، في حين أن بريطانيا كانت تخشى من أن يؤدي هذا التأجيل إلى تراجع إثيوبيا عن موافقتها على تنفيذ المشروع أو أن تتشدد في مطالبها. وتمخض المؤتمر عن قبول إثيوبيا إنشاء طريقين يربط أحدهما بين البحيرة وأديس أبابا والأخر بين البحيرة والسودان، وفي المقابل التزمت مصر بتحمل نفقات الدراسة الجديدة التي تقرر أن تقوم بها شركة هوايت الهندسية[١٣٢].

وبعد انتهاء الشركة من إعداد تقريرها الجديد، دعت إثيوبيا مجددًا إلى عقد مؤتمر في أبريل ١٩٣٥، بينما طلبت مصر تأجيل المؤتمر لدراسة تقرير الشركة، وقامت

بالتنسيق مع حكومة السودان على إعداد مشروع اتفاق لتقسيم المياه الناتجة عن تنفيـــذ المشروع ونصيب كل منهما في نفقات الإنشاء والتشغيل لعرضه على إثيوبيا[١٣٣].

ولم تلبث الأوضاع في المنطقة أن تدهورت نتيجة تربص إيطاليا بإثيوبيا واستعدادها لغزوها، التي راحت تثير الشائعات عن نوايا حكومة السودان في احتلال الجزء الغربي من إثيوبيا بمجرد نشوب الحرب بينها وبين إثيوبيا، وذلك بهدف عرقلة المفاوضات المصـــرية الإثيوبية[١٣٤]، وكان من نتيجة ذلك أن طلبت بريطانيا من إثيوبيا تأجيل مؤتمر تانـــا، في الوقت الذي أصبحت فيه إثيوبيا متلهفة على توقيع اتفاق مشروع الخزان لحاجتــها إلى المال واعتقادها بأن مثل هذا الاتفاق سوف يوجد مصالح لدول عديدة في إثيوبيا مثـــل مصر والسودان والولايات المتحدة الأمريكية –التابعة لها شركة هوايت الهندسية الـــتي ستنفذ المشروع – يحملها على التدخل لوقف العدوان الإيطالي المنتظـــر عليهـــا، إلا أن إيطاليا كانت الأسرع فبدأت الغزو وبالتالي توقـــف بحث تنفيذ المشـــروع[١٣٥].

موقف مصر من احتلال إيطاليا لإثيوبيا عام ١٩٣٥:

بدأ الغزو الإيطالي لإثيوبيا في أكتوبر ١٩٣٥ انطلاقًا مـــن إريتريـــا والصـــومال الإيطالي[١٣٦]، واحتل هذا الغزو اهتماما كبيرًا في مصر سواء من جانب الحكومة المصرية أو من جانب الشعب المصري، خصوصًا وأن إثيوبيا تركت في مواجهته منفردة حيـــث تخلى عنها الجميع حتى عصبة الأمم، بل أن إيطاليا المعتدية تلقت مساعدات وتسهيلات غير مباشرة من بعض القوى الأوروبية بينما حرمت إثيوبيـــا مـــن أي مســـاعدة، إذ لم تعترض بريطانيا على عبور قوات الغزو الإيطالي لقناة السويس والتي قدرت بأكثر مـــن نصف مليون جندي، في حين رفضت مرور السفن التي تحمل بعض الأسلحة لإثيوبيـــا، كما رفضت بيعها أي أسلحة من أرصدتها الموجودة في لندن[١٣٧].

غير أن موقف الحكومة المصرية كان مقيدًا بدرجة كبيرة، إذ كان استقلال مصـــر استقلالاً اسميا، بينما كانت السلطة الحقيقة في يد المندوب السامي البريطاني في القـــاهرة وحكومته في لندن، ومن ثم لم يكن لدى مصر سوى الخوف من الوجـــود العســـكري الإيطالي الذي أصبح يطوقها سواء من الجنوب حيث الحدود السودانية أو من الغـــرب حيث الحدود الليبية أو بتحكمه في مدخل البحر الأحمر الجنوبي، فضلا عن سيطرته على منابع النيل في إثيوبيا[١٣٨]، ومع إدراك مصر بأن هذه المخاوف تمـــس أيضـــا المصـــالح البريطانية، لذا اعتقدت أن الحكومة البريطانية سوف تسعى لمنع الحرب ضـــد إثيوبيـــا خصوصًا بعد مظاهر الاعتراض الشكلية التي أبدتها ضد إيطاليا في عصبة الأمـــم، ومـــن ناحية أخرى لم تكن مصر تستطيع غلق القناة في وجه سفن الغزو الإيطالية بسبب اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ التي تحظر على مصر إغلاق القناة في وجه أي دولة إلا إذا كانت في

حالة حرب معها، وهو ما لم يكن قائمًا في هذه الحالة، فضلا عن أن إيطاليا هددت بحشد قوات كبيرة في طرابلس على حدود مصر الغربية بل وإشعال حرب أوروبية في حالة إغلاق القناة في وجهها. فاقتصرت الإجراءات المصرية على اتخاذ تدابير أمنية داخلية لمراقبة أنشطة الإيطاليين الموجودين فيها لوقف الدعاية وجمع التبرعات لإيطاليا، إلى جانب تجهيز الجيش المصري وإعادة توزيعه على مناطق الحدود المختلفة وخاصة الحدود الغربية(١٣٩). بالإضافة إلى سماح مصر بلجوء عدد كبير من المسئولين الأثيوبيين إليها على أثر بداية الحرب وفرار هيلاسلاسي(١٤٠).

ومن ناحية أخري كانت المساعدات الشعبية لإثيوبيا تجاه الغزو الإيطالي أكبر، حيث انتشرت الدعوات في الصحف المصرية للمبادرة إلى معونة إثيوبيا مما أدى إلى تطوع آلاف المصريين للحرب في جانبها(١٤١)، كما تألفت لجنة عامة في أغسطس ١٩٣٥ في جمعية الشبان المسلمين للدفاع عن استقلال إثيوبيا تحت رعاية الأمير عمر طوسون، حيث وصلتها طلبات تطوع بلغ عددها ثلاثة عشر ألف طلب، كم قام الأنبا يؤانس بطريرك الكنيسة المصرية بتأليف لجنة من المطارنة وأعضاء المجلس الملي العام، ثم تشكلت من اللجنتين لجنة مالية متحدة برئاسة الأمير عمر طوسون وعضوية خمسة أعضاء من لجنة الكنيسة المصرية وخمسة أعضاء من اللجنة الإسلامية(١٤٢). ونشطت هذه اللجنة في جمع التبرعات من المصريين سواء كانت تبرعات مالية أو طبية، فكان يتم جمع التبرعات من المصريين في الطرقات وهو ما عرف وقتئذ بمشروع "قرش إثيوبيا"(١٤٣)، كما قامت هذه اللجنة بإرسال بعثات طبية للعمل في ميادين القتال على ثلاث دفعات، وقد شاركت الحكومة المصرية في تسهيل عمل هذه البعثات حيث منحتها إعفاءات من أجور النقل على السكك الحديدية(١٤٤).

وبالطبع لم تكن المساعدات التي حصلت عليها إثيوبيا تحدي كثيرًا أمام الجيوش الإيطالية الجرارة التي كانت تهاجمها بضراوة، وعلى الرغم من المقاومة الشرسة التي أبدتها إثيوبيا دخل المارشال بادوليو أديس أبابا في ٥ مايو ١٩٣٦(١٤٥). وأصبح على مصر أن تؤمن مصالحها في إثيوبيا وكان أهمها ضمان عدم العبث بمنابع النيل، وذلك على الرغم من أن إيطاليا كانت قد تعهدت لبريطانيا في أبريل ١٩٣٦ بعدم العبث ببحيرة تانا(١٤٦)، إلا أن الحكومة البريطانية كانت تستغل مخاوف الحكومة المصرية من إيطاليا وراحت تغذيها بهدف الضغط عليها وإجبارها على اتباع سياستها(١٤٧)، فقد أشاعت قيام الإيطاليين باقتلاع الأشجار الكثيفة الموجودة على سفوح جبال إثيوبيا حتى لا تعوق سير مياه الأمطار فتنحدر بشدة حتى تصل درجة الفيضان القادم إلى مصر إلى مرحلة الخطورة(١٤٨)، وكذلك إشاعة عزم الإيطاليين على تنفيذ المشروع الخيالي الذي يقوم على فكرة سد مخرج النيل الأزرق من بحيرة تانا لتصريف المياه إلى السهول الغربية الخصبة عن

طريق إنشاء نفق يبلغ طوله ثلاثين كم[١٤٩]. وحقيقة الأمر أن إيطاليا لم تقم بأي محاولة للعبث بمنابع النيل، بل أنها كانت تردد دائما عدم ممانعتها لتنفيذ مشروع خزان تانا[١٥٠]. وتأكد ذلك لمصر بعد أن أصبحت الحكومة البريطانية راغبة في الاتفاق مع إيطاليا لتنفيذ مشروع الخزان، وتوقيع اتفاقية بينهما لتسوية الحدود بين السـودان وشـرق أفريقيـا الإيطالية[١٥١]. وهو ما دفع الحكومة المصرية للاعتراف بضم إيطاليا لإثيوبيا والاعتـراف لملكها بلقب ملك إيطاليا وإمبراطور الحبشة[١٥٢]، ثم القيام بتعيين قنصل لمصر في أديـس أبابا تشمل اختصاصاته جميع أراضي أفريقيا الشرقية الإيطاليـة (إثيوبيـا – إريتريـا – الصومال)[١٥٣].

سياسة مصر تجاه إثيوبيا بعد طرد القوات الإيطالية:

على أثر تدهور الأوضاع الدولية ونشوب الحرب العالمية الثانية قامـت القـوات الإيطالية بالاستيلاء على الصومال البريطاني. وأصبحت تسيطر علـى منطقـة القـرن الأفريقي بالكامل باستثناء جيبوتي، ولكن هذه السيطرة لم تدم طويلا، فسـرعان مـا نجحت القوات البريطانية في طرد الإيطاليين من إثيوبيا وإريتريا والصـوماليين البريطـاني والإيطالي، وأصبحت بريطانيا هي المسيطرة على تلك المناطق، وعلى الرغم مـن أنهـا أعادت هيلاسلاسي إلى عرش إثيوبيا إلا أنها ظلت صاحبة النفوذ القوي فيها، فسارعت مصر لدى بريطانيا تحثها على الاتفاق مع إثيوبيا على مسائل الحدود بينها وبين السودان وعلى قضية خزان تانا وغيرها قبل أن تتحول عواطف هيلاسلاسي فيما بعـد بفعـل الدسائس الدولية، ولكن بريطانيا رفضت ذلك متذرعة بأنها لا ترغب في أن تتهم بأنهـا تستغل ظروف وجود قوات عسكرية لها في إثيوبيا للحصول على تنازلات منـها، ولم يقنع ذلك مصر فأبلغت بريطانيا أن هذه الأوضاع لا تمنع إثيوبيا من عقـد معاهـدات بشأن الحدود أو مياه النيل أو معاهدة عدم اعتداء أو غيرها[١٥٤]، كما طلبت منـها أن تعيد العلاقات الدبلوماسية بينها وبين إثيوبيا، ولكن بريطانيا أرجأت البـت في هـذه الأمور[١٥٥]. على الرغم من وجود أصوات داخل بريطانيا ذاتها طالبت بحسـم هـذه القضايا، فقد طالب أحد أعضاء البرلمان البريطاني وهو السير مالكوم ماكدونالد في يناير ١٩٤١ بأن تستغل بريطانيا مساعدتها لهيلاسلاسي لضم منابع النيل الأزرق إلى السودان، وكان قد نادي في عام ١٩٣٧ بأن تشتري بريطانيا هذه المنابع من إيطاليا بمبلغ عشرين مليون جنية تدفعها مصر والسودان[١٥٦].

وفي عام ١٩٤٢ عقدت إثيوبيا اتفاقية مع بريطانيا، حصلت من خلالها على حرية نسبية من السيطرة البريطانية، فعملت على التخلص من هذه السيطرة بصـورة كاملـة وذلك بتوسيع دائرة علاقاتها مع دول العالم ومن بينها مصر، حيث طلبت من مصـر أن

تستأنف علاقاتها الدبلوماسية معها، كما طلبت منها مساعدات في كافة المجالات[١٥٧]، وقد سارعت مصر فور علمها بعقد الاتفاقية البريطانية الإثيوبية لحسم مشروع إنشاء خزان تانا، ولكن بريطانيا ماطلت مرة أخرى وأبلغت مصر بأن هذه الاتفاقية اتفاقية مؤقتة وأنها لا ترغب في إحداث تغيير على حالة الاحتلال العسكري في تلك البلاد. ثم عادت في يونيو ١٩٤٣ وأبلغت مصر بأنها تجري مفاوضات مع الحكومة الإثيوبية بشأن هذا المشروع[١٥٨]، ولكنها لم تقم بأي دور للضغط على إثيوبيا في سبيل التوصل لاتفاق، بل أنها أبلغت مصر في سبتمبر ١٩٤٣ أنها لا ترغب في الاشتراك في المفاوضات على الرغم من إصرارها على المشاركة قبل ذلك وأنها تفضل أن تقتصر المفاوضات على مصر والسودان وإثيوبيا[١٥٩].

غير أن العلاقات بين مصر وإثيوبيا سارت على غير ما كان متوقعا، فقد كان لهيلاسلاسي بعد الاستقلال عدة مطالب لم تكن تصب في صالح مصر، إذ كان يرغب في الحصول على المال اللازم لتسير دفة الحكم في إثيوبيا بصورة عاجلة وكان يدرك أن مصر ليست على استعداد لأن تقرضه شيئًا، كما أن الصحافة الإثيوبية أصبحت تنادي بأن من حق إثيوبيا الطبيعي والتاريخي ضم إريتريا إليها، ومن ثم اعتبرت مصر خصمًا لها في هذا الموضوع، وزاد من تراجع العلاقات بين مصر وإثيوبيا أن رجال الدولة الكبار في إثيوبيا قضت الحرب على أغلبهم، فانتقلت مقاليد الأمور إلى أيدي شبان تعلموا في الغرب أو على نهجه، فاعتنقوا مذاهبه. كما أن عددا من الأثيوبيين الذين استوطنوا مصر وقت الاحتلال الإيطالي شنوا حربًا خفية على مصر بحجة أن المصريين لم يحسنوا ضيافتهم، وأن الكنيسة المصرية أهملتهم. كذلك قام بعض المصريين سواء في مصر أو في إثيوبيا بوضع العقبات أمام البعثات المصرية في أديس أبابا. ويضاف إلى ذلك كله الدسائس الأجنبية التي ساهم فيها المنصرين الغربيين بدور وافر حتى يخلو لهم الجو دينيا وسياسيًا واقتصاديًا في إثيوبيا[١٦٠]. إلى جانب ذلك غضب الأثيوبيون من عمل بعض المصريين الأقباط لدى الاحتلال الإيطالي في أعمال الترجمة والدعاية والإذاعة للدعاية لإيطاليا ونظامها الفاشي[١٦١].

وكان لبريطانيا هي الأخرى دور في التباعد بين مصر وإثيوبيا في تلك الفترة، إذ كان معظم مستشاري الوزارات الإثيوبية من الإنجليز، باستثناء مستشار وزارة الخارجية الأمريكي، وإن كانت محاولات هيلاسلاسي للتملص من القبضة البريطانية تدريجيًا والسعي لطلب مساعدة الولايات المتحدة[١٦٢]. وتمخضت تلك المحاولات عن توقيع اتفاقية ١٩٤٤ التزمت بريطانيا من خلالها بسحب قواتها العسكرية من إثيوبيا واقتصر وجودها العسكري في منطقة أوجادين بسبب أهميتها الاستراتيجية[١٦٣].

وقد أدت كل تلك العوامل إلى فتور العلاقات بين مصر وإثيوبيا، وحدوث بعض الاحتكاكات وتراجع الحكومة الإثيوبية عن كثير من طلبات المساعدة التي سبق لها وأن طلبتها من مصر بعد طرد الإيطاليين(١٦٤).

وقد انعكس كل ذلك على بعثات مصر في إثيوبيا، فقد عوملت هذا البعثـــات في أكثر من مناسبة بغير ما تعامل به باقي البعثات، وأظهرت إثيوبيــــا رغبتـــها في تجاهـــل الاعتبار الديني كأساس للعلاقة بينها وبين مصر، مما كان يعني أن موقف إثيوبيا من مصر قد طرأ عليه كثير من التغييرات(١٦٥).

العلاقات التجارية والثقافية بين مصر وأقطار القرن الأفريقي:

– العلاقات التجارية

بذلت مصر أثناء فترة وجودها في منطقة القرن الأفريقي في النصف الثـــاني مـــن القرن التاسع عشر الكثير من الجهود لتطوير المناطق الواقعة تحت إدارتها، فما أن استلمت ميناء مصوع حتى بدأت في تطويره فأعد محافظه حسن رفعت تقريرًا عن حالته وتهـــدم مبانيه وانتشار الأمراض به وعدم توفر وسائل العيش في أسواقه، وإهمال شئونه منـــذ أن تركته الإدارة المصرية في عام ١٨٤٩(١٦٦). فعملت الإدارة المصرية على إعادة بناء مـــا تهدم من مبانيه وتنشيط وسائل العيش للسكان وتنشيط الزراعة بمصوع وملحقاتها عـــن طريق ترغيب الأهالي في الزراعة وغرس الأشجار وتربية المواشي، وقد قـــام العســـاكر المصريون بذلك حتى يكونوا قدوة لأهالي البلاد(١٦٧) كما قامت مصر بتعـــيين أطبـــاء وصيادلة للقضاء على الأمراض المنتشرة بتلك المناطق(١٦٨).

كما بذلت مصر جهودًا ضخمة في سواحل الصومال التي أحيلت إدارتها إليهـــا، وظهرت نتائج تلك الجهود في ميادين التعليم والتجارة والزراعة حيث شـــجعت الإدارة المصرية حركة تصدير منتجات هذه المناطق والمناطق الداخلية، وساعدت على جلـــب منتجات إلى داخل الإقليم بأسعار منخفضة، خصوصًا بعد أن أمنت طرق المواصـــلات وضربت على أيدي قطاع الطرق، كما عملت على تشجيع الزراعة وأخذت في تقسيم الأراضي على من يرغب من السكان في استغلالها(١٦٩).

كما قامت الإدارة المصرية بتنظيم البريد حيث قامت بإنشاء خطوط بريد منتظمة للربط بين الموانئ التي تديرها، وفتحت في كل ميناء مكتبًا للبريد، وخصصـــت بـــواخر لحمل بريدها إلى مصر ومنها، كما مدت خطوط ملاحية منتظمة إلى هذه المناطق، فضلا عن إصلاح الفنارات لإرشاد السفن(١٧٠).

وتحملت مصر الكثير من النفقات في سبيل ذلك، فقد كانت تتحمل العجز الذي كان يظهر في ميزانية تلك المناطق نتيجة لعمليات التعمير التي تقوم بها، ولم يقف هذا العجز حائلا دون استمرارها في أعمال التعمير والبناء اللازمة لتلك الجهات[١٧١].

وبعد أن نجحت القوى الاستعمارية في إخراج مصر من تلك الجهات تراجعت علاقاتها بها بدرجة كبيرة نتيجة سيطرة تلك الدول على هذه المنطقة واقتسامها فيما بينها، فضعفت تجارة مصر مع تلك المناطق على الرغم من القرب الجغرافي[١٧٢]، خصوصا مع توفر وسائل المواصلات[١٧٣]. وعلى الرغم من هجرة عدد من المصريين إلى إثيوبيا للعمل بالتجارة، والاستقرار بها، إلا أن دورهم ظل محدودا نظرًا لقلة عددهم وتركزهم في أديس أبابا وعدم انتشارهم في الأقاليم الإثيوبية المختلفة[١٧٤].

وكان العنصر الرئيسي في التبادل التجاري بين مصر وتلك الجهات هو المواشي والأغنام وهو أهم ما تنتجه تلك المناطق، ثم حدث تحسن ملحوظ في التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا بعد تولي هيلاسلاسي العرش في عام ١٩٣٠، حيث صدرت إثيوبيا لمصر البن، وفي المقابل صدرت لها مصر الأقمشة والأحذية، ولكن بسبب قلة عدد التجار المصريين الموجودين في إثيوبيا ظل التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا في ذيل القائمة بالمقارنة بالدول الأخرى التي سيطرت على السوق الإثيوبية مثل الهند واليابان[١٧٥]، ولكن محاولات مصر لزيادة هذا التبادل استمرت ففي عام ١٩٣٥ حيث عملت مصر على تصدير بعض المنتجات الزراعية لإثيوبيا مثل البرتقال، عن طريق النقل البحري من بور سعيد إلى جيبوتي ومنها بالقطارات إلى أديس أبابا[١٧٦]. إذ كان النقل البحري ميسورًا، فكانت السفن الفرنسية لها خطوط منتظمة بين فرنسا ومستعمراتها فتمر بجيبوتي، كما كان لبريطانيا سفن تداوم السفر بين الهند وبريطانيا ماره بقناة السويس – عدن[١٧٧].

وحتى بعد احتلال إيطاليا لإثيوبيا سعت مصر لتحسين أوضاع تبادلها التجاري مع الإمبراطورية الإيطالية في القرن الأفريقي، خاصة وأن إيطاليا كانت تسعى لانتزاع جيبوتي من فرنسا بحجة أنها أصبحت مدخل هام لإمبراطوريتها وأن مصالحها الاقتصادية في المنطقة تفوق مصالح فرنسا بكثير، كما أن مصر كانت تدرك أن إيطاليا بعد احتلالها لإثيوبيا وتزايد وارداتها لسد حاجات قواتها الكثيفة في تلك المنطقة، سوف يدفعها ذلك إلى البحث عن تقوية علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها في أفريقيا لتخفيف عبء المصروفات التي تتحملها، فتوقعت مصر أن تزداد نتيجة لذلك تجارتها مع إثيوبيا وإريتريا بصفة خاصة بعد أن قامت إيطاليا بمد طرق عديدة تصل بين إثيوبيا وإريتريا بالسودان فضلا عن وصول السكك الحديدية إلى مدينة كسلا في السودان على بعد بضعة كيلو مترات من الحدود مع إريتريا والتي يمكن قطعها بالبغال في ست ساعات، بالإضافة إلى ذلك

كانت العلاقات التجارية بين مصر وإيطاليا ذاتها جيدة، فكانت إيطاليا تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول التي رجحت كفة ميزانها التجاري معها بعد ألمانيا فكان هذا يســـاعدها على علاج هذا العجز في الميزان التجاري[١٧٨].

وكان التبادل التجاري بين مصر والمستعمرات الإيطالية قبل انضمام إثيوبيا إليهـــا ضئيلا للغاية، فقد اقتصرت صادرات مصر لتلك المناطق قبيل الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا على شحنات من السكر لكل من الصومال الإيطالي وإريتريا. وبعـــد الاحـــتلال زادت صادرات مصر فشملت السجائر والخيوط الحريرية والمشروبات الروحية ولكنها ظلـــت مع ذلك في حدود صغيرة[١٧٩].

وسرعان ما نشبت الحرب العالمية الثانية وتأثرت اقتصاديات دول المنطقة ومنـــها مصر، وحتى بعد طرد الاحتلال الإيطالي من المنطقة لم تتغير الأحوال كـــثيرًا، نتيجـــة لاستمرار سيطرة بريطانيا العسكرية سواء في مصر أو في منطقة القرن الأفريقي، بـــل أن فتور العلاقات بين مصر وإثيوبيا بعد استعادة الأخيرة لاستقلالها، أثر كثيرا على العلاقات الاقتصادية بينهما، نتيجة لتدهور وضع التجار المصريين في إثيوبيا، ومعاملتهم بغير مـــا يعامل به التجار الأجانب، فتعرضوا لتضييق الخناق عليهم سواء كانوا من المسيحيين أو المسلمين، فضلا عن سوء معاملة المصريين الموجودين في إثيوبيا عمومًا[١٨٠].

– العلاقات الثقافية:

كان الأزهر الشريف هو صاحب الجهد الأكبر في المجال الثقافي، فقد درج الأزهر على استقبال طلاب العلم من إثيوبيا والصومال وإريتريا، حيث خصص لهم أروقة خاص بهم وهي رواق الجبرتية لطلاب إثيوبيا وإريتريا، ورواق زيلع لطلاب الصومال[١٨١].

ومع بداية القرن العشرين بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الثقافية بين مصـــر ومنطقة القرن الأفريقي وخصوصًا مع إثيوبيا، حيث طلب الإمبراطور منليك الثـــاني في عام ١٩٠٧ الاستعانة بمدرسين مصريين، للعمل في إثيوبيا في إطار سعيه لفتح مـــدارس على نظام حديث، ولم تتردد مصر في إجابة طلبه، حيث أرسلت ستة مدرسين، أصـــبح أحدهم مسئولا عن إدارة التعليم في إثيوبيا، وتم اختيار أخر ليكون ناظرًا لمدرسة هـــرر، وظلت البعثة المصرية تمارس جهودها حتى وقوع الاحتلال الإيطالي عام ١٩٣٦، وكان إرسال البعثات المصرية يتم بالاتفاق بين بطريركية الإسكندرية والحكومـــة الإثيوبيـــة مباشرة، ولكن اعتبارًا من عام ١٩٢٩ أصبحت مثل هذه البعثات تتم بالاتفاق بين وزارة المعارف المصرية ونظيرتها الإثيوبية وذلك بعد إنشاء القنصلية المصرية في أديس أبابـــا في عام ١٩٢٧[١٨٢].

كما كانت إثيوبيا ترسل بعثات من طلبتها للدراسة بمصر، ولكن معظم هذه البعثات لم تأت بالثمرة المرجوة منها بسبب سوء سلوك الطلبة الأثيوبيين الوافدين إلى مصر ورفضهم تعلم اللغة العربية. بالإضافة إلى ذلك حاولت مصر إنشاء بعض المؤسسات التعليمية في إثيوبيا ولكنها أخفقت قبل أن تتاح لها فرصة الظهور إلى الوجود، ومنها مشروع مدرسة الأنبا يوانس الثانوية في أديس أبابا والتي كان مقررا أن تكون الدراسة فيها باللغة العربية ولكن الرأس تفري أرجأ تنفيذ المشروع، وكذلك مدرسة ماكونن للبنات والتي كان مقررًا أن يقوم بالتدريس فيها مدرسات مصريات، ولكن الإمبراطورة زاوديتو تراجعت في اللحظة الأخيرة وجلبت عددا من الفرنسيين للعمل بهذه المدرسة[١٨٣].

كذلك اهتمت مصر بإرسال مدرسين للعمل بمدارس التعليم الإسلامي، ومن أهم هذه المدارس مدرسة الاتفاق الإسلامي في أديس أبابا، وكان معظم طلابها من العرب والهنود المسلمين المقيمين في إثيوبيا، وكانت المدرسة الوحيدة في إثيوبيا التي تقوم بتدريس اللغة العربية، وكانت وزارة المعارف المصرية تتحمل نفقات سفر هؤلاء المدرسين ومرتباتهم، كما كانت تقوم بتزويد المدرسة بالمساعدات المختلفة مثل الكتب والأدوات المدرسية اللازمة لعملها. إلى جانب ذلك أشرف المدرسون المصريون على التعليم في مدرستين صغيرتين لم تتعديا ما يعرف بالكتاتيب في كل من هرر وديردوا[١٨٤].

بالإضافة إلى ذلك كان الأزهر يقوم بدور هام أخر وهو إرسال البعثات من علمائه على نفقته للوعظ والإرشاد، وأهم هذه البعثات بعثة عام ١٩٣٥ حيث انضم أعضائها للعمل بمدرسة نادي الاتفاق الإسلامي، واتخذوا من مسجد أديس أبابا مقرا لهم لتعليم المسلمين الذين يفدون إليهم من الأثيوبيين والهنود والعرب أمور دينهم[١٨٥]، كما حاول الأزهر إنشاء ثلاثة مدارس جديدة في مقاطعات الجالا والولو للوعظ والإرشاد لنشر الثقافة الإسلامية بين مسلمي إثيوبيا، ولكن وقوع الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا حال دون ذلك[١٨٦]، وفي عام ١٩٣٨ تعاونت وزارة المعارف المصرية مع الأزهر في هذا الأمر وطلبت الحكومة المصرية من نائب الملك الإيطالي في إثيوبيا الموافقة على مشروع إنشاء المدارس الثلاث على أن يقوم الأزهر بإيفاد علمائه إلى هذه الجهات مستغلة في ذلك سياسة إيطاليا التي منحت مسلمي إثيوبيا حرية دينية أكبر بكثير مما كانت تسمح به الحكومة الإثيوبية قبل ذلك تحت حكم هيلاسلاسي، فمثلا سمحت ببناء خمسين مسجدًا جديدا في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا[١٨٧]، على الرغم من إدراك مصر أن هذا التسامح لم يكن مقصودا به إنصاف مسلمي الحبشة وإعطائهم حقوقهم التي سلبت منهم، بقدر ما هو مقصود به تنفيذ سياسة فرق تسد عن طريق إشاعة الفرقة بين مسلمي ومسيحي إثيوبيا[١٨٨]. وهي نفس الأسباب التي دفعتها إلى الموافقة على طلب مصر توصيل محطة

الإذاعة المصرية بمحطة الإذاعة بأديس أبابا حتى يتمكن المسلمون في إثيوبيا مـــن سمـــاع القرآن الكريم والمحاضرات الدينية التي تبث من الإذاعـــة المصرية(١٨٩).

وبعد نهاية الاحتلال الإيطالي طلب هيلاسلاسي من مصر إرسال بعثـــة تعليميـــة فسارعت بإرسال ثمانية مدرسين عمل أحدهم مستشارًا لوزارة التعليم في إثيوبيا، كمـــا أرسل الأزهر أربعة مدرسين للعمل في مدرسة نادي الاتفاق الإسلامي على نفقته(١٩٠).

ولكن على الرغم من تلك الجهود التي بذلتها مصر، فإن نجاح البعثات المصـــرية لم يحقق نجاحًا كبيرا في الأوساط الإثيوبية سواء فيما يتعلق بالوعظ والإرشاد أو التعليم على عكس ما حققته مع الجاليات العربية وأغلبها من اليمن والجاليات الهندية، وذلك بسبب عدم معرفة المبعوثين لغة الطلاب والعكس وبسبب ضآلة الأموال التي تنفقهـــا البعثـــات المصرية مقارنة بما تنفقه بعثات التنصير الأوروبية التي كانت تنافس البعثـــات المصـــرية بشدة، يضاف إلى هذه الأسباب سوء اختيار أعضاء البعثات في بعض الأحيان(١٩١).

ولم تتأخر مصر أيضا في إجابة طلب إثيوبيا لمساعدتها في النواحي الفنيـــة، فقـــد طلبت مجموعة من المهندسين المصريين لإدارة وصيانة سنترال أديس أبابا، فأرسلت ثلاثة مهندسين لإدارة وصيانة شبكة الاتصالات في أديس أبابا، كما طلبت إثيوبيا من مصر في يوليو عام ١٩٤٢ عددا من الفنيين لتسيير أعمال بنك إثيوبيا وقسم المنـــاجم والنقـــل الميكانيكي وقسم المساحة والجمارك وإدارة المصانع التي بناها الإيطاليون خـــلال فتـــرة الاحتلال ثم تركوها، فسارعت الحكومة المصرية وكلفت وزاراتها المختلفـــة بدراســـة طلبات إثيوبيا وتلبيتها على الفور ومعرفة احتياجاتها تفصيليًا، ولكن إثيوبيا لم تلبـــث أن عدلت عن ما سبق وطلبته(١٩٢).

وكانت العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية تشغل مكانًا بـــارزًا في العلاقات بين مصر وإثيوبيا منذ قرون عديدة وبالتحديد منذ أوائل القرن الرابع الميلادي، منذ أن دخلت المسيحية إلى إثيوبيا عن طريق فرومنتوس Frumentius المصري الـــذي رسمه أثناسيوس بطريرك الإسكندرية مطرانا لأكسوم وتوابعها(١٩٣)، وتأكـــدت تبعيـــة الكنيسة الإثيوبية لكنيسة الإسكندرية في قرارات مجمع نيقية عام ٣٢٥ م. التي نصـــت على عدم جواز تعيين أو اختيار مطران لإثيوبيا إلا عن طريق بطريرك الإسكندرية(١٩٤)، وحتى عام ١٨٨١ تم ترسيم مائة وثمانية مطرانا مصريا لإثيوبيا، وبداية من ذلك العـــام تقرر رسامة مطران وثلاثة أساقفة مصريين لها، وفي عام ١٩٢٩ تم تعيين مطران مصري ومعه أربعة من الأساقفة من الأثيوبيين بدلاً من الأساقفة المصـــريين. وكـــان للمطـــران المصري في إثيوبيا مكانة كبيرة حتى أنه كان يقوم بتتويج الأباطرة الأثيوبيين، ومن أبرز الأمثلة على دور المطارنة المصريين، المطران متاؤوس الذي عاصر الأباطرة منليك الثـــاني وليج إياسو وزاوديتو ومعها الرأس تفري، فقد كلفه منليـــك في عـــام ١٩٠٢ ببعثـــة

دبلوماسية إلى القاهرة وأسطنبول وغيرها من العواصم للعمل على بناء صداقة لإثيوبيا مع تلك العواصم. كما تصدي هذا المطران نفسه لمحاولة الإمبراطورة تايتو زوجة منليك للاحتفاظ بالعرش لنفسها بعد مرض زوجها وحرمان حفيده من العرش، ثم دوره الأبرز في عام ١٩١٦ عندما تعاون مع الأمراء الأثيوبيين ورجال الكنيسة الإثيوبية الآخرين للإطاحة بالإمبراطور ليج إياسو الذي أعلن إسلامه وأعلن عن عزمه على التحالف مع الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى[١٩٥]. وعندما تولى الرأس تفري عرش إثيوبيا منفردًا في يناير ١٩٣٠، قام الأنبا يؤانس بطريرك الإسكندرية بزيارة إثيوبيا وتتويجه إمبراطورًا لإثيوبيا تحت اسم هيلاسلاسي[١٩٦].

وعندما بدأ الاحتلال الإيطالي في مايو ١٩٣٥، سعى الإيطاليون إلى فصل الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية كعمل وطني تمالئ به الشعور القومي الأثيوبي[١٩٧]، وحاولوا مع المطران كيرلس لكي يقبل منصب رئيس البطريركية الإثيوبية بكل الحيل ولكنه رفض، كما رفض التعاون معهم في إصدار منشور لتهدئة الأهالي ومسالمة الإيطاليين، مما أثار حنقهم عليه حتى أنهم أوعزوا إلى طبيبه المعالج بقتله عندما كان يعالجه من جراح أصيب بها في أحد العروض العسكرية أثناء جلوسه بجانب القائد الإيطالي جرازياني، فاستدعوه إلى روما ثم تركوه يعود إلى القاهرة[١٩٨]. وفي نوفمبر ١٩٣٧ عينت إيطاليا الأسقف إبراهام الأثيوبي بطريركا لإثيوبيا، فعين الأخير معه ثلاثة مطارنة وثلاثة أساقفة أثيوبيين، فما كان من كنيسة الإسكندرية إلا أن أعلنت حرمانهم وكل من يتعاون معهم من الأثيوبيين. فلما عاد هيلاسلاسي إلى عرشه طلب من مصر عودة الأنبا كيرلس، فأجابت مصر طلبه، وعاد كيرلس إلى إثيوبيا في يونيو ١٩٤٢ ومعه بعثة كبيرة، حيث طلب منهم هيلاسلاسي رفع الحرمان عن الأساقفة المحرومين، فأصدر المجمع المقدس بالإسكندرية في نفس الشهر قرارا برفع الحرمان عنهم بناء علي تقرير البعثة[١٩٩].

ولكن على الرغم من ذلك فإن العلاقات بين الكنيستين لم تعد إلى ما كانت عليه، وذلك يرجع إلى عدة عوامل، أولها أن الإمبراطور كان يشعر بمنافسة رجال الدين لسلطته وخاصة المطران المصري الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة عند الشعب الأثيوبي، ورغبته عمومًا في التخلص من تبعية بلاده لكنيسة الإسكندرية. في حين أن الأنبا كيرلس كان له العديد من المساوئ، فلم يهتم بتعلم اللغة الأمهرية على عكس سلفه متاؤوس، فاستغل هيلاسلاسي ذلك للنيل منه فشجع البعثات التنصيرية الأخرى وخاصة الكاثوليكية والبروتستانتية، بالإضافة إلى اتجاهه إلى الاستعانة بالشبان الأثيوبيين الذين نالوا قسطًا من التعليم الغربي[٢٠٠]، فضلا عن ذلك فإن بعض الرؤوس الأثيوبيين المعارضين لهيلاسلاسي استغلوا علاقاتهم بكيرلس بهدف الوصول إلى العرش ومنهم الرأس

سيوم حاكم تيجرى وحفيد الإمبراطور يوحنا الرابع مما زاد من كراهيـــة هيلاسلاســـي له[٢٠١].

وزادت الأمور سوءًا مع مرور الأيام حتى أصبحت العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية أوهن من خيط العنكبوت، فالمطران أصبح كالمسجون لا حول له ولا قوة، وازدادت حالة المطرانية سوءا يومًا بعد يوم، وتعرضت الكنيسة المصرية لهجمـــات مركزة من الصحافة الإثيوبية التي تملكها الحكومة، وبدا واضحا أن الأثيوبيين تعلموا من الإيطاليين أن فصل الكنيسة أمر جائز بل هو أمر واجب[٢٠٢].يتضح مما سبق أن منطقـــة القرن الأفريقي استحوذت على اهتمام مصر في فترات تاريخية مختلفة، وخصوصا بعد أن أصبح لها وجود في المنطقة خلال القرن التاسع عشر، ولكن هذا الوجود تعرض لمكائـــد عديدة حاكتها ضدها الدول الاستعمارية التي تصارعت فيما بينها لاقتسام سواحل القرن الأفريقي خاصة بعد افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩، فأخرجت مصر مـــن منطقـــة الأفريقي واقتسمت الدول الاستعمارية أملاكها ونجحت إثيوبيا في الخروج مـــن هـــذه التركة بنصيب وافر، ولكن مصر لم تفقد اهتمامها بمنطقة القرن الأفريقـــي فحاولـــت بريطانيا بحكم احتلالها لمصر إقناع إثيوبيا بتنفيذ مشروع خزان تانا بكافة السبل لكن هذا الأمر استغرق وقتا طويلا حتى وقع الاحتلال الإيطالي لإثيوبيا، فوقفت مصر إلى جانب إثيوبيا ولكن نتيجة لظروف الاحتلال البريطاني كانت مساندة مصر الحكومية أو الشعبية لإثيوبيا محدودة في تأثيرها، ومن ثم بحثت مصر عن مصلحتها فتعاملت مـــع الاحـــتلال الإيطالي وقبلت بالأمر الواقع، وبعدما طردت بريطانيا الإيطاليين عرضت مصر مساعدتها على إثيوبيا ولكن تطلع هيلاسلاسي نحو الدول الغربية أثر سلبيا على العلاقات بينه وبين مصر.

هوامش التمهيد

(١) يقصد الجغرافيون ومعهم علماء الأجناس بالقرن الأفريقي الأرض التي يسكنها الصوماليون وإن تعددت أوطانهم في الصومال أو إثيوبيا أو كينيا أو جيبوتي وهو هذا التعريف يغطي أرض دولة الصومال ونحو نصف جيبوتي وخمس كل من إثيوبيا وكينيا، أحمد يوسف القرعي، الخريطة السياسية للقرن الأفريقي، السياسة الدولية، العـــــدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٨.

(٢) ألفت التهامي، الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ١٧.

(٣) محمد معلم علي حاشي، سياسات جمهورية الصومال تجاه مشروع الصومال الكبير ١٩٦٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٦-١٨.

(٤) ألفت التهامي، المرجع السابق، ص ١٩.

(٥) نفسه، ص ١٨-١٩.

(٦) أمال إسماعيل شاور، إرتريا: دراسة جغرافية، عبد الملك عودة (محررا) إرتريا دراسة مسحية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٩.

(٧) عثمان صالح سبي، تاريخ إريتريا، دار الكنوز الأدبية ن بيروت ١٩٨٤، ص ٢٢٦-٢٢٩.

(٨) ماجدة محمود الجندي، أبعاد الصراع في القرن الأفريقي: رؤية الأطراف المحلية، مجلة دراسات أفريقية، العدد الأول، أبريل ١٩٧٩، ص ١٣٨.

(٩) أرجع البعض أن الدولة التي أقامها الإمام أحمد بن إبراهيم وحروبه ضد الأحباش والتي استمرت لمدة قصيرة لم تتجاوز اثني عشر عاما، هي السبب الرئيسي للعداء الديني في إثيوبيا بين المسلمين والمسيحيين طوال القرون التالية (للمزيد ارجع إلى: زاهر رياض، الإسلام في إثيوبيا، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٤، ص ٣٢٦)، ولكن الحقائق تثبت عكس ذلك فعداء الأحباش للإسلام يسبق دولة الإمام أحمد بن إبراهيم بكثير بدليل المصير الذي لاقاه النجاشي بعد أن أعلن إسلامه، ثم محاولات الصليبيين ومن بعدهم البرتغاليين للتحالف مع الأحباش لضرب القوى الإسلامية وخاصة في مصر.

(١٠) جمال زكريا قاسم، الصراعات المحلية والدولية في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن السادس عشر، أحمد عزت عبد الكريم (محررًا)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠، ص ٢٢٧-٢٣٧.

(11) Albright, D., E., The Horn of Africa and Arab-Israeli Conflict, in: Freedman, R., World Politics and the Arab-Israeli Conflict, New York 1979, p. 147.

(12) Mikesell, R., and Chenery, H., Arabian Oil, The University of North Carolina Press, New York 1949, p. 177.

(13) Schwab, P., Cold War on the Horn of Africa In: African Affairs, Vol. 77, No. 306, January 1978, p.8.

(١٤) رشدي سعيد، نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، الطبعة الأولى، دار الهلال، القاهرة ص ٢٤٥،٣٠١.

(١٥) يوسف كرم الله عبد الصمد، العلاقات السودانية الإثيوبية ١٩٥٦ – ١٩٧٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٨٥.

(16) Kendie, D., Egypt and the Hydro-politics of the Blue Nile River, in: Northeast Africa Studies 6. 1-2, 1999, p. 146.

(١٧) محمد عبد الغني سعودي، النيل: دراسة في السياسة المائية، أسامة الغزالي حرب (محررًا)، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات

السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٣٢١.
(١٨) يوسف كرم الله عبد الصمد، المرجع السابق، ص ٨٦.
(١٩) محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص ٣٢٤.
(20) Kendie, D., op. cit., p. 14.
(٢١) محمد عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص ٣٢٦.
(٢٢) هذا البيان نقلا عن: رشدي سعيد، المرجع السابق، ص ٣١٠.
(٢٣) نفسه، ص ٣١١.
(٢٤) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر وإستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أحمد عزت عبد الكريم (محرراً)، المرجع السابق، القاهرة ١٩٨٠، ص ٣٩٦.
(٢٥) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧، ص ١١.
(26) Abir, M., The Origins of the Ethiopian – Egyptian Border Problem in the Nineteen century, in: The Journal of African History , Vol. 8, No., 3, 1967, p. 44.
(٢٧) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر وإستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص ٣٩٧.
(28) Abir, M., op. cit., p. 452.
(٢٩) أحمد صالح عمر، الحكم المصري في مصوع وملحقاتها (١٨٦٥-١٨٨٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٨٨.
(٣٠) علي عبده إبراهيم، مصر وإفريقية في العصر الحديث، دار القلم، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٣٦.
(31) Abir, M., op. cit., p. 454.
(٣٢) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر وإستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص ٣٩٧.
(٣٣) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ١٢.
(٣٤) علي عبده إبراهيم ، المرجع السابق، ص ١٣٦.
(٣٥) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ١٣.
(٣٦) أحمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ١٩٠.
(٣٧) حسن محمد جوهر، الحبشة ، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٤٧، ص ١١٣.
(38) Robinson, A., The Egyptian – Abyssinian War of 1874-1876, in: Journal of the Royal African Society , Vol. 26, No. 103, April 1927, p. 265.
(٣٩) حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص ١١٥-١١٦.
(٤٠) أحمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ١٩٢-١٩٣.
(٤١) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ١٤.
(٤٢) علي عبده إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٣١-١٣٢.
(٤٣) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ١٥.
(٤٤) شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة د.ت، ص ٢٩.
(٤٥) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ١٥.
(٤٦) نفسه، ١٦-١٧.
(٤٧) شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، ص ١٤٤-١٤٥.
(٤٨) احمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ١٩٤.
(٤٩) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، الجــزء الثاني،القاهرة ١٩٦٩، ص ٢٩٨-٢٩٩.

(٥٠) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٤٩.
(٥١) أحمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ٩٤.
(٥٢) السيد رجب حراز، إريتريا الحديثة ١٥٥٧ – ١٩٤١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤، ص ٤٧.
(٥٣) أحمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ٩٤.
(٥٤) السيد رجب حراز، إريتريا الحديثة، ص ٤٧.
(٥٥) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ١٨.
(٥٦) السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩، الطبعة الأولى، دار المعارف، ص ٢٠٧.
(٥٧) محمد لطفي جمعه، بين الأسد الأفريقي والنمر الإيطالي، مطبعة دار للمعارف، القاهرة ١٩٤٧، ص ٢٤.
(٥٨) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، الجزء الثاني، ص ٢٠٤.
(59) Robinson, A., op. cit., p. 260.
(٦٠) أحمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ٢١١.
(٦١) السيد يوسف نصر، المرجع السابق، ص ٢١٠.
(٦٢) نفسه، ص ٢٠٧.
(63) Robinson, A., op. cit., p. 268.
(٦٤) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر وإستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص ٤٠٢.
(٦٥) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٤٢.
(٦٦) حلال يحيى، مصر والصومال، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٢٨، ١٩٦٠، ص ٩.
(٦٧) حمدي السيد سالم، الصومال قديمًا وحديثًا، الجزء الأول، مقديشيو ١٩٦٥، ص ٤٣٦-٤٣٧.
(٦٨) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٤٢-٢٤٣.
(٦٩) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٤٢.
(٧٠) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص ٢٥٩.
(٧١) حلال يحيى، مصر والصومال، ص ٩-١١.
(٧٢) حلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٩، ص ١١١.
(٧٣) شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، ص ٣٤٣.
(٧٤) حلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، ص ١١١.
(٧٥) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٤٧،
(٧٦) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٤٦.
(٧٧) حلال يحيى، مصر والصومال، ص ١١٢.
(٧٨) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٤٧.
(٧٩) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص ٢٦٤-٢٦٥.
(٨٠) حلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، ص ١١٦.
(٨١) ممتاز العارف، الحيشة بين مأرب وأكسوم، القاهرة د.ت، ص ١٠٨.
(٨٢) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، الجزء الثاني، ص ٣٠٦.
(٨٣) أحمد صالح عمر، المرجع نفسه، ص ٢١٤.
(٨٤) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ١٥٢.
(٨٥) نفسه.
(86) Robinson, A., op. cit., p. 270.

(٨٧) أحمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ٢١٨-٢٢٤.
(٨٨) السيد يوسف نصر، المرجع السابق، ص ٢١٦.
(٨٩) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٥٤.
(٩٠) أحمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ٢٢٦.
(٩١) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(92) Robinson, A., op. cit., p. 273.

(٩٣) عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(94) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, London 1994, p.25.

(٩٥) جلال يحيى، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٩٤.
(٩٦) شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، ص ١٥٣.
(٩٧) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٤٣٧.
(٩٨) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ٢٢-٢٨.
(٩٩) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٨-٥١.
(١٠٠) محمد فؤاد شكري، مصر والسودان: تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٥٧، ص ٢٩٨-٢٩٩.
(١٠١) محمد عبد الرحمن برج، البحر الأحمر والسياسة الدولية في نهاية القرن التاسع عشر ١٨٨١-١٨٩١، أحمد عزت عبد الكريم (محرراً)، المرجع السابق، ص ٥١٢.
(١٠٢) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الأول، ص ٤٧٩.
(١٠٣) جلال يحيى، مصر الأفريقية، ص ٢٣٤.
(١٠٤) سمير محمد طه، مصر والصومال: الانسحاب المصري من الصومال، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، المرجع السابق، ص ٤٤٩-٤٥٠.
(١٠٥) عبد العزيز رفاعي، الصراع الدولي في القرن الأفريقي وإستراتيجية البحر الأحمر، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، المرجع السابق، ص ٧٠٠.
(١٠٦) جلال يحيى، العلاقات المصرية الصومالية، ص ١٨٣.
(١٠٧) سمير محمد طه، المرجع السابق، ص ٤٥١-٤٥٢.
(١٠٨) جلال يحيى و محمد نصر مهنا، الموانئ ومشكلاتها في العلاقات الدولية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠، ص ٣١٨-٣١٩.
(١٠٩) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ٢٨-٢٩.
(١١٠) محمد علي بركات، السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر (١٨٨٤-١٨٨٩)، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، المرجع السابق، ص ٤٢٢.

(111) http://www.ethiopiahistory.com/menlikII.

(١١٢) جلال يحيى و محمد نصر مهنا، الموانئ ومشكلاتها في العلاقات الدولية، ص ٣١٨.
(١١٣) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ٢٩.
(١١٤) سمير محمود طه، المرجع السابق، ص ٤٥٦-٤٥٨.

(115) Yohannes, A., The Hydro politics of the Nile, http://www.geocities.com/~damani/conflictnews.html
(116) Kendie, D., Egypt and Hydro-politics of the Blue Nile River, in: Northeast African Studies ,6,1-2,1999, p.146.
(117) McCann, J., Ethiopia and Britain and Negotiations for the Lake Tana Dam 1922-1935 , The Journal for African Historical Studies, Vol., 32, No. 214, p. 670.

(١١٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ٦٧/٣٨/١ ج ١: خزان بحيرة تانا،

مذكرة إدارة الرأي بمجلس الدولة عن المراحل التي مر بها موضوع خزان تانا، بتاريخ ١ أغسطس ١٩٤٨.

(119) McCann, J., op. cit., p. 670.

(١٢٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، مذكرة عن الأدوار التي مر مشروع إنشاء خزان على بحيرة تانا، بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٤٣.

(121) McCann, J., op. cit., p. 672.

(١٢٢) نصت معاهدة ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا على أن تحصل بريطانيا على قطعة من الأرض على جانب نهر البارو من إثيوبيا مساحتها ٤٠٠ هكتار واحتلالها طوال المدة التي يبقى فيها السودان خاضعًا للحكم المصري البريطاني، ولكن تبين أن هذه الأرض لا تصلح للهدف المفترض لها، فتم استبدالها بمساحة مماثلة لها في منطقة جامبيلا، محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، رسالة من السفير المصري في لندن إلى وزير الخارجية المصري، بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٤٤.

(١٢٣) وزارة الخارجية، مصر ونهر النيل، القاهرة ١٩٨٣، ص ٦٨.

(١٢٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، مذكرة إدارة الرأي بمجلس الدولة عن المراحل التي مر بها موضوع خزان تانا، بتاريخ ١ أغسطس ١٩٤٨.

(١٢٥) نفسه.

(126) Kendie, D., op. cit., p.14.

(١٢٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، مذكرة إدارة الرأي بمجلس الدولة عن المراحل التي مر بها موضوع خزان تانا، بتاريخ ١ أغسطس ١٩٤٨.

(١٢٨) نفسه.

(١٢٩) محفوظات مجلس الوزراء،السودان، محفظة رقم ٣أ، تقرير اللجنة المشكلة في٩ نوفمبر ١٩٣٢ لتجنب تأثير الخزان المقترح إنشاؤه في تانا على أعمال الري في القطر المصري، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٢.

(١٣٠) محفوظات مجلس الوزراء، السودان، محفظة رقم ٣أ، مذكرة وزارة الأشغال إلى رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ١١ يناير ١٩٣٣.

(١٣١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، مذكرة عن الأدوار التي مر مشروع إنشاء خزان على بحيرة تانا، بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٤٣.

(١٣٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، مذكرة إدارة الرأي بمجلس الدولة عن المراحل التي مر بها موضوع خزان تانا، بتاريخ ١ أغسطس ١٩٤٨.

(١٣٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: رسالة من وزير الأشغال إلى السفير البريطاني، بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٤٣.

(١٣٤) محفوظات مجلس الوزراء، السودان، محفظة رقم ٣ أ، مؤتمر بحيرة تانا، بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٣٥.

(١٣٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، مذكرة إدارة الرأي بمجلس الدولة عن المراحل التي مر بها موضوع خزان تانا، بتاريخ ١ أغسطس ١٩٤٨.

(١٣٦) السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية، ص ٣٥.

(137) Kendie, D., op. cit., p.14.

(١٣٨) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٥٢، ص٢٧١.

(١٣٩) عبد الملك عوده، الرأي العام المصري والحرب الإثيوبية الإيطالية، السياسة الدوليـــة، العـــــدد ١٩، يناير ١٩٧٠، ص ٤٧.

(١٤٠) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية، رسالة من القنصلية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٣.

(١٤١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ٩/٦٧/٣٨: مقترحات بشأن توثيق العلاقات المختلفة بين مصر وإثيوبيا، مقترح من مرشد أمين المحامي (حفيد أحد مطارنة الحبشة المصريين) إلى وزير الخارجية في عام ١٩٣٥.

(١٤٢) عبد الله حسين، المرجع السابق، ص ٨٦.

(١٤٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية، رسالة من القنصلية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٤٣.

(١٤٤) عبد الملك عوده، المرجع السابق، ص ٤٨.

(١٤٥) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١: القنصليات المصرية في الخارج، تقرير عن القنصليات الأجنبية في أديس أبابا، بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٣٨.

(١٤٦) محفوظات مجلس الوزراء، السودان، محفظة رقم ٣أ، مشروعات النيل، No.1321118,20/9/1939.

(١٤٧) عبد الملك عوده، المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٤٨) محافظ وزارة الخارجية للمصرية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١: القنصليات المصرية في الخارج، رسالة من القنصل المصري بالنيابة في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣٠ فبراير ١٩٣٨.

(١٤٩) عبد الله مرسي العقالي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، الطبعة الأولي، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٥٣.

(١٥٠) محفوظات مجلس الوزراء، السودان، محفظة رقم ٣أ، مشروعات النيل، No.1321118,20/9/1939.

(١٥١) محفوظات مجلس الوزراء، السودان، محفظة رقم ٣أ، مشروعات النيل No.132/20/38, British Embassy, Aide Memoire , 31/10/1939.

(١٥٢) محافظ وزارة الخارجية للمصرية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١: القنصليات للمصرية في الخارج، مذكرة بشأن تعيين قنصل لمصر في أديس أبابا، بتاريخ أغسطس ١٩٣٩.

(١٥٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١: القنصليات المصرية في الخارج، براءة تعيين قنصل مصر العام في مدينة أديس أبابا، بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٣٩.

(١٥٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج٢: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، رسالة من سفارة مصر بلندن إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٩٤١.

(١٥٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج٢: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، Letter from British Embassy to Egyptian Ministry of Foreign Affairs, 11/8/1941.

(١٥٦) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج٢: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، رسالة من سفير مصر بلندن إلى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤١.

(١٥٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٥، ملف رقم ١/٥٦/٢: إنشاء مفوضية الحبشة، رسالة من وزير الخارجية إلى تسفاي تزاز وولد جورجيس وزير القلم الأثيوبي، بتاريخ ٣

أكتوبر ١٩٤٢.

(١٥٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج١: خزان بحيرة تانا، مذكرة عن الأدوار التي مر بها مشروع إنشاء خزان على بحيرة تانا، بتاريخ سبتمبر ١٩٤٣.

(١٥٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج١: خزان بحيرة تانا، مذكرة إدارة الرأي بمجلس الدولة عن المراحل التي مر بها موضوع خزان تانا، بتاريخ ١ أغسطس ١٩٤٨.

(١٦٠) نفسه.

(١٦١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١ القنصليات المصرية في الخارج، تقرير عن احتفال عيد الفطر بأديس أبابا، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٦٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٥٦، ملف رقم ١/٦٨/١٠٢: رسالة من القائم بأعمال القنصلية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٨ديسمبر ١٩٤٣.

(١٦٣) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨: الاتفاقيات الحبشية البريطانية، Agreement between Ethiopia and the United Kingdom, Addis Ababa, December 19th 1944.

(١٦٤) نفسه.

(١٦٥) نفسه.

(١٦٦) شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، تقرير مرفوع من حسن رفعت محافظ مصوع في ٦ محرم ١٢٨٣ هـ (٢٠ مايو ١٨٦٦)، ص ٧١.

(١٦٧) أحمد صالح عمر، المرجع السابق، ص ١٦٥.

(١٦٨) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص ٩٣.

(١٦٩) جلال يحيى، مصر والصومال، ص ١١.

(١٧٠) شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر وإستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ص ٤٠٤-٤٠٥.

(١٧١) شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، ص ١٤١.

(١٧٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج١، المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، مذكرة من سفير مصر بلندن إلى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا، ١٩٤٧/٦/١٣.

(١٧٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ٩/٦٧/٣٨: مقترحات بشأن توثيق العلاقات المختلفة بين مصر وإثيوبيا، مقترح مرشد أمين إلى وزير الخارجية، بتاريخ سبتمبر ١٩٣٥.

(١٧٤) شوقي عطا الله الجمل، دور مصر الثقافي في إثيوبيا، دراسة قدمت ضمن أعمال مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقية بالقاهرة ١٩٩٨، السيد فليفل (محررًا)، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٢٢٣.

(١٧٥) زاهر رياض، مصر وأفريقيا، ص ١٧٢.

(١٧٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١ ج٤، تقرير عن أحوال الحبشة السياسية والاقتصادية، بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٧٧) زاهر رياض، مصر وأفريقيا، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٧٦، ١٧٣-١٧٤.

(١٧٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١ ج٤، رسالة من القنصلية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٣٨.

(١٧٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١ ج٤، تقرير عن أحوال الحبشة السياسية والاقتصادية، بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٣٨.

(١٨٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج٢: المسائل الدينية الحبشية: علاقة الكنيستين المصرية والإثيوبية، مذكرة عن سياسة مصر في إثيوبيا، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٤.

(١٨١) شوقي عطا الله الجمل، دور مصر الثقافي في إثيوبيا، ص ٢٢٤.

(١٨٢) زاهر رياض، مصر وأفريقيا، ص ١٦٨.
(١٨٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج١، للمسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، مذكرة عن إعادة العلاقات الثقافية بيم مصر والحبشة، بتاريخ سبتمبر ١٩٤٢.
(١٨٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١ القنصليات المصرية في الخارج، تقرير عن مدرسة الاتفاق الإسلامي في أديس أبابا ومندوبي وزارة المعارف، بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٣٨.
(١٨٥) عبد الله حسين، المرجع السابق، ص ٣٠.
(١٨٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج١، المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، مذكرة عن إعادة العلاقات الثقافية بيم مصر والحبشة، بتاريخ سبتمبر ١٩٤٢.
(187) Abbjnk, J., An Historical Anthropological Approach to Islam in Ethiopia: Issues of Identity and Politics, in: Journal of African Cultural Studies, Vol. 11, No. 2, December 1995, p. 119.
(١٨٨) زاهر رياض، السياسة الفاشية في إثيوبيا، مجلة نهضة أفريقيا، العدد رقم (٧)،ص ٤٠-٤١.
(١٨٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١ ج٢، رسالة من القنصلية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨.
(١٩٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج١، المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، مذكرة بالمسائل الواردة في تقرير بعثة البطريرك إلى إثيوبيا المقدم إلى مجلس إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٤.
(١٩١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج١، المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، مذكرة عن إعادة العلاقات الثقافية بين مصر والحبشة، بتاريخ سبتمبر ١٩٤٢.
(١٩٢)محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج١، المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، تقرير مقدم من أعضاء بعثة مصر إلى إثيوبيا إلى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٤٢.
(١٩٣) أمين شاكر وسعيد العريان، أضواء على الحبشة، دار المعارف، القاهرة، ب.ت، ص ٣٤-٣٥.
(١٩٤) شوقي عطا الله الجمل، دور مصر الثقافي في إثيوبيا، ص ٢٢٣-٢٢٤.
(١٩٥) مكرم سويحة بخيت، العلاقات المصرية — الحبشية في الفترة من ١٨٨٤- ١٩٢٩ والعوامل المؤثرة فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٥٢.
(١٩٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ١/٦٨/٩٤، العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية، تقرير عن رحلة الأنبا يؤانس إلى الحبشة، بتاريخ مارس ١٩٣٠.
(١٩٧) زاهر رياض، مصر وأفريقيا، ص ١٧٢.
(١٩٨) زاهر رياض، تاريخ إثيوبيا، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٥٧- ٢٦٥.
(١٩٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ١/٦٨/٩٤، العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية، تقرير من البعثة القبطية الموفدة إلى إثيوبيا، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٤.
(٢٠٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج١، المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، رسالة من سفير مصر بلندن إلى أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا، بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٤١.
(٢٠١) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج١، التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، رسالة من القنصلية المصرية إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٤٤.
(٢٠٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج١، التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، تقرير من القنصلية المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٤.

الفصل الاول
موقف مصر من مشاكل القرن الأفريقي في أعقاب الحرب العالمية الثانية
١٩٤٥-١٩٥٣

كانت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية فترة هامة في تاريخ منطقة القرن الأفريقي، سعت مصر خلالها لحماية مصالحها المختلفة في هذه المنطقة، فحاولت استعادة مصوع ولكن المعارضة الإثيوبية دفعتها للمطالبة بكل إريتريا، ثم تراجعت عن هذه المطالب بسبب الظروف الدولية التي سادت في تلك الفترة، وبسبب حرصها على علاقاتها بإثيوبيا وعلى مصالحها معها، وركزت جهودها على مواجهة الأطماع الغربية في المنطقة.

موقف مصر من مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة :

أولاً : الموقف المصري خلال انعقاد مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى:

مع بداية عام ١٩٤٥ كانت الحرب العالمية الثانية قد أوشكت على الانتهاء، وظهر جليا أن هزيمة دول المحور لا شك فيها، وكانت الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي مستقرة إذ كانت بريطانيا تسيطر على إريتريا والصومالين الإيطالي والبريطاني وأوجادين بعد أن طردت القوات الإيطالية في عام ١٩٤١، وأعادت هيلاسلاسي إلى عرشه في ذات العام، ولكن مع الوقت تملصت إثيوبيا من القبضة البريطانية، بل وحصلت على مكاسب جديدة، حيث تعهدت لها بريطانيا بأن تسلمها أوجادين والمنطقة المحجوزة بعد أن تسحب منهما قواتها العسكرية التي كانت تساهم في الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال اتفاقية وقعت بينهما في ديسمبر ١٩٤٤، والتي تضمنت كذلك إشراك إثيوبيا في إدارة تلك المناطق[١].

وكانت مصر تسعى للاشتراك في أية تسوية بعد الحرب تمس مصالحها، وكانت بريطانيا قد وعدتها بذلك علي لسان سفيرها في القاهرة في نوفمبر ١٩٤٢[٢]، ومع إدراك مصر أن الحرب توشك أن تنتهي لصالح الحلفاء، سارع أحمد ماهر باشا رئيس الوزراء في فبراير ١٩٤٥ بإعلان الحرب على ألمانيا، حيث اعتقدت الحكومة المصرية وقتها أن إعلان الحرب سوف يكفل لها المشاركة في تسويات ما بعد الحرب، خصوصا وأن مصالحها في منطقة القرن الأفريقي بدأت تتعارض مع إثيوبيا، وهو ما دفع أحمد ماهر إلى

الهجوم على إثيوبيا في نفس خطاب إعلان الحرب، فاتهمها بأنها لم تشارك في الحرب فعلياً إلا بعد سنوات من احتلالها، وأن هيلاسلاسي لم يعلن الحرب إلا بعد أن أعادته بريطانيا إلى عرشه على العكس من مصر التي قدمت الكثير من التضحيات خلال الحــرب[٣].

واحتجت إثيوبيا على هجوم رئيس الوزراء المصري عليها، وشنت الصحف الإثيوبية حملة دعائية ضخمة ضد مصر[٤]، رددت فيها أن إثيوبيا لم تكف يوما عن القتال منذ احتلالها، وأن الفضل يعود للأثيوبيين في إفساد خطط إيطاليا في عام ١٩٤١ والتي كانت ترمي إلى تجهيز جيش ضخم ينطلق من إثيوبيا للزحف على السودان ومصر لكي تستولي على قناة السويس، ولكنها اضطرت إلى الالتزام بالدفاع نتيجة لهجمات المقاومة الإثيوبية التي لم تنقطع[٥].

واستمرت الحملات الصحفية في كل من مصر وإثيوبيا، ففي أغسطس ١٩٤٥ نشرت صحيفة المصور المصرية مقالات تنادي بإعادة مصوع وإريتريا وهـــرر إلى مصـــر[٦]، فردت عليها صحيفة إثيوبيان هيرالد The Ethiopian Herald تطالب بضم إريتريا لإثيوبيا[٧].

ولم تقتصر جهود إثيوبيا على الصحف الإثيوبية بل إن حكومتها دفعت بعض البريطانيين لنشر مقالات بنفس المعنى في الصحف البريطانية، فقد نشرت صحيفة New Times Ethiopian News في يناير ١٩٤٥ مقالات تتضمن خرائط لإثيوبيا تضم إريتريا وأوجادين والصومال الإيطالي، ولكن الحكومة البريطانية صادرت الجريدة، فقامت الحكومة الإثيوبية بتوجيه رسالة إلى أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني تحثه فيها على إرجاع الحدود الإثيوبية المشار إليها في هذه الخرائط وإعادة الأراضي التي استخدمت في الاعتداء عليها[٨].

ولم تكتف إثيوبيا بالحملات الصحفية بل قامت بجهود كبيرة في إريتريا لتحقيق أهدافها، حيث أنفقت الكثير من الأموال فيها حتى تشجع أهلها على الانضمام إليها، وكونت في أديس أبابا جمعية من كبار الموظفين والشبان الإريتريين الموجودين بها لذات الغرض[٩]. وقد نظمت هذه الجمعية بتشجيع من الحكومة الإثيوبية مظاهرة في سبتمبر ١٩٤٥ طافت بسفارات الدول الخمس الكبرى بهدف التأثير علي حكومات هذه الدول[١٠]. ثم وزعت الحكومة الإثيوبية مذكرة على هذه الدول طالبت فيها بضم المستعمرات الإيطالية السابقة المجاورة لها وليس الوصاية عليها فقط وطالبت أيضا بأن تشاركهم في مناقشة شروط الصلح مع إيطاليا بحجة أنها كانت أول ضحاياها[١١].

بينما أرسلت مصر في ١٢ سبتمبر ١٩٤٥ مذكرة إلى مجلس وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى أثناء انعقاده في لندن، أوضحت فيها ارتباط مصالحها ارتباطا مباشرا

بمصير كل من إريتريا وليبيا. أما بخصوص إريتريا فقد ركزت مصر على حقوقها التاريخية التي تجعل من العدل أن تلحق إريتريا بالسودان الذي تديره مصر مع بريطانيا لكونها تكمله طبيعية له[١٢].

وكان لإريتريا أهمية كبيرة لكل من مصر والسودان، فمن الناحية الاستراتيجية كان من الممكن أن تصبح إريتريا مصدرا للخطر على السودان، فالمسافة بين الحدود الإريترية ومدينة كسلا السودانية لا تزيد عن العشرين ميلا، والتلال الإريترية المطلة على كسلا تعطي أي قوة مهاجمة معادية فرصة جيدة للتجمع والمفاجأة، فضلا عن أن كسلا يمر بها الخط الحديدي الوحيد في شرق السودان، ويربطها بالخرطوم طريق سيارات، وقد ظهرت خطورة هذه التهديدات في الحملات المتكررة التي شنها الأحباش على السودان في عهد الإمبراطورين تيودور ويوحنا الرابع في القرن التاسع عشر، وفي أعمال الإيطاليين العسكرية في الحرب العالمية الثانية، يضاف إلى ذلك أن موقع مصوع والمواصلات الجيدة التي تربطه بغرب إريتريا وارتباطه بوسط إريتريا وجنوبها يضمن لأي قوة معادية مهاجمة سواء كانت أوروبية أو أفريقية ميزة واضحة[١٣]. أما من الناحية التجارية فظروف إريتريا وميناؤها الحديث مصوع تجعل له أهمية خاصة بالنسبة للسودان فيعتبر ميناءه الطبيعي على البحر الأحمر[١٤]. أما بالنسبة للناحية الإدارية فإن الحياة القبلية التي تسود على جانبي الحدود الإريترية السودانية كان من الممكن أن تكون سببا في تهديد أمن هذه الحدود، حيث يمتد بنو عامر في إريتريا والسودان، وكانوا يشكلون أمة واحدة تحت دقليل (زعيم) واحد حتى عام ١٨٨٥ عندما احتل الإيطاليون مصوع، فأصبح هناك دقليل لبني عامر في إريتريا وآخر في السودان. أما من الناحية السياسية فيمكن أن تكون إريتريا حلقة التطويق السياسي للسودان، فضلا عن ذلك فالسودان له مصالح مائية في إريتريا فهناك كل من خور بركة وخور القاش اللذان تتدفق مياههما على أرض إريتريا قبل أن تهبط إلى السودان الشرقي[١٥]. لهذا كانت مصر حريصة على المشاركة في تقرير مصير إريتريا بما يحقق مصالحها ولا تترك الفرصة لإقرار حل يهدد هذه المصالح.

وقد أيد أرنست بيفن وزير الخارجية البريطاني مطلب مصر في الاشتراك في تسويات ما بعد الحرب، فأعلن في ١٩ سبتمبر ١٩٤٥ أن دورها مهم في تسوية مسألة المستعمرات، وأنه كان لها دور بارز في انتصار الحلفاء في أفريقيا على الرغم من أنها لم تعلن الحرب صراحة على إيطاليا[١٦]. غير أن مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد في موسكو في ديسمبر من نفس العام قرر أن تقتصر الدعوة لمؤتمر السلام على الدول التي ساهمت بقوات وفيرة في الحرب ضد دول المحور[١٧].

وكانت الدول الكبرى المنتصرة في الحرب منقسمة في الرأي حيال مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة، فكان الاتحاد السوفيتي يرى أن تتقاسم الدول الأربع

الكبرى الوصاية عليها على أن يقوم هو بالوصاية على إريتريا، بينما كانت الولايات المتحدة ترى أن تخضع هذه المستعمرات لوصاية جماعية، في حين أن فرنسا كانت ترى ضرورة عودة إيطاليا للوصاية على مستعمراتها، أما بريطانيا فكان لها وضع مختلف[١٨]، إذ كانت صاحبة السيطرة الفعلية على المستعمرات الإيطالية في منطقة القرن الأفريقي، وكانت ترى تقسيم إريتريا إلى قسمين، بمنح الجزء الأكبر منها إلى إثيوبيا ويضم الجزء الباقي إلى السودان، وعملت على تنفيذ ذلك، فسمحت لإثيوبيا بافتتاح مكتب تمثيل لها في إريتريا يشرف عليه ضابط اتصال أثيوبي أوكل إليه إشاعة الفرقة والفتنة داخل إريتريا[١٩]، وذلك عن طريق الاستفادة من التناقضات الداخلية بين السكان سواء كانت دينية أو عرقية، وهو ما جذب انتباه مصر والدول العربية نتيجة لما تعرض له المسلمون في إريتريا من اعتداءات واضطهاد، خاصة بعد أحداث أغسطس ١٩٤٦[٢٠].

كما قامت إثيوبيا بالمساهمة في شق وحدة الإريتريين عن طريق استقطاب بعض عناصر جمعية حب الوطن التي تكونت في عام ١٩٤٢ إلى الحزب الاتحادي الذي اتخذ شعار "إثيوبيا أو الموت" وهو ما أدى إلى ظهور حزب الرابطة الإسلامية في فبراير ١٩٤٦ لمناهضة الحزب الاتحادي[٢١].

وكانت بريطانيا تهدف من وراء إتاحة الفرصة لإثيوبيا لممارسة تلك السياسة إلى القضاء على أية فرصة لاتحاد الإريتريين على هدف واحد في تحديد مصيرهم حتى تتيح لها هذه الفرقة فرصة إقرار الحل الذي يحقق مصالحها وهو ضم الجزء الباقي من إريتريا إلى السودان المصري الإنجليزي[٢٢].

وتتضح حقيقة نوايا بريطانيا وأطماعها في منطقة القرن الأفريقي من أمرين قامت بهما في ذلك الوقت الأول: هو تكليفها لمفوضها في أديس أبابا بإعداد دراسة عن مدى صحة المزاعم التاريخية والقانونية بشأن أحقية إثيوبيا في ضم إريتريا، وجاءت نتيجة الدراسة لتنفي أي حق لها في ذلك، فمن الناحية التاريخية كانت الأجزاء موضع الخلاف قد حكمتها عدة قوى على مدار التاريخ، فقد حكمها العرب والعثمانيون والمصريون والإيطاليون، أما من الناحية القانونية فقد وقع منليك الثاني على معاهدتين قانونيتين مع إيطاليا أكدتا سيادة إيطاليا على إريتريا[٢٣]، وعلى الرغم من ذلك أصرت بريطانيا على تشجيع ضم الجزء الأكبر من إريتريا إلى إثيوبيا بهدف استرضائها حتى لا تعارض ضم الجزء المتبقي من إريتريا للسودان، أما الأمر الثاني: فهو أنها بدأت مفاوضات سرية مع إثيوبيا للتوصل إلى اتفاقية تحصل بمقتضاها على بعض التنازلات في إقليم أوجادين في مقابل أن تحصل إثيوبيا على ميناء زيلع الصومالي، وقد بدأت تلك المفاوضات في يناير ١٩٤٦ واستمرت لمدة طويلة دون أن تثمـــر عن التوصل إلى اتفـــاق[٢٤].

ولما كانت مصر تدرك حقيقة السياسة البريطانية في منطقة القرن الأفريقي، وأنها تسعى لتحقيق مصالحها دون النظر إلى المصالح المصرية، فقد سعت لدى الولايات المتحدة حتى تساعدها لكي تتمكن من حضور مؤتمر باريس لمناقشة معاهدات السلام مع إيطاليا والدول الأخرى. وفي ذات الوقت سعت إثيوبيا هي الأخرى لحضور المؤتمر فأرسلت العديد من المذكرات إلى الدول الكبرى خلال انعقاد مؤتمر باريس عددت فيها ادعاءاتها التاريخية في إريتريا ودوافعها الاقتصادية وحاجتها إلى الوصول إلى البحر، كما قدم وزير خارجيتها أوتو أكاليلو في ١٢ فبراير ١٩٤٦ مذكرة طالب فيها باستعادة بنادر (الصومال الإيطالي) وإريتريا[٢٥].

وفي ٢٩أبريل ١٩٤٦ أعلن أرنست بيفن عن خطط بلاده لحل مشكلة المستعمرات الإيطالية في القرن الأفريقي، حيث اقترح إنشاء صومال كبير يضم الصومال الإيطالي ومحمية الصومال البريطانية وأوجادين في دولة واحدة على أن توضع الدولة الجديدة تحت الوصاية البريطانية، مع تقسيم إريتريا وضم الجزء الأكبر منها إلى إثيوبيا على أساس أنها كيان صناعي ومستعمرة حديثة النشأة، ولكن معارضة الاتحاد السوفيتي وإثيوبيا أدت إلى عرقلة هذا الاقتراح[٢٦].

ونتيجة لإهمال طلب مصر المشاركة في مؤتمر السلام، كررت الحكومة المصرية محاولاتها مع الولايات المتحدة، فقدم محمود حسن سفيرها في واشنطن مذكرة في ١٧ أبريل ١٩٤٦ إلى لوي هندرسون Loy Henderson مدير مكتب الشرق الأدنى والشئون الأفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية، ورد بها أن مصر تشارك الولايات المتحدة وبريطانيا في مخاوفهما من رغبة السوفيت في اكتساب موضـــع قدم لهم في المنطقة[٢٧]. ثم قدم مذكرة أخرى طالب فيها بأن تشارك مصر في مؤتمر السلام المنعقد في ذلك الوقت في باريس لمناقشة اهتماماتها واستعادة أرضها المسلوبة منها لصالح إيطاليا وتعويض الخسائر التي لحقت بها جراء الحرب ضد إيطاليا، وقدرتها مصر بمبلغ ٥١٥ مليون دولار[٢٨]، ولكن الأمريكيين سخروا من المطالب المصرية الخاصة بالتعويضات على أساس أن مصر كسبت من الحرب أكثر مما خسرت، وذلك بسبب وجود قوات الحلفاء على أراضيها حيث أنفقت هذه القوات الكثير من الأموال أثناء وجودها بمصر[٢٩]. وأبلغوا الوفد المصري أن مسألة المستعمرات الإيطالية لن يحسم مصيرها خلال مؤتمر باريس، وإنما تقرر أن يحدد مصيرها من خلال اجتماعات مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى بعد إتمام معاهدات الصلح مع إيطاليا، وبعد استطلاع رغبات السكان، وأن الولايات المتحدة سوف تدعم طلب مصر لتقديم وجهة نظرها عندما يحين ذلك الوقت[٣٠].

غير أن مؤتمر باريس قرر مناقشة مصير المستعمرات الإيطالية، ووافقت الدول الكبرى أخيرا على توجيه الدعوة لمصر في ١٢ أغسطس ١٩٤٦ للاشتراك في المؤتمر، وما أن أعلنت مصر عن إرسال وفدها إلى باريس حتى راحت الصحف الإثيوبية تثير الشائعات عن أحوال مصر الداخلية بهدف تأليب الدول الكبرى ضدها، حيث ذكرت صحيفة الإثيوبيان هيرالد في ١٢ أغسطس ١٩٤٦ أن انسحاب البريطانيين من مصر سوف يكون سببا في حدوث مذبحة ضد المسيحيين المصريين في ظل التعصب الذي تتسم به جماعة الإخوان المسلمين وإصرارها على تطبيق الشريعة الإسلامية[٣١].

وقدم الوفد المصري فور وصوله إلى باريس مذكرة للمؤتمر في ٣٠ أغسطس تضمنت بيانا بحقوق مصر التاريخية في مصوع وطابع هذه المدينة العربي وتبعيتها للحكم العثماني ثم انتقالها للحكم المصري في عهد محمد علي، وأشارت المذكرة إلى الصعوبات التي واجهتها مصر أثناء الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، وكيفية استيلاء إيطاليا على مصوع في عام ١٨٨٥، وأن الإيطاليين أعلنوا في مناسبات عديدة عدم مساس احتلالهم بالسيادة العثمانية المصرية عندما احتجت الحكومة المصرية والباب العالي على وجود الإيطاليين غير الشرعي هناك، وانتهت المذكرة بالمطالبة بإعادة مصوع إلى الدولة التي اغتصبتها إيطاليا منها[٣٢].

إلا أن أوتو أكلليلو هابتي وولد وزير خارجية إثيوبيا ورئيس وفدها في المؤتمر قدم مذكرة عدد فيها مزاعم بلاده التاريخية والاقتصادية بشأن إريتريا وبنادر، ورفض عودة إيطاليا إلى مستعمراتها في شكل وصاية لأن ذلك سوف يدفع إثيوبيا إلى تسخير كل مواردها لشراء الأسلحة بدلا من التنمية[٣٣]، وقدم اقتراحا بأن تتنازل إيطاليا عن مستعمراتها وإعادة إريتريا إلى إثيوبيا وعدم تأجيل البت في مصيرها، كما طالب بضرورة سماع صوت إثيوبيا عند البت في مصير الصومال. وعندما أحيلت مسألة المستعمرات الإيطالية إلى اللجنة السياسية والإقليمية حدثت مشادات كلامية بين واصف باشا غالي رئيس وفد مصر ورئيس وفد إثيوبيا عندما عرض وفد مصر مطلبه بشأن ضم مصوع لمصر، حيث انبرى أوتو أكاليلو معلنا أسف إثيوبيا لمطالب مصر، لأن البلدين تجمعهما روابط عديدة تحتم إزالة سوء التفاهم بشأن مصوع، وأن قول وفد مصر بأن النفوذ العربي على شواطئ البحر الأحمر الغربية دام لفترات طويلة لا يغير من الأمر شيئاً فإثيوبيا ذاتها من أصل عربي حيث هاجر سكانها من بلاد العرب قبل الميلاد بثلاثة آلاف عام، كما أن معاهدة هيويت في ١٨٨٤ بين مصر وإثيوبيا وبريطانيا اعترفت بسيادة إثيوبيا على هذه المنطقة، التي تضمنت إعادتها إلى إثيوبيا وليس التخلي عنها، وأن مصر وإن كانت قد احتجت على الاحتلال الإيطالي لمصوع في وقته، فإنها لم تكرر احتجاجاتها خلال الخمسين سنة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، بينما استمرت احتجاجات إثيوبيا

ومقاومتها لهذا الاحتلال، ورد وفد مصر بأن مصر لم تتخل عن سيادتها على مصوع في يوم من الأيام[٣٤]..

ولما كانت حجج إثيوبيا بخصوص مصوع أقل من حجج مصر في هذا الشأن، فقد لجأت إلى التركيز على الحالة الاقتصادية وحاجتها لربط المنطقة الشمالية لها بالبحر على عكس مصر التي ركزت مطالبها على الحقوق التاريخية. وإن كان وفد مصر قد أشار أيضا إلى أهمية مصوع الاقتصادية لكل من دارفور وكردفان في السودان كمنفذ لتصدير بضائع هذه المناطق[٣٥].

وأعقب ذلك قيام الصحف الإثيوبية بتوجيه من الحكومة بمهاجمة مصر ومطالبها في مصوع، فاتهمتها بأنها تسعى لتقسيم إريتريا مما يسبب المشاكل لإثيوبيا، في مقابل إشباع رغبتها في التوسع، بعد أن ظلت لمدة ٦٤ عاما دون أن تحرك ساكنا، واستشهدت بمقولة جوردون في عام ١٨٨١ بأن إريتريا لا قيمة لها بالنسبة لمصر، وأن مؤتمر السلام لم يدع مصر للحضور إلا بعد إلحاحها، وأنه لا حق لها في طلب النظر في مسودات المعاهدات الخاصة بالمستعمرات الإيطالية[٣٦]. كما قامت وزارة الخارجية الإثيوبية في ديسمبر ١٩٤٦ بتقديم احتجاج لمصر تعترض فيه على مطالبها في مصوع، وذكرت فيه إنها لم تكن تنتظر من مصر ذلك لأن إريتريا هي أساس الإمبراطورية الإثيوبية التي نشأت فيها[٣٧].

أما بالنسبة للصومال فقد كان موقف مصر يركز على حق سكانه في تقرير مصيرهم، وكانت مسألة الصومال أكثر تعقيدا، فالصومال مقسم إلى عدة أجزاء، ولم يكن مطروحا للنقاش سوى مصير جزء واحد من هذه الأجزاء وهو الجزء الذي كانت إيطاليا تحتله وأصبحت بريطانيا تسيطر عليه، إلى جانب سيطرتها على محمية الصومال البريطاني - وهي المناطق التي أجبرت مصر على إخلائها في أواخر عهد إسماعيل- ومنطقة أوجادين، وكانت بريطانيا تسعى لدمج هذه الأجزاء في صومال كبير يخضع لها. ، غير أن سكان الصومال البريطاني كانوا يرفضون الانضمام إلى الصومال الكبير التي تسعى بريطانيا لتكوينه حتى لا يصبحوا أقلية فيه، لذا تقدموا بطلب لضم بلادهم إلى مصر، ومن أجل ذلك سافر محمود جامع رئيس الجمعية الوطنية الصومالية في المحمية البريطانية إلى أديس أبابا في أكتوبر ١٩٤٦ وبرفقته مجموعة من أعضاء الجمعية الوطنية وقابلوا مفوض مصر هناك، وقدموا له طلبا لإعادة بلادهم إلى مصر، بسبب وحدة الدين واللغة العربية واختلاط أنساب كثير من العائلات الصومالية بأصول مصرية، كما ذكروا في طلبهم أن كبار السن من الصوماليين الذين عاصروا الحكم المصري لازالوا يعتقدون أن بريطانيا تحكم الصومال من قبل الحكومة المصرية[٣٨]، وقد حاول الوفد الصومالي السفر إلى مصر عن طريق عدن ومنها إلى نيويورك لتقديم طلبهم هذا للأمم المتحدة

ولكن السلطات البريطانية رفضت التصريح لهم بذلك، بعد أن وجدت أن الاتجاه العام للشعب الصومالي أن ينضم إلى مصر أو أن يستقل تماما(٣٩).

أما بالنسبة لأوجادين التي كانت تحت الإدارة العسكرية البريطانية فلم يكن لمصر مطالب فيها على الرغم من أنها كانت تضم مناطق خضعت للنفوذ المصري مثل هرر، بل على العكس كانت الحكومة المصرية تعتبرها في ذلك الوقت جزءاً من إثيوبيا، على الرغم من أن أهلها يعتبرونها جزءاً من الصومال، وكانوا يرفضون سيطرة الحكومة الإثيوبية عليهم للاضطهاد الذي عانوا منه فضلا عن جهود بريطانيا لإشعال نار الكراهية ضد إثيوبيا والدعاية ضدها، ولذلك كانت مصر على الرغم من قناعتها بأحقية إثيوبيا في أوجادين تعتقد بعدم قدرتها على فرض نفوذها وسيطرتها على هذه المنطقة لبعدها عن مركز الحكم ووعورة تضاريسها وطبيعة أهلها التي تجنح إلى الاستقلال(٤٠).

ولم يكن في مقدور مصر اتخاذ أي إجراء نافذ للتدخل في مصير أي من هذه المستعمرات، إذ أن بريطانيا كانت تنفرد بتنفيذ ما يتمشى مع مصالحها في المنطقة(٤١).

أما الصومال الفرنسي فكانت أموره مستقرة تحت سيطرة فرنسا وحتى بريطانيا كانت تتجنب المساس بسيادتها خوفا من معارضتها لمشروع الصومال الكبير.

وبالنسبة للصومال الإيطالي لم تمتد السيطرة المصرية عليه إلا لفترة قصيرة جداً، وكان اهتمام مصر في ذلك الوقت يتركز على ألا يخضع لسيطرة أجنبية عند مناقشة مصيره، وأن يقرر سكانه مصيرهم بأنفسهم، على الرغم من أنهم عارضوا عودة إيطاليا وطالبوا بأن تبقى بلادهم تحت إشراف بريطانيا بعد أن عملت ما في وسعها خلال الفترة التي قضتها في الصومال بعد قيامها بطرد الإيطاليين منه حتى تكسب مودة أهله عن طريق بذل الأموال الطائلة والدعاية الواسعة.

ولم تكتف بريطانيا بذلك بل حاولت إجراء مقايضة مع إثيوبيا تحصل بمقتضاها على أوجادين في مقابل ضم ميناء زيلع لإثيوبيا(٤٢)، غير أن إثيوبيا رفضت فكرة المقايضة، كما كانت ترفض فكرة الصومال الكبير ككل، إذ كان وجود كتلة صومالية كبيرة بهذا الحجم سوف يشجع المسلمين فيها على الثورة والمطالبة بالانفصال عنها أو أن يكون سببا لانقضاض الدولة الجديدة عليها بحجة تحرير المسلمين فيها، فضلا عن أهمية أوجادين الاستراتيجية والاقتصادية، حيث يوجد بها منابع البترول التي كشفت عنها عمليات تنقيب شركة سنكلير الأمريكية(٤٣).

وقد زاد استياء إثيوبيا من مصر في أعقاب قيام الملك فاروق بإعلان سعي مصر لاستعادة حقوقها في مصوع وإريتريا في ١٤ نوفمبر ١٩٤٦، وذلك في خطاب العرش الذي ألقاه في البرلمان المصري(٤٤)، فأرسلت وزارة الخارجية الإثيوبية احتجاجا إلى إبراهيم عبد الهادي وزير الخارجية في ٥ ديسمبر ١٩٤٦ جاء فيه أن إثيوبيا لم تكن تنتظر

من دولة صديقة أن تتقدم بمثل هذه المطالب[٤٥]، كما هاجمت الصحف الإثيوبية خطاب فاروق ووصفت مطالبه بأنها دعاوى مصر الاستعمارية[٤٦]، وأن مصر تعمل لمصلحتها بالاتفاق مع بريطانيا صاحبة فكرة التقسيم[٤٧].

وقد حاولت الحكومة المصرية مجددا مع الولايات المتحدة للحصول على دعمها في قضية المستعمرات، فأبلغتها الولايات المتحدة بأنها سوف تبحث مسألة المستعمرات مع بريطانيا في أبريل عام ١٩٤٧ بعد إتمام معاهدات الصلح[٤٨]. وفي ١٠ فبراير تم توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا حيث تنازلت إيطاليا عن جميع حقوقها في مستعمراتها السابقة، وتضمنت المعاهدة بندا ينص على التوصل إلى حل نهائي لمصير هذه المستعمرات من خلال مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في خلال عام وفي حال فشله في التوصل إلى حل تحال القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة[٤٩].

ولذلك أرسلت مصر مذكرة إلى مجلس نواب وزراء خارجية الدول الكبرى في ١٧ يونيو ١٩٤٧ طالبت فيها بحقها في إبداء رأيها، كما طالبت برد المظالم التي تعرضت لها[٥٠]. ثم أرسلت مذكرات منفصلة إلى الدول الأعضاء في مجلس نواب وزراء الخارجية بنفس المعنى[٥١]، وأخيرا قرر مجلس نواب الخارجية في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ تمكين الحكومة المصرية من إبداء وجهة نظرها أثناء اجتماعه في لندن[٥٢].

ومع بدء اجتماع مجلس نواب وزراء الخارجية في لندن دعيت الدول والحكومات ذات المصلحة لإبداء آرائها حول مصير المستعمرات الإيطالية ومن بينها الحكومة المصرية، وكان عبد الفتاح عمرو سفير مصر في لندن هو رئيس الوفد المصري، فحاول أن يتفاهم مع رئيس الوفد الأثيوبي في مسألة مصوع على وجه الخصوص قبل تقديم مذكرة الحكومة المصرية إلى المؤتمر، ولكن الأثيوبيين رفضوا كل تفاهم اعتمادا على تفسيرهم لمعاهدة هيويت الموقعة في عام ١٨٨٤، لذلك استقر رأي الوفد المصري على عدم اقتصار مطالب مصر على مصوع، والمطالبة بإريتريا كلها، طالما أن في وسع الوفد أن يدحض الحجج الخاصة بمعاهدة هيويت التي تعتمد عليها الحكومة الإثيوبية، وذلك بهدف الضغط على الوفد الأثيوبي لكي يصبح أكثر ميلا للتفاهم مع مصر إذا ما وجد الوفد الأثيوبي أن حججه لا تقوم على أساس قوي، فقدم الوفد المصري مذكرته في ١٧ نوفمبر ١٩٤٧ متضمنة المطالبة بكل إريتريا، ثم ألقى رئيس الوفد المصري بيانا أمام المجلس في ٢١ نوفمبر، ووزع على أعضائه مذكرة تهدم حجج إثيوبيا وتفسيرها لمعاهدة هيويت ١٨٨٤ وتوضح حقوق مصر الثابتة في إريتريا[٥٣].

ونتيجة للخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة وبين الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى على مصير كل من إريتريا والصومال الإيطالي لم يتمكن نواب وزراء

خارجية الدول الكبرى من التوصل لاتفاق، فتقرر إرسال لجنة رباعية من الدول الكبرى في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ لتقصي رغبات السكان في كل من إريتريا والصومال[٥٤].

وخلال الفترة من ١٢ نوفمبر ١٩٤٧ إلى ٣ يناير ١٩٤٨ قامت اللجنة الرباعية بزيارة إريتريا[٥٥]، ولم يكن من بين الأحزاب الإريترية من طالب بضم إريتريا إلى مصر، في ذات الوقت تحول موقف بريطانيا فتراجعت مؤقتا عن فكرة ضم الجزء الغربي من إريتريا إلى السودان، بل عملت على التنفير من هذه الفكرة، كما عملت على بث فكرة وصايتها على إريتريا، حتى إنها أوحت للرابطة الإسلامية الإريترية بالمطالبة بضم جزء من السودان إلى إريتريا، لذلك جاء تقرير اللجنة الرباعية في الجزء المسلم من إريتريا مخيبا للآمال، فقد صرح ممثل الرابطة الإسلامية أمام اللجنة بأن الإريتريين لم يجدوا أفضل من بريطانيا للقيام بالوصاية عليهم لما رأوه في السودان من تقدم، كما أعلن أنهم يرفضون الانضمام للسودان، إذ أن السودانيين ليسوا إخوانهم وعاداتهم مختلفة[٥٦].

غير أن الحكومة المصرية كانت تدرك أن موقف الرابطة الإسلامية لا يعبر عن شعور أصيل في نفوس الإريتريين، وأن هذا الموقف لا يزيد عن كونه توجيه من الإدارة البريطانية بحكم سيطرتها على البلاد وخوف الإريتريين من أن تقوم بريطانيا بضم بلادهم إلى إثيوبيا إن لم يسترضوها[٥٧]. وهو ما ظهر بعد ذلك عندما قدم حزب الرابطة الإسلامية مذكرة للجنة الرباعية طالب فيها بالاستقلال وعدم تجزئة البلاد، كما رفض الانضمام إلى إثيوبيا أو الاتحاد معها بسبب الفوارق في الجنس واللغة والدين والتقاليد، ولرغبة إثيوبيا في محو الإسلام، وأنه في حالة وضع البلاد تحت وصاية دولية فقد طالب حزب الرابطة الإسلامية بأن تكون هذه الوصاية تحت إشراف بريطانيا ولمدة محدودة[٥٨].

وكانت السياسة المصرية حتى ذلك الوقت تهدف إلى تقسيم إريتريا بين السودان المصري وإثيوبيا، وترى أن ذلك يحقق مصلحة الطرفين أكثر مما يحققه أي حل آخر نظراً لأن إريتريا منقسمة فعليا إلى قسمين متمايزين من النواحي الثقافية والدينية والاقتصادية، وأن ضمها لأي من مصر أو إثيوبيا لن يحقق الاستقرار زمنا طويلا، خاصة وأن الجزء المسلم كان له مواقف معروفة من هذا الضم، ثم أن مصر بوصفها زعيمة العالم الإسلامي يهمها أمر هؤلاء المسلمين، إلى جانب ما لها من مصالح تجارية، وضرورة تأمين حدودها الشرقية (حدود السودان)، كما أن الجزء الجنوبي لإريتريا الذي كانت مصر ترى ضمه لإثيوبيا كان يوجد به عدد غير قليل من المسلمين وهو ما قد يرفع نسبة السكان المسلمين في إثيوبيا ككل، ويكون عنصر ضغط على حكومتها حتى تنصف المسلمين وتعيد إليهم حقوقهم المسلوبة، أما إذا رفضت إثيوبيا التعاون وأصرت على ضم إريتريا كلها، فلن يكون أمام الحكومة المصرية غير مناصرة مسلمي إريتريا لرفــض الانضمام إليها[٥٩].

ولم تلبث أن حدثت عدة أمور أدت إلى تغيير موقف مصر من المطالبة بكل إريتريا أو بمصوع أو بالجزء الغربي منها، فإلى جانب موقف الأحزاب الإريترية وعدم وجود أي تيار أمام اللجنة الرباعية يؤيد المطالب المصرية، كان تحول سياسة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا تجاه إيطاليا هو العامل الأكبر، حيث تسببت نتائج الانتخابات الإيطالية في نهاية عام ١٩٤٧ والتي حصل خلالها الحزب الشيوعي على ٣٤-٣٥ ٪ من الأصوات وكاد يكسبها لولا التدخل البريطاني الأمريكي[٦٠] في إثارة مخاوف الغرب من أن يستولي الشيوعيون على السلطة في إيطاليا بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها نتيجة للتعويضات التي كان عليها دفعها وفقدان مستعمراتها السابقة[٦١]. لذلك قررت الولايات المتحدة أن تقطع الطريق على محاولات الحزب الشيوعي استغلال الظروف الصعبة التي تمر بها إيطاليا للوصول إلى السلطة عن طريق استرضائها والسماح لها بالعودة إلى الصومال. إلى جانب ذلك كانت الولايات المتحدة حريصة على كسب تأييد دول أمريكا اللاتينية في المحافل الدولية التي كانت ترتبط بإيطاليا وتؤيدها على طول الخط.

إلى جانب ذلك لمست مصر روحا عدائية وعدم إنصاف من الدول الغربية سواء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو بالقضية المصرية ذاتها[٦٢]. في حين أن موقف إثيوبيا كان أقرب إلى مساندة القضايا العربية، فقد اتخذت موقفا وسطا من تقسيم فلسطين حيث امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بهذا الشأن إرضاء لمصر والعرب[٦٣]، كما امتنع وفدها في الأمم المتحدة عن الاتصال بالوفد الصهيوني خلال مناقشة هذه القضية[٦٤].

وعندما قدمت لجنة القوى الأربع تقريرها أوضح العديد من الأمور أهمها أنه لا يوجد بين سكان إريتريا من أبدى رغبة في الانضمام إلى مصر أو السودان[٦٥]، كما أن انقسام الآراء واختلاف تقييم أعضاء اللجنة في تقدير قيمة الأحزاب الإريترية ومدى تمثيلها للرأي العام الإريتري، أعطى انطباعا يميل لصالح ضم إريتريا إلى إثيوبيا، وبناءا عليه استقر رأي الحكومة المصرية على عدم التمسك بطلبها في ضم إريتريا أو أي جزء منها للسودان المصري، وأن تؤيد ما تقرره غالبية السكان تطبيقا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبالفعل تقدمت مصر في ٢٦ يوليو ١٩٤٨ بمذكرة لمجلس نواب وزراء خارجية الدول الكبرى تتضمن طلبات مصر المعدلة دون أن تتعرض لتحديد الرغبات التي أبداها السكان وتركت الأمر مبهما ليكون مادة للمساومة في المستقبل[٦٦].

ونتيجة لاختلاف أهواء الدول الكبرى وتزايد حدة المنافسة بين الشرق والغرب، فشل مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى في التوصل لاتفاق بشأن المستعمرات

الإيطالية، فقرر في نهاية اجتماعاته في سبتمبر ١٩٤٨ إحالة المسألة برمتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تطبيقا لمعاهدة السلام الموقعة مع إيطاليا في فبراير ١٩٤٧[٦٧].

ثانياً: موقف مصر من المسألة في الأمم المتحدة:

كلفت مصر وفدها في الجمعية العامة باتخاذ ما يراه مناسبا ويحقق مصالحها بعد اتصاله بالوفد الأثيوبي واستطلاع الظروف والملابسات المحيطة بالموضوع، وأبلغت جامعة الدول العربية بذلك، في الوقت الذي كانت إثيوبيا تسعى فيه لدى السعودية عن طريق ممثلها في القاهرة لمساعدتها في ضم إريتريا إليها باعتبارها جزءا منها، فاقترحت السعودية دعوة الدول الأعضاء في الجامعة العربية لاتخاذ قرار موحد في هذا الشأن[٦٨] وعندما عرض الأمر على مجلس الجامعة قرر بأن الجامعة ليس لديها البيانات الكافية للفصل في هذه المسألة وأن المبدأ العام هو حرية الشعوب وحق كل أمة في تقرير مصيرها، لذلك فإن هذا الأمر يتوقف على رغبة أهل إريتريا أنفسهم مع اعتبار إثيوبيا دولة صديقة، لذلك تقرر أن يترك الأمر لممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ ما يرونه مناسبا في ظل مبادئ الجامعة العربية والحقائق التي تظهر في الأمم المتحدة[٦٩]. وحق الإريتريين في تقرير مصير بلادهم[٧٠].

وتزامنت تلك الأحداث مع تحول السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي، فقد أصبحت تعمل على الحيلولة دون تسرب أي نفوذ للاتحاد السوفيتي إليها لحرمانه من لعب أي دور فيها، بسبب الأهمية العسكرية المتزايدة لإريتريا لوجود قاعدة راديو مارينا للاتصالات العسكرية بها، لذلك قررت الولايات المتحدة معارضة أي اتجاه لمنح إريتريا الاستقلال[٧١]، خصوصا بعد أن تلقت عرضا سخيا من هيلاسلاسي في نوفمبر ١٩٤٨ يتضمن تعهده بمنحها أي ضمانات أو تعهدات كتابية بحقها في استخدام قاعدة راديو مارينا إلى جانب أية تسهيلات عسكرية أخرى ترغب فيها في إريتريا[٧٢]. ومن ثم استجابت الولايات المتحدة أخيرا لمحاولات هيلاسلاسي التي لم تنقطع من عام ١٩٤٥ لاجتذاب الاهتمام الأمريكي بإثيوبيا فساعدته على التخلص من القبضة البريطانية[٧٣]. كما مارست ضغوطها على بريطانيا حتى قامت بتسليم أوجادين لإثيوبيا والانسحاب منها بالكامل في عام ١٩٤٨[٧٤].

وما أن تخلت مصر عن مطالبها في إريتريا حتى تصارعت إثيوبيا وإيطاليا على الفوز بتأييدها لمطالب كل منهما في المستعمرات الإيطالية وخاصة إريتريا، فقد أرسلت إيطاليا في ٤ مارس ١٩٤٩ مذكرة إلى مصر توضح فيها وجهة نظرها في مسألة إريتريا، وأنها ترفض اقتراح التقسيم، كما ترفض أطماع إثيوبيا فيها، واعترفت بحق سكانها في الاستقلال بعد فترة انتقالية توكل الأمم المتحدة مهمة الإشراف عليها لها للقيام بتدريب

الأهالي واستكمال جهود التنمية التي بذلها الإيطاليون في السنوات الماضية ورؤوس أموال مهاجريها التي يقوم عليها الاقتصاد الإريتري[٧٥]، وأن التقسيم أو الضم إلى أي بلد يقل عنها رقيا سوف يقضي على ما وصلت إليه من تقدم، ويدفع الإيطاليين والأوروبيين عموما للنزوح عنها، واقترحت أنه في حالة عدم الموافقة على ندبها للقيام بأعباء الوصاية أن توضع إريتريا تحت انتداب إحدى الدول الأوروبية لتتمكن إيطاليا من المساهمة في إتمام العمل الذي بدأته. ولكن مصر كان لديها العديد من الدوافع والمبررات التي تجعلها تفضل ضم إريتريا لإثيوبيا عن وصاية إيطاليا عليها، ومن بين هذه الدوافع قوة الروابط التاريخية والأدبية التي تربط مصر بإثيوبيا إلى جانب المصالح المشتركة الكثيرة بينهما وأهمها مياه النيل ومشروعات بحيرة تانا، وأهمية تأييد إثيوبيا لموقف مصر والعرب في القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية، فضلا عن أن جوار إثيوبيا للسودان أدعى إلى الاطمئنان من جوار إيطاليا، وكذلك لمجيء استطلاعات لجنة التحقيق الرباعية بنتائج غير واضحة وإن كانت أميل لصالح إثيوبيا، وأيضا لما في ضم إريتريا بأغلبيتها المسلمة إلى إثيوبيا من تقوية للعناصر الإسلامية فيها، إضافة إلى كل ذلك كانت مساندة مصر لإثيوبيا تعد خطوة عملية مهمة نحو تدعيم فكرة إنشاء سياسة أفريقية تقوم على تخليص القارة من العناصر الأجنبية، بل وتكون بداية لتزعم مصر لهذه السياسة[٧٦].

وقد ساعد على اتخاذ مصر لهذا الموقف أن إثيوبيا كانت تحاول كسب ثقتها في تلك الفترة، حيث قامت بالتصويت لصالح عضوية مصر في مجلس الأمن في نهاية عام ١٩٤٨. غير أن بريطانيا لم يكن يروق لها أن تتحسن العلاقات بين مصر وإثيوبيا ويحدث اتفاق بينهما، فحاولت إفساد العلاقات بينهما، فراحت تثير الشائعات حول قيام الحكومة الإثيوبية بتهريب الأسلحة إلى إسرائيل وتوصيل هذه المعلومات إلى الحكومة المصرية عن طريق أحد أعضاء المفوضية الأمريكية في القاهرة، ثم راحت تثير الشائعات حول اضطهاد الحكومة الإثيوبية للمسلمين في إثيوبيا. وحين حاول هيلاسلاسي إرسال مندوب إلى مصر لتوضيح تلك الأمور، عملت بريطانيا ومعها الولايات المتحدة على إفساد تلك المحاولة عن طريق منع وصول هذا المندوب إلى مصر، كما أبلغت الحكومة المصرية أنه جاء إلى مصر بهدف التجسس على أهالي هـــرر الموجودين فيها لصالح الحكومة الإثيوبية[٧٧].

ومع مطلع شهر أبريل ١٩٤٩ بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة، وفي خلال ذلك أعلنت بريطانيا وإيطاليا عن توصلهما للاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية بيفن - سفورزا والتي كانت ترمي إلى استرضاء إيطاليا بوضع الصومال الإيطالي تحت وصايتها، في مقابل أن يضم الجزء الأكبر من إريتريا إلى إثيوبيا والجزء الغربي منها إلى السودان، ولكن مشروع تلك الاتفاقية واجه معارضة كبيرة

عندما نوقش في الجمعية العامة خصوصا فيما يتعلق بمصير المقاطعة الغربية من إريتريا. وتركزت المعارضة على ضم غرب إريتريا إلى السودان على أساس أن السودان ليس سودانا مصريا خالصا، بل هو سودان مصري – إنجليزي، أي أن المشروع لا يخرج عن كونه محاولة لضم إقليم إريتريا إلى السيادة البريطانية، وقد وافق وفد مصر على هذا الجزء من القرار، بينما رفض الجزء الخاص بوضع الصومال تحت وصاية إيطاليا، واقترح وضعه تحت وصاية سبعة دول وهي مصر وإثيوبيا وفرنسا وإيطاليا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة وذلك بدلا من انفراد إيطاليا بهذه المهمة[٧٨]. وقد اتخذ الوفد المصري هذا الموقف وفقا لما كلفته به الحكومة المصرية من تعليمات، حيث أمرته بالتصرف حسبما تقتضيه الظروف وبعد الاتصال بإثيوبيا، وقد لقي هذه المشروع بعض التأييد من دول أمريكا اللاتينية التي كانت تؤيد المصالح الإيطالية[٧٩].

غير أن اختلاف مصالح الدول الكبرى أدي إلى الفشل في إقرار أي من المقترحات المقدمة، فتقرر تأجيل النظر في مصير المستعمرات الإيطالية إلى الدورة الرابعـــة، ومن ثم أعلنت بريطانيـــا في ٦ يوليو تخليها عن مشروع بيفن – سفورزا[٨٠].

وعلى الرغم من مطالبة وفد مصر في الجمعية العامة بضم الجزء الغربي من إريتريا للسودان، إلا أن إثيوبيا لم تنتقد موقف مصر كما كانت تفعل في السابق، وتفسير ذلك يتضح من التقرير الذي أعدته المخابرات البريطانية في نهاية عام ١٩٤٨ حيث ورد به أن تيارا داخليا في إثيوبيا يرى أصحابه أنه ليس من مصلحة بلادهم ضم كل إريتريا، لأن ذلك سيؤدى إلى ظهور مشاكل كثيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الناحية السياسية، وأن عليها أن تكتفي بالمطالبة بالجزء الشرقي من إريتريا أو الاقتصار على المطالبة بمصوع فقط، [٨١]. لذلك فإن إثيوبيا وجدت في موافقة مصر على ضم الجزء الشرقي من إريتريا إليها بما في ذلك مصوع وأسمره دعما لها، لذلك شهدت تلك الفترة تحسنا كبيرا في العلاقات بين مصر وإثيوبيا، فقام أوتو أكليلو وزير الخارجية الأثيوبي بزيارة مصر في أغسطس ١٩٤٩ قبل توجهه إلى نيويورك لرئاسة وفد بلاده في الجمعية العامة أثناء الدورة الرابعة لمناقشة مسألة المستعمرات الإيطالية وتقابل مع حسين سري رئيس الوزراء وسلمه مذكرة طلب فيها دعم مصر لمطالب بلاده[٨٢].

كما طلب مفوض إثيوبيا في القاهرة من عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية تأييد الدول العربية لوضع إريتريا تحت وصاية إثيوبيا أو على الأقل تأييد وضع نصف إريتريا تحت وصايتها والكف عن الدعوة لتأييد الاستقلال في مقابل ما أبدته إثيوبيا من تأييد للقضايا العربية[٨٣].

ومع بداية مناقشة هذه المسألة في الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٤٩ تسببت عدة عوامل في تغيير سياسة مصر، فبالنسبة للصومال الإيطالي

كانت مصر ترى منحه الاستقلال، وفي حالة عدم منحه الاستقلال الفوري تكون الوصاية عليه وصاية مشتركة وليست من دولة واحدة[٨٤]، وكان هذا الموقف يتفق مع رغبات أهالي الصومال الذين كانوا يرفضون عودة إيطاليا للصومال[٨٥]، حتى إن حزب وحدة الشباب الصومالي نظم مظاهرات في ذلك الوقت ضد عودة إيطاليا بسبب سجلها المليء بالجرائم وبسبب ما عاناه الاقتصاد الصومالي من الاحتلال الإيطالي طوال خمسين عاما، ولذلك عندما نوقشت المسألة أمام اللجنة الفرعية عارضت مصر وضع الصومال تحت الوصاية الإيطالية، كما عارضته إثيوبيا لرفضها عودة إيطاليا إلى أي من مستعمراتها السابقة تحت أي مسمى[٨٦].

ومما هو جدير بالذكر أن مسألة المستعمرات الإيطالية كانت تتضمن مناقشة مصير ليبيا التي كانت أكثر أهمية لمصر من الصومال الإيطالي، وكانت اللجنة الفرعية قد توصلت في ١٣ أكتوبر ١٩٤٩ إلى مشروع قرار يقضي بمنح ليبيا الاستقلال في يناير ١٩٥٢، وأصبح التصويت في الجمعية العامة هو المحطة الأخيرة لإقرار هذا المشروع، لذلك بدأت إيطاليا وحلفائها من دول أمريكا اللاتينية المساومة للحصول مكاسب لها في مسألة الصومال في مقابل التصويت لصالح هذا القرار[٨٧]، فقررت دول أمريكا اللاتينية الامتناع عن التصويت على أي اقتراح بمنح ليبيا الاستقلال ما لم تقرر الجمعية العامة وضع الصومال تحت وصاية إيطاليا، وكان لدى هذه الدول القدرة على فرض رأيها في الجمعية العامة، إذ كان لها عشرين صوتا، أي أنها تستطيع أن تحول دون توفر أغلبية الثلثين لأي قرار لا يرضيها، وكانت مصر حريصة على استقلال ليبيا[٨٨]. كما أن إثيوبيا كانت تؤيد رغبة مصر والدول العربية في استقلال ليبيا الفوري[٨٩]، وفي ذات الوقت تتفق مع مصر في ضرورة عدم عودة إيطاليا للوصاية على الصومال[٩٠].

ولكن مصر وجدت مخرجا لتجاوز عقبة المساومة التي فرضتها عليها دول أمريكا اللاتينية، عندما تقدمت لبنان باقتراح ينص على وجود مجلس استشاري يقدم المساعدة والنصح لسلطة الإدارة الوصية[٩١]، وأضافت السعودية والأرجنتين تعديلا على الاقتراح اللبناني يحدد أعضاء هذا المجلس وهم مصر وكولومبيا والفلبين[٩٢]، فكان ذلك بمثابة حل وسط تستطيع به تجنب معارضة دول أمريكا اللاتينية لاستقلال ليبيا، وفي ذات الوقت تخضع وصاية إيطاليا على الصومال لرقابة دولية تشارك فيها، فوافقت على هذا الاقتراح، وفي ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ تم إقراره في التصويت العام[٩٣].

أما بالنسبة لإريتريا تغير موقف مصر مرة أخرى بسبب السياسة البريطانية وأهدافها في منطقة القرن الأفريقي، فقد باتت مصر مقتنعة بأن بريطانيا متفقة مع الولايات المتحدة على فكرة التقسيم، وأن بريطانيا لها هدف من وراء التقسيم وترك مصير الجزء الغربي من إريتريا دون تحديد لكي تحسمه الأمم المتحدة، وأن هذا الهدف ينحصر في إنشاء

دويلة جديدة في غرب إريتريا تسمى مقاطعة بيجا (Biga) تشمل أجوردات وكرن وبعض القرى والمدن الأخرى، ثم تسعى بريطانيا بعد ذلك إلى ضم جزء من السودان الشرقي إلى هذه الدويلة بحجة فقر أراضيها مستغلة في ذلك نظرية "رغبة الشعب" في هذا الجزء من السودان بعد أن تكون قد وجهت سكانه طبقاً لرغباتها، فإذا وصلت إلى هذه المرحلة تسعى بعد ذلك إلى الحصول على ميناء لها، ولن يكون هناك موانئ يمكنها ضمها سوى ميناء سواكن أو ميناء بورسودان، ويؤيد ذلك عدة أسباب، أولا: محاولة نائب رئيس القسم الأفريقي بوزارة الخارجية البريطانية خلال لقائه بوفد من السودانيين زار بريطانيا في عام ١٩٤٩ إثارة مخاوف هذا الوفد من التفكير في الاتحاد مع مصر، إذ قال لهم " أن بريطانيا ليس لها مصالح مباشرة في السودان وأن كل ما يهمها قيام إدارة مستقلة فيه قبل أن تتركه، وأن بعض السودانيين يطلبون استقلالا مطلقا والبعض الأخر يريد استقلالا ذاتيا وقيام اتحاد مع مصر وأن بريطانيا لا تمانع في أي مطلب يتفق عليه السودانيون، ثم ألمح إلى الحركة الشيوعية التي تفرض على بريطانيا ضرورة البقاء في مصر، وحبذ تقسيم إريتريا بين السودان وإثيوبيا، ثانيا: أن حوادث القتل التي كانت حدثت في أسمره في شهر فبراير ١٩٥٠ بين المسلمين والمسيحيين وغيرها كانت مدبرة بمعرفة البريطانيين للتأثير على نفسية أعضاء لجنة الأمم المتحدة للتدليل على النفور العام بين المسلمين والمسيحيين[٩٤]. ثالثا: اتباع بريطانيا سياسة جديدة في المحافظة الغربية من إريتريا، حيث اختصت تلك المنطقة بعدة إجراءات دون سائر أقاليم إريتريا بهدف إعادة التركيب الاجتماعي بها، مستغلة في ذلك أن الرخاء الذي شهدته إريتريا خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة انتشار الصناعات الحربية لدول الحلفاء لم يمتد إلى هذه المنطقة[٩٥].

وتمثلت الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا في إعادة تكوين القبائل الموجودة في تلك المنطقة، فأنهت ما كان يعرف باتحاد بني عامر[٩٦]، وأعادت دمج القبائل الصغيرة في قبائل جديدة ظهرت كوحدات مستقلة لكل منها رئيس منتخب، فكونت عشرين قبيلة جديدة بجانب ثمانية قبائل كانت موجودة بالفعل، فأصبحت جميع القبائل متوازنة في تعداد سكانها أما القبائل الصغيرة التي رفضت الانضمام إلى قبائل كبيرة فقد عينت لكل منها وكيل حكومة للسيطرة عليها ومراقبتها مما يدفعها في المستقبل لقبول الاندماج مع العشائر الأخرى[٩٧]. وقد أدت تلك التغييرات الديموجرافية إلى نتائج بعيدة المدى حيث رفضت المجموعات القبلية الجديدة ضم إريتريا إلى إثيوبيا[٩٨].

بالإضافة إلى ذلك فإن قبائل بني عامر كانت منتشرة في السودان أيضا وكان لها دقليل خاص بها بعد أن فصل الاحتلال الإيطـــالي بينهم وبين فروعهم الأخرى في إريتريـــا[٩٩]، ولكن بريطانيا لم تقم بمثل هذا التغيير الاجتماعي في القبائل الموجودة في الجزء الموجود في السودان على الرغم من سيطرتها المشتركة مع مصر على السودان،

فضلا عن إجراءاتها لعزل جنوب السودان حيث أغلقت حدود جنوب السودان دون السودانيين أنفسهم وهو ما كان يدل على رغبتها في شطر السودان[١٠٠].

لذلك عدلت الحكومة المصرية نهائيا عن تأييد فكرة تقسيم إريتريا وضم الجزء الغربي منها إلى السودان، وأمرت وفدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعمل على الحيلولة دون حدوث ذلك، فأيد الوفد المصري قرار الجمعية العامة بتشكيل لجنة من خمس دول وهي بورما وباكستان والنرويج وجواتيمالا وجنوب أفريقيا لتقصي رغبات السكان في إريتريا ومصالحهم[١٠١].

وما أن تشكلت اللجنة حتى طلبت من الحكومة المصرية في ٣ مارس ١٩٥٠ إبداء وجهة نظرها طبقاً لقرار الجمعية العامة رقم ٢٨٩ الصادر في نوفمبر ١٩٤٩[١٠٢]. وقبيل وصول اللجنة إلى إريتريا قررت مصر تعيين محمد علي نشأت – أحد موظفي وزارة الخارجية– مبعوثا مرافقا للجنة الدولية في أسمره لجمع المعلومات عن عملها ومعرفة اتجاهات أعضائها[١٠٣].

وفي ١٢ أبريل ١٩٥٠ وصلت اللجنة إلى القاهرة، وقدمت لها الحكومة المصريـــة[١٠٤] مذكرة في يوم ١٥ أبريل تضمنت وجهة نظرها، وكان أكثر أعضاء اللجنة اهتماما بمعرفة موقف مصر هو مندوب باكستان حيث طلب معلومات من الحكومة المصرية عن إساءة إثيوبيا للمسلمين فيها، فأجابه محمد صلاح الدين وزير الخارجية بأن معلومات مصر عن ذلك الموضوع تصلها عن طريق الصحف في المحل الأول، وأن مصر اتصلت بالحكومة الإثيوبية التي كانت تؤكد لها أن هذه إشاعات لا أساس لها من الصحة. فطلب مندوب باكستان معرفة حقوق مصر التاريخية والوجود المصري في مصوع وإخراج الإيطاليين لها. كما استفسرت اللجنة عن موقف مصر من ضم الجزء الغربي من إريتريا إلى السودان في حالة إقرار مبدأ التقسيم، فرد وزير الخارجية المصري بأن التقسيم كان دائما حيلة من حيل الاستعمار لكي ينفذ منها إلى فريسته ومصر ترفض ذلك[١٠٥].

وعلى الرغم من موقف مصر المحايد من القضية وعدم مطالبتها بأي حقوق لها في إريتريا، إلا أن إثيوبيا أعلنت عن عدم ارتياحها لغموض موقف الحكومة المصرية، فأرسلت مصر إلى الحكومة الإثيوبية توضيحا لموقفها، حيث أكدت لها أن أساس موقفها هو حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره بحرية تامة وأن هذا المبدأ لا يمكن أن يسوء إثيوبيا التي تعلن أن موقفها في إريتريا يعتمد على رغبة الشعب الإريتري قبل أي شئ أخر، أما بالنسبة لرفض التقسيم والتمسك بوحدة إريتريا فلا يتنافى مع قيام علاقة خاصة بينها وبين إثيوبيا إذا أراد الإريتريون ذلك، أما الإشارة إلى حقوق مصر التاريخية فكان

بمثابة احتياط لمحاولات الاستعمار ومناوراته إذا ما حاول فرض حلول لا تحترم حقيقة رغبات الشعب الإريتري[١٠٦].

وقد سارعت مصر بتأمين موقفها في الجمعية العامة قبل مناقشة القضية، فطلبت من إيطاليا أن تتعاون معها في حالة ما إذا جاء قرار اللجنة متعارضا مع وجهتي نظرهما، إلى جانب التعاون مع دول أمريكا اللاتينية وباكستان والدول العربية والإسلامية[١٠٧].

ومن ناحية أخرى سعت مصر مع باكستان لنفس الغرض، فطلبت من ظفر الله خان وزير الخارجية الباكستاني أن يستعمل نفوذه القوى في بورما لكي يؤثر على حكومتها حتى تراعي في رأيها احترام رغبات أهالي إريتريا، لأن مندوبها في اللجنة كان يرى اتخاذ حل وسط وهو ضم المنطقة الجنوبية من إريتريا لإثيوبيا ومراجعة حكومته في الجزء المتبقي، وهو ما كانت مصر ترفضه نظرا لموقفها من مبدأ التقسيم[١٠٨].

ولما كان موقف باكستان الرافض لوضع مسلمين تحت سلطة إثيوبيا يمثل عقبة أمام الحكومة الإثيوبية في سبيل الوصول إلى حل يحقق مطالبها، فقد طلبت من المفوضية المصرية في أديس أبابا أن تعزز مطالبها لدى الحكومة الباكستانية، فقام وزير مصر المفوض في أديس أبابا بذلك فعلا حيث حاول إقناع مندوب باكستان في اللجنة بأن منح إريتريا لإثيوبيا أفضل من وضعها تحت وصاية إيطالية أو بريطانية، كما أنه يمكن ممارسة الضغط عليها لتحسين أوضاع المسلمين فيها. ونقل مفوض مصر لهيلاسلاسي تخاوف مندوب باكستان من اضطهاد إثيوبيا للمسلمين بدليل عدم وجود وزير مسلم واحد في الحكومة الإثيوبية، فألقى هيلاسلاسي باللائمة على المسلمين الذين يهتمون بالزارعة والتجارة ويهملون التعليم[١٠٩].

ولم يكن ذلك التصرف الذي قام به مفوض مصر في إثيوبيا هو موقف مصر الحقيقي من القضية، فقد كلفت الحكومة المصرية وفدها في جنيف بمقابلة أعضاء اللجنة أثناء اجتماعاتهم لإعداد التقرير وشرح وجهة نظرها والدفاع عن فكرة إمكانية استقلال إريتريا ووحدتها، وأن الاستقلال هو الحل الأمثل الذي يتمشى مع رغبات السكان، وأن هذا الحل هو الذي يمكن أن يحوز على أغلبية الأصوات في الجمعية العامة مثلما حدث مع ليبيا والصومال الإيطالي اللتان حصلتا على وحدتيهما واستقلالهما رغم ما حاكته بعض الدول من مؤامرات. كما قام وفد مصر بشرح مطالب مصر الإقليمية من باب الاحتياط، وذلك حتى تتجنب محاولات بريطانيا بواسطة ممثليها في سويسرا وفرنسا للضغط على أعضاء اللجنة حتى يوصوا بتقسيم إريتريا[١١٠].

وعندما أعلنت جواتيمالا عن مشروعها لمنح إريتريا الاستقلال بعد وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة أيده الوفد المصري، وكان هذا المشروع ينص على أن يشرف على إريتريا خلال فترة الوصاية مجلس مكون من ممثلين عن الولايات المتحدة وإثيوبيا وإيطاليا

ودولة إسلامية (مصر أو باكستان) ودولة من أمريكا اللاتينية وممثل مسلم عن الشعب الإريتري وأخر مسيحي وأخر عن الأقليات (الإيطاليين) مع منح مينائي عصب ومصوع لإثيوبيا[١١١].

ومن ناحية أخرى واصلت مصر محاولاتها مع بورما، فتقابل رئيس الوفد المصري في الأمم المتحدة مع رئيس وزراء بورما أثناء زيارته لجنيف وحاول تحفيزه لتأييد فكرة الاستقلال وعدم تقسيم إريتريا، وصحح له معلوماته عن عدد المسلمين الذين يشغلون مناصب عليا في الحكومة الإثيوبية، وأنه لا يوجد وزير أو حاكم إقليم واحد من المسلمين في إثيوبيا، وأن مدرسة الإمبراطور في العاصمة أديس أبابا لا يوجد بها غير ثلاثة طلبة من المسلمين من بين ثلاثمائة طالب، كما صحح له معلوماته عن تخلف إريتريا إداريا واقتصاديا، وأبلغه أن الجهاز الإداري في إريتريا أكثر تنظيما وتقدما منه في إثيوبيا[١١٢]، وأن الأخيرة رغم تأخرها وعدم تنظيمها الإداري لم يطعن أحد على أهليتها للاستقلال، ورغم اقتناع رئيس وزراء بورما بذلك إلا أن الفكرة التي ظلت مسيطرة على تفكيره هي مصلحة السكان المسيحيين في الانضمام إلى إثيوبيا[١١٣].

وقد ساهمت جهود مصر ضد فكرة التقسيم في نبذ لجنة الأمم المتحدة لهذه الفكرة بالإجماع، على الرغم من محاولات بريطانيا إقرارها، كما رفضت اللجنة الاقتراح الخاص بضم إريتريا إلى إثيوبيا باستثناء مندوب النرويج، ولم يتبق سوى حل من ثلاثة حلول، وهي منح إريتريا الاستقلال وتبنته باكستان وجواتيمالا، أو دمجها فيدراليا مع إثيوبيا، أو وضعها تحت وصاية فردية أو جماعية، وكانت الولايات المتحدة ضد الوصاية الجماعية التي كانت مصر مرشحة للمشاركة فيها حتى لا يجد الاتحاد السوفيتي فرصة للتدخل والمشاركة في هذه الوصاية والتسرب إلى المنطقة. كما أن الاستقلال كان يواجه عقبات كبيرة، فضلا عن أن الاتحاد الفيدرالي كان يحتاج لأن يكون لإريتريا كيان قائم بالفعل وهو أمر غير قائم، لذلك زادت مخاوف مصر لكون الحل الوحيد الممكن بهذه الصورة هو وضع إريتريا تحت وصاية فردية تسند إلى إيطاليا لأن جوار إيطاليا كان يمثل قلقا لها، وكانت ترى ضرورة تحاشي ذلك، كما كانت ترى أن جوار إثيوبيا أيسر لها[١١٤].

يتضح مما سبق أن مصر لم تلتزم بالثبات على موقف واحد من إريتريا، وإنما حددت أولويات على أمل أن يتم إقرار أقل الحلول ضررا لها فهي لم تتراجع عن حقوقها التاريخية في إريتريا واغتصاب الإيطاليين لها، كما أنها رفضت بشدة مبدأ تقسيم إريتريا وضم جزء منها للسودان، حتى لا تتاح الفرصة لبريطانيا لكي تعمل على فصل جنوب السودان لتكوين دويلة جديدة تابعة لها، كما أنها كانت ترغب في استقلال إريتريا خوفاً من تعصب الأثيوبيين ضد أهالي إريتريا المسلمين في ظل الأوضاع القاسية التي يواجهها مسلمي إثيوبيا أنفسهم، ولكن إذا لم يكن هناك بد من إسناد الوصاية على إريتريا إلى

دولة ما تحت إشراف الأمم المتحدة فإن مصر لم تكن ترغب في أن تكون إيطاليا هذه الدولة، بل أنها فضلت أن تقوم إثيوبيا بهذه المهمة لأن ذلك أقل ضررا للمصالح المصرية ولإمكانية استخدام ذلك في تحسين العلاقات مع إثيوبيا سواء لاهتمامات مصر المتعلقة بمشاريع مياه النيل أو فيما يخص تحسين أوضاع المسلمين في إثيوبيا وإريتريا.

ولما كانت الولايات المتحدة ترفض استقلال إريتريا رفضا باتا، فقد عملت ما في وسعها لعرقلة إقرار هذا الحل، فحاولت التوفيق بين إيطاليا وإثيوبيا وإنهاء الخلافات بينهما حتى لا تكون سببا في إقناع الدول في الجمعية العامة بتبني حل لا يحقق مصالحها [115]، كما عملت على إقناع بريطانيا بعدم اقتراح أي حل لا يحقق المصالح الغربية، خاصة وأن بريطانيا كانت تمارس ضغوطا على الرأي العام الدولي بهدف الإسراع بحسم المسألة بضم الجزء الشرقي من إريتريا إلى إثيوبيا وذلك عن طريق الإعلان عن نيتها للانسحاب من إريتريا إذا لم تحسم القضية خلال هذه الدورة، وكذلك الإعلان عن نيتها عن عدم رغبتها في القيام بأية وصاية على الجزء الغربي من إريتريا، حتى تصبح مهمتها أسهل مع هذا الجزء بعد أن تصرف الأنظار عنه وبعد استرضاء إثيوبيا واسترضاء إيطاليا في الصومال الإيطالي [116].

ولذلك رأت الولايات المتحدة أن اتحاد إريتريا مع إثيوبيا تحت التاج الأثيوبي في صورة اتحاد فيدرالي سيكون أفضل الحلول، فتقدمت بهذا الاقتراح بالاشتراك مع بريطانيا في ٢٥ يوليو ١٩٥٠، وحصلت على موافقة إثيوبيا عليه [117]، ثم بذلت جهودا مكثفة مع إيطاليا لإقناعها بالموافقة عليه أو حتى عدم الوقوف ضده حتى تأمن موقف دول أمريكا اللاتينية العشرين والتي ربطت موافقتها بموافقة إيطاليا على أي قرار [118].

وبالنظر إلى اقتراح الفيدرالية نجد أن هذا الاقتراح كان يمثل حلا يحقق بعض أهداف السياسة المصرية في ذلك الوقت، فقد كان ينص على وحدة إريتريا وعدم تقسيمها، كما أنه منع إيطاليا من مجاورة الحدود الجنوبية للسودان، إلى جانب أن شروط الاتحاد كانت تتضمن حماية حقوق المسلمين الدينية والمدنية، كما كان يسمح للإريتريين ببعض السلطات وإن كانت محدودة.

وفي نوفمبر ١٩٥٠ تقدمت الولايات المتحدة باقتراحها للتصويت عليه في الجمعية العامة، كما تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع قرار أخر يقضي بمنح إريتريا استقلالها الفوري مع السماح لإثيوبيا بالوصول إلى البحر عن طريق ميناء عصب، في حين تقدمت بولندا باقتراح أخر يقضي بمنحها الاستقلال بعد فترة وصاية مدتها ثلاثة سنوات يقوم بها مجلس مكون من ستة أعضاء أحدهم من إثيوبيا واثنان من الدول العربية واثنان من سكان إريتريا وواحد من الأوروبيين في إريتريا [119].

وقد قامت بريطانيا بدورها كالعادة، فحاربت فكرة استقلال إريتريا عن طريق نشر بيانات مضللة عن عدم قدرة الاقتصاد الإريتري على الوفاء باحتياجات الدولة المستقلة، وأن إريتريا تعاني من نقص في الإنتاج الزراعي وتخلف صناعي وعجز في الميزان التجاري [١٢٠]. لذلك عندما طرحت مشاريع القرارات الثلاثة للتصويت حصل المشروع الأمريكي على أغلبية الأصوات، وكانت مصر من بين المؤيدين له كما أيدته معظم الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة [١٢١].

وبذلك نجحت إثيوبيا في تحقيق أهدافها بمساعدة الولايات المتحدة لا لعدالة المطالب الإثيوبية ، ولكن لتحقيق المصالح الأمريكية الخاصة والمتمثلة في استخدام قاعدة الاتصالات في أسمره وإبعاد الخطر السوفيتي عن هذه المنطقة [١٢٢].

وكان مقررا تنفيذ قرار الأمم المتحدة بعد عامين من صدوره، على أن تستمر بريطانيا خلال هذه الفترة في إدارة الإقليم بمساعدة مفوض من الأمم المتحدة للمساعدة على إعداد الدستور الإريتري، وقد اعترضت مصر على تعيين الأمم المتحدة لأحد اليهود ذوي الميول الصهيونية سكرتيرا لمفوض الأمم المتحدة في إريتريا، وقامت بالاتصال بوفود الدول العربية في الأمم المتحدة لتطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي في شغل هذه الوظائف وضرورة تعيين موظفين من غير اليهود وملمين باللغة العربية[١٢٣].

وخلال الفترة الانتقالية وقبيل تنفيذ قرار الاتحاد الفيدرالي، بدأت الحكومة الإثيوبية في إجراءاتها التعسفية ضد الشعب الإريتري، إذ قام هيلاسلاسي بتعيين موظفين أثيوبيين للمناصب الهامة في إريتريا، ومنها منصب رئيس السلطة التنفيذية، ولكنه تراجع تحت ضغط الاحتجاجات الإريترية. كما قام بإرسال ٢٥٠٠ جندي إلى إريتريا بحجة تأمين زيارته لها، وهو ما أثار احتجاج السكان أيضا لأنهم وجدوا أن هذه القوة ما هي إلا قوة احتلال، وأن هذا يعد مظهرا من مظاهر استقبال الفاتحين، إذ لم توزع هذه القوات على الحدود لتأمينها كما نص قرار الأمم المتحدة[١٢٤].

وقد أدت تلك الظروف إلى تردد الحكومة المصرية الجديدة - وكانت مصر قد شهدت قيام ثورة يوليو ١٩٥٢- في إرسال التهنئة للحكومة الإثيوبية بمناسبة إنشاء الاتحاد الفيدرالي في ١٥ سبتمبر ١٩٥٢، وتساءلت عما إذا كانت التهنئة تعتبر اعترافا بالأمر الواقع في إريتريا، حيث لم يكن لدى القيادة الجديدة خلفية كافية عن سياسة مصر تجاه هذه المنطقة، وعندما أبلغتها وزارة الخارجية بأن مصر اعترفت فعلا بالوضع القائم في إريتريا بموافقتها السابقة على قرار الأمم المتحدة في عام ١٩٥٠، تعجب قادة الثورة من موقف الحكومة المصرية السابقة ومن قبولها سيطرة دولة مسيحية تضطهد مواطنيها المسلمين على شعب أغلبيته مسلمة[١٢٥]، ولكن كل ذلك لم يكن ليغير من الأمر شيئا، ولذلك استقر الرأي النهائي على تهنئة إثيوبيا لتوثيق العلاقات معها، وإن كانت قيادة

الثورة قد رفضت اقتراح سفير مصر في إثيوبيا بإرسال قطعة بحرية مصرية إلى مصوع للاشتراك في الاحتفال بتطبيق قرار الاتحاد مثلها مثل العديد من دول العالم، وتعللت الحكومة المصرية بضيق الوقت(١٢٦).

مشاركة مصر في المجلس الاستشاري في الصومال الإيطالي:

عندما قررت الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٩ منح الصومال الإيطالي الاستقلال بعد فترة وصاية مدتها عشر سنوات تقوم خلال إيطاليا بمهمة الوصاية، تقرر أن يقوم بمجلس استشاري من مصر والفليبين وكولومبيا بمهمة تقديم النصح للإدارة الإيطالية الوصية، وقد اشترك المندوب المصري في شهر يناير ١٩٥٠ في لجنة صياغة مشروع الاتفاق بين مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة وبين إيطاليا(١٢٧).

وبدأت الوصاية الإيطالية على الصومال في الثاني من ديسمبر ١٩٥٠ بعد التصديق على اتفاقية الوصاية في مجلس الوصاية بأغلبية أربعين صوتا مقابل عشرة أصوات(١٢٨). وأرسلت إيطاليا أربعة آلاف وخمسمائة جندي إلى الصومال، ولكن بريطانيا مارست ضغوطا كبيرة على الحكومة الإيطالية لزيادة هذه القوة إلى ستة آلاف جندي لكي تحل محل قواتها، وقد بدأ وصول هذه القوة في ١٤ مارس ١٩٥٠، ولكن العمال الصوماليين رفضوا تفريغ معداتها اعتراضا على وجودها وعلى الوصاية الإيطالية(١٢٩).

وفي ٢٧ مارس ١٩٥٠ عقد المجلس الاستشاري أولى جلساته في القاهرة حيث قرر حضور أعضائه الاحتفال بنقل السلطة لإيطاليا في أول أبريل ١٩٥٠، ثم عقد اجتماعه الثاني في الإسكندرية، وبعدها انتقل المجلس إلى الصومال وعقد أول اجتماع له في مقديشيو في ٣ أبريل ١٩٥٠، وضع خلاله اللائحة الداخلية للعمل به، وكان أول عمل تصدى له هو قمع سلطة الإدارة الإيطالية للصوماليين المعترضين على الوصاية الإيطالية، خاصة حزب وحدة الشباب الصومالي ورئيسه الحاج محمد حسين الذي ترك رئاسة الحزب وسافر إلى مصر(١٣٠).

وقد وقفت إيطاليا من أول يوم في وجه مندوب مصر للحد من نشاطه في الصومال، فطلبت منه عدم الاتصال بأهالي الصومال على الرغم من أن وظيفته تقتضي الاتصال بهم وبالأحزاب والجماعات لجمع المعلومات عن أحوال البلاد ورغبات الأهالي وشكواهم، كما احتجت على تدخل المندوب المصري في مسألة عقد امتحان للطلبة الصوماليين المرشحين للدراسة بالقاهرة، وطلبت منه أن يفرق بين دوره في المجلس الاستشاري وقيامه برعاية مصالح مصر وطلبت أن يكون الاتصال بينها وبين الحكومة المصرية مباشرة بهدف استبعاد المندوب المصري وبالتالي المجلس الاستشاري(١٣١).

ولكن المندوب المصري استمر في ممارسة دوره على الرغم من محاولات الإدارة الإيطالية إعاقته، فعمل على الاختلاط بالصوماليين والاجتماع بزعمائهم[١٣٢]، ولما كانت الإدارة الإيطالية تتحسس على التقارير التي يقدمها أعضاء المجلس الاستشاري لحكوماتهم، لذا قرروا أن يسافر كل عضو منهم إلى بلده لإيقاف حكومته على ما يهمها ولا يستطيع ذكره في التقارير المراقبة[١٣٣].

وعلى الرغم من الاحتكاكات السابقة، كان موقف المندوب المصري داخل المجلس الاستشاري مهادنا للإدارة الإيطالية ويتحاشى إثارة المشاكل معها، فقد اختار المندوب المصري دائما الانضمام إلى مندوب كولومبيا ضد مندوب الفلبيين، وكولومبيا هي إحدى دول أمريكا اللاتينية المعروفة بتأييدها لإيطاليا على طول الخط، فكان مندوبها يعضد السياسة الإيطالية رافضا كل اقتراح قد يعرقلها، في حين كان مندوب الفلبيين يحاول جاهدا أن يجعل المجلس الاستشاري أداة رقابة فعالة على سلطة الإدارة الإيطالية[١٣٤]، وكان موقف المندوب المصري يعود إلى حرصه على اكتساب ثقة الإدارة الإيطالية، حتى يمكنه من ممارسة دوره دون معارضة منها، ونتيجة لسياسة الإدارة الإيطالية التي كانت تلعب على وتر دعم الإسلام، فقد دأب رجالها في تلك الفترة على تقديم الأموال لتحسين المساجد وتقديم نسخ القرآن الكريم لزعماء القبائل كهدايا بهدف تقليل المعارضة لوجودهم[١٣٥].

وقد وصف صلاح الدين فاضل ثاني مندوب مصري في المجلس[١٣٦] مندوب الفلبيين بأنه ذهب في سياسته إلى حد التهور مما جعل موقفه في مجلس الوصاية وغيره دون أثر جدي في صالح الصومال[١٣٧]. وهو ما أدى إلى تصادم الإدارة الإيطالية ومندوب الفلبيين والمجلس الاستشاري عموما، ففي يونيو ١٩٥٢ وأثناء مناقشة مجلس الوصاية أحوال الصومال، قدم مندوب الفلبيين تقريرا إلى المجلس عن سوء حالة البلاد بسبب سياسة الإدارة الإيطالية وعدم تطبيقها لنصوص اتفاقية الوصاية، فطلبت الإدارة الإيطالية استبعاد مندوب الفلبيين من عمله، فوافق مجلس الوصاية على ذلك في ١٧ يونيو ١٩٥٠، أما مندوب مصر فقد أثار مشكلة مهمة المجلس الاستشاري وطلب توسيع مهام المجلس بحيث لا تقتصر على تقديم المشورة للإدارة الإيطالية، ولكن الاقتراح المصري تعرض لهجوم كبير وخاصة من جانب بريطانيا. كما تصدى المندوب المصري لاقتراح باستبعاد الإدارة الإيطالية واستبدالها بدولة أخرى، لأن ذلك كان يعني أن يحدث صراع بين الدول الأوروبية في مجلس الوصاية مما قد يؤدي إلى زيادة فترة الوصاية إذا تم اختيار دولة أخرى للقيام بالوصاية، وخاصة في ظل اتجاه عام لدى الدول الأوروبية في ذلك الوقت لإطالة فتــرة الوصاية[١٣٨].

وقد ظلت العلاقات بين مندوب مصر والإدارة الإيطالية ومع قنصلي فرنسا وبريطانيا أصحاب التمثيل القنصلي الوحيد في الصومال الإيطالي ودية، نتيجة حرص مندوب مصر على عدم حدوث مشادات مع الإدارة الإيطالية مماثلة لموقف منـــدوب الفلبين[١٣٩].

غير أن ذلك لم يمنع الإدارة الإيطالية من السعي إلى التخلص من المجلس الاستشاري كله، فقد استغلت غياب مندوب مصر عن الصومال لفترات طويلة ودفعت مندوب كولومبيا للتنديد بذلك أثناء خطابه أمام مجلس الوصاية في يوليو ١٩٥٢، مما دفع رالف بنش نائب السكرتير العام للأمم المتحدة إلى لفت نظر وفد مصر الدائم في نيويورك لذلك، بسبب ما يحدثه غياب المندوب المصري من اضطراب في أعمال المجلس الاستشاري وتعطيل لهيئة دولية تشارك مصر في تحمل مسئوليتها[١٤٠]. كما حاولت إيطاليا استغلال سوء اختيار الحكومة المصرية في ذلك الوقت لمندوبيها في المجلس، فقد شهدت جلسات مجلس الوصاية في مايو ١٩٥٣ شكاوى عديدة ضد مندوب مصر محمود محرم حماد لعدم إجادته للغة العربية وعدم اكترائه بها بل وسخريته منها وكذلك عدم معرفته بالقرآن الكريم، وإنه كان يفخر بأنه عاش في أوروبا عشرين عاما، كما ألقي خطبة باللغة الفرنسية في افتتاح المعهد الإسلامي، وأنه كان يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير ويعرقل نشاط البعثة الأزهرية العاملة في الصومال[١٤١]. وبالطبع كانت هذه الاتهامات مبالغا فيها، ولكن وجود بعض العيوب أتاح للإدارة الإيطالية الفرصة لاستغلالها وتضخيمها ودفع الصوماليين الموالين لها للتقدم بهذه الشكاوى ضد ممثل مصر في مجلس الوصاية لا للنيل من شخص المندوب ولكن بهدف الحـــد من نشاط المجلس إن لم يكن إلغائه ومد فتـــرة الوصايـــة[١٤٢].

ونتيجة لهذه الظروف كان موقف المجلس الاستشاري ضعيفاً، فلم يتمكن خلال تلك الفترة من رفع تقرير موحد من أعضائه إلى مجلس الوصاية نتيجة للعداء بين مندوب الفلبين ومندوب كولومبيا، وهو ما أتاح للإدارة الإيطالية الفرصة لتنفيذ سياستها دون معارضه كبيرة، فاتفقت مع الولايات المتحدة دون استشارة المجلس الاستشاري على منح شركة سنكلير الأمريكية حق التنقيب عن النفط بشروط مجحفة للصوماليين، كما تعاونت مع بريطانيا في بث الخوف من الخطر الأثيوبي لدى الصوماليين، بهدف أن يفضل الصوماليون الوجود الغربي في بلادهم[١٤٣].

يتضح مما سبق أن مركز مندوب مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كان شكليا إلى حد كبير، لأن مصر لم تكن لديها الرغبة أو القدرة علي الاصطدام بالقوى الأوروبية، فقد كانت نفسها في صراع مع بريطانيا بسبب معاهدة ١٩٣٦. ولما وقعت ثورة ١٩٥٢ كان أول أهداف قيادتها محاربة الاستعمار، ولكن بطبيعة الحال كان انعكاس ذلك على

سياسة مصر الخارجية يحتاج إلى بعض الوقت نتيجة لعدم استقرار الأوضاع الداخلية، وهو ما انعكس على استمرار ضعف دور ممثلها في المجلس الاستشاري مما أتاح الفرصة للإيطاليين للنيل منه ومن الوجود المصري بصفة عامة.

علاقات مصر مع إثيوبيا والعوامل المؤثرة عليها:

- الحدود السودانية:

تضمنت اتفاقية مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا ترسيم الحدود بين السودان وإثيوبيا، ولكن هذا التقسيم لم يراع التركيب الديموجرافي لهذه المنطقة ولا مصالح الأهالي بها، حيث تضمن ضم قطاع نهر البارو لإثيوبيا. ولما تبين لبريطانيا خطأ هذا الإجراء حاولت بعد ذلك تعديل هذا الخط أكثر من مرة ولكن جميع محاولاتها فشلت. وفي عام ١٩٤٧ طلبت الحكومة الإثيوبية من حكومة السودان توضيحات حول مطالب بريطانيا، فطلبت حكومة السودان تقسيم الحدود بمراعاة وضع القبائل بحيث تكون القبيلة الواحدة تحت إدارة واحدة، ولكن إثيوبيا رفضت ذلك بحجة أن ذلك قد يكون سببا لإثارة دعاوى أخرى على حدودها مع الصومال الفرنسي وكينيا[١٤٤]، كما احتجت مصر على إجراء مفاوضات خاصة بتقسيم الحدود بدون علمها، وأبلغت الحكومة الإثيوبية أن مسألة الحدود بين السودان وإثيوبيا لا تدخل مطلقا في اختصاص حاكم السودان، بل هي من اختصاص الحكومتين المصرية والإثيوبية، إذ أن السودان جزء من مصر[١٤٥]، فتمسكت إثيوبيا بتلك الذريعة و لم تستكمل المفاوضات مع الحكومة السودانية لتعديل الحدود لعدم وجود ممثلين عن الحكومة المصرية، وأنه لا يمكن الاستمرار في هذه المفاوضات إلا بعد الفصل في مستقبل السـودان[١٤٦].

وأدت الخلافات المصرية الإثيوبية حول مسألة المستعمرات الإيطالية إلى إثارة إثيوبيا بعض المشاكل لمصر حتى تضغط عليها، فراحت تثير الدعاية التي ترمي إلى فصل السودان عن مصر واستقلاله، على الرغم من أنها كانت تنفي ذلك علنا حيث أبلغت مصر أن السودان المستقل يعني بقاءه تحت السيطرة البريطانية، وهو ما ترفضه لأنها محاطة من جميع الجهات ببلاد خاضعة لبريطانيا وأن الأخيرة يمكنها أن تتحكم في إثيوبيا وأن من مصلحتها أن تجاورها دولة أخرى غير بريطانيا، وبالأخص مصر التي يمكنها أن تفتح لها منفذا إلى البحر المتوسط، وطلبت في مقابل ذلك أن تدعم مصر مطالبها في قضية إريتريـا[١٤٧]، أي أنها كانت ترغب في إجراء عملية مقايضة غير مباشرة، ولتنفيذ سياستها هذه قامت بإبعاد التجار العرب من منطقة الحدود السودانية الإريترية بهدف تجنب تأثيرهم على سكانها، وعندما احتجت مصر على ذلك، نفت الحكومة الإثيوبية أن تكون قد أصدرت مثل هذه الأوامر[١٤٨].

كما قامت الصحف الإثيوبية بحمله كبيرة ضد مصر، فاقمتها بحرمان السودانيين من حق تقرير مصيرهم، في حين كانت ترجع للقوات البريطانية الفضل في حفظ الأمن داخل مصر[١٤٩]، أي أنها كانت ترى منح السودان حق تقرير المصير بينما كانت تفضل بقاء البريطانيين في مصر.

ولذلك عندما اقترحت الحكومة المصرية في عام ١٩٤٧ إنشاء دولة حوض النيل الكبرى التي تضم مصر والسودان وإثيوبيا، ردت إثيوبيا على هذا الاقتراح ردا فظا، إذ رأت في هذا الاقتراح محاولة مصرية لإنشاء دولة إسلامية كبرى مكونة من السودان وإريتريا والصومالين البريطاني والإيطالي[١٥٠].

غير أن موقف إثيوبيا لم يلبث أن تغير نسبيا على أثر تغير مصر لموقفها من قضية إريتريا في الأمم المتحدة وتصويتها لصالح الاتحاد الفيدرالي، فعندما غير فاروق لقبه إلى ملك مصر والسودان في عام ١٩٥١، كانت إثيوبيا من أوائل الدول التي اعترفت بهذا اللقب[١٥١].

- مشروع خزان بحيرة تانا:

كانت قضية المياه من أهم القضايا التي شغلت الحكومة المصرية في علاقاتها مع إثيوبيا، وكان مشروع خزان بحيرة تانا على رأس اهتمامات مصر، وكانت المفاوضات الخاصة به قد أوشكت على الانتهاء لولا الغزو الإيطالي لإثيوبيا، لذلك عادت مصر إلى مناقشة هذا الموضوع مع إثيوبيا مرة أخرى بعد طرد الاحتلال الإيطالي، ففي مارس ١٩٤٥ طلبت من إثيوبيا أن تسمح لبعثات مصرية بزيارة المناطق العليا لمنابع النيل لتحديد موقع لتخزين مياه الفيضان وإنشاء نقاط رصد لمعرفة الفاقد من المياه في حوض نمر البارو أحد الفرعين الرئيسيين لنهر السوباط[١٥٢]. ولكن إثيوبيا اشترطت للموافقة على ذلك أن تقدم لها مصر الأعمال الفنية المتعلقة بهذه الأبحاث لدراستها[١٥٣]، فقدمت لها الحكومة المصرية الدراسات المطلوبة، ولكن إثيوبيا لم توافق إلا بعد إلحاح من مصر واشترطت شروطا كثيرة منها ضرورة مرافقة مندوب عن الحكومة الإثيوبية لهذه البعثات والعمل تحت إشرافه، وتسليم صور من التقارير والنتائج الخاصة بالعمل إلى الحكومة الإثيوبية وغيرها من الشروط[١٥٤]، وعلى الرغم من استجابة مصر لكل طلباتها إلا أن الحكومة الإثيوبية ظلت تماطل في الموافقة فلم يتم إرسال هذه البعثات[١٥٥].

وقد طلبت الحكومة المصرية من بريطانيا مساعدتها في إقناع هيلاسلاسي لبدء تنفيذ مشروع خزان تانا، ولكن الإمبراطور أصر على استكمال الإجراءات التي تمت في هذا الموضوع خلال الفترة من عام ١٩٣١ إلى ١٩٣٥ والتي توقفت عند حد الدعوة لعقد مؤتمر في أديس أبابا يحضره ممثلين عن مصر والسودان إلى جانب إثيوبيا[١٥٦]. ثم أكد

ذلك في مايو ١٩٤٦ عندما أبلغ المفوض المصري في إثيوبيا سرا أن بلاده سوف توجه الدعوة لهذا المؤتمر ولكن في الوقت المناسب وبرر مماطلته بالخوف من أن بلاده محاطة من جميع الجهات بالمستعمرات البريطانية والفرنسية والإيطالية والأخيرة أصبحت محتلة بالقوات البريطانية وهذه المستعمرات تتحكم في تجارة إثيوبيا الخارجية، وأن مطالبها في إريتريا والصومال الإيطالي سوف تمكنها من التحرر من هذه القيود، لذلك عرض أن تتعاون مصر مع إثيوبيا في موضوع إريتريا في مقابل أن تحصل مصر على امتيازات ذات فائدة كبيرة في بحيرة تانا[١٥٧].

وأبدت مصر استعدادها لبدء المفاوضات مع إثيوبيا، فعدلت العرض[١٥٨] الذي كانت تنوي تقديمه بحيث يتم مضاعفة المبالغ التي عرضتها على الحكومة الإثيوبية سواء للإيجار أو بمثابة منحة نظير السماح بإنشاء الخزان والطريق الموصل بين البحيرة والسودان بسبب ارتفاع الأسعار عما قبل الحرب، وأن تدفع مصر مبلغا من المال لحكومة إثيوبيا في مقابل الطريق المقترح إنشاؤه والذي قام المحتل الإيطالي بإنشاء معظمه بالفعل[١٥٩].

وعندما طلبت إثيوبيا من مصر أن يستعد وفدها لبدء المفاوضات بالاشتراك مع وفد السودان لاستكمال المفاوضات معها، رفضت مصر تمثيل السودان بصفة مستقلة، على أساس أن السودان ليس له وجود دولي وليس لحكومته حق الدخول في علاقة دولية وأن مندوبي مصر يعتبرون ممثلين للسودان من الوجهة الدولية مع السماح لمندوبي السودان بالاشتراك معهم كخبراء أو ملحقين[١٦٠].

وفي يونيو ١٩٤٧ تم الاتفاق بين مصر وحكومة السودان على جميع المسائل المعلقة بخصوص المشروع انتظارا لبدء المفاوضات[١٦١]، ولكن بريطانيا تدخلت في الأمر وطلبت في يوليو ١٩٤٨ أن تشارك بمندوبين عن السودان، فكررت مصر ردها وأنه من الممكن أن تسرى على السودان أحكام الاتفاق الذي سوف يتم بينها وبين إثيوبيا، وأن بريطانيا ليس لها شأن بهذه المفاوضات ولا تعتبر ممثلة للسودان، فليس لها الحق في الاشتراك بوفد يمثلها أو بوفد باسم السودان[١٦٢].

وكان موقف مصر من قضية المستعمرات الإيطالية يمثل العقبة الرئيسية التي حالت دون بدء المفاوضات طوال تلك الفترة، إذ كانت إثيوبيا ترى أن مصر خصما لها، ولذلك عندما تراجعت مصر عن موقفها من هذه القضية مع نهاية عام ١٩٤٨، وتيقنت من زوال أهم عقبة في علاقاتها مع إثيوبيا، عادت من جديد وطلبت من الحكومة الإثيوبية موافقتها للبدء في تنفيذ المشروع خاصة بعد أن أكدت لجنة دراسة مشروعات الري الكبرى بوزارة الأشغال أن مشروع تانا حيوي جدا لمصر لمواجهة التوسع الزراعي في مصر والسودان وأنه في مقدمة المشروعات التي تحتاجها[١٦٣].

ونتيجة لتغير موقف مصر من إريتريا وتحسن العلاقات بينها وبين إثيوبيا على أثر ذلك، أبلغ وزير الخارجية الأثيوبي بريطانيا بأن الوقت مناسب للشروع في بدء المفاوضات الخاصة بمشروع تانا، سواء أن تتم هذه المفاوضات مع مصر أو تترك الأمر لبريطانيا[١٦٤]. فسارعت مصر وطلبت من شركة هوايت الهندسية رأيها النهائي في موضوع الخزان من الناحية الفنية[١٦٥]، وطلبت من إثيوبيا أن تخاطب الشركة بعد أن تغيرت الأبحاث السابقة التي كانت مصممة على أساس تخزين سنوي، حيث رأت مصر أن يتم تعديل فكرة التخزين إلى التخزين طويل الآمد بدلا من التخزين السنوي[١٦٦]، فأبلغت إثيوبيا مصر بموافقتها على إتمام المشروع ولكنها أبلغتها أيضا بأنها لا تملك أية أوراق خاصة بالمشروع من وقت الحرب وأنها ليست لها علاقة بالشركة الأمريكية[١٦٧].

ولكن بريطانيا عادت من جديد وحاولت أن تدس أنفها في المشروع، وطالبت بأن تشترك كطرف رئيسي في المفاوضات، كما أصرت على أن تنص الاتفاقيات التي توقع على حقوق حكومة السودان، ولكن مصر أصرت على موقفها من عدم اختصاص بريطانيا بذلك، وإن كانت قد وافقت على إلحاق مندوبين ومستشارين فنيين عن السودان ولكن ضمن الوفد المصري وألا يذكر في صك الاتفاقية حقوق السودان، إذ تمت تسوية الأمور الخاصة بهذا الموضوع بين مصر والسودان طبقا للاتفاق الذي وقع بينهما في يـــوليو ١٩٤٧[١٦٨].

وفي ٩ ديسمبر ١٩٤٩ تم الاتفاق بين مصر وإثيوبيا على إرسال بعثة مصرية لإثيوبيا للتباحث مع الفنين الأثيوبيين بخصوص المشروع، ولكن بريطانيا طلبت إشراك السودان في البعثة[١٦٩]. وكان لإثيوبيا مصلحة في اشتراك بريطانيا في المباحثات، إذ كانت بريطانيا قد التزمت في معاهدة ١٩٠٢ بدفع مبالغ سنوية لإثيوبيا مقابل عدم إعاقة مجرى تانا والنيل الأزرق ولكنها لم تدفع منها شيئا، ومن ثم اقترحت مصر على هيلاسلاسي أن يطالب بريطانيا بالمتأخرات المستحقة عليها[١٧٠].

وفي يوليو ١٩٥٠ قررت الحكومة المصرية إيفاد بعثة شخصية إلى إثيوبيا لتسهيل إرسال بعثة فنية للتفاوض حول تفاصيل المشروع، واختارت لهذه المهمة أحد المصريين وكان يدعى قرياقص ميخائيل وهو أحد التجار المصريين كانت تربطه بهيلاسلاسي علاقة صداقة وقت إقامته في المنفى بلندن، ولكن هذه البعثة لم تأت بنتائج تغير الوضع القائم[١٧١].

وعادت إثيوبيا من جديد لممارسة الضغوط على مصر، فقبيل التصويت النهائي على مصير إريتريا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي شهر أغسطس ١٩٥٠ طلبت قرضا من البنك الدولي قيمته ٢٥ مليون دولار لتنفيذ بعض المشروعات الزراعية ومن بين هذه المشروعات مشروع لزراعة القطن في مساحات واسعة تحت إشراف أمريكي، ونشرت

إشاعات عن أنها سوف تدلل بنجاح زراعة القطن للحصول على قرض أخر لاستغلاله لتنفيذ مشروع إيطالي سبق دراسته أثناء الاحتلال يرمي إلى تحويل مجرى أو قسم من مجرى النيل الأزرق نحو وادي بالاس الخصب المتسع في مقاطعة جوجام في الجنوب الغربي من بحيرة تانا[١٧٢]. وفي أكتوبر من نفس العام أكملت إثيوبيا ضغوطها على مصر وأعلنت عن رغبتها في بناء خزان تانا بمعرفتها وأنها تنتظر اتفاق مصر مع بريطانيا فيما يخص السودان ثم تدعو إلى مؤتمر من الفنيين والخبراء للانعقاد في أديس أبابا للوصول بالمشروع إلى الاتفاقات النهائية[١٧٣].

ولكن مصر فطنت إلى الخطة الإثيوبية، فأبلغت وزير الخارجية الأثيوبي عن طريق سفيرها في أديس أبابا[١٧٤] أنه لا فائدة من محاولة الضغط عليها بالتفكير في بناء الخزان بمعرفتها، فحتى إذا تمكنت من الحصول على المال اللازم لبنائه، فإن القانون الدولي يحرم منع مورد طبيعي عن دول أخرى، ومن جهة أخرى إذا حاولت إثيوبيا ومنعت المياه بحجة تنظيمها داخل أراضيها فلن تستطيع أن تمنعها أكثر من موسم أمطار واحد وعندئذ سوف تضطر إلى تركها فتندفع وتغمر أراضي مصر والسودان مسببة فيضانات وأضرار لا يمكن تقديرها ولا المطالبة بالتعويضات عنها إلا أمام المحاكـــم الدولية[١٧٥].

وفي ٧ أكتوبر ١٩٥٠ أبلغت الحكومة الإثيوبية مصر بموافقتها على تنفيذ المشروع على أن تنفذه إثيوبيا بمعرفتها أو بواسطة شركات تتعاقد معها، وأن يتم البدء في مباحثات للوصول إلى اتفاق مبدئي لمصلحة مصر والسودان العاجلة في تنفيذ المشروع ثم يدعو هيلاسلاسي بعد ذلك لمؤتمر موسع[١٧٦]. وعلى أثر ذلك دخلت مصر في مفاوضات مع بريطانيا لتشكيل الوفد المصري ولكن هذه المفاوضات استمرت عاما كاملا[١٧٧]، وفي ٢٣ أغسطس ١٩٥١ اتفقت الحكومة المصرية مع بريطانيا على إرسال بعثة فنية لإثيوبيا للتفاوض معها بهذا الخصوص[١٧٨]. وتقرر أن تبدأ هذه البعثة عملها في نوفمبر من نفس العام، ولكن إثيوبيا اشترطت مناقشة النقاط السياسية والاقتصادية الخاصة بالمشروع قبل مناقشة الأمور الفنية[١٧٩]. فضلا عن إصرار بريطانيا على الاشتراك في المحادثات السياسية والمالية مع إثيوبيا بخصوص الخزان باعتبارها شريكة في إدارة السودان[١٨٠].

ونتيجة لذلك تعقد الموقف فتأجل نظر الموضوع، ثم حدثت ثورة يوليو ١٩٥٢ فأهمل الموضوع لعدة أشهر أخرى، فلم يناقش إلا في مارس ١٩٥٣ عندما طلبت وزارة الأشغال من قيادة الثورة العمل على تنفيذ المشروع[١٨١]، ولكن بريطانيا طلبت أن يتم التفاوض للتوصل إلى اتفاق جديد مع مصر بعد أن طرأت تغيرات جديدة منذ اتفاقية عام ١٩٥١، وأيدت إثيوبيا رغبة بريطانيا للاشتراك في المفاوضات لارتباطها معها باتفاقية ١٩٠٢ مما يستلزم موافقة بريطانيا على أي اتفاق[١٨٢].

يتضح مما سبق أن عرقلة تنفيذ المشروع طوال تلك السنوات كان يرجع إلى سببين: الأول هو مماطلة إثيوبيا لمصر في الموافقة على تنفيذ المشروع لمساومتها على مصير إريتريا، ثم اعتراضها على مشاركة مصر في المجلس الاستشاري في الصومال الإيطالي، أما السبب الثاني: فهو إصرار بريطانيا على وضع العقبات أمام الحكومة المصرية لعرقلة تنفيذ المشروع سواء بإصرارها على الاشتراك في المفاوضات أو بإشراك حكومة السودان بصفة مستقلة وليس ضمن الوفد المصري.

– موقف مصر من الأحلاف الغربية وأثره على علاقاتها بإثيوبيا:

ارتبطت إثيوبيا بمنطقة الشرق الأوسط ارتباطا وثيقا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن شاركت في العمليات الحربية التي دارت في شرق السودان وفي الصحراء الغربية المصرية وهي العمليات التي قامت بها قوات بريطانية تحت قيادة منطقة الشرق الأوســـط(١٨٣). وكانت مصر تحاول الحفاظ على مصالحها الحيوية في إثيوبيا وتخشى من تأثير بريطانيا، ولكن بداية من عام ١٩٤٨ بدأ الاهتمام الأمريكي بإثيوبيا يتزايد بسبب حاجتها إلى استخدام قاعدة الاتصالات في أسمره(١٨٤) فراحت الولايات المتحدة توسع نفوذها في إثيوبيا خصوصا بعد أن تمكنت من إزاحة بريطانيا منها بعد أن فشلت الأخيرة في مجاراتها بإمكانياتها الهائلة، بينما كانت مصر تراقب النشاط الأمريكي في إثيوبيا لتعارضه مع مصالحها، فحاولت إغراء إثيوبيا بأن توفر لها ما قد توفره لها الولايات المتحدة، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل عندما عرضت مصر على إثيوبيا أن تقدم لها بعض القروض وأن تمدها بالخبراء والفنيين في كافة المجالات التي تحتاجها، إذ كان هيلاسلاسي يطمع في الحصول على مساعدات ضخمة لم تكن مصر تستطيع أن توفرها له، ومن ثم كان يرغب في ربط بلاده بالقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة طمعا في اجتذاب مساعداتها في كافة المجالات، سواء السياسية لضم إريتريا أو الاقتصادية، أو في تسليح الجيش الأثيوبي، وهي المجالات التي لم تكن تستطيع مصر أن تقدم فيها الكثير لأن الاقتصاد المصري لم يكن يستطيع تقديم ما يتطلع إليه هيلاسلاسي، ولذلك وجدت الولايات المتحدة إثيوبيا تفتح لها أبوابها وتعرض عليها تعهدات كتابية بالسماح لها باستخدام قواعدها العسكرية(١٨٥).

وفي ذات الوقت كانت الولايات المتحدة تعمل على مد سياسة الاحتواء إلى منطقة الشرق الأوسط، فحاولت السيطرة على النزاع العربي الإسرائيلي فأصدرت بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا الإعلان الثلاثي في ٢٥ مايو ١٩٥٠ الذي تضمن فرض حظر على إرسال الأسلحة لدول المنطقة وعدم المساس بخطوط الهدنة(١٨٦).

وكانت مصر في ذلك الوقت تتجه اتجاها معاكسا للسياسة الإثيوبية، فقد رفضت الارتباط بأحلاف غربية، وفضلت الانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك التي أبرمتها الدول العربية، فانضمت إليها في ٢٢ نوفمبر ١٩٥١[١٨٧].

إلى جانب ذلك كانت مصر تراقب علاقات إثيوبيا بإسرائيل، إذ التقطت المخابرات الحربية المصرية معلومات عن وجود محطة لاسلكية سرية في أديس أبابا على اتصال بتل أبيب[١٨٨].

كما وقفت مصر موقفا معارضا للسياسة البريطانية التي كانت تهدف إلى تنظيم الدفاع عن القارة الأفريقية، فقد كانت بريطانيا تسعى لعقد مؤتمر لاتخاذ عدة إجراءات بهدف تسهيل الدفاع عن أفريقيا بسبب الصعوبات التي عانت منها خلال الحرب العالمية الثانية في نقل القوات والمعدات على خطوط المواصلات بين الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، وقد شاركتها جنوب أفريقيا في توجيه الدعوة لمصر وإثيوبيا وعدد من الدول الاستعمارية في القارة وذلك في ٩ يوليو ١٩٥١[١٨٩]، وتم اختيار نيروبي للاجتماع على اعتبار أنها مكان وسط ومناسب لمثل هذا الاجتماع[١٩٠]. وكانت بريطانيا تسعى للحصول موافقة هذه الدول على تسهيلات في دول عديدة تشمل مصر وإثيوبيا والسودان والصومال الفرنسي والصومال الإيطالي وأرض محمية الصومال وغيرهـا من دول القـارة الأفريقية[١٩١].

ولكن مصر رفضت الاشتراك في هذا المؤتمر أو غيره لأن قبول الدعوة كان يعني الاعتراف بمبدأ الدفاع الغربي المشترك الذي ترفضه، فضلا عن رفضها التعاون مع الحكومة البريطانية في دراسة أي مشروع من هذا النوع قبل أن تجاب مطالبها القومية وهي الجلاء التام عن مصر والسودان ووحدة وادي النيل تحت التاج المصري[١٩٢].

لذلك عملت بريطانيا على الانتقام من مصر لموقفها المعارض للاشتراك في أي مؤتمر للدفاع عن أفريقيا، فأعلنت وزارة الحرب البريطانية في إريتريا في يناير ١٩٥٢عن طلب عمال ميكانيكيين وسائقين وكتبة وغيرهم للالتحاق بالعمل مع الجيوش البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس، فتقدمت مصر باحتجاج إلى الحكومة الإثيوبية — ولم يكن الاتحاد الفيدرالي بينها وبين إريتريا قد أنشئ بعد — وأبلغتها أنها ترفض ذلك وتعتبر كل من يقبله عدوا لها، فأبلغت الحكومة الإثيوبية مصر أن السلطة في إريتريا في يد بريطانيا وأنها سوف تدفع ممثلها في إريتريا ليعمل بصورة سرية على تحريض الإريتريين الموالين لها على عدم التطوع لهذا العمل[١٩٣].

وشهدت الفترة التالية العديد من الأحداث التي أثبتت اختلاف توجهات كل من مصر وإثيوبيا، فبينما حدثت ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر بأهدافها المعروفة، تزايدت روابط إثيوبيا مع الولايات المتحدة مع اقتراب موعد إعلان إنشاء الاتحاد الفيدرالي في

سبتمبر ١٩٥٢. وما أن تم ذلك حتى كثفت الولايات المتحدة جهودها لتوقيع اتفاق عسكري مع إثيوبيا، في الوقت الذي رفض فيه النظام المصري الجديد المحاولة الأمريكية في ربيع عام ١٩٥٣ لإنشاء تحالف عسكري يجمع دول المنطقة[١٩٤]، وتوجت علاقات الولايات المتحدة مع إثيوبيا في مايو ١٩٥٣ بتوقيع اتفاقيتين بينهما، الأولى لتزويد إثيوبيا بالمساعدات العسكرية، والثانية تسمح إثيوبيا من خلالها للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية في إريتريا وبذلك تحولت إريتريا من مستعمرة أوروبية إلى قلعة عسكرية أمريكية[١٩٥].

يتضح مما سبق أن مصر عملت خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية على الحفاظ على مصالحها في منطقة القرن الأفريقي ومصالح سكانها المسلمين وفي ذات الوقت الحفاظ على علاقاتها بإثيوبيا لمجاورتها للسودان ولوجود منابع النيل بها وحاجة مصر لتنفيذ مشروع خزان تانا، كما عملت على مواجهة السياسة البريطانية في هذه المنطقة التي كانت تسعى لإعادة تقسيمها بالطريقة التي تحقق أهدافها في السيطرة عليها، ومع ذلك كانت هناك العديد من العقبات والقيود التي أعاقت مصر في تنفيذ سياستها سواء نتيجة للأوضاع الدولية التي سادت تلك الفترة والتي أدت إلى إعادة إيطاليا للوصاية على الصومال، أو لتحالف إثيوبيا مع الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها التوسعية.

هوامش الفصل الأول

(١) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٢١٤، ٢١٨-٢٢٠.
(٢) السيد رجب حراز، الأمم المتحدة وقضية إريتريا ١٩٤٥ – ١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٤، ص ٦.
(٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١، بيان أحمد ماهر باشا في مجلس النواب، بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٤٥.
(٤) شهد عام ١٩٤٤ حربا كلامية بين الصحف السودانية والإثيوبية حول إريتريا ومصيرها، فقد طالبت صحيفة سودان ستار Sudan Star بضم إريتريا إلى السودان لأن أطرافها خضعت لمصر والسودان قبل ذلك أما المناطق الجبلية المجاورة لمقاطعة التيجري الإثيوبية فكانت مجاهل غير خاضعة لأحد، في حين أن المناطق الجبلية الجنوبية لم تخضع لحكام أثيوبيا إلا لفترات محدودة، بالإضافة إلى وجود تجانس بين الجزء المجاور للسودان من إريتريا والسودان، فضلا عن أهمية ميناء مصوع كثغر تجاري طبيعي للممر الذي يوصل إلى وادي النيل. و لم تستبعد الحكومة المصرية أن بريطانيا وراء نشر هذا المقال. وقد قامت الصحف الإثيوبية بالرد على هذا المقال، فقالت أن بريطانيا آخر من يحق له المطالبة بالجزء الشمالي من إريتريا وطالبت بعودة إريتريا إلى أثيوبيا التي تعتبر مكملة لمنطقة تيجرى ومتجانسة معها في اللغة والدين والعادات والتقاليد والمصالح الاقتصادية، وأن مطالبتها بها ليس كتعويض، ولكن إصلاح خطأ منع الإمبراطورية من الاتصال بالبحر، واستعانت بالنداءات التي أطلقتها القوات البريطانية أثناء الحرب ضد الإيطاليين، وكذلك إعلان أنتوني إيدن وزير خارجية بريطانيا بعدم عودة إيطاليا إلى مستعمراتها. محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من القنصلية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٤٤.
(٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٤٥.
(٦) جريدة المصور، عدد ١٠ أغسطس ١٩٤٥.
(٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، The Ethiopian Herald, No. 9, 3rd Vol. August 25, 1945.
(٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من سفير مصر بلندن إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٧ يناير ١٩٤٥.
(٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا بشأن المفاوضات الإثيوبية الفرنسية والمسألة الإريترية، بتاريخ ٣٠ يناير١٩٤٥.
(١٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، مذكرة من القائم بأعمال المفوضية المصرية في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ سبتمبر١٩٤٥.
(١١) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٤٥.
(١٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١: المسائل المعلقة بين

مصر وإيطاليا، مذكرة إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى، بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٤٧.

(١٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٠٥٨٥: إريتريا، مذكرة من السيد يوسف أبو الحجاج المعيد بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول إلى وزير الخارجية، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٨.

(١٤) سلوى محمد لبيب، السياسة المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينيات، بحث ضمن أعمال المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز الدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٩٥٢.

(١٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٠٥٨٥: إريتريا، مذكرة من السيد يوسف أبو الحجاج المعيد بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول إلى وزير الخارجية، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٨.

(١٦) محمد حاج مختار حسين، الصومال الإيطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال ١٩٥٠ — ١٩٦٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٨٣، ص ٥١.

(١٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج ١: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، مذكرة إلى مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى، بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٤٧.

(١٨) فكرت بريطانيا في تحويل الهجرة اليهودية إلى إريتريا بدلا من فلسطين بعد أن سيطرت عليها في عام ١٩٤١، على اعتبار أن الظروف المناخية ووفرة الأراضي غير المستغلة فيها تجعل من ذلك أمرا ممكنا، ولكنها تراجعت عن تنفيذ هذه الفكرة لعدة أسباب منها الخوف من الصراع المحتمل حدوثه بين المهاجرين اليهود وبين المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون بالفعل على المجالات الزراعية والتجارية في إريتريا، وكذلك الصدام المتوقع بين المهاجرين اليهود والسكان المحليين مما كان يستدعي توفير حماية أوروبية أو دولية للمستعمرين اليهود، ثم أن الهدف المرجو من هذه الفكرة وهو تقليل التدهور في العلاقات البريطانية العربية لكون إريتريا غير عربية، لم يكن له جدوى فموقع إريتريا الاستراتيجي كان سيسبب المشاكل أيضا مع العرب، فضلا عن رفض هيلاسلاسي لمثل هذه الفكرة التي تقضي على طموحه في ضم إريتريا لأثيوبيا: Yohannes, O., Eritrea: A Pawn in World Politics, University of Florida Press 1991, p. 64.

(19) Negash, T., Eritrea and Ethiopia: The Federal Experience, Uppsala 1997, p. 132.

(٢٠) أوعزت السلطات البريطانية في إريتريا إلى الجنود السودانيين العاملين ضمن قواتها بإطلاق النار وهم يرددون الشهادتين على مجموعة من المسيحيين الإريتريين، انتقاما لزميل لهم قتل في أحد المواخير، فقتل خمسين مسيحيا، بهدف إثارة المسيحيين ضد المسلمين، أحمد محمد محمود محمد، الخلافات الإريترية الإريترية في ظل الكفاح المسلح ١٩٦٨ — ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥١.

(٢١) نفسه ص ٥٠، ٥٣.

(٢٢) محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضا وشعباً، القاهرة ١٩٩٤، ص ٢٣٦.

(23) Yohannes, O., op. cit., p. 73.

(24) Negash, T., op. cit., p. 133.

(25) Perham, M., The Government of Ethiopia, London 1948, p. 164.

(26) Ibid .

(27) Foreign Relations of United States 1946 , Vol. II: (Council of Foreign Ministers), Memorandum of Conversation, by Mr. David Le Breton of the Division of Near Eastern Affairs and Mahmoud Hassen Pasha, Egyptian Minister, Washington, April 18, 1946, pp. 69-70.

(٢٨) قرر مؤتمر السلام أن تدفع إيطاليا لمصر تعويضا قدره أربعة ملايين ونصف مليون جنيها مصريا في مقابل الأضرار التي لحقت بها نتيجة الأعمال الحربية الإيطالية ضدها. Foreign Relations of United States 1946 , Vol. III: (Paris Peace Conference), Summary of Agreement signed at Paris on September 10, 1946, by Irano Bonomi and

Wacyff Ghali Pasha.

(29) Foreign Relations of United States 1946 , Vol. II (Council of Foreign Ministers) ,The Egyptian Minister (Hassan) to the Acting Secretary of state, Washington, June 18, 1946, pp. 536-537.

(30) Foreign Relations of United States 1946 , Vol. II: (Council of Foreign Ministers) , The Department of State Memorandum to the Egyptian Legation, Washington, July 25, 1946, p. 16.

(٣١) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا بشأن المفاوضات الإثيوبية الفرنسية والمسألة الإريترية، بتاريخ ١٦ أغسطس١٩٤٦.

(٣٢) السيد رجب حراز، الأمم المتحدة وقضية إريتريا، ص ٧.

(٣٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ١٣٢، مذكرة عن مطالب أثيوبيا أمام مؤتمر السلام في باريس سبتمبر ١٩٤٦.

(٣٤) السيد رجب حراز، الأمم المتحدة وقضية إريتريا، ص ٩-١١.

(35) Albright, D., (Ed.), Africa and International Communism, Indiana University 1980, p. 142.

(٣٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، بتاريخ ٢٤ أكتوبر١٩٤٦.

(٣٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٤٦.

(٣٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ١/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤٦.

(٣٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقـــم ١/٧/٢٢٥ ج١: التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، بتاريخ ٢٠ نوفمبر١٩٤٦.

(٤٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من وزير مصر المفوض بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ سبتمـــبر ١٩٤٧.

(٤١) نفسه.

(٤٢) لم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي حاولت فيها بريطانيا إجراء مقايضات من هذا النوع، ففي سبتمبر ١٩٤٨ عرض الفيلد مارشال مونتجمري أثناء زيارته لأثيوبيا أن تحتفظ بريطانيا ببعض القواعد في أوجادين في مقابل أن تعيد لها بريطانيا أوجادين وتساعدها في الحصول على الجزء الأكبر من إريتريا بما في ذلك عصب ومصوع. محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من وزير مصر المفوض بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ سبتمـــبر١٩٤٧.

(٤٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من وزير مصر للمفوض بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٤٨.

(٤٤) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من

المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤ أكتوبر١٩٤٦.

(٤٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٤٦.

(٤٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، The Ethiopian Herald, No. 22, 4th Vol., December 9, 1946.

(٤٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف ١٠/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، من المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن المسألة الإريترية، بتاريخ ١١ أبريل ١٩٥٠.

(٤٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف ٢٢/١١/٣٨ ج ١: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، Telegraph from Department of State to Ministry of Foreign Affairs, Washington, 10 April, 1947.

(49) Perham, M., op. cit., pp. 453-455.

(٥٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف ٢٢/١١/٣٨ ج ١: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، مذكرة مصر إلى مجلس نواب وزارة الخارجية، بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٤٧.

(٥١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف ٢٢/١١/٣٨ ج ١: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، من وزارة الخارجية إلى سفراء مصر في لندن وواشنطن وموسكو وباريس في ١٧/٦/١٩٤٧.

(٥٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٩٣، ملف ٢٢/١١/٣٨ ج ١: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا، From Council of Foreign Ministers to Abdel Fattah Pasha Amer, London, October 20, 1947.

(٥٣) السيد رجب حراز، الأمم المتحدة وقضية إريتريا، ص ١٢-١٣.

(٥٤) نفسه ص ٤٥.

(٥٥) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٢٧٥.

(٥٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، مذكرة من السيد يوسف أبو الحجاج إلى وزير الخارجية، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٨.

(٥٧) نفسه.

(٥٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، رسالة رئيس الرابطة الإسلامية في إريتريا عن رغبات المسلمين فيها حول مستقبل إريتريا السياسي إلى جامعة الدول العربية، بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٤٨.

(٥٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا، بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٤٨.

(٦٠) تمثل التدخل الأمريكي البريطاني في دعم الحكومة الإيطالية في حسم مشكلة ميناء تريستا لصالح إيطاليا، وأيضا في الوعود الكثيرة بأن يشملها مشروع مارشال، وعدم فرض تعويضات ضخمة عليها، ووعدها بمساعدتها في العودة للصومال للمزيد انظر: Gebre-Medhin, J., Peasants and Nationalism in Eritrea, A Critique Ethiopian Studies, New Jersey 1989. p. 244.

(٦١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، من المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ أبريل ١٩٥٠.

(٦٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقـــم ٣/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من وزير مصر المفوض بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٤٨.

(٦٣) امتنعت أثيوبيا عن التصويت على قرار التقسيم في سنة ١٩٤٧ طمعا في الحصول على تأييد

الدول العربية في قضية إريتريا. فرهاد محمد علي، السياسات الاقتصادية لمصر وإسرائيل تجاه أفريقيا (١٩٤٨-١٩٧٣) دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٣٤.

(64) Hagaai, E., Ethiopia and the Middle East, p. 135.

(٦٥) وحدث لجنة الأمم المتحدة في إريتريا عدة آراء، فكان مسيحيو المرتفعات يرون الانضمام الفوري لأثيوبيا، بينما رفض المسلمون مثل هذا الاتحاد وطالبوا بالاستقلال الفوري أو بعد فترة وصاية، أما المنطقة المحيطة بعصب من ساحل الدناقل فقد طالبت بعودة إيطاليا، Stafford, E., The Ex-Italian Colonies, in: International Affairs, Vol. 25, No., I, 1949, p. 49.

(٦٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، مذكرة بحث مصير إريتريا، بتاريخ ٤ مارس ١٩٤٩.

(٦٧) كان الاتحاد السوفيتي يرغب في عودة إيطاليا إلى مستعمراتها الأفريقية السابقة على أمل أن ينجح الحزب الشيوعي الإيطالي في الوصول إلى الحكم، ثم عاد وطالب بأن توضع هذه المستعمرات تحت وصاية جماعية للدول الأربع، في حين اقترحت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ضم الجزء الجنوبي من إريتريا إلى أثيوبيا وترك الجزء الشمالي منها إلى الأمم المتحدة لتقرر مصيره: Stafford, E., op. cit., p. 50.

(٦٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، مذكرة من وزارة الخارجية إلى الإدارة السياسية بجامعة الدول العربية، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٨.

(٦٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٤٩.

(٧٠) عبد الله جمعه الحاج، العرب ومستقبل إريتريا، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٩، مايو ١٩٩٥، ص ٣٦.

(71) Connell, D., Against all Odds: A Chronicle of the Eritrean Revolution, The Red Sea Press, New Jersey 1993, p. 22

(72) Foreign Relations of United States 1948, Vol. III, The Secretary of State to the Creation American Diplomatic Offices, Washington, November 26, 1948. pp. 961-963.

(٧٣) كانت بريطانيا تفتقر إلى القدرة المالية على مواصلة احتلال وإدارة منطقة أوجادين مما اضطرها إلى التخلي عنها، على الرغم من مقاومة الصوماليين لذلك، وهو ما دفعها إلى القيام بتوزيع الأموال على رجال القبائل لتهدئة الأمور: Patman, R., G., The Soviet Union in the Horn of Africa: The Diplomacy of Intervention and Disengagement, Colorado University 1990, p. 37.

(74) Somalia, British Administration, http://www.mongabay.com/reference/country_studies/somalia/inde.html.

(٧٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من الحكومة الإيطالية إلى الحكومة المصرية، بتاريخ ٤ مارس ١٩٤٩.

(٧٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، مذكرة بحث مصير إريتريا، بتاريخ ٤ مارس ١٩٤٩.

(٧٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من وزير مصر المفوض بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٤٩.

(٧٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٢٥٥، ملف رقم ٩، مذكرات في جدول أعمال الجمعية

العامة للأمم المتحدة، مذكرة عن مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة، بتاريخ مايو ١٩٤٩.

(79) General Assembly of United Nations, Third Session, part II, A/c.1/471.

(٨٠) السيد رجب حراز، الأمم المتحدة وقضية إريتريا، ص ٤٤.

(81) Negash, T., op. cit., p. 133.

(٨٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، جريدة العلم الإثيوبية، السنة التاسعة، العدد رقم ١٦، أديس أبابا، بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤٩.

(٨٣) الأهرام، عدد ١٣ أكتوبر ١٩٤٩.

(٨٤) الأهرام، عدد ١٩ أكتوبر ١٩٤٩؛ United Nations Yearbook, 1949, p. 259

(85) F.O. 371/73802, Memorandum of Somali young League to the General Assembly of United Nations, 11 September 1949.

(86) F.O. 371/73802, Memorandum of Somali young League to the Chief Administrator in Somalia 5 October 1949.

(٨٧) الأهرام، عدد ١٤ أكتوبر ١٩٤٩.

(٨٨) الأهرام، عدد ١٧ أكتوبر ١٩٤٩.

(٨٩) الأهرام، عدد ١٣ أكتوبر ١٩٤٩.

(٩٠) الأهرام، عدد ٧ أكتوبر ١٩٤٩.

(91) General Assembly of United Nations, Third Session, part II, Draft Resolution Submitted by Lebanon to the First Committee (A/C1/530).

(92) General Assembly of United Nations, Third Session, part II, (A/C1/534).

(93) General Assembly of United Nations, Third Session, part II, Resolution 289, Concerning the Question of the Disposal of Former Italian Colonies.

(٩٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم، ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان تانا، من المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ أبريل ١٩٥٠ بشأن إريتريا ومطالب أثيوبيا.

(95) Gewald, J., Making Tribes: Social Engineering in the Western Province of British Administrated Eritrea, 1941- 1952: http://www.aucegypt.edu/journals/journal_of_colonialism_and_colonial_history/v00/1.2gewald.html.

(٩٦) اتحاد بنو عامر هو مجموعة من القبائل ذات أصول مختلفة أكثر مما يشكلون وحدة واحدة متحالفين على أساس سياسي ضعيف يقوده زعيم أعلى يسمى دقليل تعاونه طبقة حاكمة مشتركة من مختلف القبائل في مقدمتها قبيلة نبتات التي ينتمي إليها دقليل، وكانوا يتحدثون لغة البجا والبعض الأخر يتحدث التيجرينية، محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضا وشعبا، ص ٢٣٦- ٢٤٢؛ F.O. 1015/138, Notes on the Beni Amer Society.

(97) F.O. 1015/138, Tribal Administrated in the Western Province of Eritrea.

(98) F.O. 1015/853, Detail the almost Universal Support enjoyed by the Moslem League in the western province.

(٩٩) محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضا وشعبا، ص ٢٤٠.

(١٠٠) الأهرام، عدد ١٦ مارس ١٩٥٠.

(101) General Assembly of United Nations, Third Session, part II, Resolution (289), Concerning the Question of the Disposal of Former Italian Colonies.

(١٠٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، Letter from the Commission for

Eritrea to Mohamed Salah El-Din Bey, Minister for Foreign Affairs, Asmara, 3 March 1950.

(١٠٣) الأهرام، عدد ١٦ مارس ١٩٥٠.

(١٠٤) اتسمت الفترة من عام ١٩٤٤ إلى يناير ١٩٥٠ في مصر بتولي حكومات ائتلافية غير وفدية من السعديين والحزب الوطني والدستوريين والكتلة وذلك بعد خروج حكومة الوفد من السلطة في عام ١٩٤٤، كما أن حكومة الوفد التي تولت برئاسة مصطفى النحاس باشا في الفترة من ١٢ يناير ١٩٥٠ إلى ٢٧ يناير ١٩٥٢ كانت تتصف بمهادنة الملك فقدمت الكثير من التنازلات للقصر. يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ — ١٩٥٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٤١-١٥٢.

(١٠٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، مذكرة مصر إلى لجنة الأمم المتحدة بشأن وجهة نظر الحكومة المصرية في القضية الإريترية، بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٥٠.

(١٠٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، رسالة من وزير الخارجية المصري إلى وزير الخارجية الأثيوبي، بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥٠.

(١٠٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، برقية من السفارة المصرية في روما إلى وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٥٠.

(١٠٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال السفارة المصرية بكراتشي، بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٥٠.

(١٠٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ أبريل ١٩٥٠

(١١٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من الوفد المصري في جنيف إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١ مايو ١٩٥٠.

(١١١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من الوفد المصري في جنيف إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٠.

(١١٢) قام الإيطاليون أثناء احتلالهم لإريتريا بإجراءات كثيرة أدت إلى تطوير هذه المستعمرة وإن كان ذلك لخدمة أهدافهم الاستعمارية، فقد انتشر آلاف المستعمرين في أرجاء إريتريا واستأجروا آلاف الإريتريين ودربوهم على الوظائف التي تلائمهم فتعلم الكثير منهم اللغة الإيطالية، كما أدخل الإيطاليون صور الحياة المدنية الحديثة: Herrick,and Warren, A., The U.S. Role in The Eritrean conflict , in: Africa Today. Vol. 23, No. 2, 1976, p. 55.

(١١٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من الوفد المصري في جنيف إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦ مايو ١٩٥٠.

(١١٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ أبريل ١٩٥٠.

(115) Foreign Relations of United States 1950, Vol. V, The Ambassador in Italy (Dunn) to the Acting Secretary of State, Rome May 22, 1950, pp. 1649-1651.

(116) Foreign Relations of United States 1950, Vol. V, The Acting Secretary of State, to The Ambassador in Italy (Dunn), Washington, May 22, 1950, p.1655.

(117) Foreign Relations of United States 1950, Vol. V, Memorandum of Conversation by the Assistant Secretary of State for Near Eastern South Asian, and African Affairs (McGhee) Washington , August 7, 1950, p. 1660.

(118) Foreign Relations of United States 1950, Vol. V, United States Representative at the United Nations (Austin) to the Secretary of State, New York, August 24,

1950, p.1667.

(119) United Nations Blue Book Series, Vol. 12, Report of the Interim Committee of General Assembly(A/1388)1950, p. 54.

(120) United Nations Yearbook, 1950, p. 366.

(121) United Nations Blue Book Series, Vol. 12, General Assembly Resolution Concerning the Report of United Nations Commission for Eritrea, p. 84.

(١٢٢) تضمن القرار الفيدرالي العديد من الشروط التي تضمن للولايات المتحدة السيطرة على إريتريا ، وعدم السماح بأي اتصال لها بالعالم الخارجي إلا من خلال أثيوبيا ، فقد تضمن حق أثيوبيا في نشر قواتها المسلحة في إريتريا ، وإشراف أثيوبيا على وسائل النقل الخارجي والموانئ حتى تضمن الولايات المتحدة استخدام هذه المرافق من خلال علاقاتها مع أثيوبيا ، Foreign Relations of United States 1950, Vol. V, The Alternate United States Representative at the United Nations (Ross) to the Secretary of State, New York, December 2, 1950, p.1689.

(١٢٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من وكيل وزارة الخارجية إلى ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٥١.

(١٢٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٥٢.

(١٢٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من جمال عبد الناصر إلى أحمد فرج طايع وزير الخارجية، بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٥٢.

(١٢٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: إريتريا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٢.

(١٢٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، مندوب مصر في المجلس الاستشاري، من مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٠.

(١٢٨) محمد عبده مخلوف، الصومال في سبيل الاستقلال، مجلة نهضة أفريقيا، العدد التاسع، يوليو ١٩٥٨، ص ٥٢.

(129)Tripodi, P., Back to the Horn: Italian Administration and Somalia's Independence, in: The Journal for African Historical Studies, Vol., 32, No. 213, pp. 359-380.

(١٣٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، تقرير المجلس الاستشاري التابع لهيئة الأمم المتحدة عن تقدم الصومال، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٠.

(١٣١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، تقرير من محمد أمين رستم أول مندوب مصري في المجلس الاستشاري التابع لهيئة الأمم المتحدة إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٣.

(١٣٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، تقرير مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٥٠.

(١٣٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، تقرير مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٠.

(١٣٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، تعليق وزارة الخارجية على سياسة مندوب مصر في المجلس الاستشاري، بتاريخ يونيو ١٩٥٠.

(١٣٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، من طلعت الراغب مندوب مصر بالنيابة في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية،

بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٠.

(١٣٦) بداية من شهر مايو ١٩٥٠ تم تعيين طلعت الراغب نائبا عن مندوب مصر محمد أمين رستم الذي غادر الصومال نتيجة لمرضه، و لم يستطع العودة مرة أخرى للصومال فتم تعيين صلاح الدين فاضل بدلا منه، محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، مذكرة بوزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠.

(١٣٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٣: هيئة الأمم المتحدة، تقرير عن بلاد الصومال تحت الإدارة الإيطالية خلال الفترة من ٦ نوفمبر ١٩٥٢ إلى ٦ مايو ١٩٥٣ (فترة انتداب محمود محرم حماد).

(١٣٨) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٣٠٣.

(١٣٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٣، تقرير شهر نوفمبر ١٩٥٢ عن نشاط مكتب مصر في الصومال.

(١٤٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٣: هيئة الأمم المتحدة، تقرير عن بلاد الصومال تحت الإدارة الإيطالية خلال الفترة من ٦ نوفمبر ١٩٥٢ إلى ٦ مايو ١٩٥٣ (فترة انتداب محمود محرم حماد).

(١٤١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩: هيئة الأمم المتحدة، تقرير عن نشاط مندوب مصر في المجلس الاستشاري يوليو ١٩٥٢.

(١٤٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٣: هيئة الأمم المتحدة، تقارير مكتب مصر في الصومال، من كمال الدين صلاح مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤ يونيو ١٩٥٣.

(١٤٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٣: هيئة الأمم المتحدة، تقارير مكتب مصر في الصومال، من سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٥٣.

(١٤٤) كان الخلاف في تقسيم القبائل على قبيلتي الأنواك والنوير، حيث اقترضت أثيوبيا أن يتم تعديل الحدود بحيث يكون كل قبائل النوير في السودان، وكل الأنواك في أثيوبيا، ولكن حكومة السودان رفضت ذلك لأن قبيلة الأنواك قبيلة نيلية ترتبط بقبائل السودان بعلاقات كثيرة وليس لها علاقات مع القبائل الإثيوبية، يوسف كرم الله عبد الصمد، المرجع السابق، ص ٣٧-٥٥.

(١٤٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف رقم ١/١/٢: تقارير سرية من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١ مايو ١٩٤٧.

(١٤٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف رقم ١/١/٢: تقارير سرية من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٤٧.

(١٤٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف رقم ١/١/٢: تقارير سرية من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٨ مايو ١٩٤٧.

(١٤٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف رقم ١/١/٢: تقارير سرية من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٤٧.

(١٤٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف رقم ١/١/٢: تقارير سرية من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا، The Ethiopian Herald, No. 50, 5th Vol., June 9, 1947.

(١٥٠) سلوى محمد لبيب، العلاقات السياسية وأثرها على اقتصاديات حوض النيل، نشرة البحوث

والدراسات الأفريقية رقم ٢١، القاهرة ١٩٨٦، ص ٣٠.

(١٥١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٦، ملف رقم ٧/٦٦/٩٨: تغيير لقب الملك بعد تعديل المادتين ١٥٩، ١٦٠ من الدستور إلى لقب ملك مصر والسودان بالمادة رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥١.

(١٥٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٧٣، ملف رقم ١٣/١/١٢٤: طلب إجراء مباحث عن الري ببلاد الحبشة، مذكرة من وزير الأشغال العمومية إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٤٥.

(١٥٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٧٣، ملف رقم ١٣/١/١٢٤: طلب إجراء مباحث عن الري ببلاد الحبشة، من وزير الأشغال العمومية إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٤٥.

(١٥٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٧٣، ملف رقم ١٣/١/١٢٤: طلب إجراء مباحث عن الري ببلاد الحبشة، من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الأشغال العمومية، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٤٥.

(١٥٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٧٣، ملف رقم ١٣/١/١٢٤: طلب إجراء مباحث عن الري ببلاد الحبشة، من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٤٥.

(١٥٦) محافظ وزارة الخارجية ، محفظة رقم ١٤١٠ ، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا: Letter from British Embassy (Ronald Campell) to Isamail Sidky Pasha (prime Minister), Cairo, 31 March 1946.

(١٥٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا: مذكرة من القائم بأعمال المفوضية المصرية في أديس أبابا إلى وكيل الخارجية، بتاريخ ١٤ مايو ١٩٤٦.

(١٥٨) كان العرض الجديد يتضمن أن تدفع مصر لأثيوبيا ٦٠ ألف جنية عند التوقيع على الاتفاق، ثم تدفع إيجارا سنويا مقداره ٢٠ ألف جنية من تاريخ إنهاء الأعمال، أو دفع ١٠٠ ألف جنية فور إنهاء الأعمال مع دفع عشرة آلاف جنية لمدة عشر سنوات وعشرين ألفا بعد ذلك. كما تضمن العرض تقديم مصر منحة مالية مقدارها ٢٥٠ ألف جنية عند إتمام تنفيذ الطرق، ومبلغ يتراوح ما بين ٥٠ و٢٠٠ ألف جنية نظير رفع منسوب المياه في تانا إلى ارتفاع ٨٣ مترا أي بزيادة متر ونصف، بالإضافة إلى التعويضات اللازمة للضرر الواقع على المصالح المحلية جراء هذا الرفع مثل القرى والكنائس والأضرار التي لحقت بالزراعة، إلى جانب ٣٠ ألف جنية لصيانة طريق السيارات أديس أبابا — البحيرة بعد إكماله. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، مشروع التعليمات للمندوبين بشأن مشروع خزان تانا، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٤٦.

(١٥٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزير الأشغال، بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٤٦.

(١٦٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، مذكرة تحديد المركز القانوني للسودان بالنسبة للمفاوضات لعقد اتفاق خاص بخزان بحيرة تانا، بتاريخ ٥ أبريل ١٩٤٧.

(١٦١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، من وزير الأشغال إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٤٨.

(١٦٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، من رئيس الوزراء المصري إلى السفير البريطاني بالقاهرة، بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٤٨.

(١٦٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، من وزير الأشغال العمومية إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٤٨.

(١٦٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، برقية من سفارة مصر بلندن إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٤٩.

(١٦٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، برقية من سفارة مصر بلندن إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٩.

(١٦٦) أصبح للخزان بالصورة المقترحة فوائد عديدة منها تثبيت تصريف البحيرة للحصول على فائدة سنوية من مياه التخزين قدرها ملياران من الأمتار المكعبة من المياه تقسم مناصفة بين مصر والسودان، حيث أن سعة الخزان ثمانية مليار متر مكعب. بالإضافة إلى الحماية من الفيضانات العالية وتتطلب سعة إضافية تسعة مليارات متر مكعب، إلى جانب سد العجز في السنوات شحيحة الإيراد وتتطلب سعة إضافية تسعة مليارات متر أخرى، محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢: خزان بحيرة تانا، محضر اجتماع بوزارة الخارجية بشأن مشروع بحيرة تانا، بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٥٣.

(١٦٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، محضر محادثات وزير الخارجية المصري مع وزير خارجية أثيوبيا، بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٤٩.

(١٦٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، مذكرة من مجلس الدولة إلى وزارة الخارجية بشأن المفاوضات مع أثيوبيا بخصوص مشروع بحيرة تانا، بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٩.

(١٦٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، من المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٤٩.

(١٧٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، من المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ يونيو ١٩٥٠.

(١٧١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢: خزان بحيرة تانا، مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء في ٩ يوليو ١٩٥٠ عن مهمة الأستاذ قرياقص ميخائيل إلى الحبشة بشأن مشروع خزان تانا.

(١٧٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، من المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٥٠.

(١٧٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤١٠، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٥٠.

(١٧٤) اقترحت السفارة المصرية في أديس أبابا بناء خزانين آخرين لتنظيم مياه النيل بجانب خزان بحيرة تانا أو بديلين له استنادا إلى دراسة إيطالية أجريت أثناء احتلال إيطاليا لأثيوبيا، ويقع الخزان الأول على النيل الأزرق بعد مصب نهر ديدسا والثاني عند مصعد النيل الأزرق بعد مصب نهر جاما، والأول يمكنه أن يتحكم في ٨٠ ٪ من مياه النيل الأزرق بما فيها المياه التي سيتم التحكم فيها بواسطة خزان جاما، كما أن المياه المنصرفة في النيل الأزرق من بحيرة تانا لا تكون سوى ٨ ٪ من مجموع المياه التي يحملها النيل الأزرق سنويا إلى السودان، فضلا عن أن إنشاء خزان بحيرة تانا سوف يزيد من مساحة البحيرة مما قد يعرض نصف مياهها للتبخر وأنه من الممكن حل هذه المشكلة عن طريق تعميق قاع البحيرة. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٠.

(١٧٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، مذكرة من السفير المصري بأديس أبابا إلي وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٥٠.

(١٧٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ١: خزان بحيرة تانا، من السفير المصري بأديس أبابا إلي وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٥٠ .

(١٧٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢: خزان بحيرة تانا،

مذكرة من مجلس الدولة إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥١.

(١٧٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢: خزان بحيرة تانا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥١.

(١٧٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢: خزان بحيرة تانا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٥١.

(١٨٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢: خزان بحيرة تانا، مذكرة من مجلس الدولة إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥١.

(١٨١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢: خزان بحيرة تانا، محضر اجتماع بوزارة الخارجية لتحديد موعد سفر وفد إلى أثيوبيا لمناقشة مشروع خزان بحيرة تانا، بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٣.

(١٨٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢: خزان بحيرة تانا، مذكرة مرفوعة لوزير الخارجية بشأن خزان تانا، بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٥٣.

(١٨٣) محمد كمال عبد الحميد، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(١٨٤) وصف أحد الضباط الأمريكيين الذين عملوا في محطة الاتصالات بأسمره والتي كانت تسمى راديو مارينا أثناء الحرب العالمية الثانية بأنها البطل المجهول في الحرب، وأنه خلال الثمانية عشر شهرا الأخيرة من الحرب لم يضع اليابانيون خطة عسكرية أو يجهزوا قوة برية أو بحرية أو جوية دون أن يقف عليها الأمريكيون بعد ساعتين بفضل هذه المحطة. الأهرام، عدد ٢٥ فبراير ١٩٥٠.

(١٨٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ١٣٢، مذكرة وزارة الخارجية إلى العتبات الملكية الكريمة بشأن النفوذ الأمريكي في أثيوبيا، بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٠.

(١٨٦) نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي أكتوبر ١٩٧٣ – سبتمبر ١٩٧٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢، ص ٦٧.

(١٨٧) كان أهم بنود هذه الاتفاقية هو البند الثاني الذي نص على اشتراك الدول الموقعة عليها في رد الاعتداء الذي يقع على إحدى دولها بكل الوسائل الممكنة بما فيها القوة المسلحة على اعتبار أنه اعتداء عليها جميعا، محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٧ يوليو ١٩٧٨، الكويت ١٩٧٨، ص ٩٠ – ٩١.

(١٨٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٦، ملف ٢٠/١٤٢/٤، محطة لاسلكية بأديس أبابا تتصل بالصهيونيين، من مدير المخابرات الحربية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ أبريل ١٩٥٠.

(١٨٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٦، ملف ٢٠/١٤٢/٤، مؤتمر نيروبي، Letter from the Ambassador of United Kingdom, Alexandria, 9 July 1951.

(١٩٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٦، ملف ٢٠/١٤٢/٤، مؤتمر نيروبي، من المفوضية الملكية المصرية في بريتوريا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٥١

(١٩١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٦، ملف ٢٠/١٤٢/٤: مؤتمر نيروبي، بلاغ بشأن مؤتمر تسهيلات الدفاع عن أفريقيا ١١يوليو ١٩٥١.

(١٩٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٦، ملف رقم ٢٠/١٤٢/٤: مؤتمر نيروبي، من المفوضية الملكية المصرية في لشبونة إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥١.

(١٩٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨١، ملف رقم ٢٢٥ / ٣/٧ ج ١: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٥٢.

(١٩٤) نبيل محمود عبد الغفار، المرجع السابق، ص ٧١.

(195) U.S. Treaties and other International Agreements 1953, Vol. 4, Part 1, Mutual Defense Assistance Agreement between the Government of United States and Imperial Ethiopia Government, Washington,22 May, 1953, pp. 422-426.

الفصل الثاني
تغير سياسة مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وأثرها على علاقاتها بأقطار منطقة القرن الأفريقي ١٩٥٤-١٩٥٩

زاد اهتمام مصر بمنطقة القرن الأفريقي بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، فأصبحت أكثر رغبة في تحرير هذه المنطقة من الاستعمار والقضاء على أي نفوذ أجنبي يهدد مستقبل أقطارها، لذلك عملت على عرقلة تحالف إثيوبيا مع الغرب وإسرائيل والتصدي لأطماعها في الأراضي الصومالية ومواجهة سياستها التعسفية في إريتريا، مما دفع إثيوبيا لانتهاج سياسة معادية لمصر في السودان وخلال أزمة تأميم مصر لقناة السويس. كما عملت مصر من ناحية أخرى على مواجهة الأطماع المتعددة التي كانت تهدد الصومال بأجزائه المختلفة وخصوصا في الصومال الإيطالي من خلال مشاركتها في المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة.

تغير السياسة الخارجية المصرية وأثرها على علاقاتها بإثيوبيا:

كانت هناك العديد من الأمور التي شغلت القيادة المصرية الجديدة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، فقد كان عليها التخلص من الاستعمار البريطاني، فتركزت الجهود في تلك المرحلة على ضرورة إجلاء بريطانيا عن مصر، كما كان عليها البحث عن مصادر جديدة لتسليح الجيش المصري لتأمين مصر من الخطر الإسرائيلي، إلى جانب الانشغال في الأمور الداخلية سواء داخل مجلس قيادة الثورة أو التخلص من القوى السياسية الداخلية الأخرى، وقد استمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩٥٤ حيث شهد هذا العام استقرار الأمور داخل مجلس قيادة الثورة بإبعاد محمد نجيب عن الحكم، كما شهد توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا.

ومن ثم بدأ جمال عبد الناصر يتجه ببصره نحو السياسة الخارجية، فعمل على انتهاج سياسة خارجية جديدة، فعقد في مطلع عام ١٩٥٤ سلسلة من الاجتماعات مع شخصيات مصرية عديدة استمرت لعدة شهور لإجراء مراجعة شاملة لسياسة مصر الخارجية، وبعد أن انتهت تلك الاجتماعات أعلن أن سياسة مصر الخارجية ستقوم على عدة مبادئ، أهمها إقامة كتلة عربية حرة من تأثير الاستعمار لحماية مصالح الشعوب

الإسلامية والعربية والأفريقية، وعقد معاهدات تربط هذه الشعوب معا، بالإضـافة إلى تأسيس كتلة أفريقية تضم جميع البلدان الأفريقية التي لا تـزال تـرزح تحـت نيـر الاستعمار[1].

وكان فكر عبد الناصر يركز على أن ترتبط مصر بثلاثة دوائر أهمها وأوثقها ارتباطا بمصر الدائرة العربية ثم الدائرة الأفريقية التي تقع فيها مصـر وتشـهد صـراعا حـول مستقبلها، خاصة وأن هذا الصراع سيكون له أثره على مصر شاءت أم أبت، أما الدائرة الثالثة فهي العالم الإسلامي الذي ترتبط به مصر بروابط العقيدة الدينية والتاريخ[2].

وكانت منطقة القرن الأفريقي تجمع هذه الدوائر جميعا، فقد امتد التأثير العربي على سواحل هذه المنطقة قبل ظهور الإسلام، كما أن هذه المنطقة كانت تشكل جزءا هامـا من القارة الأفريقية، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من سكانها يدينون بالإسلام ويشكلون الغالبية الساحقة في كل من الصومال الإيطالي والفرنسي والبريطاني بالإضافة إلى نسـبة كبيرة من سكان إريتريا وإثيوبيا ذاتها.

ولذلك اتجه عبد الناصر منذ أوائل عام ١٩٥٤ إلى الإشراف المباشر على نشـاط مصر الأفريقي، فشكل مكتب الشئون الأفريقية برئاسة الجمهورية والذي أصبح أهـم أجهزة الدولة لتخطيط وتنفيذ سياسة مصر الأفريقية في كل المجالات[3].

كما شهدت الفترة التالية العديد من الأحداث التي أثرت على سياسـة مصـر الخارجية[4]. أدت إلى اتجاه عبد الناصر لرسم سياسة أفريقية شاملة لمصر[5]، وكان مـن الطبيعي أن تنعكس هذه التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية لمصر على سياستها تجاه منطقة القرن الأفريقي، فقد كانت هذه المنطقة تشكل أهمية بالغة بالنسبة لها، خاصة وأن الأحداث التي كانت تجري فيها تسير في عكس اتجاه السياسة المصـرية، فإثيوبيـا كانت مرتبطة بالغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص[6]، بينما كانـت مصـر تقاوم السياسة الغربية التي سعت إلى عزلها بعد موقفها الرافض للأحـلاف[7]. ولـذلك حاولت الحكومة المصرية الرد على محاولات الغرب إثارة إثيوبيا ضدها بسبب مياه بحيرة تانا ومشروعات النيل، وأعلنت عن رغبتها في عقد مؤتمر يجمع مصر والسودان وإثيوبيا لدراسـة إقامـة اتحاد ثـلاثي بينهم، وأعلـن عبد الناصر أن هذا الاتحاد لـو تحقـق سيقضي نهائيا على الاستعمار في أفريقيا، غير أن إثيوبيا رفضت الفكرة مـن أساسـها واتهمت عبد الناصر بالسعي لتكوين دولة إسلامية كبرى[8].

ولذلك فإن مصر التي التزمت في سياستها الأفريقية الجديدة بعدم التدخل في شئون أي دولة أفريقية مستقلة وقصرت مساعداتها على حركات التحرر التي توجد في مناطق الاستعمار فقط حتى لا تشكل عبئا على الحكومات الأفريقية، وجدت أن الوضع بالنسبة لإثيوبيا مختلف، فقد كان هيلاسلاسي هو الذي بدأ سياسته العدوانية تجاه مصر وتحالف

مع الغرب وسمح للولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية في إريتريا وإثيوبيا وارتبط بعلاقات قوية مع إسرائيل[٩]. إلى جانب أطماعه في المناطق المحيطة بإثيوبيا سواء في الصومال الإيطالي أو إريتريا[١٠]، ومن ثم حاول الحصول على مقابل أكبر لما يقدمه من تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة لمساعدته على تحقيق أهدافه التوسعية لإنشاء "إثيوبيا الكبرى" التي تضم إريتريا والصومال الإيطالي إلى جانب إثيوبيا[١١].

وفي هذا السياق دارت مفاوضات بين هيلاسلاسي والحكومة الأمريكية أثناء زيارته للولايات المتحدة في عام ١٩٥٤ لعقد حلف عسكري[١٢]، ولكن مصر لم تتوقع أن يتم توقيع تحالف جديد إذ إن اتفاقية التعاون العسكري التي وقعت قبل ذلك في مايو عام ١٩٥٣ بين إثيوبيا والولايات المتحدة قد أطلقت يد الأخيرة في اتخاذ أية إجراءات عسكرية بحجة الدفاع عن سلام العالم الحر[١٣]. وقد ظهرت آثار السياسة الإثيوبية الموالية للغرب في عدم اكتراثها بالدعوة إلى الحياد وإيجاد قوة ثالثة من الدول الأفريقية والأسيوية التي كان يتزعمها نهرو رئيس وزراء الهند[١٤].

وكان من نتيجة رفض مصر الانضمام إلى الأحلاف الغربية أن غيرت الولايات المتحدة سياستها التي كانت تقوم على تغطية الشرق الأوسط بمثلث دفاعي أركانه باكستان وتركيا ومصر، وأصبح تفكير العسكريين الأمريكيين يتجه إلى إحلال إثيوبيا محل مصر[١٥] في هذا المثلث، وقد أثار هذا الاتجاه قلق مصر خاصة بعد أن أرسلت الولايات المتحدة بعثة عسكرية في مايو ١٩٥٤ لزيارة إثيوبيا وباكستان وتركيا[١٦].

وزاد من مخاوف مصر أن بريطانيا كانت ما تزال تمتلك قدرات عسكرية كبيرة سواء في الشرق الأوسط أو في القرن الأفريقي خاصة وأنها كانت حريصة على استعراض هذه القدرات بهدف تهديد مصر وغيرها من دول المنطقة، فكانت القوات الجوية البريطانية تداوم على إجراء رحلات جوية تدريبية على إطار واسع، وكانت طائراتها التابعة لفرقة الشرق الأوسط تنطلق من بريطانيا إلى بغداد ثم إلى عدن ثم إلى قاعدة أوجادين ومنها إلى قاعدة كيتل في الصومال[١٧]، وذلك في إطار سياسة الغرب للضغط على مصر التي أصبحت تشجع الدول العربية الأخرى في الحصول على الأسلحة من الاتحاد السوفيتي وتتوسط في ذلك مما جعل الغرب يخشى من تحول منطقة الشرق الأوسط إلى الشيوعية من هذا الطريق[١٨].

ونتيجة لهذه الضغوط وجدت مصر أن عليها أن تتبع سياسة ودية تجاه إثيوبيا وأن تبدد شكوكها تجاهها نظرا للظروف الدقيقة التي كانت تمر بها سواء في المرحلة الانتقالية التي كان السودان يمر بها، أو عدم تسوية العلاقات المصرية البريطانية، ولكنها في ذات الوقت قررت أنه إذا لم تجد هذه السياسة فلن يبقى أمامها إلا إظهار مبلغ الضرر الذي يحيط بإثيوبيا إذا اضطرت لتغيير تلك السياسة[١٩].

ولذلك راحت مصر تتبع أخبار التسهيلات التي تمنحها إثيوبيا للولايات المتحـــدة، حيث رصدت المخابرات المصرية قيام الولايات المتحدة بتوسيع مطار أسمره في مـــارس ١٩٥٦ عن طريق إعداد جزء منه لهبوط الطائرات الأمريكية حتى لا تخضع حمولة هـــذه الطائرات للرقابة، وأن هذا المطار أصبح ملتقى الطـــرق بين القواعـــد الأمريكيـــة في ليبيا والظهران.[٢٠]. كما حاولت الحكومة الأمريكية الحصول على موافقة هيلاسلاسي لإنشاء قاعدة صواريخ أمريكية في إريتريا، فأوفدت جوليوس هـــولمز Julius Holmes مساعد وزير الخارجية لإثيوبيا في ديسمبر ١٩٥٧ لإقناعه بذلك[٢١]. وقد أقيمت بالفعل منشآت حربية أمريكية على بعد ٥١ كيلو مترا من أسمره أشيع أنها قواعـــد صـــاروخية وذرية، ولم يكن يسمح للأثيوبيين بزيارة تلك المنطقة، وحتى نائب الإمبراطور في إريتريا رفض طلبه لدخول هذه المنشآت[٢٢].

يضاف إلى كل ذلك نشاط المخابرات الأمريكية الكبير في إريتريا والذي تركز على بث التأييد لهيلاسلاسي بهدف أن تلعب إثيوبيا في أفريقيا الدور الذي لعبتـــه تركيـــا في الشرق الأوسط عن طريق جر السودان وبعض الدول الأفريقية للدخول في أحلاف معها على أن ترتبط هذه الأحلاف بالولايات المتحدة[٢٣]. وكان هذا الهدف جزء من الفكرة القديمة التي حاولت بريطانيا تنفيذها مع بداية الخمسينيات والتي انبثقت منـــها فكـــرة "الحزام الأفريقي" كتتمة لسلسلة الأحلاف التي درجت عليها سياسة الغرب[٢٤].

وفي المقابل عملت إثيوبيا على الحصول على مساعدات الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية حتى تمكنها من تكوين إمبراطوريـــة علـــي حســـاب الشـــعوب المجـــاورة الضعيفة[٢٥]، لذلك كله أصبحت إثيوبيا في الجانب المعـــادي لمصـــر، وزادت أهميتـــها للولايات المتحدة أكثر بعد أن أعلن عن مبدأ أيزنهاور في عام ١٩٥٧ الذي كان يـــدعو إلى تشكيل تحالف من مجموعة دول الشرق الأوسط بما فيها إثيوبيا لمواجهة التأثير الثوري والشيوعي[٢٦] وهو ما أدى إلى تغيير الولايات المتحدة لسياستها تجاه إثيوبيا، فبعـــد أن كانت تصر على عدم تزويد إثيوبيا إلا بالأسلحة التي أنها ضرورية فقط، قررت أهميـــة إثيوبيا كحصن إقليمي ضد تصدير الثورة من مصر أو تسرب النفوذ السوفيتي إلى القرن الأفريقي، فضلا عن كونها مركزا لمقاومة القومية العربيـــة والأفريقية[٢٧]، تحتم عليها أن تمدها بالأسلحة والمعدات التي تطلبها[٢٨].

محاولات إثيوبيا إبعاد السودان عن مصر:

كانت إثيوبيا تخشى من امتداد نفوذ مصر إلى السودان وارتباط البلدين مما يجعـــل منهما قوة كبرى على حدودها تضغط عليها، خاصة مع نضوج وعي المســـلمين فيهـــا ومطالبتهم باسترداد حقوقهم التي حرمتهم منها على مر السنين، ولـــذلك ســـعت إلى

التفريق بين السودانيين والعمل على التدخل في السودان لتأييد الانفصاليين والتعاون مع بريطانيا في هذه السياسة، فضلا عن عرقلة مشروعات الري المصرية السودانية ووقف أبحاث الري التي كانت تقوم بها الحكومة المصرية هناك[٢٩].

وكان الأثيوبيون يشعرون بالجميل تجاه السودان نتيجة ما لاقوه منه من معاملة طيبة أبان الغزو الإيطالي لبلادهم حيث لجأ إلى السودان الكثير من الأثيوبيين منهم الإمبراطور وكبار رجال دولته، كما اشتركت قوة الدفاع السودانية إلى جانب قوات الحلفاء في الحرب ضد الإيطاليين، ولكن إثيوبيا كانت تخشى من أي اتحاد بين مصر والسودان كان من الممكن أن تطلب إريتريا الانضمام إليه، خصوصا وأن هناك من كان يدعو لمثل هذه الفكرة[٣٠].

وقد اتخذ التدخل الأثيوبي في شئون السودان صورا عديدة، فمن ناحية حاولت الحكومة الإثيوبية الاحتفاظ معه بعلاقات جيده، فقدمت له المساعدة بالتعاون مع الجيش البريطاني لمواجهة أحداث العنف التي وقعت في جنوب السودان والتي صاحبها حدوث حملة اغتيالات أدت لانتشار حركة التمرد، وكان لهذا التعاون الأثيوبي البريطاني دلالته، إذ كانت إثيوبيا هي زعيمة الحلف الأفريقي المقترح وكانت هذه المساعدة تقرب السودان رويدا رويدا من هذا الحلف، كما أن إثيوبيا عرضت على بريطانيا أن تقوم باستقبال قواتها التي ستجلو عن السودان وأن توفر لهم الإقامة والمعسكرات في منطقة أجوردات بإريتريا بالقرب من حدود السودان حيث يوجد بهذه المنطقة مطار حربي وثكنات عسكرية من أيام الحرب العالمية الثانية[٣١].

ومن ناحية أخرى كانت إثيوبيا تبذل المساعي داخل السودان لعرقلة فكرة الوحدة المصرية السودانية، فعينت ميلس عندوم ضابط اتصال لها في الخرطوم، وأوكلت له مهمة بث الفرقة بين السودانيين[٣٢]، إلى جانب أن الإمبراطور كان على علاقة وثيقة بحزب الأمة السوداني - والذي كان يدعو إلى الاستقلال - وراعيه السيد عبد الرحمن المهدي منذ أن كان لاجئا في السودان[٣٣].

وكان من الطبيعي أن ترحب إثيوبيا باتجاه حكومة الثورة في مصر إلى ترك حق تقرير المصير للسودانيين ووجدت أن هذا الاتجاه يسهل لها مهمتها إذ يقتصر نشاطها على تأليب السودانيين ضد فكرة الوحدة مع مصر[٣٤].

ومع اقتراب موعد تقرير السودان لمصيره في يناير ١٩٥٦ سعى هيلاسلاسي بشتى الطرق لإقناع السودانيين لكي يقرروا مصير بلدهم مستقلا ومنفصلا تماما عن مصر، حتى يسهل علي إثيوبيا تحقيق أهدافها فيه. واتخذ خطوات فعلية لتنفيذ ذلك، فقام بإرسال بعثات إلى السودان تعمل على توسيع الهوة بين الحزب الاتحادي ورئيسه إسماعيل الأزهري وحلفائه السابقين المصريين، والعمل على التقريب بين زعماء الحزب الاتحادي

- الذي شكل أول حكومة سودانية في عام ١٩٥٣ بعد الفوز في الانتخابات وكـرس نفسه لقضية الاتحاد مع مصر ثم غير موقفه وأصبح يحبذ الاستقلال- وبين الاستقلاليين برئاسة عبد الرحمن المهدي[٣٥].

ولذلك عندما أعلن السودانيون الاستقلال عن مصر في يناير ١٩٥٦، استقبلت إثيوبيا ذلك بالابتهاج واعتبرته نصرا للسياسة التي رسمتها ودعت إليها وأيدتها، ولكـن تقدم السودان بطلب للانضمام إلى جامعة الدول العربية أحبطها وقضى على آمالها[٣٦]. وإن كان ذلك لم يمنعها من مواصلة السعي لإبعاد السودان المستقل عن مصر وربطه بها وخلق جو مشبع بالكراهية بينهما، وجر السودان إلى حلف الحزام الأفريقي والأحلاف الغربية - تنفيذا لأهداف الولايات المتحدة بأن تصبح إثيوبيا والسودان سدا أمام مصـر يمنع نفوذها من الانتشار إلى وسط وشرق القارة الأفريقية - وحصر إريتريا بينها وبـين السودان، فلا تجد إريتريا مفرا من الانضمام إليها[٣٧]. وتحقيقا لهذا الغرض قامت إثيوبيا بتعيين ميلس عندوم مبعوثها في السودان سفيرا لها في الخرطـوم للـدس بـين مصـر والسودان[٣٨]، ولمحاولة إقناع السودانيين بالانضمام إلى حلف الحزام الأفريقي[٣٩].

وكانت المخاوف تساور هيلاسلاسي من احتمال إيقاظ شعور مسـلمي إثيوبيـا نتيجة الدعاية الإسلامية التي كانت مصر تقوم بها في مختلف مناطق أفريقيا، وخاصة أن نسبة المسلمين في إثيوبيا كبيرة، إذ كانت مصر تقدر عدد المسلمين فيها بنحو ٦٠ ٪ من إجمالي عدد السكان، بينما كانت المصادر الغربيـة تقـدرهم بنسـبة تـتراوح بـين ٤٠ – ٤٥٪، فكان يخشى أن توجه مصر نشاطها نحو إثيوبيا وسكانها المسلمين لإيقاظ الوعي الديني للمطالبة بحقوقهم المسلوبة، وهو ما سيكون نذيرا بنهاية أحلامه خاصة إذا توحد السودان مع مصر، والسودان محيط بإثيوبيا من الشمال والغرب، ولهـذا كـان هيلاسلاسي يشعر بأنه قابع في جزيرة مسيحية محاطة ببلاد إسلامية تتجه أنظارهـا إلى مصر[٤٠]. لذلك راحت إثيوبيا تسعى لعقد اتفاقية صداقة مع السودان خصوصـا بعـد ظهور معارضة كبيرة في السودان ضد ما يسمى بالحزام الأفريقي والدخول في حلف مع إثيوبيا تشترك فيه الولايات المتحدة[٤١]، وذلك بسبب جهود مصر التي كلفت ممثليها في كل من إثيوبيا والسودان بالعمل على التصـدي لمحـاولات إثيوبيـا جـر السـودان للأحلاف[٤٢].

موقف مصر من السياسة الإثيوبية في إريتريا:

كان أول ما أثار دهشة قادة الثورة في عام ١٩٥٣ بخصوص منطقة القرن الأفريقي هو الأسباب التي دفعت مصر لتأييد إثيوبيا في مسألة إريتريا في الأمم المتحدة على الرغم من موقفها المؤيد للغرب فضلا عن اضطهادها للمسلمين وفيها[٤٣]، والـذين كانـت

تذيقهم الظلم بكافة ألوانه من مصادرة ممتلكاتهم وفرض الإتاوات عليهم وحرمانهم من التعليم والوظائف العامة في الدولة بل وسعيها لإخراجهم من دينهم[٤٤].

وقد لعب موقع إقليم إريتريا الجغرافي دورا هاما في تشكيل سياسة مصر الخارجية تجاه إثيوبيا فقد أصبح البحر الأحمر محط أنظار الحكومة المصرية، خاصة مع سماح إثيوبيا للولايات المتحدة باستخدام القواعد الإريترية بصورة واسعة أثارت غضب الإريتريين أنفسهم، فاتهموا هيلاسلاسي بأنه باع بلادهم[٤٥].

وكان من الأسباب التي استحوذت على اهتمام الحكومة المصرية أن الأوضاع في إريتريا رغم قصر مدة التجربة الفيدرالية قد زادت سوءا، حيث فقدت إريتريا الكثير من المميزات التي كانت تتميز بها عن إثيوبيا أيام الاحتلال الإيطالي في النواحي الاقتصادية والحضارية، بسبب استيلاء إثيوبيا على كافة المصالح الإريترية ذات الإيراد مما أدى إلى أن تواجه الحكومة الإريترية حالة اقتصادية صعبة، اقترن بها هجرة الكثير من الإيطاليين من أصحاب الأعمال تحت تأثير الخوف من سياسة إثيوبيا مما زاد من سوء الحالة الاقتصادية[٤٦].

وفي موسم الحج عام ١٩٥٤ تقابل جمال عبد الناصر مع وفود من إريتريا، فنقلت الإذاعات الأجنبية أن عبد الناصر عقد مؤتمرا إسلاميا في مكة مع الوفود الإريترية، ولكن الحكومة المصرية كذبت الخبر ووصفت هذا اللقاء بأنه لقاء شخصي أثناء الحج الذي يجمع الحجاج من كافة أقطار العالم[٤٧].

وكانت مصر حتى ذلك الوقت حريصة على تبديد مخاوف إثيوبيا من نواياها، ولكن إثيوبيا لم يكن لديها مثل هذا الحرص، فقد كانت تعمل على ضم إريتريا إليها نهائيا[٤٨]. وتنفيذا لهذا المخطط راحت تخرب الاتحاد الفيدرالي الذي أقرته الأمم المتحدة، لذلك قررت مصر اتباع سياسة جديدة تجاه إريتريا بداية من عام ١٩٥٥ حيث قررت توجيه إذاعة من القاهرة إلى شعب إريتريا باللغة التيجرينية، وهي اللغة التي ألغاها هيلاسلاسي على الرغم من نص قرار الأمم المتحدة على كونها لغة رسمية في إريتريا بجانب اللغة العربية، وقد عملت هذه الإذاعة على فضح خطط إثيوبيا التي كانت تتخذها للقضاء على الكيان الإريتري، فضلا عن مهاجمة سياسة الإمبراطور المبنية على التعصب الديني.

وقد اعتمدت سياسة مصر الجديدة على قبول اللاجئين السياسيين من إريتريا واحتضانهم والسماح لهم بالعمل السياسي في القاهرة[٤٩] دون التفرقة بين المسيحيين والمسلمين. كما تضمنت السياسة المصرية الجديدة فتح باب الأزهر للطلبة الإريتريين ووضع الخطط لجلب المزيد منهم[٥٠]، كما أصدر عبد الناصر تعليمات لأجهزة الأمن بعدم رد أي إريتري يصل إلى مصر بأية طريقة[٥١].

وعلى الرغم من أن مصر كانت حريصة على عدم التـــدخل في شـــئون الـــدول الأفريقية، وقصرت مساعدتها على الحركات التي توجد في منـــاطق الاســـتعمار إلا أن الوضع في إريتريا كان مختلفا فقد كان شعب إريتريا يناضل من أجـــل الحفـــاظ علـــى الأوضاع الدستورية التي أقرتها الأمم المتحدة، والتي اعتدى عليها هيلاسلاسي(٥٢).

وكان هيلاسلاسي مستمرا في محاولاته لضم إريتريا بشتى الطـــرق ففـــي نـــوفمبر ١٩٥٥ وأثناء الاحتفال باليوبيل الفضي لجلوسه على العرش، طلب من الوفد الإريتـــري الذي حضر الاحتفالات العمل على ضم إريتريا إلى إثيوبيا في الوقت الذي جاء فيه هذا الوفد للمطالبة بحقوق الإريتريين والاحتجاج على إلغاء اللغة العربية وفرض الأمهرية(٥٣). كما استمر هيلاسلاسي في السعي لتخريب الحكم الذاتي فقام بحل الجمعية التشـــريعية الإريترية وأجرى انتخابات صورية، فضلا عن اســـتمرار إثيوبيـــا في نهـــب الاقتصـــاد الإريتري(٥٤).

ولهذه الأسباب بدأت مصر في تقديم كل مساعدة ممكنة للإريتريين، ففـــي عـــام ١٩٥٦ التقي عبد الناصر مع وفد إريتري بزعامة طاهر إبراهيم فداب وحرضهم علـــى العمل في الحصول على حريتهم ووعدهم بمساعدة مصر(٥٥).

ولذلك زاد تطلع الإريتريين لمصر فاستغلوا زيارة سفير مصر في إثيوبيا إلى أسمره في فبراير ١٩٥٦ فقدم له الزعماء الإريتريون مذكرة لينقلها إلى جمال عبد الناصر، طـــالبوا فيها بأن تقدم لهم مصر المساعدة، وأن أملهم في إبعاد بلادهم عن الانضـــمام لإثيوبيـــا ينعقد في مصر والجامعة العربية وأملهم أن يقوم بالضغط على إثيوبيا لتنفيذ قرار الاتحـــاد الفيدرالي والالتزام بالدستور(٥٦)، كما طلبت الرابطة الإسلامية بإريتريا من مصر أن تقدم لها دعما ماليا، بعد أن أغلقت إثيوبيا جريدة الرابطة "صوت إريتريا" وباعت مطبعتـــها، وكانت الرابطة تقوم ببذل الجهد لجمع المسلمين للحيلولة دون ضم إريتريا لإثيوبيـــا(٥٧) وبادرت الحكومة المصرية إلى تقديم الدعم الذي طلبته الرابطة(٥٨)، وأوعزت إلى منظمـــة المؤتمر الإسلامي لدعمها أيضا(٥٩).

كما سارعت مصر وأبلغت مندوبها في الأمم المتحدة بأن يقدم مذكرة عن انتـــهاك إثيوبيا للقرار الفيدرالي وعدم تنفيذها لدستور الاتحاد، وإثارة الموضوع في الأمم المتحدة ولكنها عادت وقررت أن يتم ذلك عن طريق دولة عربية أخرى كالســـعودية حـــتى لا يؤثر ذلك على علاقاتها بإثيوبيا، كما عملت على اتخاذ موقف موحد بالجامعة العربيـــة ضد إثيوبيا بعد أن أقامت علاقات مع إسرائيل(٦٠). وكان مجلس الجامعة العربية قد اتخذ قرارا في ١٢ أبريل ١٩٥٦ يوصي بأن تعمل الدول العربية على توثيـــق علاقاتهـــا مـــع إثيوبيا، مع إبلاغها في الوقت نفسه أن سياستها في إريتريا لا تؤدي إلى هذا الغرض(٦١).

وأثناء زيارة السكرتير العام للأمم المتحدة لمصر عرضت عليه الحكومة المصرية شكوى إريتريا ولكنه رد بعدم استطاعته إثارة القضية في الأمم المتحدة دون أن تعرض بواسطة الدول الإسلامية ولذلك قامت الخارجية المصرية بالاتصال بالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لهذا الغرض، وفي ذات الوقت كانت الحكومة الإثيوبية تعمل على منع الإريتريين الذين يرغبون في عرض قضية بلادهم على هيئة الأمم المتحدة من مغادرة بلادهم بعدم منحهم جوازات السفر أو بالاعتقال وغيرها من الإجراءات(٦٢).

وعندما نجح وفد من الإريتريين في الخروج من إريتريا لعرض قضية بلادهم على الأمم المتحدة، مر هذا الوفد بمصر في أغسطس ١٩٥٦، وأرسل مذكرات إلى جمال عبد الناصر ووزير الخارجية محمود فوزي يطلبون فيها عون مصر لإنقاذهم من مخالب حكومة إثيوبيا ومطالبين مصر بأن تنفذ وعدها عندما أيدت القرار الفيدرالي في الأمم المتحدة بأنها والدول العربية ستضمن صحة تطبيق هذا القرار والحفاظ على حقوق الشعب الإريتري خاصة وأن هذا القرار تضمن حق إثيوبيا في اتخاذ جميع الإجراءات الفعالة للمحافظة على النظام الفيدرالي، إلا أنه لم يتضمن أي كيفية لردعها إذا ما اعتدت على هذا النظام(٦٣). وبعد عرض الوفد الإريتري مشكلة بلاده على الأمم المتحدة، قامت الحكومة الإثيوبية بالقبض على أعضاء الوفد فور عودتهم إلى إريتريا بتهمة تشويه سمعة إثيوبيا في الأوساط الدولية على الرغم من أن مندوبها في الأمم المتحدة ديلما ديرسا تعهد بعدم التعرض لهم(٦٤).

وبمرور الوقت أدرك هيلاسلاسي أن مصر هي التي تلعب الدور الرئيسي في دعم الإريتريين وأنه لن ينجح في ضم إريتريا دون معاونة مصر لذا طلب من نهرو أثناء زيارته للهند في أكتوبر ١٩٥٦ أن يتدخل لدى عبد الناصر لبناء علاقات مع مصر على أساس سليم(٦٥). ولكن مصر لم تتوقف عن دعم الإريتريين، ومن ثم اتهمهما نائب الإمبراطور في إريتريا بوجود نشاط كبير لها ضد إثيوبيا، عن طريق المصريين المقيمين في إريتريا بهدف إثارة الفتنة بين المسلمين والمسيحيين فيها وتحريض الوطنيين الإريتريين لعرقلة تحقيق هدف إثيوبيا وهو ضم إريتريا مستغلة في ذلك الإذاعات الموجهة لإثيوبيا وإريتريا سواء بالأمهرية أو التيجرينية(٦٦)، كما اعترض وزير الخارجية الأثيوبي على توجيه برنامج إلى إثيوبيا باللغة التيجرينية، بحجة أن هذا يخالف العرف الدولي لأن اللغة الرسمية لإثيوبيا هي الأمهرية، كما اعترض على شخصية بعض المذيعين من الإريتريين باعتبار بعضهم من اللاجئين السياسيين(٦٧). فأوقفت مصر الإذاعة في أكتوبر ١٩٥٦ في محاولة لتحسين العلاقات بينها وبين إثيوبيا أثناء أزمة القناة(٦٨). ولكن سياسة إثيوبيا الممالئة للغرب دفعت الحكومة المصرية لأن تعلن أن تقسيم الإمبراطورية الإثيوبية سيصبح أمرا حتميا إذا لم يتم منح المسلمين في إريتريا وإثيوبيا حقوقهم(٦٩).

وعلى أثر ذلك استدعت إثيوبيا الملحق العسكري المصري وطلبت منـــه مغـــادرة إثيوبيا، ووجهت له اتهامات حول نشاطاته واتصاله بالإريتريين، وشملـــت الاتهامـــات الإثيوبية جميع المصريين الموجودين في إريتريا[٧٠]. كما اتجهت الحكومة الإثيوبية لمحاصرة أي نفوذ لمصر أو تأثير في إريتريا، فعملت على تضييق الخناق على الإريتـــريين الـــذين يتصلون بمصر، وتضييق الخناق على المسلمين في إريتريا عموما عن طريق محاربة تعلـــيم اللغة العربية وكذلك الضغط على آلاف اليمنيين الموجودين في إريتريا خصوصا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة وإنشاء اتحاد الدول العربية مع اليمن للتأكد من عدم قيـــامهم بأي نشاط معاد لإثيوبيا[٧١].

ولم تسلم الأمور من تدخل الغرب في العلاقات المصرية الإثيوبية، فقـــد نشـــرت الصحف البريطانية في أوائل عام ١٩٥٧ أن عبد الناصر صرح لأحد الصـــحفيين بأنـــه يحاول إثارة الأقلية الإسلامية الكبيرة في إثيوبيا بهدف تقطيع المملكة المسيحية، وفي ٢٢ مارس ١٩٥٧ لام هيلاسلاسي مصر علنا على متابعة هذه الاستراتيجية وذلـــك أثنـــاء إلقاءه خطاب العرش أمام البرلمان[٧٢].

ومع استئناف الإذاعة المصرية الموجهة لإريتريا عملها سعى هيلاسلاســـي لـــدى الولايات المتحدة للحصول على محطة إذاعية متطورة لتستخدمها إثيوبيا في الـــرد علـــى الإذاعات المصرية الموجهة إليها، ولكن الولايات المتحدة رفضت طلبه خشية أن يزيـــد ذلك من عنف الحملة المصرية ضد بلاده مما يهدد بتأليب المسلمين المضطهدين داخلـــها وفي إريتريا ويهدد استقرار الأوضاع في إريتريا مما يضر بالمصالح الأمريكية[٧٣].

ولم تكن مصر تواجه السياسة الإثيوبية فحسب بل كانت تواجه السياسة الأمريكية أيضا فقد كانت الجهود المصرية في إريتريا يقابلها دعم أمريكـــي لإثيوبيـــا في كافـــة المجالات، إذ عملت الولايات المتحدة على عرقلة أي تقدم في العلاقـــات بـــين مصـــر وإثيوبيا[٧٤]. بل إن إثيوبيا كانت تستغل المعارضة المصرية لسياستها لكي تحصل علـــى المزيد من المساعدات الأمريكية، فعندما احتجت مصر على وجـــود القطـــع البحريـــة الأمريكية في البحر الأحمر في مارس ١٩٥٧[٧٥] طلبت الولايات المتحدة مـــن إثيوبيـــا منحها المزيد من الامتيازات للأسطول السابع في مصوع في إطار إستراتيجيتها للاهتمام بالموانئ البحرية على الشواطئ الأفريقية بعد إغلاق قناة السويس، فاســـتغلت الأخـــيرة الفرصة وطلبت المزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لمواجهة أثار المقاومة المصرية لمثل هذا التصرف[٧٦].

وقد تسببت النجاحات التي حققتها مصر في تدعيم مكانتها في العالم العربي وظهور بوادر الثورة ورياح التغيير في العديد من دول المنطقة في العراق والأردن ولبنان فضلا عن زيادة النشاط المصري في الصومال إلى فقدان هيلاسلاسي الكثير من ثقته في نفسه وإثارة

مخاوفه[٧٧]. وقد أدى ذلك إلى اتباع إثيوبيا سياسة جديدة في اتجاهين لمواجهة التهديدات المصرية، الأول في إريتريا حيث عمد هيلاسلاسي إلى قمع الاحتجاجات بقسوة بهدف القضاء على المعارضة الإريترية وبالتالي القضاء على أية ذريعة للتدخل في شئونها[٧٨]، ففي مارس ١٩٥٨ قتلت القوات الإثيوبية وجرحت أكثر من خمسمائة إريتري أثناء الإضراب الذي نظمه الاتحاد العام للعمل الإريتري في أسمره ومصوع[٧٩]. كما أمر هيلاسلاسي في ١٤ سبتمبر ١٩٥٨ بإنزال العلم الإريتري باعتباره رمزا من رموز السيادة والشخصية الوطنية في إريتريا[٨٠]. أما الاتجاه الثاني فكان البحث عن حلفاء جدد ليس في الشمال فقط ولكن في الجنوب والغرب، ومن ثم بدأ هيلاسلاسي حملة دبلوماسية كبيرة في أفريقيا، فأعلن في خطاب العرش في ١٢ نوفمبر ١٩٥٨ أن بلاده تهدف إلى اتباع سياسة خارجية جديدة وهي التوجه نحو الدول الأفريقية التي تحصل على استقلالها والمشاركة في الشئون الأفريقية، خصوصا وأن الأفارقة ينظرون إليه باحترام نظرا لتاريخ إثيوبيا في مواجهة الدول الاستعمارية – على حد ظنهم – وعدم احتلالها إلا لفترة محدودة[٨١].

ولكن مصر لم تتوقف عن دعم إريتريا بكافة أشكال الدعم المعنوي والمادي، حيث قدمت الدعم لحركة تحرير إريتريا[٨٢]، التي تأسست في عام ١٩٥٨ بقيادة محمد سعيد ناود وهي الحركة التي عرفت باسم "بمجموعة السبعة" وضمت العديد من الوطنيين والعمال الإريتريين في السودان والطلاب في القاهرة ثم انتشرت في المدن الإريترية، وكانت تهدف إلى تحقيق الاستقلال وإلغاء الاتحاد الفيدرالي ولكن كان ينقصها وجود جناح مسلح[٨٣].

وقد اتجه هيلاسلاسي إلى البحث عن طريقة جديدة للحد من مساعدة مصر للإريتريين، فعمل على تحسين علاقات بلاده معها، فقام بزيارتها في ٢٤ يونيو ١٩٥٩، وكانت الزيارة بالنسبة لمصر تعبيرا عن اتجاه جديد لهيلاسلاسي فاستقبل بحفاوة كبيرة[٨٤]، وتفادت الحكومة المصرية في خلالها التعرض أو التلميح لمشكلتي إريتريا أو الصومال[٨٥]. كما نظمت له زيارات لأماكن عديدة في مصر حيث قام بزيارة الصناعات الحديثة الناشئة مثل المصانع الحربية ومصانع الحديد والصلب وغيرها ، كما تم خلال هذه الزيارة تسوية المشاكل المعلقة بين الكنيستين المصرية والإثيوبية[٨٦]. ثم غادر هيلاسلاسي مصر إلى الاتحاد السوفيتي حيث سعى خلال زيارته لموسكو إلى كسب ود السوفيت حتى يستعملوا نفوذهم للضغط على عبد الناصر فيقلل من هجومه على إثيوبيا[٨٧] ، مستغلا في ذلك وجود بعض الخلافات المصرية السوفيتية في ذلك الوقت بسبب مواقف مصر ضد الشيوعية وحكومة عبد الكريم قاسم في العراق وغيرها[٨٨].

أزمة قناة السويس وموقف إثيوبيا خلالها:

كانت السياسة الأمريكية تسعى إلى جذب مصر باتجاه المعسكر الغربي ، وكانت مستعدة في سبيل ذلك إلى تمويل السد العالي ، ولكنها من ناحية أخرى كانت تحاول الحفاظ على المصالح الإثيوبية ، فخلال مفاوضات مصر مع الدول الغربية حول تمويل السد كانت الولايات المتحدة تؤكد أنها ملتزمة بالتعاون مع إثيوبيا في مجال مشروعات المياه وتوسيع مجالات المساعدات الاقتصادية والفنية[٨٩]. وعندما تأكدت الولايات المتحدة من عدم خضوع مصر لمحاولات الضغط عليها أعلنت في ٢٨ مارس ١٩٥٦ أنها والبنك الدولي وبريطانيا لا يجب أن يقوموا بأي دور في مسألة تمويل السد العالي الذي يضر بمصالحها[٩٠].

ولذلك عندما قرر جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتمويل السد العالي، أشار في خطاب التأميم إلى محاولة الولايات المتحدة في بيانها الذي أعلنت فيه تراجعها عن تمويل السد العالي[٩١] إثارة إثيوبيا وأوغندا ضد مصر واتهامها لمصر بأنها تريد أن تبقى هذه الدول متخلفة اقتصاديا وسياسيا حتى تتحكم في المنطقة[٩٢].

وكانت إثيوبيا غاضبة بالفعل من عرض الولايات المتحدة لتمويل السد العالي دون استشارتها[٩٣]، ولكنها لم تتخذ موقفا معاديا لمصر في بداية الأزمة، إذ كانت تحاول تصفية المشاكل المعلقة بينهما في هذا الوقت وتبذل جهدا ظاهريا في سبيل تحسين العلاقات معها تمهيدا لزيارة هيلاسلاسي لها التي جاء تحديدها تخوفا من تدخل مصر في الانتخابات الإريترية وأملا في مهادنتها في الصومال، فأكدت للحكومة المصرية أنها سوف تقف موقف التأييد الكامل لها في مؤتمر لندن الذي تقرر عقده في لندن في أغسطس ١٩٥٦ لمناقشة قضية تأميم مصر للقناة[٩٤].

ولكن موقف إثيوبيا خلال المؤتمر كان مخالفا لذلك، فعلى الرغم من تظاهرها بأنها غير منحازة في النزاع، إلا أنها قبلت مبدأ تدويل القناة وهو أساس مشروع دالاس[٩٥]، وإن كانت قد اشتركت مع باكستان وتركيا وإيران في إدخال تعديل طفيف على هذا المشروع يؤكد سيادة مصر على القناة بالألفاظ، في حين أعرب وزير خارجية إثيوبيا ورئيس وفدها في المؤتمر عن أسفه للكيفية التي تم بها تأميم القناة، كما أعرب أيضا عن أسفه للظروف التي أحاطت بتأميم القناة، على الرغم من أنه قام قبل مغادرة أديس أبابا بالاجتماع مع السفير المصري هناك وأخبره بأن هيلاسلاسي أصدر تعليماته للوفد بتأييد تأميم القناة في المؤتمر، وأن يتخذ موقفه بالاتفاق مع الوفد الهندي تنفيذا لقرارات مؤتمر باندونج، وهو ما لم يحدث خلال المؤتمر[٩٦].

وتفسير هذا الموقف يكمن في أن إثيوبيا خضعت لمساومة أمريكية غير مباشرة في ذلك الوقت، إذ كان مقررا أن يتم توقيع اتفاقية جديدة للمعونة الفنية والاقتصادية في النصف الأول من شهر أغسطس ١٩٥٦، ولكن الولايات المتحدة أجلت التوقيع على هذه الاتفاقية إلى ما بعد الانتهاء من مؤتمر لندن بحجة تغيب وزير خارجيتها، وكان من الطبيعي أن يؤثر ذلك على سياسة إثيوبيا تجاه الأزمة إذ أنها كانت تعتمد على الولايات المتحدة بصفة رئيسية في تزويدها بالمعونات الاقتصادية والعسكرية والفنية[٩٧].

وعندما استفسرت مصر من سفير إثيوبيا بالقاهرة عن موقف بلاده، أفاد بأنها تدافع عن مصلحتها في القناة، إذ أن مجالها البحري ينحصر في البحر الأحمر، ولكن ذلك لم يقنع الحكومة المصرية، فقد كانت مصر تدرك مدى تواضع حركة التجارة الخارجية الإثيوبية إذ لم ميزانية إثيوبيا في العام أكثر من ١٥ مليون جنيها مصريا، وأن السفن التي تستخدم لنقل بضائعها لم تكن تمثل شيئا يذكر في الملاحة عبر القناة. كما انتقد السفير الأثيوبي الطريقة التي تم بها تأميم القناة إذ كان يرى أن يتم إخطار إدارة شركة القناة والتفاهم معها على الخطوات التي قررت مصر اتخاذها قبل إعلان قرار التأميم، فضلا عن أن إثيوبيا انتقدت إعلان مصر تأميم القناة كرد على امتناع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن تمويل السد العالي، ووصفت قرار التأميم بأنه لم يكن قرارا حكيما[٩٨].

ومع نهاية مؤتمر لندن تقرر تشكيل لجنة من خمسة أعضاء برئاسة منزيس رئيس وزراء استراليا وعضوية كل من الولايات المتحدة والسويد وإيران وإثيوبيا لكي تبحث مع الحكومة المصرية اقتراح دالاس، وقد وصلت اللجنة إلى مصر في ٣ سبتمبر، وحاول مندوب إثيوبيا في اللجنة التخفيف من موقف بلاده تجاه مصر خشية الصدام معها في منطقة القرن الأفريقي[٩٩]، ولكن مهمة اللجنة آلت إلى الفشل وغادرت مصر في ١٠ سبتمبر ١٩٥٦، وأعقب ذلك تباعد وجهات النظر بين بريطانيا وفرنسا من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى إذ أصبحت فرنسا وبريطانيا أكثر عنفا وتشددا تجاه مصر[١٠٠].

وكان من الطبيعي أن تتبع إثيوبيا الولايات المتحدة في مواقفها فعندما اقترحت مصر الدعوة لمؤتمر لإعادة النظر في اتفاقية ١٨٨٨ والبت في نزاع القناة، رفضت إثيوبيا الاشتراك في المؤتمر المقترح مثلما فعلت الولايات المتحدة في حين قبلته خمسة وعشرين دولة من بينها خمس دول من الدول التي اشتركت في مؤتمر لندن[١٠١].

وعندما دعت بريطانيا لمؤتمر لندن الثاني في ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ لمناقشة اقتراح الغرب بإنشاء هيئة منتفعين للقناة[١٠٢]، قصرت الدعوة هذه المرة على الدول الثمانية عشرة التي أيدت الموقف الغربي خلال مؤتمر لندن الأول وتجاهلت الدول الأربع التي عارضته، وعندما حاولت مصر إقناع إثيوبيا برفض الدعوة لحضور المؤتمر، رفضت إثيوبيا

ذلك وأصرت على المشاركة، متذرعة بأنها مضطرة لقبول الدعوة باعتبارهـا إحـدى الدول الموقعة على مشروع دالاس وإحدى دول لجنة منزيس ولكنها تعهدت بأنها لـن توافق على أي مشروع فيه مساس بسيادة مصر، أو تهديد باستعمال القوة ضدها[١٠٣].

وكان هيلاسلاسي في موقفه هذا حريصا على عدم إثارة غضب الولايات المتحدة طمعا في المزيد من المساعدات، كما أنه كان حريصا على أن لا تستخدم مصر مواقفـه هذه في الهجوم عليه[١٠٤]. خاصة إذا فشل الغرب في فرض الحل الذي يحقق مصـالحه، فتستهدف مصر بلاده في المستقبل[١٠٥]، ومن ثم اتصف موقف إثيوبيا بـالتردد وعـدم الوضوح[١٠٦]. ولذلك عندما اقترحت مصر إنشاء هيئة مفاوضة تتألف من ممثلين لتسعة دول من الدول المستخدمة للقناة، ماطلت إثيوبيا في الرد على هذا الاقتـراح حـتى لا تتورط في مواقف تخالف موقف الولايات المتحدة، ورأت أن تطلب من مصر إيضاحات حول اقتراحها كسبا للوقت حتى تتضح الظروف الدولية[١٠٧].

وعندما قررت جمعية المنتفعين تسيير سـفنها في القنـاة بـالقوة، دون الاعتـداد بالسلطات المصرية، طلبت الولايات المتحدة من إثيوبيا أن تستكشف رد فعل مصر إزاء هذه الخطوة، فكلفت الحكومة الإثيوبية سفيرها في القاهرة جبريهيـوات Gebriehiwat بمقابلة جمال عبد الناصر لهذا الغرض، فأجابه عبد الناصر بأن مصر لن تطلق النار علـى هذه السفن ولكنها سوف تحرك بعض سفنها في القناة وتغرقها، وإذا وقع حـادث لأي سفينة من تلك السفن فسيكون نتيجة لخطأها لأنها لم تنسق مع سلطات القناة المصرية. فأبلغه السفير الأثيوبي أن الشعوب الصغيرة في البحر الأحمر واقعة تحت رحمة مصـر وأن هذه الدول لا تشعر بالراحة لذلك، وأن إثيوبيا لا تقبل دعوة مصر لعقد محادثـات لأن هذه الدعوة غير واضحة[١٠٨]. وأعلن وزير الخارجية الأثيوبي هابتي وولـد أن حضـور إثيوبيا لمؤتمر لندن يعطي الدليل لجمال عبد الناصر على أنه لا يمكنه أن يقود إثيوبيا طبقا لمفاهيمه الخاصة[١٠٩].

وقد أغضب هذا الموقف مصر، فأذاع راديو القاهرة في التاسع من أكتوبر ١٩٥٦ حديثا لجمال عبد الناصر اتهم فيه إثيوبيا بمناصرة الاستعمار في مسألة القناة مثلها مثـل إيران، فاشتكى هيلاسلاسي من هجوم مصر عليه، وادعى بأن إثيوبيا رفضت الانضمام إلى هيئة المنتفعين إرضاء لمصر بينما انضمت إيران إلى هذه الهيئة[١١٠] في حين أن عـدم اشتراك إثيوبيا في الهيئة لا يعود لتأييدها لمصر بقدر ما يعود إلى ضآلة نشاطها في القنـاة على عكس إيران أحد أهم مصدري النفط للغرب. ونتيجة لذلك اتخذت مصر موقفا مع إثيوبيا لم تتخذه مع باقي دول مؤتمر لندن الثاني، حيث قررت حظر استخدام الطائرات الإثيوبية للمجال الجوي المصري[١١١].

غير أن العلاقات بين مصر وإثيوبيا بدأت تتحسن بعد أن تدخل السودان لتهدئة الأجواء بينهما، حيث قام الصادق المهدي زعيم حزب الأمة بزيارة إثيوبيا لهذا الهدف[١١٢]، وتم الاتفاق خلال هذه الزيارة على عقد مؤتمر يحضره جمال عبد الناصر وهيلاسلاسي وعبد الله خليل رئيس وزراء السودان لوضع الخطوط العريضة لقيام الكتلة الأفريقية بين مصر والسودان وإثيوبيا والاتفاق على المسائل المشتركة وفي مقدمتها السد العالي وخزان تانا وخزان الروصيرص في السودان[١١٣]. ولكن العدوان الثلاثي على مصر حال دون المضي قدما في تنفيذ هذا الاتفاق، حيث هاجمت إسرائيل سيناء وتدخلت بريطانيا وفرنسا طبقا للخطة المتفق عليها بينهم، وكان هيلاسلاسي في هذا الوقت يقوم بزيارة للهند فاضطر لإدانة العدوان بعد أن أحرجه رئيس وزرائه مايكل إمرو – وكان معروفا بآرائه التحررية – الذي سارع بإدانة العدوان فور سماع أخباره[١١٤].

وكان لإثيوبيا دور غير مباشر في هذا العدوان، فقد وصل ٧٢ إسرائيليا إلى الصومال الفرنسي في ٢٧ أكتوبر، وفي يوم ٣١ أكتوبر أي بعد بدء الهجوم على مصر بيومين تم توزيعهم على طائرات استأجرت من شركة هندية واتجهوا إلى مصوع في إريتريا حيث تسلموا سفينتين أثيوبيتين هما "أيينا" و"كاترينا ماردي" وكانت إسرائيل قد استأجرتهما من إثيوبيا وأسندت إليهما مهمة حربية وهي إيصال مواد التموين إلى وحدات اللواء التاسع الإسرائيلي في شرم الشيخ بمجرد الاستيلاء عليها، وقد غادرت السفينتان إثيوبيا في يوم ٤ نوفمبر، ولما ذهب الملحق العسكري المصري في إثيوبيا لاستطلاع الأمر طرده المسئولون الأثيوبيون، وعندما وصلت السفن الإثيوبية إلى منطقة العمليات في ١٥ نوفمبر، كانت شرم الشيخ قد أوشكت على السقوط في قبضة القوات الإسرائيلية، فأرسلت السفينتان قوة مسلحة لاحتلال جزر خليج تيران. ولتغطية التواطؤ الأثيوبي الإسرائيلي أعلنت إسرائيل أن هاتين السفينتين قامتا بالدوران حول طريق رأس الرجاء الصالح أي أنهما لم تنطلقا من مصوع لإبعاد الشبهات عن إثيوبيا[١١٥].

وعلى الرغم من هذا التواطؤ فإن إثيوبيا اتبعت نهجا مختلفا في الأمم المتحدة فعندما نوقشت مسألة العدوان في الجمعية العامة الأمم المتحدة، اتبعت موقف الولايات المتحدة الذي كان يركز على وقف إطلاق النار لتحقيق مصالحها الخاصة في القضاء نهائيا على نفوذ بريطانيا في المنطقة وعدم تأييد عدوان مسلح يفقدها نفوذها ويظهرها بمظهر الدول الاستعمارية، فعندما تقدمت الولايات المتحدة بمشروع القرار رقم ٩٩٧ في الثاني من نوفمبر ١٩٥٦ لوقف إطلاق النار وحظر نقل الأسلحة والقوات العسكرية للمنطقة تقدمت إثيوبيا مع بعض الدول العربية والإسلامية والأسيوية بمشروع القرار رقم ٩٩٩ في ٤ نوفمبر ١٩٥٦ للمطالبة بتنفيذ القرار السابق والانسحاب إلى وراء خطوط الهدنة[١١٦].

ومع مرور الوقت زاد انحياز إثيوبيا لموقف مصر في الأمم المتحدة، حيث أعلن ديلما ديرسا مندوبها في الأمم المتحدة أن من حق مصر أن تؤمم شركة القناة، خاصـــة وأنهـــا اتخذت هذا القرار مع الاعتراف بالمصالح الدولية المتمثلة في حرية المرور في القناة، كمـــا طالب بانسحاب القوات المعتدية من مصر فورا[١١٧]. ثم أصبح هذا المنـــدوب متزعمـــا للدول الأسيوية والأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة للدفاع عن حقـــوق مصـــر ضـــد العـــدوان الثلاثي[١١٨]. كما عرضت إثيوبيا إرسال قواتها إلى مصر للمشاركة في قوات الطوارئ الدولية التي قررت الأمم المتحدة نشرها في سيناء في أعقاب انســـحاب القوات المعتدية في إطار سعيها للظهور في السياسة الدولية[١١٩].

غير أن كل ذلك لم يكن يعني أن إثيوبيا تقف إلى جانب مصر وتؤيدها ضد أعدائها حقا، بل أنها كانت ترغب أشد الرغبة في أن تكون مصر ضعيفة إلى الحد الذي يجعلـــها عاجزة عن القيام بأي مضايقة لها، كما أن مصالحها كانت في جانب الـــدول الغربيـــة وإسرائيل، والدليل على ذلك أنه عندما كان مندوبها يدافع عن حقوق مصر في الأمـــم المتحدة أدلى هيلاسلاسي بحديث لجريد نيويورك تايمز الأمريكية في فبراير ١٩٥٧ اتهم فيه مصر باتباع سياسة هدامة في إثيوبيا وأنهـــا تســـعى لبـــث الفرقـــة بـــين المســـلمين والمسيحيين[١٢٠]. كما أن علاقات إثيوبيا بإسرائيل توثقت أكثر في كافة النواحي وتوسع نشاط الشركات الإسرائيلية فيها[١٢١]، ولذلك فإن موقف إثيوبيا ضد العدوان الثلاثـــي كان نابعا من مسايرتها للسياسة الأمريكية، بهدف الحصول على مكاسب في الشـــئون الدولية وخاصة بين الدول الأسيوية والأفريقية خصوصا مع عدالة القضية المصرية.

وفي ديسمبر ١٩٥٦ أرسل هيلاسلاسي مبعوثا خاصا إلى القاهرة وهـــو مـــيلس عندوم[١٢٢] سفير إثيوبيا في السودان، لكي يوضح أسباب تراجع هيلاسلاسي عن زيارته لمصر التي كان مقررا لها شهر نوفمبر ١٩٥٦، وقد وصف ميلس عندوم محادثاته مـــع جمال عبد الناصر للسفير البريطاني في السودان بعد عودته من مصر، وأخبره بأن عبـــد الناصر يرغب في إنشاء تحالف عسكري بين مصر وإثيوبيا والسودان لمصـــلحة الـــدول الثلاث، ولكن ميلس قال أنه رفض الفكرة لأن عبد الناصر كان يسعى لقيـــادة العـــالم العربي ويتدخل في شئون العرب ويحاول إثارة المشاكل لحكوماتهم وأن إثيوبيـــا ليســـت عربية بل أفريقية سوداء وأن مصر تتدخل في شئونها الداخلية وتسبب لها المشاكل وأن لها أهدافا عسكرية مجهولة وأن بلاده لا تثق في القوة المسلحة المصرية كما أنها تقف بقوة في وجه الشيوعيين الذين يسلحون هذه القوة[١٢٣].

مسألة مياه النيل وأثرها على العلاقات بين مصر وإثيوبيا:

تزايدت اهتمامات مصر بمشروعات المياه بعد ثورة يوليو لتحقيق التنمية، وكانت إثيوبيا وبريطانيا قد حالتا دون تنفيذ مشروع خزان تانا لسنوات طويلة، بسبب المماطلة والتسويف ومحاولات الحصول على أكبر قدر من المكاسب، وفي يوليو ١٩٥٤ حثت بريطانيا مصر على بدء مفاوضات مع إثيوبيا لتنفيذ المشروع[١٢٤]، وكانت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ما تزال جيدة، ومن ثم لجأت الحكومة المصرية إلى الولايات المتحدة التي أصبح لها نفوذ كبير في إثيوبيا للضغط على الحكومة الإثيوبية للموافقة على بدء المفاوضات والعمل على تنفيذ المشروع[١٢٥].

ولكن هيلاسلاسي كان يعرض عن مناقشة المشروع بسبب عدم امتلاك حكومته ما يكفي من المعلومات والدراسات الفنية وافتقارها إلى الفنيين الأثيوبيين[١٢٦]، كما أن تعارض السياسة المصرية مع السياسة الإثيوبية الذي تزايد في عام ١٩٥٤ كان سببا في عرقلة تلك التحركات، خصوصا بعد إعلان مصر عن نيتها إنشاء السد العالي وهو ما أثار حفيظة هيلاسلاسي ضدها فأعلن أن مصر تخرق بهذا كافة المواثيق الدولية المنظمة لمياه الأنهار الدولية، كما زاد غضبه عندما وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على منح مصر قرضا كبيرا يمكنها من القيام بتنفيذ هذا المشروع، فهاجمت الصحف الإثيوبية مصر لانفرادها بالدراسات الخاصة بالمشروع وتجاهلها لإثيوبيا التي ينبع النيل من أراضيها، واستدعى هيلاسلاسي سفير الولايات المتحدة وأظهر له استياءه من موقف بلاده وطلب منه إلغاء قرار البنك الدولي والضغط على مصر لإجبارها على الدخول في مفاوضات مياه النيل بصفة عامة[١٢٧].

وعندما يأست الولايات المتحدة وبريطانيا من إمكانية التأثير على مصر لاتباع السياسة الغربية، قررتا سحب عرض تمويل السد العالي بحجة ضعف قدرة الاقتصاد المصري على الوفاء بمستلزمات بناء السد بالإضافة إلى حقوق بلدان حوض النيل وأضرار هذا المشروع على هذه الدول وكأنها اكتشفت فجأة وجود هذه الدول وذلك في محاولة لإثارة إثيوبيا ضد مصر[١٢٨].

وفي ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ حاولت السودان عن طريق رئيس حزب الأمة عبد الرحمن المهدي التوفيق بين مصر وإثيوبيا وعقد اجتماع بينهما لمناقشة قضايا السد وخزان تانا وخزان الروصيرص في السودان[١٢٩]، ولكن حدوث العدوان الثلاثي على مصر حال دون ذلك.

وتسبب تفكير مصر في إنشاء السد العالي في تلاشي أهمية أية مشروعات مشتركة مع إثيوبيا على بحيرة تانا حيث أصبحت بحيرة تخزين المياه المقترح إنشاؤها خلف السد العالي هي مصدر التخزين الرئيسي لمصر الذي يقلل التهديدات الإثيوبية لها ويخلصها من

مماطلة إثيوبيا التي دأبت على خلط التهديدات بالوعود بهدف الضغط عليها لكي تتساهل معها في القضايا الأخرى، ومع نهاية عام ١٩٥٦ أهمل عبد الناصر المفاوضـــات بشـــأن خزان تانا، واتجه مباشرة للتعامل مع السودانيين ليناقش معهم قضية توزيع المياه مهمـــلا إثيوبيا، فكان رد فعل هيلاسلاسي هو التحرك لإثارة السودانيين ضد مصر[١٣٠]، وطلب معونة الولايات المتحدة لكي تستطيع إثيوبيا احتجاز كميات من المياه الضرورية لحاجاتها الزراعية والصناعية وتوليد الكهرباء[١٣١].

وفي مارس ١٩٥٧ طلبت إثيوبيا من مصر الاشتراك في المفاوضات المتعلقة بمياه النيل على أساس أن منابع النيل في بحيرة تانا هي أرض إثيوبية فلا يمكن أن تكون مياه النيـــل خاصة بمصر والسودان وحدهما، وللضغط على مصر أعلن سفيرها في السودان مـــيلس عندوم أن بلاده تنوي إنشاء خزان كبير في بحر دار على بعد ثلاثة كيلو مترات من بحيرة تانا[١٣٢].

وكان رئيس وزراء السودان السابق إسماعيل الأزهري متمسكا بحل مشكلة المياه مع مصر وحدها فرفض طلب بريطانيا إشراك أوغندا — التي تحتلها- في مباحثـــات النيـــل، ولكن عبد الله خليل رئيس وزراء السودان الجديد كـــان يخشـــى أن تنفـــرد مصـــر بالمفاوضات المتعلقة بالمياه مع بلاده، لذلك كان يرغب في إشراك إثيوبيا وأوغندا في هذه المفاوضات لكي يكون أمام مصر ثلاث دول وليست دولة واحدة، ولكن مصر أصرت على أن إثيوبيا لا دخل لها بالمحادثات المتعلقة بالمياه[١٣٣].

واستمر السودان في هذه السياسة، حيث زار عبد الله خليـــل إثيوبيـــا في أبريـــل ١٩٥٧، وحاول هيلاسلاسي خلال هذه الزيارة استقطاب السودان للمعسكر الأمريكي عن طريق استعراض المساعدات العسكرية الأمريكية في إثيوبيا وذلك لتشجيع عبـــد الله خليل على قبول المساعدة الأمريكية، كما أدخل الأثيوبيون في ذهنه أن بناء خزان ببحيرة تانا الذي تنوى إثيوبيا إنشاءه سيعود بالفائدة على السودان أثناء الصيف الذي تقل فيـــه المياه[١٣٤]. وزيادة في توثق علاقاتها مع السودان أرسلت إثيوبيا العديـــد مـــن البعثـــات السياسية والاقتصادية والثقافية للسودان خلال عام ١٩٥٧، كما استقبلت العديد مـــن البعثات السودانية، حتى أصبح لدى إثيوبيا قناعة بأن السودان لن يعترض على اعتبـــار معاهـــــــدة ١٩٢٩[١٣٥]غير ذات موضوع خصوصا وأن حكومة السودان حتى ذلك الوقت لم تعلن قبولها بأحكام تلك المعاهدة، بينما كانت مصر ترى أنه لا حق للسودان في التراجع والتنصل من أحكام اتفاقية ١٩٢٩ إذ أنها لم تأت إلا بتأكيد جديد لحق مصر التاريخي والطبيعي في مياه النيل بإقرار من حكومة بريطانيا بالمحافظة على هذا الحق طبقا للقانون الدولي[١٣٦]. فما كان من إثيوبيا إلا أن عملت على إقناع الأطراف التي ارتبطت بمعاهدات تخص مياه النيل وتضمن حقوق مصر في ميـــاه النيـــل علـــى إلغـــاء هـــذه

الاتفاقية[١٣٧]، كما استغلت إثيوبيا زيارة بعثة بريطانية لها في يوليو ١٩٥٧ لمناقشة مشاكل الحدود بينها وبين الصومال البريطاني حتى تقر بريطانيا بأن اتفاقية عام ١٩٠٢ بينهما غير ذات موضوع، وهو ما كان يخدم المصالح البريطانية التي كانت تسعى جاهدة لإزكاء روح الحقد الأثيوبي على مصر[١٣٨].

وقد ردت مصر على هذا التصرف البريطاني بأن بريطانيا عندما وقعت تلك المعاهدة وقعتها بصفتها الدولة المسئولة عن العلاقات الخارجية لمصر والسودان وأوغندا باعتبارها مستعمرات لها، وأن الحقوق والالتزامات التي نصت عليها المعاهدة تخص مصر على الرغم من أنها لم تكن طرفا فيها[١٣٩]. كما أعلنت أن القانون الدولي لا يسند طلب كل من إثيوبيا وأوغندا في الاشتراك في مفاوضات النيل وأن مصر تتمسك بحقوقها المكتسبة في المياه، وأنه لا مبرر لإشراكهما في المفاوضات لأنهما لا تتأثران بمياه النهر على الرغم من أن منابعه موجودة في أرضيهما، وأن مصر لا تمانع في اشتراكهما في أية مباحثات تستهدف الانتفاع من مساقط المياه في منابع النهر، ولكن السودان كان متمسكا بإشراك إثيوبيا وأوغندا وهو ما أيد موقف إثيوبيا[١٤٠].

وكان للولايات المتحدة دور كبير في إثارة إثيوبيا ضد مصر، فقد طلبت من إثيوبيا موافقتها على تكوين هيئة دولية للإشراف على توزيع مياه النيل في أبريل ١٩٥٧، وأبلغتها أنها تعتزم عقد مؤتمر يضم مندوبين عن عدة دول منها دول غربية استعمارية لدراسة هذا الموضوع على أن يتم عقد المؤتمر في بلد محايد مثل غانا وطلبت موافقة الحكومة الإثيوبية، ولكن إثيوبيا ربطت موافقتها بموافقة مصر والسودان اللذان رفضا مثل هذه الفكرة وأنه لا دخل للولايات المتحدة أو أي بلد غربي أخر في مثل هذه المسألة. كما عملت مصر على توحيد الجبهة المصرية السودانية إزاء المشروع الأمريكي[١٤١].

وقد اتبعت الولايات المتحدة أساليب متعددة لإثارة الأثيوبيين ضد مصر، فقد عرض أعضاء هيئة التدريس الأمريكية بمدرسة منليك الثانوية فيلما على الطلبة الأثيوبيين يعرض لموارد إثيوبيا المائية الضخمة التي تتدفق إلى مصر ثم عرض الفيلم لتقدم مصر وعزا ذلك إلى المياه الإثيوبية وصور مصر على أنها المغتصبة لهذه الثروة المائية بدون وجه حق وهو ما أدى لثورة الطلبة. كما أن الأمريكيين كانوا يقومون بتسميم أفكار المسئولين الأثيوبيين بأن ملكيتهم للمياه مثل ملكية مصر لقناة السويس، بهدف أن تتمسك إثيوبيا بفكرة بيع المياه للمنتفعين بها[١٤٢].

وبادرت إثيوبيا بإرسال مذكرة في أغسطس ١٩٥٧ إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تبلغها فيها أنها تحتفظ لنفسها بالحق في إقامة السدود ومشروعات الري داخل حدودها على النيل الأزرق، ثم كلفت الحكومة الإثيوبية مستشار الري بها وكان يدعى ويدي بتريدس – يوناني الجنسية – بإعداد تقرير عن مياه النيل في سبتمبر ١٩٥٧ قرر

فيه أن أي كمية مياه يحصل عليها الآخرون سوف تكون بعد أن تستكفي إثيوبيا أولا – المالك الأصلي- لحاجتها من المياه اللازمة للتوسع الاقتصادي والسكاني[١٤٣].

وقامت مصر بالرد على ذلك بتوزيع مذكرة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر من نفس العام، فصلت فيها الرد على المزاعم الإثيوبية كان أهم ما ورد فيهـــا أن إثيوبيا تود أن تشارك فيما ليس في أراضيها وليس بذي تأثير علي ما يجرى من مائها، وأن تصريف مياه النيل الأزرق إلى السودان ثم إلى مصر ظاهرة طبيعية ليس لإثيوبيا دخل فيها، وأنه لولا ذلك التصريف لأغرقت الأمطار إثيوبيا، وأن مصر والسودان هما الدولتان الوحيدتان المعتمدتان على ما يحمله النهر من مياه والتي هي في الواقع زائدة عن حاجـــة إثيوبيا، فضلا عن أن الاتفاقيات الدولية الموقعة بشان مياه النيل تضمنت تقييد ســـلطان إثيوبيا في إقامة أية مشروعات تؤثر على كمية المياه دون الحصول على موافقـــة مصـــر والسودان في حين لم تلزم أي من هذه الاتفاقيات الدولية مصر أو السودان باستشـــارة إثيوبيا أو موافقتها على أي مشروع تقيمه، أما المفاوضات مع السودان فضـــرورية لأن إقامة السد العالي سوف يغرق بعض أراضي السودان مما يستوجب تعويضات عن هـــذه الأراضي ولتنسيق السياسة المائية المعلقة بين البلدين تطبيقا لاتفاقية عام ١٩٢٩ ولا شأن لإثيوبيا في مناقشة حصة المياه التي تمر بالسودان ومصر[١٤٤].

وقد بدأت إثيوبيا في الضغط على مصر بإثارة مخاوفها بمساعدة الولايات المتحدة لها عن طريق برنامج المساعدات المعروف بالنقطة الرابعة حيث أخذت في تصوير الأراضي الواقعة حول بحيرة تانا وحوض النيل للإيحاء بأنها تنوي إنشاء مشروعات مائية وكهربائية وزراعية بمساعدة أمريكية بدون أخذ رأي أو استشارة أي من حكومة مصر أو السودان ما لم تشترك رسميا معهما في مباحثات مياه النيل[١٤٥].

وقد تمت تلك الدراسات بمعرفة شركة Mark Hurd Herial Surveys حيـــث تم تصوير ١٨٢ ألف كيلو متر لعمل الخرائط اللازمة لحوض النيل الأزرق، كما قام الخبراء الأمريكيون بدراسة التربة ومناسيب المياه حيث وضع الأمريكيون مقاييس في مواضـــع مختلفة من النيل[١٤٦]. وكان أكثر من مائة أمريكي تابعين للشركة ولبرنامج النقطة الرابعة يعملون في تلك المشروعات[١٤٧]. ولم تكن مصر تستطيع التعرض لهـــذه الأعمـــال أو المطالبة بإيقاف هذه الأبحاث لأنها تقع داخل إثيوبيا ولأن الأمر لم يكن يخرج عن إطـــار الأبحاث وجمع المعلومات، انتظارا لأي تحرك لتحويل هذه الأبحاث إلى التنفيذ وحينئـــذ تطالب مصر بتنفيذ بنود اتفاقية ١٩٠٢[١٤٨].

كما راح الخبراء الأمريكيون يثيرون الشكوك لدى الحكومـــة الإثيوبيـــة في عـــدم صلاحية السد العالي لتخزين المياه على أساس أن البحيرة التي ستقيمها مصر خلف السد ستفقد ما يقرب من نصف مياهها بالبخر لشدة الحرارة في هذه المنطقة في حين أن البخر

في بحيرة تانا يسبب في فقدان ٣٠ ٪ فقط من مياهها لقلة الحرارة مقارنة بمنطقة السد العالي، وأن الأرض خلف السد العالي رملية أي أن المياه ستتسرب إلى أنهار جوفية، وأنه يمكن الاتفاق بين مصر وإثيوبيا على إنشاء خزانات في أي جهة بها لحفظ المياه خاصة وأن مناطقها جبلية صخرية مقابل دفع مصر مقابل سنوي تتفق معها عليه[١٤٩].

ولم تلبث أن تضافرت القوى الغربية لإثارة إثيوبيا والسودان ضد مصر، حيث وجهت هيئة التعاون الفني لدول أفريقيا جنوب الصحراء الدعوة لهما لحضور اجتماع لمناقشة موضوع مياه النيل[١٥٠]. وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية رفضت إثيوبيا الدعوة خشية من تعرضها لحملات شديدة من مصر لمشاركتها في أعمال هيئة إقليمية استعمارية تسيطر عليها أكثر دول أوروبا استعمارا للأفريقيين، فضلا عن خوفها من إخراج موضوع دراسة مياه النيل من النطاق الإقليمي إلى الإطار الدولي، واعتبار مشاركتها بمثابة موافقة ضمنية منها على حق هذه الدول في بحث موضوع مياه النيل[١٥١].

ولم تيأس بريطانيا والولايات المتحدة، فكررتا المحاولة في أكتوبر ١٩٥٨، حيث وجهتا الدعوة إلى مؤتمر للبحث في توزيع مياه النيل بين أفريقيا الشرقية (أوغندا) وإثيوبيا ومصر والسودان وهو ما يعني إحكام الخناق حول مصر بأوغندا المستعمرة البريطانية وإثيوبيا التي تخضع لنفوذ الولايات المتحدة وأخيرا السودان الذي كثرت المشاكل بينه وبين مصر في ذلك الوقت[١٥٢]. وبدأت إثيوبيا بالفعل في إعداد نفسها للمشاركة في هذه الخطة فوصلت بعثة أمريكية إثيوبية بمعداتها إلى مطار كسلا السوداني في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٨ لإتمام مسح حوض النيل الأزرق بعد أن وافق السودان على عملها، وأعلن عبد الله خليل أن الدول الواقعة على النيل يجب أن تجتمع في مؤتمر لتنسيق سياستها المائية وتحديد نصيب كل دولة من المياه[١٥٣].

غير أن انقلاب إبراهيم عبود في السودان قلب الأوضاع التي كانت إثيوبيا والقوى الغربية تعمل على ترتيبها، إذ اتجهت الحكومة السودانية الجديدة إلى التقارب مع مصر، ورغم اعتراضات إثيوبيا المستمرة على إنشاء السد العالي[١٥٤]، إلا أن مصر والسودان توصلتا إلى اتفاقية في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ أكدتا فيها الاعتراف بالحقوق المكتسبة لمصر التي أقرتها معاهدة ١٩٢٩ قبل الحصول على الفوائد التي ستحققها مشروعات النيل الجديدة وهي السد العالي وسد الروصيرص على النيل الأزرق في السودان، وعلى توزيع العائد من السد العالي فيما بينها، أما فيما يختص بمطالبة الدول الأخرى فتم الاتفاق على دراسة الدولتان سويا لهذه المطالب والاتفاق على رأي موحد[١٥٥].

علاقات إثيوبيا مع إسرائيل وأثرها على مصر:

وجدت إسرائيل في إثيوبيا ضالتها التي كانت تبحث عنها لكسر الحصار العربي المفروض عليها، فقد كان البحر الأحمر هو الامتداد الجنوبي لها إذ أنه الطريق الأمثل الذي يمكنها من الوصول إلى المحيط الهندي ويمكنها من إقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول الأفريقية[١٥٦]. لذلك اتجهت أنظار الإسرائيليين إلى إثيوبيا الدولة الوحيدة على البحر الأحمر الغير عربية وغير إسلامية، فضلا عن كونها تمتلك مقومات أخرى تمكنها من التأثير على مصالح مصر بشدة مثل السودان وتماس حدوده معها ووجود منابع النيل بها، لذلك كانت إثيوبيا بالنسبة لإسرائيل هدفا لا يمكن الاستغناء عنه لتأمين ملاحتها في البحر الأحمر من ناحية ومن ناحية أخرى لإثارة المتاعب لمصر وتشتيت جهودها، وإعاقة محاولاتها لدعم سياستها تجاه دول منطقة القرن الأفريقي[١٥٧]. وهو ما ظهر في إعلان موشى ديان في عام ١٩٥٥ عندما صرح بأن أمن إثيوبيا واستقرارها هو ضمان لإسرائيل وأن هذا لا يتحقق إلا بخضوع إريتريا خضوعا مباشرا وتاما لإثيوبيا[١٥٨].

أما إثيوبيا فقد وجدت في إسرائيل حالة مماثلة لحالتها، إذ كانت تنظر إلى نفسها على أنها جزيرة مسيحية وسط بحر من المسلمين، وأنها وإسرائيل يتعرضان لتهديد الخطر نفسه[١٥٩]. إلا أن العلاقات[١٦٠] بينهما اقتصرت في بادئ الأمر على الجانب الاقتصادي من خلال استئجار إسرائيل لبعض الجزر الإريترية كمراع لتربية الحيوانات اللازمة لمصنع اللحوم التابع لشركة انكودا الإسرائيلية[١٦١]. وقد ظلت إثيوبيا تنفي أي علاقة لها بإسرائيل وأن مصنع اللحوم هذا موجود منذ أن كانت إريتريا تحت الإدارة الإيطالية[١٦٢].

وفي أعقاب العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦ تمكنت إسرائيل من استخدام ميناء إيلات عبر خليج العقبة إلى باب المندب، واتصلت بإثيوبيا بصلات جغرافية مباشرة، فافتتحت قنصلية لها في أديس أبابا، كما أرسلت مجموعة من الضباط لتدريب القوات المسلحة الإثيوبية، كما شرعت المخابرات الإسرائيلية في إقامة مركزا لها في إريتريا لمراقبة نشاط مصر بالتعاون مع أجهزة مخابرات الدول الغربية في المنطقة، كما استطاع عدد كبير من الضباط الإسرائيليين إقامة علاقة صداقة مع كبار قادة الجيش الأثيوبي[١٦٣].

ولم يلبث أن ظهر أثر ذلك النشاط الإسرائيلي في محاولات تقييد حركة الملحقين العسكريين المصريين في المنطقة، ففي ١٥ فبراير ١٩٥٧ أصدرت القنصلية الإسرائيلية في أديس أبابا نشرة تهاجم الملحقين المصريين وتعدد حوادث استدعائهم بناء على طلب حكومة إثيوبيا مثلما كان يحدث في العديد من البلاد العربية، وأن هؤلاء الملحقين يقومون بأعمال الاغتيال وتوزيع الأسلحة والذخائر على العناصر المتطرفة تنفيذا لسياسة مصر في إثيوبيا والمنطقة[١٦٤]. كما أصدرت السفارة البريطانية نشرات مماثلة تهاجم

نشاط ممثلي مصر وتتهمهم بإثارة العنف والاضطرابات ضد دول عديدة منها إثيوبيا[١٦٥].

وكان لإسرائيل اهتمام آخر في إثيوبيا تمثل في يهود الفلاشا، وإن كانت قد حرصت على عدم إثارة قضيتهم مع حكومة إثيوبيا رغبة منها في عدم إثارة المشاكل في الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى تقوية الروابط بينها وبين إثيوبيا، فلم تعترف بهم كيهود، على الرغم من أنهم كانوا هدفا للتنصير من حكومة إثيوبيا، إلا أنها تجاهلت ذلك وأشاعت أن هناك مرض معد منتشر بينهم يحول دون السماح لهم بالهجرة إليها، ولكنها في ذات الوقت عملت على أن يكون يهود الفلاشا رغم عدم اعترافها بهم كيهود رابطة تربطهم بإثيوبيا، ففي عام ١٩٥٣ سمح هيلاسلاسي للوكالة اليهودية ببناء مدرسة لهم في مدينة أسمره، وتم اختيار بعض خريجي هذه المدرسة للسفر إلى إسرائيل في عام ١٩٥٦ لاستكمال دراستهم، ولكن إسرائيل ركزت على تلقينهم مبادئ الصهيونية دون العلوم الأخرى، فاشتكى هؤلاء الطلبة عند عودتهم من تدني مستوى تعليمهم، كما رفض كثير منهم العمل في المدارس الحكومية الإثيوبية بعد عودتهم من إسرائيل وفضلوا العمل في مناطق الفلاشا، وبهذا لم تؤت هذه الخطة ثمارها، بل جاءت بنتائج عكسية إذ أثر التعليم في الفلاشا فتطورت مطالبهم السياسية إلى الاحتجاج على اضطهاد الحكومة الإثيوبية لهم[١٦٦].

وقد ظلت الأولوية لدى إسرائيل للاحتفاظ بنفوذ كبير في إثيوبيا لذلك فإن بن جوريون صرح بأن على إسرائيل أن تنضم وبشتى الوسائل مع كل الأطراف التي لا تكن الود للعرب، لتضمن عدم ظهور أي تهديد في المستقبل للملاحة الإسرائيلية من قبل أية دولة عربية واقعة على البحر الأحمر[١٦٧]. بل إن بن جوريون سعى لجذب انتباه الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى الآثار الناجمة عن تزايد نفوذ مصر، فأرسل له خطابا في ٢٤ يوليو ١٩٥٨، حذره خلاله من خطورة التأثير المصري على أوضاع المنطقة كلها وعدد خسائر الولايات المتحدة في ليبيا والمغرب وتونس، فضلا عن تحويل السودان إلى أملاك مصرية على حد تعبيره، وتقويض استقلال إثيوبيا نتيجة لسياسة مصر التي تهدف إلى إثارة القلاقل في إريتريا وجيبوتي والصومال وإثارة المشاكل بين مسلمي إثيوبيا نفسها، وأن إسرائيل عززت علاقاتها مع عدة دول في المنطقة تقع على المحيط الخارجي لمنطقة الشرق الأوسط وهي إيران والسودان وتركيا وإثيوبيا، بهدف إقامة سد منيع ضد التسرب السوفيتي وإقامة حلف غير رسمي أو معلن للتعاون المشترك في مواجهة عبد الناصر والسوفيت، وطلب معونة الولايات المتحدة للحفاظ على الاستقرار داخليا وخارجيا في إثيوبيا والسودان وإيران[١٦٨].

وقد استخدم هيلاسلاسي علاقاته بإسرائيل في إثارة قلق مصر، فقد كانت سعادته بالغة عندما أرسلت إسرائيل بعثة من خبراء متخصصين في أبحاث المياه في عـــام ١٩٥٨ للتجول في منطقة منابع النيل الأزرق وتأكد من وصول أخبار هذه البعثـــة إلى مصـــر، وكان هدفه من ذلك ينحصر في إحداث أثر نفسي لدى الحكومة المصرية، ومن جانبها عملت إسرائيل بشتى الطرق على تدمير العلاقات بين مصر وإثيوبيا فقد استغلت مسألة الخلاف بينهما حول مسألة مياه النيل، فبادر بن جوريون بإرسال رسالة لهيلاسلاسي في أواخر ١٩٥٨ قبل إلقائه خطاب التاج يحثه فيها على عداء مصر بسبب مزاعمـــه عـــن سعي مصر لتخريب جيرانها، وتقويض السلام بالإضافة لتعهد الاتحاد السوفيتي ببناء السد العالي والذي أصبح أحد مصادر خطر مصر على جيرانها الأفريقيين، وأن نهر النيل ليس نهرا مصريا وأنه نهر أثيوبي قبل أي شيء ثم سوداني، وأنه أمر كل ممثلـــي إســـرائيل في الخارج بالعمل على تكوين رأي عام عالمي حول ذلك الموضوع بهدف دعم إثيوبيا لكي تصمد أمام السياسة المعادية والهدامة التي تمارسها مصر[١٦٩].

وقد ساهمت تلك المحاولات في إثارة مخاوف هيلاسلاسي فعمل على انتهاج سياسة جديدة للبحث عن روابط مع الدول الأفريقية وحلفاء جدد لمواجهة تهديد مصر، كمـــا وقع اتفاقا أمنيا سريـــا مع إسرائيل[١٧٠]. زاد على أثره نشاط عملاء إسرائيل وأجهـــزة مكافحة الجاسوسية التي أرسلت إلى إثيوبيا لمراقبة نشاط مصر هناك، ومراقبـــة نشـــاط مسلمي إثيوبيا أنفسهم ليقدموا الأدلة لهيلاسلاسي على أن مصر وعبد الناصر يعملـــون على نشر الثورة في إثيوبيا لتشجيعه على قطع كل العلاقات مع مصر[١٧١].

تصدي مصر لأطماع إثيوبيا في الصومال:

كانت إثيوبيا تطمع في التوسع في الأراضي الصومالية المجاورة، لذلك بذلت جهدها لتحقيق هذه الغاية بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وعلى الرغم من أن الأمـــم المتحدة قررت مصير الصومال الإيطالي بالاستقلال بعد وصاية لمدة عشر سنوات، إلا أن إثيوبيا لم تتراجع عن فكرة ضم الصومال الإيطالي، حتى أنها لامت مصر على مشاركتها في المجلس الاستشاري[١٧٢].

وفي عام ١٩٥٤ لاحت لها فرصة التوسع على حساب الصـــوماليين[١٧٣] عنـــدما اتفقت مع بريطانيا على تسليمها منطقة هود والأراضي المحجوزة ومساحتها ٢٥ ألـــف ميل مربع، نتيجة لرغبة بريطانيا في التخلص من الأعباء المالية التي تتحملها نتيجـــة إدارة هذه المناطق والتي كانت تقدر بمليون جنية إسترليني على الرغم من أهمية تلك المنطقـــة للصوماليين في الصومال البريطاني، حيث كانوا يهاجرون إليه سنويا للبحث عن العشب والماء[١٧٤].

وقد ظلت تلك الاتفاقية سرية حتى ذاع أمرها مع بداية عـــام ١٩٥٥، فســـافرت مجموعة من الصوماليين من الصومال الإيطالي ومحمية الصومال وأوجـــادين إلى لنـــدن للاحتجاج على نزع هذه الأراضي وضمها لإثيوبيا بحجة تطبيق اتفاقية بينهما وقعت في عام ١٨٩٧، وأرسلوا إلى السفير المصري في لندن لكي ينقل طلبهم في مساعدة مصر لهم إلى الحكومة المصرية، لكون مصر رأس العالم الإسلامي، وأنه عبر مصر حصلت بريطانيا على سيطرتها على بلادهم[١٧٥].

كما أرسلت الأحزاب الصومالية في الصومال البريطاني رسائل إلى جمال عبد الناصر تطلب تدخل مصر للتصدي لأطماع إثيوبيا في الأراضي الصومالية[١٧٦]، وفي الصـــومال الإيطالي أبلغ زعماء الأحزاب مندوب مصر في المجلس الاستشاري عن تنظيم مظاهرات للاحتجاج، ولم تكن إيطاليا تمانع سرا في تنظيم مثل هذه الاحتجاجات لســـببين الأول: لضيقها من إتمام الاتفاقية من وراء ظهرها، والثاني: لإمكانية حدوث فوضى نتيجة لتلك الاحتجاجات ومن ثم تستخدمها كذريعة لتأجيل اســـتقلال الصـــومال لفتـــرة غـــير محدودة[١٧٧].

ونتيجة لذلك قررت مصر أن تؤيد عرض القضية الصومالية على الأمم المتحدة في دورة سبتمبر ١٩٥٥، كما قبلت طلب الوفد الصومالي بتأييد مطلبه في عرض شـــكواه على محكمة العدل الدولية[١٧٨]، ولكن الغرب استغل موقف مصر هذا لزيادة الخلافـــات بين مصر وإثيوبيا، فأذاعت مخابرات الدول الغربية من راديو مدينة برازافيل أن مصر تتبنى عرض القضية على الأمم المتحدة، وهو ما أثار إثيوبيا فأوقفت منح التأشيرات لأعضـــاء بعثة الأزهر بأسره، كما أوقفت منح التأشيرات لبعثة اقتصادية مصرية كان مقـــررا أن تصلها في ذلك الوقت[١٧٩].

غير أن مصر لم تتراجع عن موقفها حيث عرض مندوبها في المجلـــس الاستشـــاري القضية أمام مجلس الوصاية في دورته السادسة عشـــر في ٤ أكتـــوبر ١٩٥٥ وهـــاجم الاتفاقية التي منحت إثيوبيا هذه الأراضي عن طريق اتفاقيات لا يعترف بها الصوماليون مثلها مثل الاتفاقيات التي لا يعترفون بها قبل ٢١ نوفمبر ١٩٤٩ تـــاريخ قـــرار الأمـــم المتحدة بمنح الصومال الاستقلال بعد فترة وصاية[١٨٠].

وبينما دافعت بريطانيا عن الاتفاقية وقالت بأنها لن تغير شيئا من أوضـــاع هـــذه الأراضي، إلا أن مصر رأت أن هدف بريطانيا من هذه الاتفاقية هو إيجاد أوضاع تساعد على إثارة المشاكل والمنازعات في المستقبل بحيث تظـــل الصـــومال مجـــالا مفتوحـــا للتدخل[١٨١]، فضلا عن أنها أنقذت نفسها من متاعب الاشتباكات المسلحة مع السكان في ثوراتهم ومطالبتهم بالاستقلال وتوجيه تلك الثورات إلى إثيوبيا بعد أن حصلت على تعهد منها بضمان البحث عن البترول في تلك المناطق[١٨٢].

ونتيجة لموقف مصر من الاتفاقية قررت إثيوبيا الانتقام منها عن طريق الامتناع عن التصويت على قضية استقلال الجزائر التي كانت تناقش في الأمم المتحدة، كما هاجمت مندوب مصر في المجلس الاستشاري للصومال لموقفه في مجلس الوصاية(١٨٣). بل أنها لم تحترم التعهدات التي قطعتها على نفسها في الاتفاقية بالسماح للقبائل الصومالية بالاستمرار في حركة التنقل الموسمية عبر الحدود بحثا عن العشب والماء، ومارست عليهم ضغوطا فأعلنت أن أي صومالي تزيد فترة إقامته على ستة أشهر بيوم واحد يصبح أثيوبي الجنسية(١٨٤). وقد عقدت مصر العزم على إثارة القضية بأكملها حول انتهاكات إثيوبيا ضد الشعوب الصومالية، ولكن انشغال مصر بقضية تأميم القناة عطلها عن ذلك(١٨٥).

غير أن أطماع هيلاسلاسي لم تتوقف عند هذا الحد، فقد كان يتطلع إلى الصومال الإيطالي، فأثناء زيارة قام بها لمنطقة أوجادين في سبتمبر ١٩٥٦ أعلن عن أمله في أن يتحد الصومال بعد استقلاله مع إثيوبيا أسوة بإريتريا(١٨٦). وتأكد ذلك بتزايد النشاط الأثيوبي في الصومال الإيطالي، حيث اتفقت إثيوبيا مع الإدارة الإيطالية على إرسال ضابط اتصال أثيوبي إلى الصومال، وكان يدعى أميدميكايل ديساليج Amedemikael Dessalegae وكان هو نفسه ضابط الاتصال الأثيوبي في إريتريا أثناء فترة تقرير المصير، وقد عمل خلال وجوده في الصومال على تأسيس حزب صومالي يدعو إلى اتحاد الصومال مع إثيوبيا فضلا عن تحريض الصوماليين ضد مصر(١٨٧) والعرب على اعتبار أنهم ينظرون إليهم كعبيد، وقد نجح في دفع أحد الصوماليين ويدعى محمود البوراكي لتشكيل حزب باسم حزب شباب الصومال الأحرار الذي أثار النعرات القبلية بين الصوماليين إذ أثار قبيلة الهوية التي ينتمي إليها ضد قبيلة الداروط(١٨٨).

ولذلك قامت مصر بالضغط على إثيوبيا فقدمت الدعم المعنوي والمادي لثوار أوجادين، التي تكونت فيها حركتان لهما علاقات قوية بمصر هما حركة حزب الله وحركة نصر الله، وقد كون الأولى أحمد شيخ موسى وهو أحد خريجي الأزهر(١٨٩)، كما شددت الإذاعة المصرية الموجهة للصومال الهجوم على إثيوبيا وفضح أطماعها في المنطقة والتي تساندها فيها الدول الاستعمارية لتنفيذ سياستها العدوانية، كما هاجمت الصوماليين المتعاونين مع إثيوبيا ويسهلون لها مهمتها، وقامت بتحريض الصوماليين على محاربة هذه الفئة المضللة الخائنة لوطنها(١٩٠). إلى جانب ذلك قام مندوب مصر في المجلس الاستشاري في يونيو ١٩٥٦ بمهاجمة أطماع إثيوبيا في الصومال في مجلس الوصاية بطريقة غير مباشرة عندما أشار إلى الدول الأفريقية التي تطمع في الصومال(١٩١)، فاحتج مندوب إثيوبيا على بيان المندوب المصري لما تضمنه من تلميحات عن رغبة إثيوبيا في التوسع الإقليمي(١٩٢).

وكانت مصر تدرك مخاوف إثيوبيا من تزايد نفوذها في الصومال لذلك قام جمال عبد الناصر في مايو ١٩٥٧ بمحاولة لتهدئة مخاوفها فأبلغ هيلاسلاسي أن مصر لا مطمع لها في الصومال مطلقا، وألها ترمي فقط إلى أن يقرر الصوماليون مصيرهم بأنفسهم سواء بالاستقلال أو بالاتحاد مع إثيوبيا، وذلك بهدف تقليل معارضة إثيوبيا لاستقلال الصومال وإقناعها بأن ذلك أفضل من أن يكون خاضعا لأي نفوذ أجنبي(١٩٣).

وعلى العكس من ذلك كانت الولايات المتحدة تعضد إثيوبيا في مساعيها لضم كل أجزاء الصومال، حتى تضمن امتداد نفوذها إلى هذا الجزء الهام من أفريقيا(١٩٤) لذلك عندما قام رئيس وزراء الصومال الإيطالي ورئيس الجمعية التشريعية بزيارة أديس أبابا في نوفمبر ١٩٥٧ أعلن السفير الأمريكي في إثيوبيا بأنه سيحاول انتهاز هذه الفرصة لإقناع رجال الحكومة الصومالية بمزايا الاتحاد الفيدرالي مع إثيوبيا(١٩٥)، وعلى أثر ذلك قام السفير المصري في أديس أبابا بتحذير الوفد الصومالي من نوايا إثيوبيا ومن ورائها الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة(١٩٦).

وقد استمرت إثيوبيا في سياستها لخلق تيار مؤيد لها في الصومال، حيث كانت تقوم بتحويل مبالغ مالية كبيرة إلى قنصليتها في مقديشيو للصرف على الأحزاب الموالية لها، والجرائد التابعة لها مثل جريدة صوماليا الحرة، في مواجهة حزب صوماليا الكبرى المؤيد لمصر والاتجاه الإسلامي والعربي(١٩٧). فضلا عن قيام ممثليها باقتفاء أثر مندوب مصر في المجلس الاستشاري وإثارة الشائعات حوله وحول نشاطاته لإثارة الإدارة الإيطالية ضده وتشويه صورته وصورة مصر أمام الصوماليين(١٩٨).

ولكن جهود إثيوبيا لم تنجح، بفضل الجهود التي بذلتها مصر، إلى جانب كراهية الصوماليين لإثيوبيا نتيجة لسياسة حكومتها التعسفية ضد المسلمين في داخل إثيوبيا وإريتريا وأوجادين، ولذلك كلما اقترب موعد استقلال الصومال تصاعد التوتر بينه وبين إثيوبيا ووصل إلى حد الاشتباكات المسلحة في ديسمبر ١٩٥٩ بين حرس الحدود الأثيوبي ورجال القبائل الصومالية، حتى أن إثيوبيا أعلنت ألها سوف تنهي اتفاقية عام ١٩٥٤ مع بريطانيا الخاصة بحقوق الرعاة الصوماليين إذا استقلت محمية الصومال البريطانية(١٩٩). وكانت قد احتجت لدى الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٥٩ عندما أعلنت عن رغبة أهالي المحمية في الاتحاد مع الصومال(٢٠٠).

موقف مصر من الاحتلال الفرنسي في جيبوتي:

كانت الأوضاع في جيبوتي تختلف عن الصومال الإيطالي، فقد كانت جيبوتي خاضعة للاحتلال الفرنسي، كما أن مصر لم يكن لديها مساحة كبيرة للتحرك داخل جيبوتي، نتيجة لإحكام فرنسا السيطرة عليها، فأصبحت شبه معزولة عما حولها، إلى

جانب العداء بين مصر فرنسا والذي يعود في أصوله إلى مساعدة مصر لثوار الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي.

ولكن تلك الظروف لم تمنع مصر من الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي بكـــل الطرق الممكنة، فقد تصدت لمحاولة فرنسية في النصف الثاني من عـــام ١٩٥٥ كانـــت تهدف إلى احتذاب الفرنسيين الموحودين في مصر والسودان لتجنيدهم لخدمة المستعمرات الفرنسية في أفريقيا ومن بينها جيبوتي، وذلك عن طريق خداعهم بالإعلان عن مشروع زراعي كبير في منطقة دكار بالسنغال، وأن هذا المشروع يحتاج إلى ثمانية آلاف عامـــل من الشبان تتراوح أعمارهم بين ٢٢ و٢٥ سنة في مقابل أجور كبيرة، وأعدت بـــاخرة في ميناء بورسودان اسمها مارسيليا لنقل هؤلاء الشبان، ولكن مصر فضحت المخططات الفرنسية[٢٠١].

كما عملت مصر على إشعال الروح الوطنية في نفوس الوطنيين، والتي بدأت تظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك عن طريق الإذاعة الموجهة سواء كانـــت إذاعـــة صوت العرب أو الإذاعة الصومالية التي بدأت عملها في عام ١٩٥٦، وركـــزت علـــى فضح وسائل الاستعمار ومساوئه[٢٠٢]. وكان لإذاعة صوت العرب أثر كبير في تحريك مشاعر الشباب في جيبوتي وتعريفهم بتاريخهم وإقناعهم بأنهم أصحاب حضارة، كمـــا استطاعت مصر تجنيد بعض العرب في جيبوتي للتعامل معها فقبيل العدوان الثلاثي رست بارجة بريطانية في ميناء جيبوتي، ونقل بعض العرب المقيمين في جيبوتي المعلومات الخاصة بها إلى اليمن التي نقلتها بدورها إلى القاهرة، وعندما وصلت البارجة إلى قناة الســـويس أغرقتها البحرية المصرية[٢٠٣]. كما ظهر أثر ذلك أثناء العدوان الثلاثي علـــى مصـــر إذ خرجت مظاهرات الأهالي وقامت بحرق مصنع اللحوم الإسرائيلي في مدينة جيبوتي وهو ما دفع إسرائيل إلى نقل المصنع إلى إريتريا[٢٠٤].

أما فرنسا فقد عملت من جانبها على استغلال وجودها في جيبوتي للانتقام مـــن مصر عن طريق فتح الطريق أمام الإسرائيليين لاتخاذها موطئ قدم ينفذون منه إلى داخل القارة الأفريقية، ففي أعقاب حرب ١٩٥٦ وتمكن إسرائيل من تشغيل مينـــاء إيـــلات بدأت فرنسا التفاوض مع إسرائيل لمنح الأخيرة منطقة حرة في ميناء جيبوتي لتكون حلقة اتصال بين شرق أفريقيا وإسرائيل[٢٠٥] بالإضـــافة إلى الســـماح لهـــا بإقامـــة قاعـــدة عسكرية[٢٠٦]، وهو ما كان يمثل خطرا كبيرا على السودان والقرن الأفريقي، فضلا عما يحققه لإسرائيل من السيطرة على جنوب البحر الأحمر وما يترتب على ذلك من تـــدعيم مركزها في خليج العقبة ضد أي حصار تفرضه مصر عليها، إضافة إلى المخاطر التي قـــد تنجم عن اتصال الإسرائيليين في جيبوتي بيهود حضرموت واليمن المقيمين على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر وما يترتب على ذلك من إحكام سيطرة إسرائيل على منافذه[٢٠٧].

وقد رغبت مصر في استطلاع الأمور على أرض الواقع، غير أنه لم يكن لها وجود تستطيع الاعتماد عليه في ذلك، كما لم تستطع إرسال أي من ممثليها حتى لا تعترض السلطات الفرنسية عليه وتمنع دخوله إلى جيبوتي، فكلفت القنصل السوداني في إثيوبيا في شهر نوفمبر ١٩٥٧ القيام بزيارة المنطقة الحرة بميناء جيبوتي التي كانت فرنسا ترغب في منحها لإسرائيل وهي عبارة عن لسان من الأرض داخل البحر جنوبي ميناء جيبوتي، وقد وجد السفير السوداني أن المنشآت الموجودة في الميناء متوقف بها العمل تماماً، وأبلغ السفارة المصرية بأديس أبابا بما رآه، وأرجع سبب التوقف إلى معارضة أهل البلد ورفضهم المساهمة في عملية إقامة منشآت إسرائيلية في بلادهم(٢٠٨). ولذلك أخذت الشركات الإسرائيلية تتخفى وراء أسماء شركات فرنسية(٢٠٩).

وقد ساعد اعتراض إثيوبيا على منح امتيازات لإسرائيل في ميناء جيبوتي في وقف تنفيذ ذلك، فقد هددت إثيوبيا بأنها تنوي تأميم السكة الحديدية التي تربط بين جيبوتي وأديس أبابا على غرار تأميم مصر لقناة السويس، كما أعلنت أنها تنوي تطوير ميناء عصب ليكون بديلا عن جيبوتي، بعد أن تقوم بتوصيله بالجزء المؤمم من السكة الحديدية الواقع داخل أراضيها(٢١٠)، وبالفعل طرحت إثيوبيا مناقصة عامة لتطوير ميناء عصب في عام نوفمبر ١٩٥٧ وظفرت به إحدى الشركات اليوغوسلافية وهو ما كان يهدد بالقضاء على ميناء جيبوتي الذي تمثل موارده دخل جيبوتي كلها(٢١١).

واستمرت فرنسا في فتح المجال أمام الإسرائيليين، إذ كانت تتخذ من هذه السياسة نقطة تهديد لمصر والعالم العربي(٢١٢)، وكانت لتلك السياسة مظاهر عديدة حيث كانت السفن الحربية الإسرائيلية ترسو في ميناء جيبوتي أثناء العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر، كما منحت السلطات الفرنسية إحدى الشركات الإسرائيلية التي يرأسها شخص تشيكي الجنسية يدعى فريدمان Freedman امتياز إنشاء مخازن للبضائع الترانزيت داخل الميناء مع السماح لها بإعادة التصدير، كما سمحت لشركة أنكودا بافتتاح فرع لها برئاسة شخص سوفيتي الجنسية لتصدير اللحوم التي تصل جيبوتي من ديردوا الإثيوبية إلى إسرائيل، ولكن فرع أنكودا أقفل في يونيو ١٩٥٧ وتضاءل نشاط مخازن الشركة لعدة أسباب منها زيادة نشاط الأهالي المسلمين ضد اليهود فضلا عن إحكام مصر الرقابة على السفن المارة بقناة السويس والتي تحمل البضائع الإسرائيلية الأمر الذي دعا الباخرتين Casablanca و Fedeia إلى التوقف عن العمل(٢١٣).

وعندما انضمت اليمن إلى الجمهورية العربية المتحدة في مطلع عام ١٩٥٨، سارع سكرتير القنصلية اليمنية في جيبوتي بالهرب إلى إثيوبيا في ٦ مارس ١٩٥٨ وسلم السفارة المصرية هناك الوثائق والمستندات الخاصة بالقنصلية خوفا من قيام السلطات الفرنسية بجيبوتي بالاستيلاء على هذه المستندات نتيجة لانضمام اليمن لاتحاد الجمهوريات العربية،

وهو ما حدث بالفعل حيث أغلقت السلطات الفرنسية القنصلية اليمنية علـــى الفـــور، وكانت الوثائق التي نقلها القنصل اليمني تتضمن تفاصيل نشاط السفن الحربية والتجارية في جيبوتي، وكذلك حركة الأسلحة الأمريكية الكثيفة التي تمر عبر جيبوتي إلى إثيوبيـــا، وحركة السفن الإسرائيلية الحربية والتجارية في الميناء[٢١٤].

أما من ناحية السياسة الداخلية في جيبوتي، فقد تأثرت بمصر ليس فقط عن طريـــق الإذاعات المصرية، ولكن عن طريق التأثر بما يحدث في الصومال الإيطالي والذي كانت مصر تمارس فيه نشاطا كبيرا، فأصبح أي مظهر من مظاهر اليقظة تتم فيه يكون له أثره على الإقليم المجاور[٢١٥]. ووضح أثر ذلك عندما اضطرت فرنســـا في عـــام ١٩٥٧ إلى إصدار دستور جديد نص على إنشاء جمعية إقليمية بالانتخاب وإنشـــاء مجلـــس وزاري يرأسه حاكم الإقليم الفرنسي ويتولى منصب النائب زعيم الأغلبية في الجمعية الإقليمية، والسماح للأحزاب السياسية بممارسة عملـــها، علـــى عكـــس بـــاقي مســـتعمراتها الأخرى[٢١٦]. ولكن مصر رأت أن فرنسا تهدف من وراء هذه الإصلاحات إشاعة روح التنازع على مغانم السلطة مما يؤدي إلى تشتت قوى الحركة القومية في البلاد، كما تنفي بهذه الإصلاحات الهجوم عليها من جانب مصر لما لهـــذا الهجـــوم مـــن تـــأثير علـــى الوطنيين[٢١٧].

وكانت المنافسة بين الوطنيين قائمة بين حزبين هما الحزب الاتحـــادي الجمهـــوري الذي يرأسه محمود حربي وحزب حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية وكـــان يرأســـه حسن جوليد وقد فاز حزب محمود حربي بانتخابات يوليو عام ١٩٥٧ وشكل الوزارة تحت الإشراف الفرنسي[٢١٨]. ولم يكن لمصر أي تأثير على هـــذين الحـــزبين، ولكـــن الإجراءات الفرنسية بدأت تؤتي ثمارها، فبعد فوز محمود حربي في الانتخابات وتشكيله الوزارة قام حسن جوليد في يونيو ١٩٥٨ بمخاطبة السفارة المصرية في إثيوبيا يطلب منها دعم مصر المالي لمساعدة الحركة الوطنية في جيبوتي، بعد أن أنفق جميع أمواله الخاصـــة على حزبه أثناء الانتخابات في مواجهة محمود حربي الذي سار في ركاب الفرنســـيين، وكانت الحكومة المصرية حتى ذلك الوقت تعتقد في صحة هذا الاتهام، ولكـــن محمـــود حربي أبلغ أحد المصريين الموجودين في جيبوتي بأن تصريحاته عن تأييده لسياسة فرنســـا نحو الصومال الفرنسي ما هي إلا وسيلة ليحصل بها على تأييد الفرنسيين في الانتخابات وأنه يؤيد جهود الجمهورية العربية المتحدة ضد الغرب، ومستعد لتنفيذ سياســـتها نحـــو الصومال الفرنسي، ونتيجة لذلك رفضت الحكومة المصرية تقديم أي دعم لحسن جوليد بعد أن شعرت بجشعه وسعيه لتحقيق مصالـــح شخصية[٢١٩].

وقد أظهرت الأيام صدق رؤية مصر، فبعد زيارة محمود حـــربي لفرنســـا في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٨ اصطدم مع الاحتلال الفرنسي بعد أن شن هجوما شديدا على دســـتور

ديجول مما أدى إلى عزله من رئاسة الحكومة وسجن اثنين من وزرائه، وهو الأمر الذي أدي لانتشار المظاهرات في الصومال الإيطالي تأييدا له[٢٢٠].

بيد أن المؤامرات الفرنسية لم تنقطع وذلك بعد أن زادت حركة التحرر الأفريقي وحاولت فرنسا من جانبها إضفاء الشرعية على وجودها في الصومال الفرنسي، فقررت تنظيم استفتاء على دستور الجمهورية الخامسة وتخيير أهالي جيبوتي بين الاستقلال أو الاستمرار في الوضع القائم[٢٢١] وبالطبع جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح استمرار التبعية لفرنسا بعد الإجراءات غير المشروعة التي طبقتها السلطات الفرنسية للحصول على نتيجة تؤيد وجودها[٢٢٢].

كما شهدت تلك الفترة تقاربا بين فرنسا وإثيوبيا بشأن جيبوتي ومعارضة اتحاد الصوماليين الإيطالي والبريطاني طبقا للمشروع البريطاني بهدف مقاومة فكرة إنشاء صوماليا الكبرى[٢٢٣] كما طلب هيلاسلاسي من فرنسا مساندته لدرء الخطر المصري والشيوعي وفكرة صوماليا الكبرى[٢٢٤].

دور مصر في المجلس الاستشاري في الصومال الإيطالي:

بداية من عام ١٩٥٤ زاد نشاط مصر في الصومال الإيطالي بدرجة كبيرة، وذلك عن طريق ممثلها في المجلس الاستشاري، حيث تم اختيار محمد كمال الدين صلاح مندوبا لمصر في هذا المجلس، وكان له دور كبير خلال فترة عمله التي استمرت ثلاث سنوات تقريبا. ونظرا لكون هذا الممثل له صفة دولية فقد عملت مصر على افتتاح قنصلية لها في الصومال لزيادة نشاطها وعدم إتاحة الفرصة للإدارة الإيطالية لمهاجمة ممثلها[٢٢٥]، وحتى يتاح لها فرصة زيادة التبادل التجاري مع الصومال، وكذلك إيجاد نقطة مراقبة في شرق أفريقيا لتنفيذ سياستها الخارجية[٢٢٦].

ونتيجة لذلك كانت الإدارة الإيطالية مستاءة من نشاط مصر في الصومال ومن دورها في المجلس الاستشاري، لأن ذلك كان يشعرها دائما بأنها ليست صاحبة السلطة المطلقة وأن هناك رقابة دولية عليها، ومن ثم ماطلت في الرد على طلب الحكومة المصرية لإنشاء قنصلية كما عملت على شل عمل المجلس الاستشاري وإعاقته[٢٢٧]. خصوصا وأن مندوب مصر دأب على نقد الإدارة الإيطالية لعدم قيامها بواجبها تجاه تهيئة الصوماليين للأعمال الإدارية ليحلوا محل الإيطاليين حتى يمكنهم الاضطلاع بإدارة الصومال عند انتهاء مدة الوصاية[٢٢٨]، فاتهمته الإدارة الإيطالية بتعدي حدود اختصاصاته وأنه ممثل للأمم المتحدة وليس ممثل لمصر فقط[٢٢٩].

وكان الوضع داخل المجلس الاستشاري صعبا، إذ كان المندوب الكولومبي مؤيدا لسياسة الإدارة الإيطالية على طول الخط تنفيذا لتعليمات حكومته التي كلفته بالدفاع عن تصرفات الإيطاليين في الصومال نظرا لكونهما دولتان لاتينيتان كاثوليكيتان وكانت الإدارة الإيطالية تعتمد عليه بدرجة كبيرة في تنفيذ مناوراتها لشل المجلس وإعاقته[٢٣٠].

وقد تعمدت الإدارة الإيطالية تجاهل المندوب المصري في المناسبات العامة وعملت على إبقاءه متزويا عن أعين الجماهير، ولكن مندوب مصر[٢٣١] عمل على استغلال كل فرصة ممكنة لفضح أساليب الإدارة الإيطالية، ففي ١٢ أكتوبر ١٩٥٤ تقـــرر أن يرفـــع العلم الصومالي الجديد في احتفال كبير، ولكن الإيطاليين أصروا على عدم ترجمة الخطب التي ألقيت وكلها بالإيطالية إلى العربية بل ترجمتها إلى اللغة الصـــومالية، كمـــا دقـــت أجراس الكنيسة الكبرى المواجهة لمبنى الإدارة الإيطالية في مقديشيو ولم يرتفع صـــوت تكبيره واحدة من مئذنة المسجد القريب منه، فقام المندوب المصري بـــالاعتراض علـــى استخفاف الإدارة الإيطالية بمشاعر الشعب الصومالي[٢٣٢]. كما شهدت تلـــك الفتـــرة أحداثا أخرى زادت من حنق الإيطاليين على مندوب مصر، ففي ١٣ نـــوفمبر ١٩٥٤ أصر المندوب المصري على حضور احتفال الإدارة الإيطالية بالمولد النبوي وأقنع رجـــال بعثة الأزهر بالحضور بعد أن كانوا يرفضون الحضور قبل ذلك لأن الحاكم الإيطالي كان يرأس الاحتفال[٢٣٣].

كانت هذه الأحداث مصاحبة لقيام لجنة من الأمم المتحدة بزيارة الصومال، حيث استقر رأي اللجنة على أن الإدارة الإيطالية للصومال عاجزة عن تحقيق ما يجب تحقيقـــه للصومال قبل عام ١٩٦٠؛ فانتهز المندوب المصري ذلك واقترح إجراء تغييرات جوهرية في الإدارة الوصية، واقترح كذلك وضع برامج عملية بواسطة أشـــخاص متخصصـــين لديهم نية مخلصة لخدمة البلاد[٢٣٤]. ونتيجة لذلك اضطرت إيطاليا إلى استبدال الحـــاكم العام فرانكا[٢٣٥] وعينت بدلا منه إنريكو أنزيلوتي[٢٣٦].

وفي أكتوبر ١٩٥٥ كلف عبد الناصر وزارة الخارجية بتنسيق جهود ممثلي مصر في روما وأديس أبابا ومقديشيو لمواجهة الآثار المترتبة على سياسة إيطاليا تجاه مصر والعمل على إقناع إيطاليا بقيام تعاون بينها وبين مصر في الصومال، مع ضرورة حفاظ مصـــر على مركزها هناك لأن ذلك يكفل لها فتح السبيل إلى سائر المناطق المجـــاورة والمحيطـــة بمنابع النيل[٢٣٧]. والتمسك بتحقيق استقلال الصومال في وقته وأن تكون الوصاية عليه قبل إتمام الاستقلال كفيلة بتحقيق رغباته في النـــواحي الاقتصـــادية والاجتماعيـــة والثقافية[٢٣٨].

وكانت مصر إلى جانب دورها في الصومال تقوم بتوجيه الإذاعة الصومالية لكـــي تهاجم سياسات الإدارة الإيطالية، مستعينة في إذاعة بعض تلك المواد ببعض الصـــوماليين المقيمين في مصر مثل الحاج محمد حسين رئيس حزب وحـــدة الشـــباب الصـــومالي السابـــق[٢٣٩].

لذلك عملت إيطاليا على إبعاد مصر عن الصـــومال فســـعت لإلغـــاء المجلـــس الاستشاري وفي مايو ١٩٥٦ حاولت تنفيذ ذلك، غير أنها تراجعت عن إثارة الموضوع في مجلس الوصاية لخوفها من عدم قدرتها على تحقيق ذلك[٢٤٠]. ولكنها لجأت إلى حيلة أخرى حيث حاولت الضغط على مجلس الوصاية والدول الغربية بإشاعة نيتها في تـــرك

مهمة الوصاية على الصومال توفيرا للنفقات التي تتكلفها والإعانة المالية التي تقدمها للصومال، والتي تتراوح بين ٤ — ٥ بلايين ليرة إيطالية أي ما يوازي ثلاثة ملايين جنية مصري، وقد رأت مصر أن ذلك الانسحاب المفاجئ سيعني ضياع الجهود التي تبذلها في سبيل إعداد الصومال للاستقلال وسيخلق فراغا تنشأ عنه مشاكل سياسية كثيرة لا تساعد على استقرار المنطقة[٢٤١] ولكنها كانت تدرك في ذات الوقت أن إيطاليا لا ترغب في الانسحاب حقاً وإنما كانت تسعى من وراء التهديد بذلك إلى الضغط على مجلس الوصاية والغرب لكي يسترضيها بإلغاء المجلس الاستشاري وهو ما يؤدي إلى رفع كل رقابة دولية فعلية على أعمالها في الصومال، وهو ما كانت مصر تخشاه لأن ذلك سيؤدي إلى اضطراب الحالة داخل الصومال وعلى حدودها مع إثيوبيا والأقاليم البريطانية المجاورة، ووقوع حوادث بين القبائل ومختلف الجاليات والأحزاب من جراء ما سوف تقوم به القوى الاستعمارية من مناورات داخلية وخارجية[٢٤٢].

ونتيجة لذلك لم تجد إيطاليا بدا من إظهار نواياها والمطالبة بإلغاء المجلس الاستشاري بحجة أنها أصبحت عضوا في الأمم المتحدة ومن حقها أن تعامل على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين المنتدبين لإدارة الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية بدون إشراف مجالس استشارية وهو ما يمس كرامتها ويشعرها بعدم الثقة، خصوصا مع وجود جمعية تشريعية منتخبة والنية في تشكيل وزارة صومالية تتولى السلطة التنفيذية، فضلا عن توفير نفقات المجلس الاستشاري للصرف على استقدام خبراء وفنيين. ولكن مصر كانت تدرك أن هدف إيطاليا هو إبعادها عن الصومال[٢٤٣]. لذلك ردت على المزاعم الإيطالية بأن المجلس الاستشاري ثبت فائدته عمليا والأولى أن تعممه الأمم المتحدة في المناطق الأخرى الخاضعة للوصاية، أما المجلس التشريعي فسلطاته محدودة وقاصرة فلا يستطيع إسقاط وزارة، كما أن للحاكم حق الاعتراض على قراراته، في حين أن الوزارة ستكون خاضعة لتوجيهات الإدارة الإيطالية فضلا عن وجود مستشار إيطالي لكل وزير له حق حضور مجلس الوزراء وله حق التصويت على قراراته[٢٤٤].

وعلى الرغم من ذلك سعت إيطاليا لإيجاد رأي داخلي صومالي يؤيد مطالبها، كما أوعزت إلى مندوب كولومبيا في المجلس الاستشاري لإثارة مسألة إلغاء المجلس الاستشاري في الجمعية التشريعية، ولكن مندوب مصر رد عليه بنفس الأفكار السابقة[٢٤٥]، فما كان من الجمعية التشريعية إلا أن أعلنت عن تمسكها بالمجلس الاستشاري والمحافظة على اختصاصاته، فاضطرت إيطاليا إلى الإعلان عن تراجعها عن هذه الفكرة مؤقتا[٢٤٦].

وكان لإيطاليا أهداف عديدة من السعي لإبعاد مصر عن الصومال، فقد كانت مصر تدافع عن حماية مصالح الصومال، وتدافع عن حقوق أهله في المجلس الاستشاري، فضلا عن نشاط المندوب المصري مع الصوماليين لتوعيتهم ضد سياسة الإدارة الإيطالية التي تخالف مصالح الصومال، وهو كان يخلق رأيا عاما داخليا مما إيطاليا عن تحقيق مآربها

حتى لو وقف مندوبا كولومبيا والفليبين معها[٢٤٧]. إلى جانب إصرار مندوب مصر على تنفيذ اتفاقية الوصاية، وجهود مصر في مجال الدعوة الإسلامية ودعم اللغة العربية، وكان كل ذلك يهدد بإحباط خطط إيطاليا لربط الصومال بها بعد استقلاله عن طريق اعتماده عليها اقتصاديا وتأثره بها ثقافيا وسيطرة التابعين لها على أموره. وكانت مصر ناجحة إلى درجة كبيرة في مقاومة ذلك[٢٤٨].

كما كان كمال الدين صلاح يصر على ضرورة أن تقوم الإدارة الإيطالية باستشارة المجلس الاستشاري في كل الأمور، وأن يكون ذلك هو أساس العلاقة معها[٢٤٩]. فضلا عن اعتراضه على الأساليب التي كانت تتعمد الإدارة الإيطالية اتباعها مع المجلس، ففي نوفمبر ١٩٥٥ تقدمت الإدارة الإيطالية بخطة التنمية الاقتصادية للصومال قبل اجتماع المجلس بثلاثة أيام فقط حتى لا يتمكن المجلس من دراستها، فاحتج كمال الدين صلاح على ذلك واعتبره أمرا متعمدا من الإدارة الإيطالية[٢٥٠]. كما اعترض على عدم قيام مجلس الوصاية بإعلان المجلس الاستشاري بتحديد موعد اجتماعه في ١٠ مايو ١٩٥٥ وإعلان المجلس بذلك عن طريق الإدارة الإيطالية وليس عن طريق الأمم المتحدة[٢٥١]. كما كان يلاحق الإدارة الإيطالية ويطالبها بضرورة الحصول على المعلومات من مصادر ثقة قبل تقديمها إلى المجلس الاستشاري[٢٥٢].

إضافة إلى ذلك كان مندوب مصر يضغط على الإدارة الإيطالية لصوملة الوظائف على أن يستعان بخبراء لشغل الوظائف التي لا يوجد بين الصوماليين من يمكنه شغلها بكفاءة على أن يكون هؤلاء الخبراء من دول المحايدة بخلاف إيطاليا وبريطانيا وإثيوبيا طبقا لتوصية المخابرات العامة المصرية حتى تحد من نفوذ هذه الدول في الصومال[٢٥٣].

ولما أدركت إيطاليا صعوبة إزاحة مصر من المجلس الاستشاري عمدت إلى تكوين رأي عام صومالي ضد الوجود المصري في الصومال وإثارة الصوماليين ضده، فأوعزت إلى عدد من السياسيين[٢٥٤] من أعضاء الجمعية التشريعية والوزراء ممن يتميزون بشدة الولاء لها حتى يرسلوا العرائض والشكاوى إلى هيئة الأمم المتحدة ضد الحكومة المصرية والمندوب المصري بحجة التدخل في شئون بلادهم[٢٥٥].

كما عملت الإدارة الإيطالية على تشويه صورة مصر بالتعاون مع الدول الغربية فكانت الصحيفة الرسمية في مقديشيو والتي تنطق بلسان الإدارة الإيطالية والحكومة الصومالية كوريير دي لاصوماليا (بريد الصومال) تنقل مقالات مقتبسة عن مجلات أمريكية وبريطانية حتى لا تتيح الفرصة لمصر لاتهامها بالهجوم عليها[٢٥٦]، وكانت تلك المقالات تركز على أن مصر تبذل جهودا كبيرة في عدة دول أفريقية لبث روح الثورة والانقلاب بوسائل الدعاية الاقتصادية والدينية والثقافية والفكرية معتمدة علي الاتحاد السوفيتي الذي يؤدي مهمة المستشار لها، وأن عبد الناصر كلف علي صبري مدير مكتبه للشئون السياسية بتنفيذ هذه الخطة فأطلقت عليه لقب " جوبلز النيل " أما عبد الناصر فكانت تشبهه بهتلر وأن الطلبة الذين تستقدمهم مصر إليها لتلقي العلم يتلقون

دروسا في الاشتراكية تحت إشراف إدارة سوفيتية[٢٥٧]. كما كانت هذه المقالات تعطي أهمية بالغة لحلف بغداد وتصور الدول المعادية له بأنها تتجه نحو المعسكر الشيوعي، كما أنها كانت تسمي العدوان الثلاثي على مصر بالتدخل العسكري[٢٥٨]، مخالفة بذلك مشاعر الصوماليين الذين تطوع المئات منهم للمشاركة مع إخوانهم في الدين لصد العدوان[٢٥٩].

وفي ١٦ أبريل ١٩٥٧ تلقى مندوب مصر محمد كمال الدين صلاح في المجلس الاستشاري ثمانية طعنات مات على أثرها من أحد الصوماليين يدعى محمد شيخ عبد الرحمن وهو طالب صومالي أقام بمصر لمدة عامين ولكنه لم يستمر بها. وفي بادئ الأمر برر القاتل فعلته بأنه قتل مندوب مصر لأسباب شخصية بسبب عدم تلقيه الإعانات والمساعدات التي كان يرجوها عندما كان يقيم في مصر من يوليو ١٩٥٠ إلى أواخر عام ١٩٥٣ وأن مندوب مصر تجاهله، وقد رفضت الإدارة الإيطالية حضور قنصل مصر التحقيقات مما أثار غضب الحكومة المصرية[٢٦٠].

ودارت الاحتمالات في عدة اتجاهات بالنسبة لمصر، أما الاحتمال الأول فقد وجه الاتهام لمسئولين من حزب ديجل ومرفلة بسبب معارضة كمال الدين صلاح لمشروع الحزب في الحكم الذاتي أي المشروع الفيدرالي في الصومال، وأيضا لاتصال الحزب بإثيوبيا لإنشاء اتحاد فيدرالي بين إثيوبيا والصومال في مقابل منح قبائل الديجل والمرفلة نوعا من الحكم الذاتي، ووجود عداء شديد بين هذه القبائل وقبائل الداروط التي تتكلم اللغة العربية وتتمسك بالدين الإسلامي وتناصر الفكرة العربية والإسلامية، إلى جانب قيام بعض المسئولين فيه بالهجوم على المصريين واتهامهم بأنهم يشكلون خطرا على الصومال، أما الاتجاه الثاني فهو اشتراك مسئولي الإدارة الإيطالية في تدبير الحادث بسبب معارضة كمال الدين صلاح لمشروعاتهم في الصومال. أما الاتجاه الثالث فهو تدبير مسئولين في الحكومة الصومالية للحادث ومن بينهم عبد الله عيسى وشيخ علي جمعالة وزير المعارف الذي كان على عداء شديد مع مندوب مصر بسبب معارضته لمشروع كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية والذي كان يشرف على جريدة بريد الصومال التي كانت تنشر المقالات الأمريكية ضد مصر وجمال عبد الناصر وتصور مصر على أنها الدولة الطامعة في المنطقة، وأن هؤلاء الصوماليين استغلوا ظروف خلاف كمال الدين صلاح مع أحد أعضاء البعثة الأزهرية في الصومال وهو الشيخ عبد الصبور مرزوق مدير المركز الثقافي للمؤتمر الإسلامي لإلصاق التهمة به بعد طلب كمال الدين صلاح إبعاده عن الصومال بسبب الإساءة لمصر. أما الاتجاه الرابع فهو اشتراك بريطانيا وإثيوبيا وفرنسا مع إيطاليا بسبب وجود جوازات سفر إثيوبية وبريطانية مع الجاني وشيكات سياحية[٢٦١].

ونتيجة لعدم تعاون الإدارة الإيطالية مع مصر وإصرارها على منع مندوبي مصر من حضور جلسات التحقيقات، قام عمران الشافعي قنصل مصر في مقديشيو بإبلاغ رئيس

الوزراء عبد الله عيسى وشخصيات من حزب وحدة الشباب الصومالي برغبة مصـــر في قدوم لجنة دولية للتحقيق[٢٦٢]، لكن عبد الله عيسى أبلغه أن إنريكو أنزيلـــوتي حـــاكم الصومال رفض ذلك بحجة أن القانون الإيطالي المطبق في الصومال لا يسمح بحضور أية لجنة تحقيق سواء كانت مصرية أو دولية، وأن الإدارة سوف تبلغ مصر بنتائج التحقيقات بالطرق الدبلوماسية[٢٦٣].

ولما نشط المصريون الموجودون في الصومال بعد الحادث لمحاولة جمع المعلومات عنه، قامت السلطات الإيطالية في ١٠ مايو ١٩٥٧ بالقبض على بعض المصريين من مبعوثي وزارة التربية والتعليم بهدف إرهاب باقي المصريين لحملهم على السكوت وعدم الحديث في المساجد وفي المركز الثقافي للمؤتمر الإسلامي[٢٦٤].

وقد كلف جمال عبد الناصر عقب الحادث محمد فائق مدير مكتب الشئون الأفريقية برئاسة الجمهورية بالسفر إلى مقديشيو لدراسة الأوضاع على الطبيعة ومتابعة القضـــية، وهناك قام المبعوث المصري بعدة اتصالات ومقابلات مع كثير من الصوماليين من رجال الأحزاب والتجارة والدين، وحين لاحظت الإدارة الإيطالية نشاطاته ولم يكن قد مضي على وصوله سوى بضعة أيام أسرعت وأبلغت القنصلية المصرية بأنـــه شخصـــية غـــير مرغوب فيها، وطلبت منه أن يغادر مقديشيو في غضون ٤٨ ساعـــة، فمـــا كان مـــن عبد الناصر إلا أن طلب من وزارة الخارجية أن تستدعي السفير الإيطـــالي في القـــاهرة وتبلغه بأنه شخص غير مرغوب فيه ويكون عليه مغادرة القاهرة فورا إذا لم ترجع الإدارة الإيطالية عن قرارها بإبعاد المبعوث المصري، فاضطرت الإدارة الإيطالية إلى التراجع عن موقفها، وكان لهذا الموقف صدى كبير لدى الصوماليين حيث توافدوا على مقر إقامـــة المبعوث المصري احتجاجا على قرار الإدارة الإيطالية[٢٦٥].

وشهدت الفترة اللاحقة تضاربا في أقوال القاتل فبعـــد أن اعتـــرف في تحقيقـــات الشرطة بأنه قتل مندوب مصر بتحريض من نائبي حزب ديجل ومرفـــلة وهما الحـــاج عبد الله مرسل وعبد القادر آدن بسبب معارضته للاتحاد الفيدرالي الذي تؤيده إثيوبيـــا وأن ضابط الاتصال الأثيوبي كان هو المحرك لهذه الخطة، عاد القاتل وتراجع عن اعترافاته أمام النيابة، ثم عاد مرة أخرى ليؤكد تورط إثيوبيا في الجريمة ولكـــن الإدارة الإيطاليـــة تجاهلت ذلك. وقد نفت إثيوبيا تورطها أو أي من مبعوثيها في الصـــومال الإيطـــالي في الحادث. ومن ناحية أخرى أبلغ نائب القنصل الأمريكي في مقديشيو ويدعى بيرسون أن الحادث متصل بالعداء لمصر وأن التخلص من كمال الدين صلاح هو مظهر من مظاهر السخط لدى بريطانيا وفرنسا على مصر، كما ذكر أن شخصا يهوديا يدعى مـــاكس ماير من عدن ويعمل في إحدى الشركات بمقديشيو هو وراء الحادث وأنه عميل إسرائيل في الصومال وأنه يتحدث العربية وعلى اتصال بالمخابرات البريطانية. كما وصل لعلـــم القنصل المصري بأن القنصل البريطاني صرح لبعض رفقائه بأن السفير الأمريكي في إثيوبيا هو الذي دبر الحادث. إلى جانب كل هذا تزايدت الشكوك حول ضلوع عناصر مـــن

حزب وحدة الشباب الصومالي في الجريمة أو على الأقل علمهم بالحادث قبل وقوعه[٢٦٦].

وفي ٢ أغسطس ١٩٥٧ انتهت المحاكمة بالحكم على القاتل بالسجن المؤبد والإفراج عن نائبي حزب ديجل ومرفلة بعد أن نفى عنهما القاتل التهمة أثناء المحاكمة، وكذلك نفى علاقة إثيوبيا بحادثة الاغتيال[٢٦٧].

يتضح من كل ما سبق أن الاتهامات شملت جميع الجهات والدول الموجودة في الصومال فشملت حزب وحدة الشباب وحزب ديجل ومرفلة والإدارة الإيطالية وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل وإثيوبيا، والحقيقة المؤكدة أن جميع هؤلاء كان لهم مصلحة في اغتيال المندوب المصري لما كان يقوم به من دفاع عن مصالح الصومال والدفاع عن بقائه عربيا مسلما، وأن تعدد الاتهامات كان مقصودا حتى تظهر مصر بمظهر المتخبط وتلقي الاتهامات في كل اتجاه فتضعف حجتها. وقد حصد أعداء مصر العديد من الفوائد من وراء الاغتيال، فقد تخلصوا من مندوب مصر بمواقفه ضد أهداف القوى الغربية وأعوانها كما أثاروا الريبة بين مصر وإثيوبيا بإثارة الشكوك حول اشتراك إثيوبيا في تدبير الحادث. كما ساءت العلاقات بين مصر والإدارة الإيطالية نتيجة للغموض الذي أحاط بتصرفات الإدارة الإيطالية خلال التحقيقات، فضلا عن ذلك تأصلت العداوة بين حزب وحدة الشباب وحزب ديجل ومرفلة بعد إشاعة قيام أعضاء حزب وحدة الشباب بمحاولة إلصاق التهمة بحزب ديجل ومرفلة.

وكان من مظاهر توتر العلاقات بين مصر والإدارة الإيطالية إساءة الإدارة الإيطالية لعمران الشافعي قنصل مصر في مقديشيو واتهامه بإثارة الشائعات والعمل على توتر الأجواء وتحريض الصوماليين وعرقلة عمل السلطات الإدارية والقضائية فأمرت بمنع القنصلية من إصدار أي نشرات، وخوفا من رد الفعل المصري عممت هذا الأمر على جميع القنصليات التي لم تكن تصدر نشرات أصلا، في حين أن نشرة القنصلية المصرية كانت تهتم بتوعية الصوماليين وتحذيرهم من الأخطار التي تحيق بهم[٢٦٨].

ونتيجة لموقف مصر القوي خلال الأزمة عادت إيطاليا من جديد لمحاولاتها السابقة لإلغاء المجلس الاستشاري بعد أن وجدت أنه لم يعد أمامها سوى مصر فمندوب الفلبين في المجلس أصبح مواليا لها بعد الصدامات التي نشبت بينهما حتى شهر مايو ١٩٥٢، أما مندوب كولومبيا فكان يصرح علنا بأن لديه تعليمات من حكومته بأن يكون في صف الإدارة الإيطالية[٢٦٩]. ولذلك حاولت إيطاليا في خلال الدورة العشرين لمجلس الوصاية في الفترة من ٢٠ مايو إلى ١٢ يوليو ١٩٥٧ أن تعرقل عمل المجلس الاستشاري من جديد بحجة إتاحة الفرصة للصوماليين لممارسة سلطاتهم التنفيذية والتشريعية والقضائية دون تدخل من السلطة الإيطالية أو المجلس الاستشاري، ولكن مصر تصدت لهذه المحاولة، وصرح مندوبها في مجلس الوصاية بأنه مادام من سلطة الحاكم الإيطالي حق رفض التشريعات فإن مسئولية الإدارة الوصية تحتم طلب مشورة المجلس الاستشاري. فما

كان من إيطاليا إلا أن تقدمت بحيلة جديدة وطالبت بإلغاء المجلس الذي أنشئ للرقابة عليها قبل أن تدخل الأمم المتحدة وطالبت بتعديل اتفاقية الوصاية، وبالطبع شايعتها كولومبيا في مطالبها، إذ أعلن مندوبها في المجلس الاستشاري استعداد بلاده للانسحاب من المجلس إذا طلبت منه الإدارة الإيطالية أو الحكومة الصومالية ذلك، ولكن تلك المحاولة باءت بالفشل بعد أن قرر مجلس الوصاية استمرار المجلس الاستشاري في عمله(٢٧٠).

وعلى الرغم من ذلك فإن إيطاليا لم تيأس من المحاولة، فأعلنت أن المجلس ليس فرعا للأمم المتحدة في الصومال وأن أعضاءه ليسوا ممثلين سياسيين معتمدين لدى حكومة إيطاليا فاحتجت مصر على ذلك الوصف(٢٧١). ثم لجأت إيطاليا إلى حيلة جديدة لاستبعاد مصر من المجلس الاستشاري، فأعلنت سفارتها في القاهرة في سبتمبر ١٩٥٨ عن استعدادها للتخلي عن الإدارة في الصومال قبل الموعد المحدد وإلغاء منصب الحاكم الإداري واستبداله بمندوب سام في ديسمبر عام ١٩٥٨، وذلك بهدف إلغاء المجلس الاستشاري الذي يرتبط وجوده بوجود الإدارة الإيطالية، فإذا ما أُنهي نظام الإدارة يصبح المجلس بلا مهام يقوم بها، ويفقد مبرر وجوده وبذلك تتخلص من نشاط مصر في الصومال وتنفرد به، وطلبت مصر في مقابل الاقتراح الإيطالي أن يتم تعديل مهمة المجلس لتصبح تقديم المشورة للحكومة الصومالية مباشرة إذا أقدمت إيطاليا على تنفيذ خطتها(٢٧٢).

وقد زادت المحاولات الإيطالية من إصرار الحكومة المصرية على مواصلة جهودها لمواجهة ما يحاك ضدها في الصومال الإيطالي بكافة الوسائل الممكنة، فقد أصدر عبد الناصر تعليمات بضرورة التوسع في نشاط مصر في الصومال بكل صوره من بينها إنشاء أكبر عدد ممكن من المدارس وزيادة أعداد الموفدين من مدرسي وزارة التربية والتعليم وعلماء الأزهر لنشر الدعوة للتمسك بالدين الإسلامي واللغة العربية، وضرورة العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية مع الصومال وبذل المساعي لدى الحكومة الإيطالية والصومالية لتحقيق ذلك، والقيام بنشاط دبلوماسي مضاد يقوم به سفراء مصر في السودان وإثيوبيا عن طريق القيام بزيارة الصومال زيارات دورية بالتناوب(٢٧٣).

وظلت الإدارة الإيطالية مصرة على التخلص من الوجود المصري، فنتيجة لنشاط عمران الشافعي القنصل المصري في الصومال، طلبت الإدارة الإيطالية من مصر نقله من الصومال لأنه يتهجم عليها بما يتنافى مع وظيفته(٢٧٤). كما أخذت مقاومة إيطاليا لمصر صورا أخرى حيث عملت على القضاء على المؤيدين لمصر في الصومال، فعندما عاد الحاج محمد حسين من مصر وتولى رئاسة حزب وحدة الشباب مرة أخرى، وكان معروفا بتأييده لمصر والإسلام والعروبة، توجست الإدارة الإيطالية من أن تفقد موالاة حزب الأغلبية لها(٢٧٥). فدفعت بعض الموالين لها من الصوماليين إلى التقدم بعرائض وشكاوى ضد محمد حسين وضد راديو القاهرة وراديو صوت أفريقيا وضد أعضاء بعثة الأزهر وبعثة وزارة التربية والتعليم وضد المندوب المصري، وراحت تعد ملفا عن كل

ذلك لتقديمه إلى مجلس الوصاية لإظهار مصر بمظهر الدولة التي تستغل مسئوليتها الدولية في الصومال لخدمة أهدافها الخاصة وتخريب الأوضاع في الصومال، وإثارة الانقسام بين صفوف حزب وحدة الشباب، والعمل على إثارة النزعات القبلية حتى تظهر الصومال غير مستقرة وغير مستعدة للاستقلال[٢٧٦].

وعندما تقدم محمد حسين بطلب لمصر لمساعدته على شراء مطبعة لإصدار صحيفة وطنية بعيدة عن النفوذ الإيطالي، كانت مصر تدرك أن مثل هذه المساعدة ستتيح للإدارة الإيطالية الفرصة للنيل منها ومن مهمتها في المجلس الاستشاري ولذلك حرصت على عدم تقديم المساعدة له بصورة علنية[٢٧٧].

ولم تلبث أن سنحت الفرصة لإيطاليا للتخلص من محمد حسين بعد أن دفعه الحماس إلى إلقاء خطب ثورية ضد الإدارة الإيطالية، وهو ما أدى إلى حدوث أعمال عنف، فدفعت الإدارة الإيطالية عملائها في حزب وحدة الشباب الصومالي لفصله من الحزب، فقام محمد حسين بتأسيس حزب جديد أسماه حزب " صوماليا الكبرى " في ٢٥ يونيو ١٩٥٨ وراح يهاجم حزب وحدة الشباب وتعاونه مع الإدارة الإيطالية التي تماطل وتحاول تأجيل الاستقلال[٢٧٨].

ونتيجة لذلك تعرض حزب صوماليا الكبرى لاضطهاد الإدارة الإيطالية والحكومة الصومالية، حيث عارضتا افتتاح فروع جديدة له في المناطق الصومالية[٢٧٩]، وعندما طلب محمد حسين من مصر مساعدة مالية لكي يتمكن حزبه من المشاركة في الانتخابات الصومالية للجمعية التشريعية في عام ١٩٥٩، وافقت على ذلك في بداية الأمر ثم عادت وتراجعت خوفا من اكتشاف الأمر واستغلال إيطاليا لذلك للنيل منها[٢٨٠]، ومن ثم اتفق الحزب مع بعض أحزاب المعارضة على مقاطعة الانتخابات بموافقة مصرية نتيجة للإجراءات القمعية التي كانت الإدارة الإيطالية تقوم بها ضد أحزاب المعارضة ضمانا لفوز حزب وحدة الشباب[٢٨١]. ووصل الأمر إلى حد أن أبلغ محمد حسين ممثل مصر في الصومال أن بعض أعضاء حزبه ينوون القيام بأعمال اغتيالات وتخريب، ولكن مندوب مصر نصحه بعدم اللجوء إلى تلك الوسائل لتعارضها مع مصالح الصومال، وإمكانية أن تستغل الإدارة الإيطالية تلك الأحداث لإطالة أمد الوصاية وتأخير الاستقلال[٢٨٢].

وقام المندوب المصري بالاعتراض على إجراءات الحكومة الصومالية والإدارة الإيطالية ضد المعارضة وأيده المجلس الاستشاري في ذلك، كما عملت الإذاعة المصرية الموجهة على إبراز تلك الإجراءات لتكوين رأي عام عن عدم شرعية أي حكومة تأتي بها الانتخابات في ظل الإجراءات القمعية والتسلط الإيطالي[٢٨٣].

ونتيجة لتأثير دور مصر في المجلس الاستشاري، عادت الإدارة الإيطالية لمحاولة التخلص من المجلس فاتفقت مع الحكومة الصومالية على إعلان استقلال البلاد بعد إجراء الانتخابات في أبريل ١٩٥٩، وذلك عند انعقاد مجلس الوصاية في يونيو ١٩٥٩ على

الرغم من قصر المدة المتبقية[٢٨٤]. وكانت هذه الخطة تعتمد على إقرار الدستور وانتخاب رئيس جمهورية صومالي وبالتالي يمكن إعلان الاستقلال فورا أي إنهاء الوصاية، فوافقت مصر على هذه الخطة فيما عدا الجزء الخاص بانتخاب رئيس للجمهورية، حيـــث رأت ضرورة تأجيل ذلك حتى إعلان الاستقلال في التاريخ المحـــدد لـــه يـــوم ٢ ديســـمبر ١٩٦٠[٢٨٥].

كما أصرت مصر على المشاركة في أعمال تحضير الدستور الصومالي عن طريـــق وجود خبير مصري في اللجنة المكلفة بذلك وهو الدكتور عبد الفتـــاح ســـاير دايـــر. وبالفعل كان لوجود هذا الخبير في تلك اللجنة أثر كبير في اكتشاف العديد من العيوب التي كان تهدد استقلال الصومال في الدستور المقترح، ومنها اقتراح بأن تحـــتفظ الإدارة الإيطالية بشئون الدفاع والخارجية كما يسمح بتولي الأجانـــب الوظـــائف الإداريـــة والقضائية الأمر الذي يحول الوظائف المؤقتة التي يتولاها الإيطاليون إلى وظائف دائمـــة. ولما لم يكن في وسع مصر التصدي لمنع وضع الدستور وإلا اتهمت بمعارضة الاستقلال، فقد اتجهت إلى أن يكون ذلك الدستور دستورا مؤقتا لأنه وضع بواسطة سلطة أجنبية، كما استغلته في معارضة مطالبة إيطاليا بإلغاء المجلس الاستشاري طالما احتفظـــت الإدارة الإيطالية بأمور الدفاع والشئون الخارجية[٢٨٦].

مشكلات الحدود الصومالية الإثيوبية وموقف مصر منها:

أقر مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة بضرورة تعيين الحدود بمقتضى الاتفاقات الدولية السابق عقدها بين الدول لتسوية حدود الصومال الإيطالي[٢٨٧]، وكانت بريطانيا قبل انسحابها قد وضعت في مارس ١٩٥٠ خطا إداريا مؤقتا يفصل بين الصومال الإيطالي وإثيوبيا، ولكن إيطاليا اعترضت على وضع هذا الخط دون استشارتها لذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ دخول إيطاليا وإثيوبيا في مفاوضات مباشرة، ولكن حتى عام ١٩٥٤ لم تتم أية مفاوضات بهذا الشأن لهذا هاجم مندوب مصر كمال الدين صلاح إثيوبيا لتجاهلها محاولات الحكومة الإيطالية للتوصل إلى اتفاق وذلك خلال اجتماع مجلس الوصاية في نوفمبر ١٩٥٤[٢٨٨]. ولذلك قرر المجلس إحالة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها[٢٨٩]، وفي ديسمبر من نفس العام ناقشت الجمعية المسألة فقررت دعوة إيطاليا وإثيوبيا لمفاوضات مباشرة للوصول إلى تسوية نهائية وقد وافقت مصر على ذلك ومعها جميع الدول العربية بينما امتنعت إثيوبيا عن التصويت، وتضمن القرار أنه في حالة عدم الوصول إلى نتيجة حتى يوليو ١٩٥٥ يتم العودة للجمعية العامة[٢٩٠].

ولم تثمر المفاوضات التي جرت بين إيطاليا وإثيوبيا عن شيء، ومن ثم عملت مصر على مساندة حق الصومال فأرسلت مذكرة إلى جامعة الدول العربية لتعميمها على الدول الأعضاء بخصوص مشكلة الحدود لبذل الجهود في مجلس الوصاية بالأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل يحقق مصالح الصوماليين[٢٩١]. كما عملت على حث الصوماليين على إثارة الموضوع والمطالبة بإشراكهم في المفاوضات بين إيطاليا وإثيوبيا في ظل إصرار الولايات المتحدة على عدم إثارة المسألة في الأمم المتحدة[٢٩٢]. وقد نجحت جهود مصر في الضغط على إيطاليا، فوافقت هي وإثيوبيا على اشتراك الصوماليين في الوفد الإيطالي في المباحثات التي أجريت في ديسمبر ١٩٥٥[٢٩٣].

وفي عام ١٩٥٦ دارت مفاوضات بين إثيوبيا وإيطاليا، وخشيت مصر من احتمال موافقة إيطاليا على طلبات إثيوبيا في الحدود بعد موقف إثيوبيا المؤيد للدول الغربية عقب قرار تأميم قناة السويس[٢٩٤]، ولكن ذلك لم يحدث، فقد راحت إثيوبيا تماطل لتأجيل الحل إلى ما بعد عام ١٩٦٠ حتى يستقل الصومال وعندئذ تفاوضه[٢٩٥].

وقد قام ممثل مصر في المجلس الاستشاري برحلة إلى الحدود موضع الخلاف، وأبلغ الحكومة المصرية بعدها بالحاجة الملحة لترسيم تلك الحدود، وأنه تلقى العديد من الشكاوى من الأهالي عبر الحدود المؤقتة لفصلها بين أهالي القبيلة الواحدة ومراعيها وآبارها[٢٩٦].

أما إيطاليا فبدا واضحا عدم إصرارها على حل المشكلة مع إثيوبيا بسبب حرصها على حسن علاقاتها معها، وأنها تجد أن من مصلحتها أن تبقى الصومال بحاجة إلى نوع من أنواع الحماية الخارجية ضد جيرانها بعد الاستقلال، في حين أن الصوماليين كانوا يرغبون في أي حل معتدل قبل الاستقلال، أما الولايات المتحدة فقد كانت ترى أن إبقاء المشكلة قد يدفع الصومال إلى الدخول في اتفاقيات للدفاع المشترك مع الغرب، ولذلك انتهجت مصر سياسة تقوم على إظهار اليأس من نجاح أية مفاوضات مباشرة ومعارضة أي سعي لاستئنافها، والمطالبة بمحاولة حل المشكلة قبل عام ١٩٦٠ عن طريق الوساطة أو التحكيم، اقتناعا منها أن أي حل للمشكلة أحسن للصومال ولها من تعليقها تعليقا يمكن الدول الأخرى من استغلالها استغلالا لا يستهدف تحقيق مصالح الصومال أو مصالح المصرية[٢٩٧].

وكانت مصر ترفض أن تحل المشكلة على أساس خط الحدود قبل عام ١٩٣٥ لأن هذا الخط يفصل قبائل صومالية بعضها عن بعض وأنه بذلك لا يمنع منازعات الحدود في المستقبل، كما أن الأثيوبيين أبلغوا الإيطاليين والصوماليين أن هذا الخط كان سببا لقيام الحرب الإيطالية الإثيوبية في عام ١٩٣٥ وأن فرضه قد يكون سببا في قيام حرب صومالية — إثيوبية[٢٩٨].

وعندما تعقدت العلاقات بين إيطاليا وإثيوبيا طلبت الإدارة الإيطالية مـــن المجلـــس الاستشاري في فبراير ١٩٥٨ الاشتراك في لجنة التحكيم التي أنشأتها الأمم المتحدة لتعيين الحدود بعد اعتداءات إثيوبيا ضد الصومال[٢٩٩].

ومع اقتراب موعد استقلال الصومال، تزايدت مخاوف مصر من احتمالات تعرض مستقبل الصومال للخطر بسبب مشكلة الحدود، خاصة وأن إثيوبيا كثفـــت وجودهـــا المسلح على الحدود، إذ كانت جميع الاحتمالات ليست في صالح مصر، فـــإذا طلبـــت الصومال حماية إيطاليا فسيعني هذا تراجعا من الوصـــاية إلى الحمايـــة، وإذا لجـــأت إلى بريطانيا فسيعني ذلك إدخالها في نطاق الكومنولث البريطاني، وإذا طلبت المساعدة مـــن الحكومة المصرية فلن تستطيع مصر تحملها سياسيا أو عسكريا كما أنها لا تســـتطيع أن تجبر الأطراف على ضرورة الإعلان عن استقلال الصومال وتسوية مشكلة الحـــدود في نفس الوقت، وهو ما قد يؤخر الاستقلال حتى تسوى مشكلة الحـــدود. كمـــا أن أي مساعدة عسكرية مصرية للصومال سوف تجلب المزيد من العداء مع إثيوبيا، لذا عملت مصر على اتخاذ إجراءات دولية لمنع عدوان إثيوبيا على الصومال بعد الاستقلال وكانت مصر ترى أن الدولة المنتظر أن تلجأ إليها الصومال هي الولايات المتحدة لأن الأخـــيرة هي التي تسلح الأثيوبيين[٣٠٠].

دور مصر في مواجهة الأطماع الغربية في الصومال:

كانت بريطانيا لا تزال تحلم بإيجاد الصومال الكبير بتوحيد الصومال البريطاني مع الإيطالي والكيني في دولة واحدة كبيرة تكون متاخمة لممتلكاتها الأخرى في أفريقيا الاستوائية[٣٠١] تستعيض بها عن الإمبراطورية التي فقدتها في أسيا[٣٠٢].

لذلك كان القنصل البريطاني يعمل على إقناع الصوماليين بذلك والتـــرويج لهـــم باستعراض أحوال البلاد والمستعمرات الخاضعة لبريطانيا في أفريقيا وما تحقق فيها مـــن تقدم في مختلف النواحي. وكان مندوب مصر في الصومال الإيطالي يتتبع هذا النشـــاط ويقوم بمحاربة الفكرة وتنبيه العناصر الوطنية وأعضاء حزب وحدة الشباب للمؤامرة التي تحاك لبلادهم[٣٠٣].

ومن ثم كانت مصر هدفا لهجوم بريطانيا في الصومال الإيطالي حيث أخذت تهول من أمر البعثات التعليمية المصرية وتصور مصر بمظهر الدولة الطامعة[٣٠٤].

بينما كانت الولايات المتحدة ترغب هي الأخرى في مد نفوذها إلى الصومال عـــن طريق اتحاد الصومال الإيطالي بعد استقلاله مع إثيوبيا فيدراليا[٣٠٥]، ولـــذلك تعـــددت زيارات رجال سفارتها في أديس أبابا لمقديشيو وكذلك ملحقها العسكري وملحقهـــا

الجوي في سفارتها بالقاهرة. وقررت مصر نتيجة لذلك أن يتولى سفيري مصر في الخرطوم وأديس أبابا زيارة الصومال بالتناوب لمواجهة هذا النشاط[٣٠٦].

وكانت مصر تعمل على ألا تصبح الصومال منطقة نفوذ أجنبية، خاصة وأن جهود الدول الغربية كانت تصب كلها في هذا الاتجاه، فقد كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا يعقدون اجتماعات في كل من روما ولندن بصفة دورية للتشاور وبحث تنسيق السياسة الغربية في الصومال بأجزائه الثلاثة- بخلاف إقليمي إنفدي وأوجادين- لمقاومة نفوذ مصر والنفوذ الإسلامي، وكانت إثيوبيا تحضر في بعض الأحيان هذه الاجتماعات[٣٠٧].

ولم يكن الاتحاد السوفيتي بعيدا هو الأخر عن التطلع لاكتساب نفوذ في الصومال، فكانت عروضه تتوالى على أحزاب المعارضة الصومالية[٣٠٨]، كما كان يحاول استقطاب الصوماليين الذين يذهبون إلى إثيوبيا سواء من الأحزاب أو الحكومة، وكان بعض الصوماليين يرون أن الوجود السوفيتي سيكون من شأنه الحد من تدخل الولايات المتحدة وبريطانيا في شئون الصومال الداخلية أو ما يعرف بتوازن القوى في الصومال، وقد قام أعضاء السفارة السوفيتية في أديس أبابا بزيارة مقديشيو في عام ١٩٥٧، وكان لذلك أثر كبير في الدول الغربية التي اتهمت الاتحاد السوفيتي بمحاولة التدخل في شئون الصومال الداخلية وبالطبع ربطت بين ذلك وبين دور مصر في الصومال ولذلك عندما تقدم الاتحاد السوفيتي بطلب لإيطاليا ليفتتح قنصلية سوفيتية في مقديشيو رفضت إيطاليا هذا الطلب دون استشارة الصوماليين[٣٠٩].

ومع قرب حصول الصومال على استقلاله تزايدت المحاولات الغربية لا كتساب نفوذ لها، ولجأت إيطاليا إلى أسلوب الضغط الاقتصادي، فأعلنت أن برلمانها لن يسمح لحكومتها بالاستمرار في الإنفاق على الصومال في الوقت الذي ينتهي فيه نفوذها السياسي. كما كثفت الولايات المتحدة نشاطها فزادت من المساعدات الاقتصادية التي تقدمها للصومال، كما افتتحت مكتبا للاستعلامات في مقديشيو فضلا عن محاولتها وراثة النفوذ الإيطالي عن طريق اصطناع عدد من الزعماء داخل الصومال يؤيدونها ويعتمدون عليها، وإبقاء الصومال في حاجة إلى معوناتها الاقتصادية والفنية مع تنفيذ بعض المشروعات البراقة التي تخدم المصالح الأمريكية، مع الحرص على أن يكون مفتاح استغلال المعادن والنفط في أيديها، والضغط على الصوماليين بما تمثله نفقات شركة سنكلير الأمريكية للنفط في الدخل الصومالي حيث أنفقت هذه الشركة ٤. ٢ مليون جنية مصري (ما يعادل ٨٤ مليون شلن صومالي) فيما بين عامي ٥٠-١٩٥٧. بالإضافة إلى تخويف الصوماليين من الشيوعية ومما أسمته الاستعمار المصري أو الناصري وحاولت أن تصور مصر في صورة الدولة التوسعية التي تتطلع إلى أفريقيا لاستغلالها

لصالحها اقتصاديا وسياسيا، وإثارة الشائعات بأن مصر تستغل بعض القبائل وتسـتعدي بعضها على بعض، كما اتهمت مصر بالتنسيق مـع السـوفيت لتنفيـذ سياسـتها في الصومال[٣١٠].

ونتيجة لذلك قررت مصر مضاعفة جهودها في الصومال عن طريق مضاعفة الجهود التي يقوم بها المؤتمر الإسلامي بحيث يتم إقامة مركز ثقافي في مقديشيو قبل الاسـتقلال وإلغاء القيود المالية على المبالغ المحصلة من بيع الماشية الصومالية وزيادة مبعـوثي وزارة التربية والتعليم والأزهـر لمواجهة نشاط المنصريـن الأمريكيين والإيطاليين[٣١١].

أما بريطانيا فكانت تسعى لإقناع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بضرورة مد أجل الوصاية على الصومال ولكن ذلك كان صعبا لضرورة الحصول على ثلثـي أصـوات الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة[٣١٢]. كما شرعت في انتهاج سياسة جديد في الصومال البريطاني حيث بدأت بإصلاحات دستورية وصـوملة الوظـائف وتسـهيل الاتصال بين الصوماليين والسماح بدخول جرائد عربية وكانت تلك السياسة اسـتجابة منها للولايات المتحدة التي أقنعتها بأن تحارب دعوة الحرية والاستقلال التي تطلقها مصر بدعوى التقدم حتى إذا اضطرت بريطانيا للتخلي عنها تحتفظ بسمعة حسنة فيهـا[٣١٣]. وكانت بريطانيا تهدف من وراء ذلك أن تحتفظ بنفوذها بعد أن تمنح المحمية الاسـتقلال لتنضم إلى الصومال البريطاني كخطوة لتحقيق فكرة الصومال الكبير. ولعل ممـا تجـدر الإشارة إليه اتفاق فرنسا وإثيوبيا على رفض الخطة البريطانية الخاصة باتحاد الصـوماليين الإيطالي والبريطاني خوفا من المطالبـة فيمـا بعـد بانضـمام الصـومال الفرنسـي وأوجادين[٣١٤].

وكانت مصر تخشى من السياسة البريطانية الجديدة التي تقوم على مبدأ جديد هـو مبدأ "وحد تسد" بدلا من المبدأ الاستعماري القديم "فرق تسد"، حيث يقـوم المبـدأ الجديد على دمج وحدات إلى بعضـها الـبعض لتكـون أجـدى لخدمـة المصـالح الاستعمارية[٣١٥].

وعلى الرغم من أن مصر كانت تدعم فكرة الاتحاد الصومالي لأن الاتحـاد يزيـل الآثار التي خلفها الاستعمار والتي تتمثل في الحدود المصطنعة التي فرضها وتقضي علـى الروح القبلية الانفصالية التي غذاها بنفوذه، إلا أنها كانت ترى أن مثل هذا الاتحاد يجب أن تتوفر فيه شروط معينة وهي التحرر من الخضوع لآية سيطرة دخيلة ومراعاة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[٣١٦].

مما سبق يتضح أن مصر انتهجت سياسة جديدة تجاه منطقة القرن الأفريقـي بعـد انتهاء المرحلة الانتقالية التي مرت بها في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢، فعلى الـرغم مـن حرصها على علاقاتها بإثيوبيا إلا أن الأخيرة انتهجت سياسة معادية لها فتحـالف مـع

الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا وحاولت التوسع على حساب الصومال، ومـــن ثم عملت مصر على إيقاظ الروح القومية في شعوب المنطقة، كما عملت على دعم الشعب الإريتري في مواجهة التعسف الأثيوبي، إلى جانب العمل على مواجهة السياسة الإيطالية والغربية في الصومال الإيطالي والعمل على تأهيله للاســتقلال، إضــافة إلى مواجهـــة الاستعمار الفرنسي في جيبوتي.

هوامش الفصل الثاني

(١) عادل حموده، عبد الناصر: الحروب الخفية مع المخابرات الأمريكية، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٨٩.

(٢) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د. ت، ص ٥٢.

(٣) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٢٣.

(٤) شهد عام ١٩٥٥ العديد من الأحداث التي أثرت على سياسة مصر الخارجية بوجه عام، ففي شهر فبراير أنشئ حلف بغداد وهو ما دفع مصر إلى البحث عن تحالفات جديدة، وفي شهر أبريل من نفس العام عقد مؤتمر باندونج الذي جمع دولا ذات اتجاهات مختلفة كانت من بينها مصر وأثيوبيا. كما شهدت تلك الفترة اتجاه مصر إلى الاتحاد السوفيتي لتسليح الجيش المصري عن طريق صفقة الأسلحة التشيكية التي أحدثت تغييرا كاملا في التوازنات في المنطقة، وأكدت رفض مصر الوقوف إلى جانب الغرب ضد الاتحاد السوفيتي، كما قضت على وضع بريطانيا الاحتكاري كمصدر الأسلحة الوحيدة للمنطقة. هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، مركز البحوث والمعلومات، القاهرة د. ت، ص ٣٤، ٣٨.

(٥) في يناير ١٩٥٦ شكل عبد الناصر لجنة عليا للإشراف على الشئون الأفريقية وأوكل إليها رسم سياسة أفريقية لمصر من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية، وكان من بين أعضائها زكريا محي الدين وزير الداخلية وعبد المنعم القيسوني وزير المالية ومحمد سيف اليزل سفير مصر في السودان، وقد أقرت هذه اللجنة توصية مفصلة لسياسة مصر الأفريقية ركزت على أن تكون أفريقيا للأفريقيين، والعمل على تحريرها من التأثير الأجنبي بكافة صوره، وأن تدافع مصر عن حقوق الإنسان والمساواة في الجنس والدين واللغة، والسعي لتوحيد القارة في كتلة سياسة واقتصادية ودفاعية: Ismael, T., The United Arab Republic in Africa, in: Canadian Journal of African Studies, Vol. 2, No. 2 (Autumn, 1969), p. 176. ؛ أحمد يوسف أحمد ، التحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا، السياسة الدولية ، العدد ٣١ يناير ١٩٧٣ ، ص ١٦٨.

(٦) سلوى محمد لبيب، المرجع السابق، ص ٢٧.

(٧) بدأ حلف بغداد في فبراير ١٩٥٥ عندما وقعت تركيا والعراق ميثاقا دفاعيا بينهما، ثم انضمت إليه بريطانيا في أبريل ثم باكستان في يوليو وإيران في نوفمبر من نفس العام، بينما اقتصرت مشاركة الولايات المتحدة على الانضمام لعضوية لجنة مكافحة النشاط الهدام واللجنتين الاقتصادية والعسكرية، ثم أصبحت عضويتها كاملة في عام ١٩٥٩ بعد ثورة عبد الكريم قاسم في العراق وانسحابه من الحلف، بينما رفضت مصر الضغوط الغربية للانضمام إلى الحلف لقناعتها بأن مصدر الخطر الحقيقي في المنطقة يكمن في إسرائيل وليس الاتحاد السوفيتي. محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص ٦٥؛ فؤاد المرسي خاطر، حول الفكرة العربية في مصر: دراسة في تاريخ الفكر السياسي المصري المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٤٣، ١٤٧.

(٨) محمد كمال عبد الحميد، المرجع السابق، ص ٣٥٤، ٣٥٦.

(٩) محمد محمد فائق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢، ص ٨٨- ٩٠.

(١٠) أمين شاكر، سعيد العريان، المرجع السابق، ص ١٦١.

(١١) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى الخارجية، بمناسبة زيارة هيلاسلاسي للولايات المتحدة

ومروره بمصر ذهابا وإيابا، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٤.

(١٢) نفسه.

(١٣) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى الخارجية، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٤.

(١٤) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، من المخابرات العامة بالقيادة العامة للقوات المسلحة عن زيارة إمبراطور الحبشة الولايات المتحدة، بتاريخ ١٢ مايو ١٩٥٤.

(١٥) نتيجة لرفض مصر الانضمام إلى الأحلاف الغربية اتهمت الولايات المتحدة مصر – على لسان سفيرها في القاهرة بأنها تسعى لزعامة العالم العربي وأنه ليس لديها ما تقدمه في سبيل ذلك، وأن مصر مشتركة بالفعل في الدفاع عن العالم الحر من خلال اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، والتي تسمح لبريطانيا باستخدام قاعدة قناة السويس لحماية مصالح العالم الحر، فضلا عن أنه في حالة قيام حرب في المستقبل لن ينفع الإدعاء بالحياد فلن يحترم أي من المتحاربين ذلك، كما أن كلاهما سوف يتخذ قواعده الاستراتيجية أينما وجدت هذه القواعد. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١١٨٧، ملف رقم ١٩/٢١/٧: المكاتبات المتبادلة مع إدارة الأبحاث، مذكرة بشأن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٥.

(١٦) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، من السفارة المصرية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٤.

(١٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١١٨٧، ملف رقم ١٩/٢١/٧: المكاتبات المتبادلة مع إدارة الأبحاث، مذكرة بشأن تحركات الطائرات البريطانية في المنطقة، بتاريخ ٢ أبريل ١٩٥٥.

(١٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ١/٢/٤: السياسة الغربية، تقرير من أحمد حسين سفير مصر في واشنطن عن العلاقات المصرية الأمريكية، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٩) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، من السفارة المصرية بأديس أبابا بمناسبة زيارة الإمبراطور لمصر إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٤.

(٢٠) وقد قامت مصر بإجراء مضاد للتوسع الأمريكي في استخدام القواعد في إريتريا، فعملت على تأمين البحر الأحمر بواسطة الدول المطلة عليه دون وجود قوى خارجية، فسعت لتكوين ما عرف بميثاق أمن جده في ٢١ أبريل عام ١٩٥٦ بينها وبين اليمن والسعودية. للمزيد انظر: رأفت غنيمي الشيخ، أمن البحر الأحمر بين ميثاق جدة عام ١٩٥٦ ومؤتمر تعز عام ١٩٧٧: صفحة من السياسة العربية، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، المرجع السابق، ص ٦١٨ – ٦١٩.

(٢١) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، من السفارة المصرية بأديس أبابا بمناسبة زيارة الإمبراطور لمصر على وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٧.

(٢٢) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، من السفارة المصرية بأديس أبابا بمناسبة زيارة الإمبراطور لمصر على وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ يناير ١٩٥٨. للمزيد عن

(٢٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ٣/١/٤: اتجاه الغرب في أفريقيا، مذكرة بشأن النفوذ الأمريكي في إريتريا، بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٥٦.

(٢٤) اتخذت فكرة الحزام الأفريقي أو فكرة الدفاع عن أفريقيا مراحل متعددة بدأت المرحلة الأولى في عام ١٩٥١ عندما دعت بريطانيا إلى مؤتمر نيروبي، ثم مؤتمر دكار في مارس ١٩٥٤ الذي دعت إليه كل من بريطانيا وفرنسا لدراسة وسائل الدفاع عن أفريقيا وطرق مواصلاتها البرية

والبحرية والجوية والتي إن ظلت قراراته سرية، ثم تبعه مشروع الدكتور مالان رئيس وزراء جنوب أفريقيا لصد الخطر الشيوعي عن القارة الأفريقية وأطلق على مشروعه "حلف المحيط الهندي" ولكن فكرته لم تلق نجاحا. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ٣/١/٤: اتجاه الغرب في أفريقيا، مذكرة بشأن اتجاهات الاستعمار الغربي في أفريقيا وعلاقة ذلك بفكرة الحزام الأفريقي، بتاريخ يونيو ١٩٥٦.

(٢٥) نفسه.

(26) Tiruneh, A., The Ethiopian Revolution 1974-1977: A Transformation from an Aristocratic to Totalitarian Autocracy, London 1993, p. 19.

(27) Shepherd, G., Dominance and Conflict on the Horn of Africa: Notes on US-Soviet Rivalry, in: Africa Today, Vol. 32, No. 3, 1978, p. 8.

(28) Schraedr, p., United States Foreign Policy toward Africa: Instrumentalism Crisis and Change, Cambridge University Press 1994, p. 126.

(٢٩) أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ١، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير الإرشاد القومي بشأن الاتجاهات الجديدة لسياسة أثيوبيا، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٥٤.

(٣٠) أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ١، من سفارة مصر في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٥٤.

(٣١) أرشيف البلدان، محافظ السودان، فيلم رقم ٧، محفظة رقم ١٠، ملف رقم ١، إدارة المخابرات العامة، مجموعة ٧٦، تقرير عن السودان بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٢) أرشيف البلدان، محافظ السودان، فيلم رقم ٨، محفظة رقم ١٢، ملف رقم ١، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ يوليو ١٩٥٧.

(٣٣) أرشيف البلدان، محافظ السودان، فيلم رقم ٨، محفظة رقم ١٢، ملف رقم ١، من السفير المصري بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٧.

(٣٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٣٢، ملف رقم ٢/٤٧/٣٤: ما تنشره الجرائد الإثيوبية عن مصر، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٥) أرشيف البلدان، محافظ السودان، فيلم رقم ٧، محفظة رقم ١٠، ملف رقم ٤، إدارة المخابرات العامة، مجموعة ٧٦، تقرير المخابرات الصحفي، بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٥٥.

(٣٦) أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ يناير ١٩٥٦.

(٣٧) أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، تقرير إدارة المخابرات العامة بشأن العلاقات الدبلوماسية بين أثيوبيا والسودان، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٦.

(٣٨) أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٢، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٦.

(٣٩) أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٢، من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٥٦.

(٤٠) أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٢، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية في ٢٠ مارس ١٩٥٦ بمناسبة زيارة هيلاسلاسي للهند.

(٤١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف ١٣/٦٧/٣٨: محاولة أثيوبيا عقد اتفاقية صداقة مع السودان وساحل الذهب، من سفير مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٠ سبتمبر ١٩٥٦.

(٤٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف ١٣/٦٧/٣٨: محاولة أثيوبيا عقد اتفاقية صداقة مع السودان وساحل الذهب، من وكيل وزارة الخارجية إلى سفير مصر بالخرطوم، بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٥٦.

(٤٣) كانت سياسة التفرقة والاضطهاد ضد مسلمي أثيوبيا تتخذ العديد من الصور فكانت أملاك المسلمين تنهب أو يفرض عليها إتاوات وضرائب باهظة على قطعان الإبل والبقر، كما كانت الحكومة الإثيوبية تحظر على المسلمين المساهمة في بناء المساجد أو المدارس وتمنع تعلم اللغة العربية أو تلقينها لأولادهم أو مبادئ الدين كما كانت تعمل على الإكثار من بناء الكنائس في جميع المقاطعات الإسلامية وتبديل الأسماء الإسلامية الأصل بأسماء أمهرية لطمس مظاهر الإسلام. محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية إلى مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥٥.

(٤٤) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٣ نوفمبر ١٩٥٥.

(٤٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج١: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٥٤.

(٤٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ١/٩٣/٢١ ج ١، مذكرة بشأن إريتريا، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣.

(٤٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج١: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من وكيل وزارة الخارجية إلى سفير مصر بأديس أبابا، بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٥٤.

(٤٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج١: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من وكيل وزارة الخارجية إلى وزير الإرشاد القومي في ٢٠ يناير ١٩٥٤.

(٤٩) عادية العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، الطبعة الأولى، دار الأفق الجديدة، بيروت ١٩٩٨، ص ٥٥.

(٥٠) محمد محمد فائق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢، ص ٨٦-٩٠.

(٥١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ١/٩٣/٢١ ج ١، مذكرة بشأن إريتريا، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣

(٥٢) محمد محمد فائق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، ص ٨٦-٩٠.

(٥٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج١: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥٥.

(54) Patman, R., G., The Soviet Union in the Horn of Africa: The Diplomacy of Intervention and Disengagement, Colorado University 1990., p. 44.

(٥٥) محمد عثمان أبو بكر، الثورة الإريترية في ظل حكم هيلاسلاسي من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٩، ص ٨١.

(٥٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٦.

(٥٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من

السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٦.

(٥٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من وكيل وزارة الأوقاف إلي وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٦.

(٥٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، رسالة من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٦.

(٦٠) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من وكيل وزارة الخارجية إلى ممثل مصر الدائم في الأمم المتحدة، بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٥٦.

(٦١) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من وكيل وزارة الخارجية إلى ممثل مصر الدائم في الأمم المتحدة، بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٥٦.

(٦٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٧، رسالة من محمد عمر قاضي إلى جمال عبد الناصر رئيس جمهورية مصر، بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٧.

(٦٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٧، ملف رقم ١/٦٩/٣٧ ج ٢، مركز إريتريا السياسي، رسالة من السيد محمد عمر قاضي رئيس الرابطة الإسلامية المستقلة ومندوبها السابق أمام هيئة الأمم ومستشار المجلس الفيدرالي الإمبراطوري السابق بأديس أبابا إلى الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية المصري، بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٧.

(٦٤) حامد صالح تركي، إريتريا والتحديات المصرية، دراسة وثائقية في الشعب الإريتري وكفاحه المسلح، الطبعة الثانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٤٧.

(٦٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، من وكيل وزارة الخارجية إلى ممثل مصر الدائم في الأمم المتحدة في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦.

(٦٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١/٣/٨٧٦: اقتراح إنشاء قنصلية مصرية في أسمره، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٧.

(٦٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، في شأن الإذاعات المصرية الموجهة لأثيوبيا، بتاريخ ٨ يوليو ١٩٥٦.

(٦٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١/٣/٨٧٦: اقتراح إنشاء قنصلية مصرية في أسمره، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلي وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٧.

(69) Foreign Relations of United States (1955-1957), Vol. , US Policy toward Ethiopia: Notes by the Executive Secretary to the National Security Council, Washington, November 19, 1956, p.

(٧٠) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١/٣/٨٧٦: اقتراح إنشاء قنصلية مصرية في أسمره، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلي وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٧.

(٧١) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج١: التقارير السياسية للسفارة المصرية بادريس أبابا، تقرير من السفارة المصرية عن الموقف في إريتريا، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٨.

(72) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 134.

(73) Foreign Relations of United States (1955-1957), Vol. XVIII, Telegram from the Embassy in Ethiopia to the Department of State, Addis Ababa, April 16, 1957, p. 352.

(٧٤) محافظ وزير الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، دراسة عن العلاقات المصرية الإثيوبية وزيارة هيلاسلاسي لمصر، بتاريخ ١ مارس ١٩٥٧.

(75) Foreign Relations of Unites States (1955-1957), Vol. XVIII, Aide Memoire from the Imperial Ethiopian Government to the Embassy in Ethiopia, Addis Ababa, March 12, 1957, p. 365.

(٧٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير السياسية للسفارة المصرية بإدريس أبابا، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية عن الوجود البحري الأمريكي في مصوع، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٧.

(77) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 134.

(٧٨) حامد صالح تركي، المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(79) Connell, D., op. cit., p. 58.

(٨٠) عبد العظيم الديب، مأساة المسلمين في إريتريا، مجلة الأمة القطرية، السنة الأولى، العدد الثاني، صفر ١٤٠١ هـ - ديسمبر ١٩٨٠، ص ٥٩.

(81) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 136.

(٨٢) سلوى محمد لبيب، السياسة المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينيات، ص ٩٥٣.

(٨٣) محمد عثمان أبوبكر، الثورة الإريترية فيظل حكم هيلاسلاسي منذ عام ٦٢-١٩٧٤، ص ٨١.

(٨٤) أمين سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٠، ص ٧٤-٧٨.

(85) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 136.

(٨٦) الجمهورية أعداد ٢٥، ٢٨،٢٩ يونيو ١٩٥٩.

(87) Yakobson, S., The USSR and Ethiopia: A Case of Traditional Behavior, in: London, K., New Nations in Divided World: The International Relations of Afro-Asian States, New York 1964, p. 186.

(88) London, K., op. cit., p. 185.

(89) Foreign Relations of United States (1955- 1957), Vol. XVIII, Arab Israeli Dispute, Memorandum by the Director of the Office of Near Eastern Affairs (Wilkins), Washington, March 14, 1956, p. 356.

(90) Foreign Relations of United States (1955- 1957), Vol. XVIII, Arab Israeli Dispute, Memorandum Prepared in the Bureau of Near Eastern Affairs and South Asian and African Affairs, Washington, March 28, 1956, p. 415.

(٩١) رفضت الولايات المتحدة تمويل السد العالي، وتحولت فجأة إلى اتخاذ موقف متشدد تجاه هذه القضية لعدة أسباب منها عقد مصر صفقة الأسلحة التشيكية وموقف مصر العدائي من حلف بغداد والاعتراف بالصين الشيوعية ومهاجمة الدول الغربية واتهامها بمحاولة التسلط على الدول الصغيرة واستغلالها سياسيا واقتصاديا وشعور الدول الغربية بأن السياسة المصرية أصبحت تهدف بطريقة لا تدع مجالا للشك إلى إجلاء الدول الغربية لمناطق تحت سيطرتها في الشرق الأوسط وأفريقيا تعتبرها حيوية لها من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٧٣، ملف ١٦/١/١٢٤ ج ١: مشروع السد العالي، من سفارة مصر في ريو دي جانيرو إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٥٦.

(٩٢) خطاب جمال عبد الناصر لتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وتجده في، حمدي حافظ، العدوان الثلاثي على مصر: المقدمات — الأحداث — الوثائق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة د. ت، ص١٥٢.

(93) Foreign Relations of United States (1955- 1957), Vol. XVIII, National Security Council Report, Washington, November 19, 1956, pp. 334-345.

(٩٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٢٠، ملف رقم ٥٢/٤/٣٠: مؤتمر لندن ١٦ أغسطس ١٩٥٦، مذكرة إدارة المخابرات العامة برقم س/٢٠١٢/٣٩/٨ عن موقف أثيوبيا من مؤتمر

لندن، بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٥٦

(٩٥) كان مشروع دالاس يقوم على انتزاع إدارة القناة من الحكومة المصرية ويسندها إلى مجلس يشاركها فيه العديد من الدول صاحبة المصلحة في القناة، وتقدمت الهند بمشروع آخر تضمن تعديلا على مشروع دالاس بحيث يكون المجلس المقترح مجرد هيئة استشارية بدون أي سلطات تنفيذية وأيضا ألا تكون هذه الهيئة مستقلة وأن تكون مشتركة مع هيئة الرقابة المصرية باختصاصات استشارية غير أن مشروع دالاس حصل على أغلبية الأصوات إذ أيدته ١٨ دولة من بين ٢٢ دولة حضرت المؤتمر. حمدي حافظ، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٦.

(٩٦) كانت مصر تسعى لاكتساب أثيوبيا إلى جانبها، لذلك بذلت قصارى جهدها لإثنائها عن فكرة قبول الدعوة لمؤتمر لندن، ولكنها فشلت في ذلك وإن كانت قد نجحت في إضعاف تكوين الوفد إذ رأسه سفيرها في واشنطن ومعه مستر جي سبنسر مستشار للوفد. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٢٠، ملف رقم ٤/٥٢/٣٠: مؤتمر لندن ١٦ أغسطس ١٩٥٦، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٥٦.

(٩٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٢٠، ملف رقم ٤/٥٢/٣٠: مؤتمر لندن ١٦ أغسطس ١٩٥٦، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٥٦.

(٩٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٢٠، ملف رقم ٤/٥٢/٣٠: مؤتمر لندن ١٦ أغسطس ١٩٥٦، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٥٦.

(٩٩) صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠، ص ٩٦.

(١٠٠) شاع في بريطانيا وفرنسا أن الولايات المتحدة هي التي أفسدت مهمة لجنة منزيس حيث أفادت مصادر بريطانية أن مندوبي أثيوبيا وإيران والولايات المتحدة عقدوا اجتماعات مع جمال عبد الناصر من خلف ظهر منزيس، وقد أكد ذلك معارضة الولايات المتحدة لمحاولة بريطانيا استصدار قرارات من مجلس الأمن على أساس أن مصر تهدد السلم، وتطالب مصر بالتفاوض على أساس بعثة منزيس لإدراكها أن تلك القرارات كانت غطاء شرعيا لهجوم مسلح على مصر، وهو ما أكده أيزنهاور لأنتوني إيدن في ٣ سبتمبر ١٩٥٦، حيث طالبه بضرورة الفصل بين موضوع القناة وبين سياسة بريطانيا العامة تجاه مصر والتهديد الذي يتعرض له الشرق الأوسط وأفريقيا. حمدي حافظ، المرجع السابق، ص ٢٩.

(١٠١) نفسه.

(١٠٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٥٣، ملف رقم ٤/٥٢/٣٢: مؤتمر لندن الثاني، من سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٠٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٥٣، ملف رقم ٤/٥٢/٣٢ ج٢: مقترحات مصر لحل مشكلة القناة، مذكرة مرفوعة لوزير الخارجية بشأن موقف أثيوبيا، بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٠٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٥٣، ملف رقم ٤/٥٢/٣٢ ج٢: مقترحات مصر لحل مشكلة القناة، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٠٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٥٣، ملف رقم ٤/٥٢/٣٢ ج٢: مقترحات مصر لحل مشكلة القناة، مذكرة مرفوعة لوزير الخارجية بشأن موقف أثيوبيا، بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٠٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٥٣، ملف رقم ٤/٥٢/٣٢ ج٢: مقترحات مصر لحل مشكلة القناة، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٠٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٥٣، ملف رقم ٤/٥٢/٣٢ج٣: مؤتمر القاهرة لبحث أزمة

قنال السويس، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٥٦.

(108) Foreign Relations of United States (1955- 1957), Vol. XVI (Suez Crisis), Report Prepared in the Executive Secretariat of the Department of State, Washington, September 20, 1956, p. 541.

(١٠٩) سلوى محمد لبيب، السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينيات، ص ٩٥٣.

(١١٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، ملف رقم (١)، سفارة مصر بأديس أبابا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٦.

(١١١) سلوى محمد لبيب، العلاقات السياسية وأثرها على اقتصاديات حوض النيل، ص ٣٠.

(١١٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، ملف رقم (١)، سفارة مصر في بأديس أبابا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٦.

(١١٣) الأهرام عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥٦.

(١١٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٥٣، ملف رقم ٣٢/٥٢/٤ ج٢: مقترحات مصر لحل مشكلة القناة، مذكرة مرفوعة لوزير الخارجية بشأن موقف أثيوبيا، بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٥٦.

(١١٥) محمود نعناعة، إسرائيل والبحر الأحمر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٤، ص ٩٢؛ صلاح العقاد، مأساة يونيو: حقائق وتحليل، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٥، ص ٩٧.

(116) United Nations Yearbook, 1956, p. 35

(١١٧) حسن البدري، حرب التواطؤ الثلاثي: العدوان الصهيوني الأنجلو فرنسي على مصر خريف ١٩٥٦، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٧٧، ص ٤٧٨.

(١١٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، من السفير المصري في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية في ٦ فبراير ١٩٥٧.

(١١٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٧.

(١٢٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، من السفير المصري في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ فبراير ١٩٥٧.

(١٢١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، من السفير المصري في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٥٧.

(١٢٢) في نوفمبر ١٩٥٧ تم ترشيح ميلس عندوم ليكون سفيرا لأثيوبيا في مصر، وكان قد تلقى علومه بمدرسة الأقباط الكبرى بمصر لمدة أربع سنوات، ثم أكمل دراسته بكلية الأمريكان في أسيوط لمدة عامين، وقد وصفته ملفات وزارة الخارجية بأنه وصولي ومراوغ وله علاقات مع الغرب وكان له دور في تنفيذ سياسة أثيوبيا لتشجيع انفصال السودان عن مصر، ورغم ذلك قبلت به مصر لتجنب إحراج الإمبراطور وإمكانية الاستفادة منه عن طريق اللعب على نفسيته الضعيفة. محافظ وزارة الخارجية، محفظة ١٣١١، ملف رقم ٧/٥٠/٢، مذكرة من السفارة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٥٧.

(123) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 133.

(١٢٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا، من السفير المصري في أديس أبابا إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢ يوليو ١٩٥٤.

(١٢٥) سلوى محمد لبيب، العلاقات السياسية وأثرها على اقتصاديات حوض النيل، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية (٢١)، القاهرة ١٩٨٦، ص ٢٧.

(١٢٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم٣٨/٦٧/١ مكرر: مشروع خزان تانا، من السفير المصري في أديس أبابا إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٢ يوليو ١٩٥٤.

(١٢٧) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بأديس

أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٧.

(١٢٨) حمدي حافظ، المرجع السابق، ص ١٧٩.

(١٢٩) الأهرام، عدد ١٥ أكتوبر ١٩٥٦.

(130) Erlich, H., The Cross and the River, p. 129.

(131) Foreign Relations of United States (1955-1957), Vol. XVIII, Aide-Momire from the Imperial Ethiopian Government to the Embassy in Ethiopia, Addis Ababa, March 12, 1957, p.156.

(١٣٢) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٧.

(١٣٣) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٧.

(١٣٤) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٧.

(١٣٥) كانت هناك العديد من الاتفاقيات التي تناولت مسألة مياه النيل وأهمها البروتوكول البريطاني- الإيطالي الذي وقع في ١٥ أبريل ١٨٩١ حيث أشارت المادة الثالثة فيه إلى موضوع مياه النيل حيث التزمت إيطاليا فيها بعدم بناء أي منشآت على نهر عطبرة تؤثر على جريان النيل. وكذلك المعاهدة البريطانية الإثيوبية الموقعة في ١٥ مايو ١٩٠٢ وكانت تتضمن منع أثيوبيا من القيام بأي إنشاءات على النيل تعوق جريانه، وأيضا اتفاقية بريطانيا مع حكومة الكونغو في ٩ مايو ١٩٠٦ وتعهدت فيها حكومة بلجيكا بأن لا تبني أو تسمح ببناء أي عمل يؤثر على حجم الماء الذي يدخل بحيرة ألبرت بدون موافقة حكومة السودان، وأيضا الاتفاق الثلاثي بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا في ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ الذي تضمن مادة أنكرت السيادة الإثيوبية المطلقة على منابع النيل. وكذلك الرسائل المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في عام ١٩٢٥ التي تضمنت الاتفاق على دعم إيطاليا لبريطانيا مع أثيوبيا لتنفيذ خزان تانا والتزام إيطاليا بحقوق مصر والسودان والالتزام بعدم بناء منشآت على مياه النيل الأزرق والأبيض. وأخيرا اتفاقية بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان في ٧ مايو ١٩٢٩ والتي تضمنت تقسيم حصة المياه بين مصر والسودان تحصل الأولى على ٤٨ مليار متر مكعب من المياه في حين تحصل الثانية على أربعة مليارات متر مكعب مع حق مصر في إقامة المشروعات على النيل بدون موافقة الدول الأخرى، وحقها في رفض أي مشروع يؤثر على مصالحها وكذلك حقها في مراقبة تدفق مياه النيل. Mekonnen, K., The Defects and Effects of past Treaties and Agreement on the Nile River Waters, http://www.ethiopians.com/abay/engin.html#1891؛ وزارة الخارجية، نهر النيل، ص ١٠-٤٠.

(١٣٦) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٧.

(١٣٧) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، مذكرة عن انتفاء أي حق للسودان في التنصل من أحكام اتفاقية سنة ١٩٢٩، بتاريخ ١ أغسطس ١٩٥٧.

(١٣٨) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٧.

(١٣٩) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، مذكرة عن حق مصر في التمسك باتفاقية ١٩٠٢ بتاريخ سبتمبر ١٩٥٧.

(١٤٠) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٧.

(١٤١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٣: خزان بحيرة تانا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣١ مايو ١٩٥٧.
(١٤٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٣: خزان بحيرة تانا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٥٧.
(١٤٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٣٦، ملف ٢/٩/٣٨ م: النيل، تقرير أعده مستر بتريدس مستشار الري بالحكومة الإثيوبية عن مياه النيل، بأديس أبابا، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٧.
(١٤٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١١٣٧، ملف رقم ٢/١١/١: مياه النيل، مذكرة حول مياه النيل، بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٧.
(١٤٥) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ مارس ١٩٥٨.
(١٤٦) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٨.
(١٤٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٣: خزان بحيرة تانا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٧.
(١٤٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٣: خزان بحيرة تانا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٧.
(١٤٩) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٨.
(١٥٠) هيئة التعاون الفني لدول أفريقيا جنوب الصحراء هي الهيئة التي كونتها الحكومات الاستعمارية في أفريقيا في عام ١٩٥٥ بهدف تضامنها للسيطرة على مستعمراتها وهي بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وجنوب أفريقيا وروديسيا وانضمت إليها ليبيريا وغانا فيما بعد. محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٥٨.
(١٥١) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٨، محافظ السودان، محفظة رقم ١٢، من سفير مصر بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٥٨.
(١٥٢) حدثت خلافات بين مصر والسودان في عام ١٩٥٨ بسبب قبول الحكومة السودانية للمعونة الأمريكية وقيام حكومتها باستفزاز مصر عندما فتحت خزان سنار في يوم ٢ يوليو أي قبل موعده الذي نصت عليه اتفاقية عام ١٩٢٩ وهو ١٥ يوليو مما أضر بالزراعة المصرية، فضلا عن نية الحكومة السودانية بعدم الاعتراف بالاتفاقية المذكورة على أساس أنها لم تكن طرفا فيها وأنها اتفاقية ظالمة لها من حقها أن تلغيها كما قامت مصر بتأميم شركة قناة السويس، وكان قد سبق ذلك أزمة على مناطق الحدود بين البلدين في فبراير من العام نفسه (منطقة حلايب). محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٣٢، ملف رقم ١/٣٣/٣٤، تقرير صحفي من سفارة الجمهورية العربية المتحدة بالخرطوم عن الفترة من ٢٧ يوليو إلى ٢ أغسطس ١٩٥٨.
(١٥٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٣٢، ملف رقم ١/٣٣/٣٤، تقرير صحفي من سفارة الجمهورية العربية المتحدة بالخرطوم إلى الخارجية بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٥٨.
(١٥٤) حسن علي محمد احمد، دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية وموقف القوى المحلية منها ١٩٢٩–١٩٥٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢٥٨.
(١٥٤) اتفاقية المياه الموقعة بين مصر والسودان في ٨ نوفمبر ١٩٥٩. وتجدها في: حمدي حافظ، المرجع السابق، ص ١١٩– ١٢٤.
(١٥٥) نفسه.

(١٥٦) جميل مصعب محمود، القضية الإرترية منذ تسوية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٨، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠، ص ٣١٨.
(١٥٧) لم تكن بداية العلاقات بين إسرائيل وأثيوبيا تنبئ بمثل هذا الارتباط الوثيق، إذ امتنعت أثيوبيا عن التصويت على قرار تقسيم فلسطين، كما رفضت التصويت على انضمام إسرائيل للأمم المتحدة في مايو ١٩٤٨ على الرغم من الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عليها، أما إسرائيل فقد رفضت هي الأخرى ضم إريتريا إلى أثيوبيا وكانت تدعو لاستقلالها، ياسر عبد القادر، التغلغل الصهيوني في أفريقيا: إشارة للعلاقات الصهيونية الإثيوبية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٧٣.
(١٥٨) جميل مصعب محمود، المرجع السابق، ص ٣١٩.
(١٥٩) ياسر عبد القادر، المرجع السابق، ص ٧٤.
(١٦٠) بدأت العلاقة بين هيلاسلاسي والحركة الصهيونية في عام ١٩٣٦ عندما وصل هيلاسلاسي إلى فلسطين هاربا من الإيطاليين، في ذات الوقت كانت فيه فلسطين تشهد الثورة العربية، وفي عام ١٩٤٠ كلفت الحكومة البريطانية أوردي ونجت Orde Wingate -وهو بريطاني أشرف على تدريب وتحديث قوات الهاجاناه اليهودية- للإشراف على عودة هيلاسلاسي من الخرطوم إلى أديس أبابا، فجلب معه من فلسطين أحد اليهود ويدعى إبراهام أكافيا Avraham Aquvia وعينه سكرتيرا له، وكانت معه قوة مسلحة من فلسطين أغلبها من اليهود وقلة من المسلمين، لمحاربة الإيطاليين تحت العلم البريطاني في إريتريا وتيجري. وقد نجح أكافيا خلال وجوده في أثيوبيا في بناء علاقة صداقة قوية بينه وبين أسراتي كاسا أكثر مساعدي هيلاسلاسي قربا منه، والذي أصبح المروج الرئيسي للتحالف بين أثيوبيا وإسرائيل. Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, pp. 167-168.
(١٦١) عبد الله فهد النفيسي، الصراع على البحر الأحمر ودور مصر المنتظر، أخبار اليوم، عدد ١ أبريل ٢٠٠٦.
(١٦٢) الأهرام، عدد ٦ مارس ١٩٥٥.
(١٦٣) جميل مصعب محمود، المرجع السابق، ص ٣١٩.
(١٦٤) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ١، مذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية إلى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، بتاريخ ٣ مارس ١٩٥٧.
(١٦٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ١، British Embassy Press Release, November 28, 1956.
(166) Summerfield, D., From Falashs to Ethiopian Jews, The External Influences for Change 1860-1960, New York 2003, p. 208.
(١٦٧) أحمد كامل الخطيب، إسرائيل والبحر الأحمر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٨، ص ١٢٦.
(١٦٨) رسالة من بن جوريون إلى أيزنهاور مؤرخة ٢٤ يوليو ١٩٥٨، محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠، ص ٩٨٠-٩٨٤.
(169) Ibid .
(170) Connell, D., op. cit., p. 22.
(171) Erlich, H., The Corss an the River, p. 134.
(١٧٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٩، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن اتباع سياسة جديدة في العلاقات مع أثيوبيا، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٢.
(١٧٣) كانت أثيوبيا تنظر إلى الصوماليين نظرة عنصرية، فهم — من وجهة نظرها - بدو يتنقلون من

واحة إلى أخرى وهم مثلهم مثل أجداهم من العرب والمسلمين حادوا الطباع يتصارعون فيما بينهم ويستغلون شعار الجهاد المقدس للتوسع في حدود جوارهم: Holcomb, B., Invetion of Ethiopia, The Red Sesa Press, New Jersey 1990, p. 235.

(174) Greenberg, H., Behind the Egyptian Sphinx: Nasser's Strange Bedfellow, Prelude to World War III?, Philadephia 1960, p. 131.

(١٧٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨: الاتفاقيات الحبشية البريطانية، Letter from M. J. Marian(Somaliland Aelegation) to the Embassador of Egypt at London, 18th March 1955.

(١٧٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨: الاتفاقيات الحبشية البريطانية، من مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء للشئون السياسية علي صبري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٥

(١٧٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨ج ١: الاتفاقيات الحبشية البريطانية، من ممثل مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخـــارجية، بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٥.

(١٧٨) الأهرام، عدد ٣ يونيو ١٩٥٥.

(١٧٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨ ج ٢: الاتفاقيات الحبشية البريطانية، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣ يونيو ١٩٥٥.

(١٨٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨ج ٢: الاتفاقيات الحبشية البريطانية، تقرير من مندوب مصر في المجلس الاستشاري أمام مجلس الوصاية بتاريـــخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٥.

(١٨١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨: الاتفاقيات الحبشية البريطانية، من مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢١ يناير ١٩٥٥.

(١٨٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨: الاتفاقيات الحبشية البريطانية، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ مارس ١٩٥٥

(١٨٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ٩/٦٧/٣٨، من مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥.

(١٨٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، تقرير من مكتب مصر في الصومال، بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٨٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، مذكرة مرفوعة لمكتب مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية، بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٨٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، تقرير من مكتب مصر في الصومال، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٨٧) كان يرافق ضابط الاتصال الأثيوبي اثنان من المعاونين أحدهما كان يدعى Thiesame Yirca، والأخر Kidame Mariam وكانت مهمة الأول مراقبة النشاط العسكري وبصفة خاصة كل نشاط أو تحركات توجه ضد أثيوبيا، أما الثاني فقد كانت مهمته مراقبة أعضاء

بعثات مصر في الصومال. وكان هؤلاء يرددون أن الأثيوبيين قوم أفريقيون سود البشرة والهم والصوماليين أخوة ولذلك لا يجب أن ينقاد الصوماليون وراء الأجانب البعيدين الذين يعملون على قيام العداوة وزيادة الخلافات بين الصومال وأثيوبيا – يقصدون مصر – وأنهم جاءوا لمراقبة أعضاء بعثة الأزهر والتربية والتعليم المصريتين لأن المصريين يدبرون الفتن والمؤامرات ويحرضون المسلمين من رعايا الحكومة الإثيوبية على الثورة في وجه الحكومة.
محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، من مندوب مصر المجلس الاستشاري بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ يناير ١٩٥٦.

(١٨٨) أحمد بهاء الدين، مؤامرة في أفريقيا، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧، ص ٦٣-٦٥.

(١٨٩) سلوى محمد لبيب، السياسة الخارجية المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينيات، ص ٩٤٩.

(١٩٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ يناير ١٩٥٦.

(191)United Nations, Statement by Kamal Elddine Salah, Egyptian Representative to the United Nations Advisory Concil on Somaliland, befor the Trustsheep Council, 12 June 1956.

(١٩٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، من مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٥٦.

(١٩٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ السودان، فيلم رقم ٨، محفظة رقم ١٢، من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية في ٩ مايو ١٩٥٧.

(١٩٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٩٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية إلى مندوب مصر في المجلس الاستشاري، بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٥٧.

(١٩٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٧.

(١٩٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف رقم ١٩٣/٢١/٣٧ ج ٣ سياسة مصر الأفريقية، من سفير مصر بأديس أبابا في ٧ أكتوبر ١٩٥٨.

(١٩٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٧.

(199) Lipsky, G., Ethiopia: Its People its Society, its Culture, New Haven 1962, p. 225.

(200) Lewis, I., M., Pan-Africansm and Pan-Somalism, in: The Journal of Modern African Studies, Vol. 1m no. 2, June 1963, p. 152.

(٢٠١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١١٨٧، ملف رقم ١٩/٢١/٧٠: المكاتبات المتبادلة مع إدارة الأبحاث، مذكرة بشأن محاولة فرنسا تجنيد رعاياها في أفريقيا، بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٥٥.

(٢٠٢) أحمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة وإريتريا، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٢، ص



٤٤٩-٥٠٠.

(٢٠٣) سيد زكي شكري، جيبوتي من الاحتلال ١٨٦٢ إلى الاستقلال ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٨٦، ص ٩٩.

(٢٠٤) أحمد برخت ماح، المرجع السابق، ص ٥٠٠.

(٢٠٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، من وكيل وزارة الخارجية إلى السفارة المصرية بأديس أبابا في ٢٣ يناير ١٩٥٧.

(٢٠٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية في ١١ فبراير ١٩٥٧.

(٢٠٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن تنازل فرنسا لإسرائيل عن ميناء جيبوتي، بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٥٧.

(٢٠٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، السفارة المصرية في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٥٧.

(٢٠٩) مصطفى كمال محمود، مع زعماء الصومال (محمود حربي)، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢١، ١٩٦٠، ص ١٩.

(٢١٠) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، السفارة المصرية في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٧.

(٢١١) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، السفارة المصرية في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٧.

(٢١٢) راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦١، ص ١٢١.

(٢١٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، من السفارة المصرية في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٧.

(٢١٤) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، من السفارة المصرية في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٨.

(٢١٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٥، مذكرة من مكتب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥٧.

(٢١٦) سمعان بطرس فرج الله، مستقبل جيبوتي بين أثيوبيا والصومال، السياسة الدولية، العدد ٧، يناير ١٩٦٧، ص ١٥٥.

(٢١٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٥، مذكرة من مكتب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٠ سبتمبر ١٩٥٧.

(٢١٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، من السفارة المصرية في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٧.

(٢١٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية في أديس أبابا، من السفارة المصرية في أديس أبابا إلى

وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٥٨.

(٢٢٠) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٥، من مكتب مصر في الصومال بشأن الحوادث في جيبوتي إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٥٨.

(٢٢١) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٥، مذكرة من مكتب مصر في الصومال بشأن أحداث الصومال الفرنسي إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٥٨.

(٢٢٢) كانت فرنسا حريصة على بقائها في جيبوتي لما تحققه من مكاسب كبيرة، فقد كانت تجني أرباحا كبيرة سنويا من وراء سكة حديد أديس أبابا – جيبوتي، فقد بلغت إيرادات الميناء في عام ١٩٥٩ أكثر من ٢٦٠ مليون فرنك فرنسي، كما كان يراودها الأمل في اكتشاف النفط، فضلا عن أهميتها لمواصلاتها مع مالاجاشي وما تبقى لها من مستعمرات في المحيط الهندي. راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، ص ١٢١.

(٢٢٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٩.

(٢٢٤) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٣٩٤.

(٢٢٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٧٦، ملف رقم١٠٣/١٢٢/١٠٣: اقتراح إنشاء قنصلية مصرية في مقديشيو، من محمد كمال الدين صلاح ممثل مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٤.

(٢٢٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٧٦، ملف رقم١٠٣/١٢٢/١٠٣: اقتراح إنشاء قنصلية مصرية في مقديشيو، مذكرة من وزير الخارجية لرئاسة مجلس الوزراء، بتاريخ ١١ يناير ١٩٥٥.

(٢٢٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، من محمد كمال الدين صلاح ممثل مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٥٤.

(٢٢٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٧٦، ملف رقم١٠٣/١٢٢/١٠٣: اقتراح إنشاء قنصلية مصرية في مقديشيو، من السفير المصري بروما إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ يوليو ١٩٥٤.

(٢٢٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٧٦، ملف رقم١٠٣/١٢٢/١٠٣: اقتراح إنشاء قنصلية مصرية في مقديشيو، من السفير المصري بروما إلى وكيل وزارة الخارجيـــة، بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٥٤.

(٢٣٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، مذكرة من محمد كمال الدين صلاح ممثل مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية في ١ نوفمبر ١٩٥٤.

(٢٣١) تولى منصب ممثل مصر في المجلس الاستشاري كل من:

الاسم	من	إلى
محمد أمين رستم	١٩٥٠/٣/٣١	١٩٥٠/٥/١٣
طلعت محمد الراغب	١٩٥٠/٥/٢٦	١٩٥٠/١١/٢٦
صلاح الدين فاضل	١٩٥١/٢/٢	١٩٥٢/٩/٢٠
محمود محرم	١٩٥٢/١٠/٢٧	١٩٥٤/٤/١
محمد كمال الدين صلاح	١٩٥٤/٤/١٦	١٩٥٧/٤/١٦
محمد حسن الزيات	١٩٥٧/٤/٢٧	١٩٦٠

محمد حاج مختار حسن، المرجع السابق، ص ٥١.

(٢٣٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، من محمد كمال الدين صلاح ممثل مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٥٤.

(٢٣٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، من محمد كمال الدين صلاح ممثل مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٥٤.

(٢٣٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، تقرير عن نشاط بعثة الأمم المتحدة الزائرة في الصومال، بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٥٤.

(٢٣٥) كان فرانكا رجلا استعماريا خدم في وزارة الشئون الأفريقية الإيطالية، ثم مديرا للمكتب الإمبراطوري في العهد الفاشستي وكان مقر عمله في أديس أبابا، وكان اختصاصه الإشراف على شئون الإمبراطورية في أفريقيا والتي كانت تضم ليبيا وأثيوبيا وإريتريا والصومال الإيطالي. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، من محمد كمال الدين صلاح ممثل مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٥.

(٢٣٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، مذكرة مباحثات بين الحاكم الإداري الجديد للصومال أنزيلوتي والسفير المصري بروما، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٥٥.

(٢٣٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، من جمال عبد الناصر إلى نائب وزير الخارجية، بتاريخ أكتوبر ١٩٥٥.

(٢٣٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، مذكرة إدارة الشئون السياسية، بتاريخ ٣ أبريل ١٩٥٦.

(239) Lewis, M., A Pastoral Democracy: A Study of Pastarolism and Politics among the Northern Somali of the Horn of Africa, Oxford University Press, London 1961, p. 290.

(٢٤٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٥: المجلس الاستشاري في الصومال، من السفير المصري بروما إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ مايو ١٩٥٦.

(٢٤١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٥٦.

(٢٤٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٥: المجلس الاستشاري في الصومال، من السفير المصري بروما إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ مايو ١٩٥٦.

(٢٤٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٥: المجلس الاستشاري في الصومال، من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤ مايو ١٩٥٦.

(٢٤٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٥: المجلس الاستشاري في الصومال، مذكرة إدارة الشئون السياسية بشأن الحالة في الصومال الإيطالي الموضوع تحت وصاية الأمم المتحدة والتطورات الأخيرة فيه، بتاريخ ٤ مايو ١٩٥٦.

(٢٤٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٥: المجلس الاستشاري في الصومال، من عمران الشافعي القنصل المصري في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤ يونيو ١٩٥٦.

(٢٤٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٥: المجلس الاستشاري

في الصومال، من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٦.

(٢٤٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، نشرة القنصلية المصرية في مقديشيو رقم (١٦٣)، بتاريخ ٢ مايو ١٩٥٧.

(٢٤٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٦.

(٢٤٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج ٧: المجلس الاستشاري في الصومال، United Nations, Advisory Council for the Trust Territory of Somaliland under Italian Administration A/AC.33/SR.123, 24 November 1955.

(٢٥٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، United Nations, Advisory Council for the Trust Territory of Somaliland under Italian Administration, A/AC.33/SR.102, 10 June 1954.

(٢٥١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، United Nations, Advisory Council for the Trust Territory of Somaliland under Italian Administration A/AC.33/SR.125, 24 November 1955.

(٢٥٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، United Nations, Advisory Council for the Trust Territory of Somaliland under Italian Administration A/AC.33/SR.124, 24 November 1955

(٢٥٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦.

(٢٥٤) عهدت الإدارة الإيطالية برئاسة أول وزارة صومالية إلى عبد الله عيسى على الرغم من أنه كان صديقا للإنجليز وخصما عنيدا لإيطاليا ولكنهم اختاروه لكونه عدم الثقة بالدول الإسلامية والعربية واتجاهه ناحية الحكومات الأوروبية، ومحاربته لاتخاذ اللغة العربية لغة رسمية للصومال وكذلك محاربته لكل محاولة لتوطيد علاقاته بالشعوب الإسلامية. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، تقرير مكتب مصر في الصومال عن الوزارة الوطنية، بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٥٦.

(٢٥٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١٣٩/٦٩/١ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، من مكتب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ مايو ١٩٥٦.

(٢٥٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ١٢٢/٢/٥٨: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، من القنصلية المصرية في مقديشيو، بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٣.

(٢٥٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، جريدة كوريو دي لا صوماليا، عدد ٢٧ مارس ١٩٥٧.

(٢٥٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ١٢٢/٢/٥٨: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، من القنصلية المصرية في مقديشيو، بتاريخ ٣١ مارس ١٩٥٧.

(259) Lewis, I., M., Apastroral Democracy, p. 290.

(٢٦٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ١٢٢/٢/٥٨: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، مذكرة بما تم خلال مقابلة القنصل المصري بمقديشيو مع النائب العام الإيطالي بمقديشيو، بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٥٧.

(٢٦١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ٥٨/٢/١٢٢: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، من القنصل المصري بمقديشيو بشأن احتمالات حقيقة حادث اغتيال محمد كمال الدين صلاح، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٥٧.

(٢٦٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ، ملف رقم ٥٨/٢/١٢٢: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، من القنصل المصري بمقديشيو بشأن موقف الإدارة الإيطالية من مطلب مصر المشاركة في التحقيقات الخاصة بممثل مصر، بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٥٧.

(٢٦٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ٥٨/٢/١٢٢: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، من القنصل المصري بمقديشيو إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٥٧.

(٢٦٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ٥٨/٢/١٢٢: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، من القنصل المصري بمقديشيو إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٧.

(٢٦٥) تمام همام تمام، المرجع السابق، ص ١٤١-١٤٢.

(٢٦٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ٥٨/٢/١٢٢: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، من القنصل المصري في الصومال إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٥٧.

(٢٦٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ٥٨/٢/١٢٢: القنصلية العامة لجمهورية مصر بمقديشيو، تقرير من عمران الشافعي قنصل مصر في الصومال عن محاكمة قاتل كمال الدين صلاح، بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٥٧.

(٢٦٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، من القنصلية المصرية في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ مايو ١٩٥٧.

(٢٦٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج١: المجلس الاستشاري في الصومال، مذكرة إدارة الهيئات والمؤتمرات بشأن موقف مندوبي الفليبين وكولومبيا في المجلس الاستشاري في الصومال، بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٥٨.

(٢٧٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن أعمال مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة خلال الدورة العشرين في الفترة من ٢٠ مايو إلى ١٢ يوليو ١٩٥٧، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٥٧.

(٢٧١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٢: المجلس الاستشاري في الصومال، من محمد حسن الزيات مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٧.

(٢٧٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن احتمال قيام إيطاليا بإنهاء إدارتها للصومال، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨.

(٢٧٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، مذكرة من مكتب الرئيس للمعلومات بشأن توجيهات لسياسة مصر في الصومال، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٧.

(٢٧٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٢: المجلس الاستشاري في الصومال، من السفير المصري بروما إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٨.

(٢٧٥) كانت علاقة إيطاليا بحزب وحدة الشباب قائمة على العداء في بادئ الأمر، إذ كان الحزب يرفض عوده إيطاليا إلى الصومال، بينما كانت إيطاليا تعتبره حركة خطيرة متطرفة تخشى

منها على مصالحها ورعاياها الإيطاليين في الصومال، ولكن الحزب قرر في بداية عام ١٩٥٤ انتهاج سياسة تعاون مع الإدارة الإيطالية، محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٤: المجلس الاستشاري في الصومال، من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن المؤتمر العام الثاني لحزب وحدة الشباب الصومالي، بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٥٤.

(٢٧٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، من مكتب الرئيس للمعلومات بشأن توجيهات لسياسة مصر في الصومال، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٥٨.

(٢٧٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، من مدير إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية إلى محمد حسن الزيات ممثل مصر في المجلس الاستشاري، بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥٧.

(٢٧٨) محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣، ص ٨٥.

(٢٧٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٢، ملف رقم ١٧/٣٦٩/٢، من القائم بأعمال القنصلية المصرية في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨.

(٢٨٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٢، ملف رقم ١٧/٣٦٩/٢، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨.

(٢٨١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٢، ملف رقم ١٧/٣٦٩/٢، من القائم بأعمال القنصلية المصرية في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٥٩.

(٢٨٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٢، ملف رقم ١٧/٣٦٩/٢، من القائم بأعمال القنصلية المصرية في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٩.

(٢٨٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٢، ملف رقم ١٧/٣٦٩/٢، من القائم بأعمال القنصلية المصرية في الصومال بشأن الدعاية للجمهورية المتحدة في الصومال، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٥٩.

(٢٨٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٢، ملف رقم ١٧/٣٦٩/٢، من القائم بأعمال القنصلية المصرية في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٥٨.

(٢٨٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، من القائم بأعمال القنصلية المصرية في الصومال بشأن الدعاية للجمهورية المتحدة في الصومال، بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٥٨.

(٢٨٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، من مكتب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٧ يونيو ١٩٥٨.

(٢٨٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، مذكرة بشأن الحدود بين الحبشة والصومال الإيطالي، بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٧.

(288) Trusteeships Council Official Records, Report of Representative of Egypt Concerning the Fourntier between the Trust Territory of Somaliland under Italian Administration and Ethiopia, 7 November 1954.

(289) Trusteeships Council Official Records, Report of Trusteeships Council, A/C.4/227, 10 November 1954.

(290) United Nations General Assembly, A/Resolution/271, 16 December 1954.

(٢٩١) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، مذكرة مرفوعة لوزير الخارجية من الإدارة السياسية، بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٥٥.

(٢٩٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، من سفارة مصر بروما عن مشكلة الحدود بين أثيوبيا والصومال المشمول بوصاية إيطاليا، بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٥٥.

(٢٩٣) كان أساس المشكلة يعود إلى اختلاف تفسير كل من إيطاليا وأثيوبيا للاتفاقية الموقعة بينهما في عام ١٩٠٨ لتعيين الحدود بين الصومال الإيطالي وأثيوبيا، فبينما طالبت أثيوبيا بأن يكون رأس الحدود التقاء خط طول ٤٨ شرق مع خط عرض ٨ شمال كما وضعته بريطانيا، كانت إيطاليا ترى أن يكون خط الحدود التقاء خط طول ٤٧ شرق مع خط عرض ٨ شمال. وقد اعترفت أثيوبيا في مذكراتها التي قدمتها للأمم المتحدة في عام ١٩٣٤ بأن خط الحدود هو بمحاذاة شاطئ الصومال الواقع على المحيط الهندي وعلى بعد ١٨٠ ميل إلى الداخل أي عند خط ٤٧ ولكنها عادت وقالت بعد ذلك أنها اضطرت إلى الإقرار بذلك تحت ضغط الجيوش الإيطالية التي كانت تقرع أبوابها. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٢، ملف ١٧/٣٦٩/٢ ج ٢، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨؛ محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، من المندوب المصري إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٥؛ انظر الخريطة ملحق رقم (١) توضح الحدود بين الصومال الإيطالي وأثيوبيا طبقا لتفسير كل من أثيوبيا وإيطاليا لمعاهدة ١٩٠٨.

(٢٩٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ سبتمبر ١٩٥٦.

(٢٩٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن مشكلة الحدود بين الصومال الموضوع تحت الوصاية الإيطالية وأثيوبيا في ١٥ أكتوبر ١٩٥٦، بتاريخ سبتمبر ١٩٥٦.

(٢٩٦) حورية توفيق محمد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، الندوة الدولية للقرن الأفريقي يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٨٧، ١٦٣.

(٢٩٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، من مكتب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٧.

(٢٩٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢، من مكتب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٥٧.

(٢٩٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧، من وكيل وزارة الخارجية إلى المندوب المصري في الصومال، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٥٨.

(٣٠٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧، من المندوب المصري في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٥٩.

(٣٠١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج ٣، من المندوب المصري في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٥٤.

(٣٠٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٤، من المندوب المصري في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٥٤.

(٣٠٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٢، من وكيل وزارة الخارجية إلى سفير مصر في أثيوبيا، بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٦.

(٣٠٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٦، ملف ٧/٥٠/٢ ج٢، من القنصلية العامة في

مقديشيو إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧.

(٣٠٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٧.

(٣٠٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧، من سفير مصر في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٧.

(٣٠٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف ١٩٣/٢١/٣٧ ج٣، من الخارجية إلى سفير الجمهورية العربية المتحدة بواشنطن، بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨.

(٣٠٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧، من السفير المصري بروما، بتاريخ ٤ فبراير ١٩٥٨.

(٣٠٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف ١٩٣/٢١/٣٧ ج٣، من سفير مصر في أديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٥٨.

(٣١٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف ١٩٣/٢١/٣٧ ج٣، مذكرة إدارة غرب أوروبا، بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٥٨.

(٣١١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٥٨.

(٣١٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧، من المندوب المصري في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٨.

(٣١٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٦٢، ملف ١٧/٣٦٩/٢ ج١: تقارير مكتب مصر في الصومال، مذكرة بشأن سياسة جديدة لأثيوبيا في منطقة أوجادين، بتاريخ أكتوبر١٩٥٨.

(٣١٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٩.

(٣١٥) بطرس بطرس غالي، بين الصومال وأثيوبيا، الأهرام الاقتصادي، مارس ١٩٥٩، العدد ٨٥، ص ٢١.

(٣١٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف ١٩٣/٢١/٣٧ ج٣، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن موقف مصر من الاتحاد، بتاريخ ١٥ يناير ١٩٥٩.

الفصل الثالث

المتغيرات الجديدة وأثرها على سياسة مصر تجاه منطقة القرن الأفريقي ١٩٦٠-١٩٧٠

مع استقلال الصومال عملت مصر على إبعاده عن سيطرة الدول الغربية التي حاولت استخدام كافة الوسائل السياسية والاقتصادية لإدامة تلك السيطرة، كما قامت مصر خلال هذه الفترة أيضا بدعم الإريتريين للتخلص من الاضطهاد الأثيوبي، ولكن مصر تعرضت لعدة عوامل قللت من مساعدتها للصومال وإريتريا منها الالتزامات التي فرضتها عليها مشاركتها في منظمة الوحدة الأفريقية التي ساهمت إثيوبيا بدور كبير في تكوينها والتي تبنت العديد من المبادئ التي قيدت حركة مصر في هذا المجال، إلى جانب الهزيمة العسكرية التي لحقت بها في يونيو ١٩٦٧ والتي تركت أثرها على سياسة مصر تجاه المنطقة بوجه خاص، وعلى سياستها الخارجية بوجه عام.

سياسة مصر تجاه الصومال بعد الاستقلال:

اطمأنت إيطاليا إلى نتائج الانتخابات الصومالية التي جرت في مارس عام ١٩٥٩ بعد أن حصل حزب وحدة الشباب الصومالي على الأغلبية الساحقة لمقاعد الجمعية التشريعية، وهو ما كان يعني سيطرته على الحكومة الجديدة، فقررت تعجيل استقلال الصومال والذي كان مقررا له شهر ديسمبر ١٩٦٠، وعرضت الأمر على مجلس الوصاية في يناير ١٩٦٠ فوافق بالإجماع على استقلال الصومال في أول يوليو ١٩٦٠، بعد أن تلاشت معارضة الولايات المتحدة على ذلك، وإن كانت ترى أن الدولة الجديدة لا تستطيع القيام بأعباء هذا الاستقلال، وأنها لن تستطيع البقاء إلا بمساعدة مالية سنوية تتراوح بين عشرة وأربعة عشرة ملايين دولار[1]، حتى تتجنب تسرب النفوذ السوفيتي إليها عن طريق تقديم المساعدات[2].

وعلى الرغم من تخوف مصر من سيطرة الدول الغربية على الصومال، إلا أنها رحبت بتعجيل استقلاله حيث رأت أن ذلك سوف يمكنها من التخلص من القيود التي كانت إيطاليا تفرضها عليها وعلى نشاطها، على الرغم من أن إيطاليا نجحت في ترتيب الأوضاع في داخل الصومال بكل الطرق التي تساعدها في القضاء على أي نفوذ لمصر، حيث شهدت الانتخابات التي جرت في الصومال الإيطالي في مارس ١٩٥٩ تحركا

إيطاليا مكتفا للقضاء على مؤيدي مصر وأصحاب الاتجاه الإسلامي والعـــربي المعـــادي للغرب، ومن أجل ذلك قامت الحكومة الصومالية بإغلاق حزب صوماليا الكبرى وألقت القبض على رئيسه محمد حسين وعدد كبير من أعضائه، وعندما اعترض وزير الداخلية الصومالي حاج موسى بغر على تلك الإجراءات وأعاد فتح بعض فروع الحـــزب دون الرجوع إلى الحكومة أقيل من منصبه(٣).

كما أعلنت بريطانيا في نفس التوقيت عن نيتها منح محمية الصومال الاســـتقلال لتتيح لها الفرصة للانضمام إلى الصومال الإيطالي، تنفيذا لفكرتها القديمة بإنشاء الصومال الكبير على أمل أن تنضم الدولة الجديدة إلى الكومنولث البريطاني(٤)، فتم الاتفاق بـــين ممثلي الصوماليين في ٣١ يناير ١٩٦٠ على تفاصيل الوحدة(٥)، و في ٢٦ يونيـــو ١٩٦٠ أعلنت بريطانيا استقلال المحمية، وفي أول يوليو استقل الصومال الإيطـــالي وصـــدقت الجمعية الوطنية على قرار الوحدة بين الإقليمين الشمالي والجنوبي، وقد تحقق ما توقعتـــه الحكومة المصرية فتم اختيار آدن عبد الله عثمان رئيساً للجمهورية الجديدة(٦)، وكانـــت الإدارة الإيطالية قد أبعدته خلال فترة الوصاية عن أي مواجهات قد تؤثر على اختيـــاره رئيسا للجمهورية، وتركت ذلك لعبد الله عيسى الذي تلقى كافة الاتهامـــات لموالاتـــه الظاهرة للسلطة الإيطالية على الرغم من أن آدم عبد الله عثمان لم يكن يختلف عنه كثيرا فكان من الموالين لإيطاليا أيضا، وكان يرى أن مستقبل بلاده يعتمد علـــى المســـاعدة الإيطالية لها(٧).

وكانت الصومال مثلها مثل الكثير من الدول الأفريقية حديثة الاستقلال تخضـــع لنفوذ الدول الغربية التي تحتكر تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لها، لذا أصبح واضحا أن النفوذ الغربي هو المسيطر في الصومال، فالولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا التزمـــوا بتقديم المساعدات الاقتصادية التي كانت الدولة الجديدة في أمس الحاجة إليها، فضلا عن سيطرة إيطاليا الفعلية على معظم الأنشطة الاقتصادية الهامة في الصومال(٨)، لذلك عملت مصر على كشف الخطط الغربية للسيطرة على الدول الأفريقية الحديثة، ومن ثم وجـــه وزير الخارجية المصري محمود فوزي تحذيرا للدول الأفريقية في مطلع عام ١٩٦١ مـــن سيطرة الدول الأجنبية المستترة وراء المساعدات الفنية والاقتصادية(٩).

ولم تكن إسرائيل بعيدة هي الأخرى عن الأطماع في الصومال، فقد عرضت عليها المساعدة الاقتصادية قبيل الاستقلال، كما قام أحد المسـئولين الإســـرائيليين ويـــدعى راحيايم تيمو بزيارة مقديشيو، واتصل بعبد الله عيسى رئيس الوزراء ومحمد جيبو وزير الدستور لذات الغرض، وعند الاستقلال وجهت الصومال الدعوة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك إسرائيل للاشتراك في احتفالات الاستقلال، ولكن الحكومـــة الصومالية عادت وتراجعت وألغت الدعوة وبررت إرسالها بأن ذلك حدث ســـهوا، ثم

تجاهلت برقية التهنئة بالاستقلال التي أرسلها الرئيس الإسرائيلي بن زافي لرئيس الصومال في ٣٠ يونيو ١٩٦٠، كما تجاهلت برقية الاعتراف الإسرائيلي بالدولة الجديدة[١٠].

ثم أعقب ذلك تشدد صومالي أكثر تجاه إسرائيل إذ أعلنت الحكومة الصومالية أن بلادها تعتبر إسرائيل هي العدو الثاني لها بعد إثيوبيا وطالبت الدول العربية بأن تتخذ تجاه إثيوبيا موقفا مشابها لموقف الصومال من إسرائيل كما طلبت من جامعة الدول العربية أحكام المقاطعة العربية على إسرائيل حتى تقوم بتطبيقها[١١].

وكانت الولايات المتحدة هي أكثر الدول الغربية تخوفاً من نفوذ مصر في الصومال خوفا من أن تفتح الطريق أمام الاتحاد السوفيتي للنفاذ إليها، على الرغم من أن علاقات مصر مع الغرب تحسنت إلى حد ما في هذه الفترة، فضلا عن تزايد خلافاتها مع السوفيت تجاه العديد من القضايا نتيجة لرفضها تدخل السوفيت في الشئون العربية[١٢]. وقد حاول عبد الناصر توضيح حقيقة أهداف مصر في أفريقيا للولايات المتحدة فأبلغ أيزنهاور خلال لقائه معه في سبتمبر ١٩٦٠ أن سياسة مصر في أفريقيا تتلخص في ضمان الاستقلال للدول الأفريقية وإبعادها عن الحرب الباردة ومقاومة أي تأثير استعماري في القارة[١٣].

وتحقيقا لتلك الأهداف عملت مصر على الحفاظ على المكاسب التي حققتها خلال فترة الوصاية، ومن خلال دورها في المجلس الاستشاري للأمم المتحدة، لتقليص النفوذ الغربي في الصومال بعد استقلالها والعمل على دعمها اقتصاديا بقدر ما يتاح لها حتى يفقد الغرب أحد أهم أدواته للتأثير على الصوماليين. فساعد عبد الناصر الصوماليين على الاتصال بالاتحاد السوفيتي للحصول على المساعدات الاقتصادية، إذ كان عبد الناصر يرى أن معونة الاتحاد السوفيتي تأتي دون شروط على عكس المعونة الغربية التي كانت تتضمن شروطا غير مقبولة تصل إلى حد التحكم، وأن المعونة السوفيتية ساعدت مصر على التخلص من سيطرة الغرب[١٤]. وقد بدأ الاتحاد السوفيتي في التقرب من الصومال فأرسل وفدا كبيرا إلى مقديشيو في أبريل ١٩٦١ أعقبه قيام رئيس الوزراء الصومالي عبد الرشيد شرماركي بزيارة موسكو[١٥] حيث تم الاتفاق على أن يقدم الاتحاد السوفيتي قرضا للصومال بشروط ميسرة قدره ٣٥٠ مليون شلن صومالي (ما يعادل خمسة ملايين دولار)[١٦].

ومع بداية عام ١٩٦١ افتتحت مصر مكتبا إعلاميا في مقديشيو بهدف شرح دورها في مساندة قضايا التحرر الوطني والاستقلال ومقاومة المستعمر الأجنبي فضلا عن استمرار الإذاعة الموجهة من القاهرة في تأدية دورها بهدف تعريف الشعب الصومالي بوجهة النظر المصرية في مختلف القضايا العالمية والتعريف بمبادئ وقيم الدين الإسلامي والرد على دعايات الغرب وإبراز انتماء مصر العربي والأفريقي والإسلامي[١٧].

وعلى الرغم من ذلك لم يسع عبد الناصر إلى جر الصـــومال إلى الانضـــمام إلى الجامعة العربية، بل أنه صرح لزعماء الصومال بأنه ينصح بتأجيل هذا الموضـــوع حـــتى تتضح وتكتمل الفكرة داخليا، وحتى تتهيأ الظروف المناسبة في القارة الأفريقية، فقد كان يرى أنه من الضروري أن تدعم الصومال علاقاتها بدول شرق أفريقيا أولا وخاصة تنزانيا وكينيا قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة لأن الصومال كانت تعيش شبه عزلة سياسية وكـــان عبد الناصر يرى أن انتماء الصومال إلى الجامعة العربية قبل أن تدعم علاقاتها مع جيرانها قد يزيد التناقض الموجود بينها وبين هذه الدول وتتزايد متاعبها معها[١٨].

أما بالنسبة لإثيوبيا فبعد أن أعيتها المحاولات لإعاقة استقلال الصـــومال الإيطـــالي واتحاده مع الصومال البريطاني، عملت على ممارسة الضغوط على الدولة الجديدة، فقامت في أعقاب الاستقلال بتقوية حاميتها العسكرية في منطقة هـــود والأراضـــي المحجـــوزة (أوجادين)، حيث شهدت تلك الفترة العديد من الحوادث أهمها ما حدث في منطقـــة دانود Danod داخل منطقة أوجادين وعلى بعد ٨٥ ميل من الحدود، حيث رفضـــت السلطات الإثيوبية السماح للبدو الصوماليين بسحب مياه البرك والآبار من المنطقة ممـــا أدى إلى حدوث مناوشات في المنطقة قامت القوات الإثيوبية بقمعها برا وجوا[١٩]. وفي أوائل أغسطس ١٩٦٠ قام حوالي ثلاثمائة صومالي بمهاجمة قطار أثيوبي على خط السكة الحديد الذي يربط بين جيبوتي وأديس أبابا، نتيجة لتحمس الصوماليين في أوجادين بعد استقلال الصومال[٢٠]. وبسبب اعتراف زعماء القبائل بالجمهورية الصـــومالية، كمـــا وقعت مصادمات بين القبائل الصومالية والجيش الأثيوبي سقط خلالها أكثر من ١٨٠٠ قتيل وجريح. كما قررت الحكومة الإثيوبية معاقبة كل صومالي يرفع علم الجمهوريـــة الصومالية[٢١].

ونتيجة لتلك الأحداث اتجهت الحكومة الصومالية إلى التطلـــع إلى بنـــاء جـــيش صومالي قوي يستطيع مواجهة التهديدات الإثيوبية، إذ كان هناك فـــارق كـــبير بـــين القدرات العسكرية لكل من إثيوبيا والصومال، فقد كانت إثيوبيا تمتلك قـــوة مســـلحة تقدر بتسعة وخمسين ألف جنديا مزودين بأسلحة أمريكية حديثة، بينما لم تكن الصومال تمتلك سوى ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي معظمهم من العناصر غير النظامية مـــزودين بأسلحة خفيفة وعتيقة[٢٢]، إضافة إلى الفارق أيضا في مستوى التدريب المتقدم لصـــالح القوات الأثيوبية والذي وفرته لها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٣[٢٣].

وكان اقتصاد الصومال الضعيف وعدم قدرتها على شراء الأسلحة من الأســـباب التي جعلتها تتجه إلى الدول الغربية لمساعداتها في هذا المجال[٢٤]. ولكن حـــتى يوليـــو ١٩٦١ لم تحصل سوى على كمية محدودة من الأسلحة الصغيرة من إيطاليا[٢٥].

وبعد انسحاب القوات الإيطالية من الصومال في أعقاب الاستقلال، أصبحت مهمة مساعدة الصومال عسكريا بهدف تأمين منطقة القرن الأفريقي مسألة تهم الولايات المتحدة أكثر من إيطاليا التي حافظت على نفوذها بالمساعدة الاقتصادية، ولم يعد لها مصلحة مباشرة في توفير الحماية للمنطقة، فالتزمت الولايات المتحدة بالجانب العسكري بعد أن أصبحت المنطقة مهددة من وجهة نظرها بفعل النشاط المصري، وتأثيره في الصومال، ولكنها لم تكن ترى حاجة تدعو لبناء جيش كبير الذي ترغب الحكومة الصومالية في تكوينه(٢٦).

وقد أدت الزيارة التي قام بها عبد الرشيد شرماركي للدول الغربية في مطلع عام ١٩٦٣ إلى يأس الصوماليين من إمكانية تزويد الولايات المتحدة أو حلفائها لهم بالأسلحة، حيث فشل في إقناع أي دولة غربية في مساعدة بلاده عسكريا، فلم يجد دولة واحدة بين هذه الدول ترغب في بيع السلاح للصومال. فتوقف أثناء عودته في القاهرة حيث طلب من مصر المساعدة في هذا المجال، وعلى أثر ذلك قرر جمال عبد الناصر أن تقوم مصر بتزويد الصومال بالأسلحة مؤكدا لشارماركي أن مصر سوف تتقاسم ما تملكه مع الصومال، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أوصى الاتحاد السوفيتي بتزويد الصومال بالأسلحة(٢٧)، وذلك على الرغم من أن الصومال كانت قد تعهدت للغرب بعدم قبول أي مساعدات عسكرية من الدول الشرقية(٢٨). وقد لجأت مصر إلى توصية السوفيت لتسليح الصومال بسبب ضعف قدرتها على تلبية كافة احتياجات الجيش الصومالي الجديد، خاصة وأن هذه الاحتياجات لم تكن تقتصر على الأسلحة الخفيفة فقط، وإنما تتضمن الأسلحة الثقيلة التي كانت مصر تحصل عليها من الاتحاد السوفيتي(٢٩). ولكنها التزمت بتدريب القوات الصومالية على هذه الأسلحة(٣٠).

ولم تكن الولايات المتحدة تنوي أن تترك الفرصة للاتحاد السوفيتي أو لمصر حتى يكون لهما نفوذ أكبر في الصومال، فما أن علمت بتلك الأنباء حتى سارعت وقدمت عرضا للحكومة الصومالية لتسليح جيشها على الرغم من اعتراضات إثيوبيا، بعد أن أقنعتها بأن ذلك أفضل من أن تحصل الصومال على الأسلحة من مصادر معادية لها، ولكن العرض الأمريكي كان هزيلا ولا يلبي الحد الأدنى من مطالب الصوماليين(٣١).

ونتيجة لذلك قام قادة الجيش الصومالي بإقناع رئيس الوزراء عبد الرشيد شرماركي بقبول العرض السوفيتي(٣٢). فأعلنت الحكومة الصومالية في أكتوبر عام ١٩٦٣ رفض العروض الغربية الهزيلة، كما أعلنت قبولها عرض الاتحاد السوفيتي لتدريب وتسليح قوة مكونة من عشرة آلاف جندي عن طريق قرض بشروط ميسرة قيمته ٣٣ مليون دولار، وبدون التقيد بأي التزامات سياسية، مما دفع الولايات المتحدة للإيعاز

لحلفائها الغربيين لتقديم عروض أخرى للصومال لتحفيزها على التراجع عن قبول العرض السوفيتي، ولكن الحكومـــة الصومالية رفضت تلك العروض[٣٣].

وعلى الرغم من الموقف الصومالي قررت الولايات المتحدة الاســـتمرار في تقـــديم الدعم الاقتصادي للصومال حتى لا تتيح الفرصة لمصر والاتحاد السوفيتي للقضاء علـــى النفوذ الغربي فيها[٣٤]، وبذلك أصبح الوضع في الصومال فريدا فقد التزم الاتحاد السوفيتي ومصر بمساعدة الصومال عسكرياً سواء بالإمداد بالأسلحة أو التدريب. بينما التزمـــت الولايات المتحدة وإيطاليا بتدريب وتسليح الشرطة الصوماليـــة[٣٥]، مع التزامهما بتقديم الدعم الاقتصادي للحكومة الصومالية[٣٦].

وفي مقابل ذلك قامت الولايات المتحدة باتخاذ عدة إجـــراءات لطمأنـــة إثيوبيـــا فعقدت معها اتفاقية عسكرية سرية في نفس التوقيت تعهـــدت خلالهـــا بمعارضـــة أي نشاطات تهدد سلامة الأراضي الإثيوبية[٣٧]. وذلك بهدف أن تكون إثيوبيا حصنا أمـــام تسرب النفوذ المصري إلى منطقة القرن الأفريقي، فقد كانت الولايات المتحدة تعتقد أن عبد الناصر يعمل على تنفيذ المشروع الذي فكر فيه محمد علي قبل ذلك، وهو تكـــوين إمبراطورية تمتد سيطرتها لتشمل المنطقة العربية يدعمها بالإمكانيات المالية والتجارية التي سوف يملكها بتحكمه في طريق التجارة الرئيسية من أوروبا إلى الشرق، ولذلك ركـــز عبد الناصر على طرد الاستعمار البريطاني من المنطقة تمهيدا للسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو ما شكل أحد الدوافع الرئيسية وراء قرار عبد الناصـــر بالتـــدخل في اليمن عقب قيام ثورة ١٩٦٢[٣٨].

موقف مصر من النزاع الصومالي – الأثيوبي:

عندما استقلت الصومال كانت تتطلع إلى توحيد كافة الصوماليين ضمن الدولـــة الجديدة فتضم إقليم أوجادين في إثيوبيا، وإقليم انفدي في كينيا، والصومال الفرنســـي، وقد نص دستورها الذي صدر في يونيو ١٩٦١ على أن الصومال وحدة غـــير قابلـــة للتقسيم كما نص على مبدأ حق تقرير المصير، وأن على الحكومة الصـــومالية العمـــل للوصول إلى هذا الهدف بالطرق القانونية والوسائل السلمية[٣٩].

وفي بادئ الأمر طمعت الحكومة الصومالية في تحقيق ذلك عن طريـــق ارتباطهـــا بالقوى الغربية ولكنها سرعان ما اكتشفت عدم رغبة هذه القوى في ذلك[٤٠]. فالأسلحة فالأسلحة الأمريكية كانت تنهال على إثيوبيا رغم ما ارتكبته مـــن فظـــائع في حـــق الصوماليين في أوجادين[٤١]، وبريطانيا تحتل إقليم إنفدي بحكم احتلالها لكينيا وأبت أن تلبي رغبة سكانه في الانضمام للصومال، وفرنسا متمسكة ببقائها في جيبوتي. أما مصر فكانت ترغب في توحيد الصوماليين في دولة واحدة ولكن بعيداً عن السيطرة الغربيـــة،

ومن ثم كان لها دور في حركات المقاومة في أوجادين التي ارتبطت بمصر ارتباطا وثيقا، فكان هناك حركتان للمقاومة هما حركة حزب الله وحركة نصر الله، وقد أسس الحركة الأولى الشيخ أحمد شيخ موسى وهو أحد خريجي الأزهر(٤٢).

وكانت الصومال تنظر إلى العروض الغربية لتسليحها على أنها مؤامرة تهدف إلى إدامة سيطرة إثيوبيا العسكرية وتفوقها مما يضمن لها إحباط أي مسعى صومالي للتحرر في ظل استمرار الالتزام الأمريكي بتسليح الجيش الأثيوبي بأحدث الأسلحة، مما جعل إثيوبيا غير راغبة في التفاوض مع الصومال بشأن أوجادين(٤٣).

لذلك سعت الحكومة الصومالية إلى كسب تعاطف الدول والشعوب الأفريقية لتحقيق هدفها، فاستغلت فرصة انعقاد مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث في القاهرة في مارس ١٩٦١، وحاول الصوماليون شرح القضية الصومالية بشأن المناطق المحتلة الثلاث، وكان مؤتمرا أكرا وتونس اللذان عقدا في عامي ١٩٥٨ و١٩٦١ قد أقرا بضرورة توحيد الأجزاء الصومالية الخمسة(٤٤)، ولكن مؤتمر القاهرة استقر الرأي خلاله على حذف كامل للجزء الخاص بوحدة الأراضي الصومالية، فاتهمت الصومال رئيس المؤتمر فؤاد جلال وكيل مجلس الأمة المصري بتعمد ذلك تكريماً للوفد الأثيوبي برئاسة أوتو كتما يفرو وزير خارجية إثيوبيا، وقدم الوفد الصومالي احتجاجا على ذلك واعتبره جريمة في حق الشعب الصومالي وفي حق الشعب المصري على اعتبار أن رئيس المؤتمر تدخل تدخلا سافرا وانحاز لصالح إثيوبيا، كما اشتكى الوفد الصومالي من استقبال الحكومة المصرية للوفد الصومالي ووصفه بالاستقبال الفاتر(٤٥).

ولكن موقف مصر خلال هذا المؤتمر كان يدل على إدراكها للتغير والتحول الذي حدث في أفريقيا خلال هذه الفترة، فقد كانت القرارات التي اتخذتها مؤتمرات منظمة جميع الشعوب الأفريقية في أكرا وتونس قرارات أحزاب غير مقيدة بالتزامات دولية مثل الحكومات، كما أن عام ١٩٦٠ شهد استقلال عدد كبير من الدول الأفريقية، وكان الكثير منها يعاني من نفوذ الاستعمار القديم فيها أو من المشكلات التي خلفها هذا الاستعمار وراءه سواء كانت داخلية أو فيما يتعلق بالحدود وتقسيم القومية الواحدة بين أكثر من دولة لإشاعة الفرقة وإيجاد المنازعات التي توفر البيئة المناسبة لتدخله مرة أخرى وهو ما يعني دوام السيطرة الاستعمارية عليها بطريقة غير مباشرة(٤٦). ولذلك شهدت تلك الفترة استقطاب الدول الأفريقية بين مجموعات سياسية إحداها تحررية وهي التي عرفت بمجموعة الدار البيضاء وأخرى مرتبطة بالقوى الاستعمارية القديمة وهي مجموعة دول منروفيا، وكانت الصومال من الدول التي انضمت إلى المجموعة الثانية على الرغم من أن مصر وغانا وهما من أقطاب مجموعة الدار البيضاء كانتا من أكثر الدول الأفريقية تعاطفاً مع القضية الصومالية، فضلا عن الروابط الوثيقة التي كانت تربط الصومال بمصر

في كافة المجالات، ولكنها اصطفت على الرغـــم من كل ذلك في الجانب المعادي لمصر مثلها مثل إثيوبيا[٤٧].

وقد أقر اجتماع مجموعة منروفيا في لاجوس في يناير ١٩٦٢ إنشاء هيئة مســـتقلة للتعامل مع النزاعات بين الدول الأفريقية، كما ظهر اقتراح أخر دعت إليه حركة تحرير أفريقيا الشرقية ووسط أفريقيا في اجتماعها في فبراير ١٩٦٢ بأديس أبابا يدعو إلى قيـــام اتحاد شرق أفريقيا لحل المشاكل في المنطقة يضم إثيوبيا والصـــومال وكينيـــا وأوغنـــدا وتنجانيقا وزنجبار[٤٨]، ولكن ذلك الاقتراح لم يكن يصلح للتطبيق بسبب كثرة المشاكل الموجودة في هذه المنطقة خصوصا بعد أن أكملت بريطانيا دورها في مارس ١٩٦٣ حين زرعت مشكلة جديدة في المنطقة عندما قررت منح كينيا استقلالها وتجاهلـــت رغبـــة سكان إقليم إنفدي في الانضمام إلى الصومال، فقامت الحكومة الصومالية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا[٤٩].

وقد أغضب موقف مصر من استقلال كينيا[٥٠] الصومال، حيث أنهـــا لم تهـــاجم بريطانيا بصورة علنية بسبب إصرارها على عدم تحقيق رغبة سكان إقلـــيم إنفـــدي في الانضمام إلى الصومال، كما شاركت في الاحتفال باستقلال كينيـــا، حـــين أرســـلت الحكومة المصرية وفداً كبيراً برئاسة نائب رئيس الجمهورية زكريا محي الدين، وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي معها وعقدت معها العديد من الاتفاقيـــات للتعـــاون الاقتصـــادي والفني[٥١]. في الوقت الذي شهدت فيه القاهرة مظاهرات احتجاج الطلبة الصـــوماليين المقيمين فيها أمام السفارة البريطانية، حيث حاولوا إحراقها ولكن قوات الأمن منعتـــهم من ذلك، وظلت رابطة الطلبة الصوماليين بالقاهرة تصدر البيانـــات والنشـــرات ضـــد الحكومة البريطانية لفترة طويلة[٥٢].

وقد كان لمصر وجهة نظر في شأن قضية إنفدي حاولت إقناع الصومال بها، فعلى الرغم من تحمس جمال عبد الناصر للتعاون العسكري مع الصومال ودعمهـــا في كافـــة المجالات، إلا أنه كان ينصح الصوماليين دائما بتحسين العلاقات الصومالية الكينية، فقد كان يدرك أن جميع مشاكل الحدود التي ورثتها الصومال هي من صنع وتخطيط بريطانيا التي تعمدت ذلك قبل رحيلها حتى تظل دول هذه المنطقة معتمدة عليها وعلى الـــدول التي تحتكر السلاح[٥٣].

مما سبق يتضح أن سياسة مصر كانت تعتمد علـــى الســـعي لتحقيـــق أهـــداف الصوماليين ولكنها في ذات الوقت كانت تجد أن الوقت غير مناسب لذلك، خاصة وأن الصومال لم تكن تستطيع تحقيق ذلك بالقوة وأن أفضل الحلول هو اتباع الطرق السلمية، وتدعيم وجود الصومال في المنطقة وتطوير اقتصادها والخروج من العزلة التي تفرضـــها عليها مواقفها.

ولم تلبث أن زادت القيود المفروضة على موقف مصر في تأييد قضية الصومال بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣، فعندما أثار الرئيس الصومالي آدم عبد الله عثمان القضية الصومالية أثناء المؤتمر التأسيسي للمنظمة أصر أكثر من رئيس دولة على ضرورة منع أي محاولة ترمي إلى إعادة النظر في الحدود السياسية التي رسمها الاستعمار، وإلا وقعت الفتنة واشتعلت الحروب بين الدول الأفريقية[٥٤]. ولكن رئيس الصومال هاجم إثيوبيا وبريطانيا وفرنسا وطالب بمنح المناطق الصومالية حق تقرير المصير، مما أدى إلى تبادل الاتهامات بينه وبين رئيس الوزراء الأثيوبي أكليلو هابتي ولد الذي انبرى للرد عليه[٥٥]. ويتضح من ذلك أن الدول الأفريقية تمسكت بالحدود الموروثة على الرغم من عدم عدالتها، لأن هذا المبدأ يجنب الدول الأفريقية صراعات ونزاعات تؤدي بها إلى التفتت والانقسام، وهو الأمر الذي وافقت عليه معظم الدول الأفريقية بما فيها مصر باستثناء الصومال والمغرب اللتان وصفتاه بأنه موقف انهزامي يفتقر إلى الشجاعة في مواجهة المشكلات الأفريقية[٥٦].

وعلى الرغم من ذلك تصاعدت الأمور في أوجادين فقد بدأت إرهاصات الثورة تظهر هناك عندما اجتمع أكثر من ثلاثمائة فرد من زعماء قبائل أوجادين في يونيو ١٩٦٣ وتم التخطيط للقيام بعمليات فدائية ضد الجيش الأثيوبي، وبلغ عدد الفدائيين في أوجادين أكثر من ثلاثة آلاف فرد، فلما زادت العمليات الفدائية ضد القوات الإثيوبية قرر هيلاسلاسي الضغط على الصومال حتى توقف التحريض والمساعدات التي كانت تقدمها لأهالي أوجادين، ففي منتصف يناير ١٩٦٤ قام الجيش الأثيوبي بقيادة الجنرال أمان عندوم بهجمات جوية وبرية ضد الصومال، وانطلقت الفرقة الثالثة من الجيش الأثيوبي للهجوم على المناطق الحدودية بين البلدين، كما قصفت الطائرات الإثيوبية مدينة هرجيسا ثاني أكبر المدن الصومالية، وقامت المجموعة الاستشارية الأمريكية في إثيوبيا بتقديم النصائح اللازمة لانتشار القوات الإثيوبية وكيفية القضاء على المقاومة الصومالية[٥٧].

وتبادلت كل من إثيوبيا والصومال الاتهامات بأن الطرف الأخر هو البادئ بالهجوم[٥٨]، وقامت مصر بدور مهم في تهدئة الأمور والتوصل لوقف إطلاق النار، إذ سارع جمال عبد الناصر بمراسلة كل من هيلاسلاسي وعبد الرشيد شرماركي رئيس الصومال لوقف المعارك ونقل الخلاف إلى منظمة الوحدة الأفريقية لكي يحل بسياسة حسن الجوار، بينما حاولت كل من الصومال وإثيوبيا إقناع مصر بموقفها، فقد اتهم هيلاسلاسي الصومال بأنها لم تكتف بتوجيه دعاية كاذبة ضد بلاده بل اعتدت على أرضه وأن قواته تصد الهجوم دفاعاً عنها، أما الصومال فقد راحت تنقل لمصر تفاصيل

الاعتداءات الإثيوبية عليها في رسائل عديدة أرسلها عبد الرشيد شرماركي لجمال عبد الناصر خلال فترة الاشتباكات[٥٩].

وكان من رأي مصر عدم تصعيد النزاع إلى الأمم المتحدة وقصر مناقشته على منظمة الوحدة الأفريقية حتى لا تتاح الفرصة للدول الغربية للتدخل في النزاع[٦٠]، ولكن الصومال لم تقبل بنصيحة مصر وطلبت عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن ولكن الأمم المتحدة رفضت طلبها، وطلب الأمين العام للأمم المتحدة منها حل الخلاف بينها وبين إثيوبيا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية[٦١].

وفي ١٥ فبراير توقف القتال بعد اتفاق توصل إليه وزراء خارجية الدول الأفريقية في اجتماعهم في دار السلام[٦٢]، وقام وفد مصر خلال هذا المؤتمر بجهد كبير واتصالات مع وفدي إثيوبيا والصومال حتى تم التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار، كما تم الاتفاق على أن يناقش النزاع في اجتماع وزراء خارجية الدول الأفريقية في لاجوس في أواخر شهر فبراير[٦٣]. ، غير أن القتال تجدد مرة أخرى وتبادلت الدولتان الاتهامات بخرق الاتفاق[٦٤] ونتيجة لشعور الصوماليين بالعزلة اتهموا بريطانيا بمساعدة إثيوبيا كما اتهموا إسرائيل والولايات المتحدة، ولكن هذه الدول نفت ذلك[٦٥]. وقد استمرت جهود مصر للوساطة لوقف القتال خلال مؤتمر لاجوس الذي عقد خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٩ فبراير حتى تم التوصل أخيرا لاتفاق لوقف إطلاق النار[٦٦].

وكان لتدخل القوى الكبرى أثره خلال هذه الأزمة، فتأييد الولايات المتحدة لإثيوبيا كان واضحا، ولكنها حرصت خلال هذه الأزمة على الحياد ظاهريا فحثت إثيوبيا على عدم غزو الصومال وحل المشكلة معها أو من خلال منظمة الوحدة الأفريقية[٦٧]، ولكن في الواقع كان لدى المدربين الأمريكيين حماسة كبيرة للاشتراك في العمليات الجوية التي كانت القوات الإثيوبية تشنها على الصومال و لم تستمكن القيادة الإثيوبية من منعهم إلا بصعوبة[٦٨]. كما لم تتدخل الولايات المتحدة للمسارعة بكبح جماح إثيوبيا، وتحذير حكومتها من استخدام الأسلحة الأمريكية إلا لأغراض الدفاع[٦٩] فقط إلا بعد قيام وزير خارجية الاتحاد السوفيتي بزيارة أديس أبابا مرتين أثناء القتال سلم خلالها رسالتين من خروشوف لهيلاسلاسي، حاول الاتحاد السوفيتي من خلالهما لعب دور صانع السلام في المنطقة[٧٠].

وهكذا ساعدت العوامل الخارجية في السيطرة على النزاع في حدود ضيقة بسبب الأوضاع الدولية التي سادت في الستينيات والتي لم تكن تسمح بقيام أي صراع من هذا النوع، فضلا عن ضآلة القوة الصومالية في مواجهة القوات الإثيوبية المزودة بأحدث الأسلحة الأمريكية، خاصة وأن الأسلحة التي تعاقد الصومال عليها مع الاتحاد السوفيتي لم يكن وصل منها إلا القليل، وهذا القليل لم تنل القوات الصومالية نصيبا كبيرا من

التدريب عليه، فضلا عن أن الأسلحة المصرية التي كانت في حوزة الجيش الصومالي كانت محدودة وعتيقة[٧١].

وعلى أثر توقف القتال قامت مصر بدور كبير في مؤتمر الخرطوم ١٩٦٤ للعمل على تثبيت وقف القتال، حيث تم التوصل خلاله إلى اتفاق يحدد مناطق مجردة من السلاح، على أن تستمر المفاوضات بين الصومال وإثيوبيا حتى يتم التوصل لحل شامل للنزاع[٧٢].

واستمرت مصر في محاولتها للتوفيق بين الصومال وإثيوبيا فاحتضنت اجتماع وزيري خارجية البلدين في القاهرة في ١١يوليو ١٩٦٤ قبيل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقية لبحث إيجاد تسوية نهائية لمشكلة الحدود، ولكن المفاوضات فشلت فتقرر إحالة القضية إلى مؤتمر القمة الأفريقية في القاهرة في نفس الشهر[٧٣].

وعندما عقد المؤتمر بالقاهرة تقرر سحب قضية الحدود الصومالية الإثيوبية من جدول أعمال المؤتمر بعد اتفاق الدولتين على ذلك[٧٤]، وخلال هذا المؤتمر أقر رؤساء الدول الأفريقية مبدأ قدسية الحدود واحترام الحدود الراهنة للدول وقت حصولها على الاستقلال[٧٥]. وهو ما فرض قيدا على تأييد مصر لموقف الصومال، إذ أن هذا التأييد كان يعني أن تخسر مصر كثيرا في علاقاتها مع الدول الأفريقية.

وقد تركت تلك الأحداث أثرا سيئا لدى الصومال، حيث وجدت أن سياسة عدم الانحياز لم تجلب لها أي فائدة بل أضرت بها، بعد أن أقر أقطاب الحياد أنفسهم جمال عبد الناصر ونهرو في مؤتمر عدم الانحياز في القاهرة في مارس ١٩٦٤ شرعية الحدود التي تركها الاستعمار، فاتهمت الصومال مصر بأن موقفها ذلك كان من أجل إرضاء هيلاسلاسي ونهرو. كما رأت أن استمرار مشكلتها بخصوص إقليم انفدي كان بسبب رفضها الانضمام إلى الكومنولث كما فعلت كينيا والهند. واتهمت الدول العربية بأنها لا تهتم بالقضية الصومالية وإنما تهتم بمصالحها فقط[٧٦].

ورغم هذه الظروف استمرت مصر في تأييد الصومال، ولكن على أساس الحل السلمي رغبة منها في وضع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية موضع التنفيذ، وعلى الرغم من عدم قناعة الصومال بهذا الموقف، إلا أن الأمور هدأت بينها وبين إثيوبيا، حتى أنه ظهر في هذا الوقت اقتراح قديم كانت بريطانيا قد طرحته بعد الحرب العالمية الثانية لحل النزاع الأثيوبي الصومالي يقضي بأن تتنازل الصومال لإثيوبيا عن ميناء زيلع والمنطقة المجاورة له في مقابل أن تتنازل إثيوبيا للصومال عن جزء من منطقة أوجادين وبذلك تستطيع إثيوبيا أن تجد ميناء أخر تعتمد عليه في تجارتها مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت تستطيع الصومال أن تسترد جزءاً تراه من صميم أراضيها[٧٧]. ولكن الأوضاع

كانت قد تغيرت فقد تمكنت إثيوبيا من ضم إريتريا بموانيها عصب ومصوع ضما نهائيا فلم يعد مثل هذا الاقتراح مقبولا لدى إثيوبيا.

ولما يأست الصومال من أن تحصل من مصر على دعم كامل لقضيتها، اتجهت للبحث عن حليف آخر غيرها، فاتجهت إلى السعودية بداية من عام ١٩٦٥ للحصول على مساندتها السياسية والاقتصادية(٧٨).

أما بخصوص الصومال الفرنسي فقد تزايدت الروح القومية فيه بعد استقلال الصومال، ونتيجة للدعاية المصرية التي بثتها الإذاعة الموجهة(٧٩). وكانت مطالب الصومال بضم هذا الإقليم متوافقة مع رغبة سكانه، فقد أعلن زعماؤه عن رغبتهم في الانضمام إلى جمهورية الصومال بعد فشلهم في المفاوضات مع فرنسا، ولكن هذه الرغبة واجهت معارضة من إثيوبيا وإسرائيل، حتى لا يقوى مركز الصومال في المطالبة بأوجادين، ولا يتحقق لمصر المزيد من النفوذ في المنطقة، فعملوا على إقناع فرنسا بعدم التخلي عن الصومال الفرنسي بأي طريقة(٨٠). فتعهد وزير الخارجية الفرنسي أثناء زيارته لأديس أبابا في ١٦ أبريل ١٩٦٥، بأن بلاده لن تتخلى عن وجودها في الصومال الفرنسي، وأعلن هيلاسلاسي ترحيبه بتلك السياسة(٨١).

كما طالبت الصحف الإسرائيلية في ١٦ سبتمبر ١٩٦٦، بأن تستعمل فرنسا نفوذها لتضمن ألا يكون وضع الصومال الفرنسي معاديا للمصالح الإسرائيلية، وذلك بسبب خوف إسرائيل من سيطرة مصر على مضيق باب المندب بعد تواجدها في اليمن، وأن على إسرائيل أن تبذل كل جهودها لكي تضمن حصول إثيوبيا على الصومال الفرنسي وبذلك تضمن وجود دولة صديقة على أحد جانبي باب المندب(٨٢).

وقد شهدت القاهرة الكثير من الاحتجاجات ضد الاحتلال الفرنسي لجيبوتي من الطلبة الصوماليين الموجودين فيها، ففي يوم ٢٧ أغسطس ١٩٦٦ قام الطلبة الصوماليون أثناء إحدى هذه المظاهرات بالهروب من مراقبة الشرطة وحطموا السفارة الفرنسية احتجاجا على قمع المتظاهرين أثناء زيارة ديجول لجيبوتي(٨٣). وهتفوا بالوحدة الصومالية الكبرى(٨٤).

وعندما أعلنت فرنسا أنها تنوي إجراء استفتاء لتقرير مصير الصومال الفرنسي(٨٥)، أعلنت إسرائيل أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ذلك لأن استقلال الصومال الفرنسي أو اتحاده مع الصومال يترتب عليه مخاطر كبيرة لإسرائيل، لكون جيبوتي المنفذ الرئيسي بالنسبة لتجارتها مع أفريقيا، وأنها سوف تقوم باتصالات مع الدول الأفريقية المجاورة للصومال والدول الأخرى لمواجهة هذا الاحتمال(٨٦).

موقف مصر من الوحدة الأفريقية ودور إثيوبيا فيها:

كان عبد الناصر يرى أن التحرك المصري في أفريقيا يساند التحرك العربي، وأن الوحدة الأفريقية تساندها الحركة الأفرو آسيوية وهذه وتلك تساعدان الوحدة العربية وهي هدفه الأكبر، لذلك كانت مصر تساند أي تحرك في سبيل توحيد الدول الأفريقية، فشاركت في كافة المؤتمرات التي عقدت لهذا الغرض، سواء كانت حكومية أو شعبية[٨٧].

ولكن الوحدة الأفريقية في ذلك الوقت كان يعوقها الكثير من العقبات، فقد اختلفت وجهات النظر الأفريقية حول مفهوم هذه الوحدة، فمنهم من كان يرى أن تكون هذه الوحدة وحدة سياسية قوية في ظل حكومة متحدة وجيش واحد، لكي تكون حلا لجميع المشاكل الاستعمارية والتخلف والتجزئة، وكان أبرز المنادين بذلك الرئيس الغاني نكروما. بينما كان البعض الأخر يرى أن تحرير الدول الأفريقية من الاستعمار يجب أن يحتل الأولوية، وكانت مصر من بين هذه الدول. في حين طالب البعض الأخر بضرورة التدرج نحو الوحدة[٨٨].

وكان للوحدة الأفريقية أهمية أخرى بالنسبة مصر، ألا وهي مقاومة التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية، حيث نجحت إسرائيل في مطلع الستينيات في تدعيم وجودها في أفريقيا، وأقامت علاقات مع عدد كبير من الدول الأفريقية التي استقلت في ذلك الوقت، فضلا عن أن إسرائيل كانت تريد أن تكسب أصوات هذه الدول في صالحها، وهو ما عبر عنه بن جوريون في خطابه أمام الكنيست في عام ١٩٦٠، عندما أشار إلى ضعف الدول الأفريقية، ولكنه أضاف أنه على الرغم من هذا الضعف فإن صوتهم مسموع في العالم، وأصواتهم في المنظمات الدولية تساوي في قيمتها أصوات الدول الكبرى، وأن هدف إسرائيل أن تحصل على أصوات هذه الدول أو على الأقل تضمن تحييدها في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد أكد رئيس البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في الأمم المتحدة تلك النظرة للتدليل على تأثير السياسة المصرية في القارة الأفريقية بقوله "إذا تقدم العرب بمشروع قرار يقضي بأن الأرض مسطحة ففي إمكانهم احتساب أربعين صوتاً على الأقل لصالحهم" وذلك في إشارة إلى تأييد الدول الأفريقية والإسلامية[٨٩].

وقد شهدت القارة أول تجمع لها في أكتوبر عام ١٩٦٠، وهو اتحاد الدول الأفريقية ومدغشقر والذي عرف بمجموعة برازافيل، وهي مجموعة الدول التي كانت تشكل المستعمرات الفرنسية قبل ذلك، حيث اتفقت هذه الدول على تكوين رابطة فيما بينها، وقد أدي ظهور هذه المجموعة إلى ظهور مجموعة أخرى والتي عرفت بمجموعة الدار البيضاء وتكونت من مصر والمغرب وغانا وغينيا والمغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة

وسيلان وليبيا، حيث اتفقت هذه الدول على إنشاء مجموعة مـــن اللجـــان السياســـية والاقتصادية والثقافية واتفقوا على ميثاق كان أهم بنوده تحريم الانضمام إلى الأحـــلاف الأجنبية والالتزام بسياسة عدم الانحياز[٩٠].

كما شهدت تلك الفترة أحداثا أدت إلى تزايد انقسام الـــدول الأفريقيـــة، فقـــد شهدت الكونغو[٩١] صراعا بين الدول الكبرى وبين الدول الأفريقية التي انقسمت علـــى نفسها إلى حزبين، حزب يؤيد باتريس لومومبا وأنصاره، وحزب يؤيد القوى الغربيـــة وعملائها في الكونغو، وكانت مصر من الحزب الأول فأرسلت خمسة آلاف جنـــدي للمشاركة ضمن قوات الأمم المتحدة لمساعدة لومومبا[٩٢]، كما أرسلت إثيوبيا ثلاثـــة آلاف جندي إلى الكونغو تحت قيادة الأمم المتحدة، غير أنها كانت أداة لتنفيذ سياســـة الولايات المتحدة وموقفها المؤيد لأعداء لومومبا، ولذلك التزمت الولايات المتحدة بنقل القوات الإثيوبية كما التزمت بإمداد ودعم هذه القوات[٩٣].

وعندما انحازت قوات الأمم المتحدة التي يسيطر عليها الغـــرب لصـــالح التمـــرد واستخدمت القوات الإثيوبية المشاركة فيها في محاربة أنصار لومومبا ومطاردتهم لحساب القوات الانفصالية بزعامة موريس تشومبي الذي كانت مصر تعتبره خائنا بـــل رمـــزا للخيانة الأفريقية والتعاون مع الولايات المتحدة، سارعت مصر بســـحب قواتهـــا مـــن الكونغو حتى لا تستعمل قوات أفريقية أخرى في مواجهة هذه القوات، واتفقت بـــاقي دول مجموعة الدار البيضاء على سحب قواتها من الكونغو كذلك[٩٤].

وقد أكدت أزمة الكونغو اعتماد الولايات المتحدة على هيلاســـي لتحقيـــق أهدافها وسياستها في أفريقيا[٩٥]، فضلا عن اعتمادها عليه للتأثير على الدول الأفريقيـــة لإبقاء الحرب الباردة بعيدة عن القارة الأفريقية عن طريق إبعاد الدول الأفريقيـــة عـــن التعاون مع الاتحاد السوفيتي، وهو ما اتفقت عليه إثيوبيا مع مجموعة برازافيل التي فضلت الارتباط بالغرب ورفضت أي تأثير سوفيتي في مواجهة مجموعة الدار البيضاء التي قبلت المساعدات السوفيتية وهاجمت الاستعمار، فكانت إثيوبيا تستخدم كأداة لزعزعة سياسة مجموعة الدار البيضاء[٩٦].

وعلى الرغم من أن إثيوبيا لم تنضم لمجموعة برازافيل، إلا أنها ساهمت في تكـــوين مجموعة جديدة وهي مجموعة دول منروفيا، فكان لأكليلو هابتي ولد رئـــيس الـــوزراء الأثيوبي دور فعال في تنظيم هذه المجموعة التي تأسست في مايو عام ١٩٦١[٩٧]، وقـــد تكونت من أعضاء مجموعة برازافيل وهي دول المستعمرات الفرنسية السابقة بالإضـــافة إلى ليبيريا ونيجيريا والصومال وسيراليون وتوجو وإثيوبيا وليبيا التي خرجت على قرارات مؤتمر الدار البيضاء[٩٨].

وكان للمجموعة الجديدة نفس توجهات مجموعة برازافيل، فكانت هناك العديد من الاختلافات بينها وبين مجموعة الدار البيضاء، إذ كانت تدعم عمل الأمم المتحدة في الكونغو أو بالأحرى تدعم السياسة الأمريكية الغربية، كما كانت تلتزم الصمت إزاء قضية عدم الانحياز(٩٩).

وفي أوائل عام ١٩٦٢ فشلت محاولة نيجيريا لاحتواء مجموعة الدار البيضاء عن طريق دعوتها لحضور اجتماع الدول الأفريقية المستقلة، بعد أن رفضت مصر ودول مجموعة الدار البيضاء حضور تلك الاجتماعات بسبب عدم توجيه الدعوة لحكومة الجزائر المؤقتة، فاستغلت دول منروفيا ومن بينها إثيوبيا ذلك للهجوم على مصر والدول العربية بأنهم دائما يسعون وراء مصالحهم الخاصة أولا(١٠٠).

ووسط هذا التضارب بين المجموعتين خرج أوتو كتما يفرو وزير الخارجية الأثيوبي بفكرته لتوحيد المجموعتين معاً، وهو ما كان يتفق مع أفكار هيلاسلاسي الجديدة التي كانت تهدف إلى اعتناق هوية أفريقية ولكي تصبح إثيوبيا مشاركة رئيسية في الشئون الأفريقية، ولذلك عندما عرض عليه فكرته رحب بها هيلاسلاسي، وعقد مؤتمرا لكبار رجال دولته لمناقشة هذا الأمر، ولكن أغلبية المشاركين اعتقدوا بأن مصلحة بلادهم في أن تستمر إثيوبيا في لعب دور محدود في الميدان الأفريقي، ولكن هيلاسلاسي أعطى صلاحية كاملة ليفرو لتنفيذ سياسته(١٠١).

وقد استغلت إثيوبيا فرصة توجيه مجموعة منروفيا الدعوة لها لحضور مؤتمرها في أبريل ١٩٦٢، لكي تظهر بمظهر صانعة السلام فأعلنت حيادها بشكل كامل بين الكتلتين وعدم انحيازها لأيهما، كما تملص هيلاسلاسي من حضور هذه الاجتماعات واكتفى بإرسال وزير خارجيته أوتو كتما يفرو حتى لا يشارك في الهجوم على دول مجموعة الدار البيضاء كما فعلت باقي أعضاء منروفيا، حتى إذا حصل كتما يفرو على موافقة المجتمعين على عقد مؤتمرهم التالي في أديس أبابا يستطيع الحصول على موافقة دول مجموعة الدار البيضاء(١٠٢).

ثم استغل كتما يفرو عقد مصر مؤتمر مجموعة الدار البيضاء في القاهرة في الشهر التالي لتنفيذ باقي خطته، فعمل على اكتساب ودها كما فعل مع مجموعة منروفيا، واستغل علاقات إثيوبيا الجيدة بغنيا - إحدى دول مجموعة الدار البيضاء- ورئيسها أحمد سيكوتوري، فطلب يفرو من هيلاسلاسي دعوة سيكوتوري إلى أديس أبابا لتحقيق هذا الغرض، فتمت دعوته أثناء وجوده في القاهرة، وعندما وصل سيكوتوري إلى أسمره نجح يفرو في إقناعه بفكرة أن يكون اجتماع مايو ١٩٦٣ المقرر عقده لمجموعة منروفيا مؤتمرا لكل الدول الأفريقية المستقلة على أن يقوم وزير خارجية إثيوبيا بإقناع دول المجموعتين بحضور المؤتمر بمساعدة دياللو تللي Dillo Telli -ممثل غينيا في الأمم المتحدة

والذي أصبح فيما بعد أول أمين لمنظمة الوحدة الأفريقية - لكي يعمل على الحصـــول على موافقة دول الدار البيضاء، وبالفعل بدأ يفرو جولة في الدول الأفريقية بدأها بمصر، حيث تقابل مع جمال عبد الناصر وحصل على موافقته على المشاركة في مؤتمر أديـــس أبابا، ثم أكمل جولته فحصل على موافقة ٣٢ دولة أخرى[١٠٣].

وكانت موافقة مصر على المشاركة في مؤتمر تدعو إليه إثيوبيا وتغلب عليـــه دول مجموعة منروفيا يرجع لأسباب عديدة، منها أن الرؤساء الأفارقة كـــانوا ينظـــرون إلى هيلاسلاسي نظرة احترام وتقدير، وكان البعض يعتبره الأب الروحي لأفريقيا نظرا لكبر سنه ومقاومته للاحتلال الإيطالي، وهو ما تمثل في تلبية الجميع لدعوته. كمـــا أن عبـــد الناصر كان يرى أن غياب مصر وبقية دول الدار البيضاء عن اجتماع أديس أبابا سيتيح الفرصة للولايات المتحدة وإسرائيل فرصة السيطرة على المؤتمر، وبالتالي فإن وجود مصر في هذا التجمع الأفريقي الشامل يمكنها من مواصلة مواجهة القوى الاستعمارية والنشاط الإسرائيلي في أفريقيا بينما يتيح غياب مصر لإسرائيل تحقيق الكثير من الأهداف، منـــها توجيه ضربة قوية للحصار الاقتصادي العربي المفروض عليها، فضلا عن الحصول علـــى تأييد الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال في المحافل الدولية وكسب أصواتها، إلى جانـــب عزل مصر والدول العربية عن المجتمع الدولي بخصوص قضية فلسطين، وذلك عن طريق كسب اعتراف الدول الأفريقية بإسرائيل التي تستطيع أن تروج لفكرة ألها نموذج مثـــالي تحتذي به الدول الأفريقية والآسيوية[١٠٤].

وكانت هناك العديد من الأسباب التي جعلت جمال عبد الناصر متحمسا لفكـــرة المنظمة الأفريقية حتى ولو كان على حساب مجموعة الدار البيضاء، منها أن كثيرا مـــن المبادئ الرئيسية التي أقرتها مؤتمرات الدول الأفريقية ومنظمة الدار البيضاء مثل تصـــفية الاستعمار ومقاومة السيطرة الأجنبية وحتى سياسة عدم الانحياز أصبحت مبادئ مستقرة لم يعد من الصعب إقرارها داخل هذا التجمع الأفريقي الشامل، كما أن وجود مثل هذا التجمع سيكون له دور هام ومؤثر في السياسة الدولية وأن ارتباط مصر بجميع الـــدول الأفريقية في منظمة سياسية واحدة من شأنه أن يعطي مصر ميزة هامة في التغلب علـــى إسرائيل، ويمكنها استغلال هذه الميـــزة في مقاومـــة التوســـع الإســـرائيلي في القـــارة الأفريقية[١٠٥].

فضلا عن ذلك فإن مصر كانت ترى أن الهدف من عقد المؤتمر هو القضاء على الاستعمار الذي عمل دائما على تقسيم القارة وخلق المشكلات بين دولها[١٠٦]، لذلك لم يمنع تعاون إثيوبيا مع الغرب وإسرائيل أو سياستها المعادية لمصر دون أن تشارك مصر في مؤتمر الدول الأفريقية.

وقبيل بدء أعمال المؤتمر عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول الأفريقية في أديس أبابا ١٥ مايو ١٩٦٣ نشطت فيه إسرائيل نشاطاً كبيرا بين أعضاء وفود وزراء خارجية الدول الأفريقية حيث وزعت منشورات توضح المساعدات التي تقدمها للدول الأفريقية وتهاجم مصر وسياستها في أفريقيا، وهو ما أدى لهجوم بعض الدول الأفريقية على مصر مثل سيراليون حيث ردد وزير خارجيتها كارفا سمارت الدعايات الغربية عن تضارب سياسة مصر العربية مع سياستها الأفريقية[١٠٧].

وفي ٢٢ مايو عقد مؤتمر رؤساء الدول الأفريقية، وحضره جمال عبد الناصر، وقد بذل هيلاسلاسي جهده خلال هذا المؤتمر لكي لا ينفض دون توقيع اتفاقية للوحدة الأفريقية وكانت مصر تؤيد هذا الاتجاه[١٠٨].

وقد اختيرت مصر مع ثلاث دول أخرى لوضع الصيغة النهائية لمشروع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، حيث قام محمود فوزي وزير الخارجية المصري بدور كبير في ذلك على أساس المشروع الذي وضعه الوفد الأثيوبي وميثاق الدار البيضاء[١٠٩].

وقد أرجع الغرب موافقة مصر على الانضمام لمساعي إثيوبيا في إقرار ميثاق الوحدة الأفريقية، إلى انشغال مصر بالحرب في اليمن وانشغالها عن شئون أفريقيا وأن عبد الناصر كان مستعدا للمشاركة بأي صورة وأنه كان متلهفا لكي يكون هو جزءاً من قيادة المنظمة حتى ولو كان الثاني بعد هيلاسلاسي[١١٠]. ولكن ذلك لم يكن صحيحا، فقد عملت مصر خلال المؤتمر على تجنب أية مشكلة تحقق للغرب وإسرائيل أهدافهم من إظهار مصر بصورة الغريب عن أفريقيا، حيث أعلن عبد الناصر في خطابه أمام مؤتمر أديس أبابا أنه لن يطرح النزاع العربي الإسرائيلي وأن الدول الأفريقية ستكتشف في المستقبل أن إسرائيل ما هي إلا أداة من أدوات الاستعمار وإحدى قواعد العدوان[١١١].

وقد واجهت مصر اعتراض إثيوبيا ومعها عدد من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية عند وضع ميثاق المنظمة في النص على جعل اللغة العربية لغة رسمية مع الإنجليزية والفرنسية خوفاً من تزايد تأثر سكانها المسلمين بالعرب، ولكن هيلاسلاسي تراجع بسبب تأثير وجود عبد الناصر على الدول الأفريقية الأخرى، مما أدى إلى ضعف المعارضة، واضطر للموافقة على النص الذي اقترحته مصر وهو أن لغة العمل في المنظمة هي اللغات الأفريقية كلما أمكن والإنجليزية والفرنسية، وكانت مصر تقصد من وراء إدخال هذا النص أن تلفت الأنظار إلى أن اللغة العربية ليست لغة دخيلة على أفريقيا مثل الإنجليزية والفرنسية وإنما هي لغة من لغات القارة الأصلية وهي بطبيعة الحال اللغة الأفريقية الوحيدة التي يمكن استخدامها كلغة مؤتمرات نظراً لأن اللغة الأفريقية الثانية المعترف بها وهي الأمهرية محدودة الانتشار وداخل إثيوبيا فقط، ولذلك رفض عبد

الناصر تحمس ورغبة الرئيس الغيني في أن ينص الميثاق صراحة على استخدام اللغة العربية وطالبه بالحفاظ على النص الذي تقدمت به مصر[١١٢].

بالإضافة إلى ذلك لم يكن عبد الناصر متلهفا للعب أي دور في قيادة المنظمة حتى ولو كان الدور الثاني بعد هيلاسلاسي، بدليل أن مصر لم تستحوذ على قيادة مجموعـــة الدار البيضاء، فرضيت بأن يكون مقرها في باماكو عاصمة مالي، كما رضيت بأن يتولى مغربي الجنسية منصب سكرتيرها العام[١١٣]، وعلى الرغم من ذلك فإن هيلاسلاسي هو الذي كان يدرك مكانة مصر وعبد الناصر فطلب منه مشـــاركته في قيـــادة المراســـم الافتتاحية للمؤتمر[١١٤]. وحتى في داخل إثيوبيا كان لعبد الناصر تأييد كبير من مســـلمي إثيوبيا، فعندما وصل إلى أديس أبابا للمشاركة في المؤتمر، خـــرج مئـــات الآلاف مـــن مسلمي إثيوبيا مسافرين على الأقدام من أنحاء إثيوبيا باتجاه مطار أديس أبابا للترحيب به والهتاف له، مما تسبب في حدوث صدمـــة للحكومـــة الإثيوبية[١١٥].

بالإضافة إلى كل ذلك كانت مصر تركز على النتائج التي ستجنيها من وراء إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وأهمها أن هيلاسلاسي حاول أن يغير صورته أمام الأفـــريقيين وعمل على ألا يصطدم بالمشاعر الوطنية في أفريقيا حتى ولو أدى ذلك إلى الوقـــوف في صف حركات التحرر، كما أجبره موقفه في المنظمة على ألا ينحاز للقوى الغربية داخل المنظمة[١١٦]، وألا يجاهر بعلاقاته بإسرائيل أو يسمح لها بالمزيد من التوسع والذي بلـــغ حداً كبيرا وقت انعقاد المؤتمر، إذ كان الإسرائيليون قد انتشروا في مرافق الدولة الإثيوبية، فكانوا متغلغلين في أجهز الأمن والمخابرات ويقومون بتدريب أغلب القـــوات الخاصـــة الإثيوبية، حتى أن وحدة الأمن الإثيوبية الخاصة التي أوكل إليها حماية عبد الناصر أثنـــاء وجوده في أديس أبابا قام الإسرائيليون بتدريبها[١١٧].

كما أن مصر لم تشارك في الصراع الذي دار خلال الاجتماعات بين أربـــع دول وهي السنغال ونيجيريا وزائير وإثيوبيا لكي تصبح إحدى مدنها الكبرى مقـــرا لمنظمـــة الوحدة الأفريقية، حتى نجحت إثيوبيا في عقد صفقة تبادلية مع غينيا بحيث تقوم الثانيـــة بترشيح أديس أبابا كمقر للمنظمة في مقابل أن ترشح إثيوبيا دياللو تللي ممثل غينيا الدائم في الأمم المتحدة لمنصب الأمين العام للمنظمة، ثم خاضت إثيوبيا بعد ذلك معركة عنيفة مع السنغال للتصويت السري لاختيار مقر المنظمة، ساومت خلالها الدول الفرانكفونية التي كانت تؤيد السنغال حتى نجحت في الحصول على تأييد ثمانية دول منها، وأصـــرت على أن يتحول التصويت إلى التصويت العلني، حتى تضغط على الدول الـــتي وعـــدت بمساندتها، وقد صوتت مصر لصالح أديس أبابا[١١٨]، ومن هذا يتضح أن إثيوبيا وليست مصر هي التي كانت تلهث وراء الحصول على قيادة المنظمة واحتضان مقرها الدائم.

وكان من أسباب موافقة مصر على أن تصبح أديس أبابا مقرا لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن يضع ذلك قيودا كثيرة على السياسة الإثيوبية فلا تتمكن من مواصلة الانسياق وراء الغرب بصورة واضحة فضلا عن القيود التي ستفرضها عليها في علاقاتها مع الصومال والحد من أطماعها التوسعية.

وقد ظهرت صحة وجهة نظر مصر خلال مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية، الذي اتخذ قرارين هامين لمساندة حركات التحرر الأفريقية في الأقاليم الخاضعة للبرتغال وجنوب أفريقيا، الأول ينص على استقبال الوطنيين من حركات التحرر وتدريبهم في أراضي الدول الأفريقية المستقلة، والثاني إنشاء صندوق لمساندة حركات التحرر الأفريقية وذلك عن طريق لجنة التحرر الوطني والتي عرفت بلجنة التسعة، وكان من بين أعضائها مصر وإثيوبيا[١١٩]. كما أقرت المنظمة سياسة عدم الانحياز وجعلتها ركنا من أركان السياسة الخارجية الأفريقية[١٢٠].

إلى جانب ذلك نجحت مصر في الحصول على موافقة الدول الأفريقية لاستضافة القاهرة للمؤتمر الأول للمنظمة في العام التالي على الرغم من محاولة الدول الغربية وإسرائيل عرقلة ذلك[١٢١].

وقد قامت مصر بمراجعة سياستها الخارجية تجاه الدول الأفريقية فاجتمع جمال عبد الناصر مع سفراء مصر في الدول الأفريقية ومن بينهم عثمان توفيق سفير مصر في إثيوبيا ومصطفى توفيق سفيرها في الصومال لتوضيح سياسة مصر تجاه القارة الأفريقية عموماً بعد إنشاء المنظمة الجديدة[١٢٢].

سياسة مصر تجاه إريتريا وأثرها على العلاقات بينها وبين إثيوبيا:

لم تنجح محاولة هيلاسلاسي التي قام بها في عام ١٩٥٩ لتحديد علاقاته مع مصر واستخدام سعي الاتحاد السوفيتي لاكتساب نفوذ في إثيوبيا في الضغط على مصر وإجبارها على تغيير سياستها تجاه قضايا القرن الأفريقي، بل على العكس فقد زادت مصر من نشاطها في دعم الإريتريين، نتيجة لاستمرار إثيوبيا في ممارساتها التعسفية ضد إريتريا للقضاء على الاتحاد الفيدرالي تمهيدا لضمها بصورة كاملة[١٢٣]. وظلت فكرة استقلال إريتريا قائمة بواسطة الإذاعة المصرية التي كانت توجه إلى الشعب الإريتري[١٢٤].

وفي يوليو عام ١٩٦٠ اجتمع أحد عشر شابا من إريتريا في نادي رابطة الطلبة الإريتريين في القاهرة وبحضور إدريس محمد آدم رئيس الجمعية التشريعية الإريترية السابق، واتفقوا على تكوين منظمة جديدة للإريتريين[١٢٥] تتحمل أعباء الكفاح المسلح طريقا للاستقلال تحت اسم "جبهة التحرير الإريترية" وأجمعوا على تشكيل سرايا مسلحة

أسندوا قيادتها إلى إدريس حامد عواتي[١٢٦]. وبذلك تجاوزت مطالب الجبهـة الجديـدة قرارات الأمم المتحدة وخرق إثيوبيا لها، إلى تحديد الاستقلال التام كهدف لها[١٢٧].

وقد قدمت مصر للجبهة الوليدة الكثير من المساعدات، سواء كانـت ماديـة أو معنوية، وذلك اقتناعا منها بحق الإريتريين في تقرير المصير تمشياً مع مبدأ مصـر بـالتزام مساندة حركات التحرر في القارة الأفريقية، فلم تكن الجبهة في نظـر مصـر حركـة انفصالية، لأن إريتريا كيان له وضع دولي أقرته الأمم المتحدة، بينما تمارس إثيوبيا ضدها سياسة عنصرية واضطهاد ديني[١٢٨]. فاختصتها مصر بالكثير من المساعدات فسمحت لها بإنشاء معسكر تدريب عسكري لكوادرها بالقرب من الإسكندرية[١٢٩]. كما كانـت مصر تشرف على إرسال الإريتريين للاتحاد السوفيتي لتلقـي التـدريب هنـاك[١٣٠]. وأصبحت مصر أول دولة تقدم الأسلحة والتدريب لحركات المقاومة الإريترية، ولكنها حرصت أن تبقى هذه المساعدات دون ضجيج إعلامي أو دعاية تتناسب مع حجم هذه المساعدات وذلك لأن هذه المساعدات كانت تثير الشك والحساسـية لـدى الـدول الأفريقية مما يعرض مصر للدعاية الغربية ضدها والتشكيك في دور كـل المؤسسـات المصرية العاملة في أفريقيا والإدعاء بأن مصر تريـد إقامـة إمبراطوريـة إسـلامية في أفريقيا[١٣١].

ولم تقتصر مساعدات مصر على المساعدة العسكرية للجبهة الإريترية بل شملـت جميع المجالات، كما لم تختص مسلمي إريتريا بذلك، بل إنهـا احتضـنت عـددا مـن الإريتريين المسيحيين ومنهم وولد آب وولد ماريم الذي خصصت له جانباً من الإذاعـة التيجرينية الموجهة لإريتريا لإيقاظ الروح القومية لدى الإريتريين[١٣٢].

وكان لإثيوبيا رد فعل غاضب تجاه السياسة المصرية الداعمـة لجبهـة التحريـر الإريترية، فأبلغت مصر بأن احتضانها لحركة المقاومة الإريتريـة هـو تحـرك عـدائي متعمد[١٣٣]. وكانت السفارة الإثيوبية في القاهرة تنقـل للحكومـة الإثيوبيـة أنبـاء المساعدات المصرية للإريتريين وأن مصـر وراء التمـرد العسـكري لجبهـة التحـرر الإريترية[١٣٤].

وكان مما أثار مخاوف إثيوبيا أكثر أن المسلمين المسيطرين علي جبهـة التحريـر الإريترية أعلنوا أن حربهم ضد إثيوبيا هي جزء من الثورة العربية، وصرح إبراهيم سلطان أحد زعماء الجبهة في القاهرة " نحن الإريتريون عرب ولسنا أقل من الفلسطينيين، نحـن نحارب يهود أفريقيا المثلين في الإمبراطور وحكومته نسل سليمان، أسد يهـوذا[١٣٥]، كما يحارب الفلسطينيون يهود فلسطين "[١٣٦].

وفي سبتمبر ١٩٦٢ نزلت القوات المصرية في اليمن لمساعدة الثورة اليمنيـة ضـد الملكيين، وقد زاد هذا التحرك الاستراتيجي المصري في اتجاه جنوب البحر الأحمر مـن

مخاوف هيلاسلاسي[١٣٧]. خصوصا وأن مجلة القوات المسلحة المصرية نشرت في ذلك الوقت مقالا ذكرت فيه أن مصر تريد أن تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية[١٣٨] مما أكد أكد للأثيوبيين أن هدف مصر هو تعريب مسلمي إثيوبيا وأن أولويتها بعد اليمن هو أن تعرب إريتريا[١٣٩]، وذلك على الرغم من أن عبد الناصر امتنع عن ذكر إريتريا ضمن خطاباته التي تطالب بالوحدة العربية، و لم يشر إلى عروبتها وكذلك لم تطالب الصحف المصرية أو الرأي العام المصري بذلك بل أكدوا على استقلالها وليس عروبتها[١٤٠].

وكانت إثيوبيا قد شهدت محاولة انقلاب فاشلة في ديسمبر ١٩٦٠[١٤١]، تأكدت من خلالها من تأثر قادة هذا الانقلاب بسياسة مصر الثورية، وتأثر الكثير من الأثيوبيين بها أيضا[١٤٢]. وبالطبع كان الأمريكيون والإسرائيليون يثبتون هذه المخاوف في ذهن هيلاسلاسي ويغذونها بكل ما يدعمها.

وفي نوفمبر ١٩٦٢ قامت إثيوبيا بضم إريتريا بعد تمثيلية هزلية في البرلمان الإريتري[١٤٣]، حيث أجبرت أعضاءه على الموافقة ضم على إريتريا لها[١٤٤]، ولكن مصر لم تهاجم هذا الإجراء علنا، وإن كانت قد سمحت للطلبة الإريتريين في القاهرة بتنظيم المظاهرات التي طافت بشوارعها استنكارا ورفضا لهذا الضم، وفي نهاية المظاهرة هاجموا السفارة الإثيوبية وحدثت اشتباكات بينهم وبين القائمين على العمل فيها، حيث أطلق القائم بأعمال السفارة الرصاص على المتظاهرين فأصاب طالبين منهم[١٤٥].

وعندما تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في مايو ١٩٦٣، وأصبحت أديس أبابا مقرا لها، حاول هيلاسلاسي أن يغير من صورته أمام الدول الأفريقية عن طريق اتباع سياسة تهدف إلى دعم حركات التحرير وعدم الانحياز للقوى الاستعمارية بهدف صرف الأنظار عن الجرائم التي كانت ترتكب ضد الشعب الإريتري[١٤٦]. وقد وجدت مصر أن هذا الوضع قد يشكل ضغطا على هيلاسلاسي يرغمه على تخفيف علاقاته بالقوى الغربية، ولكنه في ذات الوقت شكل قيدا على السياسة المصرية لقبولها بمبدأ عدم التدخل في شئون الدول الداخلية، مما جعل الالتزام المصري بشأن استقلال إريتريا مقيدا ويقتصر على حق الإريتريين في استعادة الوضع الفيدرالي[١٤٧].

ولهذه الأسباب تقلصت المساعدات المصرية المادية والعسكرية التي كانت تقدمها للإريتريين، فخرجت جبهة التحرير الإريترية من القاهرة في يونيو من نفس العام، وأغلقت مصر معسكر تدريب الجبهة قرب الإسكندرية في عام ١٩٦٤، فحلت سوريا مكان مصر في دعم الجبهة فافتتحت لها معسكرات التدريب بالقرب من حلب[١٤٨]، وبدأت في تزويد الإريتريين بالأسلحة إذ لم تكن سوريا مقيدة بما يقيد مصر من التزامات بين الدول الأفريقية[١٤٩]، وكانت سوريا قد بدأت منافسة مصر على زعامة القومية العربية بعد انفصالها عن الجمهورية العربية المتحدة وتلاشي الأمل في

المصالحة بينهما، لذلك عملت على دعم جبهة التحرير الإريترية على أساس أنها حركـــة عربية[١٥٠] ولكن مصر لم تتخل نهائيا عن الإريتريين، فقد احتفظوا بمكاتبهم وإذاعتـــهم الموجهة وإن خفت حدة الهجوم على الحكومة الإثيوبية من خلالها[١٥١]. كما افتتحـــت الجبهة مكتبا رسميا لها في القاهرة في عام ١٩٦٤[١٥٢]. واستمرت مصر في استقبال أعداد كبيرة من الطلبة الإريتريين وتعاظم نشاطهم وأصبحت مصر نقطة انطلاق لهم إلى الدول العربية والأوروبية[١٥٣].

بالإضافة إلى ذلك كانت مصر تسمح للسفن المحملة بالأسلحة المتوجهة إلى مقاتلي جبهة التحرير الإريترية القادمة من سوريا والدول الأخرى بالمرور في قناة السويس تحت ستار أنها بضائع متوجهة إلى السودان، كما كانت تقدم للإريتريين تسهيلات متعـــددة حتى تصل الأسلحة إلى أيدي مقاتليهم في إريتريا[١٥٤].

وكان موقف مصر هذا يعود إلى استمرار إثيوبيا في قمع الإريتريين والتعاون مـــع الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد شهدت تلك الفترة تزايد الاهتمام الأمريكي بإريتريـــا، فبدأت الولايات المتحدة تخطط لتنفيذ عملية سرية جديدة في محطة كاجينو عرفت باسم بيت الحجارة Stone House، وكانت هذه العملية تقوم على وضع هوائيين ضـــخمين وتركيبهما في القاعدة لاستخدامهما في اعتراض الاتصالات الفضائية السوفيتية والمساعدة في توجيه الصواريخ عابرة القارات وذلك لمعادلة التقدم الســـوفيتي في مجـــال الأبحـــاث الفضائية الذي حدث في أوائل الستينيات، ولكن هذه العملية لم يكـــن مـــن الميســـور الاحتفاظ بسريتها هذه مع ضخامة الأجهزة المستخدمة، الأمر الذي يتطلـــب ترتيبـــات خاصة لنقلها من ميناء مصوع إلى القاعدة فضلا عن تركيبها على مرمى البصـــر مـــن أسمره، وهو ما كان يعني أن تتعرض إثيوبيا للاتهامات بالتواطؤ مع الولايـــات المتحـــدة الأمريكية خاصة مع تزايد دور مصر ودول عدم الانحياز في مواجهة انتشـــار القواعـــد الأجنبية في أفريقيا، والتي كان من نتيجتها أن تركت الولايات المتحـــدة العديـــد مـــن قواعدها في زنجبار وليبيا والمغرب، في الوقت الذي كانت مصر تتأهب فيه لاستضـــافة مؤتمر منظمة القمة الأفريقية الأول في القاهـــرة في يوليو ١٩٦٤[١٥٥].

وقد عملت الولايات المتحدة على إمداد إثيوبيا بالمزيد من الدعم العسكري والمالي، فأرسل ليندون جونسون الرئيس الأمريكي خمسة وخمسين خبيرا أمريكيا في مكافحـــة حروب العصابات مزودين بالتقنيات الجديدة التي كانت القوات الأمريكية تستخدمها في ذلك الوقت في فيتنام وذلك لمساعدة إثيوبيا في القضاء على الثورة الإريترية[١٥٦]، وكان ذلك يتم بصورة سرية حتى تم كشفه فيما بعد أمام لجنة العلاقات الخارجيـــة برئاســـة السناتور وليم فولبرايت في عام ١٩٧٠[١٥٧].

كما اتجهت الولايات المتحدة للضغط على مصر بورقة أخرى هي أبحاث مياه النيل[١٥٨]، حتى تتراجع مصر عن سياستها الخارجية وخاصة تجاه منطقة القرن الأفريقي وترتب مصالحها بالنظر إلى مياه النيل، فقد أعلن مكتب استصلاح الأراضي التابع للحكومة الأمريكية في عام ١٩٦٤ نتائج الأبحاث الخاصة بمصادر المياه الإثيوبية والتي كانت قد بدأت في عام ١٩٥٩ وكان مقررا لها أن تنتهي في عام ١٩٦٦ ولكنها عجلت بإظهار هذه النتائج في ذلك التوقيت لكي تثير مخاوف مصر، حيث كانت إثيوبيا مقتنعة بأن مصر تعمل على الترويج للثورة الإريترية حتى تحول إثيوبيا كل مصادرها إلى قمع الثورة الإريترية، فتبتعد عن ممارسة أي نشاط في منابع النيل وبالتالي تمنعها من تهديد مصادرها من المياه[١٥٩]. لذلك عمدت إثيوبيا والولايات المتحدة على إعلان تلك النتائج على أمل أن تتوقف مصر عن مساعدة الإريتريين والصوماليين[١٦٠].

ولم يكن غريبا أن تكون إسرائيل هي التي أوعزت لإثيوبيا والولايات المتحدة لاتخاذ مثل هذه الخطوة، فقد قامت مجموعة من قادة إسرائيل ضمت شيمون بيريز وبن جوريون وإسحاق رابين في مارس ١٩٦٣ بزيارة إثيوبيا سرا واجتمعوا مع هيلاسلاسي وقاموا خلال هذه الزيارة بتفقد منابع النيل الأزرق حيث وصفوها "بأنه المكان الذي تبدأ منه حياة مصر"[١٦١].

وجاءت نتائج الدراسة الأمريكية بخطة لزراعة ٤٠٠ ألف هكتار أي ما يقرب من مليون فدان بالقرب من الحدود السودانية الإثيوبية عن طريق بناء أربعة سدود كبيرة وهي سدود كارادوبي ومابيل ومنديايا وسد الحدود السودانية الإثيوبية، وتبلغ سعتها التخزينية خمسين مليار متر مكعب. كما تضمنت هذه الخطط توليد الكهرباء بطاقة تبلغ ٢٥ مليار كيلو وات أي ثلاثة أضعاف ما كان متوقعاً أن ينتجه السد العالي بعد اكتمال إنشائه[١٦٢].

وكان هذا المشروع يحرم مصر من خمسة مليارات متر مكعب من المياه سنويا[١٦٣]، ولكن لضخامة التكاليف وعدم حاجة إثيوبيا لمثل هذه المشروعات اقترح المكتب الأمريكي أن تقوم إثيوبيا بالتركيز خلال السنوات التالية على بناء السدود الصغيرة مثل سد فنشا ودابوس وديدسا الأدنى وغيرها[١٦٤].

ومن ناحية أخرى سمحت إثيوبيا لإسرائيل بتوسيع وجودها في إريتريا عن طريق التغلغل الاقتصادي، فقد أرغمت الحكومة الإثيوبية شركة سيا الإيطالية التي كانت تمتلك أكبر مشروع زراعي في إريتريا على امتداد الحدود السودانية الإريترية -والذي كان يعتمد في ريه على مياه نهر القاش في السودان- على بيع المشروع لشركة أنكودا الإسرائيلية[١٦٥].

وتمادي هيلاسلاسي في إظهار علاقاته بإسرائيل فأعلن أنها سوف تتحسن أكثـــر، بعد أن أكسبه مركز إثيوبيا في منظمة الوحدة الأفريقية ثقة في نفسه، ولما تعرض لانتقاد الدول العربية على تصريحه هذا برر موقفه بأنه لم يخلق إسرائيل وإنما الأمم المتحدة هـــي التي أنشأتها وأن إثيوبيا تحترم هذه المنظمة الدولية وميثاقها وأنها تعطف على اللاجـئين الفلسطينيين باعتبارها مسألة إنسانية، أي أن هيلاسلاسي قصر القضية الفلسطينية علـــى كونها قضية لاجئين. كما صرح بعد ذلك أثناء زيارته لبيروت بـــأن اعتـــراف إثيوبيـــا بإسرائيل حقيقة واقعة بناء على عوامل تاريخيـــة وسياســـية لا عـــن رغبـــة في إيـــذاء العرب[١٦٦].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن إثيوبيا سمحت لإسرائيل بأن تصـــبح إريتريـــا وعاصمتها أسمره مركزا للمخابرات الإسرائيلية في القارة الأفريقية حيث تنطلـــق منـــها التعليمات لكل المتعاملين معها في الدول المطلة على البحر الأحمر[١٦٧].

كما اشتركت إثيوبيا وإسرائيل في إثارة المشاكل للسودان التي تشـــكل العمـــق الاستراتيجي لمصر انطلاقا من الأراضي الإريترية، ففي عام ١٩٦٤ بدأت الدولتان عملية سرية مشتركة لمساعدة متمردي جنوب السودان، حيث كانت إسرائيل تقوم بتجنيـــد المتمردين من حركة أنيانيا (حركة تحرير جنوب السودان) من أقصى جنوب السودان ثم تقوم بإخراجهم عن طريق الحدود الأوغندية، حيث يتم نقلهم جوا إلى إثيوبيا وبالتحديد إلى مطار أسمره ومنها إلى منطقة وكورو Wukro في محافظة تيجرى، حيث يقوم الخبراء الإسرائيليون بتدريبهم على استخدام الأسلحة وحرب العصابات ثم يتم إعـــادتهم مـــرة أخرى إلى جنوب السودان لمحاربـــة الحكومة السودانيـــة[١٦٨].

إضافة إلى ذلك كانت إثيوبيا تستخدم بعض الضباط الإسرائيليين ممن اشتركوا في العدوان الثلاثي على مصر، في أجهزة المخابرات وفي الجيش كخبراء، كما زادت حركة السفن بين إسرائيل ومصوع، حيث كانت شركة زيم الإسرائيلية تســـير ســـت ســـفن أسبوعيا بين إيلات ومصوع رافعة العلم الأثيوبي[١٦٩]. وبفضل هذا التعـــاون الأثيـــوبي الإسرائيلي نجح الإسرائيليون في التسلل إلى أفريقيا، فتزايد عدد الدول الأفريقيـــة الـــتي اعترفت بإسرائيل[١٧٠].

وقد شجعت تلك الظروف هيلاسلاسي في محاولته القضاء على الثورة الإريتريـــة فقام بتعيين الرأس كاسا حاكما لإريتريا في عام ١٩٦٤، وكان كاسا صاحب مواقـــف عدائية كثيرة مع مصر، فقد كان من أكبر المحرضين على فصل الكنيسة الإثيوبيـــة عـــن الكنيسة المصرية خلال مفاوضات عام ١٩٥٩، وكان يعتقد بأن جمال عبـــد الناصـــر يشكل تهديدا لإثيوبيا بسبب سياسته الداعية إلى الوحدة العربية والتي كان يراها المصدر الرئيسي لإثارة الإريتريين[١٧١]، كما كان هو المصمم الرئيسي لاتصال إثيوبيا بإســـرائيل

بقصد مواجهة تزايد التهديد المصري لإثيوبيا، فراح يجمع الأدلة لهيلاسلاسي على أن الثورة في إريتريا ما هي إلا حركة إسلامية انفصالية يحرضها عبد الناصر، ولكنه على الرغم من ذلك اتخذ العديد من الإجراءات التي أعادت لإريتريا بعضا من وضعها الفيدرالي، فقد ألغى الإجراءات التي سبق أن اتخذها إثيوبيا، حين أعاد العمل بنظام الحكم الذاتي الداخلي ولكن بواسطة مسيحيين تيجريين، وقام كذلك بإيقاف تدخل الجيش الأثيوبي في إريتريا واكتفى بالشرطة الإريترية والكتيبة التي دربتها إسرائيل[١٧٢]، كما كان له دور في مبادرة سلام طرحها هيلاسلاسي في أغسطس عام ١٩٦٥ بالعفو عن المقاتلين مقابل تسليم الأسلحة ولكن الإريتريين رفضوا هذه المبادرة لإدراكهم حقيقة النوايا الإثيوبية[١٧٣].

وكانت مصر على الرغم من كل ذلك قد التزمت بموقفها من الحركة الإريترية، حرصاً على علاقتها مع إثيوبيا ومراعاة لمصالحها في مياه النيل إلى جانب الاتصالات الشخصية بين هيلاسلاسي وعبد الناصر فيما يتعلق بمنظمة الوحدة الأفريقية، من ثم اتخذت المساعدات المصرية لإريتريا شكلا غير مباشرا[١٧٤]، ونتيجة لذلك خرج كثير من الطلبة الإريتريين من مصر بعد أن فتحت لهم سوريا أبوابها، التي تضمنت خرائطها للعالم العربي إريتريا كإحدى دوله[١٧٥].

وعندما سعى عثمان صالح سبي أحد قادة جبهة التحرير الإريترية للحصول على المساعدات المصرية عام ١٩٦٥ وأرسل مساعده محمد أبو القاسم حمد إلى مصر وتقابل مع حسن الفرنواني رئيس القسم الأفريقي برئاسة الجمهورية، وطلب منه الحصول على مساعدات مصرية، أهمل طلبه ولم تحصل الجبهة على أية مساعدات عسكرية مباشرة من مصر[١٧٦]. ولذلك اتهم الإريتريون السياسة المصرية بالسلبية وأنها تكتفي بتقديم الكتب المدرسية وقبول بعض الطلبة في مدارسها[١٧٧].

هزيمة يونيو ١٩٦٧ وآثارها على منطقة القرن الأفريقي:

تلقت مصر في يونيو ١٩٦٧ هزيمة قاسية من العدو الإسرائيلي، أثرت كثيراً على سياستها الخارجية وجعلت الأولوية الأولى لها إزالة آثار هذه الهزيمة، وقد كان لمنطقة القرن الأفريقي حظا من هذا التغيير خصوصاً وأن إثيوبيا أكبر دول هذه المنطقة كانت متعاونة بدرجة كبيرة مع الإسرائيليين ومن خلفهم الولايات المتحدة.

وكانت إثيوبيا قد حاولت التدخل في أزمة إغلاق مصر لمضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، فاستدعى هيلاسلاسي سفراء مصر وإسرائيل والاتحاد السوفيتي في أديس أبابا في ٢٤ مايو ١٩٦٧ ليعرب لهم عن قلقه تجاه المنطقة وخليج العقبة ومضايق تيران[١٧٨] إذ كان يرى أن شن العرب الحرب على إسرائيل خطرا على إثيوبيا ذاتها، لأن بقاء إسرائيل

هو أمر حيوي بالنسبة لها[١٧٩]، وقد نقل السفير الإسرائيلي في أديس أبابا لحكومته أنه لم يجد حاجة لإقناع الأثيوبيين بموقف إسرائيل من الأزمة، فقد كانت مقتنعة تماما بموقفها. وأنه بعد انتهاء المعارك ووصول أخبار الهزيمة المصرية خرجت مظاهرات في أديس أبابا تعلن البهجة والفرح وانهالت التهاني على السفارة الإسرائيلية احتفالا بإذلال عبد الناصر الذي اعتبروه انتصارا لإثيوبيا[١٨٠].

كما ادعى المسئولون الأمريكيون أن القواعد الجوية الإثيوبية لعبت دورا هاما في الهجوم الجوي الإسرائيلي على المطارات المصرية في هذه الحرب[١٨١]، وأعلنوا أن طائرات إسرائيلية قامت بمهاجمة مصر انطلاقا من قواعد إثيوبية أثناء العدوان[١٨٢]، كما كان لقاعدة كاجينو الأمريكية في أسمره دور كبير في كسر سرية الاتصالات العسكرية والسياسية المصرية[١٨٣]، وبالطبع كانت تلك الاتصالات تنقل إلى إسرائيل أولا بأول، وهو ما جعل أي تحرك مصري عسكري أو سياسي معلوما مسبقا للإسرائيليين.

كما أن المعلومات التي استخلصتها مصر من شبكات التجسس الأمريكية التي تم اكتشافها مثل الشبكة التي كان يديرها على أفندي في القاهرة وغيرها من الشبكات في صنعاء والخرطوم، كشفت أن سفينة التجسس ليبرتي التي أرسلتها الولايات المتحدة لالتقاط اتصالات القوات المصرية في سيناء ومتابعة تطورات العمليات العسكرية الإسرائيلية انطلقت من ميناء مصوع في إريتريا[١٨٤].

أما الصومال فقد كان موقفها واضحا من الحرب، فقد أصرت على عدم الاعتراف بإسرائيل وعرضت معونات عسكرية رمزية للدول العربية[١٨٥]، كما أعلن عبد الرشيد شرماركي رئيس الصومال في ذلك الوقت أن بلاده تعتبر نفسها في حالة حرب مع إسرائيل لأن الصومال ترتبط مع الدول العربية بروابط ثقافية ودينية تحتم عليها اتخاذ ذلك الموقف بجانب العرب[١٨٦].

وكان لهزيمة يونيو ١٩٦٧ أثار ضخمة على مصر، فقد تحملت خسائر اقتصادية فادحة، نجمت عن إغلاق قناة السويس وفقدان دخلها الذي كان يقدر بحوالي ٨٠ مليون جنية مصري سنويا بالإضافة إلى خسارة إنتاج أبار بترول سيناء التي سقطت في أيدي إسرائيل، والتي كانت تقدر بحوالي عشرين مليون جنية سنويا، فضلا عن حاجتها لأموال طائلة لإعادة بناء قواتها المسلحة بعد أن فقدت معظم أسلحتها في الحرب، مما جعل الحكومة المصرية تعتمد أكثر على الدعم السوفيتي[١٨٧]، فبدأ الوجود السوفيتي في مصر يتزايد، حيث سمحت مصر للسوفيت باستخدام موانئها البحرية، كما سمحت لهم بتشغيل طائرات Tu-16 بعلامات القوات الجوية المصرية لمراقبة أنشطة الولايات المتحدة البحرية في المنطقة[١٨٨].

في حين أن إسرائيل استفادت كثيرا من إغلاق قناة السويس فقد زادت الحركة الملاحية بينها وبين إثيوبيا وغيرها من الدول الأفريقية، مما أدي لزيادة معدل حركة السفن في ميناء إيلات الإسرائيلي بحوالي ١٥ ٪ عما كانت عليه قبل الحرب واستمر هذا الوضع طوال السنوات التي أغلقت فيها القناة[١٨٩].

كما كان لهزيمة يونيو انعكاس أخر على منطقة القرن الأفريقي، فنتيجة للضغوط الاقتصادية التي عانت منها الصومال بسبب إغلاق قناة السويس بسبب ارتفاع كلفة نقل البضائع، تراجعت الصومال عن سياستها المتشددة تجاه مطالبها باستعادة أراضيها من إثيوبيا، وأصبحت أكثر قبولا لتدخل الولايات المتحدة لتحسين العلاقات بينها وبين إثيوبيا[١٩٠] خصوصا مع إدراك الصومال لانشغال مصر أكثر في صراعها مع إسرائيل وما أدى إليه هذا الصراع من تراجع الدعم المصري لها بكافة صورة[١٩١].

وفضلا عن ذلك كان لحرب يونيو تأثير بعيد المدى بالنسبة لإثيوبيا إذ رأت في هزيمة مصر ضربة قاتلة وجهت للدعوة للوحدة العربية التي كانت مصر تقودها، والتي كانت تمثل خطراً عليها نتيجة لتأثر الكثير من الأثيوبيين بها[١٩٢]. ونتيجة سقوط الهيبة العربية، أتيحت الفرصة للمتربصين بمصر لتوثيق العلاقات فيما بينهم، فقد قام هيلاسلاسي بالتبرع بخمسة عشر ألف بقرة لإسرائيل بعد العدوان مباشرة، كما أشرف شخصيا على افتتاح معرض إسرائيلي اشتركت فيه مائة شركة إسرائيلية في أديس أبابا لتوثيق العلاقات الاقتصادية بين إثيوبيا وإسرائيل، كما قام بشراء جانب كبير من الأسلحة العربية التي استولت عليها إسرائيل أثناء الحرب لكي تبيعها إثيوبيا للدول الأفريقية[١٩٣].

وقد استغلت إثيوبيا انشغال مصر وسوريا بآثار الهزيمة وشنت غارات مكثفة ضد ثوار إريتريا ومدن إريتريا، واتجهت إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة فدمرت كل إمكانيات الحياة في إريتريا من محاصيل زراعية وحيوانات كما قامت بتسميم الآبار، مما دفع الكثير من الإريتريين إلى الهرب إلى السودان. كما صرح وزير الخارجية الأثيوبي بعد الهزيمة العربية بأن عمر التمرد في إريتريا على وشك الانتهاء وذلك لأن مصادر إمدادهم أصبحت في أمس الحاجة إلى من يعينها[١٩٤]، وبنهاية عام ١٩٦٧ كانت إثيوبيا قد سيطرت على أغلب مناطق غرب إريتريا مما أدى لفرار عدد من القادة الميدانيين[١٩٥] من إريتريا بعد أن تناقصت الأموال والأسلحة التي كانت تصل إليهم[١٩٦].

وقد اتخذت إثيوبيا في الأمم المتحدة موقفاً يميل لمصلحة إسرائيل، حيث عارضت مشروع القرار الألباني بجانب عدد من الدول الأفريقية المؤيدة لإسرائيل الذي كان يقضي بانسحاب إسرائيل وإدانة الولايات المتحدة وحرية مصر في تقرير المرور في خليج العقبة وقناة السويس، كما امتنعت عن التصويت على مشروع قرار دول عدم الانحياز

الذي يدعو لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، في حين أيدت مشروع القرار الذي تقدمت به دول أمريكا اللاتينية الذي كان يقضي بانسحاب إسرائيل وإنهاء حالة الحرب وضمان حرية الملاحة في المضايق وتسوية مشكلة اللاجئين وإقامة مناطق منزوعة السلاح، أي إن موقفها كان مؤيدا لموقف الولايات المتحدة التي كانت بطبيعة الحال تؤيد إسرائيل بسبب الروابط السياسية والاقتصادية معها، ولكن في ظل مراعاة كونها عضوا بارزا في منظمة الوحدة الأفريقية[١٩٧].

وكان حرص إثيوبيا على موقفها داخل منظمة الوحدة الأفريقية قد دفعها إلى اتخاذ بعض المواقف داخل المنظمة لتأييد القضية العربية فخلال انعقاد مؤتمر المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في فبراير ١٩٦٨ في أديس أبابا، طرح هيلاسلاسي موضوع الأراضي العربية المحتلة للنقاش ودعا الدول الأفريقية لمساندة الحق العربي في استعادة الأراضي المحتلة، فاتخذ المؤتمر قرارا بتأييد الدول العربية، ولذلك وجه رئيس الوفد المصري في المؤتمر الشكر لهيلاسلاسي[١٩٨].

يتضح مما سبق أن إثيوبيا كانت حريصة على تأييد إسرائيل ولكن دون أن تظهر بمظهر الحليف المطلق لها بسبب حرصها على الإبقاء على علاقاتها مع الدول العربية والأفريقية، فضلا عن مركزها في منظمة الوحدة الأفريقية[١٩٩]. ولكن في الخفاء قامت إثيوبيا بتقوية علاقاتها مع إسرائيل وطلبت منها إرسال العديد من الخبراء الإسرائيليين في كافة المجالات، فتزايد أعداد أعضاء الموساد في إثيوبيا، وكذلك أعضاء البعثة العسكرية الإسرائيلية التي ساهمت بشكل كبير في تنفيذ سياسة أسراتي كاسا في إريتريا حتى بلغ النفوذ الإسرائيلي في الجيش الأثيوبي ذروته بعد حرب يونيو وخصوصا بعدما تولى الجنرال Avraham Arii منصب الملحق العسكري لإسرائيل في أديس أبابا حيث أصبح محل ثقة كل من أسراتي كاسا وأمان عندوم قائد الجيش والمستشار المقرب لهما[٢٠٠].

وفي ربيع عام ١٩٦٨ بدأت مفاوضات بين إسرائيل وإثيوبيا لتوقيع تحالف عسكري سري بينهما، بعد أن وافقت الدولتان عليه من حيث المبدأ، فتتابعت الاجتماعات بين الإمبراطور وبين المسئولين الإسرائيليين، وفي أبريل ١٩٦٨ قامت بعثة إثيوبية بزيارة إسرائيل لمدة أسبوع تم الاتفاق خلالها على تفاصيل المشروع الذي حمل الرمز الكودي "البن" وتضمن هذا المشروع تعاون إسرائيلي أثيوبي مكثف في البحر الأحمر، يقوم على تحويل ميناء عصب إلى قاعدة بحرية مشتركة، كما تسمح إثيوبيا باستخدام القوات الجوية الإسرائيلية لقواعد جوية إثيوبية، وفي مقابل ذلك تقوم إسرائيل ببناء لواء جديد لإثيوبيا تقوم بتسليحه وتشرف على تدريبه، كما تقوم بتزويدها بنظام رادار متطور، بالإضافة إلى ذلك تم تشكيل لجنة مشتركة للتخطيط والتعاون بين أجهزة المخابرات، فضلا عن قيام إسرائيل بتحديث وتدريب القوات الإثيوبية ككل، وتم

الاتفاق على انضمام إيران لهذا التحالف في المستقبل. وكان هذا التحالف يمثل أهمية كبرى لإسرائيل إذ سيضمن لها عدم تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، وعدم تهديد مصر للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وقد شهدت إثيوبيا صراعا داخليا دار بين تيارين متعارضين الأول يقوده أسراتي كاسا حاكم إريتريا وهو يؤيد التحالف مع إسرائيل، والثاني يقوده أكليلو هابتي وولد رئيس الوزراء الأثيوبي، وكان يعارض هذا الاتجاه ليس بهدف الحرص على علاقات إثيوبيا مع مصر والدول العربية ولكن خوفا من رد فعل هذه الدول إذا تحالفت بلاده مع إسرائيل، فقد كان يرى أن إثيوبيا جزيرة مسيحية في بحر إسلامي وأن المسلمين لا يفرقون بين الأهداف الدينية والأهداف السياسية وأن هدفهم هو تحطيم إثيوبيا، وأنهم يتتبعون أي خطوة تتم مع إسرائيل، ولما مندوب مصر في منظمة الوحدة الأفريقية قد أبلغ المسئولين الأثيوبيين أن مصر تعلم كل تفاصيل التقارب الأثيوبي – الإسرائيلي، لذلك فقد كان يخشى أن تكتشف مصر المشروع المقترح حول قاعدة عصب فتستعمل كل ما لديها من وسائل لتحطيم إثيوبيا، فضلا عن إمكانية قيامها بدفع الدول العربية الأفريقية للانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية ردا على ذلك(٢٠١).

وحتى نهاية عام ١٩٧٠ لم يتم أي تقدم في مشروع البن بسبب هذا التعارض مما أدى إلى مماطلة الحكومة الإثيوبية في الرد على الإسرائيليين، وإن استمر الخبراء الإسرائيليون في تدريب الجيش الأثيوبي، ولكن بشرط أثيوبي وهو ألا يظهر هؤلاء الخبراء بملابسهم العسكرية في المناسبات الرسمية، وقد أثار ذلك انزعاج الإسرائيليين فمارسوا ضغوطهم على إثيوبيا لكي ترفع تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى السفارة، إلا أن إثيوبيا اشترطت أن تكون سفارتها المقترحة في تل أبيب وليس في القدس كما ترغب الحكومة الإسرائيلية حتى تتجنب إغضاب مصر والدول العربية، ولكنها ظلت تماطل أيضا في تلك المسألة حتى أهمل الموضوع(٢٠٢).

وكانت هناك مسألة أخرى بين إثيوبيا وإسرائيل وهي مسألة يهود إثيوبيا، فقد حرصت إسرائيل على عدم إثارة إثيوبيا بالتدخل في شئونهم، وتم اتفاق بينها وبين هيلاسلاسي في عام ١٩٧٠ على أن يتم تحسين أحوالهم، عن طريق توفير فرص التعليم والعمل، وبادرت إسرائيل بإنشاء مزارع وتقديم مساعدات مالية لهم، والسماح لهم بالسفر إلى إسرائيل، فأنشأت إسرائيل سبعة مدارس في منطقة جوندر لتعليم الفلاشا(٢٠٣)، وكانت التقديرات تشير إلى أن عددهم في عام ١٩٦٧ بلغ اثنا عشر ألف شخص(٢٠٤).

وكان لهزيمة مصر في يونيو ١٩٦٧ نتيجة أخرى غير مباشرة على منطقة القرن الأفريقي، وهي انتهاج الصومال سياسة مهادنة مع إثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد قام عبد الرشيد شرماركي باختيار رئيس وزراء جديد يقبله الغرب وهو محمد

إبراهيم عقال، بعد أن اشتبك هو مع إثيوبيا في عام ١٩٦٤، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بعد إصرارها على إبقاء إقليم إنفدي ضمن الحدود الكينية في عـــام ١٩٦٣، واحتفظ بعلاقات قوية مع مصر وقبل عرض التسليح السوفيتي، أما عقال فقد كان هـــو العضو الوحيد في الجمعية التشريعية الصومالية الذي رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بعد رفضها إعادة إنفدي إلى الصومال، وكان يرى أن بلاده معزولـــة بســـبب سعيها لضم أجزاء الصومال ضد رغبة أكثرية الدول الأفريقية. ولذلك اختاره شرماركي كي يخفف الضغط الخارجي عن بلاده بعد أن بدت مصر ضعيفة ومشغولة بإزالة أثـــار العدوان الإسرائيلي، وخصوصا بعد أن رأى العديد من الصوماليين أن الاتحاد الســـوفيتي هو أحد أسباب الهزيمة المصرية باتباعه سياسة ضبط النفس أثناء الأزمة التي سبقت الحرب وخلالها. كما أن إغلاق قناة السويس أدى لكثير من الخسائر في المجـــال الاقتصـــادي. لذلك رحب الصوماليون بالمحاولات الأمريكية لإغرائهم بالمساعدات المالية لتهدئة الأمور مع إثيوبيا وللتأثير على النفوذ المصري في الصومال[٢٠٥] وقد حرص عقال على تحســـين علاقات بلاده مع دول شرق أفريقيا إثيوبيا وتنزانيا وكينيا وأوغندا، كما أوقف تزويـــد الفدائيين الصوماليين في إثيوبيا وكينيا بالأسلحة[٢٠٦].

وفي سبتمبر ١٩٦٧ قام عقال بزيارة إثيوبيا، واتفق مع هيلاسلاسي على تكـــوين لجنة عسكرية مشتركة لمراقبة الحدود، ووعد بوقف الحملات الإذاعية ضد إثيوبيا[٢٠٧]، كما اجتمع مع جومو كنياتا رئيس كينيا ووقع معه اتفاقا لتهدئة الأوضاع بين البلدين مما أدى لاتهام الصوماليين له بأنه باع القضية الصومالية[٢٠٨].

ولكن تلك الجهود لم تستمر طويلا بسبب فقدان الولايات المتحدة لحماســـها في منطقة القرن الأفريقي، لعدة أسباب أهمها انشغال مصر عن تلك المنطقة، وشـــروعها في إنشاء قاعدة عسكرية كبيرة في جزيرة دييجو جارسيا في المحيط الهندي، مما يمكنها مـــن الاستغناء عن قاعدة كاجينو الإريترية، فضلا عن عدم تحمسها لرغبات إثيوبيا التوسعية في المنطقة، حيث نشرت الحكومة الإثيوبية في ذلك الوقـــت أطلســـا جغرافيـــا عـــن الإمبراطورية الإثيوبية، ورد في مقدمته أن الحدود الموضحة في الخرائط ليست بالضرورة هي الحدود المعترف بها من الإمبراطورية الإثيوبية[٢٠٩].

وقد ساهم هذا الفتور الأمريكي في تراجع حدة الاتجاه الأثيوبي إلى إسرائيل وزيادة حرصها على عدم المخاطرة بعلاقاتها مع مصر والدول العربية خصوصا وأن تلك الفترة شهدت العديد من الأحداث أفقدت هيلاسيلاسي الثقة في نفسه، أهمها انقلاب ســـياد بري في أكتوبر ١٩٦٩[٢١٠]، كما ضاعف من مخاوفه أن مصر اعترفت بالوضع الجديـــد في الصومال في ٢٥ أكتوبر[٢١١]، وإعلان قادة الصومال الجدد أن ثورة يوليو المصـــرية كانت الملهم الأول لهم[٢١٢]. وقد سبق ذلك حدوث ثورة في ليبيا بزعامة معمر القذافي

أطاحت بحكم السنوسي، كما شهد السودان انقلاب جعفر النميري في نفس التوقيت، وكانت كل تلك الثورات متأثرة بمصر وبجمال عبد الناصر مما أعطى مؤشرا على حدوث تحول كبير في المنطقة ظهر على أثره كتلة هامة من هذه الدول ترتبط مع مصر، وهو ما تأكد لإثيوبيا بعد توقيع مصر وليبيا والسودان ميثاقا ثلاثيا بينهم في طرابلس في ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩[٢١٣].

ونتيجة لذلك حاول هيلاسلاسي تحسين علاقاته مع مصر، فقام في أوائل عام ١٩٧٠ بزيارة لموسكو ليحث الاتحاد السوفيتي على استخدام تأثيره في المنطقة خاصة مع تزايد حدة الهجمات الإريترية ولجوء الثوار الإريتريين إلى القيام بأعمال جديدة تمثلت في تدمير الطائرات الإثيوبية على الأرض في روما وفرانكفورت وكراتشي، وهو ما دفعه للتهديد باتخاذ إجراءات ضد الجالية العربية في إريتريا، بعد أن اتهم سوريا بتدبير بعض هذه العمليات ومنها عملية فرانكفورت[٢١٤]، وفي أثناء عودته توقف بالقاهرة، ولكنه شعر بأن جهوده لن تفيد في شيء، فغادرها إلى نيروبي عاصمة كينيا حيث وقع اتفاقية دفاع مشترك معها في محاولة لإقامة جبهة مضادة، على الرغم من عدم أهمية هذه الاتفاقية من الناحية العسكرية لضعف قدرات الجيش الكيني[٢١٥].

ولكن مخاوف هيلاسلاسي تلاشت في سبتمبر ١٩٧٠ عندما توفى جمال عبد الناصر، وهو أمر أسعده بلا شك، فقد تخلص من الخصم الذي كان يمتلك القدرة على تهديد دولته وعرشه بتأثيره ونفوذه، وعلى الرغم من سعادته هذه حرص على المشاركة في جنازته[٢١٦].

يتضح مما سبق أن مصر بذلت جهدها لمواجهة محاولات الغرب الإبقاء على سيطرته على الصومال فقدمت له كافة أنواع الدعم كما فتحت له طريق التعاون مع الاتحاد السوفيتي لمساعدته اقتصاديا وعسكريا حتى يتخلص من القيود الغربية. كما احتضنت مصر مولد جبهة التحرير الإريترية فكانت أول دولة تقدم لها الدعم العسكري إلى جانب النواحي الاقتصادية والمعنوية وواجهت التعاون الأثيوبي الإسرائيلي الأمريكي في إريتريا. وعلى الرغم من ذلك فقد تعرضت مساعدات مصر للصومال والإريتريين لقيود فرضتها عليها مشاركتها في منظمة الوحدة الأفريقية والالتزام بمبادئها التي قبلت بها معظم الدول الأفريقية مما أثار غضب الصوماليين والإريتريين ضدها واتهموها بالسلبية، وزاد من تلك القيود هزيمة مصر في يونيو ١٩٦٧ وما تبعها من آثار على سياسة مصر الخارجية وتركيزها على إزالة آثار العدوان وما تبع ذلك من تأثيرات على منطقة القرن الأفريقي حيث تقاربت إسرائيل أكثر مع إثيوبيا بعد أن هدأت مخاوف الأخيرة من مصر، كما هدأت العلاقات بين الصومال وإثيوبيا بعد أن أدركت الصومال صعوبة موقفها بعد هزيمة العرب وحاجتها إلى المساعدات الأمريكية.

هوامش الفصل الثالث

(1) Foreign Relations of United States (1958-1960), Vol. XIV, National Intelligence Estimate, Washington, June, 21,1960, p. 189.

(2) Foreign Relations of United States (1958-1960), Vol. XIV, Memorandum of Discussion at the 397th Meeting of the National Security Council, Washington, February 26.1959, p. 181.

(٣) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٣٨٦-٣٨٧.

(4) Foreign Relations of United States (1958-1960), Vol. XIV, National Security Council Report, Washington, December 30, 1960, p. 181, pp. 198-211.

(٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٦٢، ملف ١٧/٣٦٩/٢ ج ١ : تقارير مكتب الجمهورية العربية المتحدة في الصومال، بيان لجنة الإرشاد القومي، بتاريخ أكتوبر ١٩٥٨.

(٦) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٢٥.

(٧) نفسه، ص ٤١٠.

(٨) للمزيد عن تفاصيل السيطرة الغربية الاقتصادية على الصومال انظر الفصل الخامس ص ٢٩٩-٣٠١.

(٩) جريدة الجمهورية، عدد ١٦ يوليو ١٩٦٠.

(١٠) محمد علي العويني، سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٦٠.

(١١) نفسه، ص ١٨٩-١٩٠.

(١٢) قامت مصر خلال هذه الفترة بتصفية الخلافات المالية المتعلقة بأزمة تأميم قناة السويس مثل الأرصدة المجمدة في بنوك بريطانيا والاتفاق على دفع تعويضات عن الممتلكات التي أممتها.
Lefebvre, J., Arms for the Horn: US Security Policy in Ethiopia and Somalia 1953- 1991, University of Pittsburgh Press, 1991, p. 97.

(13) Ismael, T. The United Arab Republic in Africa, p. 181.

(١٤) كولين ليجوم، الجامعة الأفريقية : دليل سياسي موجز، سلسلة دراسات أفريقيا رقم ٩، ترجمة أحمد محمود سليمان، مراجعة عبد الملك عوده، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٥٩.

(15) Touval, S., op. cit., p. 170.

(١٦) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٦٩.

(١٧) أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية : ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(١٨) محمد محمد فائق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢، ص ٣٢.

(19) Lewis, I., M., Pan- Africanism and pan- Somalism, in : The Journal of Modern African Studies, Vol. 1, No. 2 January 1963, p. 153.

(20) Schraeder, P., J., op. cit., p. 133.

(٢١) جريدة الجمهورية، عدد ٥ أغسطس ١٩٦٠.

(٢٢) وافقت الجمعية التشريعية في عام ١٩٥٨ على إنشاء جيش وطني صومالي إذ لم يكن للصومال

جيش بالمعنى المفهوم حتى ذلك الوقت، ولكن لم تتخذ خطوات عملية لتحقيق ذلك لعدم توفر القدرات المالية اللازمة، وفي ٣ فبراير ١٩٦٠ منحت الجمعية التشريعية الحكومة الصومالية السلطات الضرورية لتنفيذ المشروع، وفي ١٢ أبريل ١٩٦٠ تم البدء في تنفيذ هذه الخطة، فأصبحت القوة المتنقلة لقوات الشرطة هي النواة الأولى لهذا الجيش، وانفصلت عن قوات الشرطة. وعندما انضمت محمية الصومال البريطاني إلى الصومال الإيطالي انضمت كتائب المحمية إلى الجيش الوطني في الصومال الإيطالي. حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٢.

(23) Foreign Relations of United States (1958-1960), Vol. XIV, National Security Council Report, Washington, December 30,1960, pp. 198-211.

(24) Payton. G., The Soviet Union Ethiopian Liaison, Airlift and beyond, Air UniversityReview,November,December,1979,http://www.airpower.maxwell_af.mil/airchronicles/aureview/1979/nov-dec79.html.

(25) Foreign Relations of United States (1961-1963), Vol. XXI, Memorandum of the Director of the Bureau of Intelligence and Research (Hilsman) to Secretary of State (Rusk), Washington, September 8, 1961, p. 431.

(26) Foreign Relations of United States (1961-1963), Vol. XXI, Memorandum of Conversation, Department of state Washington, June10, 1961, p. 437.

(٢٧) محمد محمد فائق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، ص ٧٠.

(28) Foreign Relations of United States (1955-1963), Vol. XXI, Memorandum of Conversation, Department of state Washington, June10, 1961, p. 439.

(29) Mubarak, J., From Bad Policy to Chaos in Somalia, London 1996, p.10.

(٣٠) محمد رضا فوده، السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقي، أحمد يوسف أحمد (محرراً)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية)، مركز الدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٠، ص ٩٢٦.

(٣١) كانت المصالح الأمريكية في أثيوبيا تدفعها إلى الحرص على استقرارها، فكانت أي مساعدة عسكرية تقدمها الولايات المتحدة للصومال سيقابلها مساعدة أكبر تطالب بها أثيوبيا بحجة تأمين نفسها من الخطر الصومالي، كما أنها كانت تحرص على عدم تزويد الصومال بكميات هامة من الأسلحة تساعدها على الاتجاه لتحقيق مطالبها بالقوة مما قد يؤدي لتورطها في هذا النزاع. Foreign Relations of United States (1961-1963), Vol. XXI, Telegram from the Department of State to the Embassy in Ethiopia, Washington, May 29, 1961, pp.429-430.

(32) Foreign Relations of United States (1955-1963), Vol. XXI, Memorandum of Conversation, Department of state Washington, June10, 1961, p. 439.

(33) Foreign Relations of United States (1961-1963), Vol. XXI, Memorandum of Conversation between Kennedy and Haile Selleassie, Washington, October 1, 1963, pp. 478-480.

(34) Foreign Relations of United States (1961-1963), Vol. XXI, Memorandum of Conversation Prospects Ethiopian Somali Dispute, Washington, July 25, p.485.

(35) Lewis, I., M., Recent Development in Somali Dispute, in: African Affairs, Vol.

66, No. 263(April, 1967), p. 108.

(36) Thomson, A., A., An Introduction to African Politics, London 2000, p.127.

(37) Lefebvre, J., A., op. cit., p. 94.

(٣٨) أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٢٦، ٢٨.

(39) Lefebvre, J., A., op. cit., p. 97.

(40) Albright, D. E., op. cit., p. 152.

(٤١) كانت أهمية أثيوبيا للولايات المتحدة تفوق أهمية الصومال، إذ كان الأمريكيون يعتمدون على قاعدة كاجينو في إريتريا اعتمادا كبيرا خصوصا بعد نجاح السوفيت في إطلاق الأقمار الصناعية منذ عام ١٩٥٧ وهو ما كان يعني قدرة السوفيت على استخدام صواريخ لهدد المدن الأمريكية، مما دفع الولايات المتحدة لنشر غواصات تستطيع الاقتراب من المدن السوفيتية، وكانت كاجينو توفر لها القدرة على السيطرة على هذه الغواصات وإبقاء الاتصالات معها أثناء عملها تحت الماء في المحيط الهندي. Lefebvre, J., A., op. cit., p. 102.

(٤٢) سلوى محمد لبيب، السياسة المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينيات، ص ٩٤٩.

(43) Lefebvre, J., A., op. cit., p. 112.

(٤٤) عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة في أكرا عاصمة غانا في أبريل عام ١٩٥٨ وحضرته الثمان دول الأفريقية المستقلة في القارة باستثناء جنوب أفريقيا وهي غانا وليبيريا ومصر وتونس وليبيا والسودان والمغرب وأثيوبيا. أما الدول الغير مستقلة فقد شاركت في منظمة جميع الشعوب الأفريقية وهو اتجاه غير حكومي فكانت مؤتمراتها عبارة عن اجتماعات للأحزاب السياسية لا تمثل فيها الحكومات وقد عقد أول مؤتمر لها في أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ ثم في تونس في عام ١٩٦١، وقد اتخذ المؤتمر الأخير قرارا يندد بالقمع الاستعماري الجاري في الصومال المقسم صناعيا، ويؤيد كفاح شعب الصومال في سبيل الاستقلال وضرورة العمل لكي يخرج الصومال الكبير إلى حيز الوجود. كولين ليجوم، المرجع السابق، ص ٥١،٥٣،٣٨٦.

(٤٥) أحمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة وإريتريا، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٢، ص ٣١٨-٣٢٠.

(٤٦) الأهرام الاقتصادي، التقرير السياسي، العدد ١٤٨، أكتوبر ١٩٦١، ص ٢٨.

(47) Lewis, I., M., Pan Africanism and Pan Somalism, p. 160.

(٤٨) أحمد برخت ماح، المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(49) Lewis, I., M., pan Africanism and pan Somalism, p. 160.

(٥٠) كان بريطانيا تفكر في تجزئة كينيا إلى ثلاث دويلات الأولى: هي المنطقة الساحلية وعاصمتها ممبسا وهي الميناء الوحيد لكينيا على المحيط الهندي، ومعظم أهلها من المسلمين، أما الدولة الثانية: فهي المنطقة الجنوبية الشرقية المعروفة بإقليم إنفدي والتي عملت بريطانيا طوال احتلالها للمنطقة على عزل سكانها عن باقي سكان كينيا، أما الدولة الثالثة: فهي باقي أنحاء البلاد الداخلية. مجلة الأهرام الاقتصادي، التقرير السياسي، عدد ١٤٨، أكتوبر ١٩٦١، ص ٢٨؛ انظر الخريطة (ملحق رقم ٣) توضح الأراضي الصومالية التي اقتطعت منها لصالح كل أثيوبيا وكينيا.

(51) Ismael. I., The United Arab Republic in Africa, p. 180.

(52) Lewis, I., M., Pan Africanism and Pan Somalism, p. 160.

(٥٣) محمد محمد فائق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، ص ٧٠-٧١.

(٥٤) بطرس بطرس غالي، المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣، أكتوبر ١٩٦٨، ص ١٢٩.

(٥٥) الأهرام، عدد ٢٥ مايو ١٩٦٣.

(٥٦) عبد العاطي محمد أحمد، منظمة الوحدة الأفريقية وحرب أوجادين، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٨.

(57) Shraeder, P., J., op. cit., p. 127.

(٥٨) نبيه الأصفهاني، المواجهات المسلحة الإثيوبية – الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٨.

(٥٩) مجموعة الرسائل المتبادلة بين جمال عبد الناصر والإمبراطور هيلاسلاسي والرئيس الصومالي عبد الرشيد شرماركي خلال شهر فبراير ١٩٦٤، تجدها في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠، ص ٩٨.

(٦٠) الأهرام، عدد ١٥ فبراير ١٩٦٤.

(٦١) نبية الأصفهاني، المرجع السابق، ص ٢٤.

(٦٢) الأهرام، عدد ١٦ فبراير ١٩٦٤.

(٦٣) الأهرام، عدد ١٤ فبراير ١٩٦٤.

(٦٤) الأهرام، عدد ١٧ فبراير ١٩٦٤.

(٦٥) الأهرام، عدد ١٨فبراير ١٩٦٤.

(٦٦) وزارة الخارجية، قرارات وبيانات وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣- ١٩٨٣، القاهرة ١٩٨٥، قرار عن النزاع حول الحدود بين أثيوبيا والصومال، ص ٢٩.

(67) Lefebrve, A., J., op. cit., p.98.

(68) Greenfield, R., Ethiopia: A new Political History, London 1969, p. 423.

(69) Lefebrve, A., J., op. cit., p.99.

(70) Foreign Relations of United States (1964-1968), Vol. XXIV, Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union, Washington, March 6,1964, p. 458.

(٧١) نبيه الاصفهاني، المواجهات المسلحة الإثيوبية – الصومالية، ص ٢٤.

(٧٢) بطرس بطرس غالي، المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية، ص ١٣٢.

(٧٣) نبيه الأصفهاني، يوميات الصراع الأثيوبي الصومالي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٥٧.

(٧٤) بطرس بطرس غالي، المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية، ص ١٣٢.

(٧٥) نبيه الأصفهاني، يوميات الصراع الأثيوبي الصومالي، ص ٥٨.

(٧٦) أحمد برخت ماح، المرجع السابق، ص ٣١٤.

(٧٧) حلاو حاسمان، التناقض الأثيوبي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩، ص ٢٣.

(٧٨) سلوى محمد لبيب، السياسة المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينيات، ص ٩٤٩.

(٧٩) إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار الفرنسي في الصومال ١٨٨٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٨٢، ص ٢٨٠.

(٨٠) الأهرام الاقتصادي، التقرير السياسي، العدد ١٣٩، يونيو ١٩٦١، ص ٢١.

(٨١) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ١٠٦-١٠٧.
(٨٢) نفسه، ص ١٠٨.
(٨٣) تعرض شارل ديجول خلال زيارته لجيبوتي في أغسطس ١٩٦٦، لعاصفة من غضب السكان تطالب بالاستقلال مما اضطره إلى التصريح بأنه سوف يقبل ما يقرره سكان الإقليم بشأن مستقبلهم وقرر إجراء استفتاء تقرير المصير في مارس ١٩٦٧، ولكن الحكومة الفرنسية مارست ضغوطا كبيرة على السكان تمثلت في تهديدهم بالتخلي عن الإقليم نهائيا عسكريا وسياسيا واقتصاديا إذا ما اختاروا الاستقلال. سمعان بطرس فرج الله، مستقبل جيبوتي بين أثيوبيا والصومال، السياسة الدولية، العدد ٧، يناير ١٩٦٧، ص ١٥٨.
(٨٤) الجمهورية، عدد ٢٨و٢٩ أغسطس١٩٦٦.
(٨٥) ظهر اقتراح قبيل الاستفتاء يفترض لجيبوتي مصيرين أحدهما تقسيمها بين العرقيتين الرئيسيتين وهما العيسى والعفر أو أن يتم وضعها تحت وصاية دولية على غرار ميناء دانزج، وقد أسفر الاستفتاء الذي أجرته فرنسا في جيبوتي في ١٩ مارس ١٩٦٧ عن رغبة السكان في الاستمرار تحت الحكم الفرنسي بعد التلاعب الذي قامت به السلطات الفرنسية في تقسيم الدوائر الانتخابية وطرد الكثير من السكان بحجة أنهم صوماليون لعدم قضاء ثلاث سنوات داخل جيبوتي، إلى جانب إعطاء المناطق التي يسكنها العفر وزنا أكبر. Macus, H., G., After Referedum: A Danzig Solution, in: African Review, Vol. 12, No. 4, 1967, pp. 40-41. وانظر أيضا: Lewis, I., M., After the Referndum Prospects in the Horn, in: Africa Report, Vol. 12, No. 4, 1967, pp. 36-37.
(٨٦) عدنان العمد، المخطط الإسرائيلي ضد تحرير أفريقيا، السياسة الدولية، العدد ٢٦، أكتوبر ١٩٧١، ص ٢٠.كانت العلاقات بين فرنسا وإسرائيل قوية طوال الخمسينيات والستينيات، فكانت فرنسا هي المورد الرئيسي للأسلحة لإسرائيل حتى عام ١٩٦٧، وكان هناك تعاون بينهما لمواجهة السياسة المصرية بوجه عام، ولكن هذا الموقف تغير بعد حرب يونيو ١٩٦٧، إذ رفضت فرنسا تنفيذ عقود أسلحة كانت قد تعاقدت مع إسرائيل عليها وحصلت على ثمنها. مجدي حماد، التحول الأفريقي ضد إسرائيل، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢، فبراير ١٩٨٢، ص ١٣٢.
(٨٧) حسين الطنطاوي، فكر عبد الناصر : تحليل سياسي لفكر عبد الناصر : فلسفة ونضال الزعيم الخالد، القاهرة ١٩٧١، ص ١٦٧.
(٨٨) أمين إسبر، مسيرة الوحدة الأفريقية، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٢، ص ٧٨.
(٨٩) مجدي حماد، أفريقيا في التوجه الإسرائيلي، مجلة شئون عربية، العدد ١٨، أغسطس ١٩٨٢، ص ١٤٣.
(٩٠) كولين ليجوم، المرجع السابق، ص ٦٥.
(٩١) بدأت مشكلة الكونغو عندما اضطرت بلجيكا إلى منحها الاستقلال في ٣٠ يونيو ١٩٦٠، بعد ٨٢ عاما من الاحتلال سواء كملكية خاصة لملكها ليوبولد والتي استمرت حتى عام ١٩٠٨ أو كمستعمرة تابعة للحكومة البلجيكية بعد ذلك. وبعد الاستقلال عندما أجريت الانتخابات حصلت الحركة الوطنية بزعامة لومومبا على أغلبية مقاعد الجمعية التشريعية متفوقة على جمعية الباكاباجو بزعامة كازافوبو وعلى اتحاد جمعيات كاتانجا بزعامة موريس تشومبي، فشكل لومومبا حكومة ائتلافية، واتبع سياسة تهدف إلى القضاء على النفوذ الاستعماري في البلاد، وهو ما لم يرضى عنه الاستعمار الغربي، فساعد موريس تشومبي على التمرد وإعلان استقلال إقليم كاتانجا الغني اقتصاديا الذي أصبح محط أنظار المرتزقة الغربيين،

فاستعان لومومبا بقوات الأمم المتحدة، ولكن الولايات المتحدة وحلفائها استطاعوا الإيقاع بين لومومبا ورئيس الجمهورية كازافوبو، فاستغل موبوتو سيسيكو الصراع بين الاثنين وأعلن نفسه رئيسا للأركان وألقى القبض على لومومبا وأرسله إلى إقليم كاتانجا حيث قتل : أمين إسبر، المرجع السابق، ص ٤٦-٥٠ ؛ وانظر أيضا : محمد حقي، الكونغو من لومومبا إلى موبوتو. السياسة الدولية، العدد ٩ يوليو ١٩٦٧، ص ٢٨.

(٩٢) محمد حسنين هيكل، نظرة أخيرة على الكونغو وقواتنا تعود منه، الأهـــرام، عدد ٣ فبراير ١٩٦١.

(93) Makinda, S., op. cit., p. 62.

(٩٤) محمد حسنين هيكل، حلم ليلة الصيف الذي عاشت فيه أفريقيا، الأهـــرام، عدد ١٧ فبراير ١٩٦١.

(95) Makinda, S., op. cit., p. 79.

(96) Lefebvre, J., op. cit., p. 108.

(97) Erlich, H., The Corss and the River , p. 159.

(٩٨) كولين ليجوم، المرجع السابق، ص ٧١.

(٩٩) إضافة إلى ذلك كانت مصر ترى دعوة الدول الآسيوية لحضور اجتماعات الدول الأفريقية مثل الهند وإندونيسيا، لقناعة عبد الناصر بأن الاتفاق مع الدول الآسيوية مسألة حيوية لكفاح الشعوب الأفريقية Ismael, T., The United Arab Republic in Africa, pp. 189-190.

(١٠٠) كولين ليجوم، المرجع السابق، ص ١٨١، ١٨٤.

(101) Addis Ababa Summit Conference: http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_2html.

(102) Addis Ababa Summit Conference: http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_3html

(103) Addis Ababa Summit Conference: http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_2html

(١٠٤) محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٩٢.

(١٠٥) محمد محمد فائق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، ص ١٧٦-١٧٧.

(١٠٦) الأهرام، عدد ١٥ مايو ١٩٦٣.

(١٠٧) الأهرام، عدد ١٨ مايو ١٩٦٣.

(108) Addis Ababa Summit Conference: http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_5html

(١٠٩) الأهرام، عدد ٢٥ مايو ١٩٦٣.

(110) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, P. 138.

(111) Ismael, T., The United Arab Republic in Africa, p. 191.

(١١٢) مجدي حماد، العلاقات العربية الأفريقية في المنظور الغربي والسوفيتي، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٢، أكتوبر ١٩٨٣، ص ٣٩.

(١١٣) كولين ليجوم، المرجع السابق، ص ٦٥.

(114) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 160.

(115) Ibid., p. 139.

(١١٦) محمد محمد فائق، عبد النصر والثورة الأفريقية، ص ٨٦-٨٧.

(117) Erlich, H.,, The Cross and the River, p. 161.

(118) Addis Ababa Summit Conference:

http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_7html

(١١٩) كولين ليجوم، المرجع السابق، ص ١٨٩-١٩٠.

(١٢٠) محمد محمد فائق، المرجع السابق، ص ١٧٧.

(١٢١) طلب عبد الناصر من قائد الطائرة أثناء رحلة العودة من أديس أبابا الانحراف باتجاه بحيرة تانا لمشاهدتها، ثم عادت الطائرة بعد ذلك لمسارها الطبيعي.الأهرام، عدد ٢٧ مايو ١٩٦٣.

(١٢٢) الأهرام، عدد ٢٩ مايو ١٩٦٣.

(١٢٣) استمرت الاعتداءات الإثيوبية على الإريتريين حتى وصلت الأمور إلى حد التعدي على أحكام الشريعة الإسلامية، فألغت أثيوبيا المحاكم الشرعية ليحاكم المسلمون أمام المحاكم الإثيوبية حتى في شئونهم الشخصية، كما أصدرت قرارات بتعديل أحكام الميراث وتغيير الأنصبة وإلغاء تعدد الزوجات واقتسام أملاك الزوج والزوجة مناصفة في حالة الطلاق، هذا إلى جانب الطرق الوحشية التي تعاملت بها أثيوبيا ضد أي محاولة للاعتراض. عبد العظيم الديب، المرجع السابق، ٥٩.

(124) Tirnneh, A., The Ethiopian Revolution (1974–1987), A Transformation from an Aristocratic to Totalitarian Autocracy, London 1993, p.118.

(١٢٥) لم تنضم حركة تحرير إريتريا التي تأسست في عام ١٩٥٨ إلى جبهة التحرير التي تأسست في القاهرة في عام ١٩٦٣ بل نشبت بينهما الخلافات، واضطرت حركة التحرير إلى العمل المسلح بعد أن كانت ترفضه، فحصلت على أسلحة في عام ١٩٦٥، ثم وقعت العديد من المصادمات المسلحة بينها وبين جبهة التحرير، ولكنها لم تستطع الاستمرار بسبب ضعف إمكانياتها فانحصر دورها السياسي والعسكري. طاهر إبراهيم فداب، حركة تحرير إريتريا ومسيرتها التاريخية (١٩٥٨-١٩٦٧)، مطابع الشروق القاهرة ١٩٩٤، ص ٦٣.

(١٢٦) أحمد محمد محمود محمد، الخلافات الإريترية الإريترية في ظل الكفاح المسلح ١٨٦٨-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٧٦-٧٧.

(١٢٧) محمد عثمان أبو بكر، الثورة الإريترية في ظل حكم هيلاسلاسي منذ عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة ١٩٩٩، ص ٨٣.

(١٢٨) عايدة العلي الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، الطبعة الأولى، دار الأفق الجديدة، بيروت ١٩٩٨، ص ٥٦.

(١٢٩) إجلال محمد رأفت، السياسات الدولية تجاه القضية الإرترية من سنة ١٩٦٢حتى سنة ١٩٩١، عبد الملك عوده، إريتريا : دراسة مسحية، ص ١٥٨- ١٥٩.

(١٣٠) نجوى أمين الفوال، المواقف العربية تجاه الثورة الإريترية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٩٤، ديسمبر ١٩٨٦، ص ٥٥.

(١٣١) ولهذه الأسباب ابتعدت مصر عن إقامة أي تكتلات مع الدول الإسلامية في أفريقيا أو أي تقسيمات جديدة ترتكز على أسس دينية، كما عارضت وامتنعت عن مساندة أي فكرة انفصالية لإقامة دويلات إسلامية مثلما حدث عندما أيدت اتحاد زنجبار مع تنجانيقا في دولة تنزانيا في الوقت الذي رأي فيه البعض أن هذا الاتحاد مقتل لدولة إسلامية، بينما أرادت مصر تجنيب مسلمي شرق أفريقيا الكثير من الحساسيات التي تثير فكرة التعصب الديني

ضدهم، وكذلك رفض عبد الناصر عرض قضية فلسطين كقضية إسلامية برغم إلحاح بعض الزعماء الأفارقة المسلمين وأصر على عرضها كقضية استعمار وتفرقة عنصرية لتحصل على تأيد أفريقيا كلها. محمد محمد فائق، ثورة يوليو وأفريقيا، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٣، يوليو ١٩٨٣، ص ٤٩-٥٦.

(١٣٢) محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر، ص ٦٠٣.

(133) Woodwars, p., The Horn of Africa: Politics and International Relations, New York 1996, p. 156.

(134) Kendie, d., op. cit., p. 151.

(١٣٥) كان الأثيوبيون يدعون بأنهم من سلالة منليك الأول ابن مكلة سبأ والملك سليمان، كما كانت اليهودية هي الدين الرسمي لأثيوبيا حتى القرن الرابع الميلادي عندما دخلتها المسيحية، محمد علي العويني، المرجع السابق، ص ١٨٣

(136) Erlich, H., The Cross and the River, p.146.

(137) Ibid.

(138) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p.,138.

(139) Erlich, H., The Cross and the River, 147.

(140) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p.,140.

(١٤١) قام الحرس الإمبراطوري بمحاولة انقلاب في ديسمبر ١٩٦٠ بقيادة منحستو نيواي أثناء زيارة هيلاسلاسي للبرازيل، ولكن قوات الجيش تصدت للانقلابيين وتمكنت من القضاء عليهم، وقد وفرت الولايات المتحدة شبكة اتصالات للموالين لهيلاسلاسي مكنتهم من القضاء على الانقلاب، كما قام سفيرها في أثيوبيا بدور الوساطة بين قادة الانقلاب وبين قادة الجيش.

Marcus, H., 1960, The year the Sky began falling on Haile sellassie, in: Northeast African Studies, Vol.6:

http://www.o.muse.jhi.edu.lib.aucegypt.edu/journal/northeast_african_studies/vooo6/6.3marcus

(142) Erlich, H., Ethiopia and the Challenge of Independence, Colorado, p., 256.

(١٤٣) قامت الحكومة الأثيوبية بإجراء انتخابات في إريتريا في عام ١٩٥٨ أبعدت فيها العناصر الوطنية عن البرلمان على الرغم من اعتراض المحكمة العليا الإريترية على الإجراءات الإثيوبية وعلى نتائج الانتخابات. حامد صالح تركي، إريتريا والتحديات المصرية : دراسة وثائقية في الشعب الإريتري وكفاحه المسلح، الطبعة الثانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٧٩، ص ٢٤٩. انظر الخريطة (ملحق رقم ٢) لتوضح التوسعات الإثيوبية منذ القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٢.

(144) Warren, H., The US Role in the Eritrean Conflict, in : Africa Today, Vol. 23, No., 2, 1976, p. 46.

(١٤٥) محمد عثمان أبوبكر، الحركة الطلابية الإريترية ودورها في الثورة، مركز القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر للدراسات الاستراتيجية والأبحاث، القاهرة ١٩٩٤، ص ١٠-١٤.

(١٤٦) عايدة العلي سري الدين، المرجع السابق، ص ٥٧.

(١٤٧) إجلال محمد رأفت، السياسات الدولية تجاه القضية الإرترية من سنة ١٩٦٢حتى سنة ١٩٩١، ص ١٥٩.

(148) Erlich, H., The Corss and the River, p. 149.

(149) Markakis, J., The National Revolution in Eritrea, in : Journal of Modern African Studies, Vol. 26, No, 1, 1988, p. 57.

(150) Abir, M., Oil, Power and Politics: Conflict in Arabia, The Rad Sea and Gulf, London 1974, p. 170.

(١٥١) إجلال محمد رأفت، السياسات الدولية تجاه القضية الإرترية من سنة ١٩٦٢حتى سنة ١٩٩١، ١٥٩.

(١٥٢) محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضا وشعبا، ص ٦٠٤.

(١٥٣) محمد عثمان أبو بكر، الحركة الطلابية الإريترية ودورها في الثورة، ص ٣١٢.

(١٥٤) محمد عثمان أبو بكر، عثمان صالح سبي الثورة الإريترية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٢٣.

(155) Lefbvre, J., op. cit., pp. 122-123.

(١٥٦) شهدت فترة حكم ليندون جونسون عودة إلى السياسة الأمريكية التي كانت متبعة في أيام أيزنهاور ودالاس، فأصبحت الولايات المتحدة أكثر عداءا لمصر مع اعتقادها بضرورة محاربة أعمال التمرد – التحرر – في العالم الثالث، فتزايدت المساعدات الأمريكية في تلك الفترة لكل من أثيوبيا وإسرائيل، Lefbvre, J., op. cit., pp. 122-123.

(157) Schwab, P., Cold War on The Horn of Africa, in: African Affairs, Vol., 77, No. 306, 1978, p. 12.

(١٥٨) كانت أثيوبيا قد وعدت في مطلع عام ١٩٦١ بألا تبني أي سد على النيل الأزرق بدون موافقة السودان ولكنها شرعت في نفس العام في بناء محطة كهرباء بدون حصولها على تلك الموافقة..Lipsky, G., A., op. cit., p. 228.

(159) Kendie, D., op. cit., p. 156.

(160) Ayele, N., The Blue Nile and Hydropolitics among Egypt, Ethiopia, and Sudan, in : Proceeding of International Conference of Ethiopian Studies, p.98.

(161) Erlich, H., The Corss and the River, p. 161.

(١٦٢) رشدي سعيد، المرجع السابق، ص ٣٠٤.

(١٦٣) عبد الله المرسي العقالي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٥٣.

(١٦٤) رشدي سعيد، المرجع السابق، ص ٣٠٥.

(١٦٥) جبهة التحرير الإريترية، نداء الشعب الإريتري إلى المؤتمر الثاني للملوك ورؤساء الدول العربية ١٤ سبتمبر ١٩٦٤، وتجدها في : محمد عثمان أبو بكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار القريبة منه (في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٥٥١-٥٦٤.

(١٦٦) محمد علي العويني، المرجع السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

(١٦٧) محمد علي حوات، مضيق باب المندب : أهميته الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة ب.ت، ص ١٥١.

(168) Giorgis, D., W., Red Tears : War, Famine and Revolution in Ethiopia, The Red Sea Press, New York 1989, p. 8.

(١٦٩) حامد إسماعيل سيد احمد، الاستعمار الصهيوني في أسيا وأفريقيا، الدار القومية للطباعة

والنشر، القاهرة ١٩٦٦، ص ٧٩.

(170) Ajami, F., and Sours, M., H., Isreal and Sub-Saharan Africa, in : Africa Study Review, Vol. 8, No. 3 1970, p. 406.

(171) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 139.

(172) Erlich, H., The Corss and the River , p. 139.

(١٧٣) أحمد محمد محمود، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(١٧٤) نجوى أمين الفوال، المرجع السابق، ص ٥٩-٦٢.

(175) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 152.

(١٧٦) محمد أبو القاسم حمد، الأبعاد الدولية لمعركة إريتريا، بيروت ١٩٧٤، ص ١٧٥.

(١٧٧) جميل مصعب محمود، القضية الإريترية من تسوية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٨، ص ٣٠٢.

(١٧٨) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ٩٣.

(179) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 139.

(180) Erlich, H., The Corss and the River, p. 151.

(181) Scott, W., The African - American Nexus in Soviet Strategy, in : Albright, D., (Ed), Africa and International Communism, Indiana Universty 1980, p.153.

(١٨٢) محمد نجاتي إبراهيم، الوجود العسكري الأجنبي المباشر في أفريقيا وأثره على السياسة القومية والعسكرية المصرية في القارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة ١٩٨٨، ص ٦٨.

(183) Scott, W., op. cit., p.154

(١٨٤) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ١٠٠.

(١٨٥) عبد الملك عوده، العدوان الإسرائيلي وموقف الدول الأفريقية، السياسة الدولية، العدد ٩، يوليو ١٩٦٧، ص ٦٦.

(١٨٦) محمد علي العويني، المرجع السابق، ص ١٩١.

(187) Patman, R., G., The Soviet Union in the Horn of Africa : The Diplomacy of Intervention and Disengagement, Cambridge 1990, p. 78.

(188)Lenczouski, G., Soviet Advances in the Middle East, Washington 1971, pp. 13-14.

(189) Lucas, N., Israeli policy in the Red Sea, in: Abdel Majid F. (Ed.), The Red Sea Prospect for Stability, New York, 1984, p.78.

(١٩٠) سلوى محمد لبيب، العلاقات السياسية وأثرها على اقتصاديات حوض النيل، ص ٣٠.

(191) Patman, R., G., op. cit., p. 78.

(192) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 139.

(١٩٣) محمد نعناعة، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٤.

(١٩٤) محمد عثمان أبو بكر، عثمان صالح سبي والثورة الإريترية، ص ٣٤٦.

(١٩٥) تزامنت تلك الظروف مع ظهور خلافات داخلية إريترية، بسبب إجراءات اتخذها المجلس الأعلى للثورة في عام ١٩٦٥ حيث قام بتقسيم إريتريا عسكرياً إلى أربعة مناطق ثم إلى خمسة وهي المحافظة الغربية، كرن والساحل، أكلي قوزاي وسراي، محافظة البحر الأحمر ودنكاليا، محافظة حماسين وأسمره، وكان لكل منطقة من هذه المناطق قيادتها وإدارتها العسكرية والمالية

الخاصة بهدف تنفيذ العمليات العسكرية وتخفيف الأعباء عن الجبهة، كما أنشأت القيادة العامة للإشراف على هذه المناطق. ولكن هذه التقسيمات أدت إلى نتائج عكسية حيث اختلفت الانتماءات السياسية، فظهر تياران متعارضان الأول تيار قادة الميدان والثاني تيار أعضاء الجهاز السياسي والقيادة العليا. محمود محمد أحمد محمود ، المرجع السابق، ص ١٦٥- ١٦٩.

(196) Abir, M., op. cit., p. 173.

(١٩٧) محمد علي العويني، المرجع السابق، ص ٢٤٦-٢٤٨؛ سمعان بطرس فرج الله، الأمم المتحدة والعدوان الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤ أكتوبر ١٩٦٨، ص ٤٦-٤٧.

(١٩٨) بيان رئيس الوفد المصري – وزير الإرشاد – أمام المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتجده في : السياسة الدولية، العدد ١٢، أبريل ١٩٦٨، ص ٢٠٧.

(١٩٩) محمد علي العويني، المرجع السابق، ص ١٨٥.

(200) Erlich, H., The Cross and the River, p. 139.

(201) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, 170.

(202) Ibid.

(203) Kessler, D., The Falasha: A short History of the Ethiopian Jews, London 1996, pp. 156-157, 159.

(٢٠٤) محمد علي العويني، المرجع السابق، ص ١١٧.

(205) Thurston, R., Detente in the Horn of Africa, in : African Report, Vol. 14, No. 2, 1969, pp. 11-12.

(206) Laitin, D., and Samanter, S., Nation in Search of State, Colorado, 1987, p. 139.

(٢٠٧) السياسة الدولية، شهريات، العدد ١٥، يناير ١٩٦٩، ص ٢٠٧.

(208) Thurston, R., op. cit., p. 13.

(٢٠٩) نجيب صالح، العصر الإسرائيلي من قناة السويس إلى باب المندب، دار أقرأ، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٠٤.

(٢١٠) شهدت الصومال مؤامرة لإسقاط الحكومة قبيل انتخابات الجمعية التشريعية في مارس ١٩٦٩، مما دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات قاسية ضد معارضيها والقيام بالتأثير على نتائج الانتخابات لتضمن وصول الموالين لها، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المتمثلة في تصاعد السخط نتيجة لسياسة محمد إبراهيم عقال المهادنة مع أثيوبيا وكينيا وتخليه عن المطالبة بتحرير أجزاء الصومال، إلى جانب المشاكل الاقتصادية مما أدى إلى اغتيال شرماركي. عواطف عبد الرحمن، السياسة المصرية وثورة أكتوبر، السياسة الدولية، العدد ٢٣، أكتوبر ١٩٧٠، ص ١٢٥-١٢٦ ؛ Payton, G., D., The Somali Coup of 1969, in : The Journal of Modern African Studies, Vol. 18, No. 3, September 1980, p. 506.

(٢١١) السياسة الدولية، شهريات، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠، ص ١٧٦.

(٢١٢) الأهرام، عدد ٢٥ يناير ١٩٧٠.

(٢١٣) فؤاد المرسي خاطر، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(٢١٤) محمد عثمان أبو بكر، عثمان صالح سبي والثورة الإريترية، ص ٣٥٠.

(215) Abir, M., op. cit., p. 183.

(216) Jaffe, A., Haile Selassies Remarkabie Reigm, The Empror at 78 Seeks to keep up with Forces of Change, in : Africa Report, Vol. 16, No. 5, 1971, p. 16.

الفصل الرابع
سياسة مصر تجاه منطقة القرن الأفريقي
خلال فترة حكم السادات
١٩٧١ – ١٩٨١

ركزت مصر جهودها في الفترة التي سبقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ على الحد من النشاط الإسرائيلي في إثيوبيا واستغلال محاولات الأخيرة لتحسين علاقاتها معها ومع الدول العربية لدفعها لتأييد القضية العربية، ونجحت في هذا السبيل إلى حد ما، ولكن التحولات التي شهدتها علاقات مصر ودول منطقة القرن الأفريقي بالقوتين العظميين أدت إلى تغييرات كبيرة في السياسة المصرية تجاه المنطقة فقد عملت على إبعاد الصومال عن الاتحاد السوفيتي، وتسببت مساعدات مصر للصومال وجبهات التحرير الإريترية والسودان في تردي علاقاتها بإثيوبيا بدرجة كبيرة خصوصا بعد تزايد نفوذ الاتحاد السوفيتي فيها.

التعاون الأثيوبي – الإسرائيلي ورد الفعل المصري تجاهه:

استقبلت إثيوبيا موت عبد الناصر بالارتياح، فقد كانت ترى أن أي من سيخلفه سيكون أقل خطرا عليها، لذلك تمكن الجناح المؤيد لتحسين العلاقات بينها وبين مصر داخل الحكومة الأثيوبية من إيقاف مشروع البن مع إسرائيل، فلم يحدث أي تطور في هذا المشروع سوى اجتماع واحد بين أجهزة المخابرات الإسرائيلية والأثيوبية في عام ١٩٧١[١].

ولكن اهتمام مصر بصراعها مع إسرائيل كان يدفعها إلى النظر إلى إثيوبيا وتعاونها مع إسرائيل، لما في ذلك من تهديد لأمن البحر الأحمر، وقد شهد عام ١٩٧١ عدة أحداث أدت إلى تزايد اهتمام مصر بهذه المنطقة، ففي ١١ يونيو تعرضت ناقلة النفط كورال سي التي كانت ترفع علم ليبيريا وتحمل شحنة من نفط الخليج إلى ميناء إيلات – ليتم نقله عبر خط الأنابيب الذي يمتد من إيلات إلى عسقلان على البحر المتوسط ليعاد تصديره إلى أوروبا – لهجوم من زروق مسلح بقذائف البازوكا وهي تجتاز مضيق باب المندب قرب جزيرة بريم، وهي إحدى الجزر التابعة لليمن الجنوبي وتتوسط المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وقد أدى الهجوم إلى اشتعال النار في الناقلة، ولكنه لم يؤد إلى غرقها[٢].

وقد اعترضت سفينة حربية إسرائيلية الزورق الذي هاجم السفينة وأغرقتـه قبـل وصوله إلى ميناء عدن الذي يبعد ١٥٤ كيلو متر عن جزيرة بريم، وكان من الواضح أن السفينة الإسرائيلية انطلقت من قاعدة قريبة فلم يكن من الممكن أن تلحق هذه السـفينة بالزورق انطلاقا من قواعد إسرائيلية، أي أنها انطلقت من قاعدة وجوده على سـاحل إريتريا أو الجزر القريبة منه قرب باب المندب[٣].

وقد أدى هذا الحادث لإثارة اهتمام الدول العربية، ولذلك قامت الأمانة العامـة لجامعة الدول العربية في ١٩ يوليو ١٩٧١ بتوزيع مذكرة سرية على الـدول العربيـة تضمنت توضيحا لأوضاع جزر البحر الأحمر ونشاط إسـرائيل والولايـات المتحـدة بالتعاون مع إثيوبيا فيها، فأوضحت أن إسرائيل تقوم منذ أواخر عام ١٩٧٠[٤]، بنشاط كبير في منطقة جنوب البحر الأحمر، حيث قامت باستطلاع حول جزيرة بريم التي كان ثوار جبهة التحرير الإريترية يتخذون منها مركزا للتدريب والتموين، كما أنها استأجرت جزيرة حالب من إثيوبيا لإقامة قاعدة بحرية عليها، وفي عام ١٩٧٠ قام وفد إسـرائيلي بصحبة هيلاسيلاسي بزيارة لجزيرة دوميرا بحجة بحث إمكانية إقامة فندق سياحي بها، أما مجموعة جزر دهلك فكان يوجد عليها شركات أمريكية للتنقيب عن النفط وبها خـبراء أمريكيون وإسرائيليون بلغ عددهم ألف فرد منهم مائة إسرائيلي وكان بها عدة رادارات يديرها أمريكيون وإسرائيليون تحت ستار أنها تخدم النواحي المدنية، إلى جانب كل ذلك كان يوجد لإسرائيل أسطول من سفن الصيد مكون من خمسة وعشرين سفينة تتحـرك بين مصوع ودهلك. كما ورد بالمذكرة أيضا أن إثيوبيا تسيطر على بعض الجزر اليمنية إلى جانب الجزر التابعة لها، مثل جزيرة زوقر التي تتميز بارتفاعها مما يعطيها ميزة خاصة في متابعة التحركات البحرية بالمنطقة، وكان يوجد عليها أثيوبيون تقوم طائرات مروحية أمريكية بتزويدهم بالمون، وأيضا جزيرة أبو عيل وكان يوجد بها فنـار أوتومـاتيكي. ويتضح من ذلك أن إثيوبيا كانت متعاونة مع إسرائيل والولايات المتحدة وتسمح لهمـا بإقامة القواعد على هذه الجزر مما يتيح لهما مراقبة ووقف تهريب الأسـلحة إلى ثـوار إريتريا من جزيرة بريم إلى الساحل الأثيوبي وكذلك تمكنهما من مراقبة السفن العربيـة والسوفيتية في منطقة البحر الأحمر عن طريق إقامة شبكات رادار في هذه الجزر، فضـلا عن إمكانية أن تقوم سفن الصيد الإسرائيلية المنتشرة في المنطقة بأعمال المراقبة في هـذه المنطقة[٥].

وتزايدت المخاوف المصرية بعد زيارة حاييم بارليف رئيس هيئة أركـان الجـيش الإسرائيلي السرية لإثيوبيا والتي بدأت في ٢٩ أغسطس ١٩٧١[٦]، وقام خلالها بزيـارة المدن التي تقع بالقرب من الحدود السودانية الإريترية كرن وأجوردات وتسـني برفقـة الجنرال تلهون — قائد القوات البحرية الأثيوبية- كما زار مدينة أسمره في ١٢ سبتمبر ثم

قام بجولة بطائرة مروحية على ساحل البحر الأحمر وتفقد جزر دهلك وحالب[٧]. وبعد ذلك أجرى محادثات مطولة مع قائد القوات البحرية الأثيوبية حول أمرين، الأول طلب القوات الأثيوبية شراء شبكة رادار حديثة لكي تقيمها على الساحل لوقف تهريب السلاح عبر البحر للثوار الإريتريين، ولمنع الثوار أنفسهم من التسرب إليها بعد تلقيهم التدريب في جزيرة بريم، وقد وجدت إسرائيل أن ذلك يوفر لها عدة مميزات أولها أن هذا التواجد يؤمنها من قيام البحرية المصرية بإغلاق البحر الأحمر في وجه الملاحة الإسرائيلية، بجانب تأمين السفن الإسرائيلية التي تنقل النفط إلى ميناء إيلات[٨]، فضلا عن إيجاد تهديد لمؤخرة مصر وطرق ملاحتها، لذلك كانت إسرائيل ترى أن مصر مكشوفة ومعرضة في هذه المنطقة أكثر منها بسبب علاقاتها مع إثيوبيا وبسبب اعتقادها بامتلاكها القدرة التقنية والبشرية التي تمكنها من السيطرة على هذه المنطقة[٩].

وقد عرض بارليف على إثيوبيا أن تقوم إسرائيل بتزويدها بشبكة الرادار التي تطلبها وأن تقوم بتركيبها في جزر دهلك عند مدخل البحر الأحمر، وبعض زوارق الصواريخ والدورية، على أن يقوم ضباط وجنود البحرية الإسرائيلية بتشغيل هذه الأجهزة والأسلحة حتى تتم إسرائيل تدريب القوات الأثيوبية على استخدامها[١٠].

و لم تلبث أن تأكدت مخاوف مصر بعد أن قامت سفن الصيد الإسرائيلية في منطقة أرخبيل دهلك بجولات في هذه المنطقة وعليها خبراء إسرائيليون برفقة الملحق العسكري الإسرائيلي في أديس أبابا، مما أوحى بأنهم يقومون برسم خرائط وعمل دراسات عن هذه الجزر[١١]. وعلى الأخص في جزيرتي دهلك وحالب تمهيدا لإقامة مطار وقاعدة بحرية ومحطة رادار[١٢].

فكان على مصر أن تتحرك لوقف هذه المحاولات الإسرائيلية، وعلى أثر نشر خبر زيارة بارليف لإثيوبيا في جريدة الأهرام، حدثت ضجة كبيرة ترتب عليها قيام وزارة الإعلام الأثيوبية بإصدار بيان أنكرت فيه المحاولة الإسرائيلية واعتبرتها من نسج الخيال[١٣]، ثم أصدرت وزارة الخارجية الأثيوبية بيانا أخر حاولت فيه التخفيف من ردود الفعل العربية فبررت وجود بارليف في إثيوبيا بأنه كان يقضي عطلة نهاية الأسبوع وأن بارليف لم يقابل أي مسئول أثيوبي خلال هذه الزيارة[١٤].

ولكن مصر التي كانت تستعد لخوض حرب ضد إسرائيل، لم تكتف بهذا النفي، إذ كان التخطيط العسكري المصري قد وضع هدفا للحرب التي يتم الاستعداد لشنها ألا وهو هدم نظرية الأمن الإسرائيلية، وإهدار قيمة الاحتلال الإسرائيلي لشرم الشيخ المصرية وذلك عن طريق عرقلة الملاحة الإسرائيلية في منطقة باب المندب[١٥].

لذلك قررت مصر تشكيل لجنة عسكرية سرية من أربعة ضباط أحدهم ليبي ضمن جهود الجامعة العربية للتوجه إلى اليمن الجنوبي بهدف دراسة الأوضاع في منطقة البحر

الأحمر، والتأكد من النشاط الإسرائيلي واستطلاع الجزر العربية التابعة لليمن الجنوبي في المنطقة، فوصلت اللجنة عدن في ٧ نوفمبر ١٩٧١، وقامت باستطلاع جزيـــرة بـــريم وساحل عدن الجنوبي ومضيق باب المندب وجزر حنيش وزوقر وأبو عيل وقمران وميناء عدن، وقد خلصت اللجنة إلى أن الجزر العربية في جبل الطير وأبوعيل يوجـــد عليهـــا أثيوبيون لإدارة وتشغيل الفنارات الموجودة بها، أما باقي الجزر فلا وجود معادي عليها، كما توصلت اللجنة إلى أن جزيرة بريم تعتبر ذات أهمية قصوى لإغلاق مدخل البحـــر الأحمر بحكم موقعها الجغرافي، نظراً لسهولة الدفاع عنها والتمسك بها وعـــدم قـــدرة إسرائيل على التدخل ضدها إلا في حالة الارتكاز على مجموعة الجزر الأثيوبية أو الساحل الإريتري، وقد وجدت اللجنة أن جزر دهلك المواجهة لها تتساوى معها في الأهمية، في ظل الأنباء التي كانت تتردد عن وجود إسرائيل في هذه الجـــزر ممـــا يهـــدد الســـفن العربية[١٦].

وكانت مصر من ناحية أخرى حريصة على عدم إحباط مساعي إثيوبيا لتحســـين العلاقات معها ومع الدول العربية والتي بدأت تظهر في ذلك الوقت، خاصة بعد أن تمكن اكليلو هابتي وولد من إقناع هيلاسلاسي بأن تأخذ إثيوبيا مكانة الصدارة في حملة منظمة الوحدة الأفريقية ضد احتلال إسرائيل لأرض أفريقية (سيناء)، لضمان أن العـــرب لـــن يقدموا على الانفصال عن المنظمة أو يقوضوا موقعه، لذلك بدأت إثيوبيا في أواسط عام ١٩٧١ في إدانة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي أفريقية وهو ما أثار قلـــق الإســـرائيليين، وبررت إثيوبيا ذلك بأنها مضطرة للقيام بذلك علي الرغم من رغبتها في بقاء إســـرائيل قوية ولكنها نفسها ضعيفة فلابد لها من مشاركة الدول الأفريقية ظاهريا في موقفها[١٧]، ولكن إسرائيل لم تطمئن إلى ذلك فأرسلت مدير عام وزارة خارجيتها إلى إثيوبيا مرتين فأكد له أكليلو هابتي وولد أن ذلك الموقف الأثيوبي كان ضروريا للحصول على تأيـــد الدول العربية، وأن مصلحة إثيوبيا وإسرائيل أن تبقى علاقاتهما سرا وبدون دعايـــة لأن ماعدا ذلك سوف يثير كراهية العرب ضد إثيوبيا التي تعاني من التـــدهور الاقتصـــادي والاجتماعي[١٨].

وأعقب ذلك زيارة هيلاسلاسي للقاهرة لمقابلة السادات بعد أن التقى الأخير مـــع سياد بري في ديسمبر ١٩٧١ وأعلنا تأييدهما لحركات التحرير الأفريقية في كل أجـــزاء القارة الأفريقية[١٩]، وحاول هيلاسلاسي خلال زيارته لفت نظر مصر إلى أهمية موقف إثيوبيا في منظمة الوحدة الأفريقية في دعم القضية العربية[٢٠] وقد شجعه في ذلك القرار الذي اتخذه السادات بعودة مصر إلى استخدام اسم "جمهورية مصر العربية" بـــدلا مـــن "الجمهورية العربية المتحدة" والدلالات التي كانت خلف هذا التغيير من التراجـــع عـــن الدعوة للوحدة العربية[٢١].

وقام هيلاسلاسي بحركة دبلوماسية أوسع استهدفت مصر والسعودية لحجب المساعدات عن الثورة الإريترية، خاصة وأن مصر كان بها عدد كبير من كوادر الجبهة الطلابية الشبان، وكانت السعودية مصدر أموال كثيرة للثورة نتيجة لوجود عدد كبير من العمالة الإريترية بها، كما استغل هيلاسلاسي مشاركته في مؤتمر عدم الانحياز في عام ١٩٧٢ لمخاطبة زعماء دول العالم الثالث لوقف تقديم الدعم لجبهة التحرير الإريترية[٢٢].

غير أن محاولات هيلاسلاسي لم تحقق الكثير من النجاح بسبب علاقات إثيوبيا مع إسرائيل[٢٣]، وكان أهم نجاح حققته في هذا المجال هو الاتفاق مع السودان على حل الخلافات القائمة بينه وبين إثيوبيا والتعهد بوقف المساعدات الأثيوبية لمتمردي الجنوب السوداني في مقابل توقف السودان عن مساعدة الثوار الإريتريين، وتوسط هيلاسلاسي بين الحكومة السودانية والمتمردين في جنوب السودان حتى تم التوصل إلى اتفاق في أديس أبابا في مارس ١٩٧٢، وبذلك تم استبعاد السودان من المواجهات بين مصر وإثيوبيا، إذ كانت مصر تدعم السودان في مواجهة إثيوبيا التي كانت تسهل نقل الأسلحة الإسرائيلية إلى متمردي الجنوب[٢٤].

إلا أن موقف الدول الأفريقية ومنظمة الوحدة كان يستحوذ على مزيد من اهتمام مصر، ففي عام ١٩٧٢ اتخذت المنظمة قرارا في قمة الرباط طالبت فيه بالامتناع عن تأييد إسرائيل بأي شكل من الأشكال سواء كان معنوياً أو مادياً[٢٥]. وقد حاولت مصر استغلال ذلك الموقف للضغط على هيلاسلاسي، لاتخاذ مواقف علنية ضد إسرائيل، وقد نجحت إلى حد كبير في ذلك، ففي أكتوبر ١٩٧٢ وجه نداءا إلى إسرائيل طالبها فيه بسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[٢٦].

وزاد تركيز مصر على التواجد الإسرائيلي الأمريكي في جنوب البحر الأحمر، خصوصا بعد أن تدعم وجود الاتحاد السوفيتي في الصومال، فعلى أثر طرد السادات للمستشارين السوفيت في يوليو ١٩٧٢، وحرمان البحرية السوفيتية من استخدام الموانئ المصرية، قام الاتحاد السوفيتي بنقل معظم الخبراء السوفيت من مصر إلى الصومال مباشرة، فاشتركوا في نفس العام في تحديث ميناء بربره لكي يكون عوضاً عن الموانئ المصرية[٢٧]. وهو ما كان يعني أن تجاوب الصومال إزاء تسهيل تواجد قوات مصرية في موانيها البحرية سيكون مشروطاً بعدم التعارض مع المصالح السوفيتية في المنطقة، أي أن الدور الصومالي أصبح مقيدا وغير مضمون[٢٨].

لذلك ظهرت الدعوة إلى إنشاء قيادة بحرية عربية في البحر الأحمر لمواجهة هذه التهديدات، كما نشرت جريدة الأهرام أن البحر الأحمر بحرا عربيا[٢٩]، وهو ما يعني حذف إثيوبيا من قائمة الدول الساحلية مما زاد من مخاوفها من نوايا مصر والدول العربية[٣٠].

وعلى الرغم من تلك الأحداث لم يتغير موقف مصر من القضية الإريترية، فقد ظل دعمها يقتصر على النواحي المعنوية والثقافية فقط دون النواحي العسكرية أو المادية، ويعود ذلك لعدة عوامل أهمها الإجهاد الحاد لمصادر مصر العسكرية والاقتصادية، بسبب حاجتها إلى تدعيم قواتها المسلحة استعدادا للحرب ضد إسرائيل، إلى جانب حرصها على عدم فقدان تأييد الدول الأفريقية في ظل حرص هيلاسلاسي على أن لا يتظاهر بتحالفه مع إسرائيل خوفاً من أن يدفع ذلك مصر إلى تأييد الإريتريين بشكل مطلق[٣١].

وكانت إثيوبيا تعاني في ذلك الوقت من عدة أمور جعلت موقفها في غاية الصعوبة، فقد تصاعدت حدة المقاومة الإريترية في ظل تردد أمريكي في تقديم الأسلحة التي كانت القوات الأثيوبية في حاجة إليها لمواجهة الحرب في إريتريا أو لمواجهة تصاعد قوة الجيش الصومالي بفضل المساعدة السوفيتية الكبيرة التي أصبحت تهدد التفوق الذي تمتعت به القوات الأثيوبية طوال الفترة السابقة[٣٢]. وأيضا تصاعدت تهديدات بعض الدول العربية لها حتى وصل الأمر إلى حد مطالبة معمر القذافي بنقل مقر منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا إذا لم تقطع إثيوبيا علاقاتها بإسرائيل[٣٣]، وذلك في ١٠ مايو ١٩٧٣ خلال انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس المنظمة، دعا القذافي إلى نقل مقر المنظمة إذا لم تقطع إثيوبيا علاقاتها مع إسرائيل، ولكن السادات أبعد نفسه عن المشاركة في هذه الدعوة أو تأييدها، ولكنه استغلها للضغط على هيلاسلاسي لتحجيم علاقاته مع إسرائيل. وذهب الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى أبعد من ذلك، فقد عرض على الأثيوبيين في المناقشات السرية معهم أن يستخدم تأثيره لدى الدول العربية لإيقاف الدعم للإريتريين، بشرط أن توقف إثيوبيا علاقاتها مع إسرائيل ولكن هيلاسلاسي قاوم كل هذه الضغوط[٣٤].

وقد حاول هيلاسيلاسي تخفيف الضغط الذي يتعرض له عن طريق إغراء السادات أثناء حضوره القمة الأفريقية بمسألة مياه النيل، فتعهد بتجميد تنفيذ أي مشروع على منابع النيل إلى أن يتم الاتفاق عليه مع دول النيل التسع في ضوء الحقوق المكتسبة والمعترف بها لكل من مصر والسودان[٣٥].

كما اضطرت إثيوبيا لمجاراة الاتجاه السائد لدى الدول الأفريقية وشاركت في القرار الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الأفريقية والعربية المحتلة بدون قيد أو شرط[٣٦]، كما طلب هيلاسلاسي من السادات مساعدته لوقف الضغط الدبلوماسي الليبي، فوعده السادات بذلك كما وعده يبذل جهوده لإقناع الصوماليين بعدم اللجوء إلى استخدام القوة لحل مشكلة أوجادين[٣٧].

وفي مارس ١٩٧٣ ثارت مرة أخرى مسألة الوجود الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر، فقد نشرت الصحف الأمريكية أن القوات الخاصة الإسرائيلية قامت باحتلال

مجموعة من الجزر الصغيرة قرب مضيق باب المندب، وأن هذا الاحتلال تم قبل ثمانية أشهر بواسطة قوة لا ترفع أعلام إسرائيل أو ترتدي ملابسها العسكرية، وتجيد التحدث باللغة العربية إمعانا في التضليل، وأنه يتم استبدال هذه القوة كل ثلاثة أشهر، وإن إسرائيل أقامت بالفعل محطة للاتصالات اللاسلكية ومحطة رادار على جزيرة زوقر[٣٨] التي التي تقع على بعد ٨٥ ميلا من باب المندب وهي إحدى مجموعة جزر حنيش التي تقع على بعد ٢٠ ميلا من ساحل اليمن، وقد نفت إثيوبيا أنها تنازلت لإسرائيل عن أي جزء من الأراضي الأثيوبية، كما أكد وزير الخارجية الأثيوبي في لقائه مع محمود رياض أمين عام الجامعة العربية استعداد بلاده لاستقبال وفد من الجامعة العربية لزيارة السواحل والجزر الأثيوبية في البحر الأحمر لإثبات أن بلاده لم تمنح إسرائيل أية قواعد عسكرية فيها[٣٩].

وفي ٢١ أبريل ١٩٧٣ وصل ميناس هايلي وزير الخارجية الأثيوبي إلى القاهرة وسلم السادات رسالة من هيلاسلاسي نفى فيها الأنباء التي ترددت عن قيام إثيوبيا بمنح تسهيلات وقواعد عسكرية لإسرائيل على سواحلها أو على جزرها في البحر الأحمر[٤٠].

ولكن مصر لم تكتف بالتأكيدات الأثيوبية فسارعت بإرسال لجنة عسكرية خاصة إلي منطقة جنوب البحر الأحمر خلال الفترة من ٣٠ أبريل إلى ١٥ مايو ١٩٧٣، مكونة من قائد أحد التشكيلات البحرية وثلاثة من المختصين في التخطيط من القيادة العامة للقوات المسلحة، وقامت هذه اللجنة باستطلاع الجزائر العربية والسواحل اليمنية القريبة منها جوا وبحرا، وتم استطلاع جزر جبل الطير ومجموعة جزر الزبير وجزيرة أبو عيل وزوقر وحنيش الكبرى والصغرى وبريم، وقد ركزت اللجنة على بريم والممرات البحرية المحيطة بها[٤١]، وتأكدت اللجنة من عدم وجود أي تواجد عسكري إسرائيلي على جميع الجزر العربية بجنوب البحر الأحمر، وإن كانت قد حصلت على شواهد تؤكد قيام أطراف أخرى سبق وصولها إلى جزيرة زوقر وأقامت فيها لبعض الوقت، مع وجود أثيوبي على جزيرتي أبوعيل وجبل الطير يتمثل في أطقم الفنارات التي تشرف عليها شركة أثيوبية مقرها أسمره وهي شركة L. Savon and Ries (Ethiopian Shiping) Company، كما أكدت اللجنة وجود شواهد بوجود نشاط استطلاعي بواسطة عائمات سريعة في منطقة الممر الملاحي عند جزيرة أبو عيل وخاصة في مواعيد مرور السفن بالمنطقة، ورجحت اللجنة أن يكون هذه الاستطلاع لصالح إسرائيل[٤٢].

وفي ١١ يوليو ١٩٧٣ أعلن القاضي عبد الرحمن الأرياني رئيس المجلس الجمهوري لليمن الشمالي لعدد من الصحفيين المصريين عدم وجود أي قوات أجنبية في الجزر اليمنية في البحر الأحمر باستثناء جزيرة أبو عيل التي تنازلت عنها بريطانيا لإثيوبيا قبل انسحابها من المنطقة في عام ١٩٦٧[٤٣].

وفي يوليو ١٩٧٣ قام الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية المصري بزيارة كـــل من الصومال وإثيوبيا بهدف مناقشة تلك الأوضاع[٤٤]، وعرض عليه الأثيوبيون خـــلال هذه الزيارة القيام بزيارة الشواطئ الأثيوبية والجزر التابعة لها للتحقق من كذب الصحف الأمريكية[٤٥].

غير أن كل ذلك لم يحسم الأمور بصورة كاملة إذ ثبت وجود بعض الأثيـــوبيين في جزيرة أبو عيل يديرون فنارا لإرشاد السفن[٤٦]، كما أن نفي اليمن وإثيوبيا انصـــب على الجزر الخاضعة لهما، بينما مجموعة جزر حنيش التي ذكرتها الصحف الأمريكية والتي تقع من بينها زوقر هي جزر لا صاحب لها من الناحية القانونية، وإن كان اليمن يطالب بحق السيادة على جزيرة حنيش الكبرى، فضلا عن إمكانية أن تكـــون إســـرائيل قـــد سارعت بسحب قواتها من جزيرة زوقر وإلغاء القاعدة العسكرية التي أقامتها فيها بعـــد الضجة التي أثارتها مصر والبلاد العربية والجامعة العربية[٤٧]. إذ كانت إســـرائيل تعتقـــد بإمكانية تنفيذ سياستها لتأمين مدخل البحر الأحمر الجنوبي بطرق أخـــرى لا تســـبب الإحراج للأثيوبيين، وكانت هذه الطرق تتمثل في قدرتها على ضرب الأهداف العسكرية في محيط منطقة باب المندب بالقاذفات المقاتلة انطلاقا من المطارات الإسرائيلية نفسها في سيناء، خاصة بعد أن حصلت قواتها الجوية على ميزة التزود بالوقود جـــوا وهـــو مـــا اعتقدت أنه يمكنها من تحدي أي حصار في باب المندب بالاستعانة بأسطول بحري صغير يستند إلى شرم الشيخ[٤٨].

ومع نشوب الحرب في أكتوبر ١٩٧٣ فرضت مصر حصارا بحريا محكما على باب المندب بالتعاون مع اليمنيين الشمالي والجنوبي، وبذلك نجحت في منع حركـــة الســـفن الإسرائيلية التي كانت تبلغ ٢٤ سفينة شهريا لنقل النفط الإيراني[٤٩]، ولم تتمكن إسرائيل من تنفيذ خططها لتأمين المنطقة بواسطة قواتها الجوية التي انشغلت بالكامـــل لمواجهـــة الهجوم المصري والسوري، بينما كانت وحداتها البحرية في البحر الأحمر أضـــعف مـــن القيام بأي دور لعرقلة أو كسر الحصار المصري، كما لم يكن للوجـــود الإســـرائيلي في إثيوبيا أو إريتريا أو الجزر المواجهة لها أي ذكر خلال حرب أكتوبر[٥٠]، وهو ما استغلته إثيوبيا للتدليل على صدق مواقفها السابقة[٥١].

وأثناء الحرب قامت معظم الدول الأفريقية (ستة عشر دولـــة) بقطـــع علاقاتهـــا الدبلوماسية مع إسرائيل، إلا أن إثيوبيا ظلت مترددة لفترة من الوقت على الـــرغم مـــن الضغوط التي مارسها السادات على هيلاسلاسي، فقد أرسل له العديد مـــن الرســـائل يطالبه فيها بقطع العلاقات مع إسرائيل، وكان أخرها يوم ١٩ أكتوبر جاء فيها " أنه لا حديث بيننا أكثر من ذلك، افعل ما يجب عليك فعله، ولكن لا تتكلم فقـــط". فقـــام أكليلو هابتي وولد بتشكيل لجنة لدراسة العلاقات الأثيوبية مع إسرائيل وإمكانية قطعها،

ولكنه وجد معارضة داخلية لهذا الاتجاه، فقد اعترض رئيس أركان الجيش الأثيوبي على ذلك بحجة أن هذا القرار يحرم الجيش من الخبراء العسكريين الإسرائيليين في ظل تأزم الأوضاع في إريتريا، وتزايد القوة العسكرية للصومال وتصاعد التهديدات بغزو أوجادين، ولكن هيلاسلاسي اتخذ قراره بقطع العلاقات مع إسرائيل، وتم إبلاغ سفير إسرائيل حنا أينور بذلك في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ حيث أبلغه وزير الخارجية ميناس هايلي بأن إثيوبيا ليست ضد إسرائيل التي تساعدها وأن إثيوبيا تتمنى انتصار إسرائيل التي هي على حق في حربها مع العرب، ولكن في ذات الوقت فإن إثيوبيا تهتم بمصالحها التي تلزمها بقطع العلاقات مع إسرائيل وهو إجراء مؤقت يساعد الدول العربية المعتدلة مثل مصر وغيرها في منع الدول المتشددة مثل الصومال وليبيا من مهاجمتها، ثم أعلن القرار رسميا، وهو ما اعتبره السفير الإسرائيلي خيانة وطعنة غادرة في ظهر إسرائيل، ولكن على الرغم من ذلك لم تقم إسرائيل باتخاذ أي إجراء انتقامي ضد إثيوبيا[٥٢].

وبوجه أخر أعلن ميناس هايلي في القاهرة في أعقاب توقف إطلاق النار في نوفمبر ١٩٧٣، بأنه من الضروري مواجهة إسرائيل اقتصاديا ومعاملتها مثل الدول العنصرية في جنوب أفريقيا وروديسيا وأن بلاده قامت بعد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بقطع علاقاتها الاقتصادية معها، وأن عددا كبيرا من رجال الأعمال الإسرائيليين غادروا إثيوبيا كما قامت عدة شركات بتصفية أعمالها كما غادرها ٤٣ خبيرا إسرائيليا[٥٣].

التحولات السياسية في مصر ومنطقة القرن الأفريقي:

شهدت الفترة التالية لحرب أكتوبر العديد من التحولات السياسية سواء في مصر أو في منطقة القرن الأفريقي أثرت على سياسة مصر تجاه هذه المنطقة، فبالنسبة لمصر شهدت سياستها الخارجية تحولا كبيرا بدأ بعد وفاة عبد الناصر وتولي السادات الحكم، حيث لم يكن لدى السادات نفس الأهداف التي سعى عبد الناصر لتحقيقها مثل الوحدة العربية، كما ظل يتحين الفرص للتخلص من الاتحاد السوفيتي فقام بطرد خبرائه في يوليو ١٩٧٢ على الرغم من توقيعه لمعاهدة الصداقة والتعاون معه قبل ذلك بعدة أشهر، مبررا ذلك بأنه وقعها تحت ضغط من الرئيس السوفيتي بودجورني، وأن الاتحاد السوفيتي لم يكن راغبا في الحل العسكري مع إسرائيل، وأنه بتصرفه هذا يعيد استقلال بلاده في سياستها الخارجية والدفاعية[٥٤].

كما ظهرت اتجاهات السادات لخطب ود الولايات المتحدة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ بوصف دورها في المنطقة بالدور البناء في الوقت الذي كانت طائراتها تنقل أحدث الأسلحة في الترسانة الأمريكية لنجدة إسرائيل، وعقب الحرب حدثت اتصالات وزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر بأطراف النزاع مما جعل السادات يعتقد بأن

الولايات المتحدة وإن كانت ليست في صف مصر فإنها لم تعد ضدها وأنها في الوسط بينها وبين إسرائيل(٥٥)، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي قامت بفك الحصار المصري عن باب المندب بالقوة في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ١٩٧٣ بدخول سفنها لميناء مصوع الإريتري، كما قامت في ٩ ديسمبر بتمرير سفن إسرائيلية في حماية وحداتها البحرية انطلاقا من مصوع(٥٦).

وكان للسياسة المصرية أثرها على سياسة الولايات المتحدة تجاه إثيوبيا، حيث تراجعت أهمية إثيوبيا بالنسبة لها، خاصة بعد أن بدأت تتطلع لاكتساب مواقع استراتيجية جديدة لها في مصر(٥٧)، خصوصا بعد أن فقدت الموانئ الأثيوبية أهميتها في تأمين مخرج إسرائيل إلى المحيط الهندي مع اتجاه مصر للبحث عن السلام من البوابة الأمريكية(٥٨). إلى جانب ذلك أدى اتجاه الدول العربية في ذلك الوقت – عام ١٩٧٤– وعلى رأسها السعودية لتأجير جزيرة بريم من اليمن الشعبية لمدة تسعين عاما لصالح مصر، لطمأنة الولايات المتحدة بشأن الملاحة الإسرائيلية لاعتقادها بأن مصر كانت ستمنع أي عمل تقوم به المجموعات الفدائية لا يناسب سياستها مثلما حدث مع الباخرة كورال سي(٥٩).

وتواكب تراجع الاهتمام الأمريكي لإثيوبيا مع تعرضها للعديد من المشاكل الداخلية أهمها المجاعة التي تعرضت في عام ١٩٧٣ وضربت عدة أقاليم فيها، وتعاملت خلالها حكومة هيلاسلاسي بتهاون كبير(٦٠)، كما أن ارتفاع أسعار النفط الذي كان أحد النتائج المترتبة على حرب أكتوبر أثر بشدة على الاقتصاد الأثيوبي إذ كانت إثيوبيا تعتمد في استهلاكها على ما تستورده من الخارج مما أثار السخط على هيلاسلاسي وحكومته(٦١).

وقد حاول هيلاسلاسي الاستغاثة بإسرائيل لمساعدته في وقف تدهور الأوضاع الداخلية واستعادة زمام الأمور، فسافر أسراتي كاسا في ١٥ أبريل ١٩٧٤– وكان يشغل في ذلك الوقت منصب رئيس مجلس التاج – إلى باريس واتصل بالسفارة الإسرائيلية هناك لمقابلة أحد المسئولين الإسرائيليين، وأبلغهم أن أجهزة الأمن الأثيوبية فشلت في إدراك حقيقة الأوضاع الداخلية، بعد أن تم طرد الخبراء الإسرائيليين، وأن القوة الوحيد التي يمكن الوثوق بها في الجيش الأثيوبي هي قوات المظلات التي أشرفت إسرائيل على تدريبها، وطلب معاونة إسرائيل في إنشاء وحدة مخابرات جديدة أمر هيلاسلاسي بتشكيلها بمعاونة الجنرال إبراهام أوري الملحق العسكري للسفارة الإسرائيلية في أديس أبابا حتى عام ١٩٧١، كما نقل إليهم طلب هيلاسلاسي من موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي إرسال خبير إسرائيلي بصورة عاجلة وسرية لتقييم الأوضاع في إثيوبيا وليعيد فتح مكتب الموساد فيها(٦٢).

ولكن الأمور في إثيوبيا كانت قد وصلت إلى حالة خطيرة، فقد شمل السخط معظم فئات المجتمع الأثيوبي، ولما كان هيلاسلاسي قد حرص طوال حكمه على ألا تكون هناك أي قوى منافسه له، فقد وجد الجيش الأثيوبي الفرصة مهيأة للاستيلاء على السلطة لعدم وجود أية قوة منظمة أخرى تستطيع القيام بذلك، فتم خلع هيلاسلاسي نهائيا في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤، وحل مكانه مجلس عسكري (الدرج) بقيادة أمان عندوم[٦٣].

وزعم الإسرائيليون أن قرار هيلاسلاسي بقطع العلاقات مع إسرائيل وطرد خبرائها من إثيوبيا كان سببا رئيسيا في التعجيل بسقوطه بحجة أن الخبراء الإسرائيليين كانوا يشكلون عنصر الربط الرئيسي بين الحكومة والطبقة التي انتشرت فيها الثورة في الجيش وهي طبقة صغار الضباط[٦٤].

أما مصر فقد رحبت بمحاولات الحكومة العسكرية الأثيوبية لكسب ودها، فقد أرسل المجلس العسكري وفدا تقابل مع السادات في نهاية أكتوبر ١٩٧٤، شرح أهداف الحكومة الأثيوبية الجديدة وحرصها على إقامة علاقات طيبة مع مصر[٦٥]. وللبرهنة على ذلك أعلن الوفد في القاهرة تأييد إثيوبيا لمصر في نزاعها مع إسرائيل[٦٦]، كما قام بزيارة للمواقع العسكرية الإسرائيلية التي استولت عليها القوات المصرية في حرب أكتوبر[٦٧]. ورد السادات على اتجاه إثيوبيا الجديد بإرسال رسالة إلى رئيس المجلس العسكري أمان عندوم أبلغه فيها تأييد مصر للحكومة الأثيوبية الجديدة[٦٨].

واستغل السادات تلك الظروف وخاصة عدم قيام الحكومة الجديدة باضطهاد المسلين كسابقتها، فقدم هدية للحكومة الأثيوبية عبارة عن مكتبة إسلامية مكونة من خمسمائة مصحف وألف وخمسمائة كتاب إسلامي[٦٩] كما قدم المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ألف كتاب إسلامي أخر في يناير ١٩٧٥[٧٠].

ولكن النزاع الداخلي في إثيوبيا استمر، إذ تم اغتيال أمان عندوم في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ وحل محله تفري بانتي Tepheri Banti رئيسا للمجلس العسكري[٧١]. وأعقب ذلك قيام الحكومة العسكرية بإعدام ستين مسئولا من الحكومة السابقة بحجة الفساد والانتقال من الإقطاع إلى الاشتراكية عن طريق إزالة العناصر الإقطاعية فاحتج السادات على هذه الإجراءات[٧٢]. ولذلك أرسل تفري بانتي وفدا إلى القاهرة في أبريل ١٩٧٥ لكي يشرح للسادات الأوضاع في بلاده واتجاهها إلى الاشتراكية وقيام نظام الحزب الواحد على أمل كسب ود مصر[٧٣].

وعلى الرغم من ذلك كانت مصر وإثيوبيا تسيران في اتجاهين متضادين، فقد كانت إثيوبيا تتجه نحو الاشتراكية ذاتيا دون تدخل من الاتحاد السوفيتي، في ظل تراجع علاقاتها مع الولايات المتحدة التي لم تكن مستعدة لمواجهة طلبات إثيوبيا المتزايدة من

الأسلحة[٧٤]. في حين كانت مصر قد وثقت علاقاتها أكثر بالولايات المتحدة خصوصا بعد اتفاق فك الاشتباك الثاني مع إسرائيل في أول سبتمبر ١٩٧٥ الذي وقعته منفــردة ودون اتفاق مع سوريا مما أدى إلى تزايد التوتر في العلاقات بين مصر من ناحية وبـــين الاتحاد السوفيتي والدول العربية من ناحية أخرى، خاصة بعد أن تعهـــدت الولايـــات المتحدة لإسرائيل بضمانات كثيرة من بينها تأمين سفنها في مضيق باب المندب وغيره من الممرات المائية الدولية[٧٥].

وبالنسبة للصومال كانت الأمور فيها تتشابه إلى درجة كبيرة مع ما يحـــدث مـــع إثيوبيا، فقد اتجهت هي الأخرى إلى الاشتراكية[٧٦]، ولكنها كانت أسرع في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي[٧٧]، فقد كان للسوفيت قواعد عسكرية هامة في الصومال، إذ كانـــت هناك قاعدة دعم بحري وقاعدة اتصالات في بربره، وقاعدة جوية في مدينة هرجيسا[٧٨]. لذلك لم تعتمد مصر على التسهيلات العسكرية الصومالية خلال حرب أكتوبر علـــى الرغم من أن سياد بري أعلن أن بلاده في حالة حرب مع إسرائيل منذ اللحظـــة الأولى التي بدأ فيها الهجوم المصري السوري في السادس من أكتوبر[٧٩].

ومع تردي العلاقات المصرية السوفيتية أصبح الوجود السوفيتي المكثف في بربـــره يمثل خطرا على مصر نظرا لقربه من مدخل البحر الأحمر الجنوبي[٨٠]. وقد تأكد ذلـــك عندما نشرت المخابرات الأمريكية صورا نقلتها الأقمار الصناعية عن القاعدة العسكرية السوفيتية في بربره، وعلقت عليها بأن المدافع السوفيتية تطل على الكعبة والمدينة المنورة وتهدد الملاحة في باب المندب ونشرت تفاصيل دقيقة لهذه القاعدة، وقد اتجهت الصومال إلى طمأنة الدول العربية فدعت عددا من الصحفيين العرب ومن بينهم مصريين لزيـــارة الميناء، وعندما وصلوا إلى هناك لم يجدوا البوارج السوفيتية التي صورتها الأقمار الصناعية، ولا قاعدة الرادار التي أشارت الصور إلى وجودها في المسجد الموجود بالقرب من الميناء، فعاد الوفد إلى مقديشيو بعد أن اقتنع بكذب الأمريكيين، ولكنه تقابل مع وفد صـــحفي أمريكي طلب منه العودة معه مرة أخرى للميناء للتأكد من صدق القصـــة الأمريكيـــة، خاصة وأنهم مزودين بطائرة حديثة تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية محملة بوسائل تصوير حديثة، وفي هذه المرة وجد الوفد العربي مدينة أخرى غير التي زارها قبل ساعات ففـــي الميناء ظهرت البوارج السوفييتية واكتظت القاعدة بالجنود السوفيت، كمـــا تـــبين أن للمسجد بابا رفض السماح للوفد العربي باجتيازه تبين أنه باب أخر للقاعدة الســـوفيتية تحت الأرض. فوضح من ذلك أن السوفيت استجابوا لطلب الصوماليين حتى ينقل الوفد العربي ذلك للدول العربية، ولكن عندما ظهر الأمريكيون في المكان نفسه لم يعبأوا برغبة الحكومـــة الصومالية وأظهروا وجودهـــم[٨١].

ولم تكتف الحكومة الصومالية بذلك بل اتخذت العديد من الإجراءات الفعلية ضد الإسلام والعروبة، وكانت قد اتخذت قرارا باتخاذ اللغة الصومالية لغة رسمية للبلاد على حساب اللغة العربية في أكتوبر ١٩٧٢، ووثقت علاقاتها مع الدول الأوروبية مما كان يوحي بأنها تسد الأبواب والمنافذ مع العالم العربي على الرغم من أنها انضمت إلى الجامعة العربية في عام ١٩٧٤، كما أصدرت في يناير ١٩٧٥ مجموعة من القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمواريث والزواج والطلاق تضمنت المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وعدم الالتفات إلى أحكام الشريعة والنصوص القرآنية المنظمة لتلك الأمور، وهو ما أثار اعتراضات كثيرة من الصوماليين، ولكن الحكومة الصومالية واجهت تلك الاحتجاجات بقسوة بالغة حيث أعدمت العديد من العلماء المسلمين بعد محاكمات صورية وهو ما أثار الدول العربية، وخاصة مصر حيث أصدر الشيخ عبد الحليم محمود شلتوت شيخ الأزهر فتوى بكفر الذين اتخذوا القرارات المخالفة للشريعة الإسلامية، وأرسل برقية احتجاج للحكومة الصومالية على إعدام العلماء المسلمين وعلى القانون المارق على الإسلام. ثم كلفت جهات حكومية في مصر مجموعة من علماء الأزهر بالتوجه إلى الصومال للتحقق مما يجري فيها، وقد أرسل هؤلاء العلماء برقية ذكروا فيها أن شريعة الإسلام ألغيت فعلا، وأن علماء المسلمين قتلوا فعلا، وأن رئيس الصومال شكك في القرآن في الجريدة الرسمية، فأيدت الحكومة المصرية ومعها عدد من الدول العربية قرار تأجيل القمة العربية الذي كان مقررا عقده في مقديشيو في نفس العام، ثم تقرر استبعاد الصومال كمكان لانعقاد المؤتمر وهو ما كان بمثابة صاعقة نزلت على الحكومة الصومالية وخسارة فادحة لسياستها الداخلية والدولية، فسارعت بإرسال وفود إلى الدول العربية لإقناعها بالعدول عن موقفها دون جدوى[٨٢]. كما قام سياد بري بزيارة عدد من الدول العربية منها مصر بهدف إقناعهم بالتراجع عن إلغاء عقد المؤتمر بمقديشيو وطلب المساعدات العربية، ولكن هذه الدول أبلغته بأن علاقاته مع السوفيت تمثل عقبة أمام المساعدات العربية[٨٣].

قضية أمن البحر الأحمر:

مع إعادة افتتاح قناة السويس في ٥ يونيو ١٩٧٥ عادت إلى منطقة القرن الأفريقي أهميتها التي فقدتها بعد حرب ١٩٦٧[٨٤]، وترتب على ذلك عودة شعار عروبة البحر الأحمر للظهور من جديد، وازداد اهتمام مصر بتلك القضية، خاصة مع تحول تلك المنطقة لساحة صراع بين القوتين العظميين وتشابك ذلك مع علاقات القوى المحلية بها[٨٥]. وتركزت اهتمامات مصر في القرن الأفريقي على حماية مصالحها عن طريق

مقاومة النفوذ السوفيتي في الصومال، ومقاومة سياسة إثيوبيا المتعاونة مع إسرائيل، والتي كانت تهدف لإثارة المشاكل للسودان، وأخيرا استقلال جيبوتي وما ترتب عليه.

وكان أول ما أثار انتباه مصر في تلك الفترة هو إصرار الحكومة العسكرية الأثيوبية على حل المشكلة الإريترية بالقوة، في الوقت الذي أصبح فيه موقف جبهتي التحرير الإريتريتين قويا في مطلع عام ١٩٧٥(٨٦)، وطلبت إثيوبيا المزيد من الأسلحة الأمريكية ولكن الولايات المتحدة لم تقدم لها إلا ربع الكميات التي طلبتها(٨٧). مما دفع منجستو هيلاماريام النائب الأول لرئيس المجلس العسكري إلى مغازلة الإسرائيليين(٨٨)، فدعاهم إلى بناء بعض وحدات الجيش الأثيوبي، وبالطبع سارع الإسرائيليون لتلبية طلبه فشكلوا كتيبة جديدة ووحدة قوات خاصة بهدف المساعدة في القضاء على الثورة الإريترية(٨٩)، في حين حاولت مصر إثناء الأثيوبيين عن استخدام القوة لحل القضية الإريترية، فناشد السادات المجلس العسكري أن يبذل جهده لحقن الدماء في إريتريا تمهيدا لحل المشكلة سلميا وعدم اللجوء إلى القوة لحفظ مكانة إثيوبيا والحفاظ على علاقاتها مع مصر(٩٠).

كما اجتمع إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري في فبراير ١٩٧٥ مع أحمد صلاح وزير خارجية السودان لتنسيق جهود مصر والسودان لتقديم خطة مشتركة للوساطة بين إثيوبيا وجبهات التحرير الإريترية، كما شارك وفد مصر في اجتماعات وزراء خارجية الدول الأفريقية في نفس الشهر في أديس أبابا لبذل الجهود لوقف إطلاق النار(٩١).

يتضح من ذلك أن مصر كانت حريصة على السعي للمصالحة بين طرفي النزاع، فلم تكن تقدم مساعدات عسكرية للثوار الإريتريين، وإن كانت تسمح لهم بممارسة النشاط السياسي فقط في القاهرة، كما كانت تسمح للطلاب للإريتريين بالتظاهر والاحتجاج على الحكومة الأثيوبية، ففي أول يناير ١٩٧٥ نظم الاتحاد العام للطلبة الإريتريين في القاهرة اعتصاما للاحتجاج على مجازر الحكومة الأثيوبية ضد الإريتريين(٩٢).

ولكن الحكومة الأثيوبية كانت عازمة على القضاء على الثورة الإريترية ولم تستجب لنداءات السادات أو لغيره، ففي أوائل عام ١٩٧٦ قامت بتكوين ميليشيات مسلحة من الفلاحين للهجوم على إريتريا، ولإثارة حماسة هؤلاء الفلاحين الأماهرة صورت لهم الحملة على أنها حملة صليبية ضد المسلمين كما وعدتهم بإقطاعيات كبيرة من أراضي إريتريا الخصبة(٩٣)، ولكنها عمدت إلى الخداع لتخفي نواياها فأعلنت في ١٦ مايو ١٩٧٦ عن برنامج لحل المشكلة الإريترية بطريقة سلمية ولكنه لم يتضمن سوى حق تقرير المصير للجنسيات التي تشكل إثيوبيا ولكن ضمن الدولة الأثيوبية من خلال حكم ذاتي مع استعداها للتفاوض مع القوى الإريترية الغير متحالفة مع أعدائها، وقد

رحبت مصر بتلك الخطوة على الرغم من رفض جبهة التحرير الإريترية لها، ولكن الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا التي قبلت التفاوض لم تلبث أن اكتشف حقيقة النوايا الأثيوبية فانهارت المفاوضات[٩٤].

ومضت الحكومة الأثيوبية في تنفيذ خطتها العسكرية، وهو ما أثار مخاوف مصر من أن تقوم إسرائيل بتدريب حملة الفلاحين التي تنوي إثيوبيا تسييرها لإريتريا، ولكن الحكومة الأثيوبية أوفدت برهانو بايو عضو المجلس العسكري إلى مصر في يونيو ١٩٧٦ حيث أكد للحكومة المصرية أنه لا صحة لمثل هذه الأخبار، فأعلن السادات عن موقفه تجاه إريتريا وكان متوافقا مع رؤية الحكومة الأثيوبية المعلنة وهو منح إقليم إريتريا الحكم الذاتي في إطار الدولة الأثيوبية[٩٥]. ولكن الحكومة الأثيوبية نفذت هجومها الذي خلف وراءه مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمشردين، فسارع السادات وطلب من الحكومة الأثيوبية وقف القتال ومنح الشعب الإريتري حقه في حياة أمنه ومستقرة[٩٦].

ونتيجة لفرار أعداد كبيرة من المشردين الإريتريين إلى السودان، أصبحت السودان جزءا من المشكلة إذ أدت الهجمات الأثيوبية خلال عام ١٩٧٦ إلى فرار ١٤٠ ألف إريتري إلى داخل الحدود السودانية[٩٧]، وكانت السودان حتى ذلك الوقت تقوم بدور الوساطة بين إثيوبيا والإريتريين، ولكن الحكومة الأثيوبية قررت المشاركة مع ليبيا في مؤامرة لإسقاط الحكومة السودانية بدون سبب واضح، وربما كان ذلك في مقابل أن توقف ليبيا مساعداتها للإريتريين[٩٨]، فقد سمحت إثيوبيا لعدة آلاف من اللاجئين السودانيين من جماعة الأنصار بالتدريب على أراضيها في منطقة جوندر على يد خبراء ليبيين، والسماح لهم بعد ذلك بالانطلاق إلى داخل السودان في ٢ يوليو ١٩٧٦[٩٩]، وبالطبع وقفت مصر إلى جانب الحكومة السودانية، فأعلن السادات أن أولويات مصر الرئيسية أن تمنع وقوع السودان تحت الهيمنة السوفيتية، لأن ذلك سوف يؤدي إلى عزلها تماما بعد أن أحاطت بها دول مدعومة من السوفيت[١٠٠]، لذلك عملت مصر على دعم السودان، فوقعت معه اتفاقية للدفاع المشترك في ١٥ يوليو ١٩٧٦ أي بعد أيام قليلة من محاولة الانقلاب الفاشلة، وتضمنت هذه الاتفاقية تعهدات كل من الدولتين بمساعدة الأخرى بكل الوسائل الممكنة بما فيها القوة المسلحة لردع العدوان[١٠١]. وأعلنت مصر أنها لن تسمح بأي عدوان على السودان وأن أي عدوان عليه خاصة من جانب إثيوبيا سوف تعتبره عدوانا عليها[١٠٢].

وقد نظرت مصر إلى تهديد إثيوبيا للسودان على أنه تهديد مباشر لها خاصة وأن إثيوبيا هي مصدر مياه النيل لمصر والسودان، وإلى خطورة السيطرة الأثيوبية البحرية على الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، في ظل ضعف الوجود البحري العربي وفي ظل ارتباط إثيوبيا مع إسرائيل[١٠٣].

وقد وقفت مصر إلى جانب السودان في سياسته الجديدة ضد إثيوبيا، خاصة بعــد أن قرر دعم الإريتريين والمعارضة الأثيوبية الموجودة في جنوب السودان والــتي كانــت تتمثل في الاتحاد الديمقراطي بهدف إيجاد عناصر معادية لإثيوبيا تنتشر على طول الحدود السودانية الأثيوبية لمنع تسرب جماعة الأنصار – إحدى جماعات المعارضة الســودانية – وقامت الحكومة السودانية بتزويد الاتحاد الديمقراطي بالأسلحة وسمحت له بالتدريب في معسكرات خارج منطقة القضارف جنوب شرق السودان بالقرب من مقاطعة بيجمدار الأثيوبية، كما أعطت حرية كاملة لحركتي التحرير الإريتريين للتحرك داخل الأراضــي السودانية[١٠٤].

ومع هذه الظروف عادت قضية عروبة البحر الأحمر للظهور من جديد مع نهايــة عام ١٩٧٦، فظهرت الدعوة إلى ضرورة قيام استراتيجية عربية موحدة تضمن الأمــن العربي في البحر الأحمر، وقد طرح الموضوع أثناء لقاء الملك خالد ملك السعودية مــع السادات في ١٩ يوليو ١٩٧٦[١٠٥]، كما قام الملك خالد بزيارة السودان في ٣١ أكتوبر ١٩٧٦ لنفس الهدف. وأكد السادات في خطابه في ديسمبر ١٩٧٦ على عروبة البحــر الأحمر وكانت المرة الأولى التي يصرح فيها بذلك[١٠٦]، كما استجابت مصــر لطلــب حكومة اليمن الشمالي التي طالبت بتنظيم جهود الدول العربية لتأمين البحر الأحمــر في نطاق معاهدة الدفاع العربي المشترك، وبادرت مصر بالتعاون مع الســعودية بإرســال مجموعة من الخبراء العسكريين إلى منطقة باب المندب للقيام بدراسة ميدانية لتوفير الحماية والأمن لهذه المنطقة[١٠٧]. وكانت السعودية تركز في سياستها في منطقة البحر الأحمــر على مواجهة النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي وتأمين وحماية طــرق النفط[١٠٨].

وشهدت هذه الفترة حدثاً هاما أعاد للاتحاد السوفيتي نفوذه في منطقة البحر الأحمر بعد أن تعرض للعديد من الخسائر سواء في مصر التي ألغت اتفاقية التعاون والصداقة معه، أو في السودان الذي اتهمه بدعم محاولات الانقلاب ضده، تمثل هذا الحــدث في نجــاح منجستو هيلاماريام في الانفراد بالسلطة في ٣ فبراير ١٩٧٧ بعد أن تمكن من القضــاء على معارضيه في المجلس العسكري وذلك بعد اغتيال رئيس المجلس وستة من أعضــائه، بالاستعانة بحراسه الذين أشرفت إسرائيل على تدريبهم[١٠٩]، فكان هذا الحــدث بدايــة تأييد الاتحاد السوفيتي المطلق لإثيوبيا، بعد فترة طويلة من التردد تأكد بعدها من القضاء على كل المؤيدين للغرب في المجلس العسكري، مما يتيح له الفرصة لبسط هيمنته علــى منطقة البحر الأحمر الجنوبي بامتلاك القدرة على استخدام الموانى الأثيوبيــة إلى جانــب بربره وعدن[١١٠].

ونتيجة لتزايد الوجود السوفيتي في منطقة البحر الأحمر، استشعرت مصر الخطر وشنت مصر مع عدد من الدول العربية الأخرى حملة كبيرة لمناهضة هذا الوجود، ففي أواخر شهر فبراير ١٩٧٧ اجتمع السادات مع حافظ الأسد وجعفر النميري في الخرطوم لمناقشة مستقبل البحر الأحمر، وأعلنوا عن رغبتهم في تحويله إلى بحيرة للسلام[١١١]. وفي ختام المؤتمر في ٢٨ فبراير صدر بيان مشترك أكد فيه الرؤساء الثلاثة على الاهتمام بتأمين البحر الأحمر ودعوا إلى أن يكون بحرا عربيا[١١٢].

وقد هاجمت إثيوبيا التحركات العربية هذه بعنف واعتبرت أي إشارة إلى البحر الأحمر كبحر عربي بمثابة نوايا استعمارية باعتبار أنها تتجاهل وجود دول غير عربية في منطقة البحر الأحمر[١١٣].

وفي ذات الوقت بدأت كوبا نشاطا كبيرا في منطقة القرن الأفريقي وبدأت القوات الكوبية تصل إلى إثيوبيا على الرغم من وجود عدد كبير من مستشاريها في الصومال، وحاول رئيسها فيدل كاسترو رئيس تنسيق جهود الدول الاشتراكية في المنطقة فقام بزيارة لليبيا وإثيوبيا واليمن الجنوبي والصومال، ولكن النزاع الصومالي الأثيوبي وقف حائلا دون ذلك، حيث رفض سياد بري أي حلول لا تعيد أوجادين إلى الصومال[١١٤]، وهو ما أقنع الاتحاد السوفيتي وكوبا بأن الوعود العربية للصومال من مصر والسعودية والسودان بمدها بمساعدات عسكرية هي السبب وراء عنادها وإصرارها حول قضية أوجادين[١١٥]. ولذلك طلب منجستو من الاتحاد السوفيتي وكوبا تسليح الميليشيات الأثيوبية بأسلحة خفيفة بعد أن رفضت الولايات المتحدة تزويده بالأسلحة في مواجهة الدول العربية التي تعمل ضد الحكومة الأثيوبية[١١٦]. وفي ذات الوقت طلب من إسرائيل مساعدتها لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، ومن ثم كان الموضوع الأول الذي ناقشه مناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي في اجتماعه الأول مع كارتر هو حث إسرائيل للولايات المتحدة لكي تغير سياستها نحو إثيوبيا[١١٧].

وقد قام الكوبيون بعقد مؤتمر سري في عدن في أوائل شهر مارس ١٩٧٧ ضم سياد بري ومنجستو وكاسترو ورئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع في محاولة لحث هذه الدول على نبذ خلافاتها والانخراط في اتحاد إقليمي تنضم إليه هذه الدول بالإضافة إلى جيبوتي بعد استقلالها، على أن تكون أوجادين وإريتريا وحدات مستقلة ذاتيا ضمن هذا الاتحاد[١١٨] وأن تحالف كهذا يكفي لمواجهة دول البحر الأحمر الإقليمية الأخرى وهي مصر والسعودية والسودان[١١٩]، ولكن هذا المؤتمر فشل في التوصل لأي نتيجة سوى تعميق الخلافات بين الصومال وإثيوبيا، وزاد من قناعة الاتحاد السوفيتي بموقف إثيوبيا وزيادة مخاوفه من نوايا الصومال وعلاقاتها بالدول العربية التي تسعى لإبعادها عنه، وخصوصا مصر والسعودية[١٢٠].

ولمواجهة النشاطات الكوبية والسوفيتية حاولت مصر والسودان والسعودية إبعـــاد الصومال واليمن عن السوفيت فقد قام النميري بدعم من مصر والسعودية بزيارة اليمن الجنوبي والشمالي وعمان والصومال في الفترة من ١٥ — ٢٢ مارس ١٩٧٧، وعـــرض على هذه الدول الانضمام إلى القيادة المشتركة المكونة من مصر والسودان وسوريا[١٢١]، ثم حضر اجتماع تعز في اليمن الشمالي في الفترة من ٢٢ — ٢٣ مارس الذي حضـــرته اليمن الجنوبي وتم توجيه الدعوة لإثيوبيا لحضوره ولكنها رفضت تلبيـــة الـــدعوة[١٢٢]. وتمخض المؤتمر عن اتخاذ قرار بتشكيل لجنة فنية مشتركة لإجراء الاتصـــالات اللازمـــة والعمل على عقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة على البحر الأحمر[١٢٣]. وقد رأت هذه الدول أنه ليس المطلوب تجهيز قوة بشرية للدفاع عن باب المنـــدب وإنمـــا إعـــداد وتجهيز القوات اليمنية والسودانية والصومالية للقيام بواجبها تجاه أخطـــار إســـرائيل في المنطقة، وقد شنت إثيوبيا حملة إعلامية واسعة ادعت فيها انه يراد تجاهلها كدولة مطلة على البحر الأحمر على الرغم من أنها هي التي تجاهلت الدعوة لحضور المؤتمر[١٢٤].

وقد استمر السوفيت في محاولاتهم مع سياد بري الذي ظل ينفي ارتباطه بالـــدول العربية المعادية لإثيوبيا، ففي أثناء زيارة بودجورني للصومال في مارس ١٩٧٧، وصـــف سياد السادات بأنه أداة تابعة للدول الغربية لتدبير المكائد للسوفيت، وأن جعفر نمـــيري رجل بدون مبادئ يخضع لتأثير السادات والسعودية[١٢٥].

وفي أبريل ١٩٧٧ قامت القوات البحرية المصرية بمناورات في البحر الأحمر، حيث بادرت إثيوبيا بإعلان أن تلك المناورات موجهة في الأساس ضدها، كما هاجم الاتحـــاد السوفيتي التحركات المصرية السعودية واتهم هذه التحركات بأنها تســـعى إلى تشـــكيل حلف عسكري سياسي لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة وضد إثيوبيا[١٢٦].

ولما كان السادات يخشى من نوايا إثيوبيا تجاه السودان، لذلك أعلن أثناء عودته من الولايات المتحدة في أول أبريل ١٩٧٧ أن هدف السوفيت الجديـــد في أفريقيـــا هـــو السودان، خاصة وأن السودان أعلن في ذلك الوقت عن وجود قوات أجنبية في إثيوبيـــا وأنها تستعد للقيام بعدوان على أراضيه، في حين اتهم منجستو السودان بمساندة وتسليح المتمردين الإريتريين ودعم الاتحاد الديمقراطي الأثيوبي بالدبابات والمدفعيـــة. وتقـــدمت الدولتان بشكاوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية[١٢٧].

وفي ٢٣ أبريل ١٩٧٧ قامت إثيوبيا بإغلاق قاعدة كاجينو الأمريكيـــة وأغلقـــت أيضا عدة مكاتب تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أغلقت ســـت قنصـــليات في أسمره منها قنصلية السودان[١٢٨]، وكان ذلك فيما يبدو تنفيذا لشروط الاتحاد الســـوفيتي لتسليم الأسلحة لإثيوبيا، حيث أخذت طلائع الأسلحة السوفيتية تشق طريقها إلى أديس أبابا في أعقاب ذلك، وعلى أثر ذلك اتهمت الصحف المصرية إثيوبيا والاتحاد الســـوفيتي

بالإعداد لهجوم على جنوب السودان، خاصة بعد أن علمت مصر أن عددا من رجال القوات الخاصة الكوبية وصللوا إلى أديس أبابا بالفعل لتدريب الجنود الأثيوبيين فاعتبرت مصر ذلك محاولة تهدف إلى تطويق وادي النيل، كما طلبت الحكومة السودانية من الولايات المتحدة دعمها عسكريا[١٢٩]، وقد ساعدها السادات في ذلك، فوافق كارتر على بيع معدات عسكرية لها[١٣٠].

وفي مايو ١٩٧٧ اتهمت إثيوبيا مصر بوجود خبراء عسكريين لها في السودان تطبيقا لاتفاقية الدفاع المشترك[١٣١]، كما ذكرت الصحف الكوبية أن مصر قد حشدت ثلاثة وثلاثين ألفا من جنودها على الحدود الأثيوبية السودانية، كتدبير وقائي ضد احتمال قيام إثيوبيا بغزو السودان، ولكن مصر كذبت هذا الخبر[١٣٢]، غير أنه بعد الاشتباكات التي وقعت بين إثيوبيا والسودان في المناطق الحدودية أرسلت مصر قوات عسكرية للمساعدة على حراسة الحدود الشرقية للسودان[١٣٣].

ولم تلبث أن تصاعدت المساعدات العربية لثوار إريتريا خاصة من مصر والسعودية بهدف الضغط على إثيوبيا حيث فتح السودان حدوده لنقل المساعدات والإمدادات للثوار وقدم لهم كافة التسهيلات بما فيها التدريب، كما احتضنت السودان توقيع اتفاق بين جبهتي التحرير الإريتريين لتشكيل قيادة مشتركة[١٣٤].

فما كان من الحكومة الأثيوبية إزاء ذلك إلا أن قامت في مايو ١٩٧٧ بإغلاق مكاتب الملحقين العسكريين لكل من مصر والولايات المتحدة وبريطانيا وأمهلت العاملين في هذه المكاتب سبعة أيام لمغادرة البلاد[١٣٥]. كما سعت إلى الاتحاد السوفيتي تطلب مساعدته لمساندة الثورة الأثيوبية في مواجهة الدول المعادية للشيوعية التي تقف خلف السودان وهي مصر والسعودية[١٣٦].

موقف مصر من استقلال جيبوتي:

أعادت حرب أكتوبر وفتح قناة السويس في يونيو ١٩٧٥ الانتباه مرة أخرى إلى الأهمية الكبرى لجيبوتي إستراتيجيا، فأهميتها تنبع من موقعها على المحيط الهندي والبحر الأحمر، حيث يمكن لقوة بحرية محدودة أن تمارس تأثير قوي على حركة السفن وأهمها ناقلات النفط[١٣٧]،

وقد تأثر موقف مصر تجاه الوجود الفرنسي بالعلاقات الجيدة التي ربطت بين السادات وفرنسا ورئيسها فاليري جيسكار ديستان، والتي أدت لارتباطات كثيرة بين مصر وفرنسا في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتعاون بينهما في الشرق الأوسط وأفريقيا[١٣٨]. ومن ثم انحصر الدور المصري في دعم استقلال جيبوتي

في إطار جهود جامعة الدول العربية التي بدأت مساعيها لإقناع فرنسا باستقلال جيبوتي في أبريل ١٩٧٥، فقامت بتشكيل لجنة من عدة دول عربية لهذا الغرض[١٣٩].

وكانت الأحزاب في جيبوتي تتطلع إلى مصر وتطلب مساعدتها لتحقيق الاستقلال ففي أغسطس ١٩٧٥ وصل وفد من حزب الرابطة الأفريقية الشعبية في جيبوتي لزيارتها ضمن جولة شملت عددا من الدول العربية، حيث نقل هذا الوفد للحكومة المصرية مدى قسوة الاحتلال الفرنسي وإجراءاته، كما نقل الوفد لمصر أنباء عن تخطيط فرنسا لإقامة قاعدة جوية في أوبوك عند المدخل الجنوبي لمضيق باب المندب ضمن استراتيجية حلـــف الأطلنطي وأن إحدى الشركات الإسرائيلية سوف تشارك في تنفيذها[١٤٠].

وقد بذلت فرنسا الكثير من المحاولات لطمس الهوية العربية والإسلامية لجيبـــوتي، كما عملت على إلى إيجاد خلافات وانقسامات قبلية بين السكان[١٤١].

ومع نهاية عام ١٩٧٥ أعلن الرئيس الفرنسي ديستان عن موافقته على منح جيبوتي الاستقلال في خلال عامين، إلا انه أصر على استمرار الوجـــود العســـكري الفرنســـي واستمرار بلاده في تقديم المعونة الاقتصادية للدولة المستقلة[١٤٢].

ولم تعارض مصر استمرار الوجود الفرنسي في جيبوتي لعدة أســـباب، أولهـــا أن الدول المجاورة وغالبية الأحزاب في جيبوتي اتفقوا على أن أفضل ضمان لاستقرار الإقليم بعد استقلاله هو احتفاظ فرنسا بوجود عسكري[١٤٣]. وأيضا الموقف المتحفـــز الـــذي كانت إثيوبيا تقفه من جيبوتي، إذ كانت تدعي بوجود اتفاق سري بين هيلاسلاســـي وشارل ديجول على تسليم جيبوتي لها يوم خروج الفرنسيين منها[١٤٤]. بالإضافة إلى ذلك فإن الإقليم كان سيشهد صراعا بين الصومال وإثيوبيا في أعقاب الاستقلال على الرغم من تعهدهما بعدم التدخل في شئونه[١٤٥].

وكان استقلال جيبوتي يحقق لمصر مصلحة مهمة وهي إنهاء التواجد الإسرائيلي في جيبوتي التي كانت تشكل المحطة الأخيرة لتموين السفن الإسرائيلية عبر البحـــر الأحمـــر والتي ستغلق في وجهها مما سيجبرها على نقل محطة تموينها إلى ميناء ممباسا الكيني ومنها إلى إيلات[١٤٦].

وعندما تم الاستفتاء على مصير جيبوتي في ٥ مايو ١٩٧٧ وكانت نتيجته في صالح الاستقلال، طلبت اليمن الشمالية من الجامعة العربية عقد اجتماع للدول العربية لمناقشة تأمين البحر الأحمر في ظل الظروف الجديدة، فوافقت مصر على هذه الـــدعوة بفتـــور حيث كان من رأيها أنه ليس هناك شيء جديد يتطلب عقد مثل هذا الاجتماع بصـــفة عاجلة[١٤٧]. إذ كانت تلك الفترة تشهد أكثر مراحل التعاون بين مصر وفرنســـا علـــى الرغم من موقف فرنسا السلبي تجاه التدخل السوفيتي في القرن الأفريقي، فتعاونت مصر معها حيث تعهدت بمساعدة جيبوتي في إنشاء جيش وطني وتوفير الأســـلحة الخفيفـــة

والتدريب له ثم تبنت الدعوة لانضمامها إلى الجامعة العربية[١٤٨]. كما كانت مصر أول المشاركين في احتفالات الاستقلال وافتتحت سفارتها في جيبوتي في ٢٢ يوليو ١٩٧٧[١٤٩].

سياسة مصر تجاه الصراعات الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي:

ظلت مصر طوال السنوات السابقة تختار لنفسها موقفا وسطا يسعى للمصالحة وعدم التورط في دعم الصوماليين أو الإريتريين من الناحية العسكرية لتحقيق مطالبهم، ولكن موقفها اختلف في عام ١٩٧٧ على خلفية الصراع المسلح في إريتريا وتردي العلاقات مع إثيوبيا، إضافة إلى الاعتقاد في القدرة الصومالية على حسم الصراع مع إثيوبيا فانحازت مصر لمبدأ حق تقرير المصير مؤثرة إياه على مبدأ قدسية الحدود[١٥٠].

وكانت إثيوبيا في ذلك الوقت تعاني من ظروف غاية في الصعوبة، فقد كانت هجمات الثوار الإريتريين والمعارضة الأثيوبية في الشمال تهددها بشدة خاصة مع المساعدات العربية الكثيرة التي انهالت على جبهتي التحرير الإريتريتين باختلاف توجهاتهما، فقد كانت مصر والسعودية والسودان يقومون بمساعدة جبهة التحرير، بينما كانت العراق وليبيا والصومال وسوريا يساعدون الجبهة الشعبية[١٥١]، وكانت مصر ترسل الأسلحة إلى قوات التحرير الشعبية بقيادة عثمان صالح سبي عن طريق الجو إلى ميناء بورسودان لتوزيعها على الفصائل الإريترية بمعرفة الحكومة السودانية[١٥٢]، وقد بلغ إجمالي ما قدمته مصر لجبهة التحرير بقيادة عثمان صالح سبي في عام ١٩٧٧ حوالي ١٨٠ طنا من الأسلحة بالإضافة إلى عشرة أطنان من الأدوية، كما تكبدت مائة وخمسين ألف دولار لعلاج الجرحى الإريتريين في مصر[١٥٣].

وقد هيأت عدة عوامل الظروف المناسبة للصومال لتصعيد الأمور في أوجادين، إذ أجبرت شراسة الهجمات الإريترية منجستو على دفع المزيد من القوات إلى الشمال بعد تزويدها بالمدفعية والدبابات التي أخذت من الفرقة الثالثة المتمركزة في أوجادين، فلم يتبق من هذه الفرقة سوى ثلاثة آلاف جندي بدون أسلحة ثقيلة، ولم يكن هناك فرصة أفضل من ذلك لتحول جبهة تحرير الصومال الغربي إلى الهجوم[١٥٤]. فضلا عن تدني مستوى التدريب للقوات الأثيوبية والروح المعنوية التي تتمتع بها هذه القوات وتشتتها بسبب تأثير القوى السياسية الماركسية المختلفة في إثيوبيا عليها[١٥٥]. كما أن الاتحاد السوفيتي حتى ذلك الوقت ظل مترددا في إمداد إثيوبيا بكميات كبيرة من الأسلحة، حتى لا يغضب الصومال، فقد كان يراوده الأمل في الحفاظ على الصومال وإثيوبيا معاً[١٥٦].

وفي المقابل واصلت مصر والسعودية جهودهما لإقناع الصومال بالابتعاد عن الاتحاد السوفيتي، فوعدت السعودية سياد بري بأنها سوف تشحن الأسلحة الفرنسية والبريطانية

الصنع إلى الصومال، كما وعدته بتمويل صفقات أسلحة أمريكية(١٥٧).

وتزامنت الضغوط العربية مع مفاتحة الولايات المتحدة الأمريكية لسياد بري لنفس الغرض، فقد عرضت عليه المساعدة العسكرية، وقام بهذا الدور الطبيب الخاص له كيفن كاهيل Kivin Cahill وهو أمريكي الجنسية، وكان قد تقابل مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي ماثيو نيمتز Mathew Nimetez حيث أبلغه بأن الولايات المتحدة مستعدة لتزويد الصومال بالأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسها إذا تراجعت الصومال عن المطالبة بالإقليم الشمال لكينيا (انفدي) وجيبوتي دون الإشارة إلى أوجادين وهو ما ترجمه سياد بري على أنه تفويض مطلق للعمل في أوجادين(١٥٨) لذلك اتخذت الصومال قرارها بتصعيد النزاع في أوجادين، وفي ذات الوقت كان السادات والأمير فهد بن عبد العزيز ولي العهد السعودي يمارسان ضغوطا على الولايات المتحدة لكي تمد الصومال بالأسلحة حتى تتشجع فتتقدم على قطع علاقاتها بالسوفيت، فحثا كارتر على أن يستغل التخبط الذي تشهده العلاقات بين الصومال والاتحاد السوفيتي لاكتساب موقع نفوذ للولايات المتحدة في الصومال(١٥٩)، وقد سهل من مهمة السادات وفهد أن الاتحاد السوفيتي أوقف تزويد الصومال بالأسلحة ابتداء من شهر يوليو ١٩٧٧(١٦٠).

وقد أثمرت الجهود المصرية السعودية عن اقتناع كارتر بتقديم المساعدة للصومال حيث أجاب طلب السفير الصومالي في الولايات المتحدة في ١٦ يونيو ١٩٧٧ بأنه مستعد لتقديم الأسلحة الدفاعية فقط. فسارعت الصومال في ٩ يوليو وقدمت قائمة طويلة من طلبات الأسلحة، وفي ١٥ يوليو أعلن كارتر عن قراره بمساعدة الصومال بأسلحة دفاعية رغبة في مساعدتها في الدفاع عن نفسها بالتعاون مع دول أخرى وكان يقصد مصر والسعوديـــة(١٦١).

وقد استغل الاتحاد السوفيتي التحرك المصري السعودي للوقيعة بينهما وبين إثيوبيا، فأعلن السفير السوفيتي في أديس أبابا أناتولي راتانوف أن سياسة الدول العربية غير حكيمة وقصيرة النظر في الوقت الذي تساند فيه إثيوبيا القضية العربية في نضالها ضد إسرائيل(١٦٢).

وعندما بدأت الحكومة الصومالية التدخل العسكري في أوجادين في النصف الثاني من شهر يوليو ١٩٧٧ إلى جانب قوات جبهة تحرير الصومال الغربي، كان الاتحاد السوفيتي مازال متمسكا بمحاولته التوفيق بين إثيوبيا والصومال، ولكن إصرار الصومال على موقفها جعل السوفيت يسيئون معاملة سياد بري أثناء زيارته لموسكو في نفس الشهر حيث رفض بريجنيف مقابلته(١٦٣). ثم تلقت الصومال الصدمة الثانية في مطلع شهر شهر أغسطس عندما تراجعت الولايات المتحدة عن وعدها السابق بتزويد الصومال بالأسلحة بسبب تورط القوات الصومالية في أوجادين، في الوقت الذي كانت الصومال

مازالت تنفي اشتراك قواتها في القتال في اوجادين[١٦٤]، وهو ما شكل صدمة أيضا لكل من مصر والسعودية، خصوصا وأن الولايات المتحدة أصرت على موقفها ورفضت طلب السعودية وإيران[١٦٥] للسماح لهما بمد الصومال بالأسلحة الأمريكية الصنع القديمة في ترسانتهما[١٦٦].

وقد استغلت إثيوبيا تلك الأوضاع للهجوم على مصر والسعودية وباكستان، فاتهمتهم في أغسطس ١٩٧٧ بأنهم ينقلون كميات هائلة من الأسلحة للصومال، وبمشاركة طيارين من مصر وسوريا وأطقم دبابات مصرية ضمن القوات الصومالية التي تحارب في أوجادين[١٦٧] ثم كررت اتهامها لمصر والعراق بتزويد الصومال بالخبراء وأطقم المدفعية والأسلحة لخوض الحرب في أوجادين، كما اتهمت السودان بمساعدة الإريتريين بالأسلحة لمهاجمتها عبر الحدود الشمالية[١٦٨].

بينما حصلت إثيوبيا في الوقت نفسه على مساعدات عسكرية كبيرة من إسرائيل حيث نشرت مجلة لوس أنجلوس الأمريكية في يوليو ١٩٧٧ أن هناك مستشارين إسرائيليين يحاربون بجانب القوات الأثيوبية في أوجادين، وفي أغسطس ذكرت بأن هناك تعاونا عسكريا شاملا بين إثيوبيا وإسرائيل، فهناك خمسين مدربا إسرائيليا يشرفون على تدريب الفرقة السابعة الجديدة في الجيش الأثيوبي التي تتولى القتال في إريتريا من أول يوليو، كما أن هناك طيارين إسرائيليين يقودون طائرات أثيوبية تضرب الثوار في إريتريا، إلى جانب أن إسرائيل كانت تدير معسكرا لتدريب الجيش الأثيوبي شرق أديس أبابا وكانت إسرائيل توفر المعدات والأسلحة اللازمة للتدريب مما غنمته في حربها مع مصر وسوريا في عام ١٩٧٣، كما أنها أمدت إثيوبيا بقطع الغيار الضرورية للأسلحة الأمريكية الصنع مما جعلها صالحة للعمل[١٦٩]، ولكن بدون استشارة الولايات المتحدة[١٧٠] وإن كانت بعض المصادر قد ذكرت أن التعاون الإسرائيلي الأثيوبي كان بالتنسيق مع الولايات المتحدة بهدف جمع المعلومات عما يحدث في داخل إثيوبيا وعن الأسلحة السوفيتية التي كانت تتدفق عليها[١٧١]، وكان لإسرائيل هدف أخر من مساعدة إثيوبيا في ذلك الوقت وهو رغبة مناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي في تهجير اليهود الأثيوبيين إلى إسرائيل[١٧٢] لذلك قام بتزيد إثيوبيا بصواريخ جو – جو وقنابل نابالم وقطع غيار لمحطات الرادار والطائرات في مقابل السماح بهجرة اليهود الأثيوبيين الذين سبق أن عاقبتهم الحكومة الأثيوبية بالسجن بعد محاولتهم الهرب إلى إسرائيل، وقد بدأ تنفيذ المقايضة سرا بإرسال طائرات إسرائيلية إلى أديس أبابا حيث سمح بمغادرة ١٢٢ شخص[١٧٣].

وعلى الرغم من ذلك حققت القوات الصومالية بالاشتراك مع جبهة تحرير أوجادين انتصارات كبيرة في فترة وجيزة فقد سيطرت على ٦٠ ٪ من أراضي أوجادين

في خلال أيام قليلة من بدء الهجوم، ولكنها تلقت ضربات قوية في شهر أغسطس عندما حاولت الاستيلاء على مدينتي ديردوا وجكجكا حيث خسرت جزءا كبيرا من قواقا المهاجمة وخصوصا في الدبابات وهو ما شكل أزمة كبيرة لها خاصة بعد أن توقف الاتحاد السوفيتي عن تزويــدها بالأسلحة[١٧٤]. ولذلك حاول سياد بري اجتذاب المساعدات العربية فقام بزيارة مصر ٣١ أغسطس ١٩٧٧، ثم زار السعودية وسوريا وغيرها من الدول العربية ثم عاد مرة أخرى في نهاية رحلته إلى مصر في ١٣ سبتمبر حيث قررت مصر زيادة كميات الأسلحة المرسلة إلى الصومال، وأيضا إرسال الخبراء العسكريين إليها[١٧٥].

وفي سبتمبر ١٩٧٧ اجتمع وزراء خارجية الدول التي شاركت في مؤتمر تعز باليمن الشمالي في مارس ١٩٧٧ ودعوا إلى مؤتمر أخر تحضره مصر السعودية والأردن، ثم عقد اجتماع أخر ضم ممثلي السعودية ومصر وجيبوتي والسودان واليمن الشــمال والــيمن الجنوبي ووضعوا مشروع قرار يدعو إلى موقف عربي موحد لمواجهة التحدي الإسرائيلي – الأثيوبي ولدعم الثورة الإريترية في سبيل حصولها على الاستقلال، كما أيــد القــرار الآمال المشروعة لشعب أوجادين مؤكدا أن العدوان على الصومال يعد عــدوانا علــى الأمة العربية كلها[١٧٦].

وفي ٣ سبتمبر ١٩٧٧ اقترح مجلس وزراء خارجية الدول العربية تعاونا مصريا مع اليمن الجنوبي من أجل إنشاء قوة أمن عربية لحماية باب المندب على أن يكون قوامهــا ستة آلاف جندي تختار من القوات المسلحة للدول الأعضاء ولكــن لم يكتــب لهــذا الاقتراح التنفيذ[١٧٧]. واتخذ المجلس قرارا أخر دعا فيه الدول الأجنبية إلى الامتناع عــن التدخل في الصراعات القائمة في القرن الأفريقي[١٧٨] وأكد وزراء خارجية الدول العربية على أهمية تسوية مشكلتي أوجادين وإريتريا بالطرق الســلمية، ولكــن في ٦ ســبتمبر ١٩٧٧ تلقى محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية، برقية من سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية جاء فيها أن كثيرا من الدول الأفريقية شعرت بالقلق من مناقشة الجامعة العربية لأمور أوجادين وإريتريا، وأن هذا يعد تدخلا في شئون منظمة الوحدة الأفريقية، فرد عليه محمود رياض بأن من حق أي عضو في الجامعة أن يطرح أي موضوع للنقاش وكانت الصومــال قد طلبــت ذلك[١٧٩].

وأمام التقدم الصومالي قام منجستو بمحاولة لاجتذاب المساعدة السوفيتية، حيث اتجه إلى جذب انتباه الدول الاشتراكية فأعلن عن وجود مؤامرة وهمية ضد بلاده تدبرها الولايات المتحدة والدول العربية الحليفة لها، بواسطة اثنين من عملاء المخابرات المركزية الأمريكية في كينيا، وبادر في ١٠ سبتمبر باستدعاء سفراء الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وكوبا وبلغاريا وغيرها من دول المعسكر الشرقي لكي يبلغهم عن اكتشاف

مؤامرة ضد الثورة الأثيوبية أعدها الولايات المتحدة ومصر والسعودية والسودان والصومال، وذلك بعد أن وقعت وثيقة في أيدي المجلس العسكري تحدد تفاصيل هذه المؤامرة، تتضمن تنسيق العمل بين قوى المعارضة الأثيوبية والدول المساعدة لها لإسقاط الحكومة العسكرية وتكوين حكومة مؤيدة للغرب، حيث كان مقررا أن تنطلق التشكيلات العسكرية من السودان وكينيا والصومال، ويشارك في هذه المؤامرة جبهات التحرير الإريترية والاتحاد الديمقراطي الأثيوبي وحركة تحرير عفار، وأن الموعد المحدد لتنفيذ هذه المؤامرة هو الأول من أكتوبر ١٩٧٧، وطلب من الدول الاشتراكية المساعدة لإفشال هذه المخططات التي تشارك فيها قوى رجعية – مصر والسعودية –، وقد أطلق على هذه المؤامرة اسما رمزيا هو "مصباح" Fakel[١٨٠]. وبعد أيام قام مندوب إثيوبيا في الأمم المتحدة بمهاجمة مصر وسوريا والدول العربية المنتجة للنفط واتهمهم بأنهم يمدون الصومال بالأسلحة[١٨١].

وكان من الواضح أن هذه المؤامرة التي لم يذكرها سوى منجستو ولا يوجد دليل على صحتها كانت بهدف دفع السوفيت لتقديم المزيد من الأسلحة، إذ كانت الولايات المتحدة لا تهدف إلى إسقاط الحكومة الأثيوبية على العكس من مصر والسعودية، فقد كانت ترى أن هذه الحكومة هي القوة الوحيد القادرة على الحفاظ على وحدة الدولة الأثيوبية في ظل النزاعات الداخلية، وأن انهيارها كان يعني استقلال إريتريا وهو ما كانت ترفضه تماما، وتراه خطرا كبيرا على مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل في ظل علاقات الإريتريين مع الدول العربية التي تسعى لجعل البحر الأحمر بحيرة عربية.

وفي منتصف شهر سبتمبر ١٩٧٧ أصبحت الصومال تسيطر على ٩٠ ٪ من أوجادين، بعد أن نجحت القوات الصومالية في الاستيلاء على مدينة جكجكا وإجبار القوات الأثيوبية على التراجع خلف ممر ماردا الجبلي الاستراتيجي وهو الموقع الدفاعي الأقوى بين جكجكا وهرر لكن الخسائر التي تلقتها القوات الصومالية أثرت كثيرا على قدراتها الهجومية خصوصا مع سوء نظام التموين الصومالي المركزي وقلة وسائل النقل وسوء شبكة الاتصالات التي تملكها الصومال حتى بعد أن نقلت مقر ومركز تموين القوات الصومالية في أوجادين إلى مدينة هرجيسا في شمال الصومال بالقرب من المعارك[١٨٢]. وبذلك وصلت القوات الصومالية إلى أقصى توسع حققته خلال الحرب فلم يكن يتبقى سوى هـــرر وديردوا[١٨٣].

وفي ٢٠ سبتمبر بدأ الاتحاد السوفيتي تسليم طائرات حديثة لإثيوبيا واستقدم الطيارين والفنيين الأثيوبيين للتدريب عليها[١٨٤]. وتم الاتفاق على أن يقوم الطيارون الكوبيون بقيادة الطائرات الأثيوبية حتى يتم تدريب الأثيوبيين عليها[١٨٥].

وقد شهد شهر نوفمبر ١٩٧٧ العديد من الأحداث التي أثرت على مسار الصراع

في القرن الأفريقي، ففي أول هذا الشهر وصلت إلى ميناء مصوع خمسة عشر سفينة سوفيتية محملة بالأسلحة لإثيوبيا[١٨٦]، مما أثار غضب الصومال فاتخذت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الصومالي قرارا في ١٣ نوفمبر بإلغاء اتفاقية الصداقة والتعاون الصومالية السوفيتية وإلغاء كافة التسهيلات البحرية والبرية الممنوحة للاتحاد السوفيتي، وطرد جميع الخبراء السوفيت عسكريين ومدنيين في خلال سبعة أيام، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا وطرد خبرائها في خلال يومين[١٨٧]. وبذلك وجد الاتحاد السوفيتي أنه فقد قاعدة بربره البحرية التي يحتاجها لمواجهة الولايات المتحدة في المحيط الهندي[١٨٨]، فقام على الفور بنقل خبرائه من الصومال إلى إثيوبيا مباشرة حيث نقلوا معهم الكثير من خرائط العمليات العسكرية التي تجري في أوجادين، كما أطلق في ٢٦ نوفمبر جسرا جوياً هائلا لنقل الأسلحة إلى إثيوبيا[١٨٩]، كما أعلنت الحكومة السودانية عن وجود ثغرة متعمدة في شبكة الرادار التي أقامها السوفيت في السودان أتاحت لطائرات النقل السوفيتية نقل الأسلحة والمعدات إلى إثيوبيا وفقا لمعاهدة سرية بين أديس أبابا وموسكو[١٩٠].

ونتيجة لتطور تلك الأحداث عملت مصر والسعودية على حث الولايات المتحدة على تزويد الصومال بالأسلحة ولكن السياسية الأمريكية كان يكتنفها الغموض بسبب موقفها السلبي من الحرب في أوجادين[١٩١]، مما مهد للاتحاد السوفيتي التحـــرك بحريـــة، وعلى الرغم من ترحيب الولايات المتحدة بطرد الاتحاد السوفيتي مـــن الصـــومال[١٩٢]، خصوصا وأن أحد أهداف الاتحاد السوفيتي من التغلغل في إثيوبيا هو تطويـــق الشـــرق الأوسط لإظهار ضعف الولايات المتحدة وعدم قدرها على حماية أصـــدقائها ولإثـــارة الخوف والشكوك في مصر والسعودية والسودان وإيران[١٩٣]، فقد كانت إثيوبيا بالنسبة للسوفيت فرصة لتلقين السادات والولايات المتحدة درسا للرد على الفشل الذي عـــانوا منه في الشرق الأوسط بسبب السياسة المصرية[١٩٤].

وقد ضاعف من سوء موقف مصر في تلك الفترة، علاقاتها المتدهورة مع الدول العربية بعد قيام السادات بزيارة تل أبيب ومضيه في مبادرة السلام مع إسرائيل مما سهل للاتحاد السوفيتي إثارة المشاكل لمصر[١٩٥]، فعندما دعت مصر لمؤتمر في القاهرة في ديسمبر ١٩٧٧ رفضت الدول العربية تلبية الدعوة، كما رفض الاتحاد السوفيتي التعاون في مساندة جهود السلام المصرية[١٩٦]، وأصبحت المنطقة تشهد تحالفات غير منطقية، فقد دعم اليمن الجنوبي وليبيا وإسرائيل إثيوبيا الماركسية المسيحية، بينما دعمت مصر والسعودية الصومال والثوار الإريتريين[١٩٧].

وقد قام السادات وجيسكار دستان بتحذير كارتر في عدة مناسبات بألا يكون سلبيا تجاه التواجد العسكري السوفيتي في منطقة القرن الأفريقي وألا يستهين بخطورة

تواجد السوفيت في هذه المنطقة خاصة وأنهم يسعون لإحراج السادات بالسيطرة على هذه المناطق التي تتحكم في المصالح المصرية، وفي نفس الإطار قام شاه إيران بزيارة الرياض وقدم تقريرا للولايات المتحدة جاء فيه أن مصر والسعودية قلقتان للغاية من تزايد النشاط السوفيتي، وكذلك فعل جعفر نميري حيث طلب من كارتر أن يرد بإيجابية على طلبات المساعدة من الدول المتلهفة للدفاع عن نفسها ضد التهديد السوفيتي(١٩٨).

وكانت نظم التسليح في الجيش المصري تماثل مثيلتها في الصومال من حيث كونها سوفيتية الصنع، مما أعطى للإمدادات التي قدمتها مصر للصومال أهمية كبيرة خصوصا في مجال قطع غيار الأسلحة الثقيلة، وهو ما مكن الحكومة الصومالية من تجاوز بعض العقبات، وكانت السعودية تدفع لمصر قيمة الأسلحة السوفيتية التي كانت تسلمها للصومال(١٩٩) غير أنه لم يكن في مقدور مصر أن تقدم للصومال الكثير من الأسلحة، بعد أن أغلق باب الأسلحة السوفيتية التي كانت ترد إلى مصر عقب تدهور العلاقات بينهما دون وجود بدائل أخرى، وهو ما وضع القوات المسلحة المصرية نفسها في وضع حرج وخصوصا في مجال القوات الجوية(٢٠٠). في الوقت الذي ظلت فيه الولايات المتحدة مترددة في تقديم الأسلحة لمصر، فلم تحصل مصر على أسلحة أمريكية إلا في نهاية عام ١٩٧٧(٢٠١).

وفي ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ هدد مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيجنيو بريزنسكي السفير السوفيتي في الولايات المتحدة أناتولي دوبرنين بعمل مضاد من خلال القوى الإقليمية الأخرى (مصر والسعودية وإيران) وأن بلاده سوف تتوقف عن إعاقة أصدقائها في المنطقة إذا استمر الاتحاد السوفيتي في دعم إثيوبيا، وكان ذلك على أثر تزايد المخاوف من قيام إثيوبيا بهجوم مضاد تخترق به الحدود الصومالية، ولكن دوبرنيين أكد له أن ذلك لن يحدث(٢٠٢).

ظلت السياسة المصرية في أفريقيا ضد اتجاه معظم الدول الأفريقية، فعلى الرغم من أن العديد من تلك الدول شاركت مصر والدول العربية قلقها من نمو النفوذ السوفيتي في القرن الأفريقي وفي القارة الأفريقية عموما، إلا أن تلك الدول في ذات الوقت كانت معارضة للتدخل المصري والسعودي والإيراني إلى جانب الصومال على اعتبار أنها الطرف المعتدي(٢٠٣).

وفي منتصف يناير ١٩٧٨ قام السادات بإبلاغ الولايات المتحدة بإمكانية نشر قوات مصرية في الصومال، وقد رحبت الولايات المتحدة بعرض السادات، وكرر جيسكار دستان إبلاغ الولايات المتحدة بالخطة المصرية ولكن السادات لم يكرر عرضه، وقد فسرت الولايات المتحدة عرض السادات بأنه محاولة لحثها على اتخاذ مواقف أكثر قوة، ولكي يحصل منها على الدعم العسكري والمالي(٢٠٤) بعد أن تزايدت شحنات

الأسلحة السوفيتية لإثيوبيا بشكل كبير، فقد نشرت جريدة الأهرام في منتصف يناير ١٩٧٨ أن ما بين مائتين وثلاثمائة طائرة شحن سوفيتية عملاقة كانت تقوم بنقل الأسلحة لإثيوبيا مستخدمة طرقا غير مشروعة في أجواء السودان[٢٠٥]. بل إن الاتحاد السوفيتي قام بضرب الثوار الإريتريين حول ميناء مصوع باستخدام قطعه البحرية حتى يفتح الطريق بين الميناء وإثيوبيا لنقل الأسلحة التي تصل إلى ذلك الميناء[٢٠٦].

وفضلا عن ذلك فإن أعداد القوات الكوبية في إثيوبيا تزايدت بشكل كبير، واشتبكت تلك القوات في القتال في أوجادين مع القوات الصومالية التي فقدت قدرتها على مواصلة الهجوم وبقيت في مواقعها تنتظر الهجوم الأثيوبي المضاد، وقد أسر العديد من الجنود الكوبيين ونشرت الأهرام صورا لهم في أواخر شهر يناير ١٩٧٨[٢٠٧].

وقد شهدت تلك الفترة أيضا تناقض المواقف بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، حيث كثف الاتحاد السوفيتي جهوده لدعم إثيوبيا، حين عقد مؤتمرا عسكريا موسعا في أديس أبابا حضره وزير الدفاع السوفيتي ديمتري أوستينوف، والجنرال كولياكوف رئيس الأركان السوفيتي في ليبيا، ووزير دفاع كوبا راؤل كاسترو وضباط كبار من ألمانيا الشرقية ورئيس أركان اليمن الجنوبي لوضع خطط الهجوم المضاد الأثيوبي[٢٠٨]، بينما كانت الولايات المتحدة تعقد اجتماعا مع حلفائها في ٢١ يناير في لندن لدراسة الوضع في القرن الأفريقي، انتهى بالإعلان عن حرص هذه الدول على عدم التورط في النزاع وترك الموضوع كله لمنظمة الوحدة الأفريقية[٢٠٩].

ولم تتلق الصومال سوى كمية محدودة من الأسلحة الخفيفة من فرنسا وإيطاليا وبعض المعدات الإلكترونية المضادة للطائرات من سويسرا، كما حصلت على مدافع مضادة للدبابات بريطانية الصنع عن طريق السعودية وإيران وباكستان[٢١٠]، ولكن ذلك لم يكن له أهمية مقارنة بما تحصل عليه إثيوبيا، لذلك لم يعد هناك شك في مصير الحرب، وهو ما دفع منجستو الذي أغراه حجم الأسلحة والقوات أصبحت تحت يديه إلى توجيه إنذار للصومال في ٣٠ يناير لكي تسحب قواتها قبل أن يبيدها الهجوم الأثيوبي، في حين حاول سياد بري الخروج من المأزق فاقترح إجراء استفتاء عام في أوجادين لتقرير المصير تحت إشراف دولي وهو ما رفضته إثيوبيا[٢١١].

ولما يأست مصر والسعودية من إقناع الولايات المتحدة بتغيير سياستها، أعلنتا عن نيتهما زيادة الأسلحة المرسلة إلى الصومال لصد الهجوم الأثيوبي المنتظر[٢١٢]، كما شن السادات هجوما على الاتحاد السوفيتي في ٧ فبراير ١٩٧٨ متهما إياه بإنشاء ترسانة للأسلحة في إثيوبيا وليبيا وأعلن عن عزمه مساندة الصومال بطريقة فعلية نتيجة لقلقه من الوضع في الصومال[٢١٣]. فاتهمت إثيوبيا مصر بأنها أرسلت بالفعل قوة مسلحة من خمسة آلاف جندي إلى الصومال، وهو ما نفته مصر[٢١٤].

ومن ناحية أخرى زادت عمليات نقل الأسلحة المصرية للصومال غير أن هذه العمليات تعرضت لنكسة في شهر فبراير ١٩٧٨، فقد أجبرت الطائرات الحربية الكينية طائرة شحن مصرية كانت تحمل قطع مدفعية وقذائف هاون وهي متجهة للصومال بانتهاك المجال الجوي الكيني، بعد أن رفضت التصريح لها بالمرور، فانتقم السادات من كينيا بحجز طائرتين كينيتين كانتا في مطار القاهرة[٢١٥]، ولكن الأزمة سرعان ما حلت في ١١ فبراير وتوصلت مصر مع كينيا لاتفاق لتسويتها[٢١٦].

غير أن إثيوبيا انتهزت هذه الفرصة لتوجيه ضربة للسياسة المصرية في أفريقيا، فقد دعا وزير الخارجية الأثيوبي رؤساء البعثات الدبلوماسية الأفريقية في أديس أبابا ماعدا السفير المصري لاجتماع معه، واتهم مصر بأنها طرف مباشر في الصراع، وأن حادث الطائرة في كينيا يعكس تدخل مصر في شئون القرن الأفريقي، ثم عقد منجستو مؤتمرا صحفيا اتهم خلاله مصر بإرسال قوات عسكرية إلى الصومال بجانب قوات من السعودية وإيران وأبو ظبي[٢١٧].

وردت وزارة الخارجية المصرية على اتهامات الحكومة الأثيوبية، واتهمتها بأنها تعمدت القيام بهذه الحملة ضد مصر قبل بدء أعمال مؤتمر وزارة الخارجية الأفارقة في طرابلس بتدبير سابق مع عواصم أفريقية وعربية أخرى بهدف التهجم على مصر، وأن إثيوبيا اتبعت أسلوبا رجعيا متخلفا بمحاولة إثارة الفرقة بين دول أفريقيا السوداء وأفريقيا العربية والإدعاء بوجود تحالف بين مصر والسعودية وإيران وأبو ظبي[٢١٨].

وقد أدت تلك الأحداث والعديد من العوامل الأخرى إلى إحداث تغير في السياسة المصرية تجاه الصراع الدائر في القرن الأفريقي، وأبرز هذه العوامل أن معظم الدول الأفريقية كانت ضد الصومال وتعتبرها معتدية، كما أن العلاقات بين مصر والدول العربية قد تدهورت بشدة في ذلك الوقت، فقد قطعت الدول العربية علاقاتها مع مصر في فبراير ١٩٧٨ بسبب مساعيها لتحقيق سلام منفرد مع إسرائيل[٢١٩]، والأهم أن القوات الصومالية أصبحت عاجزة عن حسم النزاع أو التمسك بما حققته من نجاح وكانت الهزيمة آتية لا ريب فيها في ظل الإصرار الأمريكي على عدم تسليح الصومال، بل إن الخطر أصبح يتمثل في إمكانية تخطي القوات الأثيوبية وحلفائها للحدود الصومالية المعترف بها دوليا واحتلال أجزاء من الصومال نفسها، وإسقاط الحكومة الصومالية. وهو ما كان يعني أن مصر تحتاج إلى تدعيم الصومال سياسيا، وكان من المتعذر عليها أن تقوم بذلك وهي معزولة عربيا وأفريقيا، فقررت العودة مرة أخرى إلى مبدأ قدسية الحدود، فأصدرت بيانا في ١٠ فبراير ١٩٧٨ من خلال مؤتمر صحفي بحضور حسني مبارك نائب الرئيس وممدوح سالم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس المخابرات، وتضمن هذا البيان تأكيد مصر على عدم وجود قوات لها في الصومال وعلى استعدادها

لمساعدة الصومال في الدفاع عن أراضيها، كما أكد على رفضها التدخل الأجـنبي في النزاع وفي الشئون الأفريقية، وعلى قصر حل النزاع داخل منظمة الوحدة الأفريقية[٢٢٠]. وهو الأمر الذي كان يعني أنها تقبل بمبدأ احترام الحدود القائمة وهو ما يناسب إثيوبيـا ولا يناسب الصومال. ولذلك بدأت مصر الاتصال بطرفي النزاع عن طريق سفرائهما في القاهرة وعواصم الدول الأفريقية الأخرى[٢٢١].

وهكذا أصبح هدف مصر هو حماية الصومال من الغزو الأثيوبي المنتظـر ولـيس الحفاظ على ما حققته من مكاسب في أوجادين[٢٢٢]، وهو ما اتفقت عليه مع الولايات المتحدة التي أرسلت مبعوثا خاصا لإثيوبيا في ١٦ فبراير ١٩٧٨ وهو ديفيد أرون نائب مستشار الأمن القومي حيث حصل على وعد من منجستو بعدم اجتياح الصومال، بعد أن أغراه بإمكانية أن تقدم له الولايات المتحدة المساعدات، وأن تستخدم صداقتها مـع مصر والسعودية لكي تؤثر على موقفهما تجاه إثيوبيا، وأن الولايات المتحدة تحترم سلامة الأراضي الأثيوبية و لم ترغب في أي وقت في انفصال أي جزء منـها سـواء كانـت أوجادين أو إريتريا[٢٢٣]. ويتضح من ذلك أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في التورط في المنطقة بصورة مباشرة[٢٢٤]، وهو ما أكده تصريح الجنرال جورج بروان رئيس أركان حرب الجيش الأمريكي بأن الولايات المتحدة لا ترى سببا للتدخل في المنطقة عسـكرياً على الرغم من أهمية المنطقة الاستراتيجية لها طالما أن هناك دولا أخرى في المنطقة لديها أسباب أكثر إلحاحا تجعلها تهتم بالتدخل وأن على هذه الـدول مسـاعدة الصـومال دفاعيا[٢٢٥].

ولكن مصر وإيران والسعودية لم تكن تمتلك القدرة على مساعدة الصومال دفاعيا في مواجهة طوفان المساعدات السوفيتية، وبدون مساعدة الولايات المتحدة التي أصرت على عدم تسليم أسلحة أمريكية الصنع للصومال، وعلى أثر اكتشاف خطـة إيرانيـة لتسليم الصومال كمية من الأسلحة الأمريكية التي بحوزتها، احتجت الولايات المتحـدة لدى الحكومة الإيرانية وأبلغتها أن ذلك يعد عملا غير شرعيا وأنها لا تقبلـه، ولـذلك تركزت جهود مصر والدول الأخرى على أن تعلن الولايات المتحدة صراحة أنها ملتزمة بمساعدة الصومال عسكريا إذا ما عبرت القوات الأثيوبية المدعومة من الاتحاد السـوفيتي وحلفائه حدودها المعترف بها دوليا[٢٢٦]، واتفقت مصر والسودان والسعودية وإيران على أن تتعاون قواتهم المسلحة لمساعدة الصومال في حالة تعرضها للغزو وترددت أنباء عن أن القوات المصرية قد تتحرك لتتخذ مواقع لها في بعض القواعد بالبحر الأحمر[٢٢٧]، وأعلن السادات أن مصر سوف ترسل وحدة من قواتها العسكرية (لواء يتراوح عدد أفراده بين أربعة وخمسة آلاف جندي) بتمويل من السعودية في حالة تعرض الصـومال للغـزو. حدث ذلك في الوقت الذي تزايدت فيه مشاركة حلفاء الاتحاد السـوفيتي في إثيوبيـا،

فأصبح هناك مستشارون من ألمانيا الشرقية وبلغاريا والمجر وبدرجة أقل بولندا وتشيكوسلوفاكيا[٢٢٨] إلى جانب القوات والخبراء الكوبيين الذين بلغ عددهم أكثر من أحد عشر ألف جنديا مزودين بأكثر من أربعمائة دبابة سوفيتية وحوالي خمسين طائرة ميج طبقاً لتقديرات المخابرات الأمريكية في شهر فبراير ١٩٧٨، وهي أكبر قوة عسكرية لدولة أفريقية جنوب الصحراء[٢٢٩].

ونتيجة لذلك قررت مصر زيادة وجودها العسكري الرمزي في الصومال إلى حوالي ألفي فرد ولكن في مهام غير قتالية، أي في مهام استشارية وفنية، وبلغت قيمة الأسلحة التي قدمتها مصر للصومال حتى ذلك الوقت ثلاثين مليون دولار ولكن ذلك لم يكن ليقارن بطبيعة الحال بما حصلت عليه إثيوبيا حتى إذا أضيف إلى هذا المبلغ مساعدات الدول الأخرى مثل السعودية وإيران وباكستان وبعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا[٢٣٠]، بل كان أقل مما قدمته دول عربية مثل ليبيا لإثيوبيا التي تبرعت لها بسخاء، فقدمت لها دبابات لتستخدمها القوات الكوبية حتى وصول الأسلحة السوفيتية، كما زودها بالوقود مجانا طوال فترة الحرب[٢٣١].

هذا فضلا عن إسرائيل التي كشف وزير خارجيتها موشى ديان في تصريح له في أوائل أبريل ١٩٧٨ أثناء زيارته لسويسرا عن قيامها بتزويد إثيوبيا بالأسلحة ضد الصوماليين والإريتريين لكونها الدولة الوحيدة غير العربية على البحر الأحمر، مما أحرج إثيوبيا التي قررت طرد الخبراء الإسرائيليين وبررت موقفها بأن إسرائيل كانت الدولة الوحيد من بين دول العالم التي قبلت أن تزودها بالأسلحة قبل أن تحصل على الأسلحة من الاتحاد السوفيتي[٢٣٢].

وعلى الرغم من ضخامة المساعدات التي تلقتها إثيوبيا لم تفلح نداءات سياد بري التي نقلها السادات للولايات المتحدة في إقناعها بتغيير وجهة نظرها وتزويد الجيش الصومالي بالأسلحة[٢٣٣]، بل إن الولايات المتحدة مارست ضغوطا على مصر والسعودية لكي تلتزم بهذا الموقف وأن تؤجل عروضها على الصومال من الأسلحة والقوات إلى أن يحدث احتلال فعلي للأراضي الصومالية[٢٣٤]. بل الأدهى من ذلك أن الحكومة الأمريكية قامت في ٢٤ فبراير بتسليم إثيوبيا معدات عسكرية وقطع غيار للأسلحة الأمريكية التي بحوزة الجيش الأثيوبي بلغت قيمتها أربعين مليون دولار وبررت ذلك بأنها تنفذ اتفاقية سابقة عقدت بينهما في بداية عام ١٩٧٧[٢٣٥].

وفي أواخر فبراير ١٩٧٨ كانت إثيوبيا قد حشدت قوات كبيرة للقيام بالهجوم الشامل بلغت أربعين ألفا من القوات النظامية وثمانية وأربعين ألفا من المليشيات الشعبية، بجانب القوات الكوبية التي كانت تحت قيادة الجنرال أرنالدوا أوشوا Ornaoldo

وكل هذه القوات كانت تحت القيادة العامة للجنرال فاسيلي بتروف Vasily Oschoa Petrov نائب قائد القوات البرية السوفيتية(٢٣٦).

وكانت تلك القوات قد نجحت خلال النصف الثاني من فبراير ١٩٧٨ في إعـــادة استخدام خط السكة الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي والذي ظل معطلا منذ شهر يونيـــو ١٩٧٧ لحل أزمة الإمدادات التي ظلت تأتي لإثيوبيا عن طريق الطائرات لمدة أربعة أشهر أو عن طريق ضيق من البحر الأحمر من ميناء عصب، مما جعل الظروف مهيأة للبدء في الهجوم الرئيسي انطلاقا من مدينة هرر لطرد الصوماليين من مدينة جكجكا الاستراتيجية لكي تفتح الطريق أمام الدبابات الأثيوبية إلى صحراء أوجادين ثم الحدود الصومالية(٢٣٧). وقد بدأ هذا الهجوم مع مطلع شهر مارس ١٩٧٨ حيث أطبقـــت القـــوات الأثيوبيـــة وحلفائها بخطة ذكية على القوات الصومالية التي كانت تنتظر الهجوم عبر ممـــر مـــاردا وضعها الجنرال فاسيلي بتروف عرفت بعملية الكماشة، فانهارت القوات الصـــومالية في أقل من ثلاثة أيام، واستعادت إثيوبيا جكجكا في يوم ٥ مارس(٢٣٨)، وفي التاســـع مـــن مارس أبلغ سياد بري الولايات المتحدة أنه سيسحب قواته مقابـــل ســـحب القـــوات الكوبية والسوفيتية(٢٣٩)، وذلك بعد أن خسرت الصومال ثمانية آلاف قتيل وهو ما يمثل ثلث قوة الجيش، وثلاثة أرباع معداتها من الدبابات ونصف قواتها من الطائرات(٢٤٠).

وقد رحبت مصر بقرار الانسحاب الصومالي كخطوة لحل النزاع من خلال منظمة الوحدة الأفريقية(٢٤١)، وبعد أن تأكدت مصر من توقف القوات الأثيوبيـــة دون عبـــور الحدود الصومالية أعلنت في ١٨ مارس أن دورها هو تأمين الوصول إلى حل أفريقي لهذا الصراع وأنها بدأت اتصالات مع سفيري الصومال وإثيوبيا بالقاهرة في محاولة لاحتـــواء النزاع في القرن الأفريقي(٢٤٢).

وبعد انتهاء أزمة أوجادين كان على مصر والدول العربية اتخاذ موقف أخر نتيجة لتحول الجيش الأثيوبي شمالا باتجاه إريتريا، لكي يقضي على الثورة الإريترية، فأرســـلت مصر والدول العربية كميات من الأسلحة للإريتريين، كما تأسست في القاهرة جمعيـــة للصداقة المصرية الإريترية(٢٤٣)، ولكن الموقف في إريتريا كان مختلفا فقد رفض الكوبيون الاشتراك في الهجوم، كما كان الاتحاد السوفيتي أكثر حرصا في عدم الاشتراك بصـــورة كاملة في العمليات العسكرية(٢٤٤) بل انهما حاولا التوفيق بين الجبهات الإريترية المختلفة وإثيوبيا، ولكن منجستو أصر على الحل العسكري(٢٤٥)، وفي يوليو ١٩٧٨ بدأ الهجـــوم الأثيوبي ونجحت القوات الأثيوبية في استعادة معظم المناطق التي خســـرتها في جنـــوب ووسط إريتريا فانسحبت الجبهة الشعبية الإريترية إلى المرتفعات لتحتمـــي بهـــا، بينمـــا أصرت جبهة التحرير الإريتريـــة على مواجهة القـــوات الأثيوبية فخسرت الكثير مـــن قواتها(٢٤٦).

وقد تعرضت مساعدات مصر والدول العربية للإريتريين لعدة عوائق أهمها الحذر الذي التزم به السودان نتيجة لخوفه من رد الفعل الأثيوبي بدعم متمردي الجنوب على الرغم من الضغوط المصرية السعودية عليه[٢٤٧]. كذلك لم تكن المساعدات العربية للثورة الإريترية فعالة فقد كانت في معظمها أسلحة خفيفة ومساعدات غذائية وطبية وهو أقل بكثير مما كانت تحتاجه الثورة لمقاومة الجيش الأثيوبي بأسلحته الحديثة. إلى جانب انقسام جبهات الثورة الإريترية مما أدى لتوزيع مساعدات الدول العربية بينها، فاتجهت معظم مساعدات مصر والدول العربية إلى جبهة التحرير الإريترية (القوات الشعبية) بقيادة عثمان صالح سبي، لأن مصر كانت مرتابة من الجبهة الشعبية برئاسة أسياسي أفورقي والتي كانت بعض قياداتها مسيحية كما كانوا ماركسيين، إذ لم تكن مصر راغبة في أن يكون ساحل البحر الأحمر تحت سيطرة قوة ماركسية[٢٤٨]. غير أن ذلك لم يمنعها من تقديم الأسلحة لكافة الفصائل الإريترية ففي أغسطس ١٩٧٨ أفرغت باخرة مصرية حمولتها في ميناء بورسودان للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا التي كانت تحاول استعادة مواقفها الهجومية في مواجهة القوات الأثيوبية انطلاقا من قواعدها الرئيسية في منطقة كرن وبعض المواقع المحيطة بأسمره في الهضبة الإريترية، كما قامت باخرة أخرى بتفريغ حمولتها من الأسلحة في شهر سبتمبر ١٩٧٨ مخصصة لجبهة التحرير الإريترية والمجلس الثوري بزعامة أحمد ناصر[٢٤٩].

كما قدمت مصر مساعدات إنسانية للثوار، فقد قررت وزارة الصحة المصرية في سبتمبر ١٩٧٨ إرسال بعثة طبية مكونة من خمسة أطباء لدعم جبهة التحرير الإريترية[٢٥٠]. وهو كان له أثر كبير لدى الإريتريين فقد أشاد عثمان صالح سبي بالدور الإنساني الذي قامت به مصر في دعم الثورة الإريترية والدور الذي لعبته البعثة الطبية المصرية لعلاج المرضى والجرحى من الثوار[٢٥١].

سياسة مصر في القرن الأفريقي في ظل زيادة النفوذ السوفيتي في إثيوبيا:

شهدت الفترة التي أعقبت حرب أوجادين تزايد النفوذ السوفيت في إثيوبيا بدرجة كبيرة، حيث وقع الاتحاد السوفيتي معها معاهدة صداقة وتعاون في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٨ مشابهة للمعاهدة التي وقعها مع مصر في عام ١٩٧٢، حيث تضمنت تعاون البلدين في المجال العسكري وتنسيق السياسات السوفيتية والأثيوبية ومقاومة السياسة الأمريكية التوسعية[٢٥٢].

في ذات الوقت تعرضت مصر لضغوط كبيرة، حيث ترددت علاقاتها بالدول العربية على أثر اجتماعات كامب ديفيد، إذ قرر مؤتمر القمة العربية الذي عقد في بغداد في الفترة من ٣-٥ نوفمبر ١٩٧٨ رفض نتائج كامب ديفيد وتجميد العلاقات الدبلوماسية

مع مصر ووقف المساعدة المالية لها ونقل مقر الجامعة العربية، فلم يتبق في جانب مصـــر من الدول العربية سوى السودان والصومال وعمان، وقد أثرت تلك الأحـــداث علـــى سياسة مصر تجاه منطقة القرن الأفريقي، فعلى الرغم من عودتها إلى الالتزام بمبدأ قدسية الحدود، وهو ما يحقق مصلحة إثيوبيا، إلا أنها رأت أن من واجبها الحفاظ على استقرار الصومال ودعمها في مواجهة إثيوبيا المدعومة من السوفيت ومساعدتها لتخطـــي أثـــار الهزيمة[٢٥٣]، فقدمت لها معدات عسكرية تمثلت في ذخائر وقطع غيار لبعض الأســـلحة السوفيتية التي كانت بحوزة الجيش الصـــومالي مثـــل دبابـــات تي — ٥٤، وتي — ٥٥ وناقلات الجنود المدرعة، واستمر الوجود العسكري المصري في الصومال والمتمثـــل في الخبراء العسكريين، كما فتحت مصر أبواب مدارسها العسكرية للطلبة الصوماليين لتوفير التعليم والتدريب العسكري الذي افتقدته الصومال بعد انهيار علاقاتهـــا مـــع الاتحـــاد السوفيتي[٢٥٤].

إلى جانب ذلك حرصت مصر على التأكيد على دعمها للصومال عسكريا وإظهار ذلك، فدرجت على إرسال المسئولين العسكريين لزيارة الصومال لتأكيد دعمهـــا[٢٥٥]، ففي أغسطس ١٩٧٨ قام عبد الغني الجمسي وزير الدفاع بزيارة إلى الصومال، كمـــا زارها رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية في العام التالي، وقد تمخضت تلـــك الزيارات عن إرسال مصر لمجموعة من الخبراء المصريين في مجـــالات القـــوات الجويـــة والبحرية والدفاع الجوي لمساعدة الجيش الصومالي[٢٥٦]. إذ كانت الصومال مـــا تـــزال تواجه الخطر الأثيوبي، ومن ثم تصاعدت الهجمات الفدائية التي تقوم بها جبهـــة تحريـــر الصومال الغربي في أوجادين، مما أدى إلى زيادة إثيوبيا من غاراتها الجوية علـــى المـــدن الصومالية بحجة ضرب معسكرات تدريب الجبهة والضغط على الصومال لوقف دعمها للجبهة حتى بلغت الغارات الجوية في الفترة من نوفمبر ١٩٧٨ إلى فبراير ١٩٧٩ أكثـــر من مائتي غـــارة جوية[٢٥٧].

واستمر كذلك التعاون بين أجهزة المخابرات المصرية والسعودية والمغربية والإيرانية لإرسال الأسلحة إلى الصومال ومقاومة النفوذ الشيوعي في المنطقة، وهو ما عرف باسم "نادي سفاري" والذي ظل سريا حتى كشفت عنه وثائق السفارة الأمريكية في إيـــران بعد الثورة الإيرانية واقتحام الطلبة الإيرانيين لها[٢٥٨].

وعلى الرغم من ذلك، لم تكن الصومال راضية عن الجهود المصرية، فقد صـــرح سياد بري في أكتوبر ١٩٨١ بأن هناك دولا ساعدت الصومال في محنته ودولا وقفـــت متفرجة، وأن مصر وإن كانت ساعدت الصومال بالفعل إلا أنـــه كـــان بإمكانهـــا أن تساعدها بصورة أكبر مما فعلت[٢٥٩].

وكانت مصر قد ساءت أحوالها الاقتصادية في النصف الثاني من السبعينيات لأسباب عديدة أهمها ما تكبدته من تكاليف حروبها السابقة مع إسرائيل، وحاجة البلاد إلى التنمية الاقتصادية، وهو ما تسبب في انخفاض الإنفاق العسكري المصري نفسه، فقد انخفضت نفقات مصر العسكرية بداية من عام ١٩٧٨ والأعوام التالية لها بمعدلات كبيرة ففي عام ١٩٧٩ بلغت ٢. ٠٦٨ مليار دولار وفي عام ١٩٨٠ بلغت ١. ٤٦٤ مليار دولار وبالتالي انخفضت قدرتها على مساعدة غيرها[٢٦٠].

وقد أثارت سياسة مصر في دعم الصومال غضب إثيوبيا، وأتاحت الفرصة لمنجستو هيلاماريام لتصوير مصر على أنها ألد أعداء إثيوبيا، وبدأت الصحف الأثيوبية حملة معادية لمصر لم يسبق لها مثيل، واستمرت هذه الحملة طوال سنوات حكم السادات المتبقية، فاتهمت مصر بأنها تقود حملة الجهاد المقدس ضد إثيوبيا، وصورت السادات كعميل للولايات المتحدة، وفي ذات الوقت غيرت الصحف الأثيوبية من لهجتها تجاه جمال عبد الناصر الذي اعتبرته مصدرا للإلهام الثوري الذي انطلق من مصر إلى أفريقيا والعالم الثالث، واتهمت السادات بتدمير المكاسب التي حققتها مصر خلال حكم عبد الناصر، كما وصفته بأنه خديوي مصر تشبيها له بالخديوي إسماعيل[٢٦١].

وحاولت إثيوبيا استخدام وجود منابع النيل الأزرق في أراضيها واعتماد مصر والسودان على هذه المياه، للضغط عليهما لوقف مساعداتهما للصومال وللثوار الإريتريين[٢٦٢]، فأعلنت في ١٣ مايو ١٩٧٨ أنه ليس من حق أحد أن يسألها عن حقها الثابت والواضح لاستعمال مصادرها الطبيعية لمنفعة شعبها، وأن لها الحرية الكاملة في استخدام المياه، وإن كانت قد أعلنت أنها لا تنوي استخدام هذا الحق ضد الدول المجاورة، كما أعلن منجستو بأنه إذا كان السادات يرغب في حماية مياه النيل فعليه أن يعرف أن أهم منابع النيل موجودة في إثيوبيا التي يرغب في تدميرها، والتي يأتي منها الغرين الأسود للفلاحين المصريين، في حين أن الذين يموتون في أوجادين هم مواطنون أثيوبيون مثل هؤلاء الفلاحين الذين يريد لهم السادات الحياة[٢٦٣].

وخلال عام ١٩٧٩ حدثت عدة أمور أثرت على السياسة الأمريكية تجاه الوجود السوفيتي في إثيوبيا والنشاط السوفيتي عموما، فقد شهدت تلك الفترة زيادة النفوذ السوفيتي في إثيوبيا، كما فقدت الولايات المتحدة أحد أهم حلفائها في منطقة الشرق الأوسط وهو شاة إيران بعد حدوث الثورة الإسلامية، ولذلك زادت أهمية مصر لها خاصة بعد أن وقعت اتفاقية السلام مع إسرائيل في مارس ١٩٧٩، وهو ما دلل عليه تصريح كارتر تعليقا على المعاهدة، بأن هذه المعاهدة ستسمح لمصر بتحرير خمس فرق كاملة من جيشها مما سيمكنها من أن تكون قوة استقرار في المنطقة[٢٦٤]، ومن ثم عملت

الولايات المتحدة على أن تتوصل إلى اتفاقيات عسكرية مع مصر والسودان وكينيا لكي تؤمنها ضد الهيمنة السوفيتية التي ترغب في تقويض هذه الدول(٢٦٥).

تسببت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في تعرض مصر لمقاطعة عربية انضـــمت لها جيبوتي في مايو ١٩٧٩، وإن كان مصر قد أعلنت أنها تدرك أن جيبوتي أقدمت على ذلك بعدما تعرضت لضغوط وإغراءات من بعض الدول العربية لحملها علـــى اللحـــاق بعدد من الدول العربية الأخرى(٢٦٦). حتى إثيوبيا صاحبة العلاقات الوطيدة مع إسرائيل أثناء العهد الإمبراطوري والعهد الثوري وصفت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بأنها تهدف إلى إضعاف الجبهة العربية الأفريقية المناهضة للصهيونية والسياسة الأمريكية، وأن مصر أصبحت تستخدم كوسيلة ضد حركات التحرر الوطني في أفريقيا وكأداة لإسقاط الأنظمة الديمقراطية الثورية(٢٦٧). وقد أعلن معمر القـــذافي في ٥ مـــارس ١٩٧٩ عـــن استعداده لتوقيع حلف دفاعي متبادل مع إثيوبيا للرد على التحالف المعقود بـــين مصـــر والسودان والموجه ضد ليبيا أولا ثم ضد إثيوبيا، وقد أعلن أنه حاول إثناء جعفر نمـــيري عن التحالف مع مصر إلا أنه رفض، وأن على الدول التقدمية الأفريقية أن تتحد لمواجهة القـــوى الاستعماريـــة والقوى المتحالفة معها(٢٦٨).

وتعددت الاتهامات لمصر بأن الحدود المصرية السودانية مرصوصة بالجنود المصريين، وأن لمصر أكثر من خمسين ألف جندي في السودان، ولكن جعفر نميري نفى مثل هـــذه الاتهامات، وإن أكد على حق مصر ليس في إرسال جيش إلى السودان لحماية مياه النيل، بل على حقها في احتلال السودان وإثيوبيا معا إذا حدث ما يهددها في مياه النيـــل لأن النيل مسألة حياة أو موت بالنسبة لها(٢٦٩).

وفي ذات الوقت تعددت الأخطار التي تحيق بمصالح مصر في المنطقة، فقد وصـــل النشاط العسكري السوفيتي في جنوب البحر الأحمر إلى حد خطير، فكانت سفنه الحربية تقوم باستعراضات بحرية بالقرب من شواطئ الصومال منتهكة المياه الإقليمية الصومالية، مما دفع الصومال للاستغاثة بمصر والسعودية(٢٧٠)، كما تزايد التعاون العسكري الأثيوبي مع اليمن الجنوبي على الجانب الأخر من مضيق باب المندب، ففي أكتوبر عـــام ١٩٧٨ أرسلت إثيوبيا قوة عسكرية من ستة آلاف جندي إلى اليمن الجنوبي لتأمين حدوده مـــع اليمن الشمالي، وفي يناير ١٩٧٩ أعلن عن خطة أثيوبية سوفيتية يمنية تستهدف تشـــديد الهجوم العسكري ضد الثوار الصوماليين والإريتريين وأن هناك خططا مجهزة لتـــدريب الشيوعيين السودانيين في عدن وأديس أبابا لإرســـالهم إلى الســـودان لتنفيـــذ أعمـــال تخريبية(٢٧١)، وهو ما كان يعني سيطرة الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه على مـــدخل البحـــر الأحمر واقتراب الخطر من السودان والحدود الجنوبية لمصر.

كما شرع السوفيت في إنشاء قاعدة بحرية ضخمة في جزر دهلك في البحر الأحمر على بعد ٤٨ كيلو متر شرقي مصوع، وذلك بهدف تعويض خسارتهم لقاعدة بربره الصومالية، حيث بنى السوفيت مستودعات ضخمة للوقود، ووسائل اتصالات، لكي تتمكن من خدمة سربهم البحري في المحيط الهندي مما مكنهم من تشديد قبضتهم على مدخل البحر الأحمر الجنوبي[٢٧٢] حيث أصبح لهم العديد من القواعد على مدخل البحر الأحمر وحوله، والبيان[٢٧٣] التالي يوضح انتشار هذه القواعد في هذه المنطقة:

المكان	البلد	نوع القاعدة	ملاحظات
دهلك	إثيوبيا	بحرية	رصيف عائم – إمداد – دفاع جوي
عصب	إثيوبيا	بحرية	إمداد
مصوع	إثيوبيا	بحرية	إمداد
بريم	اليمن الجنوبي	جوية – بحرية	ممر هبوط / رصيف عائم
عدن	اليمن الجنوبي	جوية – بحرية	ممر هبوط
بين الجبلين	اليمن الجنوبي	جوية	ممر هبوط
سوقطرة	اليمن الجنوبي	جوية- جوية	صواريخ أرض أرض – دفاع جوي – دعم بحري
التواهي	اليمن الجنوبي	بحرية	دفاع جوي – دعم بحري

وفضلا عن ذلك فقد سمحت إثيوبيا للاتحاد السوفيتي بإقامة قاعدة جوية في ماكيلي Makele في إقليم تيجرى احتوت على طائرات من أحدث الطرازات السوفيتية مع أطقم طيارين سوفيت وكوبيين[٢٧٤] بالإضافة إلى عمليات الاستطلاع الجوي من مطار أسمره[٢٧٥].

وفي أواخر عام ١٩٧٩ صدرت نشرة في أوروبا الغربية نقلا عن أجهزة المخابرات الغربية ورد بها أنه في منتصف سبتمبر ١٩٧٩ اشتبك سرب من طائرات ميج – ٢١ المصرية الذي كان يقوم بدورية حراسة الحدود فوق الحدود الأثيوبية – السودانية مع مجموعة من طائرات ميج الأثيوبية والتي كان يقودها طيارون كوبيون، وانتهى الاشتباك بخسائر في الجانبين، وترتب على ذلك أن عززت مصر قواتها الجوية في القواعد السودانية، وبعد أيام وقعت معركة جوية أخرى حيث اعترضت دورية حراسة مصرية أخرى سربا للطائرات الأثيوبية، وبعد أن أسقطت الطائرات المصرية طائرة أثيوبية ظهر في الجو سربان من طائرات ميج – ٢٣ وميج –٢٥ الأحدث من الطائرات المصرية، ويقودها طيارون سوفيت بعلامات سلاح الجو السوفيتية (النجمة الحمراء)، ولم يكن في

القواعد الجوية القريبة أي طائرة مصرية تستطيع التصدي لطرازات الطائرات السـوفيتية فسقطت العديد من الطائرات المصرية، وهو ما تسبب في تذمر سلاح الطيران المصـري نتيجة قيامهم بحماية حدود بعيدة عن أراضيهم بطائرات مستهلكة ومن حولهم تـزين إثيوبيا وليبيا بأحدث الطائرات السوفيتية وإسرائيل بأحدث الطائرات الأمريكية، خاصة وأن الطائرات التي قامت الولايات المتحدة بتزويد مصر بها كانت من طراز قديم (أف — ٤) لا تصلح إلا لمهاجمة أهداف أرضية ثابتة ولا حول لها ولا قوة أمام أضعف طائرة في القواعد الجوية الأثيوبية، ولذلك طلب السادات من الولايات المتحدة غاضبا أن تنفـذ بعض وعودها له وإمداد مصر بطائرات أحدث من طائرات أف — ٤ التي وصفها بأنها لا تصلح إلا للعرض في المتاحف، فاستجابت الولايات المتحدة فسلمت مصر ٤٠ طائرة من طراز أف — ١٦ التي تستطيع مواجهة الطائرات السوفيتية، فضلا عن ٢٤٤ دبابة أم — ٦٠، و ١٤٠ دبابة أخف وزنا يمكن نقلها بواسطة الطائرات[٢٧٦]. والبيان[٢٧٧] التالي يوضح مبيعات الولايات المتحدة لمصر من الأسلحة في تلك الفترة مقدرة بالمليون دولار:

العام / نوع الدعم	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
تدريب	٠,٢	٠,٤	٠,٨	٠,٨
مبيعات بقروض	-	١٥٠٠	-	٥٥٠

ولم يلبث أن انعكس سوء العلاقات بين مصر وإثيوبيا على مسألة ميـاه النيـل، خصوصا بعد أن حاول السادات اسـتخدام ورقـة ميـاه النيـل في علاقاتـه مـع الإسرائيليين[٢٧٨]، ففي سبتمبر ١٩٧٩ أعلن السادات في حيفا أنه يعتزم توصـيل ميـاه النيل التي ستروي سيناء إلى صحراء النقب في إطار التعاون مع إسرائيل[٢٧٩]، وقـال أن ذلك سوف يكون دليلا على حسن الجوار وأن ذلك سوف يتم عقب الانتهاء من العمل في إنشاء السحارة التي ستحمل مياه النيل تحت قناة السويس[٢٨٠]، وقـد أثـار ذلـك منجستو خصوصا بعد أن صرح بطرس بطرس غالي - وزير الدولة للشئون الخارجية — أن الأمن القومي المصري الذي يستند على مياه النيل في يد البلدان الأفريقية الأخـرى، وأن الحرب القادمة في المنطقة ستكون على مياه النيل[٢٨١]. وهـاجم منجسـتو مصـر والسادات وقال أنه لن يسمح بنقل المياه إلى النقب وأنه سـوف ينفـذ العديـد مـن المشروعات والخزانات على بحيرة تانا والنيل الأزرق بهدف حرمان مصر من مياه المنابع الأثيوبية[٢٨٢].

ولكن السادات واصل تنفيذ مشروعه ففي ٢٧ نوفمبر ١٩٧٩ أصدر إشارة البدء في حفر ترعة السلام من فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ على طريق بور سعيد — الإسماعيلية، كي تمر تحت القناة إلى سيناء لتروي نصف مليون فدان، وطلب من وزير الري أن يجري دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه النيل إلى القدس، مارة بصحراء النقب لتكون بمثابة أبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية[٢٨٣]. وقد تسبب ذلك في تزايد غضب الحكومة الأثيوبية، فنشرت كتابا ورد فيه أن السبب الرئيسي في أطماع مصر في بحيرة تانا والنيل الأزرق يرجع إلى عدم استغلال الأنهار الأثيوبية وأن هذا يدفع كلا من مصر والسودان للطمع فيها والعمل على جعلها غير قادرة على استخدام هذه الأنهار، كما أعلنت أن تهديد مصر باستخدام القوة ضد إثيوبيا ما هو إلا تهديد أجوف لا يمكن تنفيذه استنادا إلى أن مصر ليس لديها قوات تستطيع التعامل مع التضاريس الأثيوبية خاصة في المناطق الشمالية، وأنه لم يسبق لأي دولة أن نجحت في احتلال إثيوبيا باستثناء إيطاليا[٢٨٤].

وتعددت اتهامات إثيوبيا لمصر، فادعت أنها تدفع ثمنا باهظا لوجود منابع النيل بها وأن هناك ٧,٢ مليون هكتار من أراضيها القابلة للزراعة تتعرض للانجراف في مياه الفيضان مما يهدد بدمار تلك المساحة في عام ٢٠١٠، وذلك بسبب انتقال هذه التربة إلى خارج إثيوبيا لتتراكم على ضفاف النيل وعند السدود المقامة في مصر والسودان، وأن مصر لا تكتفي بذلك بل تنقل مياه النيل خارج حوضه[٢٨٥].

و لم يأبه السادات بالاعتراضات الأثيوبية، فجدد عرضه على مناحم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي في شهر أغسطس ١٩٨٠ فعرض عليه أن تحصل إسرائيل على المياه لري النقب في مقابل حل مشكلة القدس على أساس أن حلها يحل جميع المشاكل، ولكن بيجن وإن كان متلهفا للحصول على مياه النيل إلا أنه لم يكن يريد أن يدفع لها ثمنا، فطلب من السادات أن يتم الفصل بين المياه وبين القدس. ثم كرر السادات فكرته في خطابه للملك الحسن ملك المغرب في نفس الشهر بأنه عرض على إسرائيل جزءا من مياه النيل لاستخدامها في إعادة تسكين المستوطنين في منطقة النقب بعد إجلائهم من المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وغزة[٢٨٦].

بالإضافة إلى ذلك دعمت مصر مشروعا أخر لنقل ٤,٥ مليون لتر في الساعة من نهر عطبرة إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر ومنه إلى السعودية عبر البحر الأحمر، وذلك حتى تتمكن السودان من ري المناطق شرق نهر العطبرة بالإضافة إلى استخدام الشلالات التي سوف توجد كنتيجة للمشروع بالقرب من ساحل البحر الأحمر لتوليد سبعة آلاف كيلو وات / ساعة، على أن تعوض السعودية كلا من مصر والسودان عن

خسارة بعض المياه بتوفير الأموال اللازمة لبعض المشـــروعات الصـــناعية والزراعيـــة فيهما[٢٨٧].

وفي بداية عام ١٩٨٠ هدد وزير الري المصري عبد العظيم عطا إثيوبيا بأن مصـــر لن تسمح لها باستغلال مياه النيل الأزرق، ودعا الدول العربية لتحمل مسئوليتها التاريخية وهو ما فسرته إثيوبيا على أنه دعوة للدول العربية لمساندة الإريتريين للعمل على زعزعة استقرار، فهاجمت مصر واتهمتها بأنها تدرب الإرهابيين – على حد تعبيرها– لمساعدتها على السيطرة على مياه النيل واللعب على أوتار الحرب الباردة أولا عن طريق الاتحـــاد السوفيتي ثم عن طريق الولايات المتحدة[٢٨٨]، وكذلك تحريض الدول العربيـــة لحرمـــان إثيوبيا من أي منح أو مساعدات عربية[٢٨٩].

كما قامت إثيوبيا في يونيو ١٩٨٠ خلال مـــؤتمر منظمـــة الوحـــدة الأفريقيـــة الاقتصادي في لاجوس بنيجيريا بالهجوم على مصر واتهامها بالتخطيط لتحويل مياه النيل إلى سيناء لريها بشكل غير قانوني[٢٩٠]. غير أن مصر أعلنت رفضها للادعاءات الباطلـــة التي أثارتها الحكومة الأثيوبية حول استخدام مصر لمياه النيل، واعتبرتها محاولة للتدخل في شئونها، وسلمت مذكرة لسفير إثيوبيا في القاهرة ولمنظمة الوحدة الأفريقيـــة ردا علـــى مذكرة وزعتها الحكومة الأثيوبية على أعضاء المنظمة، جاء فيها أن استخدام مصر للمياه في سيناء حق مطلق لا يقبل المناقشة من واقـــع الاتفاقيـــات الدوليـــة[٢٩١]والحقـــوق التاريخية[٢٩٢].

واتهم السادات الاتحاد السوفيتي بأنه يضع العراقيل أمام استخدام مصر لمياه النيـــل وهدد بأنه سيحمي حقوق مصر بالقوة[٢٩٣]. كما أعلن أن مصر لا تحتاج إلى إذن مـــن إثيوبيا أو الاتحاد السوفيتي لتحويل مياه النيل، وأنه إذا اتخذت إثيوبيا أي إجراء لمصـــادرة حقوق مصر على مياه النيل فلن يكون هناك بديل عن اســـتخدام القـــوة لمنعهـــا مـــن ذلك[٢٩٤].

وقد أثارت تلك التهديدات منجستو، ففي أول خطاب له في أديس أبابـــا بعـــد إعلان السادات وقف وأمامه على المائدة قارورة مليئة بالدماء، حـــتى إذا جـــاء ذكـــر السادات وتهديده بالحرب أمسك منجستو بالقارورة وطرحها أرضا بعنف فانكســـرت وتطايرت الدماء في كل اتجاه ثم هتف " فليأت السادات ولسوف يجدنا في انتظاره"[٢٩٥].

وعلى الرغم من ذلك قامت مصر بتوضيح وجهة نظرها لإثيوبيا بالنسبة لقضـــية المياه وأوضحت لها حرصها على استخدام مياه النيل لصالح شعب مصر ومشـــروعات التنمية المصرية[٢٩٦]. كما عملت مصر على التعاون مع السودان عن طريق الشـــروع في مشروعات جديدة لضبط النيل، واتخاذ مواقف موحدة لمواجهة مطالب الدول الأخـــرى في حوض النيل، فاتفقت مع السودان في عام ١٩٨٠ على وضع مشروع اتفاق لتكوين

لجنة من الدول التسع الواقعة في حوض نهر النيل للنظر في المشروعات المقترحة، ولكن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح لكونها محاولة لإقرار الوضع المائي الراهن[٢٩٧].

وكانت مصر تدرك أن إثيوبيا استخدمت مسألة مياه النيل في مهاجمتها على الرغم من عدم حاجتها إلى المياه فهي على عكس مصر، لديها العديد من الأنهار ومصادر المياه الأخرى التي لا تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مياه النيل وحجم الوارد منها إلى مصر إذا قامت الحكومة الأثيوبية باستغلالها[٢٩٨].

وقد واجهت مسألة نقل المياه لإسرائيل معارضة داخلية في مصر من قبل كافة الأحزاب السياسية و لم يكن أمام وزير الخارجية المصري كمال حسن على إلا أن يعلن في مجلس الشعب في نهاية عام ١٩٨٠ أنه تم إغلاق مسألة نقل المياه إلى النقب، ونفى عزم السادات على تنفيذ هذه الفكرة، وبرر تصرفه بأنه كان مستعدا للتضحية من أجل القدس، وأن بيحن رفض الفكرة من البداية و لم تتخذ أي إجراءات في هذا الشأن[٢٩٩].

ومع ذلك فقد استمرت إثيوبيا في الهجوم على مصر في هذا الموضوع، واستغلت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نموا في مطلع عام ١٩٨١، وطرحت قائمة بأربعين مشروعا على النيل الأزرق والسوباط[٣٠٠] ومعظمها من الدراسة التي أعدها مكتب استصلاح الأراضي بالحكومة الأمريكية في الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤[٣٠١]، كما هددت بأنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع جيرانها الموجودين أدنى النهر فإنها تحتفظ لنفسها بحقها في تنفيذ مشروعاتها من جانب واحد[٣٠٢].

وعلى الرغم من أهمية مسألة المياه لمصر إلا أن خطر الوجود السوفيتي كان يشكل للسادات أمرا أكثر إلحاحا، مما دفعه إلى أن يعرض على الولايات المتحدة أن تستخدم بصورة مؤقتة المطارات العسكرية المصرية القريبة من القاهرة (قاعدة غرب القاهرة الجوية)، كما ناقش معها إمكانية اتخاذ ترتيبات مماثلة في رأس بناس على البحر الأحمر[٣٠٣]. وقد وضحت أهمية ذلك للولايات المتحدة[٣٠٤] بعد أن تقرر انسحاب إسرائيل من سيناء تطبيقا لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وبالتالي تلاشت فكرة استخدام قاعدة إتزيون الإسرائيلية في سيناء[٣٠٥].

وفي السابع من مايو ١٩٨٠ نشرت الصحف الأمريكية (الواشنطن بوست والنيوزويك) أن مصر ستلعب دورا كبيرا في توسيع النفوذ الأمريكي في البحر الأحمر والمحيط الهندي[٣٠٦]، كما أعلن السادات عن رغبته في التعاون مع الولايات المتحدة في مجال قوة الانتشار السريع الأمريكية[٣٠٧]. وبالفعل وصلت قوة أمريكية إلى القاهرة في ١١ نوفمبر ١٩٨٠ بلغت ١٤٠٠ جندي من قوات الانتشار السريع لإجراء تدريبات مشتركة مع القوات المسلحة المصرية وهي التدريبات التي أصبحت تعرف باسم "النجم الساطع"[٣٠٨]. وهو ما تسبب في قلق إثيوبيا واليمن الجنوبي وليبيا ودفعهم إلى إعلان

الاتفاق على تكوين حلف ثلاثي في ١٩ أغسطس ١٩٨١[٣٠٩]. كرد علــى سياســة الولايات المتحدة والدول التابعة لها وهي مصر والسودان والصومال وإســرائيل، وقــد وصفت ليبيا هذا الاتفاق بأنه تأشيرة لانضمام إثيوبيا إلى الحركة العربية، على الرغم من أنها بلد غير عربي، ولكنها محاطة بدول عربية تقف في صف الولايات المتحــدة ضــد الحركة العربية[٣١٠].

وقد شكل هذا التحالف الجديد تهديدا حقيقيا لمصر فبالإضافة إلى قوة إثيوبيا الــتي حصلت على أسلحة زادت على الملياري دولار في الفترة من ١٩٧٧ — ١٩٨٠، كانت ليبيا تمتلك جيشا مزودا بأحدث الأسلحة السوفيتية، إذ كانت قد حصــلت في خــلال السبعينيات على كمية من الأسلحة بلغت قيمتها اثني عشر مليار دولار[٣١١].

وقد رحب الاتحاد السوفيتي بالتحالف الثلاثي ووصفه بأنه خطوة هامة في طريــق حركات التحرر وكفاحها ضد الاستعمار والدول الرجعية وتقوية السلام، وعلى الرغم من إعلان كل من إثيوبيا وليبيا واليمن الجنوبي أن هذا التحالف ليس موجها ضد أطراف أخرى إلا أن نص اتفاقية التحالف حدد أهدافها بالكفاح ضد الدول الرجعية التي كان المقصود بها مصر والسودان ودول الخليج العربيــة[٣١٢].

ومع وصول العداوة المصرية الأثيوبية إلى قمتها، تم اغتيال السادات في ٦ أكتــوبر ١٩٨١، وكان ذلك إيذانا بحدوث هدوء تدريجي في العلاقات بين البلدين خصوصا بعد أن اتجه خليفته حسني مبارك إلى تغيير لهجة المواجهة، وإن كان قد سار على نفس خطاه العريضة في السياسة الخارجية مثل التحالف مع الغرب وتغليب الوطنية المصــرية علــى القومية العربية[٣١٣].

يتضح مما سبق أن مصر بذلت جهودا كبيرة لمقاومة التعاون الأثيوبي الإسرائيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر، كما عملت على استغلال سعي إثيوبيــا للحفــاظ علــى علاقاتها بها لتحقيق هذا الغرض، ويتضح أيضا أن التحول الذي حــدث في علاقــات الصومال وإثيوبيا بالدولتين العظميين دفع مصر للتعاون مع دول أخرى مثل الســعودية وإيران لتحقيق مصالحها ولمقاومة النفوذ السوفيتي في الصومال ثم في إثيوبيا حتى وصــل الأمر إلى حد تراجع مصر عن التزامها بمبدأ قدسية الحدود وتأييد الصومال في أوجادين ثم تأييد الثورة الإريترية، وهو ما أدى لتدهور العلاقات بينها وبين إثيوبيا حــتى وصــل الأمر إلى حد التهديد بالحرب وبحث إثيوبيا عن تحالفات تواجه بها مصر.

هوامش الفصل الرابع

(1) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 170.

(٢) عبد العظيم رمضان، البحر الأحمر في الصراع بين مصر وإسرائيل (١٩٦٧- ١٩٧٨)، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠، ص ٥٩٢-٥٩٣.

(٣) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي السابع والخمسين لمجلس الجامعة، مارس - يونيو ١٩٧٢، مذكرة من الأمانة العامة إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن زيارة بعثات عسكرية إسرائيلية لبعض الجزر الإثيوبية جنوبي البحر الأحمر ٦ فبراير ١٩٧٢.

(٤) شكلت جامعة الدول العربية لجنة في سبتمبر ١٩٧٠ لتقصي الحقائق حول استئجار إسرائيل لجزر حبل الطير وحالب من إثيوبيا. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي : التنافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٨٥.

(٥) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي السابع والخمسين لمجلس الجامعة، مارس - يونيو ١٩٧٢، مذكرة الأمانة العامة عن جزر البحر الأحمر ١٩ يوليو ١٩٧١.

(٦) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٧) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي السابع والخمسين لمجلس الجامعة، مذكرة سرية من جمهورية السودان الديمقراطية ٢٩ ديسمبر ١٩٧١.

(٨) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٩) أمل الشاذلي، الأطماع الإسرائيلية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٥٢.

(١٠) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(١١) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي السابع والخمسين لمجلس الجامعة، مذكرة سرية من جمهورية السودان الديمقراطية ٢٩ ديسمبر ١٩٧١.

(١٢) أمل الشاذلي، المرجع السابق، ص ٥٣.

(١٣) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٥٩٥.

(١٤) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(١٥) صرح موشى ديان في مارس ١٩٧١ بأن " وجود شرم الشيخ في يد إسرائيل بدون سلام أفضل من سلام بدون شرم الشيخ، وذلك لاعتبارات استراتيجية وعسكرية واقتصادية تدور حول أمن إسرائيل وعلاقاتها بدول المنطقة. صلاح الدين فهمي محمد، استراتيجية البحر الأحمر في إطار حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، أحمد عزت عبد الكريم، المرجع السابق، ص ٦٣٧- ٦٤٠.

(١٦) نفسه، ص ٦٤٤- ٦٤٥.

(17) Erlich, H., The Cross and the River, p. 162.

(18) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 162.

(١٩) الهيئة العامة للاستعلامات، نشرة الوثائق، السنة العشرون، العدد الأول يوليو - ديسمبر ١٩٧١، بيان صحفي عن محادثات السادات مع سياد بري في ديسمبر ١٩٧١، ص ١٨٤.

(٢٠) الهيئة العامة للاستعلامات، نشرة الوثائق، السنة العشرون، العدد الثاني يناير- يونيو ١٩٧٢، بيان صحفي عن مباحثات السادات وهيلاسلاسي في القاهرة في ١٥ يناير ١٩٧٢،ص ٣٧٢.

(21) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 162.

(٢٢) أحمد محمد محمود، المرجع السابق، ص ١٢٦.

(23) Erlich, H.,Ethiopia and the Middle East, p. 161.

(٢٤) عايدة العلي سري الدين، المرجع السابق، ص ٩٥.

(٢٥) وزارة الخارجية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣-١٩٨٣، قرار مؤتمر القمة في الرباط في الفترة من ١٢-١٥ يونيو ١٩٧٢، ص ٢٣٨.

(٢٦) عبد الملك عوده، الحرب والتضامن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٥، يناير ١٩٧٤، ص ١٥٠.

(27) Makinda, S., op. cit., p. 70.

(٢٨) صلاح الدين فهمي، المرجع السابق، ص ٦٤٨-٦٤٩.

(٢٩) محمد حسنين هيكل، الخطر فوق البحر الأحمر، الأهرام، عدد ٢٧ أكتوبر١٩٧٢.

(30) Dines, M., The Ethiopian Red Terror, in: Davidson, B., Behind the War in Eritrea, New York 1980, p. 67.

(31) Farer, T., J., War Clouds on the Horn of Africa: A Crisis for Détente, New York 1976, p. 127.

(32) Peters, J., Israel and Africa, London 1992, p. 47.

(33) Erlich, H., The Cross and the River, p.162.

(34) Peters, J., Israel and Africa, London 1992, p. 47.

(٣٥) عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٤١.

(٣٦) عبد الملك عوده، الحرب والتضامن الأفريقي، ص ١٥٠.

(37) Erlich, H., The Cross and the River, p.162.

(٣٨) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٣٩) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٥٩٦- ٥٩٧.

(٤٠) السياسة الدولية، شهريات، العدد ٢٣، يوليو ١٩٧٣،ص ٢١٣.

(٤١) تقسم جزيرة بريم المجرى المائي لمدخل البحر الأحمر الجنوبي إلي ممرين أحدهما شرقي ويسمى باب الإسكندر بعرض ثلاثة كيلو مترات وعمقه أقل من ١٠٠ قدم، ولا يستخدم في الملاحة لضآلة عمقه ووجود الشعب المرجانية به، أما الممر الأخر فعرضه ستة عشر كيلو مترا وعمقه ألف قدم ويقع بين جزيرة بريم وجيبوتي. أحمد أبو الوفا، الأوضاع القانونية لجزر البحر الأحمر، محمد صفي الدين أبو العز (محررا)، جزر البحر الأحمر (الملف العلمي)، الجمعية العلمية الملكية (الأردن)، عمان ١٩٨٩، ص ٤٩٩.

(٤٢) صلاح الدين فهمي محمد، المرجع السابق، ص ٦٥٠-٦٥٢.

(٤٣)عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٥٩٧-٥٩٨.

(٤٤) الأهرام، عدد ١٥ يوليو ١٩٧٣.

(٤٥) سامي هاشم، حوار مع وزير خارجية إثيوبيا (ميناس هايلي)، الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٣٩، أول ديسمبر ١٩٧٣، ص ٤٧.

(٤٦) محمود نعناعة، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٤٧) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٥٩٨-٥٩٩.

(48) Farer, T., op. cit., p. 128.

(٤٩) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٦٠٢-٦٠٣.

(50) Farer, T., J., op. cit., p. 127.

(٥١) سامي هاشم، حوار مع دبلوماسي مع وزير خارجية إثيوبيا، ص ٤٣٩.

(52) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 173.

(٥٣) الأهرام، عدد ١٧ نوفمبر ١٩٧٣.

(54) Makinda, S., op. cit., p. 70.

(٥٥) نبيل محمود عبد الغفار، المرجع السابق، ص ١٢٧-١٢٩.

(٥٦) عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص ٦٠٧-٦٠٨.

(57) Wubneh, M., and Abate, Y., Ethiopia: Transition and Development in the Horn of Africa, London 1988, p, 177.

(٥٨) إلى جانب ذلك كان هناك العديد من الأسباب التي قللت من اهتمام الولايات المتحدة بإثيوبيا ومنها تصاعد المشاكل الداخلية والخارجية الإثيوبية، وتطوير القاعدة الجديدة في ديجو جارسيا مما قلل من أهمية قاعدة كاجينو الإريترية والتي تصاعد حولها الصراع بين الثوار الإريتريين والحكومة الإثيوبية. Herrick, and Anita, The US Role in Eritrea Conflict, in: Africa Today, Vol. 23, No. 2, 1976, p. 50؛ هانسون بلدوين، استراتيجية للغد : الاستراتيجية الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٠، ترجمة : محمود خيري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢١٧.

(59) Farer, T., J., op. cit., p. 132.

(60) Ayale, N., The Blue Nile and Hydro-politics among Egypt, Ethiopian, and Sudan, in: Proceeding of the International Conference of Ethiopian Studies, p.112.

(61) Patman, R., G., op. cit., p. 152.

(62) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 176.

(63) Harbeson, J., W., Ethiopia whither the Revolution, in: Africa Report, Vol. 21, No. 4, 1976, p. 51.

(64) Erlich, H., The Cross and the River, p. 164..

(٦٥) الأهرام، عدد ٢٥ أكتوبر ١٩٧٤.

(٦٦) الأهرام، عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٧٤.

(٦٧) الأهرام، عدد ٢٨ أكتوبر ١٩٧٤.

(٦٨) الأهرام، عدد ٢٧ أكتوبر ١٩٧٤.

(٦٩) الأهرام، عدد ١٢ أبريل ١٩٧٥.

(٧٠) الأهرام، عدد ٢١ يناير ١٩٧٥.

(٧١) نفسه.

(72) Hansson, G., The Ethiopian Economy (1974-1994): Ethiopia Tikdem and after, London 1995, p. 34.

(٧٣) الأهرام، عدد ١٠ يناير ١٩٧٥.

(74) Ottaway, M., Ethiopia, in: Albright, D., E., (Ed), Africa and an International Communism, Indiana University, p. 140.

(٧٥) نبيل محمود عبد الغفار، المرجع السابق، ص ٢٩١، ٢٢٥.

(٧٦) تبنت الصومال تطبيق الاشتراكية العلمية دون محاولة تطويع أفكارها مع البيئة الأفريقية وظروفها الاقتصادية والسياسية فيما عرف بالاشتراكية الأفريقية، والفارق بين الاثنين ينحصر في نقطتين، الأولى هي أن الاشتراكية الأفريقية ترفض وجود الطبقات الاجتماعية في البيئة الأفريقية، وترى أن الصراع الحقيقي هو بين الشعوب الأفريقية والاستعمار القديم والحديث، وأنها لا تؤمن كذلك بالفلسفة المادية وما يتبعها من فكر رافض للأديان وهما المبدآن اللذان تقوم عليهما الاشتراكية العلمية ولا ينطبقان على الصومال بأي صورة، فلم تكن توجد هناك بوليتاريا لكي يكون لها ديكتاتورية، كما أن المجتمع الصومالي يدين

بالإسلام ويتمسك بدينه. إجلال محمود رأفت، إبراهيم نصر الدين، القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥، ص ١٦-١٧.

(77) Laitin, D., D., Said, S., Somalia: Nation in Search of State, Colorado 1987, p. 40.

(78) Schwab, P., Cold War on the Horn of Africa, in: African Affairs, Vol. 77, No. 306, January 1978, p. 12.

(٧٩) سامي هاشم، حوار دبلوماسي مع سفير الصومال بالقاهرة، الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٣٨، ١٥ نوفمبر ١٩٧٣، ص ٤١.

(80) Makinda, S., op. cit., p. 78.

(٨١) نجيب صالح، المرجع السابق، ص ٢٢٨-٢٣٠.

(٨٢) علي الشيخ أحمد أبو بكر، الصومال وجذور المأساة الراهنة، دار إبن حزم، بيروت ١٩٩٢، ص ١٢٨-١٣٨، ١٥٥، ١٧٠-١٧٣.

(83) Patman, R. G., op. cit., p. 189.

(84) Shams, F., B., Conflict in the Horn of Africa, in: Current History, Vol. 73, No. 432, 1977, p. 202.

(85) Shepherd, G., W., Dominance and Conflict on the Horn: Notes on US - Soviet Rivalry, in: Africa Today, Vol. 32, No. 3, 1985, pp. 6 -7.

(86) Patman, R., G., op. cit. p. 160.

(87) Herrick, and Anita, op. cit., p. 49.

(٨٨) كانت الحكومة العسكرية الإثيوبية ترفع شعار تقوية العلاقات مع إسرائيل بأسلوب تحريضي لباقي الدول الأفريقية متهمة الدول العربية بأنها زادت أسعار النفط، ولذلك عينت إيفالي يوهنس قنصلا لها في تل أبيب تحت رعاية سفارة المكسيك. جبهة التحرير الإريترية، تقرير عن أخر التطورات في إثيوبيا ١٥ أكتوبر ١٩٧٤.

(89) Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, p. 179.

(٩٠) محمد عثمان أبو بكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار القريبة منه (في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨)، ص ٣٢٨.

(٩١) الأهرام، عدد ١١ فبراير ١٩٧٥.

(٩٢) محمد عثمان أبو بكر، الحركة الطلابية الإريترية ودورها في الثورة، ص ٣٣.

(93) Ottaway, M. and D., Ethiopia: Empire in Revolution, New York 1978, pp. 159-160.

(94) Lefort, R., Ethiopia: An Heretical Revolution, Translated by: Berret, A., M., New Jersey 1983, p. 175.

(٩٥) الأهرام، عدد ١٠ يونيو ١٩٧٦.

(٩٦) محمد نعيم، مأساة إريتريا، مجلة الأزهر، المجلد ٤٨، الجزء الأول، ذو القعدة ١٣٩٦ هـــ نوفمبر ١٩٧٦ م، ص ٣٩٨.

(٩٧) عايدة العلي سري الدين، المرجع السابق، ص ٩٥.

(98) Ottaway, M. and D., Ethiopia: Empire in Revolution, New York 1978, pp. 165-166.

(99) Lefort, R., op. cit., p.198.

(١٠٠) كانت العلاقات بين مصر وليبيا قد ساءت لدرجة كبيرة في عام ١٩٧٦، حتى وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة، وهو ما دفع مصر إلى الاحتفاظ بجزء كبير من قواتها المسلحة وصل في بعض الأحيان إلى ٢٥ ٪ من قواتها على حدودها الغربية في حين كانت ليبيا بدورها تحشد ما يقرب من ٦٠ ٪من قواتها على الحدود المصرية، وأطلقت على الصحراء الغربية المصرية اسم " الصحراء الليبية الشرقية ". Schwab, P., Cold War on the Horn

of Africa, p. 158

(١٠١) اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر والسودان، ١٥ يوليو ١٩٧٦، وتجدها في : السياسة الدولية، العدد ٥١، يناير ١٩٧٨، ص ٧٥.

(١٠٢) عبد الحميد موافي، المصالحة بين السودان وإثيوبيا، السياسة الدولية، العدد ٦١، يوليو ١٩٨٠، ص ١٧٦.

(١٠٣) فاروق فهيم، الأمن القومي المصري السوداني والعلاقات المشتركة بينهما، أسامة الغزالي حرب (محررا)،ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر، القاهرة ١٩٩٠، ص ٤٥٣.

(104) Ottaway, M. and D., Ethiopia: Empire in Revolution, New York 1978, p.166.

(١٠٥) وحيد محمد عبد المجيد، الفكر العربي وقضية البحر الأحمر، مجلة الموقف العربي، العدد ٢٥، جماد ثان ١٣٩٩هـ، مايو ١٩٧٩، ص ٧٢.

(106) Legum, C., Middle East Contemporary Survey, Vol. 1 (1976-1977), New York 1978, p. 176.

(107) Freedman, R., O., Soviet Policy toward the Middle East since 1970, New York 1978, p. 284.

(١٠٨) ارتبطت الاستراتيجية السعودية إلى حد كبير بالاستراتيجية الأمريكية، سواء في إبعاد السوفيت أو في تأمين طرق النفط خصوصا بعد أن أنشأت السعودية خط أنابيب ينبع الذي ينقل نفط حقول أبقيق إلى ينبع على ساحل البحر الأحمر وطوله ١٢٠٠ كيلو متر بهدف تقليل الاعتماد على الخليج في تصدير النفط: نائلة صبره، المساعدات المالية العربية إلى دول البحر الأحمر الأفريقية. السياسة الدولية، العدد ٥٩، يناير ١٩٨٠، ص ٢٩

(109) Erlich, H., The Struggle over Eritrea (1962-1978): World Revolution in the Horn of Africa, p. 105.

(110) Campbell, J., C., Soviet Policy in Africa and the Middle East, in: Current History, Vol. 73, No. 430, 1977, p. 102.

(١١١) علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٩، سبتمبر ١٩٧٩، بيروت، ص ١٠١.

(١١٢) عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(١١٣) علي الدين هلال، الأمن العـــربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحـــر الأحمر، أحمد عـــزت عبد الكريم (محررا)، المرجع السابق، ص ٦٧٨.

(114) Cold War International History Project (CWIHP), Memorandum of Conversation Soviet Ambassador in Ethiopia A. P. Ratanov and Cuban Ambassador in Ethiopia Jose Peres Novoa, 10 February 1977, http://www.ics.si.edu/../../index.chm?

(115) Ibid.

(116) Ibid.

(117) Ojo, O., Africa and Israel: Relations in Perspective, Colorado, 1988,p. 73.

(118) CWIHP, Memorandum of Conversation between Soviet Acting Charge d'Affairs in Ethiopia S. Sinits and Ethiopian Official Maj. Berhanu Bayeh , 18 March 1977, http://www.ics.si.edu/../../index.chm?

(119) Trood, R., B., and Dawdy, W., The Indian Ocean Perspectives on Strategic Arena, Duke University Press, Durham 1985, p. 207.

(120) Ibid.

(121) Garthof, R., L., Detent and Confrontation: American - Soviet Relations, Washington 1994, p.

(١٢٢) عبد الله عبد المحس السلطان، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(١٢٣) رأفت غنيمي الشيخ، أمن البحر الأحمر بين ميثاق جده عام ١٩٥٦ ومؤتمر تعز ١٩٧٧: صفحة من السياسة العربية، أحمد عـــزت عبد الكريم (محررا)، المرجع السابق، ص ٦٣٣-٦٣٤.

(١٢٤) صادق عبده علي، اليمن الجنوبي والقرن الأفريقي ١٩٦٧- ١٩٧٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠١، ص ٣٨ ؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، دور الانعقاد الثامن والستين، القاهرة ٣- ٨ سبتمبر ١٩٧٧، ص ٥٧٠-٥٧١.

(125) CWIHP, Report from Central Committee of Communist Party of the Soviet Union to the Central Committee of Socialist Unity Party of East Germany CC, Results of N. V. Podgornys Visit to Africa, Late March 1977, http://www.ics.si.edu/../../index.chm?

(١٢٦) علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، أحمد عزت عبد الكريم، المرجع السابق، ص ٦٧٩.

(١٢٧) عبد الحميد موافي، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(١٢٨) نفسه.

(١٢٩) علي أحمد نور، النزاع الصومالي الأثيوبي، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٥٤- ١٥٥.

(130) Schwab, P., op. cit., p.

(131) Legum, C., op. cit., p. 598.

(١٣٢) الأهرام، عدد ٢٩ مايو ١٩٧٧.

(133) Keller, E., J., United States Foreign Policy on the Horn of Africa: Policymaking with Blinders on, in: Bender, G., J., (Ed.), Africa Crisis Areas and Us Foreign Policy, p. 188.

(١٣٤) عبد الحميد موافي، المرجع السابق، ص ١٧٦.

(١٣٥) الأهرام، عدد ٢٩ مايو ١٩٧٧.

(136) CWIHP, On the Results of the Official Visit to the Soviet Union of the Ethiopian State Delegation led by Administrative Council (PMAC)of Socialist Ethiopia Mengistu Haile Mariam, http://www.ics.si.edu/../../index.chm?.

(137) Marks, T., M., Djibouti: Frances Strategic Toehold in Africa, in: African Affairs, Vol., 73, No. 290, 1979, p. 95.

(١٣٨) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٧، ص ٤٣٠.

(١٣٩) جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام في دور انعقاده العادي الخامس والستين، فبراير ١٩٧٦، ص ٨.

(١٤٠) صرح رئيس الوفد أحمد ديني أحمد نائب رئيس الحزب للصحف المصرية بأن السلطات الفرنسية تفرض حصارا على العاصمة جيبوتي باستخدام أسلاك مكهربة ولم تسمح بالدخول أو الخروج منها إلا من بوابات محددة وتحت الرقابة : مجدي نصيف، عاصفة على قرن أفريقيا: دراسة في الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة في المحيط الهندي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٧،ص٦٨-٧١.

(١٤١) وحيد محمد عبد المجيد، جيبوتي وتدعيم الهوية العربية، مجلة الموقف العربي، العدد ٢٣، ربيع

ثان ١٣٩٩ هـ، مارس ١٩٧٩، ص ١٤-١٦.
(١٤٢) فؤاد عبد المقصود طه، صراع القوى العظمى في منطقة البحر الأحمر، مجلة الموقف العربي، العدد ٣٤، ربيع ثان ١٤٠٠ هـ، فبراير ١٩٨٠، ص ١٤٦.
(١٤٣) حمدي الطاهري، جيبوتي : أمن البحر الأحمر، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٠ – ٢١.
(١٤٤) مجدي حماد، صراع القوى الكبرى في أفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٧، ص ٧٧.
(١٤٥) وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيان منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٣ – ١٩٨٣، قرار بشأن ساحل الصومال المسمى بالفرنسي، ص ٣٣٩.
(١٤٦) سيد زكي شكري، المرجع السابق، ص ١٤٧-١٤٨، ١٥٢.
(١٤٧) جامعة الدول العربية، تقرير الأمين العام للجامعة في دور الانعقاد الثامن والستين، رسالة من محمود رياض الأمين العام إلى قادة الدول العربية في ٦ يونيو ١٩٧٧ بشأن طلب إبراهيم الحمدي رئيس اليمن للمشاركة في قمة عاجلة، ص ٢٥٦.
(١٤٨) نفسه، ص ٤٣٥.
(١٤٩) جواد فرج، جمهورية جيبوتي : مولد دولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٨٢، ص ١١٤.
(١٥٠) جهاد عوده، السياسة المصرية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٤٦.

(151) Garthof, R., L., op. cit., p. 146.

(١٥٢) محمد عثمان أبوبكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار القريبة منه (في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨) ، ص ٣٢٨.
(١٥٣) جبهة التحرير الإريترية – قوات التحرير الشعبية، جدول بالدعم العربي للثورة الإريترية خلال عام ١٩٧٧.

(154) Lefort, R., op. cit., p. 216.
(155) Pateman, R., op. cit., p. 129.

(١٥٦) محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(157) Gorman, R., F., Political Conflict on the Horn of Africa, New York 1981, p. 71.
(158) Ibid., p. 70.
(159) Korn, D., A., Ethiopia, The United States, and the Soviet Union, Carbondale 1986, p. 31,33.

(١٦٠) علي احمد نور، المرجع السابق، ص ١٥٩.

(161) Korn, D., A., op. cit., p.33.

(١٦٢) نفسه، ص ١٦٠.

(163) Adelman, J., R., and Palmieri, D., A., The Dynamic of Soviet Foreign Policy, New York 1989, p. 213.

(١٦٤) نبيه الإصفهاني، يوميات الصراع في القرن الأفريقي، ص ٦١.
(١٦٥) برز الدور الإيراني على نحو مفاجئ على خريطة الصراع في القرن الأفريقي، وأصبح عنصرا هاما في حسابات القوى، وقد اتخذ الرئيس الصومالي قراره بقطع صلاته مع الاتحاد السوفيتي وكوبا بعد أيام من عودته من إيران، وكانت إيران حريصة مثلها مثل الدول العربية على إبعاد الاتحاد السوفيتي عن الطرق البحرية التي يمر منها النفط الإيراني. مجدي حماد، الحرب والسلام في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد ٥٢، يناير ١٩٧٨، ص ١٣١.

(166) Lefort, R., op. cit., p. 201.
(167) CWIHP, Soviet Ambassador to Ethiopia A. P. Ratanov, Memorandum of Conversation with Mengistu, 7 August 1977:

http://www.ics.si.edu/../../index.chm?

(١٦٨) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٩، يناير ١٩٨٢، الكويت، ص ١٥٣-١٥٤.

(169) Ojo, O., S., op. cit., p. 73.

(170) CWIHP, Memorandum of conversation Soviet Ambassador to Ethiopia A. P. Ratanov, with US Charg d'Affaiers A. Tienkin, 3 September 1977: http://www.ics.si.edu/../../index.chm?

(١٧١) أمل الشاذلي، المرجع السابق، ص ٥٤.

(١٧٢) لم تكن إسرائيل تعترف بيهود إثيوبيا كيهود، لذلك لم تكن تتيح لهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية بصورة تلقائية عند وصولهم إليها، وظل الاعتراف بهم دينيا موضع جدل ونقاش داخلها حتى تم الاعتراف بهم في عام ١٩٧٥. عطا محمد صالح زهرة، هجرة اليهود الفلاشا، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٥، مايو ١٩٨٥، ص ٣٢-٣٣.

(١٧٣) بدأت هجرة يهود الفلاشا لإسرائيل في عام ١٩٦٥ ولكنها ظلت في حدود ضيقة، ثم بدأت في التزايد في أعقاب قرار إثيوبيا بقطع العلاقات مع إسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر وتردي الأوضاع الداخلية الإثيوبية، والبيان التالي يوضح ذلك :

السنة	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧
عدد المهاجرين	١	٢	٨	٨	٤	٧	٦	١١	٤٥	٣٥	٣٠	٢٠	١٢٢

KESSLER, D., The Falashas: A Short History of the Ethiopian Jews, London 1996, p.126.

(174) The Ogaden War 1977-1978, www.onwar.com.

(175) Legum, C.,(Ed.), Middle East Contemporary Survey, Vol. 2, 1977-1978, New York 1979, p. 237.

(١٧٦) عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩١ ؛ أحمد كامل الخطيب، إسرائيل والبحر الأحمر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدارسات العربية، بغداد ١٩٨٨، ص ٢١٦.

(١٧٧) فوزي طايل، البحر الأحمر ومجموعاته الجزرية في إطار الأمن القومي العربي، محمد صفي الدين أبو العز، المرجع السابق، ص ٤٠٤.

(١٧٨) كان المقصود بهذه الدول الاتحاد السوفيتي وكوبا، إذ كانت كوبا تقوم بمساعدة الاتحاد السوفيتي في تنفيذ سياسته في بعض الدول الأفريقية، وكانت توفر له القوات البرية اللازمة لمساعدة القوى الموالية له في هذه الدول، وبذلك تعفي القوات السوفيتية من التدخل فيها بشكل مباشر وهو ما كان سيؤدي إلى رد فعل قوي من الولايات المتحدة، فضلا عما يمثله ذلك من إهانة مشاعر الأفريقيين، وقد أدى زيادة عدد الطيارين الكوبيين الموجودين في إثيوبيا إلى تأثر قوة كوبا الجوية فاضطر الاتحاد السوفيتي لتزويدها بطيارين سوفيت للدفاع عن المجال الجوي الكوبي نفسه. Valenta, J., Intervention in the Horn of Africa, in: Journal of International Affairs, Vol. 34, No. 2, 1981, p. 111.

(١٧٩) عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص ١٩٠-١٩١. ؛ أحمد كامل الخطيب، المرجع السابق، ص ٢١٦.

(180) CWIHP, Memorandum of Conversation with Ethiopian Foreign Secretary Dawit Wolde Giorigis, 17 September 1977, with Attached Memorandum on

Operation Fakel (Torch), http://www.ics.si.edu/../../index.chm?

(١٨١) الأهرام، عدد ١٤ سبتمبر ١٩٧٧.

(182) The Ogaden War 1977-1978, www.onwar.com.

(183) Garthof, R., L., op. cit., p. 703.

(184) Gorman, R., F., op. cit., p. 118.

(185) Makakis, J., and Ayele, N., op. cit., p. 170.

(١٨٦) وحيد محمد عبد المجيد، أوجادين.. الثورة المشتعلة في القرن الأفريقي، مجلة الموقف العربي، العدد التاسع، ١٣٩٨هـ ١٩٧٧، ص ٨.

(١٨٧) محمود علي توريباري، قضية القرن الأفريقي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٢٨.

(188) Larus, J., The End of Naval Detent in the Indian Ocean, in: World Today, Vol. 36, No. 4, April 1980, p. 128.

(189) Laitin, D., D., and Samanter, S., op. cit., p. 142.

(١٩٠) محمود توفيق محمود، مواقف القوى في البحر الأحمر، أحمد عزت عبد الكريم، المرجع السابق، ص ٧٤٨.

(١٩١) شن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة حملة كبيرة ضد تزويد الولايات المتحدة للصومال بالأسلحة Abdisalm, M., Cold War Fallout: Boundary Politics and Conflict in the Horn of Africa, 120.

(١٩٢) سوسن حسن، السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٣٦.

(193) Payton, G., D., The Soviet - Ethiopian Liaison: Airlift and beyond, Air University Review, November- December 1979: http://www.airpower.maxwell.of.mil/airchronicles/aureview/1979.nov.dec79/html.

(194) Ayoob, M., The Superpowers and Regional Stability: Parallel Response to the gulf and the Horn, in: World Today, Vol. 35, No. 5, May 1979, p. 200.

(١٩٥) فؤاد المرسي خاطر، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(١٩٦) نبيل محمود عبد الغفار، المرجع السابق، ٢٢٥.

(197) Chege, M., Conflict in the Horn of Africa, in: Hansen, E., Africa Perspective on Peace and Development, London 1988, p.125.

(198) Brzezinski, Z., Memoirs of the National Security Adviser 1977- 1981, New York 1983, p. 179.

(١٩٩) علي الشيخ أحمد أبو بكر، المرجع السابق، ص ٢١٣.

(200) Hewdi, A., Egyptian Policy in the Red Sea 1952-1982, in: Abdel Majed (Ed.), The Red Sea Prospects for Stability, London 1984, p. 144.

(٢٠١) في أوائل عام ١٩٧٨ نجح كارتر في إرغام الكونجرس الأمريكي على بيع طائرات مقاتلة لمصر في إطار صفقة شاملة لمصر والسعودية وإسرائيل حيث تمت الموافقة على بيع ٦٠ طائرة أف-١٥ للسعودية و٩٠ طائرة أف-١٥ وأف-١٦ لإسرائيل بينما حصلت مصر على ٥٠ طائرة من طراز أقل تقدماً وهو أف-٤، وذلك كإجراء من الولايات المتحدة لطمأنة مصر والسعودية لموقفها ضد السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي. نبيل محمود عبد الغفار، المرجع السابق، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(202) Garthof, R., L., op. cit., p. 703.

(203) Gorman, R., F., op. cit., p. 138.
(204) Brzezinski, Z., op. cit., p. 179.

(٢٠٥) الأهرام، عدد ١٦ يناير ١٩٧٨.

(206) Dines, M., The Ethiopian Terror, in: Davidson, B.,(Ed.), Behind the War in Eritrea, New York 1980, p. 158.

(٢٠٧) وحيد محمد عبد المجيد، التطورات الأخيرة في الصراع الصومالي الأثيوبي، مجلة الموقف العربي، العدد ١١، ربيع ١٣٩٨ هـ، مارس ١٩٧٨، ص ١٢، راجع ملحق رقم ٦، خريطة توضح المناطق التي شهدت العمليات العسكرية في القرن الأفريقي خلال عامي ١٩٧٧، ١٩٧٨.

(٢٠٨) علي أحمد نور، المرجع السابق، ص ١٧٥-١٧٦.

(٢٠٩) وحيد محمد وحيد، التطورات الأخيرة في الصراع الصومالي الأثيوبي، ص ١٦.

(٢١٠) وحيد محمد وحيد، موقف أوروبا الغربية تجاه صراعات القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٤١.

(211) Lefort, R., op. cit., p. 258.
(212) Woodwars, P., op. cit., p. 157.

(٢١٣) عبد الرحمن الصالحي، التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي، الندوة الدولية للقرن الأفريقي يناير ١٩٨٥، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٦٠.

(214) Gorman, R. F., op. cit., p. 136.

(٢١٥) الأهرام، عدد ٨ فبراير ١٩٧٨.

(٢١٦) السياسة الدولية، شهريات، العدد ٥٢، أبريل ١٩٧٨، ص ٢٢٩.

(٢١٧) الأهرام، عدد ١٨فبراير ١٩٧٨.

(٢١٨) نفسه.

(٢١٩) السياسية الدولية، شهريات، العدد ٥٢ أبريل ١٩٧٨، ص ٢٣١.

(٢٢٠) الأهرام، عدد ١١ فبراير ١٩٧٨.

(٢٢١) عبد الرحمن الصالحي، المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٢٢٢) جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١، ٦٧٢-٦٧٤.

(223) Korn, D., A., op. cit., p. 50.

(٢٢٤) كان هناك تياران متعارضان داخل الإدارة الأمريكية حول السياسة الأمريكية تجاه النزاع في القرن الأفريقي، الأول كان يقوده مستشار الأمن القومي زبيجنيو بريززنسكي وكان يرى أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءات قوية حتى لا تثير شك الدول الإقليمية وتفقد ثقتها، أما التيار الثاني فكان يقوده وزير الخارجية سيروس فانس ووزير الدفاع هارولد براون وكان يرى أن تتجنب الولايات المتحدة التورط في النزاع من أجل الصومال التي جلبت ذلك على نفسها، وأن الصوماليين أصدقاء ليس لهم وزن كبير والهم يجنون ثمار أعمالهم، كما كانوا يعتقدون في أن الاتحاد السوفيتي يحفر قبرا لنفسه في رمال أوجادين. Brzezinski, Z., op. cit.,pp. 184-195.

(٢٢٥) علي أحمد نور، المرجع السابق، ص ١٧٩.

(226) Laitin, D., D., op. cit., p. 104.

(٢٢٧) علي أحمد نور، المرجع السابق، ص ١٧٨.

(228) Gorman, R., F., op. cit., p. 136.
(229) Valenta, J., op. cit., p. 119.
(230) Brzezinski, Z., op. cit., p. 184.

(٢٣١) علي الشيخ أحمد نور، المرجع السابق، ص ٢١٤.
(٢٣٢) أعلنت إسرائيل أن تصريح موشي ديان أمر غير مقصود حدث بطريق الخطأ، وأن هذا التصريح أدى لخسارتها كل موطئ قدم لها في إثيوبيا، إلا أن ديان كان يقصد ما قاله تماما وكان يهدف من وراء كشف علاقات إسرائيل العسكرية مع إثيوبيا إلى قطع الطريق على أي محاولة لإحداث تقارب عربي أفريقي. للمزيد راجع Ojo, O., op. cit., p. 126. ؛ حلمي شعراوي، العرب والأفريقيون وجها لوجه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٤، ص ٢٩٤؛ عبد الله عبد المحسن السلطان، المرجع السابق، ص ٢٣١.
(233) Payton, G., D., op. cit., p. 92.
(234) Fulden, D., G., The Geography of the Red Sea Region, Durham 1978, p. 58.
(٢٣٥) الأهرام، عدد ٢٤ فبراير ١٩٧٨.
(236) Gonzalez, E., Cuba, the Soviet Union and Africa, in: Albright, D., E., (Ed), op. cit., p. 193.
(237) Fulden, D., G., op. cit., p. 59.
(238) Patman, R., G., op. cit., p. 232.
(٢٣٩) الأهرام، عدد ١٠ مارس ١٩٧٨.
(240) Laitian, D., D., and Samantar, S., op. cit., p. 142
(241) Legum, C., op. cit., p. 239.
(٢٤٢) جهاد عوده، المرجع السابق، ص ٤٦.
(243) Legum, C., op. cit., p. 239.
(244) Erlich, H., The Struggle over Eritrea 1962-1978, p. 114.
(245) Gonzalez, E., op. cit., p. 194.
(246) Erlich, H., The Struggle over Eritrea 1962-1978, p. 114.
(247) CWIHP, East German (GDR) Embassy in Moscow, 19 June 1978, Memorandum of Conversation between Socialist Unity Party of Germany (SED) Comrade Graboviski and Head of the Third African Department of the Soviet MFA, (CPSU) Comrade Sinitsin. http://www.ics.si.edu/../../index.chm?
(248) Legum, C., op. cit., p. 241.
(٢٤٩) مكتبة الأهرام للمعلومات، ملف إثيوبيا، مجلة النهار(اللبنانية)، عدد ١٣ سبتمبر ١٩٧٨.
(٢٥٠) الأهرام، عدد ١٣ سبتمبر ١٩٧٨.
(٢٥١) الأهرام، عدد ٢١ نوفمبر ١٩٧٨.
(٢٥٢) السياسة الدولية، شهريات، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩، ص ١٦٥.
(٢٥٣) كان من آثار هزيمة أوجادين، حدوث محاولة انقلاب فاشلة قام بها عدد من ضباط الجيش الصومالي ضد حكومة سياد بري في ١٩ أبريل ١٩٧٨ انطلاقا من شمال الصومال، ولكن القوات الموالية لسياد بري نجحت في القضاء عليها وألقت القبض على عدد كبير من المشاركين فيها، وتم إعدام سبعة عشر ضابطا منهم. نفسه، ص ١٦٠.
(254) Payton, G., D., op. cit., p. 162.
(٢٥٥) اعتمد السادات على سياسة عرفت بالدبلوماسية المباشرة والتي كانت تعتمد على إرسال المبعوثين الشخصيين، دون اللجوء إلى الطرق الدبلوماسية المعتادة، وهو ما قلل من دور وزارة الخارجية في التخطيط للسياسة الخارجية المصرية حيث أضعف ذلك دور أجهزة التمثيل الدبلوماسي المصرية في الخارج، حتى أن السفارات المصرية لم تكن تعلم حتى بوجود هؤلاء المبعوثين إلا بعد أن يغادروا البلاد، وقد فضل السادات تلك السياسة لسهولتها وسريتها. حمدي الطاهري، خمس سنوات سياسة، مطبعة النصر، القاهرة ١٩٨٢، ص ٢١-٢٢.
(٢٥٦) جهاد عوده، المرجع السابق، ص ٤٦.
(257) Warsama, M., Horn of Africa: The Historical Antagonism, in: Africa Quarterly, Vol. 19, No. 2, September 1979, p.19.

(٢٥٨) حلمي شعراوي، المرجع السابق، ص ٣٠٤-٣٠٥.
(٢٥٩) يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٢، خطاب سياد بري في أكتوبر ١٩٨١ في الاحتفال بذكرى الثورة، ص ٦٥٤.
(٢٦٠) طلعت مسلم، التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٣٠٣ ؛ عبد الرازق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ – ١٩٩٠، بيروت ١٩٩٣، ص ١٦٤.
(261) Erlich, H., The Cross and the River, p. 168.
(٢٦٢) محمد رضا فوده، المرجع السابق، ص ٩٢١.
(263) Erlich, H., The Cross and the River, p. 168.
(٢٦٤) تأكد ذلك من خلال مشاركة القوات المسلحة المصرية إلى جانب الغرب في العديد من الأزمات، فقد شاركت قوات مصرية في زائير أثناء أزمة شابا، كما حلت قوات مصرية بدلاً من القوات الإيرانية في عمان بعد الثورة الإيرانية لمساعدة السلطان قابوس ضد ثوار ظفار:
International Library of the Communist Left, The Expanded Role of the Israel-Egypt Alliance after the fall of the Shah,
http://www.sinistra.net/lib/upt/compro/liqe/liqemcicae.html#u4
كما ساعدت القوات المصرية قوات موبوتو سيسكو في عام ١٩٧٨ وهو يضرب الثورة مستعينا بقوات فرنسية وبلجيكية تنقلها طائرات سي – ١٤١ الأمريكية، وهو ما أظهر تحيز مصر للسياسة الأمريكية في أفريقيا وارتباطها بها مما أفقد قدرتها على التأثير في أفريقيا إلى حد كبير. محمد محمد فائق، ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا، مجلة المستقبل العربي، العدد ٥٣، يوليو ١٩٨٣، ص ٥٦ – ٥٧.
(265) Ali, S., S., and Gupta, A., op. cit., p. 121.
(٢٦٦) لم تلبث جيبوتي أن طلبت من الحكومة المصرية في أكتوبر من نفس العام أن تتم الاتصالات بين ممثلها في القاهرة مع وزارة الخارجية المصرية مباشرة، وليس عن طريق السفارة التي ترعى مصالحها في القاهرة. الأهرام، عددي ٤ مايو ١٩٧٩ و ٥ أكتوبر ١٩٧٩.
(٢٦٧) أمين إسبر، أفريقيا والعرب، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٠، ص ١٨٥.
(٢٦٨) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩، حديث صحفي خاص للعقيد معمر القذافي حول بعض قضايا الوضع العربي ١٩٧٩/٣/٥، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيـــروت ١٩٧٩، ص ٣١٠.
(٢٦٩) يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩، حديث خاص للسيد جعفر النميري الرئيس السوداني حول العلاقات بين مصر والسودان، وموقف السودان من القضايا العربية في ٢٤ أغسطس ١٩٨٠، ص ٤٨٠ – ٤٨١.
(٢٧٠) جبهة التحرير الإريترية، قوات التحرير الشعبية : معلومات حول التحرك السوفيتي ونشاطاته في اليمن الديمقراطية الشعبية عام ١٩٧٩.
(271) Legum, C., op. cit., p. 724.
(272) Jawatkar, K., S., Diego Garcia in International Diplomacy, Bombay 1983, p. 36.
(٢٧٣) المصدر : يسري قنديل، الأهمية الاستراتيجية لجزر البحر الأحمر، محمد صفي الدين أبو العز، المرجع السابق، ص ٥٢٤.
(274) Schwab, P., Ethiopia: Politics, Economics, and Society, London 1985, p. 108.
(275) Remnek, R., B., Soviet Military Interests in Africa, in: Orbis 1984, p. 134.
(٢٧٦) مكتبة مؤسسة الأهرام للمعلومات، ملف إثيوبيا، الجزء الثاني، مجلة حوادث عربية، عدد ٧ مارس ١٩٨٠.
(277) Mark, C., R., Egypt - United States Relations (Issue Brief for Congress), May 5, 2003.
(٢٧٨) برزت الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل في أعقاب حرب أكتوبر، حيث نشر مهندس

إسرائيلي يدعى إليشع كلي أحد مهندسي شركة تاحال الإسرائيلية (الشركة المسئولة عن التخطيط لمشروعات المياه في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨) مقالا عرض فيه حلولا لمشكلة المياه التي كانت إسرائيل تستعد لمواجهتها، وهي جلب مياه النيل إلى صحراء النقب على أساس أن تبيع مصر لهم هذه المياه بالسعر الذي تبيع به القطن (حيث كانت إسرائيل تنتج بواسطة المتر المكعب من المياه ستة أضعاف ما تنتجه مصر بنفس كمية المياه) وقدر الكمية التي تحتاجها إسرائيل بحوالي ١٪ من مياه النيل أي أقل من مليار متر مكعب سنويا، كامل زهيري، النيل في خطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٠٣-١٠٥.

(٢٧٩) استغلت إسرائيل فرصة إعلان السادات، فأعلنت عن مشروع لأحد مهندسيها يدعى شاؤل أزوف في عام ١٩٧٩ حيث افترض نقل ٨٥٠ مليون متر مكعب سنويا لمشروعات الري في النقب، وتحويل ١٥٠ مليون متر أخرى إلى قطاع غزة. أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٤، ص ٨٨.

(٢٨٠) عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٤٤.

(281) Sisay, G., The Hydro - Politics of Nile, Past, Present, and Future, http://www.cyberethiopia.com/net/docs/getachew_sisay.html.

(٢٨٢) حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، القاهرة ١٩٩١، ص ١٧٨- ١٨٠.

(٢٨٣) عبد التواب عبد الحي، المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٢٨٤) كان هذا الاطمئنان الأثيوبي راجعا إلى الوجود السوفيتي والكوبي العسكري، وتأكدها من نجدتهم لها، ولكن مصر لم تكن تحتاج لعرقلة إقامة أية مشروعات تهدد حصتها في المياه لأكثر من توجيه ضربة باستخدام قواتها الجوية لمواقع العمل في أي مشروع على منابع النيل في الشمال أو ضرب شبكة الطرق وأن ذلك سيكون كافيا لعزل شبكة الطرق الشمالية الأثيوبي، وذلك استنادا إلى أي مطار عربي في السودان أو الصومال أو عن طريق البحر الأحمر. Tilahum, W., The Nile, However, is more than Egypt, http://www.ethiopiandit.ologspot.com/2005/02/not_just_river_in_egypt.html.

(285) Kebbede, G., The State and Development in Ethiopia Humanities Press, New Jersey, p. 98.

(٢٨٦)خطاب مناحم بيجن للسادات في ٤ أغسطس ١٩٨٠ ؛ خطاب السادات إلى الملك الحسن الثاني في ١٤ أغسطس ١٩٨٠ وتجده في كامل زهيري، المرجع السابق، ص ١٤٩- ١٥٥، ١٣٧ - ١٤٨.

(287) Kendie, D., op. cit., p. 158.

(288) Ibid.

(289) The Federal Democratic Republic of Ethiopia, Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy, Relations with Egypt. http://www.mfa.gov.et/Foreign_Policy_And_Relation/Egypt.php.

(290) Kendie, D., op. cit., p. 160.

(٢٩١) تطورت القواعد القانونية الدولية المنظمة لاستخدام الأنهار الدولية، فقد كانت هناك نظرية السيادة الإقليمية أو ما عرف بمبدأ "هارمون" بشأن النزاع بين المكسيك والولايات المتحدة حول نهر ريو جراندا، وكان هذا المبدأ يقوم على إطلاق يد دولة المنبع في التصرف في مياه النهر المار بإقليمها دون اعتداد بحقوق الدول المشاطئة الأخرى للنهر. ثم ظهرت نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة للنهر، وهي لا تسمح للدول النهرية باستخدام مياه النهر على نحو يخل بحقوق الدول الأخرى ولا يسمح لأي دولة نهرية بإدخال أي تعديل على النهر على نحو يؤدي إلى المساس بحقوق الدول الأخرى،ثم ظهرت بعض النظريات الأخرى مثل نظرية

وحدة المصالح التي ترى تجاهل الحدود السياسية بين الدول النهرية والنظر إلى النهر على أنه حوض واحد يشكل وحدة اقتصادية وجغرافية واحدة، وقد مثلت تلك النظريات الإطار القانوني للتفاوض بشأن المياه وكانت أول المحاولات القانونية الدولية في عام ١٩٦١، حيث أقر معهد القانون الدولي عدة مبادئ أهمها وجوب التعاون في استغلال المياه وعدالة التوزيع ووجوب التشاور بشأن المشروعات ودفع تعويضات عن أي ضرر بسبب سوء استغلال أحد الأطراف. ثم قررت جمعية القانون الدولي في هلسنكي عام ١٩٦٦ عدة قواعد أهمها أن عدالة التوزيع لا تعني توزيع المياه بالتساوي، وإنما بنسب عادلة تأخذ في اعتبارها عوامل طبوغرافية الحوض والظروف المناخية وسوابق استخدام النهر والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والعامل السكاني وتوافر مصادر المياه الأخرى. أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ١٦٦-١٦٧.

(٢٩٢) الجمهورية، عدد ٢٧ مايو ١٩٨٠.

(٢٩٣) الأخبار، عدد ٦ يونيو ١٩٨٠.

(٢٩٤) أحمد عباس عبد البديع، أزمة المياه من النيل إلى الفرات، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٤٦.

(٢٩٥) حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، القاهرة ١٩٩١، ص ١٧٨- ١٨٠.

(٢٩٦) الأخبار، ١٢ يونيو ١٩٨٠.

(٢٩٧) عبد الملك عوده، حمدي عبد الرحمن، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقي وحوض النيل، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٦٢.

(٢٩٨) علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٢٣.

(٢٩٩) كامل زهيري، المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٣٠٠) منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١، ص ١٢٦.

(٣٠١) حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، ص ١٧٤ — ١٧٥.

(٣٠٢) رشدي سعيد، المرجع السابق، ص ٣٠٤.

(٣٠٣) علي الدين هلال، السياسة الخارجية المصرية منذ كامب ديفيد، وليام كوامب (محررا)، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٥٦.

(٣٠٤) حاولت الحكومة الأمريكية استغلال عرض السادات لإقناع مصر بالسماح لها باستخدام قاعدة غرب القاهرة الجوية أو قاعدة نجع حمادي، أو جزيرة رأس بناس، وقد وافقت مصر في عام ١٩٨١ على استخدام الأخيرة في حالة تعرض الدول العربية لأي تهديد. Mark, C., R., op. cit., p. 18.

(305) International Library of the Communist Left, The Camp David Accords and the new Alignment of Forces: http://www.sinistra.net/lib/upt/compro/liqe/liqemcicae.html#u3

(٣٠٦) نجيب صالح، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(307) Chazan, N., and others, Politics and Society in Contemporary Africa, Colorado 1992, p. 213.

(308) The Middle East Journal, Vol. 35, No. 2, Spring 1981, p. 214.

(309) Keller, E., J., op. cit., p. 190.

(310) Trood, R., B., op. cit., p. 202.

(311) Chazan, N., and others, op. cit., p. 214.

(312) Freedman, R., O., Moscow and the Middle East Soviet Policy since the Invasion of Afghanistan, New York 1991, p. 113.

(313) Erlich, H., The Cross and the River, p. 170.

الفصل الخامس
علاقات مصر الاقتصادية مع أقطار منطقة القرن الأفريقي

على الرغم من التقارب الجغرافي بين مصر وأقطار منطقة القرن الأفريقي إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما كانت محدودة، وقد حاولت مصر سواء قبل الثورة أو بعدها تقوية هذه العلاقات، ولكنها كثيرا ما واجهت صعوبات تعوق تحقيق ذلك، فمع إثيوبيا واجهت تأثير النواحي السياسية إلى جانب منافسة دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أما مع الصومال فقد واجهت أيضا صعوبات في مساعدتها لتخليصها من السيطرة الاقتصادية الغربية نتيجة لمقدرة الدول الغربية الاقتصادية الهائلة في مواجهة إمكانيات مصر المحدودة. كما أن الاحتلال الفرنسي لجيبوتي وقف حائلا دون وجود علاقات اقتصادية هامة معها، وعندما استقلت الأخيرة في النصف الثاني من السبعينيات كان الاقتصاد المصري يواجه مشكلات كثيرة أثرت على نشاط مصر الاقتصادي فيها.

أولا: العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا:

– التبادل التجاري بين البلدين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

كانت العلاقات التجارية بين مصر وإثيوبيا قبل الحرب العالمية الثانية محدودة، كما أن الميزان التجاري للمبادلات التجارية بينهما كان يميل بشكل كبير لصالح إثيوبيا، ففي عام ١٩٣٨ بلغت الواردات المصرية من إثيوبيا ٢٢١٧٦ جنيه، بينما بلغت الصادرات في ذات العام ٥٠٠ جنيه فقط. وبعد الحرب استمرت الحالة على هذا المنوال حتى عام ١٩٤٨، حين بذلت الحكومة المصرية جهداً كبيرا منذ ذلك الوقت لتقوية العلاقات الاقتصادية بينها وبين وإثيوبيا، وقامت بدراسة المنتجات الإثيوبية التي يمكن الاستفادة منها، وخصوصا الحبوب الغذائية والبذور الزيتية واللحوم ودراسة طرق نقلها. ولكنها وجدت العديد من العقبات تعوق الاستفادة منها، منها ارتفاع أسعار الحبوب الإثيوبية مقارنة بما يرد إلي مصر من البلاد الأخرى مثل الاتحاد السوفيتي، كما أن كمية الزيوت التي تنتجها إثيوبيا كانت محدودة ولا تسمح بتصدير كميات معقولة منها، أما اللحوم فلم تجد سبيلا لاستيرادها لعدم توفر وسائل نقل مجهزة لحفظها سواء عن طريق السكك الحديدية أو البواخر أو السيارات، خاصة وأن بعض التجار المصريين المقيمين في إثيوبيا

قاموا بإرسال كميات من اللحوم إلى مصر فوصلت تالفة و لم تسمح السلطات المصرية بدخولها البلاد، أما الحيوانات الحية فكان يعيبها ضآلة أجسامها، كما أن تكلفة نقلها كانت باهظة بحيث تفوق أسعار مثيلاتها في مصر، أما بالنسبة للصادرات فقد وجدت الحكومة المصرية أن إثيوبيا تحتاج إلى استيراد كميات من القطن ولكن من الأنواع الرخيصة لأن سواد الشعب الأثيوبي فقير ولا يسعه الإنفاق كثيراً على ملابسه التي لا تخرج عادة عن القماش الأبيض الخفيف المصنوع من أردأ طبقات القطن الذي كان يأتيهم عادة من الهند، كما أن الأقمشة القطنية كانت تجد منافسة قوية من الأقمشة الأجنبية الرخيصة، أما الأقمشة الصوفية والحريرية فكان استخدامها يقتصر على طبقة قليلة من السكان الموسرين والموظفين والأجانب، فلا يمكن تصدير شئ من هذه الأنواع إلا بكميات محدودة جداً، أما الأصناف التي كان يمكن تصديرها فهي الملح بشرط تخفيض نفقات نقله، بالإضافة إلى السكر والأرز وكميات محدودة من القطن. فضلا عن ذلك كانت تكلفة النقل من إثيوبيا إلى ميناء جيبوتي عن طريق خط السكة الحديدية تزيد من تكلفة البضائع التي يمكن استيرادها من إثيوبيا، فجوال القمح الذي يصل سعره إلى ١٧ دولارا إثيوبيا (ما يعادل ٢,٣٨ جنيه مصري) يتكلف ١١,٥ دولارا إثيوبيا (ما يعادل ١,٦١ جنيه مصري) وتزيد هذه التكلفة لبعض الأنواع الأخرى لتصل إلى ١٦ دولارا إثيوبيا (ما يعادل ٢,٢٤ جنيه مصر)[١]. هذا بجانب تكلفة النقل البحري من جيبوتي إلى السويس ثم إلى القاهرة[٢].

جدير بالذكر أن المفوضية المصرية في أديس أبابا أبلغت الحكومة المصرية بأن عليها أن تأخذ الضمانات الكفيلة بتنفيذ أي اتفاق تجاري مع إثيوبيا نظراً لسوء حالتها المالية، وعلى الرغم من تضاؤل فرص زيادة التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا إلا أن جهود مصر قد أسفرت عن بعض التحسن ففي بداية عام ١٩٤٩ انتعشت التجارة بين البلدين قليلاً فزادت واردات مصر من إثيوبيا من الحيوانات الحية سواء كانت الأغنام أو الماشية كما زادت وارداتها من البقول والعدس بالإضافة إلى الذهب الخام، وأيضا زادت الصادرات المصرية إلى إثيوبيا وتضمنت قائمة الصادرات المصرية الأسفلت والقار والقطن الخام والمغزول والأحذية الجلدية، ولكن ظل الميزان التجاري في صالح إثيوبيا بدرجة كبيرة إذ كانت الصادرات المصرية أقل كثيراً من الواردات[٣]، والبيان التالي[٤] يوضح التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا خلال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥١ مقدرا بالجنيه المصري:

أولا: الواردات

الأصناف	وحدة المقدار	١٩٤٩		١٩٥٠		١٩٥١	
		المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
ثيران	رأس	-	-	٣٨٠	١٢٣٦٣	١٥٠	٣٩٥٣
أبقار	رأس	٨٩	٢٥٠٩	٩٧٥	١٢٥٠٣	١٨٤	٨٢٨٠
ضأن	رأس	-	-	١٠١٦	٤٨٩٣	-	-
مسلي	كجم قائم	-	-	-	-	٣٨٢٣١	١١٩٢٥
فول	كجم قائم	-	-	-	-	٣٧٥١٨٧٨	١٣٩٣٣٨
عدس	كجم قائم	٢٠٠٩٨٣	٧٨٤٢	-	-	-	-
بن محمص	كجم صافي	٥٨٠٩٥٦	١١٢٩٣٧	٢٥٢٦٥٢	٩٠٦١٩	٤٦٣٤١١	١٨٦٩١
فيلم سينما	كجم صافي	٦٠٠	٥٤١٣	٩٥	٨٦٣	٣٥٢٣	٣١٩٢١
فحم	كجم قائم	٢٥٧٢٧٠	٣٧٨٩	١٢٥٠٠٠	١٧٣٢	١٩٩٠٧٣	٢٥٣٧
ذهب خام	كجم	١٣٢,١٩٥	٦٣٣٧٥	-	-	-	-
ذهب نفلات	كجم	-	-	١٦,٧٩٨	٧٣١٣	٥٠٥,٥١٥	٢٣٣١٤٧
الجملة بما فيها أصناف أخرى			١٩٨٨٢٧		٠١٤٠٨٠١		٦٢٦٠٥٠

ثانيا: الصادرات

الأصناف	وحدة المقدار	١٩٤٩		١٩٥٠		١٩٥١	
		المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
أسفلت وقار ومنتجات بترول	طن متري	-	-	-	-	١٩٩٧	٢٧٣٤٤
فليم سينما ناطقة	كجم صافي	٥٠	٤٥٠	١٢٩	١١٦١	١٤٤	١٢٩٣
كتب مطبوعة وخطية	كجم قائم	٣٦٠٠	٨٦٨	٣٠٦٤	٨٠٧	٤٨٩٧	١٦٢٤
جرائد ومطبوعات	كجم قائم	٤٤٢٨	١٠١٥	٣١٨٦	٨٠٦	٤٤٤٧	٩٠٨
قطن خام	قنطار	١٩٦٠	٢٧٣٧٨	-	-	-	-
غزل قطن	كجم صافي	٤٨٥٥٥	١٨٦١٦	-	-	٨٠٥٠	٦٥٠٠
أحذية جلدية	زوج	٥٠٣٥	٦٧٦٧	١١٥٦	١٢٨٥	٢٦٦٤	٣٤٣٨
الجملة بما في ذلك أصناف أخرى			٥٦٨١٤		٥٦١٥		٤٢٨٩٠

كما كانت هناك بعض البضائع التي تستوردها مصر وتعيد تصديرها مرة أخرى إلى إثيوبيا، والبيان التالي[٥] يوضح هذه البضائع وقيمتها خلال نفس الفترة مقدرة بالجنيه المصري:

الأصناف	وحدة المقدار	١٩٤٩		١٩٥٠		١٩٥١	
		المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
أفلام سينما	كحم صافي	٨٥٧	٧٤٥٢	٢٤٢٢	٢١٧٨٨	٣٠٩٦	٢٧٧٣٩
أجهزة رافعة وناقلة	كحم قائم	-	-	١٢٠٠٠	٤٠٧٢	-	-
الآلات وأجهزة آلية	كحم صافي	٢٧٢	٣٦	٨٠٠٠	٤٧٨٠	-	-
سيارات مستخدمة	عدد	-	-	٧	٣٤٠٠	-	-
طيارات هوائية ومائية وبالونات	كحم	٢٧	١٥	٣٣٥٩	٢٣١١	٦٢٩	٢٧٨٩
الجملة بما فيه أصناف أخرى			١٠٤٦٧		٣٩٣٢٩		٣١٤٣٠

وقد أثرت الأوضاع الاقتصادية المتردية في إثيوبيا على موقف مصر من طلب الحكومة الإثيوبية الاستعانة بخبراء مصريين في الزراعة والصناعة، إذ أدركت الحكومة المصرية عدم جدوى إرسال مثل هؤلاء الخبراء إلى إثيوبيا لأن مقترحاتهم لن تخرج إلى حيز التنفيذ فلا الحكومة الإثيوبية قادرة على تحقيقها لضعف ميزانيتها ولا الشركات الأجنبية مستعدة للمجازفة برؤوس أموالها لعدم وجود الضمانات الكافية لها، ولذلك تراجع الأمريكيون والإنجليز عن تنفيذ العديد من المشروعات في إثيوبيا[٦].

وقد استمر حال التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا في عام ١٩٥٢ كما هو حيث بلغت جملة الصادرات المصرية بما فيها البضائع المعاد تصديرها ٩٦٧٤٠ جنيه بزيادة قليلة عن الأعوام السابقة بينما بلغت جملة الواردات ٦٧٦١٨٢ جنيه أي أن الفرق في الميزان التجاري لصالح إثيوبيا بلغ ٥٧٩٤٤٢ جنيه، وكانت أهم البضائع التي استوردتها مصر من إثيوبيا الأبقار والفول والذهب والبن، والبيان التالي[٧] يوضح حركة التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا عام ١٩٥٢ مقدرة بالجنيه المصري:

الصادرات		الواردات		
الصنف	القيمة	الصنف	الكمية	القيمة
أسفلت وقار وأحذية وأسمنت وغزل قطن وكتب مطبوعة وفيلم سينما ناطقة وجلود مدبوغة	٩٦٧٤٠ جنيه	أبقار	٦٥٤رأس	١٩٨٠٦
		فول ناشف	٦,٤٧٥مليون كجم	٣٠٨٢٩٧
		بن غير محمص	٢٧٢,٥٦٢ ألف كجم	١٣٣٦١٦
		فيلم سينما	٢,٥١١ ألف كجم	٢٢٧٢٩
		ذهب فضلات	٣٥٧,٤٠٣ كجم	١٨٤٨٧٨
		جملة الواردات	٦٧٦١٨٢	

ومن الملاحظ أن بعض المصريين كانوا يقومون بأنشطة تجارية في إثيوبيا، وكانوا يمتلكون بعض الشركات بمشاركة بعض الأثيوبيين والبريطانيين وخاصة في مجال الأقطان والمنسوجات مثل شركة سابيان وصاحبها سابا حبشي وشركة القطن وصاحبها مريت غالي، وشركة الألياف وصاحبها ألفونس الكسان[٨]. وكانت شركة السابيان قد تأسست في عام ١٩٤٢ وكان نصف أسهمها للأثيوبيين والنصف الأخر للمصريين والبريطانيين، ثم أنشئت شركتين أخرتين هما شركة تنمية الأراضي وشركة التأمين امتلكت شركة السابيان ٥٠ ٪ من أسهم شركة تنمية الأراضي و٢٠ ٪ من شركة التأمين واشترك أثيوبيون وبريطانيون في النسبة الباقية، وقد تركزت إدارة الشركتين في أيدي البريطانيين والأثيوبيين[٩].

وكان لمصر هدف هام من تنمية علاقاتها الاقتصادية مع إثيوبيا ألا وهو إحباط النشاط الإسرائيلي في إثيوبيا[١٠]، فقد كان الإسرائيليون يحاولون فتح أسواق لمنتجاتهم في القارة الأفريقية وكانت إثيوبيا أقرب دول أفريقيا جغرافيا لإسرائيل بعد استبعاد الدول العربية المعادية لها، وكان لها تبادل تجاري محدود مع إسرائيل يتصف بالتذبذب، والبيان التالي[١١] يوضح التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٢ مقدرا بالجنيه المصري:

السنة	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
الصادرات	١١٧٧٤٠	٩٨٠	٨٨٢٠	-
الواردات	٢٣٨٠	٩٨٠	٨٤٠	١١٢٠

العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا خلال الفترة من ١٩٥٣– ١٩٧٠:

ظل الميزان التجاري بين مصر وإثيوبيا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ في صالح إثيوبيا، ففي عام ١٩٥٣ بلغت جملة الصادرات المصرية لإثيوبيا ٧٢ ألف جنيه بينما كانت الواردات ٧١٥ ألف جنيه، ولم تشهد قائمة البضائع المتبادلة أي تغيير فقد كانت مصر تصدر الأسمنت والأسفلت والمنسوجات القطنية والصوفية والغزل والأحذية الجلدية والأثاثات والأدوية بينما كانت تستورد منها الحبوب والمواشي واللحوم والجلود والزيوت والسمسم[١٢].

وعلى الرغم من الخلافات السياسية بين مصر وإثيوبيا والتي بدأت في الظهور في عام ١٩٥٤ على أثر تبني حكومة الثورة سياسة مناهضة للاستعمار والأحلاف التي كانت إثيوبيا تسير في ركابها وسعي هيلاسلاسي لربط بلاده بالولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، ظلت الحكومة المصرية حريصة على الحفاظ على علاقاتها مع إثيوبيا نتيجة للمصالح المتعددة التي تربطها بها، على أمل أن تسهم العلاقات الاقتصادية في تحسين العلاقات السياسية بينهما، لذلك لم تدخر جهدا في سبيل تقوية هذه العلاقات.

وفي مارس ١٩٥٥ طلبت مصر من إثيوبيا أن تسمح لها بإرسال بعثـــة اقتصـــادية لدراسة سبل تقوية التبادل التجاري بينهما، ولكن إثيوبيا رفضت استقبال البعثة المصرية وربطت بين المسائل السياسية المعلقة مع مصر وبين تطويــــر العلاقـــات الاقتصـــادية معـــها[١٣]. وعندما ألحت مصر عليها في ذلك قبلت إثيوبيا استقبال البعثة في منتصـــف يونيو ١٩٥٥، ولكن هيلاسلاسي حاول استغلال هذه الموافقة لتحقيق أهداف سياســـية فأبدى غضبه من سياسة الحكومة المصرية التي تأوي الفارين من إريتريا الـــذين يـــثيرون الشغب ضده وأن الحكومة المصرية لم تقم بقمعهم، وكأنه كان يبلغ الحكومة المصـــرية بأن تحقيق هذه البعثة لأي نجاح مقرون بتوقف مصر عن إيواء الإريتريين وضرورة قيامها بقمع المقيمين منهم فيها[١٤].

وعلى الرغم من هذه السياسة حاولت الحكومة المصرية زيادة التعاون الاقتصـــادي مع إثيوبيا فزادت الواردات المصرية خلال تلك الفترة بينما تناقصت صادرات مصر إليها والبيان التالي[١٥] يوضح حركة التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا خلال الفتـــرة مـــن عام١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٥ مقدرة بالجنيه المصري:

أولاً: الصادرات

الأصناف	وحدة المقدار	١٩٥٣		١٩٥٤		١٩٥٥	
		المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
أسفلت وقار	طن متري	١٧٠٠٥٠٣١	٢٩٤٦٢	٢٣٩٤٢١	٤٢٣٠	٤٩٨٩٠٠٠	٦٥٠٠٠
أحذية	زوج	٣٤٢١	٤٦٢١	٣٦٠٠	٣٦٨٤	١٦٦٨	٢١٢٦
أسمنت	كحم قائم	٢٠٠٠٠	١٠٠٠	-	-	-	-
غزل قطن	كحم صافي	٣٦٢٩	١٤٠٠	-	-	١٨١٤	٧٢٠
كتب	كحم قائم	١٦٠٨٩	٣٨٨٦	١٩١٢٦	٦٠٩٤	٣٢٧٤٦	٩٤٩٦
الجملة بالإضافة لأصناف أخرى			٤٣٠٢٢		٢٤٥٢٩		٢٦٣٢٢

ثانيا: الواردات

الأصناف	وحدة المقدار	١٩٥٣		١٩٥٤		١٩٥٥	
		المقدار	القيمة	المقدار	القيمة	المقدار	القيمة
أبقار حية	رأس	-	-	٩٩	٢٨٩٨	٣٧٤٢٠	٢٠٧٨
فول ناشف	كحم قائم	٧٢٤٣٠٠٠	٢٤٤٧٦٧	١٤٦٢٤٠٠٠	٤٢٨١١٥	١٥٧٧٨٤١٥	٤٢٠٢٠
بن غير محمص	كحم قائم	١٠٠٠٢٢٩	٤٢٢٦١٤	٤٢٨٣٣٥	٢١٧٢٤٣	٧٢٣٤١١	٢٧٣٠٠٤
فيلم سينما	كحم قائم	٢٣٢٣	٢٣٢٨١	٣٢٢٦	٢٩٥١٦	٢٥٩٨	٢٤١٩٣
علس	كحم قائم	١٠٠٩٨٦	٣٨,٢	١٨٨٢٠٠	٦٥٠٨	١٩٩٠٠٠	٧٥٩٨
آلات كاتبة	عدد	-	-	-	-	٢٤	٢٦٥
الجملة بالإضافة لأصناف أخرى			٧١٤٦٥٥		٦٩٧١١٤		٧٦٤٩٢٠

وكانت مصر تتوجس دائما من تزايد علاقات إثيوبيا مع إسرائيل، إذ كان هيلاسلاسي يطور علاقاته الاقتصادية معها، حيث شهدت تلك الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات بين الدولتين، فوقع هلاسيلاسي اتفاقا مع شركة الأغذية المتحدة الإسرائيلية United Isrealian Food Company لإنشاء شركة مشتركة في المجال الزراعي وهي الشركة الإثيوبية الإسرائيلية للتعاون الزراعي والصناعي لاستغلال ٤٠٠ ألف فدان من الأراضي المملوكة لهيلاسلاسي في غرب أديس أبابا وفي هرر لزراعة القطن والبن والطماطم والفواكة وتغليفها وتعبئة اللحوم[١٦].

وقد تصاعد هذا التعاون أكثر بعد أن تبادلت الدولتان التمثيل القنصلي، إذ بررت إثيوبيا ذلك التمثيل القنصلي بالحاجة التي تمليها عليها العلاقات التجارية التي تربط بين

الشركات والأفراد في البلدين، وهو ما أدى إلى زيادة العلاقات التجارية بينهما قوة وإن كانت لم تتسم بالطابع الحكومي، خاصة وأن السوق الإثيوبية كان يخضع للعرض والطلب بدون توجيه من الحكومة وأن المنتجات الإسرائيلية تتميز بالجودة ورخص الثمن فضلا عن الدعاية القوية التي تعمل لها في السوق بخلاف المنتجات المصرية التي تفتقر إلى الدعاية[١٧].

وقد بلغت قيمة المبادلات التجارية بين إثيوبيا وإسرائيل ٣,١١٨ مليون دولار أثيوبي في المدة من سبتمبر ١٩٥٦ إلى يونيو ١٩٥٧ طبقاً لما نشرته وزارة التجارة والصناعة الإثيوبية وكان الميزان التجاري يميل لصالح إثيوبيا بدرجة كبيرة إذ بلغت قيمة الصادرات الإثيوبية ٢,٦٤ مليون دولار أثيوبي بينما بلغت وارداتها ٤٨٠,٩ ألف دولار أثيوبي، أي أن إثيوبيا كانت هي المستفيد من العلاقات التجارية مع إسرائيل، وهو ما يؤكد حرص الإسرائيليين على إغراء إثيوبيا بمزيد من التعامل معهم، وكانوا يتبعون في هذا السبيل الكثير من الطرق للحصول على صفقات تجارية في إثيوبيا، فكان التجار الإسرائيليون يفدون إليها، ويتصلون بالمسؤولين الأثيوبيين ويقومون بمنحهم الرشاوى أو نسبة من الربح للحصول على هذه الصفقات، وعلى سبيل المثال حصل ممثل الإمبراطور الأثيوبي في إريتريا على ثلاثة دولارات إثيوبية عن كل رأس ماشية تشترى لمصنع شركة أنكودا الإسرائيلية في عام ١٩٥٦. كما كانت حركة الشركات والأفراد الإسرائيليين تتم بتوجيه من الحكومة الإسرائيلية التي كانت تتحمل الخسائر في البداية حتى تستطيع هذه الشركات تحقيق أرباح[١٨].

أما عن مصر فلم يكن لها مثل هذا الوجود فلم يكن هناك مندوبون عن الشركات المصرية في إثيوبيا لبحث حالة السوق وإيجاد علاقات تجارية بين الشركات الإثيوبية والمصرية بسبب القيود التي كانت مفروضة على المصريين في إثيوبيا، إذ أن أي مصري في إثيوبيا كان يخضع للمراقبة طبقا لرؤية الحكومة الإثيوبية[١٩].

كما دعمت إسرائيل نشاطها في إثيوبيا، إذ اتفقت مع شركة Gorneder الهولندية ومقرها في مدينة روتردام على إنشاء خط بحري بين ميناءي إيلات ومصوع لتسهيل حركة التبادل التجاري بينهما وكانت الباخرة تقطع الطريق بين الميناءين في ثلاثة أيام وكانت إسرائيل تسير باخرتين بين إيلات ومصوع وجيبوتي، وقد استغلت إسرائيل أزمة إغلاق قناة السويس بعد العدوان الثلاثي على مصر لتصريف جزء من محصول البن الأثيوبي في أوروبا الذي كان يمر عبر أراضيها فينقل من ميناء إيلات إلى ميناء حيفا وبذلك يوفر نفقات النقل عبر طريق الكاب[٢٠].

ولمواجهة النشاط الإسرائيلي الكبير في إثيوبيا فكرت مصر في إنشاء مكتب لمقاطعة إسرائيل في أديس أبابا يتولى تنظيم المقاطعة ضدها ومحاربة وسائلها، وتقرر بأن يلحق

هذا المكتب بصفة سرية بإحدى سفارات الدول العربية حتى لا يثير ذلك الحكومة الإثيوبية[٢١].

ومن ناحية أخرى كانت إسرائيل تعمل على عرقلة أي نشاط مصري في إثيوبيا، فقد أرسلت بعثة تجارية في أعقاب البعثة التي أرسلتها الحكومة المصرية في ديسمبر ١٩٥٦ بهدف سد الطريق أمامها ولتدعيم التبادل التجاري بين إسرائيل وبين إثيوبيا وخاصة في المجال الزراعي والحيواني في مقابل الإنتاج الصناعي الإسرائيلي[٢٢].

وكان القلق يساور مصر من التجارة المتبادلة بين إسرائيل وإثيوبيا على الرغم من أن حجم هذا التبادل كان محدوداً، إذ كانت المبادلات التجارية بينهما تنحصر في اللحوم المجمدة من مصانع شركة انكودا في إريتريا التي تنقل بالسفن الإسرائيلية إلى إيلات ثم تعود محملة بالأسمنت والعصائر والفواكة وزيت الزيتون والمنسوجات القطنية الإسرائيلية[٢٣]. ولكن القلق كان من حركة التبادل التي تتم بينهما عن طريق بلدان أخرى مثل عدن وإيطاليا ولا ترصدها الإحصائيات بقصد التهرب من أحكام المقاطعة العربية[٢٤].

إلى جانب ذلك كان هناك العديد من العقبات التي تعوق زيادة التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا، فعلى سبيل المثال كان تصدير القطن المصري إلى إثيوبيا يواجه صعوبة، نتيجة اعتماد إثيوبيا على القطن السوداني، ولم تكن مصر ترغب في أن تؤثر زيادة صادراتها من القطن على صادرات القطن السوداني، إذ كان ذلك سوف يثير شكوى السودان التي تستورد البن الأثيوبي. إلى جانب أن هناك اختلاف في النظم القائمة في مصر وإثيوبيا، ففي مصر كانت عملية استيراد معظم البضائع تخضع لإشراف الحكومة، على عكس إثيوبيا التي كانت التجارة فيها حرة يقوم بها الأفراد الذين كانوا يتعاملون مباشرة مع البلدان المختلفة التي تقدم لهم أحسن الخامات وأرخص الأسعار[٢٥].

وكانت مصر تلجأ لبعض الحيل للتغلب على القيود التي كانت إثيوبيا تفرضها على نشاط التجار المصريين وكذلك لمواجهة المنافسة الإسرائيلية، فكان جزء كبير من مواشي إريتريا يتسرب إلى السودان عن طريق كسلا وتسني، ثم يتم تصدير تلك الماشية بعد ذلك إلى مصر[٢٦]. إلى جانب ذلك كانت مصر تستحوذ على كمية كبيرة من إنتاج الفول الأثيوبي، حيث كانت إثيوبيا تصدر مائة وخمسين ألف طن فول سنوياً كان نصيب مصر منها ما بين ثلاثين وأربعين طنا، أما البن فكانت إثيوبيا تنتج منه في تلك الفترة ثمانين ألف طن سنوياً تصدر منها خمسين ألف طن للولايات المتحدة وخمسة عشر ألفا للاستهلاك المحلي وعشرة آلاف تهرب إلى السودان وخمسة آلاف إلى أوروبا كانت إسرائيل تنقلها إليها عبر إيلات وقت إغلاق قناة السويس[٢٧].

ولما كانت المبادلات بين مصر وإثيوبيا تتم بالجنيه الإسترليني فقد حدثت مشكلة في تمويل التبادل التجاري مع إثيوبيا بعد تجميد اعتمادات مصر الإسترلينية بعد تأميم قنـاة السويس، وذلك عندما وافقت إثيوبيا على صفقة فول مقدارها ٣,٣ ألف طـن فـول بالجنيه المصري مقابل أن تعاملها مصر بالمثل، وطلبت منها تزويدها بكميات من السكر المصري ولكن مصر رفضت ذلك لعدم وجود فائض سكر للتصدير وضـرورة الـدفع بالدولار أو الإسترليني مما كان وقعه سيئا لدى الحكومة الإثيوبية[٢٨].

وعلى الرغم من الجهود المصرية لتنشيط التجارة بينها وبين إثيوبيا فقد تراجعـت الصادرات المصرية المحدودة أساسا، **والبيان التالي**[٢٩] يوضح حجم التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا وأهم المنتجات المتبادلة بينهما وقيمتها خلال الفترة من عام ١٩٥٧ حـتى عام ١٩٥٩ مقدرا بالجنيه المصري:

(أ) الصادرات:

الصنف / السنة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
أفلام سينمائية	١٢٤٣	٢٠٧٢	١٤٢٤
كتب	٤٤٩٣	٥١٧٧	٣٠٩٥
جرائد ومطبوعات	٢٢٥	٢٥٤٧	٨٢٢
قطن خام	-	١٨٣٣٦	-
أقمشة قطنية	١٦٩٠	١٤١٢	-
ملابس جاهزة	٧٨١	٤٠٧١	١٦٣٨
مصنوعات نحاسية	-	١٠٣٦	١٤٠
عطور	٨٦٣	-	-
أحلية	٦٦١	١٢٣١	-
أسمنت	٦١٤	-	-
أصناف أخرى	١٣٦٨	١٨٨٧	٣٤٤٦
جملة	١٣٩٦٤	٣٧٧٧٤	١٠٥٦٠

(ب) الواردات:

الصنف / السنة	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
فول	٥٧١٧٠٣	١٦٦١٨٢	٣٨٦٢١
بن	١٥٦٩٤٩	٣٢٨٢٩٨	٣٩١٩١٥

صمغ	-	١٠٩٩٠	-
لبان	٢٢٦١١	١٦٢٣٣	-
أفلام سينمائية	١٢١٣٢	٩٩٨٩	٤٣٥٤
جلود خام	-	٤٨٧٣	-
بذر كتان	٢٠١٨٨	-	-
أصناف أخرى	٦٢٨	٤٠٩	٣١٣٧٢
الجملة	٧٨٤٢١١	٥٢٧٩٧٤	٤٦٦٢٦٢

يتضح من هذا البيان أن حجم التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا ظل محدودا على الرغم من محاولات مصر لزيادته معتمدة في ذلك على المميزات التي تربط البلدين مثل التقارب الجغرافي واتساع مجالات التبادل السلعي بين الدولتين، وكانت الصادرات الإثيوبية تشتمل على البن الذي يمثل ٦٠ ٪ من مجموع صادراتها تليه البذور الزيتية والجلود الخام والمدبوغة والحبوب واللحوم المحفوظة وجميعها تستوردها مصر ولكن من بلاد أخرى، كما أن واردات إثيوبيا تشمل المنسوجات القطنية والصوفية والمنتجات البترولية والسكر والآلات والإطارات المطاطية ومعظمها كان متوفرا بمصر ولكن إثيوبيا كانت تستورده من دول أخرى، أي أن منتجات كل من الدولتين كانت تحتاج إليها الدولة الأخرى[٣٠]. من ثم كانت مصر تحتل المرتبة العاشرة في قائمة الدول التي لها مبادلات تجارية مع إثيوبيا[٣١]، التي كانت تتصدرها الولايات المتحدة حيث كانت تستحوذ على ثلث المبادلات الإثيوبية في تلك الفترة[٣٢].

وكانت إريتريا في ظل الاتحاد الفيدرالي بينها وبين إثيوبيا تتمتع بتجارة مستقلة[٣٣]، وكان هناك تبادل تجاري بينها وبين مصر تمثل في استيراد القطن والمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة والأحذية والأثاث والأسمنت من مصر، بينما كانت إريتريا تصدر لها الحبوب واللحوم والجلود والغراء والفسفور والفحم والزيوت والنباتات التي يصنع منها الحبال، ولكن التجار المصريين والإريتريين كانوا يشتكون من صعوبة الحصول على العملات الأجنبية لدفع أثمان البضائع حيث كانت مصر وإريتريا تشترطان الدفع بالجنيه الإسترليني، فضلا عن شكواهم من إجراءات التصدير والاستيراد بسبب الأنظمة المعقدة للحكومة الفيدرالية[٣٤].

ولعل مما تجدر الإشارة إليه أنه كان يوجد بإريتريا بعثة مصرية متوسطة العدد كان بعض أعضائها يشغلون عدة مناصب هامة ومنها على سبيل المثال مدير بنك الدولة ورئيس حسابات الحكومة[٣٥].

وقد بلغ حجم التجارة المتبادلة بين مصر وإريتريا في عام ١٩٥٩ ما قيمته ١٨٤٣١ جنيه كان نصيب الصادرات المصرية منها ٢٢٣٠ جنيه بينما بلغت الواردات المصـــرية ١٦٢٠١ جنيه أي أن التبادل بين الدولتين كان في صالح إريتريا أيضا(٣٦).

وفي المقابل كان هناك لإسرائيل تواجد أكبر في إريتريا، اعتمد هذا التواجد علـــى وجود أكثر من ألف يهودي معظمهم من الأجانب يتولى بعضهم تصـــدير اللحـــوم إلى إسرائيل عن طريق شركة انكودا Incde التي كان لها مصنع كبير في أسمره استقدمت له عددا من الحاخامات اليهود ليقوموا بذبح الماشية طبقا للشريعة اليهودية، وكان متوسط إنتـــاج هـــذا المصنع حوالي أربعة آلاف رأس شهرياً(٣٧).

كما كان هناك العديد من الشركات الإسرائيلية الأخرى التي تمارس نشـــاطها في إريتريا مثل شركة تاحال Tahal التي كانت تعمل في مجال بنـــاء الســـدود والقنـــاطر، وشركة إيلند Elind التي كانت تعمل في مجال تربية وصيد الأسماك(٣٨).

وفي عام ١٩٥٩ اتبع هيلاسلاسي سياسة جديدة تقوم على إيجاد نوع من التوازن في العلاقات بين الشرق والغرب، والعمل على تحسين العلاقات مع مصر، وهو ما تمثـــل في زيارة هيلاسلاسي للقاهرة في يونيو ١٩٥٩، واستغلت مصر تلك الزيارة حتى تدعم علاقاتها الاقتصادية مع إثيوبيا، حيث تم توقيع اتفاق تجاري لمدة عام يتجدد تلقائيـــاً(٣٩)، وقد نص هذا الاتفاق على أن يمنح الطرفان الطرف الأخر معاملة الدولة الأكثر بالرعاية على أساس المعاملة بالمثل، كما تضمنت الاتفاقية قائمة المنتجات المصرية والإثيوبية الـــتي يتم العمل على زيادة التبادل فيها، وتضمنت المنتجات المصرية القطن ومنتجاته والألياف والحرير الصناعي، والصوف ومنتجات المناجم والمحاجر والأسفلت والبترين والمصنوعات الجلدية والزجاج والعطور والسجائر والمصنوعات اليدوية أما المنتجات الإثيوبية فتضمنت المواشي (بقر — أغنام — بغال) والبن والبقول (حبوب وفول وعدس)، اللحوم المحفوظة، الجلود الخام والتوابل والصمغ(٤٠)، ولكن هذه الاتفاقية كان يعيبها أنها تشترط أن يـــتم الدفع بين البلدين بالعملات الحرة (الدولار الأمريكي والجنيه والإسترليني) بـــين البنـــك الأهلي المصري وبنك الدولة الأثيوبي(٤١)، وكان هذا في غير صالح مصر، الـــتي كانـــت راغبة في تسهيل استيراد بضائع من إثيوبيا لا يقل قيمتها عن مليون جنيه إسترليني بدون شروط وهو ما كان يعني أن هذه الاتفاقية كانت في صالح إثيوبيا، مما شـــكل عائقـــاً اقتصادياً أمام تنفيذ الاتفاقية، فلم يتحقق ما اتفق عليه فيها من تعهدات، نتيجـــة لعـــدم توافر العملات الحرة لدى مصر في ذلك الوقت، لذلك لم تتوفر لهذه الاتفاقية الظـــروف المناسبة لإزالة العقبات أمام التجارة بين مصر وإثيوبيا، خاصة وأن إثيوبيا مـــن ناحيـــة أخرى رفضت أن تستورد من مصر ما يقابل صادراتها إليها(٤٢).

وقد اقترحت إثيوبيا أثناء زيارة هيلاسلاسي للقاهرة في عام ١٩٥٩ إنشاء شركة مصرية إثيوبية مشتركة لتنشيط التبادل التجاري بين البلدين وتحقيق التكامل الاقتصادي لحل المشاكل التي تعرقل ذلك(٤٣).

واستمرارا لمساعي مصر لتحسين علاقاتها التجارية مع إثيوبيا، وقعت معها اتفاقية في أبريل ١٩٦٠ لتسهيل عملية الدفع بغرض تسهيل عملية التبادل التجاري(٤٤). وفي فبراير ١٩٦٤ افتتحت مصر مكتباً تجارياً في أديس أبابا في أعقاب التحسن الذي شهدته العلاقات السياسية مع إثيوبيا بعد اشتراك البلدين في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، وكانت مهمة المكتب الجديد الإشراف على تنفيذ اتفاقية التجارة المعقودة بين مصر وإثيوبيا وكذلك إعداد دراسات عن إمكانية تدعيم العلاقات الاقتصادية وإمكانية إقامة معارض للمنتجات المصرية في إثيوبيا(٤٥). كما أوفدت مصر وفدا اقتصاديا في نفس الشهر إلى أديس أبابا، حيث عقد اجتماعات مع التجار الأثيوبيين لمناقشة المشكلات التي تعوق التجارة بين البلدين، وطلب التجار الأثيوبيون تدخل الحكومة المصرية لإقناع الحكومة الإثيوبية بإجراء تخفيضات على الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها على الصادرات المصرية لإمكان تصريفها بسهولة في الأسواق الإثيوبية بأسعار مناسبة(٤٦).

وفي يونيو ١٩٦٥ وقعت مصر مع إثيوبيا اتفاقية تجارية جديدة لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما جددت من خلالها اتفاقية عام ١٩٥٩ بما تضمنته من استمرار منح كل من الطرفين معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة بالمثل في الجمارك وتسهيل تجارة الترانزيت(٤٧)، وكان حجم الاتفاق الجديد مليوني جنيه إسترليني سنويا، كما تم الاتفاق على إنشاء الشركة التي سبق الاتفاق على تأسيسها والخاصة بتنشيط التجارة بين البلدين على أن يكون مقرها أديس أبابا(٤٨)، كما تم الاتفاق على أن يتم إنشائها برأس مال مشترك لتنشيط ودعم التبادل التجاري بينهما(٤٩).

وقد قام بعض التجار المصريين المقيمين في إثيوبيا بدور مهم في تنشيط التبادل التجاري، فكانوا يقومون بتصدير البقول والحبوب الأخرى إلى مصر، واستيراد المنتجات المصرية لبيعها داخل إثيوبيا(٥٠)، ولكن عدد المصريين بإثيوبيا كان محدوداً فلم يكن يوجد بها سوى ٧٩ أسرة مصرية(٥١).

وحاولت مصر الاستفادة من وجود جالية يمنية كبيرة في إثيوبيا في تسهيل التجارة، إذ كان يوجد بإثيوبيا أكثر من أربعين ألف يمني في أوائل الستينيات، وكانت الاستفادة بهم ممكنة بسبب عدم سيطرة الحكومة الإثيوبية على حركة التجارة(٥٢)، ولكن ذلك لم يحدث بسبب تخوف هذه الجالية من تأثير علاقاتهم مع المصريين على موقف الحكومة الإثيوبية تجاههم، فضلا عن انصرافهم عن التعامل مع المنتجات الأجنبية إلا فيما يحقق لهم المكاسب المادية بالدرجة الأولى، وهو ما كان يفقد المنتجات المصرية الكثير من قدرتها

على منافسة المنتجات الأجنبية التي كانت تتفوق عليها في هذه الناحية وأهمها المنتجات الأمريكية والبريطانية[٥٣].

وعلى الرغم من كل هذه المجهودات فقد ظلت حركة التبادل التجاري بين مصــر وإثيوبيا منخفضة وقليلة الشأن من حيث الحجم والقيمة، والبيان التالي[٥٤] يوضح حركة التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ مقدرة بالجنيه المصري:

السنة	صادرات	واردات
١٩٦٠	٩٢٨٠٠	٥٢٦٤٠٠
١٩٦١	٦٧٢٠٠	٧٨٤٠٠
١٩٦٢	٢٨٨٠٠	١٢٤٨٠٠
١٩٦٣	٣٦٨٠٠	٢٠١٦٠٠
١٩٦٤	١٩٢٠٠	٢٦٤٠٠٠
١٩٦٥	٢٠٨٠٠	١١٥٢٠٠
١٩٦٦	٢٢٤٠٠	٢٣٦٨٠٠
١٩٦٧	٢٢٤٠٠	١٥٦٨٠٠
١٩٦٨	٣٢٠٠٠	١٤٢٤٠٠
١٩٦٩	٤١٦٠٠	٣٢٠٠٠٠
١٩٧٠	١٧٤٠٠٠	٧٤٠٠٠

يتضح من هذا البيان استمرار وجود عجز كبير في الميزان التجاري بــين البلــدين لصالح إثيوبيا، على الرغم من تراجع الواردات المصرية من إثيوبيا عما كانت عليه خلال الخمسينيات، إلا أن عام ١٩٧٠ شهد تحقيق فائض لصالح مصر لأول مرة، كما تظهــر البيانات تذبذب حركة التجارة بين البلدين من عام لأخر وهو ما يؤكد عــدم وجــود أسس ثابتة تقوم عليها حركة التبادل التجاري بينهما.

كما لم تدخر مصر جهدا في تقديم خبراتها إلى إثيوبيا في كافة المجالات، ففي سبتمبر ١٩٦٣ تم الاتفاق بين مصر وإثيوبيا أثناء زيارة هيلاسلاسي لمصر على إيفــاد بعــض الخبراء والفنيين المصريين في مجال الصناعة وإنشاء السفن والأحواض الجافة للاستعانة بهم في المشروعات التي كانت تنوي إثيوبيا إقامتها في مصــوع وعصــب[٥٥]، وبحلول عام ١٩٧٠ بلغ عدد الخبراء المصريين الموجودين في إثيوبيا سبعة عشــر خــبيراً منهم اثنان في المجال الزراعي وثلاثة عشر في المجــال الصناعي[٥٦].

كما أسهمت مصر بصورة غير مباشرة في دعم الاقتصاد الأثيوبي إذ شاركت في رأس مال البنك العربي الأفريقي في عام ١٩٦٤ بنسبة ٣٣ ٪ من رأس مال البنك بالاشتراك مع عدد من الدول العربية، وقد قدم البنك قرضاً لإثيوبيا قدره ١٩٣ ألف جنيه لتطوير صناعة النسيج، كما أسهمت مصر في رأس مال بنك التنمية الأفريقي برأس مال بلغ ١٢ ٪ من إجمالي رأس مال البنك وحصلت منه إثيوبيا أيضا على بعض القروض[٥٧].

وفي مجال النقل تم توقيع اتفاقية للنقل الجوي أعطت الخطوط الجوية الإثيوبية حق نقل الركاب من القاهرة إلى لندن إلى جانب إلى العواصم الأوروبية الأخرى، كما أعطت لشركة الطيران العربية — المصرية - حق نقل الركاب من أديس أبابا إلى لوزاكا في زامبيا بالإضافة إلى العواصم الأفريقية الأخرى[٥٨].

وفي المقابل كانت العلاقات الاقتصادية الإثيوبية الإسرائيلية تتقدم خلال الستينيات إذ كانت إسرائيل تعمل على منافسة الصادرات المصرية لإثيوبيا، فمثلا كانت تقوم بتصدير الأسمنت والإطارات وهما أهم ما كانت مصر تصدره لإثيوبيا بينما كانت تستورد منها اللحوم والبن. والبيان التالي[٥٩] يوضح حركة التبادل التجاري بين إثيوبيا وإسرائيل خلال الفترة من ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٠ مقدرة بالمليون دولار:

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٥٨	٢,٣	٠,٢١
١٩٥٩	١,٥	٠,٣٤٧
١٩٦٠	١,٨	١,٠٠٣
١٩٦١	١,٧	١,٠٧١
١٩٦٢	١١,٣	٠,٩٧٧
١٩٦٣	١,٠٦	١,٢٢
١٩٦٤	١,٣٨	١,٢٢
١٩٦٥	٠,٨٩	١,٦٤
١٩٦٦	١,٦	١,٨
١٩٦٧	١,٤٦	٣,٤
١٩٦٨	٢,٠٩	٤,٩٦
١٩٦٩	١,٦٩٨	٤,٢٩
١٩٧٠	١,٩٩	٤,٣٧

ويلاحظ من البيان السابق تصاعد الواردات الإثيوبية من إسرائيل في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ وهو ما يعكس تزايد الروابط بين البلدين.

العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا خلال فترة حكم السادات:

تميزت فترة السبعينيات بالعديد من التغييرات السياسة الهامة سواء في مصــر أو في إثيوبيا، فقد شهدت أوائل السبعينيات تحسن العلاقات بين هيلاسلاسي والسادات بعـد تلاشي مخاوف إثيوبيا من سياسة مصر تجاهها على أثر وفاة جمال عبد الناصـر، كمـا شهدت أيضا بداية التحسن في العلاقات المصرية الأمريكية وتراجـع علاقـات مصـر بالاتحاد السوفيتي وهو ما جعل مصر وإثيوبيا في جانب واحد لأول مرة منذ فترة طويلة، ولكن سرعان ما حدث الانقلاب العســكري في إثيوبيــا في عــام ١٩٧٤ وأطــاح العسكريون بهيلاسلاسي وتولوا الحكم واتجهوا تدريجيا نحو الاتحاد الســوفيتي ومعــاداة الولايات المتحدة في ذات الوقت الذي كانت مصر تأخذ الاتجاه المعاكس مما أدى لتوتر العلاقات بينهما بشدة. وظهر ذلك بوضوح خلال الصراعات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي سواء في أوجادين أو إريتريا أو في تهديد مصالح مصر حتى وصل الأمر إلى حد التهديد باستخدام القوة العسكرية.

وكان من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية بين البلدين بتلك الأوضاع ففــي بداية السبعينيات أخذت واردات مصر من إثيوبيا في التصاعد بدرجة كبيرة[٦٠]، إلا أنها تراجعت بعد ذلك نتيجة لتوتر العلاقات بين البلدين ثم عادت من جديد للارتفاع مــع بداية الثمانينيات، وكانت الصادرات المصرية قليلة الشأن طوال تلك السنوات واتصفت كذلك بالتذبذب وعدم الاستقرار، والبيان التالي[٦١] يوضح حركة التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا خلال الفترة من ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١ مقدرة بالآلف جنيه مصري:

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٧١	٦٩	١٠٥	-٣٦
١٩٧٢	٩٠	٤٤	٤٦
١٩٧٣	٢٣	٤٤٣	-٤٢٠
١٩٧٤	١١	٢٠٧٠	-٢٠٥٩
١٩٧٥	١٠	٥٢٩١	-٥٢٨١
١٩٧٦	٢٥	٣٩٦١	-٣٩٣٦
١٩٧٧	٦٠	-	٦٠

١٩٧٨	٤٢	٢٢	٢٠
١٩٧٩	٨	٤٨٧	-٢٧٩
١٩٨٠	٧	٢٩٣٢	-٢٩٢٥
١٩٨١	١٠٩	٢٥٤٦	-٢٤٣٧

وكانت أهم الصادرات المصرية خلال هذه الفترة هي الصحف والمجلات والملابس القطنية والأدوية والأحذية والأرز والأسمنت والسبائك المعدنية بينما كانت الواردات تتمثل في العدس والفول والبن والصمغ والجلود الخام والفاصوليا واللبان[٦٢].

واتسمت تلك الفترة بأن مصر لم تبذل الكثير من الجهود التي كانت تبذلها قبل ذلك لتقوية العلاقات الاقتصادية مع إثيوبيا، حيث أثرت العوامل السياسية على النواحي الاقتصادية بدرجة كبيرة، خاصة وأن حرب أكتوبر ترتب عليها نتائج اقتصادية هامة أثرت على الاقتصاد الأثيوبي بصورة كبيرة حيث ارتفعت أسعار النفط بشدة، في الوقت الذي كانت إثيوبيا تعتمد فيه اعتمادا كاملا على استيراده من الخارج، فتضاعفت أسعار الوقود فيها وكان ذلك أحد أسباب الاضطرابات التي وقعت فيها، وأدت لانهيار سلطة هيلاسلاسي قبل انقضاض العسكريين على السلطة وعزله نهائياً في سبتمبر ١٩٧٤[٦٣]. وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت الدعوة لبيع مياه النيل مقابل النفط والتي طالبت بها تنزانيا وكينيا، إذ طالبتا بمعاملة العرب بالمثل أي برميل ماء في مقابل برميل وقود وكانت تلك الدعوة أحد أثار الدعاية الصهيونية والغربية على الدول الأفريقية[٦٤]. وذلك على الرغم من الجهود العربية لمساعدة الدول الأفريقية، والتي كان من بينها إثيوبيا التي حصلت على معونات من الدول العربية بلغت ٩,٣٣ مليون دولار خلال الفترة من ٧٣ – ١٩٨١[٦٥]، كما حصلت على قروض عربية بلغت قيمتها ١٤,٢ مليون دولار في عام ١٩٧٥[٦٦].

ومع ذلك فقد أسهمت تلك الأوضاع السياسية في زيادة ارتباط إثيوبيا بإسرائيل اقتصاديا، حيث اعتمدت إثيوبيا على الواردات من إسرائيل خصوصاً بعد توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة، حيث زودتها إسرائيل بما كانت تحتاج إليه من المعدات والأجهزة التي حرمت من الحصول عليها من الولايات المتحدة، وهو ما ساهم في زيادة مخاوف مصر من إثيوبيا، والبيان التالي[٦٧] يوضح حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا وإسرائيل خلال الفترة من ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١ مقدرة بالمليون دولار:

السنة	الصادرات	الواردات
١٩٧١	١,٨	٣,٣
١٩٧٢	٣,٨	٣,٥٤
١٩٧٣	٤,٨	٤,٦
١٩٧٤	٣,٨	٦,٦
١٩٧٥	٦	٤,٩
١٩٧٦	٣,٤	٦,١
١٩٧٧	٥,٢	٧,٦
١٩٧٨	٢,١	٦,٤
١٩٧٩	١,٦	٧,٧
١٩٨٠	١,٦	١٢,٣
١٩٨١	١,٨	١١,٢

ويتضح من هذا البيان كبر حجم التبادل التجاري بين إثيوبيا وإسرائيل النسبي مقارنة بحجم التبادل التجاري بين إثيوبيا ومصر، كما يلاحظ تصاعد الواردات الإثيوبية من إسرائيل خلال هذه الفترة لسد احتياجاتها بعد تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ على الرغم من كشف إسرائيل للعمليات السرية التي كانت تقوم بها لتزويد الحكومة الإثيوبية بالأسلحة في عام ١٩٧٨.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية بين مصر والصومال:

– التبادل التجاري بين البلدين قبل ثورة يوليو ١٩٥٢:

كانت معظم المعاملات التجارية المصرية تتم مع الصومال الإيطالي، وكان الإنتاج الصومالي يتصف بصغر الحجم مما أدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد الصومالي وترتب على هذا التواضع في مستوى الدخل وعلى فقر الصومال في أنواع المحاصيل الغذائية والمواد الأولية وعدم صلاحية المتوفر منها للنقل البطيء أن اتصف التبادل التجاري بين مصر والصومـــال بمستوى منخفض، كما اتصف بعـــدم الانتظام **والبيـــان التالي**[٦٨] يوضح حركة التبادل التجاري بين مصر والصومال الإيطالي خلال الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩ مقدرة بالجنيه المصري:

عام	واردات	صادرات
١٩٤٥	٢٠٢,٠٠	-
١٩٤٦	٦,٠٠	-
١٩٤٧	-	٤,٠٠
١٩٤٨	٥,٠٠	٣٨١,٠٠
١٩٤٩	٤٩٧,٠٠	٢٢٧,٠٠

ويتضح من هذا البيان أن الفوائد الاقتصادية التي كان يمكن لمصر أن تحققها على المدى الطويل كانت تتوقف على التطور الاقتصادي في الصومال ورفع مستوى الإنتاج فيه، حيث كان الاقتصاد الصومالي يكمل بعض نواحي الإنتاج المصري في المواد الغذائية، إلا أن عدم توفر الفائض الذي يمكن تصديره كان يقلل من أهمية الصومال كمصدر للواردات المصرية، كما أنها كانت قليلة الأهمية كمنفذ للإنتاج الصناعي والزراعي المصري لضعف الطلب ومحدودية القدرة الشرائية للسكان، فضلا عن مواجهة مصر لبلاد أخرى مصدره للصومال رسخت أقدامها في تلك الأسواق،-لذلك رأت مصر أن التوسع في التبادل التجاري بينها وبين الصومال مهما بلغ لن يشكل قيمة كبرى تضاف إلى الاقتصاد المصري، إذ أن أكبر حجم للواردات الصومالية بلغ ١,٣ مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٤٩.

ويتضح من ذلك أن وجهة نظر الحكومة المصرية في هذه الفترة كانت اقتصادية صرفة في التعامل مع الصومال و لم تتأثر بأية عوامل أخرى، فكانت تبحث عن المكاسب الاقتصادية بغض النظر عن أي تأثر بالنواحي السياسية.

سياسة مصر الاقتصادية تجاه الصومال أثناء فترة الوصاية:

عملت مصر بعد إقرار وصاية إيطاليا على الصومال على تنمية علاقاتها التجارية معها بهدف إيجاد روابط ومصالح مشتركة، وكانت الصومال قد دخلت ضمن اتفاق التجارة بين مصر وإيطاليا الذي وقع في عام نوفمبر١٩٥٢ والذي كان ينص على أن يتم التبادل التجاري بين البلدين بالجنيه المصري والليرة الإيطالية، ولكن هذا التبادل ظل محدوداً، واشتمل على تصدير مصر لبعض المنتجات الزراعية مثل البصل والبطاطس أما الواردات فكانت تتمثل في عدد محدود من المواشي.

وقد عملت مصر على تطوير التبادل التجاري مع الصومال الإيطالي بكل السبل الممكنة، ونتيجة لوجود ثروة حيوانية كبيرة بالصومال وحاجة مصر لاستيراد اللحوم

والماشية، كان التطلع إلى التوسع في استيراد المواشي ومنتجاتها من الجلود واللحوم فضلا عن منتجات الصومال الأخرى مثل الفحم النباتي والموز في مقابل تصدير احتياجات الصومال من الإنتاج المصري وهي كثيرة مثل المأكولات المحفوظة والصابون والأرز والبصل والبطاطس والسكر والفواكه والخضراوات والأقمشة والأحذية، غير أن الإدارة الإيطالية وقفت حائلا دون تحقيق ذلك، فقد وضعت تلك الإدارة لائحة لتنظيم التبادل التجاري للصومال مع البلاد الخارجية تهدف إلى قصر الاستيراد والتصدير من وإلى الصومال مع إيطاليا وحدها وذلك عن طريق إعطاء تسهيلات للتجارة الصومالية معها مثل التغاضي عن الحصول على اذونات استيراد، في حين كان يصعب على التجار الصوماليين الحصول على منتجات الدول الأخرى لأن تراخيص الاستيراد كانت ترفض عادة بحجة عدم توفر العملة الصعبة اللازمة لذلك، وقد أدت هذه السياسية إلى ركود الحركة التجارية وسخط التجار الصوماليين[٦٩].

إلى جانب ذلك كان الإيطاليون يحتكرون زراعة المحاصيل الهامة في الصومال فقد احتكروا زراعة محصول القصب وصناعة السكر وبيعه داخل الصومال، ومنحت الإدارة الإيطالية هذا الامتياز لإحدى الشركات الإيطالية، وعلى الرغم من أن ثمن السكر المستورد من خارج الصومال كان يقل عن ثمن السكر المنتج داخل الصومال ويفوقه في الجودة فضلا عن توفير تكاليف الشحن والنقل، حظرت الإدارة الإيطالية الاستيراد طالما أن السكر المصنوع في الصومال لم يستهلك بأكمله[٧٠].

وقد ظهر اهتمام مصر بتنمية العلاقات الاقتصادية مع الصومال كأحد الوسائل لتحقيق أهدافها السياسية ويتضح ذلك من توصية المخابرات العامة في سبتمبر ١٩٥٤ بذلك، حيث أوصت بأنه يجب العمل على تنمية العلاقات التجارية مع الصومال بصفتها بلدا شرقية إسلامية لتسير جنبا إلى جنب مع العلاقات الثقافية ولكون العلاقات التجارية معها تكاد تكون معدومة، على الرغم من أن كثيرا من البضائع المصرية كانت تلقى رواجا كبيرا هناك، ولذلك طلبت المخابرات العامة تعيين ملحق تجاري في مكتب مصر بالصومال بصفة سرية تحت غطاء كونه مساعدا لمندوب مصر في المجلس الاستشاري، كما اقترحت إيفاد بعثة تجارية لدراسة السوق الصومالية[٧١]، وقد وافقت الحكومة المصرية على ذلك وقررت إيفاد بعثة تجارية إلى الصومال[٧٢]. وتم ذلك في سبتمبر ١٩٥٥ وقد لاقت هذه البعثة حفاوة بالغة من الصوماليين، وهو ما دفع الإدارة الإيطالية إلى العدول عن طلب سبق أن تقدمت به لمصر للاستعانة بخبراء مصريين في المجالات الصناعية والزراعية خوفاً من تأثير وجودهم على نفوذ إيطاليا في الصومال وتأثر الصوماليين بمصر[٧٣].

وكانت مصر قد أرسلت أحد خبرائها في المجال الزراعي وهو الدكتور محمد صفي الدين المرعشلي لدراسة أحوال زراعة القطن في الصومال وإمكانية زيادة المساحات المزروعة منه وتصنيف أنواع القطن الصومالي ووضع رتب له وتمرين بعض الإيطاليين والصوماليين على فرزه، وقد قام الخبير المصري بدراسة مناطق الصومال المختلفة ووضع قواعد ومواعيد وطرق الزراعة لكل منطقة على حدة مثل مقديشيو وكسمايو وبيدوا وجينالي وغيرها، كما قام بدراسة عملية الحلج، وقام بتأليف كتاب عن ذلك أسماه "القطن في صوماليا" وقد قامت الإدارة الإيطالية بترجمة الكتاب إلى اللغة الإيطالية وطبعته على نفقتها، وحينئذ طلب كمال الدين صلاح مندوب مصر في المجلس الاستشاري من الإدارة الإيطالية السماح باستقدام خبراء ومهندسين مصريين متخصصين في وسائل الري والزراعة المتعلقة بالقطن إلى الصومال، ولكن الإدارة الإيطالية رفضت الطلب من أساسه، وأبلغته أنها سوف تدرس الموضوع بطريقتها الخاصة وفي الوقت المناسب(٧٤).

كما قام كمال الدين صلاح بدور مهم في محاولة إنهاض الاقتصاد الصومالي، حيث قام بوضع خطة اقتصادية تقدم بها إلى الإدارة الإيطالية، وتضمنت هذه الخطة ستة محاور، الأول منها: يقوم على الاستعانة بخبراء من الأمم المتحدة وجلب المساعدات من البنك الدولي، والثاني: تعليم السكان طرق الزراعة الحديثة عن طريق الاستعانة بالمزارعين من الدول العربية والأفريقية العريقة في مجال الزراعة والتي تتشابه ظروفها مع ظروف الصومال لكي يعيشوا مع الأهالي ويقوموا بتعليمهم طرق الزراعة بالوسائل الحديثة، والثالث: الاهتمام بمد الطرق إلى مناطق الإنتاج الصومالية أسوة بما كان متبعا بمناطق الإنتاج التي يستعمرها الإيطاليون، والرابع: تسهيل عمليات إقراض الصوماليين ومحاولة تكوين رأس مال صومالي وطني، والخامس: إيجاد صناعات على أساس الخامات المحلية مع إشراك الصوماليين في رأس مالها عن طريق تقديم الخامات التي يملكونها كالماشية في صناعة منتجات الألبان وحفظ اللحوم والقصب في صناعة السكر، والسادس: تعليم الصوماليين الصناعات المنزلية مثل صناعة الغزل والنسيج اليدوي، والأكياس والحقائب، وصناعات النجارة والحدادة وعمل أدوات الزراعة البسيطة كالمحاريث والعربات، على أن تكون تلك الخطوات هي البداية لصناعة ثقيلة بعد ذلك(٧٥).

وكان الهدف من هذه الخطة هو تطوير الاقتصاد الصومالي إلى الحد الذي يحبط خطط الدول الغربية وعلى رأسها إيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة التي كانت ترمي إلى إبقاء الصومال في حاجة دائمة إلى المساعدات التي تقدمها لها حتى تضمن أن تظل مرتبطة بها حتى بعد أن تنال استقلالها، فإيطاليا كانت تريد أن تستغل فترة وجودها في الصومال لكي تربط كل أنشطة الاقتصاد الصومالي باقتصادها حتى إذا جاء الاستقلال ظل الاقتصاد الصومالي معتمدا عليها، كما كانت تتعاون مع الولايات المتحدة في

السيطرة على وسائل الإنتاج في الصومال، فبلغت نسبة مساهمة إنتاج المزارع الإيطالية ٥٩ ٪ من إجمالي الصادرات الصومالية، وكان نظام المزارع قد بدأ في الصومال في عام ١٩١٩ حيث بدأ في منطقة وادي شبيلي نظرا لتوفر المياه فيه معظم فترات السنة، وتخصصت هذه المزارع في إنتاج الموز والقطن، وقد قامت إيطاليا بفرض تعريفات جمركية على أنواع الموز غير الصومالية التي كانت ترد إليها حتى تجعل الموز الصومالي يستطيع المنافسة في الأسواق الإيطالية، وهذا الأمر وإن كان قد قدم النفع للصومال بتصريف منتجاتها، إلا أن استمرار هذه الحماية كان مرهونا بدعم الحكومة الإيطالية التي كانت تحمي هذا الإنتاج، ومن ناحية أخرى أفقدت هذه الحماية المنتجين الصوماليين الرغبة في أن تصبح منتجاتهم لديها قدرة تنافسية مع المنتجات العالمية بدون مساعدة إيطاليا[٧٦].

ولهذه الأسباب عمل كمال الدين صلاح بتكليف من الحكومة المصرية على دراسة طرق تنمية الاقتصاد الصومالي، كما تم إرسال بعثة تجارية مصرية لدراسة الأحوال الاقتصادية والتجارية في الصومال، وقد قامت هذه البعثة بدراسة مصانع حلج القطن وعصر الزيوت وصناعة الصابون النسيج، ووجدت أن إنتاج هذه المصانع يكفي الاستهلاك المحلي، وأن أي توسع في هذه الصناعات يحتاج إلى توسع في زراعة القطن والحبوب وغيرها فضلا عن حاجة تلك الزراعات لأموال وخبراء، إلى جانب مواجهة مقاومة الولايات المتحدة لمثل هذا التوسع الزراعي نظراً لأن هذا الإنتاج كان سينافس الإنتاج الأمريكي في نفس المجال، ومن ناحية أخرى قامت البعثة بدراسة إمكانية زيادة التبادل التجاري بين مصر والصومال في مجال الماشية، وقد وجدت البعثة أن قلة الصادرات الصومالية إلى مصر في هذا المجال تعود إلى الحاجة إلى زيادة عدد شركات الملاحة العاملة في نقل البضائع في البحر الأحمر، خصوصا في ظل احتكار شركات الملاحة الكبرى للمناطق الهامة في العالم وتوزيعها فيما بينها لحرمان الشركات الصغيرة من المنافسة، وهو ما جعل ميناء مقديشيو من اختصاص الشركات الإيطالية، فكانت تكلفة الشحن من مقديشيو إلى ميناء جنوا الإيطالي أقل من تكلفة الشحن من مقديشيو إلى ميناء بورسعيد في مصر على الرغم من أن بورسعيد تقع في منتصف الطريق بين جنوا ومقديشيو، ولذلك اقترح مندوب مصر في المجلس الاستشاري إنشاء شركة ملاحة مصرية يقتصر عملها على النقل بين مصر والصومال حتى لو بدأت نشاطها بسفينة واحدة أو اثنتين[٧٧]، على أن تكون هذه السفن مجهزة لنقل الماشية من ناحية المكان والشروط الصحية بحيث تصل إلى ميناء الوصول دون نفـوق أي منها كما كان يحـــدث في رحـــلات سابقة[٧٨].

وقد اهتم جمال عبد الناصر بهذا الاتجاه فطلب من وزارات الحكومة المصرية المختلفة العمل على مواجهة النشاط الغربي في الصومال فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي والبحث في إمكانية استيراد اللحوم من الصومال[٧٩].

ولكن هذا الاتجاه وجد الكثير من العقبات فمن ناحية كانت عملية استيراد اللحوم يعوقها الصعوبات الفنية المتعلقة بالنقل بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية التي كانت تتمثل في ضرورة البحث عن سلع مصرية بديلة تقوم بتصديرها للصومال حتى لا تفقد مصر رصيدها من الليرة الإيطالية — إذ كانت المبادلات التجارية بين مصر والصومال تتم بالليرة الإيطالية — لصالح إيطاليا، ومن ناحية أخرى كانت التعقيدات التي كانت الإدارة الإيطالية تفرضها على أي محاولة مصرية لزيادة العلاقات الاقتصادية مع الصومال، لذلك وجدت مصر أن استيراد اللحوم الصومالية يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد المصري، خصوصاً إذا قورنت باستيراد اللحوم الليبية أو السودانية[٨٠].

وعلى الرغم من العقبات التي واجهت مصر فقد زاد التبادل التجاري مع الصومال الإيطالي بدرجة معقولة، **والبيان التالي**[٨١] يوضح حجم التبادل التجاري بين مصر والصومال الإيطالي خلال الفترة من ١٩٥٤ حتى عام ١٩٥٩ مقدرة بالألف جنيه مصري:

العام	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
صادرات	-	٧,٧٨٢	١٩,٩٢٦	١٢,١٥٢	١٦,٢٨٥	٦١,٤٥
واردات	-	٥٢,٥٩٤	٣٠,٨٤٨	٢٦,٨١٤	٤٤,١٨١	٤٦,٠٥١

ويتضح من هذا البيان أن صادرات مصر إلى الصومال زادت مع مرور الوقت حتى أصبحت تحقق فائضا في الميزان التجاري مع الصومال في عام ١٩٥٩ بعد أن كانت تحقق عجزا طوال السنوات من ١٩٥٤ حتى ١٩٥٨، أما الواردات فقد كانت متذبذبة خلال هذه الفترة.

وبمقارنة المبادلات التجارية بين مصر والصومال وقيمة المبادلات التجارية بين الصومال وإيطاليا يتضح مدى سيطرة الإيطاليين على التجارة الخارجية للصومال **والبيـــان التالي**[٨٢] يوضح التبادل التجاري بين الصومال الإيطالي وإيطاليا خلال الفترة من ١٩٥٤- ١٩٥٩ مقدرة بالألف جنيه مصري.

العام	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
صادرات	٢٤٩,٠١٣	٢٨٣,٤١٣	٢٣٥,٥٤٨	٢٨٥,٢١٢	٣٦٧,٣٥٢	٣٩٥,٢٧
واردات	٢١٥,٥٩	٢٨١,٥	٢٤٦,٣٦	٢٤٩,٣٥	٢٦٢,٨٥١	٣١٩,٩١

ولم تقتصر جهود الغرب على مساندة الإدارة الإيطالية في عرقلة أي نشاط مصري بل وجدت مصر دولا أخرى تعمل لنفس الهدف، فقد ظهرت سياسة الولايات المتحدة كعائق جديد أمام مصر تعمل على تقويض أي محاولة مصرية لتقوية الروابط الاقتصادية أو السياسية مع الصومال، بهدف إبقاء تلك المنطقة تابعة للغرب وألا تترك فرصة لنفوذ الاتحاد السوفيتي لكي يتسرب إليها من خلال النشاط المصري التي كانت تراه امتدادا للنشاط السوفيتي[٨٣] من ثم عملت منذ بداية عام ١٩٥٤ على تقديم المساعدات المالية والفنية للصومال الإيطالي حتى توجد لنفسها تأثير ونفوذ فيه، فوقعت في يونيو ١٩٥٤ اتفاقا مع الإدارة الإيطالية قدمت من خلاله التمويل اللازم للمساهمة في عدد من المشروعات[٨٤]، كما عقدت اتفاقا أخر في أوائل أبريل ١٩٥٥ تقدم الولايات المتحدة بموجبه مبلغ ٣٠٠ ألف دولار لمدة عامين لدفع مرتبات خبراء أمريكيين في مجالات مختلفة، كما ساهمت في نوفمبر ١٩٥٦ في وكالة التنمية الاقتصادية التي أنشأتها الإدارة الإيطالية عن طريق مساهمة برنامج النقطة الرابعة بمبلغ ٤٠٠ ألف دولار. وقد قام مندوب مصر في المجلس الاستشاري بدور كبير في مواجهة الخطط الأمريكية حيث عمل على تعديل المرسوم الخاص بإنشاء الوكالة المذكورة بحيث تضم في عضويتها وزيرين من الصوماليين يكون لهما حق التصويت حتى لا يخضع مستقبل الصومال الاقتصادي لتحكم الخبراء والفنيين الأجانب وحدهم، فقد كان التكوين المقترح يتجاهل الصوماليين إذ كان يضم مديري بعض شركات البترول الأمريكية والإيطالية بجانب رئيس الخبراء الأمريكيين في الصومال وبعض معاونيه مما كان يعني إحكام السيطرة الأمريكية على مستقبل الاقتصاد الصومـــالي[٨٥].

وتتضح حقيقة أهداف سياسة الولايات المتحدة من الأسلوب الذي كانت تتبعه في تقديم المساعدات، التي كانت تصاحبها بدعاية كبيرة لإبراز حجمها والمبالغة في أثرها والحصول منها على أكبر تأثير لدى عامة الشعب[٨٦]، ولذلك عملت مصر على مواجهة ذلك النشاط عن طريق تدعيم القنصلية المصرية في مقديشيو بالخبراء الفنيين في جميع المجالات لتقديم الرأي والمشورة للحكومة الصومالية ولا تترك الساحة خالية أمام الولايات المتحدة[٨٧].

وكان على مصر أن تواجه الخطط الغربية في جبهة أخرى، وحدث ذلك عندما قدرت الإدارة الإيطالية أن الصومال تحتاج سنوياً لمساعدة مالية تتراوح بين خمسة وستة

ملايين دولار لتسوية العجز في ميزانيتها ومواجهة نفقات مشاريع التنمية الاقتصادية، واقترحت أن تقوم ست دول بتقديم هذا المبلغ وأن تتحمل الولايات المتحدة منه النصف على أن تقوم إيطاليا ومصر وبريطانيا وإحدى دول أمريكا اللاتينية ودولة أوروبية أخرى بدفع النصف الأخر، غير أن مصر عارضت هذا الاقتراح عن طريق مندوبها في المجلس الاستشاري الذي أعلن أن الحكومة المصرية لا ترغب في إشراك أية دولة مثل بريطانيا التي لها مستعمرات في أفريقيا في تقديم المعونة للصومال، وطالب بأن تشارك دول أخرى مثل السعودية والهند وإحدى الدول الأوروبية التي لا تمتلك مستعمرات في أفريقيا[٨٨].

كما حاولت مصر بعد ذلك أن تروج لفكرة إنشاء صندوق خاص تقوم بإنشائه الأمم المتحدة لتقديم معونة للصومال مقدارها أربعة ملايين دولار سنوياً لمدة خمس سنوات، تساهم فيه الدول التي تريد مساعدة الصومال وتشارك مصر فيه سنويا بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار (وهو إجمالي ما تتحمله مصر من نفقات البعثة التعليمية والأزهرية في الصومال) بالإضافة إلى مبلغ مماثل له يودع بصندوق معونة الصومال لتحريره من الضغوط الاقتصادية التي تخضعه لإيطاليا أو لغيرها من الدول الأخرى إذا قدمت المساعدة له مباشرة[٨٩].

بالإضافة إلى ذلك كان على مصر أن تواجه المؤامرات البريطانية لإعاقة أي نشاط لها في الصومال سواء البريطاني أو الإيطالي، إذ كانت بريطانيا ما تزال تحلم بمشروع الصومال الكبير وتنظر إلى الصومال الإيطالي الموضوع تحت الوصاية وبقائه خارج نفوذها على أنه سيكون حاجزا يفصل أجزاء إمبراطوريتها في الجنوب عن أجزائها في الشمال، لذلك كانت أول خطوة تقوم بها لتحقيق ذلك هي إفشال أي محاولة مصرية للتواجد في المنطقة كلها، ففي عام ١٩٥٨ قامت الشركات المصرية بتصدير ٢٠٠٠ طن من الأسمنت المصري إلى محمية الصومال البريطانية، واستوردت منها الماشية، غير أن صفقة الأسمنت المصري تعرضت لمؤامرة بريطانية، إذ أحجمت مصلحة الأشغال البريطانية في المحمية عن شرائه على الرغم من أن سعره كان أقل من الأسمنت الذي كانت تستورده من دول أخرى مثل إثيوبيا، كما أن الأسمنت المصري كان يتفوق على الأسمنت الأثيوبي الذي كانت مصلحة الأشغال البريطانية تصر على استيراده من حيث الجودة، ومن ثم ظل الأسمنت المصري باقياً يباع للأهالي كيساً فكيساً، بينما استوردت الإدارة البريطانية في نفس التوقيت كميات كبيرة من الأسمنت الأثيوبي عن طريق ديردوا وبسعر أكبر من الأسمنت المصري[٩٠].

ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تسيطر على معظم التجارة الخارجية للمحمية الصومالية، إذ كانت نصف وارداتها تأتيها من بريطانيا وثلثي صادراتها تتجه إلى عدن المستعمرة البريطانية، حيث يعاد تصديرها مرة أخرى[٩١]، ولذلك كان تبادل مصر

التجاري مع الصومال البريطاني لا يكاد يذكر إذ اقتصر على استيراد بعض الماشية وبدون انتظام[٩٢].

إلى جانب كل ذلك كانت مصر تقف بالمرصاد لمحاولات إسرائيل النفاذ إلى الصومال عن طريق العلاقات الاقتصادية، حيث كانت إسرائيل تهتم بالصومال في محاولة منها لكسر احتكار الحصار العربي المفروض عليها، كما أن الصومال كانت تمثل سوقا طبيعيا لتصريف منتجاتها، فضلا عن أنها مصدر من مصادر المواد الخام التي تحتاجها، لذا قررت شركة أنكودا الإسرائيلية المتخصصة في تعبئة اللحوم في الصومال الفرنسي إنشاء شركة في الصومال الإيطالي لتوريد الأبقار والأغنام لمصانعها في أسمرة وجيبوتي، ولكن تعصب أهالي الصومال ضد إسرائيل حـــال دون نجاحها في تنفيـــــذ ذلك[٩٣].

ولم تقتصر جهود إسرائيل على محاولة إيجاد مناطق لتصريف منتجاتها، بل عملت على منافسة مصر لتحرمها من تحقيق أي نجاح، فعندما أرسلت مصر بعثة اقتصادية إلى الصومال البريطاني في أغسطس ١٩٥٥، بهدف دراسة إمكانية زيادة وارداتها من الأبقار، بذلت إسرائيل جهوداً كبيرة لإعاقة عمل البعثة المصرية، بمحاولتها عقد اتفاقيات مع التجار الصوماليين، حتى أن مندوب شركة انكودا الإسرائيلية طلب من المصلحة البيطرية البريطانية في مدينة هرجيسا أن تساعده في الضغط على التجار الصوماليين لعقد هذه الصفقات حتى تسد الطريق أمام البعثة المصرية، كما حاولت إسرائيل القيام بنفس الأمر في الصومال الإيطالي، وقبيل وصول البعثة التجارية المصرية حاولت الشركة الإسرائيلية شراء الإنتاج الصومالي من الأبقار، وكان القنصل الفرنسي في مقديشيو يقدم كل الدعم للمحاولات الإسرائيلية ويقوم بتقديم العروض الإسرائيلية للصوماليين بنفسه ولكن على الرغم من ذلك فقد فشلت إسرائيل في الحصول على أي صفقة بسبب الجهد الكبير الذي بذلته مصر ونشاط مكاتب مقاطعة إسرائيل التي كانت منتشرة في أنحاء الصومال لتوعية الصوماليين من خطورة النشاط الإسرائيلي[٩٤].

ونتيجة لذلك لجأت إسرائيل إلى حيلة للتغلب على مقاطعة الصوماليين لمنتجاتها وشركاتها، فكانت تقوم بالاختباء وراء جنسيات شعوب لا يضمر لها الصوماليون أي سوء، وبهذه الحيلة تمكنت من التسرب إلى ميناء بربره عبر ميناء جيبوتي بمساندة فرنسا فخرجت منه اللحوم المحفوظة والطازجة إلى إسرائيل والبلاد التي تتعامل معها كما أصبح هذا الإقليم سوقاً هاماً لاستهلاك المنتجات الإسرائيلية وخاصة الأسمنت[٩٥].

كما كانت إسرائيل تعرض منتجاتها بثمن بخس لا يمكن لأي شركة أن تنافسه إلا إذا تحملت حكومتها جزءاً كبيراً من مصاريف الإنتاج، وهو ما كانت إسرائيل تتبعه مع المنتجات المصرية، ففي عام ١٩٥٨ قررت مصر تصدير كميات من الأقمشة المصرية والأسمنت للصومال الإيطالي، فعلمت إسرائيل بذلك عن طريق عملائها من مواطني

الدول الغربية، فأغرقت الأسواق الصومالية بالأقمشة والأسمنت بأسعار لا تستطيع المنتجات المصرية منافستها بهدف صرف الصوماليين عنها، وهو ما أدى لخسائر كبيرة لمصر[٩٦].

ومع اقتراب فترة الوصاية من نهايتها، حاولت مصر التوصل إلى طريقة معقولة لتقديم المعونة الاقتصادية للصومال لا تؤدي إلى ربطه بالدول الغربية، فاقترحت في مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة أن يكون تقديم المعونات عن طريق صندوق تابع للأمم المتحدة وأنها مستعدة للمساهمة فيه، ولكن مندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا قاوما الفكرة بشراسة، ونظرا لوجود عدد كبير من الدول ذات المصالح الاستعمارية في مجلس الوصاية فقد تراجعت مصر عن تقديم اقتراحها للتصويت،[٩٧]. ومن ثم عملت الحكومة الإيطالية ومعها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على الاتفاق على طريقة تقديم المعونات للصومال بالصورة التي تحقق مصالحهما حيث تقوم إيطاليا بتقديم كل معونة تستطيع أن تقدمها للصومال[٩٨]، على أن تدفع الولايات المتحدة الباقي، في حين قررت بريطانيا أنها سوف تكتفي بما تقدمه إلى الصومال البريطاني، على أن تدخل هذه المساعدة في ميزانية الدولة الكبيرة في حالة دخولها الكومنولث، كما تقدمت إيطاليا بعرض للحكومة الصومالية تقدم من خلاله مليوني دولار سنوياً منها نصف مليون دولار نقدا والباقي نفقات الخبراء الإيطاليين الذين قدرت عددهم بحوالي ٢٥٠ خبيراً، كما نص العرض على التزام الحكومة الإيطالية بشراء الموز الصومالي وحمايته جمركيا ومالياً[٩٩].

العلاقات الاقتصادية بين مصر والصومال في الفترة من ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٩:

مع استقلال الصومال كانت الجمهورية الصومالية الناشئة تواجه مشكلات التخلف الاقتصادي إذ كانت مواردها تقتصر على الثروة الزراعية المحدودة وتربية الأبقار والإبل والماعز، وكانت الشركات الإيطالية تسيطر على أهم المنشآت الصناعية فيها، فشركة S. A. I. S. الصناعية تمتلك مزارع قصب السكر والمحاصيل التجارية، كما كانت تمتلك مصنعا لصناعة السكر ومعاصر للزيوت ومحالج للقطن ومصنعا للصابون ومصنعاً لتوليد الطاقة الكهربائية لتشغيل مشروعاتها، كما كانت هناك شركة أخرى هي Aziende Elletro Industriale di Vicezi وكانت أكبر منتج للطاقة الكهربائية في الصومال كما كانت تمتلك مصانع لعصر الزيوت ومحالج للقطن، إلى جانب هاتين الشركتين كانت هناك شركة ثالثة هي C. I. T. A. O التي كانت تحتكر النقل في البلاد[١٠٠].

وإلى جانب هذه السيطرة الإيطالية الواضحة على معظم وسائل الإنتاج في الصومال، كان الاقتصاد الصومالي يعاني من عجز دائم في موارده، فلم تفلح إيطاليا

طوال سنوات الوصاية في الصومال الإيطالي أو بريطانيا طوال فترة احتلالها للصومال البريطاني في تطوير اقتصاديات الصومال حتى يستطيع سد حاجة أبناءه، بل إن ذلك كان سياسة متعمدة حتى تظل الصومال المستقلة عاجزة اقتصاديا وتبقى في حاجة للمساعدات الغربية، وبالتالي لا تستطيع الاستقلال في سياستها وتظل تابعة للغرب، وأبرز الأدلة على ذلك السياسة البريطانية التي كانت ترمي إلى انضمام الصومال المستقلة إلى مجموعة الكومنولث البريطانية، فوافقت قبيل الاستقلال على تقديم منحة قدرها ٢. ٥ مليون جنيه إسترليني كمساعدة اقتصادية بهدف تشجيع الصوماليين على الانضمام للكومنولث[١٠١].

ومن جانبها عملت مصر منذ اللحظة الأولى للاستقلال على أن تساعد الصومال كي تطور اقتصادها وتساعدها على التخلص من السيطرة الغربية الاقتصادية، فسارعت إلى تقديم كافة أنواع الدعم للصومال، سواء عن طريق المنح أو القروض أو زيادة مشترياتها من سلع التصدير الصومالية[١٠٢].

ففي ١٠ ديسمبر ١٩٦٠ عقدت مصر اتفاقية تجارية مع الصومال كان الهدف منها تشجيع التبادل التجاري بينهما، حيث تشجع قيام الصومال باستيراد المنتجات المصرية التي يحتاجها السوق الصومالي مثل البلاستيك والسكر والأسمنت والآلات والأثاث والمصنوعات المعدنية والزجاج وإطارات السيارات والكتب والأفلام، على أن تصدر الصومال لمصر الموز والحبوب الزيتية و الجلود والماشية والأغنام وغيرها من منتجات الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى تسهيل تجارة الترانزيت ومنح التسهيلات التجارية بين البلدين، كما تضمنت هذه الاتفاقية سريان مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وأن يكون التعامل التجاري بينهما بالجنيه الإسترليني[١٠٣].

وفي ٨ فبراير ١٩٦١ أرسلت مصر وفدا اقتصاديا وتجاريا برئاسة وزير الاقتصاد المصري لدراسة أحوال الصومال الاقتصادية ولعقد اتفاقيات تجارية معها، وعرض الوفد المصري على الحكومة الصومالية تنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية تنفيذا لاتفاقية ديسمبر ١٩٦٠[١٠٤].

ونتيجة لهذه الجهود المصرية تصاعد حجم التجارة المتبادلة بين البلدين بدرجة كبيرة في الفترة التي أعقبت الاستقلال[١٠٥]، فتصاعدت قيمة الواردات المصرية من الصومال بصورة كبيرة، وكانت مصر تستهدف من وراء ذلك توفير الأموال اللازمة للنمو الاقتصادي للصومال، **والبيان التالي**[١٠٦] يوضح حجم التبادل التجاري بين مصر والصومال خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٤ مقدرا بالجنيه المصري:

العام	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
صادرات	٥٣٠٨٦	٣٣٩٨٢٤	٥١٣٠٥٧	٣٢٢٨٠١	٢٥٣١٣٤
واردات	٤٠٣٩٣	١٨٤٨٤٤	٢٤٧٣٧٧	٦٠٦٥٣٧	٩٨٢٧٧٠

يتضح من هذا البيان تصاعد حجم التبادل التجاري بدرجة كبيرة في أعقاب استقلال الصومال، وكذلك تحول ميزان التبادل التجاري بين البلدين لصالح الصومال وبفارق كبير بداية من عام ١٩٦٣. وكانت أهم السلع التي تصدرها مصر للصومال خلال هذه الفترة الثوم والبصل والأسمنت والأبواب الخشبية والأثاث والأقمشة القطنية والبلاط والأحذية الجلدية، أما الواردات المصرية فتمثلت في الأبقار والجمال والصمغ واللبان[١٠٧].

غير أن العديد من العقبات كانت تعوق تحقيق المزيد من التقدم التبادل التجاري بين البلدين، ومن أهم هذه العقبات النقص في وسائل النقل البحري وعدم وجود خط ملاحي منتظم يربط بينهما، حيث أدى ذلك النقص إلى إلغاء كثير من التعاقدات التجارية التي كان التجار والمؤسسات الصومالية تطلبها، مثال ذلك طلب الصومال كمية من المنتجات المعدنية المصرية، ولكن الصفقة ألغيت بعد تجهيزها للتصدير لعدم توفر وسائل لنقلها في الموعد المحدد[١٠٨].

وقد تكررت تلك الأمور في أكثر من صفقة، ففي عام ١٩٦٢ حاولت الحكومة الإيطالية الضغط على الحكومة الصومالية بعدم شراء محصول الموز محصولها التصديري الأول وهو ما كان يعني عدم تصريفه في أي سوق نظراً لارتفاع أسعاره عن مثيله في السوق العالمي بعد تخلي الحكومة الإيطالية عن دعمه وتوفير الحماية له بفرض الرسوم الجمركية على المنتجات المنافسة له، فكان رد فعل الحكومة المصرية سريعاً إذ أعلن جمال عبد الناصر أن مصر سوف تشتري محصول الموز الصومالي بالكامل لتفويت الفرصة على الإيطاليين على الرغم من ارتفاع أسعاره عما هو موجود في ذلك الوقت في السوق المصري، ولكن مصر تعرضت لخسارة كبيرة في هذه الصفقة إذ أدى عدم تيسر وسائل النقل السريع إلى تلف الموز وخسرت مصر مبالغ كبيرة وصلت إلى حوالي ٩٤ ألف جنيه. كما كانت هناك أمثلة أخرى للخسائر المصرية بسبب عدم تجهيز البواخر المزودة بالثلاجات والإمكانيات المطلوبة لحفظ البضائع مما أدى إلى تلف البضائع وتكبد مصر خسائر مادية ومعنوية مثل صفقة البصل والثوم التي وصلت إلى الصومال في مايو ١٩٦٢ في حالة يرثى لها وكانت مثار سخرية الإيطاليين والبريطانيين[١٠٩].

بالإضافة إلى ذلك كانت المنتجات المصرية تواجه منافسة شديدة من الدول الغربية التي كانت تهدف إلى إبعادها عن الأسواق الصومالية وذلك عن طريق إغراق هذه

الأسواق بسلع مماثلة للسلع المصرية بأسعار بالغة الانخفاض، فمثلا كان الأسمنت الإنجليزي يباع بمائة وعشرة شلنات صومالية للطن (أي ما يعادل ٥. ٤ جنيه مصري) بينما الأسمنت المصري كان يباع بمبلغ ١٣٢ شلن للطن (حوالي ٦. ٥ جنيه مصري)[١١٠].

كما لم تسلم الصومال من محاولات الاختراق الإسرائيلية وهو ما دفع مصر لبـــذل المزيد من الجهد لمواجهة تلك المحاولات، ولذلك ظلت إسرائيل عاجزة عن تحقيـــق أي نجاح يذكر، والبيان التالي[١١١] يوضح ضعف التبادل التجاري بين الصومال وإســـرائيل خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٤ مقدرا بالمليون دولار:

العام	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
الصادرات	-	-	-	-	٠,٠٠٧
الواردات	٠,١٦١	٠,٠٢١	-	٠,٠٠١	-

إلى جانب ذلك كانت هناك أوجه أخرى للدعم الذي كانت مصر تقدمه للصومال، ففي أغسطس ١٩٦٢ قام عبد الرشيد شرماركي رئيس الوزراء الصومالي بزيارة القاهرة بهدف عقد اتفاق مع الحكومة المصرية، تقوم مصر بموجبه بالمشاركة في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى التي قررت الصومال تنفيذها خلال الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧، كما زار عدد كبير من دول العالم للحصول على قروض ومساعدات لتستخدمها الصومال في تنفيذ برنامج التنمية، وكانت الخطة تتطلب توفير مبلغ ١٤٠٠ مليون شلن صومالي (ما يعادل ٧٠ مليون جنيه مصري) منها ٦٧٧ مليون شلن من القروض والمساعدات الخارجية والباقي ٧٢٣ مليون شلن تمويل داخلي، وقد وافقت مصر على مساعدة الصومال وقدمت لها قرضاً قيمته أربعة ملايين جنيه (أي ما يعادل ٨٠ مليون شلن صومالي)[١١٢]. وذلك بهدف المساهمة في تمويل هذه الخطة التي كانت تعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات والقروض الخارجية، حيث تسابق الشرق والغرب على تقديم المساعدة للصومال والبيان التالي[١١٣] قيمة مساهمة هذه الدول في تمويل الخطة الخمسية الصومالية ٦٢/١٩٦٧:

الدولة	الاتحاد السوفيتي	دول السوق الأوروبية	مصر	الولايات المتحدة	ألمانيا الاتحادية	إيطاليا	تشيكوسلوفاكيا
قيمة المساهمة	٣١٧,٥	٨٢,١	٨٠	٧٨,٤	٤٤,٥	٤,٣	٣٠

وقد اشترطت مصر أن يستخدم هذا القرض في إنشاء مشروعات مشتركة أهمها مجزر حديث ملحق به مخزن تبريد وحفظ، وإقامة مصنع للأسمنت وأخر لحفظ الأسماك وثالث للسكر، كما وافقت الحكومة المصرية على تزويد الصومال بالخبراء المصريين لدراسة المشروعات الصومالية على الطبيعة وخاصة في مجال الزراعة[١١٤]. وكذلك زيادة الواردات المصرية من الصومال حتى يتعادل الميزان التجاري بين البلدين حيث كان الميزان التجاري حتى عام ١٩٦٢ يميل لصالح مصر[١١٥]. كما نصت الاتفاقية على تمكين الأفراد المصريين من الاشتراك في تمويل بعض المشروعات التي يتفق عليها بين الحكومتين[١١٦].

وبالنظر إلى مجموعة المشروعات التي قررت مصر المساهمة في تنفيذها، نجد أن هذه المشروعات كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج الصومالي من المنتجات التي كانت تتربع على قائمة المنتجات المصرية التي تصدر إلى الصومال، وهي الأسمنت وصناعة الغزل والنسيج، إلى جانب بعض المنتجات التي تحتاجها مصر مثل صناعة اللحوم التي كانت تمثل أهم ما تستورده مصر من الصومال على الرغم من إمكانية توفير هذه اللحوم من دول أخرى قريبة مثل ليبيا والسودان، أي أن مصر لم تكن تبحث عن تحقيق مكاسب تجارية من الصومال بقدر ما كانت تهدف إلى تطوير الاقتصاد الصومالي حتى يتخلص من السيطرة الاقتصادية للدول الغربية.

وكانت القروض المصرية تتميز بأن شروطها أيسر من القروض الغربية فقد كانت فائدتها صغيرة، فمثلا القرض الذي قررت مصر منحه للصومال كانت الفائدة السنوية عليه ٢. ٥٪ تقوم الصومال بسداده على سبع سنوات[١١٧].

إلى جانب ذلك قامت مصر بتجديد اتفاقية التجارة والدفع في ١٤ يونيو ١٩٦٢، وتم الاتفاق على أن تساهم مصر في إنشاء بعض الصناعات الصغيرة القائمة على الموارد المحلية، كما تم الاتفاق على تأليف لجنة مشتركة لدراسة زراعة الموز ونقلة وشحنه وتسعيره وتصريفه وإنشاء شركة ملاحية برأس مال مشترك للقيام بشحن الماشية واللحوم المحفوظة والموز[١١٨].

وقد شجعت مصر الصومال على التعامل مع الاتحاد السوفيتي اقتصاديا حتى تحد من سيطرة الغرب الاقتصادية، ولأفضلية العروض السوفيتية عن مثيلتها الغربية حيث كانت أسعار الفائدة على القروض السوفيتية أقل من مثيلتها الغربية فضلا عن عدم ربط هذه القروض بالتزامات سياسية، إلى جانب رؤية مصر أن خطر الاتحاد السوفيتي على الصومال كان أقل من خطر الدول الغربية التي كانت تسعى لربط الصومال بها اقتصاديا وبالسوق الأوروبية المشتركة والتي كانت فرنسا تحمل لوائه لخدمة الدول الأوروبية للتوسع في إنتاج الخامات التي تحتاج إليها دول السوق أو إقامة المرافق اللازمة لتنظيم هذا الاستغلال كإنشاء المطارات أو خطوط الملاحة البحرية أو السكك الحديدية[١١٩]، في الوقت الذي نجحت فيه فرنسا في ضم الصومال إلى مشروع "أور – أفريقيا" الذي كان يهدف إلى إقامة اتحاد بين دول السوق الأوروبية المشتركة والدول الأفريقية وكانت فرنسا أيضا هي الدولة التي حملت لواء الدعوة له، والذي اتخذ وسيلة تقديم المساعدات لتحقيق أهدافه، وقد حصلت الصومال على مساعدة من هذا المشروع بلغت ثلاثين مليون دولار[١٢٠].

ومع منتصف الستينيات طرأت عدة متغيرات أثرت على علاقة مصر بالصومال اقتصاديا، فقد تعرضت مصر لضغوط اقتصادية حدت من قدرتها على تقديم المعونات الاقتصادية أو القروض أو حتى القبول بالتساهل في ميل الميزان التجاري لصالح الصومال، وكان ذلك نتيجة للأعباء الاقتصادية التي أثقلت كاهل مصر من نفقات التنمية والنفقات العسكرية الضخمة التي ترتبت على العمليات العسكرية التي اشتركت فيها القوات المسلحة المصرية في اليمن، ثم جاءت هزيمة يونيو لتوجه ضربة قوية لسياسة مصر الخارجية وتضيف عبئا ضخما على كاهلها تجعلها تسخر كافة جهودها لإزالة آثار العدوان والذي كان يتطلب إعادة بناء القوات المسلحة وهو ما كان يعني المزيد من القيود التي فرضت على اقتصادها. إلى جانب ارتباط الصومال بالدول الغربية وخاصة من الناحية الاقتصادية، والبيان التالي[١٢١] يوضح حجم التبادل التجاري بين الصومال وكل من إيطاليا والولايات المتحدة وبريطانيا مقارنة بإجمالي الواردات الصومالية خلال الفترة من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٩ مقدرة بالمليون دولار:

العام / الدولة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
إيطاليا	٤,٣١٣	٤,٨١١	٤,٩٧	٤,٦٠٤	٤,١٣٤	٥,٤٧	٥,٦٢٨
بريطانيا	١,٣٦٩	٢,٤٥٢	١,٠٨٠٢	١,٢٧٨	٠,٩٠٤	١,٢٢٥	١,٦٤
الولايات المتحدة	٠,٦٣٠١	٠,٥٧٩	٠,٨٩٦	١,٠٦٣	٠,٩٣٣	١,٠٩٥	١,٩٦٧
جملة الواردات	١٥,٧٠١	١٩,٢٢٤	١٧,٤٠٣	١٤,٧٧٧	١٤,١	١٦,٧١٧	١٨,١٩٤

ولم يكن الحال بالنسبة للصادرات يختلف كثيراً عن الواردات، فقد كانت إيطاليا تستحوذ وحدها على ما يقرب من نصف الصادرات الصومالية في حين لم يكن هناك نشاط واضح لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا والبيان التالي[١٢٢] يوضح حجم الصادرات الصومالية لإيطاليا مقارنا بإجمالي حجم الصادرات الصومالية في الفترة من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٩ مقدرا بالمليون دولار:

العام	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
إيطاليا	٥,٥٢٤	٥,٧٧٨	٥,٦٩٥	٥,٢٠٣	٤,١٤٧	٣,١٣٩	٣,٠٤٢
جملة الصادرات الصومالية	١١,١٧	١٢,٦٨٥	١١,٦٧٣	١١,٤٨١	٩,٧٦٧	١٠,٤٣١	١١,٤٠٩

ويلاحظ من هذا البيان تراجع التجارة الصومالية الخارجية بصفة عامة بعد غلق قناة السويس بعد حرب يونيو ١٩٦٧، حيث أدى إغلاق القناة إلى قفل الطريق الرئيسي للبضائع الصومالية إلى أوروبا والولايات المتحدة وهو ما كان يعني أن التجارة الصومالية تضطر لأن تسلك طريق رأس الرجاء الصالح، وهو ما أدى لزيادة تكلفة النقل بدرجة كبيرة فضلا عن الوقت الزائد، وقد أثر كل ذلك سلبا على الصادرات الصومالية.

ولذلك كله اتصفت حركة التبادل التجاري بين مصر والصومال خلال الفترة ١٩٦٥- ١٩٦٩ بعدم الاستقرار مع تناقص كبير في الواردات المصرية من الصومال والبيان التالي[١٢٣] يوضح حركة التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٩ مقدرة بالجنيه المصري:

العام	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الصادرات	٦٦٨٦٢	١٥١٩٧٨	٢٩٠٥٢٦	٥٢١٦١٨	٥٧٢٦٨
الواردات	٤٩٦٩٢٠	٢٤٣١٩٥	٥١١٦٨	١٥٢٠٢	٣٠٧٠٠

ويلاحظ من هذا البيان التغيير الكبير الذي حدث في ميزان التبادل التجاري بين مصر والصومال لصالح مصر، إذ انخفضت الواردات المصرية من الصومال بصورة كبيرة، كما يلاحظ أن الصادرات المصرية للصومال تراجعت في عام ١٩٦٩ إلى حد كبير

وذلك يرجع إلى المشاكل الكثيرة التي عانت منها الصومال في ذلك الوقت ودفعتها إلى محاولة التقرب من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة التي كانت تحاول اقتناص الفرص مستغلة عروض المساعدات والحوافز الاقتصادية الكبيرة للصومال لإنجاح مساعيها في إقرار تسوية للمشاكل المعلقة بينها وبين إثيوبيا في قضية أوجادين[١٢٤].

وخلال السنوات التسع التي أعقبت استقلال الصومال حتى حدوث انقلاب سياد بري في أكتوبر عام ١٩٦٩، ساهمت مصر في دعم الاقتصاد الصومالي عن طريق تقديم القروض الميسرة أو المعونات، **والبيان التالي**[١٢٥] يوضح حجم القروض التي تلقتها الصومال من مصر والدول الأخرى خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٩ مقدرة بالمليون دولار:

الدولة	الاتحاد السوفيتي	الولايات المتحدة	الصين	ألمانيا الغربية	مصر
قيمة القروض	٢٥,٢٣	١٩,٤٢	١٨	١٦,٥	١١,٢

كما قدمت مصر للصومال منحا مالية، ولكن بقيم محدودة لم تكن تقارن بما قدمته الدول الأخرى نتيجة لظروف الاقتصاد المصري، **والبيان التالي**[١٢٦] يوضح قيمة المنح التي حصلت عليها الصومال من الدول الغربية والأمم المتحدة من الاستقلال حتى عام ١٩٦٩مقدرة بالمليون دولار أمريكي:

الجهة المانحة	إيطاليا	الولايات المتحدة	الأمم المتحدة	السوق الأوروبية	بريطانيا
قيمة المنح	١٠٢,٨	٥٢,٦	٢٤,٣	٢٧,٢٧	١٢,٧

كما كانت مصر تقدم للصومال صوراً أخرى من المساعدات مثل المساعدات التي قدمتها في نهاية عام ١٩٦١ وبداية عام ١٩٦٢ عندما حدثت سيول مدمرة أدت إلى تدمير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، فسارعت مصر إلى إرسال المعونات الاقتصادية والغذائية، ونشرت الصحف المصرية دعوات للتبرع لمساعدة الصومال[١٢٧].

أثر التحولات السياسية في مصر والصومال على علاقاتهما الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٧١ – ١٩٨١:

في أعقاب انقلاب سياد بري في أكتوبر عام ١٩٦٩، حدثت عدة أمور أثرت على العلاقات الاقتصادية بين مصر والصومال فقد شهدت تلك الفترة تذبذبا كبيرا في العلاقات الاقتصادية بينهما، نتيجة تأثرها بالعوامل السياسية واختلاف السياسة الخارجية لكل منهما، فضلا عن التغيرات السياسية التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي نفسها.

فحتى عام ١٩٧١ ظلت مصر تدعم جهود الصومال للاعتماد على الذات لتفويت الفرصة على الدول الغربية لاستغلال تخلفها الاقتصادي، فكان لمصر في الصومال حتى ذلك الوقت ٣٤٢ خبير منهم ٣٣٠ من الفنيين في مختلف المجالات الصناعية والزراعية[١٢٨].

وقد ظلت إيطاليا حتى ذلك الوقت تستحوذ على نسبة كبيرة من التعاملات التجارية الصومالية، إذ كانت تستحوذ على ٨٠ ٪ من صادرات الموز الصومالي، وإن كانت قد ألغت الحماية التي كانت تكفلها له مما أثر على الاقتصاد الصومالي الذي كان يعاني من أثار إغلاق قناة السويس مما تسبب في انخفاض الأرباح التي كانت تحصل عليها الصومال لارتفاع تكلفة النقل[١٢٩].

كما شهدت الصومال العديد من التحولات السياسية التي أثرت على العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر، وكان من بينها تحول سياد بري إلى الاشتراكية وتأميم المؤسسات والممتلكات في الصومال، وزيادة علاقاته مع الاتحاد السوفيتي الذي انتهز الفرصة للقضاء على النفوذ الغربي في الصومال، بعد محاولات استمرت طوال السنوات التي أعقبت الاستقلال قدم خلالها الكثير من المساعدات للصومال[١٣٠].

وقد تواكب ذلك مع تغير السياسة المصرية في أعقاب تولي السادات حكم مصر في سبتمبر ١٩٧٠، وتردي العلاقات المصرية السوفيتية بصورة مطردة مع مرور الأيام، وبالتالي أصبحت مصر والصومال تسيران في طريقين متناقضين، وقد انعكس ذلك على التبادل التجاري بين الصومال والاتحاد السوفيتي إذ أصبح الاتحاد السوفيتي هو أكبر الدول المتعاملة مع الصومال، والبيان التالي[١٣١] يوضح حجم التبادل التجاري بين الصومال والاتحاد السوفيتي خلال الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١ مقدرة بالمليون دولار:

العام	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
الصادرات	٠,٤٧	٢,٢	٧,٩٨	٨,٨٣	٣,٣٤	٤,٨٨	٦,٦١	٢,٢	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٤
الواردات	٣	٤,٠٧	٧,٤٤	١٠,٢	١٨,١	١١,٨	١٩	٢٧,٨	١,٤٦	٠,٠٦	٠,٧٨

وعندما تدهورت العلاقات المصرية السوفيتية في أعقاب حرب أكتوبر وتوطدت العلاقات المصرية السعودية اتفقت أهدافهما على مقاومة النفوذ السوفيتي المتزايد في الصومال، وكان من بين الوسائل التي اتبعت في هذا الإطار تقديم المساعدات المالية لها، ولما كانت ظروف مصر الاقتصادية خاصة بعد حرب أكتوبر لا تمكنها من توفير أموال تدعم بها الصومال أو أن تنمي تجارتها معها، قامت السعودية بذلك الدور وبمرور الوقت أصبحت السعودية تستحوذ على معظم الصادرات الصومالية، والبيان التالي[١٣٢] يوضح حجم التبادل التجاري بين الصومال والسعودية خلال الفترة من عام ١٩٧١ حتى ١٩٧٨ مقدرا بالمليون دولار:

العام	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨
الصادرات	١٧,١	٢٢,٩	٣٠,٩	٣٥,٢	٥٦,٨	٤٨,٥	٤١,٩	٩١,٤
الواردات	٠,٨	٠,١	٠,٤	٠,٩	١,٢	١,٤	٢,١	٢,٤

ويتضح من هذا البيان تصاعد الصادرات الصومالية للسعودية بدرجة كبيرة حتى أن السعودية أصبحت المستورد الأول للمنتجات الصومالية، فظل الميزان التجاري لصالح الصومال بفارق ضخم.

أما مصر فقد أثرت عليها الضغوط الاقتصادية التي عانت منها مع استمرار الصراع مع إسرائيل، إلى جانب تأثر الاقتصاد الصومالي بالصراع مع إثيوبيا نتيجة للحرب في أوجادين ونفقات التسليح التي استلزمتها هذه الحرب، فزاد الدين الخارجي على الصومال بدرجة كبيرة في نهاية السبعينيات[١٣٣].

وقد تسببت تلك الأوضاع في حدوث تراجع كبير في اقتصاديات كل من مصر والصومال والدول العربية غير المصدرة للبترول عموماً في النصف الثاني من السبعينيات فتضاعفت أرقام العجز عاما بعد عام[١٣٤].

وظلت حركة التبادل التجاري مع الصومال متذبذبة ومحدودة نتيجة للعوامل السابقة فضلا عن العوامل السياسية التي أفقدت مصر حماسها لتدعيم الروابط الاقتصادية

معها، والبيان التالي[١٣٥] يوضح حركة التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١ مقدرة بالمليون جنيه مصري:

العام	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠(*)	٨١
الصادرات	١,٤٨	٠,١٥	٠,٠٢	٠,٠٨	٢,٩١	٠,٤١	٠,١٥	٠,٥٩	٠,٠٤	٠,١٢	٠,٠٩
الواردات	١,٧٥	١,٢	٠,٥٤	٠,٠٤	٠,١٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٣,٩	٦,٥٨	٦,٥٧

ويتضح من هذا البيان تضاؤل حجم التجارة بين مصر والصومال في السبعينيات وتراجعها عما كانت عليه خلال فترة الستينيات ويعكس ذلك تأثر العلاقات الاقتصادية بين البلدين بطبيعة العلاقات السياسية بينهما[١٣٦] كما يتضح ازدياد الواردات المصرية في نهاية السبعينيات على أثر خروج الاتحاد السوفيتي من الصومال.

ثالثا: العلاقات الاقتصادية بين مصر وجيبوتي:

كانت جيبوتي أقل أقطار القرن الأفريقي حظا في علاقاتها الاقتصادية مع مصر على الرغم من موقعها الاستراتيجي الهام على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وذلك بسبب ظروفها الخاصة التي كانت تتمثل في الاحتلال الفرنسي لها[١٣٧].

وكانت السياسة التحررية التي اتبعتها مصر بعد ثورة يوليو وموقفها من حركات التحرير وخاصة الثورة الجزائرية، قد أدت إلى تردي العلاقات السياسية بينها وبين فرنسا، وبالتالي تأثر التبادل التجاري بين مصر وجيبوتي، بل أن فرنسا عملت على تشجيع إسرائيل على اتخاذ جيبوتي قاعدة تجارية تنطلق منها إلى داخل القارة الأفريقية نكاية في مصر وحتى تبقي على نفوذها فيها[١٣٨].

(*) وجد الباحث اختلافا في البيانات التي أصدرتها الجهات المصرية عن حركة التبادل التجاري بين مصر والصومال في بعض الأعوام ، فقد اختلفت الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تقرير مجلس الشورى المصري في دورة انعقاده العادية الثالثة في أكتوبر ١٩٨٢ ، فبينما جاء بإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالي التبادل التجاري بين مصر والصومال في ١٩٨٠، ١٩٨١ كانت ١٢٨ و١٠٩ ألف جنية على الترتيب ، جاء بتقرير مجلس الشورى أنه لم يكن هناك أي تبادل تجاري بين مصر والصومال في هذين العامين ، كما كان هناك خلاف بين هذه الأرقام وبين البيانات التي جاءت في الكتاب السنوي الذي تصدره الأمم المتحدة ، ولكن جميع هذه الإحصائيات كانت تعطي نفس الدلالات ، وهي تراجع التبادل التجاري بين البلدين عما كان عليه في الستينيات وضآلة حجمه وتذبذب قيمه من عام لأخر.

ففي عام ١٩٥٢ سمحت فرنسا لشركة انكودا الإسرائيلية بإنشاء مصنع للحوم في ميناء جيبوتي على بعد أمتار من الرصيف يتسع لخمسة آلاف رأس، كما أنشأت عـــدة حظائر لتجميع الأبقار ومجزر خاص بها، وقد حاولت الشركة في بادئ الأمـــر إخفـــاء هويتها تفاديا لكراهية السكان لإسرائيل، فزعموا أنها شركة فرنسية، تصدر اللحوم إلى أوروبا[١٣٩].

كما منحت فرنسا لإسرائيل امتيازات إضافية في ميناء جيبوتي في عام ١٩٥٦ طبقاً لاتفاق وقع بينهما، وبذلك وجدت إسرائيل متنفساً لما تعانيه من حصار اقتصادي فرضته عليها الدول العربية من خلال نشاط مكاتب المقاطعة العربية[١٤٠]. إلى جانـــب ذلـــك كانت فرنسا من ناحية أخرى تسعى لإعطاء امتيـــازات جمركيـــة في مينـــاء جيبـــوتي لإثيوبيا[١٤١].

وكانت مصر ترصد التعاون الفرنسي الإسرائيلي في جيبوتي وتحاول عرقلته، ففـــي عام ١٩٥٨ وصلت إلى الحكومة المصرية أنباء عن وجود بنك يسمى " بنك الهند الصينية " في جيبوتي وأن معظم أموال هذا البنك إسرائيلية وأنه يتعامل مع البنوك والشـــركات الإسرائيلية التي لها نشاط في أفريقيا، وكان لهذا البنك فرع في مدينة جـــدة الســـعودية، فقامت مصر بكشف حقيقة نشاط البنك ومحاصرة نشاطه، كما نشطت الإذاعة المصرية لكشف التعاون الفرنسي الإسرائيلي لأهالي جيبوتي[١٤٢].

ونتيجة لكل الظروف السابقة كان نشاط مصر في التبادل التجاري مع جيبـــوتي محدودا، وكانت أهم ما تستورده منها الأبقار بينما كانت تصدر لها منتجات متنوعـــة مثل المنسوجات والأسمنت والأحذية وغيرها، وقد بلغت قيمة الصادرات المصرية لجيبوتي عام ١٩٥٩ مبلغ ٢٥,٢٠٦ ألـــف جنيه بينما بلغـــــت الـــواردات ٣٦,٥٣٦ ألـــف جنيه[١٤٣].

وكانت جيبوتي من الموانئ الهامة التي تعتمد على عبور السفن التي تتوقف فيهـــا للتموين، لذلك عندما أغلقت قناة السويس بعد حرب ١٩٦٧ تأثرت بدرجـــة كـــبيرة حيث أنها عانت عجزاً في الشهور التالية وحتى نهاية العام بلغ عشرة ملايين جنيـــه[١٤٤]، واستمر ذلك العجز طوال فترة إغلاق القناة والبيان التالي[١٤٥] يوضح نشـــاط مينـــاء جيبوتي قبل وبعد إغلاق قناة السويس سواء بعدد السفن التي تعامل معها أو بحمولتها:

العام	عدد السفن	الحمولة
١٩٦٥	٣٠٧٤	٢,١ مليون طن
١٩٦٩	٩٠٠	٠,٨٨٣ مليون طن

وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين مصر وفرنسا في النصف الثاني من السبعينيات، واتجاه فرنسا لمنح جيبوتي استقلالها، فقد ظلت حركة التبادل التجاري بين مصر وجيبوتي منعدمة، فلم تشهد الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٧ أي نشاط تجاري يذكر بين البلدين، ولكن بعد الاستقلال بدأت حركة التبادل التجاري تنشط ولكن في حدود ضيقة، والبيان التالي[١٤٦] ويوضح حركة التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨١ مقدرة بالجنيه المصري:

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الصادرات	٥٠٠٠	٤٠٠٠	-	٢٠٠٠
الواردات	٨٩٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠

وكانت جيبوتي في أعقاب الاستقلال تتطلع للحصول على مساعدات مالية من الدول العربية ولكن ظروف مصر الاقتصادية لم تكن تسمح لها في ذلك الوقت بتقديم مثل هذه المساعدات، ولكنها عملت على أن توفر لجيبوتي الخبراء المصريين في كافة المجالات، ففي عام ١٩٨١ أوفدت مصر اثنا عشر خبيرا مصريا إلى جيبوتي عن طريق الصندوق المصري للمعونات الفنية للدول الأفريقية[١٤٧].

يتضح مما سبق حرص مصر على الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية قوية مع كافة أقطار منطقة القرن الأفريقي، وحاولت أن تكون العلاقات الاقتصادية سببا في تحسين العلاقات السياسية مع إثيوبيا ولكنها لم تحقق في هذا السبيل الكثير من النجاح بسبب العديد من العقبات التي واجهتها سواء من إثيوبيا نفسها أو من الولايات المتحدة وإسرائيل، كما حاولت مصر أن تساعد الصومال قبل استقلالها وبعده على التخلص من سيطرة الدول الغربية الاقتصادية عن طريق مساعدتها على تطوير اقتصادها وتنمية التبادل التجاري معها ولكن ارتباط الصومال بالدول الغربية ثم بالاتحاد السوفيتي أثر إلى حد كبير على علاقاتها الاقتصادية مع مصر، إلى جانب ذلك لم تتمكن مصر من القيام بدور كبير في مجال العلاقات الاقتصادية بينها وبين جيبوتي بسبب الاحتلال الفرنسي الذي استمر حتى عام ١٩٧٧.

هوامش الفصل الخامس

(١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقم ٦٨/٤/١٣٠: ملف العلاقات التجارية بين مصر والحبشة، رسالة من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزار ة الخارجية، بتاريخ١٨ أكتوبر١٩٤٨.

(٢) نفسه.

(٣) كان هناك خلاف بين ما تصدره مصلحة الإحصاء المصرية من بيانات وبين التقارير الاقتصادية التي تصدرها أثيوبيا، وقد اعتمد الباحث على البيانات التي تصدرها الجهات المصرية.

(٤) هذا البيان نقلاً عن: محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقم ٦٨/٤/١٣٠: العلاقات التجارية بين مصر والحبشة، تقرير مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة الاقتصاد الوطني عن حركة التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا خلال السنوات ٤٩-١٩٥١، بتاريخ ٢١ فبراير١٩٥٢.

(٥) نفسه.

(٦) نفسه.

(٧) هذا البيان نقلاً عن: محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١١٩٣، ملف رقم ٧/٦٨/٨٠: زيارة إمبراطور أثيوبيا لمصر، حركة التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا عام ١٩٥٢.

(٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥٠، محفظة ٧٨، ملف رقم ١، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى الخارجية، بتاريخ ٨ فبراير ١٩٥٥.

(٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظ ٨٠، تقرير من السفارة المصرية بأديس أبابا عن شركات مساهم بها مصريين، بتاريخ ١ مارس ١٩٥٧.

(١٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقم ٦٨/٤/١٣٠: العلاقات التجارية بين مصر والحبشة، من وزارة الخارجية إلى سفير مصر في أديس أبابا، بتاريخ ١٩سبتمبر ١٩٥١.

(١١) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم ٥٠، محفظة ٧٨، ملف رقم ١، التقرير الاقتصادي العام لأثيوبيا عن سنة ١٩٥٤، بتاريخ ١٢ يناير ١٩٥٥.

(١٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من وكيل وزارة التجارة والصناعة إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ أكتوبر١٩٥٤.

(١٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيـــل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ أكتوبر١٩٥٤.

(١٤) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٥٥.

(١٥) هذا البيان نقلاً عن: محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١١٩٣، ملف رقم ٧/٦٨/٨٠: زيارة الإمبراطور إلى مصر، حركة التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا خلال الفترة من ٥٣- ١٩٥٥ في ١٩٥٦/٨/٣١.

(١٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج٢:

التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، مذكرة إدارة الأبحاث بوزارة الخارجية، بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٥٥.

(١٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٥٥.

(١٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقم ٦٨/٤/١٣٠: العلاقات التجارية بين مصر والحبشة، تقرير حركة التبادل التجاري بين مصر وأثيوبيا خلال السنوات ٤٩-١٩٥١ فـي ١٩٥٢/٢/٢١.

(١٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، مذكرة إدارة الأبحاث بوزارة الخارجية، بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٥٥.

(٢٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٠، ملف رقم ١٣/١٢٣/١٤٠ ج٢: العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأخرى، رسالة من السفارة العراقية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٥٨.

(٢١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٨٣٠، ملف رقم ١٣/١٢٣/١٤٠ ج٢: العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأخرى، من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ أغسطس ١٩٥٧.

(٢٢) درست إسرائيل السوق الإثيوبية ووجدت أنه يوجد به ١٩ مليون رأس ماشية جاهزة للتصدير و١٠٣ مليون رأس من إريتريا فقررت إنشاء شركة في أسمره كما أنشأت خطة لتجميع الماشية ومصنعين لتعليب وتجميد اللحوم في كل من أسمره وجيبوتي وكان معدل الإنتاج ١٠٠ رأس / يوم. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، ملف رقم ١٣/١٢٣/١٤٠ ج٢: تقارير سفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٤ يناير١٩٥٧.

(٢٣) نفسه

(٢٤) عز الدين فوده، العلاقات الإثيوبية العربية، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٩١، يونيو ١٩٥٩، ص ١٥.

(٢٥) حامد مصطفى الغماز، العلاقات التجارية بين الإقليم الجنوبي وأثيوبيا، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ١٣٣، مارس ١٩٦١، ص ٢٢.

(٢٦) نفسه.

(٢٧) نفسه.

(٢٨) عز الدين فوده، العلاقات الإثيوبية العربية، ص ١٥.

(٢٩) هذا البيان نقلاً عن: حامد مصطفى الغماز،العلاقات التجارية بين الإقليم الجنوبي وأثيوبيا، ص٢٢.

(٣٠) عز الدين فوده، العلاقات الإثيوبية العربية، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٩١، يونيو ١٩٥٩، ص ١٥.

(٣١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، ملف رقم ١٣/١٢٣/١٤٠ ج٢: تقارير سفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٤ يناير١٩٥٧.

(٣٢) البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: United Nations Yearbook of International Trade

Statistics, Vol.1958, p. 193.

(٣٣) ترتب على قيام الاتحاد بين إريتريا وأثيوبيا أن استولت أثيوبيا على أهم المصالح والمرافق ذات الإيراد مثل الجمارك والسكك الحديدية والتلغراف وغيرها و لم تترك لحكومة إريتريا سوى الضرائب المحلية كما فرضت تعريفة مرتفعة للجمارك تعادل ما كانت تفرضه في أراضيها وتفوق ما كان مفروضا قبل الاتحاد وكان من نتيجة ذلك ارتفاع الأسعار إلى الضعف وتسبب ذلك في غضب السكان وكساد الكثير من الأعمال كما أدى إلى هجرة عدد كبير من الإيطاليين بعد تصفية أعمالهم. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٣/٩٣/٢١ ج١، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن إريتريا في ١٩٥٣/١٢/٢٨.

(٣٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: مركز إريتريا السياسي بعد عام ١٩٣٩، مذكرة من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ ديسمبر١٩٥٣.

(٣٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٣/٩٣/٢١ ج١، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن إريتريا، بتاريخ ٢٨ ديسمبر١٩٥٣.

(36) Abd El-Moeim, A., op. cit., p. 283.

(٣٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٥: مركز إريتريا السياسي بعد عام ١٩٣٩، مذكرة من السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ ديسمبر١٩٥٣.

(٣٨) عبد المنعم الحصري، تغلغل إسرائيل في أفريقيا، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٥٠، يناير ١٩٦٢، ص ١٥.

(٣٩) مكرم سويحة بخيت، أثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسي ٣٠-١٩٧٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٨٨، ص ٤ وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات لعام ١٩٥٩.

(٤٠) حامد مصطفة الغماز، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٤١) نشرة بنك مصر، النشرة الاقتصادية ، السنة الخامسة العدد الأول يونيو ١٩٦٠، ص ٣٤.

(٤٢) نفسه.

(٤٣) الأهرام، عدد ٢٧ أكتوبر ١٩٥٩.

(٤٤) مكرم سويحة بخيت، أثيوبيا في عصر هيلاسلاسي ٣٠-١٩٧٤، ص ٣٥٧ ؛ وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات ١٩٦١.

(٤٥) الأخبار، عدد ١٤فبراير ١٩٦٤.

(٤٦) الأخبار، عدد ١ مارس ١٩٦٤.

(٤٧) مكرم سويحة بخيت، أثيوبيا في عصر هيلاسلاسي ٣٠-١٩٧٤، ص ٣٥٩ ؛ وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات ١٩٦٥.

(٤٨) الأهرام، عدد ١٩ يونيو ١٩٦٥

(٤٩) الأهرام، عدد ١ يونيو ١٩٦٥.

(٥٠) الأهرام، عدد ٩ يونيو ١٩٦٣.

(٥١) الأهرام، عدد ٧ نوفمبر ١٩٦٦.

(٥٢) الأهرام، عدد ٩ يونيو ١٩٦٣.

(٥٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، محفظة ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج٢: التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٥٨.

(٥٤) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: United Nations Yearbook of International

Trade Statistics, Vol. 1965, New York 1959, p. 193.

(٥٥) كانت مصر تتبع في ذلك الوقت سياسة تعتمد على إظهار مدى النجاح الذي تحققه في كافة المجالات وخصوصا المجالات الصناعية، حيث كانت تحرص على أن تشمل زيارات هيلاسلاسي المتعددة لها زيارة المشروعات الصناعية الضخمة مثل صناعات الحديد والصلب والصناعات الحربية، حتى أن شغف هيلاسلاسي دفعه إلى القيام بزيارة موقع العمل في السد العالي أثناء زيارته لمصر في عام ١٩٦٦ على الرغم مما يحمله في صدره تجاه هذا المشروع . الأهرام، عدد ١٠ سبتمبر ١٩٦٦.

(56) Abdel-Moneim, A., op. cit., p. 279.

(٥٧) عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الأفريقي ١٩٦١ – ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، بغداد ١٩٧٨، ص ٤٨٠.

(٥٨) الأهرام،عدد ١١ يوليو ١٩٦٨.

(٥٩) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: عواطف عبد الرحمن، حلمي شعراوي، المرجع السابق، ص٦٤-٦٦ ؛ مجدي حماد، إسرائيل وأفريقيا: دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٦، ص ٧٤.

(٦٠) لطفي عبد العظيم، الصادرات المصرية وتوزيعها الجغرافي، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٠٦، يوليو ١٩٧٢ ص٩.

(٦١) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الشهرية للتجارة الخارجية، أعداد متفرقة ؛ تقرير مجلس الشورى المصري، دور الانعقاد العادي الثالث، لجنة الشئون العربية والأمن القومي، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٢.

(٦٢) سعيد عبد المقصود محمد إسماعيل، تجارة مصر الخارجية مع دول حوض النيل: دراسة تحليلية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٣، ص ٤٣٦.

(63) Lefort, R., op. cit., p. 52.

(٦٤) عصام محسن الجبوري، المرجع السابق، ص ٥٢٠.

(٦٥) طاهر كنعان، البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الأفريقية المعاصرة، عبد الملك عوده، العرب وأفريقيا: بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحـــدة العربية، ١٩٨٤، ص ٤٦٠ – ٤٦٢.

(٦٦) عصام محسن الجبوري، المرجع السابق، ص ٥٣٠.

(٦٧) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: United Nations Yearbook of International Trade Statistics, Vol.72-73, p. 252, Ibid., Vol. 1977, p. 362, Vol. 1980, p. 32, Vol. 1981, p.365.

(٦٨) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٧٦، ملف رقم ١٠٣/١٢٢/١٠٣: اقتراح إنشاء قنصلية مصر في مقديشيو، مذكرة إنشاء نيابة قنصلية مصرية في مقديشيو (بالصومال الإيطالي): العلاقات التجارية بين مصر والصومال الإيطالي، بتاريخ يناير ١٩٥٣.

(٦٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقم ١٤٢/٤/١٣٠، مذكرة عن المسائل المختلفة الخاصة ببلاد الصومال تحت الوصاية الإيطالية، بتاريخ ١ فبراير١٩٥٣.

(٧٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقم ١٤٢/٤/١٣٠، مذكرة بشأن العلاقات التجارية بين مصر والصومال، بتاريخ ٢٧ سبتمبر١٩٥٤.

(٧١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ١: تقارير مكتب مصر في الصومال تحت الوصاية، تقرير الدرة الثانية عشر لمجلس الوصاية (نيويورك – يونيو – يوليو ١٩٥٣) فيما يتعلق بأرض الصومال تحت الوصاية الإيطالية.

(٧٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقم ٤/١٦/١، مذكرة وزارة الخارجية رقم ١٩٩١ بشأن العلاقات التجارية بين مصر والصومال، بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٥٤.

(٧٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٥: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، رسالة من مندوب مصر في المجلس الاستشاري بالصومال الإيطالي إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥٥.

(٧٤) تمام همام تمام، تطور حركة الجهاد الوطني في الصومال ١٩٠٠–١٩٦٠، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٤٠.

(٧٥) نفسه، ص ١٣٩–١٤٠ ؛ حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٣٧٨.

(76) Somalia, The Economy:
http://www.mongaby.com/reference/countrystudies/somalia/inde.html.

(٧٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف رقم ١٩٣/٢١/٣٧ ج ٣: سياسة مصر الأفريقية، مذكرة مقدمة لوزير الخارجية بشأن المقترحات الخاصة بتقوية العلاقات بين مصر والصومال، بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٥٦.

(٧٨) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم ٤٩، محفظة ٧٦، ملف (١)، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية، بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٧.

(٧٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف رقم ١٩٣/٢١/٣٧ ج ٣: سياسة مصر الأفريقية، مذكرة من مكتب الرئيس للمعلومات إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٥٦.

(٨٠) نفسه.

(٨١) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: United Nations year book of the International Trade Statistics 1958 p. 458 ; Ibid., 1959, p. 467.

(82) Ibid.

(٨٣) محافظ وزارة الخارجية،محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٤: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، مذكرة بشأن المعونة المالية والاقتصادية إلى الصومال،بتاريخ يناير ١٩٥٦.

(٨٤) تمثلت هذه المشروعات في إقامة بعض السدود على الأنهار لتخزين المياه وحفر عدد من الآبار في شمال الصومال لأغراض الرعي، كما مولت من هذه المساعدات استقدام خبراء أمريكيين لتحسين حالة الثروة الحيوانية، وإقامة بعض الصوامع لتخزين القمح. محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم ٥٠، محفظة ٣٤، ملف ٣/٧/٢٢٥، مذكرة من القنصلية المصرية بمقديشيو بشأن تطورات الوضع في الصومال، بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٥٧.

(٨٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٢٠، ملف رقم ٦/٤٨/٩٤: بعثات التبشير المسيحية، تقرير وزارة الخارجية عن النفوذ الأمريكي في الصومال استنادا إلى تقرير ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري للصومال، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧.

(٨٦) قدمت الولايات المتحدة خلال عام ١٩٥٧ مبلغ ١,٢ مليون دولار، وقد بلغ إجمالي ما قدمته خلال الفترة من ١٩٥٤ حتى نهاية عام ١٩٥٨ مبلغ ٨٨٠ ألف جنية مصريا، أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم ٤٩ ، محفظة ٧٦، ملف (١)، رسالة من مكتب مصر في

الصومال إلى وزارة الخارجية، بتاريخ يناير ١٩٥٨.

(٨٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٢٠، ملف رقم ٦/٤٨/٩٤: بعثات التبشير المسيحية، تقرير وزارة الخارجية عن النفوذ الأمريكي في الصومال استنادا إلى تقرير ممثل مصر لدى المجلس الاستشاري للصومال، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧.

(٨٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٤: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، رسالة من مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وزارة الخارجية بشأن مستقبل الصومال وحاجته إلى معونة مالية دولية تساهم فيها مصر، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٦.

(٨٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم ٤٩، محفظة ٧٦، ملف (١)، رسالة من وكيل وزارة الخارجية إلى ممثل مصر الدائم في الأمم المتحدة، بتاريخ ٢١ أكتوبر١٩٥٧.

(٩٠) أحمد شيخ موسى الأزهري، الصومال يواجه المصاعب، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٢٩، أبريل ١٩٦٠، ص ١٠.

(91) Nations year book of the International Trade Statistics 1959 p. 101.

(٩٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٥: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، رسالة من مندوب مصر في المجلس الاستشاري بالصومال الإيطالي إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٥٦.

(٩٣) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم ٤٩ ، محفظة ٧٦، ملف (١)، مذكرة إدارة الشئون الأفريقية بشأن تقوية العلاقات بين مصر والصومال تحت الوصاية، بتاريخ ٢٩ سبتمبر١٩٥٧.

(٩٤) أحمد شيخ موسى الأزهري، المرجع السابق، ص ٧-٨.

(٩٥) لجنة كتب سياسية، أفريقيا والاستقلال الاقتصادي، مجموعة كتب سياسية، العدد ٣٥٠، الدار القومية للطباعة والنشر ب.ت ن، ص ٧١.

(٩٦) نفسه، ص ٨.

(٩٧) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم ٤٩ ، محفظة ٧٦، ملف ٢/٨١/٧٧٣ ج ٢،، تقارير مكتب مصر في الصومال، رسالة من مكتب مصر بالصومال إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٣ أكتوبر١٩٥٨.

(٩٨) كانت الحكومة الإيطالية تقدم للصومال معونة مالية كبيرة منذ بداية الانتداب لسد العجز في الميزانية الصومالية كانت تمثل نسبة كبيرة من الميزانية الصومالية ولكن مع اقتراب موعد الاستقلال أخذت المساعدة الإيطالية تتضاءل مساهمتها في إجمالي الميزانية نتيجة توسع الاقتصاد الصومالي النسبي والبيان التالي يوضح ذلك:

السنة	١٩٥٠	١٩٥٨	١٩٥٩
نسبة المعونة الإيطالية إلى إجمالي الميزانية الصومالية	٪٧٤	٪٥٢	٪٣٦

وقد بلغت تلك المساعدات في عام ١٩٥٨ حوالي ١٠ ملايين شلن صومالي من إجمالي للموازنة الصومالية التي كانت تبلغ ٦٠ مليون شلن صومالي أي ما يعادل ١,٣٣٨ مليون دولار، كما قدمت عشرة ملايين شلن صومالي أخرى للتنمية الاقتصادية أي أن إجمالي ما قدمته إيطاليا للصومال عام ١٩٥٨ كان يقدر بعشرين مليون شلن صومالي أي ما يعادل

٩٨٦ ألف جنية مصري. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٦٢، ملف رقم ١٧/٣٦٩/٢ ج١، خطاب السفير ماريو دي استيفانو الحاكم الإداري العام للصومال، بتاريخ ٢٩ أكتوبر١٩٥٨ في افتتاح الدورة الثانية للجمعية التشريعية للصومال الإيطالي.

(٩٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم ٤٩ ، محفظة ٧٦، ملف ٢/٨١/٧٧٣ ج ٢، تقارير مكتب مصر في الصومال، رسالة من مكتب مصر بالصومال إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٥٨.

(١٠٠) راشد البراوي، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦٠، ص ١٦٥.

(١٠١) عز الدين فوده،الصومال الأفريقي،مجلة الأهرام الاقتصادي،العدد ١١٨،يوليــو ١٩٦٠،ص ١٦.

(102) Touval, S.S., Somali Nationalism: International Politics and the Drive for Unity in the Horn of Africa, Harvard University Press, Cambrdge 1963, p. 178.

(١٠٣) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٦٦.

(١٠٤) نفسه، ص ٤٦٠.

(105) Ismael, T., The U.A.R. in Africa: Egypt's Policy under Nasser, North Western University Press, Evanston 1971, p. 127. ؛ عبد المنعم زكي، التجارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة، الأهرام الاقتصادي،العدد ٢٤٢،سبتمبر ١٩٦٥،ص ٣٣.

(١٠٦) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: United Nations Year book of International Trade Statistics, Vol. 1961, p. 566 ; Ibid.,Vol 1962, p. 600; Ibid., Vol. 1963, p. 619; Ibid., Vol. 1964, p. 662.

(١٠٧) الأهرام الاقتصادي، العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م والصومال، ص ٤٩.

(١٠٨) نفسه.

(١٠٩) عز الدين فوده، العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م والصومال، ص ٤٩.

(١١٠) عز الدين فوده، العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م والصومال، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٩٥، أكتوبر ١٩٦٣، ص ٤٩.

(١١١) هذا البيان نقلا عن: عواطف عبد الرحمن ، حلمي شعراوي، إسرائيل وأفريقيا ٤٨-١٩٨٥، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة د.ت، ص ٦٤-٦٦.

(١١٢) تعهدت مصر بتقديم هذا القرض للصومال في أغسطس ١٩٦١ ولكن حتى زيارة شرماركي لم يستخدم منه أي شيء،عز الدين فوده، العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م والصومال،ص ٤٩.

(١١٣) هذا البيان نقلا عن: رضا خليفه، الجمهورية العربية المتحدة وخطة التنمية في الصومال، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٦٩، أغسطس ١٩٦٣، ص ٣٦.

(١١٤) كانت مصر تركز على المجال الزراعي في الصومال، بسبب كبر المساحات القابلة للزراعة هناك، والتي كانت تقدر بحوالي ٨ ملايين هكتار (أي ما يقارب العشرين مليون فدان)، بينما لم تتعدى الأراضي المزروعة بالفعل سوى ٣٥٠ ألف هكتار (حوالي ٨٦٥ ألف فدان)، وذلك بسبب عدم كفاية وسائل الري الدائم، نفسه، ص ٣٥.

(115) Ismael, T., The U.A.R. in Africa: Egypt's Policy under Nasser, p.258.

(١١٦) راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، ص ١٠٨.

(١١٧) نفسه.

(١١٨) عز الدين فوده، العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م. والصومال، ص ٤٩.

(١١٩) وقعت الصومال اتفاقيات مع دول السوق الأوروبية المشتركة إلى جانب ١٨ دولة أفريقية أخرى والمعروفة بمجموعة دول الفرانكفون تقضي بانتساب هذه الدول للسوق وبالتالي تتمتع بمزايا الأفضلية والتخفيضات وتوفير دول السوق الأوروبية لاحتياجات الدول الأفريقية من الآلات والمعدات ، عز الدين فوده، السوق الأوروبية المشتركة والدول الأفريقية، الأهرام الاقتصادي، العدد ٣٣٤، يوليو ١٩٦٩، ص ٧٨.

(١٢٠) لجنة كتب سياسية، المرجع السابق، ص ٥٥،٥٠.

(١٢١) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: United Nations Yearbook of International Trade Statistics, Vol. 1965, pp. 619, 662,688; Ibid., Vol. 1969, pp. 714,742,735-736.

(122) Ibid.

(123) Ibid.

(124) Foreign Relations of United States 1964-1968 , Vol. XXIV, Telegram form the Department of State to the Embassy in Somalia, Washington, March 16, 1968, pp.597-598.

(١٢٥) هذا البيان نقلا عن: محمود علي توريباري،الحياد الإيجابي وسياسة الصومال الخارجية،ص ٢١٨.

(١٢٦) نفسه.

(١٢٧) أمينة مراد،أنقذوا شعب الصومال،مجلة نهضة أفريقيا،العدد ٥٠،فبراير ١٩٦٢،ص ٦٠-٦٢.

(128) Addel-Moneim, A., Egypt's Foreign Policy in Africa with Particular Reference to Decolonization and Aparheid within the United Nations 1952-1970, John's University, New York1973, p. 279.

(١٢٩) مجدي نصيف، المرجع السابق، ص ١٢٤.

(١٣٠) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٦٩.

(١٣١) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: United Nations Yearbook of International Trade Statistics, Vol. 1971, p p. 679; Ibid., Vol. 73, pp. 745; Ibid., Vol. 1980, p. 868 ; Ibid., Vol. 1981, p. 337.

(132) Ibid.

(١٣٣) طلعت مسلم، المرجع السابق، ص ١٢١.

(١٣٤) محمد دويدار، الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٣، سنة ١٩٧٩، ص ٢٨.

(١٣٥) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: United Nations Yearbook of International Trade Statistics, Vol. 1971, p p. 679, Vol. 73, pp. 745, Vol. 1980, p. 868, Vol. 1981, p. 337؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التجارة الخارجية مع الدول العربية، أعداد متفرقة.

(١٣٦) شهدت أواخر السبعينيات تراجعا للاقتصاد المصري على الرغم من تزايد تحويلات المصريين المقيمين بالخارج بدرجة كبيرة، وتدهورت قيمة الجنية المصري، فبينما كانت قيمته تتراوح بين ٢,٣ — ٢,٥ دولار أمريكي خلال الستينيات والنصف الأول من السبعينيات تراجعت في عام ١٩٧٩ وأصبحت ١,٤٣ دولارا أمريكي:

United Nations International Financial Statistics, Vol. XXXII, May 1979, p.128.

(١٣٧) حلال يحيى، جيبوتي، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٢٣، أكتوبر ١٩٥٩، ص ٣٨.

(١٣٨) لجنة كتب سياسية، المرجع السابق، ص ٦٣.

(١٣٩) أحمد شيخ موسى الأزهري، المرجع السابق، ص ٧.

(١٤٠) لجنة كتب سياسية، المرجع السابق، ص ٦٦.

(١٤١) أحمد شيخ موسى الأزهري، المرجع السابق، ٩.

(١٤٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، محفظة ٨٠، ملف ٣/٨١/٧٤١ ج٢: تقارير سياسية مذكرة إدارة الأبحاث بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٥٨.

(143) Abdel-Moneim, A., op. cit., p. 283.

(١٤٤) عبد العزيز العجيزي، الآثار الدولية لإغلاق قناة السويس، السياسة الدولية، عدد ١٣، يوليو ١٩٦٨، ص ١٧٤.

(١٤٥) هذا البيان نقلا عن: محمود توفيق محمود،الجغرافيا السياسية للمدخل الجنوبي للبحر الأحمر،ص ١٣٨.

(١٤٦) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات التجارة الخارجية مع الدول العربية، أعداد متفرقة.

(١٤٧) الحسن يروحا والي،السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ١٩٧٠ — ١٩٨٠،رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية،القاهرة ١٩٩٠،ص ٢٩٠.

الفصل السادس
علاقات مصر الثقافية والحضارية مع أقطار القرن الأفريقي

بذلت مصر خلال فترة الدراسة جهودا كبيرة في المجالات الثقافية والحضارية في منطقة القرن الأفريقي، وكان أهل تلك المنطقة يتطلعون إلى مصر كأكبر دولة إسلامية في المنطقة فعلقوا آمالهم عليها، فكان على مصر الحفاظ على الإسلام ومقاومة أعدائه، كما كان عليها الحفاظ على اللغة العربية في الصومال والتصدي لمحاولات إيطاليا وأعوانها إبعاد الصوماليين عنها، إضافة إلى توفير التعليم لأهل هذه المنطقة عن طريق استقدام الكثير من أبنائهم إليها. إلى جانب حرصها على الحفاظ على العلاقات التاريخية بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية التي كانت تمثل أحد أهم الروابط التاريخية بينها وبين إثيوبيا.

دور مصر في نشر الإسلام والحفاظ عليه:

أولا: إثيوبيا وإريتريا:

لفت نظر مصر حالة المسلمين في منطقة القرن الأفريقي التي كانت تدعو إلى الرثاء، خصوصاً في إثيوبيا، ففضلاً عن الاضطهاد الذي كان المسلمون يعانون منه تحت السيطرة الإثيوبية، كانت الحكومة الإثيوبية تسعى لإخراجهم عن دينهم، فمع نهاية عام ١٩٤٤ أصدرت تلك الحكومة مرسوماً إمبراطوريا في شأن بعثات التنصير يقضي بأن يتم تقسيم الإمبراطورية إلى منطقتين، الأولى تابعة للكنيسة الإثيوبية لا يجوز عمل بعثات التنصير الأجنبية فيها بهدف عدم تحويل الأثيوبيين عن العقيدة الأرثوذكسية التي يعتنقونها منذ دخول المسيحية لإثيوبيا، أما المنطقة الأخرى والغير تابعة للكنيسة الإثيوبية فكانت مفتوحة أمام المنصرين للعمل فيها تجاه العناصر غير المسيحية من السكان، وكان من ضمنها المناطق الإسلامية[١]. وحين احتج النقراشي باشا رئيس الوزراء المصري على ذلك أبلغه رئيس الوزراء الأثيوبي أن هدف الحكومة الإثيوبية هو تنصير الأثيوبيين الوثنيين وليس تحويل المسلمين عن دينهم[٢].

وفي ذات الوقت كان هناك قانون أثيوبي يحظر نشاط البعثات الدينية غير المسيحية في الأقاليم الإثيوبية، لذلك قررت الحكومة المصرية في نوفمبر ١٩٤٨ توجيه اللوم للحكومة الإثيوبية لأنها لم تقدم للعناصر المسلمة في بلادها نفس الحماية التي تقدمها

للعناصر المسيحية حيث أن نشاط البعثات الدينية الإسلامية كـــان مقيـــدا في المنـــاطق الإسلامية ذاتها[3]، ولكنها تراجعت عن ذلك تفادياً لتعكير العلاقات مع إثيوبيا[4].

وفي أكتوبر ١٩٤٧ جاء وفد من مسلمي إثيوبيا إلى مصر وقدم مـــذكرة للشـــيخ مأمون الشناوي شيخ الجامع الأزهر عن أحوال المسلمين في إثيوبيا ورد فيها أن المدارس الحكومية تعد بمثابة مدارس تنصير فالدين المسيحي الأرثوذكســـي مقـــرر دون الـــدين الإسلامي والكتب المدرسية تتنافى مع الدين الإسلامي وأن الحكومة تنفق على المنصرين والكنائس دون المساجد كما أنها لا تعتد بأعياد المسلمين[5]. كما تتبع الحكومة الإثيوبية سياسة تعسفية ضد المسلمين، إذ كانت نسبة الطلبة المســـلمين في المـــدارس الإثيوبيـــة الحكومية لا تتعدى ٣ ٪ من إجمالي الطلبة في حين أن تعداد المسلمين بلغ حوالي ســـتة ملايين نسمة وهو ما يعادل أكثر من نصف مجموع السكان وكان نصيبهم من ميزانيـــة التعليم أقل من ٥ ٪ فقط فضلا عن خلو أي برامج دراسية من الديانة الإسلامية أو تعليم اللغة العربية[6]. إذ اقتصر تعليمها على المدارس الإسلامية التي لم يكن عددها يتجاوز ستة مدارس في إثيوبيا كلها، كان أهمها المدرسة الخيرية الإسلامية بأديس أبابـــا والمدرســـة الإسلامية بهرر ومدرسة الجالية العربية، وكان يقوم بالتدريس في هذه المدارس مدرسون أثيوبيون ممن تلقوا دراساتهم في الأزهر الشريف وكانت المناهج التي تدرس بهـــا تماثـــل برامج الدراسة المصرية في الأزهر مع تغيير يناسب حالة البلاد، وقـــد طلـــب زعمـــاء المسلمين والجالية العربية في إثيوبيا من مصر مساعدتها لاستمرار عمل هـــذه المـــدارس وذلك عن طريق تزويدها بالمدرسين المصريين والكتب المدرسية على نفقـــة الحكومـــة المصرية[7].

وكان الأزهر يستقبل سنوياً أعدادا كبيرة من أهل منطقة القرن الأفريقي، فـــزادت أعداد الطلاب الوافدين من أهل إثيوبيا وإريتريا في رواق الجبرتية الذي خصصه الأزهـــر لهم من بين التسعة وعشرين رواقاً التي كان يضمها[8]، فبلغ عددهم في عام ٤٨-١٩٤٩ سبعة وستين طالبا، كان من بينهم اثنا عشر طالبا يدرسون بكلية الشريعة وتسعة بمعهد القاهرة الأزهري، وستة وأربعين بالقسم العام بالأزهر، وقد زاد هذا العـــدد إلى ٣٠٩ طالب في عام ٥١-١٩٥٢، وخصصت إدارة الأزهر أوقافا يصرف من عائدها على هذا الرواق[9].

وقد قامت الحكومة الإثيوبية بعد إنشاء الاتحاد الفيدرالي مع إريتريـــا بـــإجراءات عديدة ضد مسلمي إريتريا مماثلة لما كانت تقوم به تجاه المسلمين في إثيوبيـــا، وكانـــت تسمح للمنصرين بالعمل بحرية تامة فيها، وتلقت مصر شكاوى سكان إريتريـــا مـــن النشاط الكبير الذي كان هؤلاء المنصرين يقومون به، فقد اشتكى أهالي منطقة كـــرن لمصر من أن منطقتهم تزخر بطوائف المنصرين من كل جنس ولـــون يحـــاولون بكـــل

الأساليب رد المسلمين عن دينهم(١٠). فضلا عن قيام الحكومة الإثيوبية بتشجيع بناء الكنائس في المناطق الإسلامية وخاصة في مصوع وكرن وأجوردات والتي لم يكن يوجد بها كنائس من قبل والمسيحيون بها أقلية، إلى جانب سياسة الحكومة الإثيوبية التي كانت تمنع الإريتريين من العودة إلى وطنهم بعد التخرج من الأزهر أو المدارس المصرية مما يضطر بعضهم إلى العودة خفية، فضلا عن انتشار كتب بالأسواق في إريتريا وإثيوبيا تكذب القرآن الكريم، كما أن السلطات الإثيوبية كانت تحاكم كل من يرسل أولاده أو يهربهم للتعليم في مصر بدون موافقة السلطات الرسمية، كما منعت مسلمي إثيوبيا من الحج بحجة ضغط المصروفات، فضلا عن أن المنصرين كانوا يقومون بعرض أفلام في شوارع إريتريا عن الحياة في مصر بصورة مشوهة بهدف إبعاد الإريتريين عن مصر(١١).

واهتمت مصر بإرسال بعثات من علماء الأزهر لمنطقة القرن الأفريقي بهدف معرفة أحوال هذه المنطقة وما يمكن أن تقوم به نحو مسلميها من مساعدات تخفف عنهم وطأة الظروف التي كانوا يعانون منها(١٢). فأرسلت أولى هذه البعثات في يونيو ١٩٥١، ولكن هذه البعثة واجهت الكثير من العقبات، كان أولها في القاهرة حيث رفضت السفارة الفرنسية التصريح لها بدخول جيبوتي وسمحت لها فقط بالمرور منها إلى الصومال، ولكن وفدا من أهل جيبوتي هرع إلى البعثة في مدينة بورما الصومالية ولما علموا بموقف الحكومة الفرنسية عادوا مسرعين إلى جيبوتي على أمل حمل السلطات الفرنسية على التصريح لبعثة الأزهر بدخول البلاد. وكانت العقبة الثانية عندما جاء وفد من مدينة جكجكا في أوجادين إلى البعثة في الصومال واشتكى لها من سوء حالة المسلمين ومدى ما يعانوه من ظلم على أيدي الأثيوبيين وأنهم يمنعون رجال الدين الإسلامي من وعظ المسلمين في غير البلاد التي يقيمون فيها كما أنهم منعوا الكتب الدينية والعربية من الوصول إليهم، فقررت البعثة التوجه إلى هذه المدينة، غير أن حاكم المنطقة الأثيوبي توجس من أثر وجود هذه البعثة فقرر منعها من دخول إثيوبيا، واستقبل أعضاءها في ٢٩ يوليو ١٩٥١ فور دخولهم إلى المنطقة بقوة عسكرية يصحبها قسيس كان يضحك ويسخر من علماء الأزهر، وتم طردهم دون مبرر وأجبروا على الرحيل إلى الصحراء بين الصومال البريطاني وإثيوبيا وهو ما عرض البعثة للخطر(١٣).

وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لفت نظر حكومة الثورة الاضطهاد التي تمارسه إثيوبيا ضد المسلمين فيها خاصة بعد أن وصلت إليها أخبار هذا الاضطهاد، ففي مايو ١٩٥٣ وصل إلى علمها أن الحكومة الإثيوبية قامت بقتل أحد العلماء المسلمين في مقاطعة أسبا تفري لأنه قام بهداية آلاف المسلمين وأنشأ مدرسة لتعليمهم علوم الدين(١٤). كما قامت بمنع المسلمين من المساهمة في بناء المساجد أو المدارس الإسلامية ومنعت تلقين مبادئ الدين، وعملت على الإكثار من بناء الكنائس في جميع المقاطعات الإسلامية وتبديل

الأسماء الإسلامية الأصل بأسماء أمهرية لطمس مظاهر الإسلام[15]. إضـــافة إلى ذلـــك سمحت لبعثات التنصير بافتتاح مدارس كثيرة فكان يوجد في إثيوبيا عـــدد كـــبير مـــن المدارس الكاثوليكية ومنها مدرسة الليسية ومدرسة الكاثوليك، والمدرسة الكاثوليكيـــة الابتدائية، كما كان للفاتيكان نشاط كبير في إثيوبيا وإريتريا مما جعـــل الأرثـــوذكس أنفسهم مستاءين من مزاولة نشاط الكاثوليك للتنصير في إثيوبيا لاستخدامهم أســـاليب مادية كثيرة تؤثر على الأثيوبيين الفقراء[16].

إلى جانب ذلك كانت السلطات الإثيوبية تمنع سكان أوجادين وإريتريا من السفر لتلقي العلم في مصر لذلك لم يجد الكثير منهم سوى السير عبر السودان علـــى الأقـــدام ومنها إلى مصر أو عن طريق الصومال[17]، لذلك أصدرت الحكومة المصرية التعليمـــات إلى أجهزة الأمن على الحدود بألا تمنع أي إريتري من دخول الأراضي المصرية إذا كان في سبيل الدراسة ويريد الدخول لهذا الغرض[18].

وقد شهدت إريتريا صدامات عديدة بين مصر وإثيوبيا، لأن نشاط مصر في إريتريا كان يشكل خطراً على إثيوبيا ويهدم سياستها التي تقوم على طمس الهوية الإســـلامية والعربية في إريتريا بهدف الانفراد بها وإبعادها عن العالم الإسلامي[19]. ولذلك عملـــت مصر على إيفاد بعثات من علماء الأزهر إلى إريتريا، وكـــان هـــؤلاء المبعوثـــون يـــتم اختيارهم بمعايير دقيقة لتدريس المواد الدراسية للمراحل التعليميـــة المختلفـــة والـــوعظ والإرشاد[20]. وفي عام ١٩٥٤ أرسلت مصر بعثة أزهرية إلى إريتريا تكونت من ســـتة علماء وقد أشرفت هذه البعثة على التدريس والإرشاد في مدارس إريتريا الإسلامية وهي معهد أسمره الديني ومدرسة الجالية العربية والمدرسة الإسلامية، بالإضـــافة إلى مـــدارس مصوع وأجوردات وكرن، ولكن عمل البعثة كان يتعرض للعديد من المعوقات أهمهـــا مشكلة تصريح إثيوبيا بدخول العلماء إلى إريتريا، مما كان يؤثر بدرجة كبيرة على عدد أفراد البعثة وبالتالي تراجعت أعداد الطلبة، فشكا رئيس البعثة الأزهريـــة مـــن ذلـــك، واضطرت البعثة إلى فتح أقسام ليلية بهذه المدارس لتعليم اللغة العربية بغض النظـــر عـــن ديانة المتعلم، نظراً لأن اللغة العربية وإن كانت إحدى اللغات الرسمية لإريتريا إلا أنها لم تكن تدرس في مدارس الحكومة[21].

ونتيجة نقص عدد أعضاء البعثة الأزهرية تم تخفيض أعداد الطلبة في هذه المـــدارس إلى النصف، إلى جانب إغلاق مدرستي كرن وأجوردات، وطلب رئيس البعثـــة مـــن الحكومة المصرية زيادة عدد أفراد البعثة إلى الضعف واستخراج التصاريح اللازمة لذلك من السلطات الإثيوبية، كما طلب تزويد البعثة بالكتب والمواد اللازمة للدراسة نظـــراً لفقر معظم الطلاب في هذه المدارس مما كان يضطر البعثة لدفع إعانات لبعضهم[22].

وقد انتهزت الحكومة الإثيوبية رغبة الأزهر في استبدال بعض أعضاء بعثته في إريتريا بعد انتهاء مدة انتدابهم، وترشيح عدد أخر بدلا منهم فرفضت التصريح لهم بدخول إريتريا بحجة أن المرشحين الجدد زيادة عن عدد أعضاء البعثة المسموح به[٢٣]. ولذلك طلب رئيس البعثة من الأزهر ألا يقوم بإلغاء مهمة أعضاء البعثة الذين انتهت مدة انتدابهم لأنهم كانوا يمثلون نصف أعضاء البعثة حتى لا يتوقف العمل بالمدارس الإسلامية بإريتريا التي كانوا يديرونها أو يشرفون عليها، وأيضا حتى لا تخلو الساحة للبعثات التنصيرية لإخراج المسلمين عن دينهم، ومن ثم قرر الأزهر عدم استدعاء أي من أعضاء البعثة إلا بعد موافقة إثيوبيا على إحلال بديل عنه حتى لا تتاح الفرصة لها للتخلص من أعضاء البعثة[٢٤].

وقد وضحت نية إثيوبيا عندما طلب القائم بأعمال السفارة المصرية بأديس أبابا من نائب الإمبراطور في إريتريا Bitwoded Andargue Massay أن تسمح السلطات الإثيوبية بدخول علماء بعثة الأزهر إلى إريتريا، فرد عليه نائب الإمبراطور بأن أعضاء البعثة يتبعون سياسة عنيفة في الدعوة الدينية، وأن طلاب البعثات الإثيوبية في الأزهر بالقاهرة يقومون بنشاط معاد للحكومة الإثيوبية وطلب أن يكون بجانب أعضاء بعثة الأزهر أعضاء من خريجي الجامعات المصرية، لذلك طلبت وزارة الخارجية المصرية من الأزهر التصريح بتمديد فترة انتداب العلماء بالبعثة حتى لا تقع في مثل هذا المأزق إذا تكررت هذه الظروف[٢٥]. كما طلبت من وزارة التربية والتعليم ترشيح بعض خريجي الجامعات المصرية للانتداب للعمل بإريتريا ممن لهم دراية بالوعظ والإرشاد الديني حتى يتغلبوا على العقبات التي تثيرها إثيوبيا[٢٦]، وأيضا طلبت من الأزهر عدم إنهاء مهمة أي عضو إلا بعد الرجوع إليها حتى لا تتاح للسلطات الإثيوبية فرصة منع دخول المبعوثين الجدد فيؤدي إلى إنهاء بعثة الأزهر في إريتريا وهو ما كانت الحكومة الإثيوبية ترمي إليه[٢٧].

وكانت البعثة الأزهرية تقوم بجانب التدريس بإلقاء العظات اليومية والأسبوعية وإمامة المسلمين في الصلاة وإلقاء الخطب في النوادي والحفلات العامة وحضور الحفلات الرسمية للدولة، فضلا عن الطواف بالأقاليم والقرى والمدن للوعظ والإرشاد ومحاربة موجات التنصير وتلبية الدعوات الخاصة والعامة في الحفلات وقد أدى نشاطها في كرن وغيرها من المناطق مثل أجوردات ومصوع إلى نجاح حملة تبرعات لبناء عدة مساجد جديدة، كما كانت البعثة تقوم بإمداد الصحف التي تعطف على حالة المسلمين في إثيوبيا بالمقالات ذات الصلة بالثقافة الإسلامية وهو ما جعل الطبقة المثقفة في إريتريا وإثيوبيا تتهافت على متابعة قراءتها[٢٨].

وقد حاولت مصر التغلب على العقبات التي كانت الحكومة الإثيوبية تضعها في طريق بعثاتها الأزهرية، وذلك عن طريق تكليف بعض الإريتريين ممن تعلموا في الأزهر للقيام بمهمة التدريس في المعاهد الدينية في إريتريا على نفقة الأزهر[٢٩].

كما عملت الحكومة المصرية على التغلب على المعوقات الإثيوبية بطريقة أخرى وهي استقطاب المزيد من الطلبة الإريتريين والأثيوبيين للدراسة بالأزهر، والبيان[٣٠] التالي يوضح أعدادهم مقارنة بإجمالي عدد الطلاب الوافدين بمصر خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٥٧:

السنة	٥٢/٥١	٥٣/٥٢	٥٤/٥٣	٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦
عدد طلبة دول القرن الأفريقي	٣٠٩	٣٠٩	٣٥٩	٣٦٥	٢٦٣	٣٠٤
مجموع الطلبة الوافدين بمصر	٢٥٤٨	٢٨٤٨	٤٠٨٢	٤٢٩١	٣٢٩٣	٣٠٧١

وبالطبع لم يرض الغرب عن سياسة مصر في منطقة القرن الأفريقي ولم يفوت أي فرصة للنيل منها فقد استغل وجود المؤتمر الإسلامي[٣١] بالقاهرة ووصفه بأنه حركة جديدة لجمع شتات المسلمين في بقاع العالم الإسلامية وإثارة روح الحمية فيهم وإيجاد جو معاد للعناصر الغير إسلامية وأن إثيوبيا لابد وأن ينالها شظى هذه الدعوة[٣٢].

ولكن ذلك لم يؤثر على نشاط مصر فزاد عدد الطلاب الوافدين إليها من إريتريا خصوصا فتضاعفت أعدادهم بمرور الوقت وأصبحت إريتريا تحتل المرتبة الثالثة في قائمة الدول التي ترسل طلابها لمصر بعد السودان والدول العربية الأسيوية، والبيان[٣٣] التالي يوضح أعداد الطلاب الإريتريين والأثيوبيين خلال الفترة من ٥٧/٥٨-٦٤/٦٥:

السنة	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
إثيوبيا	٩١	٨٧	٩٦	١٠٧	٧٢	٨٠	١٠٦	١١٦
إريتريا	١٧٩	١٧٤	٢٠٨	١٩٠	٢٣١	٣٠٣	٤٠٩	٤١٢
المجموع	٢٧٠	٢٦١	٣٠٤	٢٩٧	٣٠٣	٣٨٣	٥١٥	٥٢٨

ويتضح من هذا البيان تزايد عدد الطلبة الإريتريين بدرجة كبيرة خصوصا بعد قرار الحكومة الإثيوبية بضم إريتريا وإلغاء الاتحاد الفيدرالي في عام ١٩٦٢. وكان معظم هؤلاء الطلاب في المراحل الأولى من التعليم، وبنسبة أقل في مرحلة التعليم الجامعي. ولكن بمرور الوقت حدث تطور في نوعية التعليم الذي كانت مصر تقدمه لهؤلاء

الطلاب، فقد تزايدت أعداد الطلاب في المرحلة الجامعية والبيـــان[٣٤] التـــالي يوضـــح أعدادهم خلال الفترة من ١٩٦٣-١٩٧٣:

السنة / الدولة	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣
إثيوبيا	٨	١٦	١٠	٨	١٨	٢٩	٢٦	٢٧	٣٨	٦٧	٥٦
إريتريا	١٦	١٣	١٤	٣٧	٤٧	٧٨	٨٥	٨٨	٨٥	١١٩	١١٠
المجموع	٢٤	٢٩	٢٤	٤٥	٦٥	١٠٧	١١١	١١٥	١٢٣	١٨٦	١٦٦

وقد انتشر هؤلاء الطلاب في كليات جامعة الأزهر المختلفة والبيان[٣٥] التالي يوضح توزيعهم في عام ١٩٦٤/٦٣:

الكلية / الدولة	الشريعة	أصول الدين	الدراسات العربية	المعاملات والإدارة	المجموع
إثيوبيا	٦	٢	-	-	٨
إريتريا	٥	٨	١	٢	١٦

وكان معظم هؤلاء الطلاب يفدون إلى مصر على نفقة الحكومة المصرية نظرا لعدم قدرة الكثير منهم على تحمل نفقات المعيشة والدراسة في مصر، وذلك عن طريق مـــنح سنوية يقدمها الأزهر لهم[٣٦]. كما كان الأزهر يتحمل نفقات سفر هـــؤلاء الطـــلاب وبدل استعداد للعام الدراسي بمجرد وصولهم للقاهرة، كما كان يقدم لهم منحاً نقديـــة كانت قيمتها عشرة جنيهات شهريا[٣٧].

غير أن أعداد المنح التي كانت مصر تقدمها للطلاب الإريتريين والأثيوبيين لم تلبث أن تأثرت بالأوضاع السياسية التي حدثت في مصر وفي إثيوبيا وإريتريـــا فتراجعـــت في مطلع السبعينيات، والبيان[٣٨] التالي يوضح عدد المنح التي قدمت لكل من إريتريا وإثيوبيا خلال عامي ١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٣/٧٢:

الدولة / السنة	٧٢/٧١	٧٣/٧٢
إثيوبيا	١٠٢	١٠٧
إريتريا	٢٨٥	٢٩٠

وبعد أن تولي العسكريون الحكم في إثيوبيا اتخذت الحكومة الإثيوبية العديد من الإجراءات تجاه المسلمين، إذ أصدرت طبعات محرفة من القرآن باللغة الأمهرية مما أثار سخط المسلمين وأدى ذلك لمزيد من عمليات القمع والتنكيل بالمسلمين[٣٩]. كما شهدت تلك الفترة تصاعد أعمال العنف في إثيوبيا وإريتريا.

وقد أثرت تلك الأوضاع على أعداد الطلاب الوافدين ولذلك حرصت الحكومة المصرية على تقديم المنح لطلاب إثيوبيا وإريتريا، فتعددت الجهات التي قدمت المنح لهم وقد خصصت إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية خمس منح لطلاب إثيوبيا وخمس منح أخرى لطلاب إريتريا خلال العام الدراسي ١٩٧٧- ١٩٧٨[٤٠]. كما كان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية يقدم العديد من المنح سنوياً للدراسة بالأزهر، والبيان[٤١]التالي يوضح أعداد المنح التي قدمت لطلبة إريتريا وإثيوبيا خلال العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١وتوزيعهم على التعليم العام والتعليم الجامعي:

الدولة	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية			الأزهر		
	تعليم عام	تعليم جامعي	المجموع	تعليم عام	تعليم جامعي	المجموع
إثيوبيا	-	١	١	١٥	١٧	٣٢
إريتريا	٥	١	٦	١٢	٤٠	٥٢

وقد تزايدت أعداد الطلاب الذين يقيمون بمدينة البعوث الإسلامية سواء على حساب الأزهر أو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية أو إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية، والبيان[٤٢] التالي يوضح أعداد الطلبة الوافدين من إريتريا وإثيوبيا في عام ١٩٨١:

الدولة	منح الأزهر	منح وزارة الخارجية	المجموع
إريتريا	٥١	٨	٥٩
إثيوبيا	٢٢	-	٢٢

ثانياً: الصومال

مع بداية استلام الإدارة الإيطالية للوصاية على الصومال، واشتراك مصر في المجلس الاستشاري زاد نشاطها بكثافة، وكان مندوب مصر في المجلس الاستشاري قد طلب من الحكومة المصرية في فبراير ١٩٥١ إيفاد بعثة أزهرية إلى الصومال وقبول بعثة من الطلبة الصوماليين في الأزهر، ولكن هذا الأمر استغرق عاما كاملا لإقناع مسئولي السفارة

الإيطالية في القاهرة بالموافقة على ذلك، فوصلت إلى الصومال بعثة أزهرية في عام ١٩٥٢ مكونة من خمسة أساتذة منهم ثلاثة واعظون واثنان من المدرسين[٤٣] واستقبلهم الصوماليون بكل ترحيب، وكانت الحكومة المصرية قد أصدرت لهم تعليمات بعدم التدخل في السياسة مهما كانت الظروف وضرورة الاقتصار في مهمتهم على التعليم والوعظ والإرشاد حتى لا يثيروا حفيظة الإدارة الإيطالية، ولكن اختلاط أعضاء البعثة بالأهالي وتأثرهم بمشاكلهم دفع بعضهم إلى مهاجمة الإدارة الإيطالية مما أدى إلى احتجاج الإدارة الإيطالية لدى مندوب مصر، فقررت مصر استبعاد أحد علماء البعثة خوفاً من أن تستغل الإدارة الإيطالية ذلك حتى تمنع البعثة من ممارسة عملها[٤٤].

بالإضافة إلى ذلك فتحت مصر أبوابها أمام الطلبة الصوماليين لتلقي العلم في مؤسسات الأزهر، وكان الأزهر قد خصص لهم رواقا خاصا بهم هو رواق زيلع[٤٥]، واستقبلت مصر في عام ١٩٥١ مجموعة من الطلبة بلغ عددهم خمس وعشرين طالبا غير أن حالتهم الدراسية لم تكن تسير على ما يرام، ولذلك عندما باشرت البعثة الأزهرية نشاطها في معهد الدراسات الإسلامية بمقديشيو قررت الحكومة المصرية عدم إيفاد بعثات جديدة من الطلاب الصوماليين للأزهر لأن المعهد كان يعمل بنفس النظام الذي تعمل به المعاهد الأزهرية الابتدائية في مصر[٤٦].

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ رأت مصر أن وجود عدد كبير من المسلمين في منطقة القرن الأفريقي يعطى السياسة المصرية ميزة هامة للتأثير في هذه المنطقة[٤٧]. فعملت على استغلال مشاركتها في المجلس الاستشاري وشروط اتفاقية الوصاية[٤٨] لاجتذاب الصوماليين، ولذلك أصبحت الإدارة الإيطالية أكثر خوفاً من تأثر الطلبة الصوماليين الموجودين في القاهرة بمصر وارتباطهم بالعالم العربي والإسلامي، فكلفت إيطاليا سفارتها في القاهرة بتجنيد بعض الأشخاص من طلبة الأزهر من منطقة القرن الأفريقي للتجسس على نشاط الطلبة الصوماليين وما تقوم به الحكومة المصرية تجاههم[٤٩].

وكان أول ما أنجزته بعثة الأزهر في الصومال هو افتتاح معهد الدراسات الإسلامية في مطلع عام ١٩٥٣[٥٠]، لمواجهة سياسة الإدارة الإيطالية التي لم تكن ترغب في وجود علاقة بين الصومال والدول الإسلامية[٥١]، وعندما تعرضت البعثة الأزهرية لمضايقات الإدارة الإيطالية قررت مصر سحبها من الصومال في سبتمبر ١٩٥٣، وعلى أثر ذلك هرع أهالي الصومال إلى مندوب مصر في المجلس الاستشاري لمناشدة مصر عدم سحب البعثة إلا بعد أن ترسل بعثة جديدة، فاستجابت مصر لطلبهم[٥٢].

وقد تعرض عمل بعثة الأزهر للعديد من المضايقات، منها أن الإدارة الإيطالية كثيرا ما كانت تعرقل عمل البعثة الأزهرية عن طريق تأخير منح أعضائها تأشيرات الدخول إلى الصومال مثلها في ذلك مثل إثيوبيا التي كانت تعرقل وصول مبعوثي مصر

لإريتريا[٥٣]. وأيضا وجود بعض القصور في عمل بعثات الأزهر، فقد اشـــتكى رئـــيس الرابطة الإسلامية في الصومال الشريف محمود عبد الرحمن –وهو من أكبر أنصار مصر بالصومال وكان من خريجي الأزهر – إلى وزير الخارجية المصري محمود فوزي في ٢٢ يوليو ١٩٥٣ من كسل بعض أعضاء البعثة الأزهرية برئاسة الشيخ أبو بكر محمد ذكري ووجود خلافات بين بعض أعضائها، كما طلب أن يكون أعضاء البعثة مـــن المـــذهب الشافعي مثل كل سكان البلاد وطالب بضرورة تكثيف عملها لمواجهة المنصرين وأعداء الإسلام[٥٤]، فعمل مندوب مصر على إنهاء الخلافات التي كانت موجودة بـــين بعـــض أعضاء البعثة الأزهرية[٥٥].

وكان لنشاط البعثة الأزهرية بالصومال صدى كبير في الأقطار الأخرى المحيطة بها إذ طالبت هي الأخرى ببعوث إسلامية أزهرية، كما كانت هناك حركة هجـــرة مـــن إثيوبيا إلى الصومال للتعلم على أيدي البعثة الأزهرية[٥٦].

وقد تصدت البعثة لمحاولات الإدارة الإيطالية تسيير معهد الدراســـات الإســـلامية حسب هواها فعندما وضعت لائحة تنظيم العمل به اعترضت البعثة عليها وذلك بسبب إصرار الإدارة الإيطالية على أن تكون فترة الدراسة سنتان فقط بينما أصرت البعثـــة أن تكون المدة الكافية لتخريج قضاة بمستوى لائق لا يجب أن تقل مدة دراستهم عن أربـــع سنوات دراسية، كما أصرت على أن يكون يوم العطلة الأسبوعية يوم الجمعة بدلا مـــن يوم الأحد الذي حددته الإدارة الإيطالية[٥٧].

كما قامت البعثة الأزهرية بمحاربة التقاليد المخالفة للإسلام والخرافات وقد تخلص الشعب الصومالي من كثير منها بفضل جهودها، كما عملت علـــى التقريـــب بـــين الصوماليين والعرب المقيمين في الصومال وإزالة أوجه الخلاف التي كانت تثور بينـــهم، ورتبت دروساً للوعظ والإرشاد في أكبر مساجد مقديشو، كما طلبت البعثة من الحاكم العام الإيطالي التصريح لها بالعمل في المعهد الثقافي الذي كان تابعاً لـــلإدارة الإيطاليـــة فوافقت الأخيرة على هذا الطلب بعد إلحاح على أن يلقي أعضاء البعثة محاضـــرات في المركز وإن كانت قد اقترحت على البعثة إنشاء ناد آخر تمارس فيه نشاطها[٥٨].

وكانت مصر تتحمل كافة تكاليف مرتبات البعثة كما شاركت في تكاليف معهد الدراسات الإسلامية مع الإدارة الوصية، والذي كانت الإدارة الإيطالية والأمم المتحـــدة والأهالي يعتبرونه فرعاً من فروع الأزهر[٥٩]. وقد بذلت الإدارة الإيطاليـــة محـــاولات لإضعاف هذا المعهد فقررت سحب مدرسيها للمواد العلمية مثل الحســـاب والعلـــوم والرسم وغيرها، فزاد العبء على البعثة الأزهرية، ولذلك قررت مصر زيادة عدد أعضاء البعثة بعشرة علماء جدد[٦٠] حتى تتمكن البعثة من مباشرة أعمالها في التدريس وكذلك للسفر إلى داخل البلاد للتدريس والوعظ ومكافحة نشـــاط بعثات التنصير[٦١].

إلى جانب ذلك كان نشاط مصر في الصومال يتعرض لمضايقات إثيوبيا التي كانت تخشى من تأثير هذا النشاط على الصوماليين في أجزاء الصومال المختلفة بل وعلى مسلميها أيضا، لذلك كلفت ضابط الاتصال الذي عينته في الصومال الإيطالي بمراقبة أعضاء بعثة الأزهر وتتبع نشاطهم والعمل على القضاء عليه أو على الأقل عرقلته(٦٢).

وكانت السياسة الغربية تقوم على عدة مبادئ في مواجهة الإسلام الأولى: الدعوة المسيحية وحركات التنصير، الثانية: منع القيادات المسلمة من الوصول إلى مراكز المسئولية، والثالثة: تقديم الإسلام في الرأي العام على أنه علامة من علامات التخلف، والرابعة: خلق هوة حقيقية وكبيرة بين الصومال وبين العالم الإسلامي والعربي(٦٣).

ولذلك كانت الصومال تواجه موجة كثيفة من البعثات التنصيرية والتي كانت في بادئ الأمر بروتستانتية في معظمها، فلما عادت إيطاليا أفسحت المجال أمام المنصرين الإيطاليين الكاثوليك، ولكن الأوضاع عادت مرة أخرى وتغيرت مع ازدياد النفوذ الأمريكي في الصومال بعد تطبيق برنامج النقطة الرابعة فزادت أعداد المنصرين البروتستنت الأمريكيين، وكانت السلطات الإيطالية تشجع خريجي مدارس التنصير وتقوم بتشغيلهم في المناصب الحكومية وتمنحهم مرتبات أكبر من نظرائهم حتى يظهروا أنهم متفوقون على أقرانهم من المسلمين بهدف أن يكون ذلك دعاية كافية للتنصير(٦٤).

كما كانت الإدارة الإيطالية تمنح البعثات الكاثوليكية كافة التسهيلات الممكنة حتى امتزج نشاط هذه البعثات في أحيان كثيرة بنشاط الإدارة الإيطالية، فكانت كل الممرضات في المستشفيات الحكومية وعددهن ٣٣ ممرضة من الراهبات التابعين لهذه البعثات بالإضافة إلى ٣٦ راهب كانوا يعملون في مدارس الحكومة، كما قامت هذه البعثات بدور كبير في تعليم الأفراد المخلطين نتيجة للاختلاط بين الأوروبيين والصوماليين فكانت تقوم بتعليم هؤلاء في المدارس التابعة لها حيث كانوا يدينون بالمسيحية، وبعد تخرجهم تمنحهم فرصاً كبيرة للعمل لدى الإدارة والمؤسسات الإيطالية، كما كانت بعثات التنصير تستخدم وسائل أخرى لاجتذاب الصوماليين فكانت تعمل على إنشاء المطابع ودور السينما فضلا عن تعليم السكان الحرف المختلفة(٦٥).

وكان يوجد بالصومال ثلاث بعثات تنصيرية إحداها كاثوليكية تابعة للفاتيكان وبعثتان بروتستانتيتين أمريكيتين وكانت البعثة الكاثوليكية برئاسة القس فيلبيني، أما البعثتان البروتستنتيتان كانت أولهما بعثة برئاسة القس ويلبرت لند والأخرى برئاسة القس مورديكر وقد أقامت كل بعثة مركزاً تعليما لتعليم اللغة الإنجليزية وأصول المسيحية، وكانت هذه البعثات تهاجم الإسلام علنا، ولكن مصر كانت تتصدى لهذا الهجوم عن طريق مندوبها في المجلس الاستشاري، كما قام عمران الشافعي القنصل المصري في الصومال بالتصدي لمحاولات البعثات الأمريكية التوسع في الصومال عن طريق

شراء أراض واسعة لممارسة نشاطها[٦٦]. وكانت البعثة الأمريكية قد تقدمت بطلب لشراء مساحات واسعة من الأراضي في مدينة بلدوين وفي مدينة بولو بورتي لإقامة كنيسة ومدرسة ومستشفى في كل منهما وهذه المساحات كانت تتضمن حقولا زراعية لإنشاء فصل للتعليم الزراعي، فأقنع قنصل مصر أعضاء الجمعية التشريعية بعدم الموافقة على ذلك وأوضح لهم أن هدف البعثة هو محاربة الإسلام، فسحبت الحكومة الصومالية الاقتراح خوفاً من رفض الجمعية التشريعية له، وكانت الولايات المتحدة قد كلفت سفيرها في أديس أبابا - وكان في الأصل قسيسا من رجال التنصير الأمريكي - بالإشراف على هذه البعثات التي انتشرت في المدن الصومالية المختلفة مثل بلدوين ومهدايا وجالكعيو وهي المنطقة الواقعة بين مقديشيو وبين منطقة أوجادين[٦٧]. وتركز نشاط التنصير في المناطق التي اختارها الخبراء الأمريكيين لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية في الصومال، مما يدل على أن ثمة تنسيق واتفاق كان قائما بين الهيئات الأمريكية والحكومة الأمريكية[٦٨].

وكان لدور مصر أثر كبير في عدم تأثر الصوماليين بعمل هذه البعثات، إلى جانب تمسك الصوماليين بدينهم وتعصبهم له على الرغم من الإغراءات الكثيرة التي كانت بعثات التنصير تعرضها عليهم[٦٩].

وقد واجهت مصر نشاط البعثات التنصيرية بزيادة عدد مبعوثيها من حملة العلوم الدينية المثقفين ثقافة أجنبية حتى يمكنهم ذلك من التعامل مع السكان الذين تأثروا بالتنصير الأمريكي والإيطالي مع مدهم بالكتب والنشرات التي تغري الصوماليين على الإطلاع عليها واقتنائها[٧٠]. والبيان[٧١] التالي يوضح عدد مبعوثي الأزهر إلى الصومال خلال الفترة من ١٩٥٣/٥٢- ١٩٦٠/٥٩:

السنة	٥٣/٥٢	٥٤/٥٣	٥٥/٥٤	٥٦/٥٥	٥٧/٥٦	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩
عدد المبعوثين	٥	٥	٤	١١	١١	١١	٢٨	٣٥

يتضح من هذا البيان تزايد أعداد مبعوثي الأزهر مع اقتراب موعد انتهاء الوصاية الإيطالية.

كما افتتحت مصر المركز الثقافي المؤقت لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مقديشيو حتى يتم بناء المقر الدائم له، وقد اقترح مندوب مصر إنشاء مراكز وفروع له في قرى الصومال حتى يتفوق على المنصرين المنتشرين في القرى الصغيرة لنشر الدعاية لأنفسهم[٧٢]. كما قررت مصر في عام ١٩٥٦ بناء مسجد كبير بالعاصمة مقديشيو

التي كان يوجد بها عدة كنائس من النوع الضخم ذات البناء الهندي الحديث، في حين أن المساجد كانت مهملة ومن النوع البسيط القدم الغير منتظم[٧٣].

وقد تأثرت البعثة الأزهرية بمقتل كمال الدين صلاح مندوب مصر في المجلس الاستشاري في أبريل ١٩٥٧، إذ طلب معظم علمائها إلغاء انتدابهم بالصومال باستثناء اثنان من إجمالي عشرة علماء ولكن الحكومة المصرية أصرت على استمرار البعثة في أداء عملها[٧٤].

ولم تقتصر جهود مصر على إرسال البعثات الأزهرية للصومال بل شجعت الكثيرين منهم على المجيء إلى مصر لتلقي العلم وقد وجدت مصر أن خريجي الأزهر من الصوماليين لا ينجحون في الحياة العامة بعد عودتهم إلى بلادهم لاقتصار تعليمهم على الدراسات الدينية بعكس خريجي الإرساليات التنصيرية التي كانت تؤهل الطالب لشغل الوظائف المختلفة بجانب التعليم الديني[٧٥].

وبمرور الوقت زادت أعداد الطلبة الصوماليين في مصر للدراسة في الأزهر والبيان[٧٦] التالي يوضح أعدادهم خلال الفترة من عام ١٩٥٨/٥٧ إلى عام ١٩٦٥/٦٤:

السنة	٥٨/٥٧	٥٩/٥٨	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الطلبة	٣٠	٣٩	٥٩	٦٦	٧٥	٨١	١١٦	١٢٦

وقد ساعد على تلك الزيادة قدرة مصر على استقدام الطلبة إليها بعد أن قامت في عام ١٩٥٩ بإنشاء مدينة الطلاب الوافدين من الدول الأخرى لتلقي العلم في الأزهر سميت "مدينة ناصر للبعوث الإسلامية"[٧٧].

غير أن بعض دول الغرب عملت على منع مصر من الحصول على أي فائدة من جهودها لتعليم الصوماليين، فكان خريجو المدارس والمعاهد الدينية سواء في الصومال أو في مصر يمنعون من شغل الوظائف الحكومية في معظم الأحيان، كما أثرت دعايتها ضد الإسلام على الصوماليين أنفسهم فكان منهم عبد الله عيسى رئيس الوزراء وعلي جمعالة وزير المعارف وغيرهم ممن كانوا يرون أن الإسلام هو أحد أسباب التأخر الذي تعاني منه الشعوب الإسلامية[٧٨].

ومع استقلال الصومال زاد عدد مبعوثي الأزهر إليها وظل معدل هذه الزيادة مستمرا طوال السنوات التالية، والبيان[٧٩] التالي يوضح أعداد مبعوثي الأزهر في الصومال مقارنة بإجمالي عدد المبعوثين للدعوة إلى الخارج خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٤:

السنة	١٩٦١/٦٠	١٩٦٢/٦١	١٩٦٣/٦٢	١٩٦٤/٦٣
الصومال	٣٠	٢٩	٤٤	٤٤
مجموع مبعوثي الأزهر للدول العالم	٢٠٥	٢٣٩	٣١١	٣٢٨

ويتضح من هذا البيان استحواذ الصومال على نسبة كبيرة من مبعوثي الأزهر إلى دول العالم، وهو ما يؤكد حرص مصر على الحفاظ على الإسلام في الصومال. ولكن عدد مبعوثي الأزهر أخذ في الانخفاض مع منتصف الستينيات فتراجع عددهم في عام ١٩٦٧ فوصل إلى خمسة عشر مبعوثاً[٨٠]. ولكنه عاد وتزايد إلى سبعين مبعوثا في عام ١٩٦٩[٨١].

وعلى الرغم من زيادة عدد الطلاب الوافدين من الصومال إلا أن نسبة كبيرة منهم كانت في مراحل التعليم دون الجامعي، فلم يكن من ين ١١٦ طالب صومالي في عام ١٩٦٤/٦٣ سوى ثلاثة طلاب في المرحلة الجامعية كانوا موزعين على كليات جامعة الأزهر والبيان[٨٢] التالي يوضح توزيعهم في هذا العام:

الكلية	الشريعة	أصول الدين	الدراسات العربية	المجموع
الطلبة	١	١	١	٣

وقد شجعت الحكومة المصرية الحكومة الصومالية بعد الاستقلال على التوسع في افتتاح المعاهد والمدارس الدينية كما شجعت الاهتمام بالثقافة الإسلامية والعربية التي قام بنشرها نخبة ممتازة من علماء الأزهر، فاستمر الأزهر في تزويد معاهد مقديشيو وبرعو وبربره وهرجيسا وقسمايو وبيدوا وبلدوين وجلكعيو بحاجتها من الكتب والأدوات، هذا بالإضافة إلى المعاهد الدينية التي انتشرت في المناطق الريفية وكذلك المدارس القرآنية وكانت بعثة الأزهر تقوم بالإشراف على القائمين بالتدريس في هذه المدارس القرآنية التي كانت تشبه الكتاتيب في مصر، كما أصدرت بعثة الأزهر بعد الاستقلال مجلة شهرية تنشر فيها أخبار البعثة والأمور الدينية[٨٣].

ولم تقتصر جهود الأزهر على استقدام الطلاب من الصومال، بل عملت البعثة المصرية على افتتاح أكبر عدد ممكن من المعاهد الدينية، فقبيل الاستقلال تمكنت البعثة من افتتاح معهد ديني في مقديشيو في نهاية عام ١٩٥٩، وقد بلغ عدد الطلبة فيه مائتي طالب في عام ١٩٦٤/٦٣ في المرحلة الإعدادية، كما ضمت إليها معهدا دينياً أخر في مدينة برعو بالإقليم الشمالي في عام ١٩٦٠، كان يدرس به ٢١٧ طالبا في مراحل التعليم

الإعدادي والثانوي، وقد بدأ في تخريج أولى دفعاته في عام ١٩٦٢، وكان خريجو هذا المعهد يسافرون في منح إلى مصر ومنهم من أتم دراسته بالمرحلة الثانوية بالمعهد، وكان التدريس في هذه المعاهد يتم بنظام التعليم الأزهري المعمول به في مصر. كما استمر معهد الدراسات الإسلامية في مقديشيو في العمل واستمر كذلك نشاط التعليم في المسجد الذي قام به أعضاء البعثة الأزهرية عن طريق إلقاء الدروس الدينية على الصوماليين[٨٤].

ولتلبية احتياجات المعاهد الدينية في الصومال التي زاد عددها في أعقاب الاستقلال قرر شيخ الأزهر إعارة عدد كبير من مدرسي الأزهر للصومال[٨٥]. كما وقع الأزهر اتفاقية مع الصومال في عام ١٩٦١ نصت على فتح كلية إسلامية في مقديشيو وفي العام التالي تم فتح كلية إسلامية أخرى في شمال الصومال[٨٦].

إلى جانب ذلك استمر الأزهر في دعم المراكز الإسلامية التي كانت تنشر الدعوة الإسلامية والاهتمام بالثقافة العربية ورعاية المسلمين والوقوف على أحوالهم وشئونهم وإفادتهم في متطلبات حياتهم الشخصية مثل عقود الزواج والفتاوى الشرعية وحمايتهم من أعداء الإسلام وتثقيفهم دينيا حتى يتمسكوا بدينهم، وكذلك اهتمت هذه المراكز بتعليم اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن، كما كانت تقوم بتفسير وشرح مبادئ الدين وتعاليمه، وكان الأزهر يزود المعاهد الإسلامية بحاجتها من الكتب الدينية والأدوات التي تساعدها على أداء رسالتها ومن أمثلة هذه المعاهد معهد الدراسات الإسلامية ومعهد برعو الديني ومعهد مقديشيو ومعهد بلدوين ومعهد هرجيسا، وكان الأزهر يتحمل مرتبات مدرسي العلوم الشرعية والعربية به وكان التدريس فيها يتم على أيدي مدرسين صوماليين من خريجي الأزهر[٨٧].

وقد زاد تركيز الأزهر على استقبال الطلبة في المرحلة الجامعية خصوصا وأن بعثة الأزهر كانت تقوم بدور كبير في إعداد طلابها في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية على نفس النمط المعمول به في مصر، والبيان[٨٨] التالي يوضح تزايد أعداد الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي خلال الفترة من ١٩٦٣ –١٩٧٣:

السنة / الدولة	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣
الصومال	٧	١٣	١٣	٢٢	٣٦	٤٧	٦١	٣٣	٣٤	٣٩	٣٦

ويتضح من هذا البيان تراجع عدد الطلبة الصوماليين مع بداية عام ١٩٧٠ بعد أن اتجهت الصومال إلي الاتحاد السوفيتي ووثقت علاقاتها معه وتركزت جهودها على إيفاد طلابها إليه، ولكن على الرغم من ذلك ظل الأزهر حريصا على تقديم المنح للطلبة الصوماليين ففي عام ١٩٧٢/٧١ قدم الأزهر ١٠٩ منحة وفي عام ١٩٧٣/٧٢ زاد عدد هذه المنح إلى ١٢٤ منحة(٨٩).

و لم تلبث أن حدثت بعض المؤثرات على نشاط بعثة الأزهر في الصـومال حـين اتجهت حكومة سياد بري مع بداية السبعينيات إلى تطبيق الاشتراكية العلمية، واتخـذت العديد من الإجراءات التي تتنافى مع الشريعة الإسلامية، مثل قرارها بحظر تعدد الزوجات في يناير ١٩٧٥، والمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث في بداية عام ١٩٧٦، ثم الطريقة الوحشية التي عاملت بها العلماء الصوماليين الذين احتجوا على تلك القـرارات حيـث أعدمت عشرة منهم، وقد وقف الأزهر من هذه الأحداث موقفاً قويا، إذ أفتى الشـيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر بكفر الذين اتخذوا القرارات المخالفة للشريعة ووضـعوا قانون المساواة بين الذكر والأنثى وأرسل برقية احتجاج لحكومة الصومال يحتج فيها على إعدام علماء الإسلام وعلى القانون المارق على الإسلام، كما قام بمجموعة مـن علمـاء الأزهر بالتوجه إلى الصومال للتحقيق فيما جرى هناك وأبرقوا إلى القاهرة بأن الشـريعة الإسلامية ألغيت فعلاً وأن الرئيس الصومالي شكك في القرآن، وأن علماء المسلمين قتلوا بسبب احتجاجهم على إجراءاته ضد الإسلام والمسلمين(٩٠). كما تواكب مع ذلك إلغاء المواد الدينية من برامج التعليم أو الإبقاء عليها اسما بحيث لا يكون لها أثر في نفوس الطلبة حتى تأتي الفرصة لإلغائها كليا وتقرير الماركسية في جميع المراحـل، وإبعـاد العناصـر الإسلامية عن الجيش والجهاز الحكومي واستبدالها بعناصر ماركسية(٩١).

وبالطبع كان من أثار هذه السياسة أن تقلص نشاط الأزهر في الصومال، وتقلص نشاط مبعوثيه إذ أصبحت جهودهم تتعارض مع اتجاه الحكومة الصومالية، فتقلص عدد المنح التي كانت تقدم للصومال حيث بلغ عدد المقيدين على مـنح بـالأزهر في العـام الدراسي ١٩٧٧- ١٩٧٨عشرة طلاب فقط(٩٢).

ولكن تلك الأوضاع لم تستمر طويلا، إذ تراجعت العلاقات الصومالية السوفيتية نتيجة صراع الصومال مع إثيوبيا، واضطرت الصومال لاسترضاء الدول العربيـة عـن طريق التوقف عن اتخاذ إجراءات تخالف الإسلام، مما أتاح الفرصة للأزهر لاسـتكمال دوره سواء عن طريق البعثات التي يرسلها أو استقدام الطلاب الوافدين، ولذلك زادت عدد المنح التي كان يقدمها الأزهر للصومال من جديد حيث قدم خلال عـام ١٩٨١ اثنان وعشرين منحة للطلبة الصوماليين منها خمس منح في مراحل التعليم العـام وستة عشر منحه في مرحلة التعليم الجامعي ومنحة واحدة للدراسات العليـا(٩٣). ولم يكـن

الأزهر هو الجهة الوحيدة التي تقدم المنح للصومال، إذ كان المجلس الأعلى للشئون الإسلامية يقدم العديد من المنح سنوياً للدراسة بالأزهر فخلال العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٠ قدم المجلس سبع منح للطلبة الصوماليين[٩٤]. وأقام معظم هؤلاء الطلبة بمدينة البعوث الإسلامية سواء على نفقة الأزهر أو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وخلال هذا العام بلغ عددهم ستة عشر طالبا[٩٥].

ثالثا: جيبوتي:

وقفت العلاقات السياسية بين مصر وفرنسا حائلا دون أن يقوم الأزهر بدور كبير في جيبوتي، فقد منعت السلطات الفرنسية بعثة الأزهر من دخولها في عام ١٩٥١، واستمر الحال كذلك لسنوات طويلة فلم تقم مصر بإرسال بعثات إليها إلا في عام ١٩٧٥ مع تحسن العلاقات مع فرنسا وزوال القيود التي كانت تعوق مصر عن إرسال بعثات من الأزهر إليها، حيث قرر الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر في هذا العام إرسال بعثة من الأزهر من ثلاثة علماء وذلك بعد لقائه مع وفد من أهالي جيبوتي بالقاهرة[٩٦].

وبدأ طلاب جيبوتي يفدون إلى القاهرة ففي العام الدراسي ١٩٧٧- ١٩٧٨استقدم الأزهر طالبين في المرحلة الجامعية[٩٧]. وفي العام الدراسي ١٩٨١/١٩٨٠ قدم الأزهر تسعة منح لطلبة جيبوتي كما قدم المجلس الأعلى لشئون الإسلامية منحة واحدة في نفس العام[٩٨]. وفي العام التالي ارتفع عدد المنح التي قدمها الأزهر إلى ثلاثين منحة، بينما ارتفع عدد المنح التي قدمها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية إلى أربعة منح إلى جانب الطلبة الذين قدموا إلى مصر سواء على نفقة المملكة العربية السعودية أو على نفقتهم الخاصة[٩٩].

جهود مصر في تعليم أبناء منطقة القرن الأفريقي:

إثيوبيا وإريتريا:

لم يكن لمصر قبل ثورة يوليو نشاط كبير في مجال التعليم في منطقة القرن الأفريقي، فقد اقتصر دورها على إرسال مدرسين إلي إثيوبيا في الأوقات التي كانت العلاقات بينهما ما تزال جيدة، وقد استمرت البعثة التي أرسلتها مصر إلى إثيوبيا في عام ١٩٤٣ والتي كانت مكونة من عشرة مدرسين، كان يرافق البعض منهم زوجاتهم حيث طلبت إثيوبيا من بعضهن أن يعملن في مدرسة البنات فلم يترددن في القبول واستمر عمل هذه البعثة حتى عام ١٩٥٢[١٠٠].

وابتداء من عام ١٩٤٥ استقبلت مصر الطلبة الإريتريين النازحين إلى خارج إريتريا

هربا من سياسة بريطانية القمعية والحصار التعليمي الذي فرضته عليهم، فلم تكن تسمح بالتعليم لأكثر من المرحلة الإعدادية، ففتحت مصر أبواب مدارسها وجامعاتها لهم، وزاد عددهم بالقاهرة وكونوا أول رابطة لهم خارج إريتريا[١٠١].

ولكن بعد ثورة يوليو وما تبعها من تراجع العلاقات المصرية الإثيوبيـــة تناقصـــت أعداد المدرسين المصريين بإثيوبيا عاماً بعد عام بسبب عدم تشجيع هؤلاء المدرسين سواء من الجهات الحكومية أو من الكنيسة المصرية حتى وصل عـــددهم في عـــام ١٩٥٧ إلى أربعة مدرسين فقط، كان أحدهم يشغل منصب عميد كلية التجارة بأديس أبابا وهـــو وليم ناشد وهو الذي أنشئ هذه الكلية، ولكنه تعرض لهجوم كبير من الأوساط المعادية لوجود أي تأثير مصري في إثيوبيا وأهمهم الأمريكيين. كما كان هناك عامل أخر أثـــر على أعداد المدرسين المصريين وهو سوء اختيار بعضهم[١٠٢].

وكان لمصر أربعة مدرسين منتدبين للعمل في إثيوبيا ثلاثة منهم في مدرسة التجارة بأديس أبابا وواحد بمدرسة اللاهوت وكلهم من المصريين المسيحيين[١٠٣]. كما كـــان لمصر مدرسان في إريتريا تابعين لوزارة التربية والتعليم يعملان بمدرسة الجاليـــة العربيـــة بأسمره منذ يونيو ١٩٥٦ وذلك بعد جهود ضخمة لإقناع إثيوبيا التي كانت تخشى مـــن تغلغل الثقافة المصرية في أذهان الإريتريين[١٠٤]. والبيان[١٠٥] التالي يوضح عدد المدرســـين المصريين المنتدبين للعمل في إثيوبيا خلال الفترة من ١٩٥٤-١٩٦٠:

الدولة	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
إثيوبيا	١	٢	٤	٤	٤	٤	٢
إريتريا	-	-	٢	٢	٤	١	١

وقد استمرت مصر في سياسة إرسال المدرسين المصريين إلى إثيوبيا، ففـــي يوليـــو ١٩٦٠، أرسلت مدرسين اثنين لتدريس اللغة الإنجليزية وحـــددت إعـــارتهم في عـــام ١٩٦١، ولكنها ألغت إعارة أحدهما في العام التالي، وكان اختيار المدرسين المصـــريين لإثيوبيا يتم من بين المصريين المسيحيين حتى لا يثيروا شكوك الحكومة الإثيوبية، وكانت إثيوبيا تتحمل جميع مرتبات ونفقات سفر وإقامة هؤلاء المدرسين[١٠٦]. في حين كانـــت مصر تتحمل نفقات المدرسين الذين ترسلهم إلى إريتريا من حيث المرتب ونفقات السفر والإقامة[١٠٧].

كما كانت مصر تفتح أبوابها للطلاب سواء من إريتريا أو إثيوبيـــا في مدارســـها بجانب الأزهر وقد بدأ طلاب إثيوبيا يفدون إلى مصر منذ عام ١٩٥٥، وبدأت الحكومة

المصرية في تقديم المنح لهم اعتباراً من عام ١٩٥٧[١٠٨]. ولكن كانت هناك العديد من العقبات أمام هذه المنح أولها مشكلة اللغة وكذلك المناهج التعليمية التي كانت تطبق عليهم والتي كانت موضوعة أصلا لتلائم الطلبة المصريين من حيث اللغة والمستوى العقلي مما كان يتسبب في ارتفاع نسبة الرسوب بين الطلاب الإريتريين ورحيل عدد كبير منهم إلى بلادهم مما يجعلهم ناقمين على مصر، لذلك اتجهت الحكومة المصرية إلى تطبيق سياسة جديدة تعتمد على تعليم عدد أقل ولكن بدرجة اهتمام أكبر والبيان[١٠٩]التالي يوضح أعداد الطلبة الإريتريين والأثيوبيين في مصر عام ١٩٥٧/٥٦:

الدولة	المدارس والمعاهد				الجامعات			المجموع
	تعليم عام	تعليم فني	معاهد	المجموع	القاهرة	عين شمس	مجموع	
إثيوبيا	١١	٥	١	١٧	٥	٦	١١	٢٨
إريتريا	٣٠	٨	-	٣٨	١٦	٧	٢٣	٦١

ويتضح من البيان السابق زيادة أعداد الطلبة الإريتريين بدرجة أكبر من الطلبة الأثيوبيين في مراحل التعليم المختلفة وهو ما يعكس اهتمام مصر بإريتريا.

وقد أسس الطلاب الأثيوبيون ناديا لهم في القاهرة في عام ١٩٥٤هو نادي الطلبة الأثيوبيين والذي تغير اسمه فيما بعد إلى اتحاد طلبة إثيوبيا بالقاهرة[١١٠].

وطلب بعض صومالي أوجادين توجيه اهتمام مصر ناحيتهم بعد أن اهتمت بالصوماليين في الصومال الإيطالي والبريطاني نظراً لسياسة إثيوبيا التي لم تسمح بوجود أي نوع من المدارس هناك كما حرمت عليهم تعلم اللغة العربية[١١١]، ولكن كان من المتعذر على مصر تقديم أي عون لهم نتيجة ووقوعهم تحت السيادة الإثيوبية، فلم تكن إثيوبيا تسمح بذلك، وكان كل ما كانت مصر تستطيعه في هذا السبيل هو قبول بعض أبناء أوجادين في بعثات تعليمية في مصر إذا استطاعوا الإفلات متسللين عبر الحدود إلى السودان أو الصومال[١١٢].

ومع مطلع الستينات بدأت أعداد الطلبة الأثيوبيين والإريتريين تتزايد بدرجة أكبر سواء على نفقتهم أو عن طريق المنح التي قدمتها لهم مصر، والبيان[١١٣] التالي يوضح ذلك خلال الفترة من ١٩٥٥- ١٩٧٠:

السنة	إثيوبيا		إريتريا	
	طلاب	منح	طلاب	منح
١٩٥٥	٦	-	٢٤	١
١٩٥٦	٢٨	-	٦١	-
١٩٥٧	١	٤	١٢	١٢
١٩٥٨	-	-	٧	٧
١٩٥٩	٤	١	٢١	٢١
١٩٦٠	١	١٧	٨	٩
١٩٦١	١٩	٢١	٦٦	٦٦
١٩٦٢	٢٧	٣٣	١٣	٨٣
١٩٦٣	٥١	٢٧	٤	١٠٩
١٩٦٤	٢٧	٣١	٤٧	٤٧
١٩٦٥	٣٨	١٣٩	٨	٥٣
١٩٦٦	١٢	٥٢	٢٥١	٧٢
١٩٦٧	١٩٢	٥٣	٢٥٨	٢٤٨
١٩٦٨	٧٦	٤١	١٢٦	١٤٥
١٩٦٩	٨	٢١	٩	١٢١
١٩٧٠	٧١	١٢	١٥٧	١٥
المجموع	٥٩٠	٤٤٠	١٠٧٢	١٠٠٩

يتضح من هذا البيان تزايد أعداد الطلبة من إريتريا وإثيوبيا منذ بداية الستينيات بدرجة كبيرة، ويوضح كذلك تراجع أعداد الطلبة الإريتريين بصورة ملحوظة اعتبارا من عام ١٩٦٧ بعد انتقال الجزء الأكبر من نشاط جبهة التحرير الإريترية من القاهرة إلى دمشق بعد اتجاه مصر إلى تهدئة علاقاتها بإثيوبيا على أثر إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

أما في فترة حكم السادات فقد تأثرت أعداد الطلاب من إثيوبيا وإريتريا تبعاً لدرجة العلاقات السياسية بين مصر وإثيوبيا والبيان[١١٤] التالي يوضح أعداد الطلبة من إثيوبيا وإريتريا وعدد المنح المقدمة لهم خلال الفترة من ١٩٧١- ١٩٨١:

السنة	إثيوبيا		إريتريا	
	طلاب	منح	طلاب	منح
١٩٧١	٢٦	١٦	١٥٨	٧
١٩٧٢	٢١	١	٥٣	٢٢
١٩٧٣	١٦٤	٩	٢٢٨	٣
١٩٧٤	٤٦	٦٣	٧٢	٧
١٩٧٥	٨٥	٣٢	٢١١	٧
١٩٧٦	٣	٦	٧١	١٠٦
١٩٧٧	٩	٨	٢١٣	٧
١٩٧٨	٨٤	١٣	٢٠٢	٦٥
١٩٧٩	٢٨	٣	١١٦	٥٠
١٩٨٠	٢٩	١١	١١٢	٥٠
١٩٨١	٢٢	١٧	١٧٠	٦
المجموع	٤١٧	١٧٩	١٦٠٦	٣٣٠

وفي خلال هذه الفترة بدأ يفد إلى مصر طلاب من إثيوبيا من منطقة هرر بداية من عام ١٩٧٥ كما بدأ اسم أوروموا يظهر في إحصائيات الطلبة الوافدين بداية من عام ١٩٨٠ حيث قدمت لهم مصر في هذا العام عشر منح[١١٥].

وكان من بين هؤلاء الطلبة عدد كبير من الطلاب بالمراحل الجامعية المختلفة، والبيان[١١٦] التالي يوضح ذلك في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠:

الدولة	المرحلة الجامعية	دراسات عليا
إثيوبيا	٣٦	١
إريتريا	٨٧	٢

وفي ٢٢ مارس ١٩٧٦ وقعت مصر وإثيوبيا اتفاقية للتعاون الثقافي نصت على تبادل البعثات والأساتذة بين البلدين[١١٧].

وإلى جانب ذلك ورغبة من مصر في إتاحة الفرصة لعدد كبير من الطلاب في اكتساب بعض الخبرات والمهارات الفنية والعملية في ميدان الصناعة، فقد قامت بتوفير العديد من المنح التدريبية بالمصانع المصرية تراوحت مدتها بين سنة وثلاثة سنوات وكان يقوم بهذا التدريب العديد من الهيئات المصرية المختلفة مثل وزارة الزراعة وشركات

الأسمدة والمعاهد التعليمية والبنوك وغيرها وكان هذا التدريب يتم عن طريق منح مـــن الحكومة المصرية أو على نفقة إثيوبيا أو على نفقة المتدرب الخاصة، والبيان[١١٨] التـــالي يوضح أعـــداد المتدربين خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٨١:

السنة	إثيوبيا	إريتريا
١٩٦٥	١	-
١٩٦٦	٩	١٤
١٩٦٧	٣	-
١٩٦٨	٢	-
١٩٦٩	٢	-
١٩٧٠	١٢	١
١٩٧١	٦	-
١٩٧٢	٢٥	٢٦
١٩٧٣	٥٩	١١٠
١٩٧٤	٦	٥٦
١٩٧٥	١٠٣	٩٠
١٩٧٦	٣١	٢٠٥
١٩٧٧	٢	-
١٩٧٨	٦	-
١٩٧٩	٥٩	١٦
١٩٨٠	٨٦	١١٦
١٩٨١	٢٣	٢١
المجموع	٤٣٥	٦٥٥

وقد أنشأت مصر في عام ١٩٦٥ مركزا للتعاون الزراعي بهدف مساعدة الـــدول النامية على زيادة معدل التنمية الزراعية[١١٩]. وكانت إثيوبيا أكثر دول القرن الأفريقـــي حظاً في الحصول على فرص التدريب فيه والبيان[١٢٠] التالي يوضح أعـــداد المتـــدربين بالمركز الدولي للتعاون الزراعي خلال الفترة من عام ١٩٦٥- ١٩٧٦:

الدولة	المرحلة الجامعية	دراسات عليا
إثيوبيا	٣٦	١
إريتريا	٨٧	٢

وقد توقفت عملية تدريب الأثيوبيين بالمركز بعد عام ١٩٧٦ على أثر تردي العلاقات السياسية بين مصر وإثيوبيا، وظل الحال كذلك حتى اغتيال السادات فقفز عدد المتدربين الأثيوبيين في العام التالي لوفاته فأصبح تسعين متدربا في هذا العام أي ما يفوق أعداد المتدربين منذ افتتاح المركز في عام ١٩٦٥[١٢١].

الصومال:

بدأت جهود مصر لنشر التعليم في الصومال منذ بداية عضويتها في المجلس الاستشاري، ولكن تلك الجهود زادت بدرجة كبيرة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وتغيير السياسة الخارجية المصرية، وكانت السياسة المصرية تجاه الصومال تقوم على استقدام الطلبة الصوماليين إلى القاهرة ففي عام ١٩٥٣ وافقت مصر على قبول عشرة طلاب في المرحلة الثانوية للتعلم بأحد المدارس الثانوية في القاهرة، كما وافقت على قبول ١٩ فتاة صومالية في معاهد رابطة الإصلاح الاجتماعي بالقاهرة[١٢٢]. وفي العام التالي قبلت مصر إحدى عشر فتاة صومالية أخرى للدراسة بمدرسة حلوان الثانوية في قسمها الداخلي[١٢٣].

وكان العبء الملقى على عاتق مصر في الصومال كبيراً، إذ كان دور الدول العربية والإسلامية محدوداً للغاية، فعندما أعلنت السعودية في عام ١٩٥٣ عن قبول أربعين طالبا للدراسة في مدارسها رفضت الإدارة الإيطالية ذلك بحجة عدم رقي المدارس السعودية بدرجة كافية لتعليم الصوماليين[١٢٤].

وقد وصل عدد الطلاب الصوماليين في القاهرة في عام ١٩٥٤ إلى أكثر من مائة طالب، ولكن مصر وجدت أن هذه السياسة لها عدة عيوب مما أدى لعدم استمرارها في سياسة استقدام أعداد كبيرة من الطلبة الصوماليين، ومن هذه العيوب أن اغلب البعثات كانت تأتي للمدارس الابتدائية والإعدادية أي أن الطالب سيبقى في مصر لمدة خمسة عشر عاما بعيدا عن وطنه، إلى جانب أن القدرة المالية لمعظم هؤلاء الطلبة معدومة مما كان يحمل مصر نفقات طائلة، فضلا عن أن زيادة أعداد هؤلاء الطلبة بمصر كان يعرض العمل بمدارس الصومال ذاتها إلى التوقف نظراً لعدم توفر العدد الكافي من الطلبة. لذا اقترح مندوب مصر في الصومال أن تقوم مصر بالعمل على تطوير المدارس الصومالية على نظام المدارس المصرية من الابتدائي إلى الثانوي، ثم توفد البعثات الصومالية إلى

الجامعات المصرية للتعليم العالي أو مراحل التعليم المتوسطة في التخصصات التي لا تستطيع توفيرها في الصومال[١٢٥].

وكانت مصر تواجه منافسة قوية من إيطاليا، إذ كانت الإدارة الإيطالية تشجع الصوماليين على الذهاب إلى إيطاليا وتثير فيهم الكراهية ضد مصر، وتكريم من يذهب منهم إلى إيطاليا بمبالغة كبيرة بهدف تقليل عدد الصوماليين الموجودين في القاهرة، لذلك وفرت الكثير من المنح للطلبة الصوماليين ممن كانوا يدرسون بالمدارس المصرية في عام ١٩٥٥ فاستقطبت منهم واحد وعشرين طالباً[١٢٦]. ولكن العديد منهم قرر بعد عودته أن سفرهم لم يكن فيه فائدة ثقافية لهم، إذ كانت رحلتهم إلى إيطاليا بهدف إطلاعهم على مظاهر الحضارة الغربية الإيطالية لاستهوائهم والتأثير عليهم حتى تضعف الروح القومية والإسلامية في نفوسهم[١٢٧]. إلى جانب قامت إيطاليا بتجنيد بعض الطلبة الصوماليين للتجسس على زملائهم وما تقوم به الحكومة المصرية تجاههم[١٢٨]. فضلا عن تعنتها في إعطاء الصوماليين الشهادات اللازمة لإلحاق أبناءهم في المدارس المصرية وكثيرا ما كانت تمتنع عن إعطائهم جوازات السفر إلى مصر[١٢٩]،

ولم تستسلم مصر للممارسات الإيطالية التي كانت تهدف إلى إبعادها عن الصومال، وقامت الحكومة المصرية بالضغط على الحكومة الإيطالية بطريقتين، الأولى مباشرة وتعتمد على التلويح لإيطاليا بما لها من مصالح كبيرة كانت تتمثل في الجالية الإيطالية الضخمة في مصر، واضطرار مصر لإلغاء تصريحات المدرسين الإيطاليين الذين يعملون في المدارس الإيطالية إذا أعاقت الإدارة الإيطالية في الصومال منح البعثات التعليمية المصرية التصاريح اللازمة[١٣٠]، أما الطريقة الثانية فكانت غير مباشرة وذلك عن طريق إبلاغ الزعماء الصوماليين بما تضعه الإدارة الإيطالية من عقبات أمام البعثات المصرية حتى يضغطوا عليها[١٣١].

وقد واجهت إيطاليا تلك الضغوط بإثارة الصوماليين ضد مصر بكل الطرق الممكنة ففي عام ١٩٥٥ أثارت الأهالي ضد تعليم الفتيات في مصر بحجة أن هذا يفسد أخلاقهن في حين أوفدت ثلاث فتيات إلى إيطاليا وألحقتهن بدير سانت ماريا بالمخالفة لاتفاقية الوصاية[١٣٢].

وكان معظم الطلبة الذين يفدون إلى مصر في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي فمن بين ١٧٣ طالبا وفدوا إلى مصر عام ١٩٥٥ كان عدد طلاب المرحلة الابتدائية والإعدادية ١٣٥ طالبا أما الباقي وعددهم ٣٨ فكانوا موزعين على التعليم الجامعي والفني والبيان[١٣٣]التالي يوضح ذلك في عام ١٩٥٥:

نوع التعليم	ابتدائي وإعدادي	تعليم جامعي	معلمين	تعليم عام	تعليم فني
عدد الطلبة	١٣٥	١٠	١	١٢	١٥

كما أن معظم هؤلاء الطلبة كانوا يدرسون في مصر بالمجان نظراً لفقرهم الشديد فمن بين هؤلاء الطلبة كان ١٢٩ منهم يدرسون على نفقة الحكومة المصرية[١٣٤].

ولهذه الأسباب قررت مصر عدم السماح للطلبة الصوماليين بالقدوم إليها للالتحاق بمعاهدها قبل اجتياز امتحان يضعه لهم أعضاء البعثة المصرية لتقييم مستواهم الدراسي والمرحلة الدراسية الذي يؤهلهم لها[١٣٥].

كما بدأت مصر في تنفيذ إجراءات تهدف إلى الحصول على نتائج من استقدام الطلبة الصوماليين إليها، فقررت إيفاد بعثات تعليمية تابعة لوزارة التربية والتعليم المصرية لتنفيذ خطة إعداد الطلبة الصوماليين في المراحل الأولى في الصومال ذاتها قبل إيفادهم إلى مصر لتلقي التعليم العالي أو الفني الغير موجود في الصومال، فأرسلت مصر خمسة وعشرين مدرساً في عام ١٩٥٦، وطلبت وزارة التعليم الصومالية من مصر إرسال ست مدرسات مصريات على نفقة الحكومة المصرية لتعليم الفتيات الصوماليات البالغ عددهم في ذلك الوقت ٩٠٠ طالبة إضافة إلى أربع مدرسات كانوا يعملن بالفعل في المدارس الأهلية[١٣٦].

وكانت هناك العديد من العقبات التي أعاقت نشاط مصر في هذا المجال أهمها وجود بعض العناصر من حزب وحدة الشباب الصومالي ممن كانوا يعارضون توثيق الصلات بين مصر والصومال، مثل عبد الله عيسى رئيس الوزراء وبعض كبار أعضاء الحزب الذين تأثروا بالدعاية الغربية فأصبحوا لا يقيمون وزنا للعقيدة الدينية ويعتقدون أن الإسلام هو سبب تأخر الشعوب التي تدين به ويساعدهم في ذلك الإيطاليين والفرنسيين والبريطانيين فراحوا يوجهون الاتهامات لمصر بأن مساعدتها للصومال ترجع لأطماع سياسية تستتر وراء المنح الدراسية التي تقدمها والبعثات التعليمية التي توفدها، وعلى الرغم من ذلك استمرت مصر في دورها والبيان[١٣٧] التالي يوضح أعداد المدرسين المصريين المنتدبين للعمل بالصومال خلال الفترة من ١٩٥٦- ١٩٦٠:

السنة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
عدد المدرسين	٢٥	٢٣	٥٧	٥٩	٩٠

وقد نجحت جهود مصر في دفع الصوماليين إلى تشكيل لجان تقوم بالعمل على

إنشاء مدارس أهلية أطلق عليها اسم "المدارس الوطنية النموذجية"، فبلغ عـــددها عـــام ١٩٥٧ خمس مدارس في مقديشيو وجلكاعيو وبندر قاسم وبلدوين يتولى التدريس فيها مدرسون مصريون، كما كان المدرسون المصريون يستعينون بمدرسين وطنيين للعمـــل تحت إشرافهم في الفصول المبتدئة بالمدارس الأهلية التي كانت تتبع الأحزاب السياســـية، فأدت تلك الجهود إلى تحمس الصوماليين فراحوا يجمعون التبرعات ويعـــدون منـــازل لسكن المدرسين المصريين، مما أدى لزيادة عدد هذه المدارس إلى سبع مدارس، اجتذبت تلاميذ المدارس الحكومية بسبب تعلق الشعب الصومالي بالتعليم الإسلامي واللغة العربية حتى أنهم أطلقوا على هذه المدارس اسم "المدارس المصرية"[١٣٨].

وقد أثار ذلك الإدارة الإيطالية فدفعت بعض الصوماليين إلى تقـــديم عـــرائض إلى مجلس الوصاية بالأمم المتحدة يشكون فيها مندوب مصر وأنه يسعى لإدخال الصـــومال جامعة الدول العربية وأن مصر تبعاً لذلك لا تقبل إلا أبناء الزعماء الذين يميلـــون لهـــا وترفض غيرهم[١٣٩].

كما كان هناك بعض الموالين لإيطاليا من أمثال علي جمعالـــة وزيـــر المعـــارف الصومالي الذي كان يرفض الاعتراف بالشهادات المصرية للطلبة الصوماليين ويعـــارض تعيينهم بالوظائف الحكومية[١٤٠]، و لم يعترف بها إلا بعد ضغط مندوب مصـــر عليـــه، ولكن الحكومة استمرت في التعنت في توظيف خريجي المدارس المصـــرية في الوظـــائف الحكومية[١٤١].

وتنفيذا لسياسة مصر في الاهتمام بتعليم الصوماليين والطلبة الأفارقة عموما، أحيت مشروع مدرسة ساحل سليم للطلبة الأفارقة عموما، ليتعرفوا على مصـــر مـــن كافـــة نواحيها وأن تزول من أذهانهم آثار الدعايات المغرضة ضد مصر[١٤٢].

وقد خصصت مصر ميزانية سنوية ثابتة للإنفاق على البعثة التعليمية في الصـــومال بداية من عام ١٩٥٧/٥٦، فكانت مائة ألف جنية تنفق سنويا على التعلـــيم المصـــري بالصومال بخلاف الكتب المدرسية والأدوات اللازمة التي كانت تمد بها مراكز التعلـــيم المصري بالصومال[١٤٣].

و لم تقتصر المخاوف من دور مصر في الصومال على إيطاليا وحدها، إذ كانـــت الولايات المتحدة هي الأخرى ترى أن المدرسين المصريين في الصومال يمثلون خطرا على مصالحها لذلك عملت على اجتذاب الطلبة الصوماليين للدراسة في معاهدها[١٤٤].

ونتيجة لزيادة أعداد المدرسين المصريين بالصومال ونشاطهم في تعليم الصوماليين في المدارس الصومالية، انخفض عدد الطلاب الصوماليين الذين يفدون إلى مصر، فلم يصـــل إلى مصر خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠ سوى سبعة طلاب جدد فقط[١٤٥].

وبعد الاستقلال في عام ١٩٦٠ بدأت الحكومة الصومالية الجديدة تنفيذ سياســـة

تعليمية وطنية، فارتفع عدد المدرسين المصريين عشية الاستقلال إلى حوالي مائة مدرس، وبلغ عدد الطلاب الصوماليين بالقاهرة ١٩٠ طالبا منهم ٢١ طالبة، كان من بينهم أربعة وعشرين طالباً جامعياً، كما أرسلت مصر مدرسات مصريات للصومال للمساهمة في تكوين جمعيات نسائية لتعليم الصوماليات(١٤٦).

وقد استغلت مصر أوضاع الصومال الجديدة لتدعيم الصومال فأدت جهودها إلى اتخاذ الحكومة الصومالية قرار تعريب المدارس الابتدائية في عام ١٩٦٣/٦٢ بعد أن وفرت لها مصر الكتب الدراسية مجانا(١٤٧). وقد وصلت جهود مصر في الصومال ذروتها في عام ١٩٦٤ إذ تمكنت البعثة التعليمية المصرية من سد كافة مطالب الأقاليم الصومالية من المدرسين والأدوات المدرسية(١٤٨).

كما تعاونت البعثة المصرية مع الحكومة الصومالية في مجال تأهيل المعلمين الصوماليين، حيث قامت البعثة بتنظيم حلقات تدريبية للمعلمين الصوماليين تحت إشراف منظمة اليونسكو قام بتنظيمها خبير مصري في اللغة العربية وآخر في اللغة الإنجليزية، كما كان المدرسون المصريون يقومون بالتعليم في معهد أفجوي للمعلمين، إضافة إلى ذلك أرسلت مصر مجموعة من الخبراء في مجال العلوم الزراعية للعمل في مدرسة جينالي الزراعية ومجموعة أخرى من الخبراء في المجال الصناعي للعمل بالمعهد الصناعي بمقديشيو، ونظرا للإقبال على المدارس الوطنية قامت البعثة المصرية بفتح مدارس مسائية نظامية وتنظيم دورات تدريبية للموظفين بالحكومة، بالإضافة إلى ذلك ساهمت مصر في توحيد المناهج التعليمية في الصومال فأرسلت ثلاثة خبراء في هذا المجال في يوليو ١٩٦٠ فأعدوا تقريرا عن التعليم بالصومال قدموه إلى الحكومة الصومالية في مجلد ضخم تناول التخطيط التعليمي في الصومال والخطوات اللازمة لتوحيد مناهج التعليم(١٤٩).

وفي ٧ يناير ١٩٦١ قامت مصر بتوقيع اتفاقية مع الصومال للتبادل الثقافي والعلمي والفني وتبادل الزيارات للأغراض التعليمية والثقافية وتبادل المعلمين والطلاب(١٥٠).

ويظهر مدى دور مصر في رفع مستوى التعليم الصومالي من أعدا المدرسين المصريين الذين أوفدوا إلى الصومال، ففي عام ١٩٦٠ قامت مصر بزيادة عدد المدرسين المصريين بثلاث وثلاثين مدرسا إضافيا، وفي عام ١٩٦١ أرسلت ١٣٩ مدرساً مع تجديد الإعارة لعدد ٦٤ مدرساً، وفي عام ١٩٦٢ وافقت على إعارة ٧١ مدرساً، وفي عام ١٩٦٣ أعادت ٤٦ مدرسا بعد أن انتهت مدة إعارتهم وأرسلت ٧٨ مدرساً بدلا منهم، وجددت الإعارة لعدد ١١٢ مدرس. وكانت مدة الإعارة عامين قابلة للتجديد، وكانت مصر تتحمل مرتباتهم، بالإضافة إلى نفقات السفر والإقامة لهم ولأسرهم، وقد شملت البعثات المصرية كافة التخصصات وإن كان أكبرها عددا مدرسي اللغة العربية تليها الرياضيات واللغة الإنجليزية، والبيان(١٥١)التالي يوضح أعداد وتخصصات المدرسين

المصريين خلال الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٦٣:

التخصص	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
لغة عربية	٣٣	١٠١	٣٥	٩٢
رياضيات	١١	١٤	١٢	١٨
لغة انجليزية	٤	١١	٢	١٢
مواد اجتماعية	٣	٧	٤	١٩
تربية فنية	٥	١٧	٢	٧
تربية موسيقية	-	٤	٥	٤
معمل	-	٢	-	١
علوم	٢	١٤	٤	١٨
تربية نسوية	١	٥	٤	٨
فلسفة وعلم نفس	-	٢	١	-
ابتدائي	١	١	-	١
إداري	-	٢	٥	٣
تربية رياضية	-	-	٢	٥
أمين مكتبة	-	-	-	٢
تجاري	-	-	-	٤

ومن ناحية أخرى استمرت مصر في استقبال الطلبة الصوماليين فشهدت الستينيات وفود أعداد كبيرة منهم، والبيان[١٥٢] التالي يوضح أعدادهم في مصر والمنح المقدمة لهـم خلال الفترة من ١٩٦١ – ١٩٧٠:

السنة	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
طلاب	٢	١١	٢٥٨	١٨٤	١٩٧	٢٠٦	١٦٨	٩٤	٩٥	١١٢
منح	٢٧	٤	٤٠	٣٥	٥٩	١٧٣	١٥٥	١٤٥	١٣٦	٣٠
الإجمالي	٢٩	١٥	٢٩٨	٢١٩	٢٥٨	٣٧٩	٣٢٣	٢٣٩	٢٣١	١٤٢

ويتضح من هذا البيان تناقص أعداد الطلبة الصوماليين تدريجيا بعد عام ١٩٦٧ كما تناقصت المنح التي قدمتها مصر لهم في ذات الوقت بسبب تأثيرات هزيمة مصر في حرب يونيو ١٩٦٧.

وكانت مصر ترسل الامتحانات إلى الصومال بالطائرة تحملها لجان خاصة لمباشرة الامتحان وتحمل أوراق الإجابة إلى مصر لتصحيحها على نفس المستوى الذي تصحح فيه أوراق الإجابة الخاصة بالطلبة المصريين، وكان للناجحين منهم حق دخول الجامعات المصرية، وكان الطلبة الغير القادرين يحصلون على مرتبات شهرية تصل إلى عشرين جنيها للطالب[١٥٣].

وقد انتشر الطلبة الصوماليون في كافة المؤسسات التعليمية في مصر، والبيان[١٥٤] التالي يوضح أعدادهم في المرحلة المتوسطة خلال الفترة من عام ١٩٦٤/١٩٦٥:

تعليم ثانوي	معاهد متوسط	للدريب بحري	أجهزة إذاعة	تمريض	صناعي
١٢٥	٤٥	٤	٣	٧	١٢

وزاد عدد الطلبة الصوماليين بالجامعات المصرية في عام ١٩٦٥ وأصبح ١٦٧ طالباً انتشروا في كافة التخصصات، والبيان[١٥٥] التالي يوضح ذلك في عام ١٩٦٥/٦٤:

التخصص	العدد	التخصص	العدد	التخصص	العدد
اقتصاد	٩	هندسة ميكانيكية	٣	طب	٣
فلسفة	٣	فنون وسينما	٢	صحافة	٩
سياسة	٢	مهن تعليمية	٥	طب بيطري	١
لغات	١١	زراعة	١٧	هندسة معمارية	١
قانون	١٩	اجتماع	٧	تاريخ	٤
تعليم	٢١	آداب	٨	تشريع إسلامي	٤٢

وفي عام ١٩٦٩ عندما وقع الانقلاب العسكري وتولي سياد بري الحكم، زادت آمال مصر في أن تتخلص الصومال من أثار التبعية الغربية التي كانت تؤثر على الثقافة

الصومالية إذ كانت المدارس الحكومية المتوسطة والثانوية لا تزال تدرس موادها باللغة الإيطالية أو الإنجليزية، على الرغم من جهود البعثة المصرية التي كانت تسهم بنصيب كبير في التعليم في الصومال في ذلك الوقت، والبيان[١٥٦] التالي يوضح أعداد الطلبة الصوماليين بالمدارس المصرية مقارنة بالمدارس الحكومية والإيطالية في الصومال في العام الدراسي ١٩٧١/٧٠:

نوع التعليم	ابتدائي	(متوسطة) إعدادي	ثانوي	جملة
مدارس حكومية	٢٥٦٣٩	١٤٧٦١	٥٢٤٤	٤٥٦٤٤
خاصة	٨٢٨٤	١٩٠٥	١٤٣٩	١١٦٢٨
مصرية	٥٣٨٨	٩٢١	١٠٢٨	٧٣٣٧
إيطالية	١٥١٣	٧١٧	١٣٥	٢٣٦٥

يتضح من هذا البيان الوجود الإيطالي الكبير في التعليم الصومالي، وهو ما حاولت إيطاليا الحفاظ عليه ومواجهة أي محاولة مصرية أو عربية للحفاظ على هوية الصومال الثقافية، فعندما حاولت جامعة الدول العربية إنشاء جامعة عربية في مقديشيو سارعت إيطاليا وعرضت على الحكومة الصومالية إنشاء عدة كليات منها كلية للطب البيطري وأخرى للزراعة وغيرها حتى تستغني الصومال عن المساعدة العربية[١٥٧].

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك دول أخرى تستقطب الطلبة الصوماليين بخلاف مصر ففي عام ١٩٧٠ كان هناك ١٥٤٨ طالب صومالي يدرس بالخارج منهم ٤٩١ طالبا بالاتحاد السوفيتي و٢٨٥ طالبا بإيطاليا أما مصر فكان يوجد بها ١٤٨ طالبا[١٥٨].

وقد قام سياد بري بالعديد من الإجراءات التي أثرت على دور مصر في الصومال، فقد قام بتأميم المدارس المصرية وكان عددها ٣٨ مدرسة التي أقامتها مصر في الخمسينيات والستينيات، وكذلك النادي المصري، وهو ما أدي إلى فتور العلاقات بين مصر والصومال، إلا أن مصر اعتبرت ذلك حقا صوماليا ولم تضغط على الحكومة الصومالية للحصول على تعويضات بسبب ظروف الاقتصاد الصومالي[١٥٩].

وكان من آثار هذه السياسة أن انخفض عدد الطلبة الصوماليين الوافدين لمصر وتذبذب أعدادهم طوال فترة السبعينيات، وكذلك الحال بالنسبة للمنح التي كانت تقدمها لهم مصر، والبيان[١٦٠] التالي يوضح ذلك خلال الفترة من ١٩٧١-١٩٨١:

السنة	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
طلاب	٦٤	٨٣	١١٤	٤٩	٧٦	٦٣	٧٨	٤٥	٣٠	٣٩	٨٨
منح	٣٩	٥٨	٣٠	٣٥	٢٨	٦٣	٣٤	٤٩	١٥	٨٣	١٢
إجمالي	١٠٣	١٤١	١٤٤	٨٤	١٠٤	١٢٦	١١٢	٩٤	٤٥	١٢٢	١٠٠

واستمر تركيز مصر على الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي فمن بين ٣٩ طالب صومالي في مصر في عام ١٩٨٠ كان منهم ٣٣ طالب بالتعليم الجامعي تسعة منهم بالدراسات العليا(١٦١).

وعلى الرغم من السياسة الصومالية استمرت مصر في تدعيم بعثتها التعليمية في الصومال، ففي عام ١٩٧٥ كان لمصر أكثر من مائة مدرس، ثم قررت في نفس العام إعارة خمسين مدرسا آخرين، مع ملاحظة أن عدد مدرسي اللغة العربية المرسلين إلى الصومال قد تراجع بدرجة كبيرة بعد قرار الحكومة الصومالية في عام ١٩٧٢ بكتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية في مقابل زيادة مدرسي المواد العلمية واللغة الإنجليزية(١٦٢).

إلا أن السياسة الصومالية عادت مرة أخرى للتقارب مع الدول العربية بعد انهيار علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٧٧ مما أدى إلى زيادة أعداد الطلبة الصوماليين الوافدين إلى مصر بداية من عام ١٩٨٠.

بالإضافة إلى جهود مصر في مجال التعليم، كانت مصر توفر العديد من فرص التدريب للصوماليين، فخلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨١ تلقى ٢١٠ صومالي التدريب في المؤسسات الصناعية المصرية، كما تلقى ٤٢ صومالي التدريب بالمركز المصري للتعاون الزراعي خلال الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧١ حيث توقف بعدها مجيء المتدربين الصوماليين نتيجة اتجاه الحكومة الصومالية للتعاون مع الاتحاد السوفيتي في مجال التدريب، ولكن بداية من عام ١٩٨١ عاد المتدربون الصوماليون إلى مصر مرة أخرى فبلغ عددهم في هذا العام ٨٥ متدربا(١٦٣).

جيبوتي:

وكانت جيبوتي أقل أقطار القرن الأفريقي حصولا على مساعدات مصر في مجال التعليم، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاحتلال الفرنسي الذي كان يتسم بمحاولة فرض الثقافة الفرنسية على الأقطار التي يحتلها بهدف أن يؤدي ذلك إلى روابط أوثق معها، بالإضافة إلى سوء العلاقات المصرية الفرنسية لفترة طويلة بسبب سياسة مصر المؤيدة لحركات التحرر، فلم يبدأ وصول الطلبة من جيبوتي إلى مصر إلا في عام ١٩٦٦ حيث وفد خمسة

منهم ثم زاد عددهم في العام التالي إلى ٤٦ طالباً ثم توقف وصولهم إلى مصر حتى عـــام ١٩٧٣ ثم استأنفوا بعد ذلك التوافد على مصر بعد تحسن العلاقات السياسية بين مصر وفرنسا وبعد استقلال جيبوتي، والبيان[١٦٤] التالي يوضح أعداد الطلبة الوافـــدين مـــن جيبوتي خلال الفترة من ١٩٧٣ – ١٩٨١:

السنة	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
عدد الطلبة	٣٢	٣	١٤	٧	١٤	٩	١٣	١٣	٢٣

وقد بلغ عدد الطلبة الوافدين من جيبوتي الملحقين بالجامعات المصرية عدا جامعـــة الأزهر في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠ ستة عشر طالبا[١٦٥].

كما منح العديد من طلبة جيبوتي فرص التدريب في مصر خلال نفس الفترة كما هو موضح بالبيان[١٦٦] التالي:

السنة	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١
عدد المتدربين	٤	١	٧	٤٨	–	–	١١	١٣	١٦

وأرسلت مصر عددا محدودا من المدرسين لكي يعملوا في المعهد الديني الســـعودي وفي المدرسة العراقية، كما أرسلت بعض الخبراء في مجال التعليم في أعقاب الاســـتقلال، وقد احتلت السعودية المرتبـــة الأولى في دعـــم جيبـــوتي في كافـــة النـــواحي الماليـــة والتعليمية[١٦٧].

إلى جانب ذلك أرسلت مصر العديد من الخبراء المصـــريين لجيبـــوتي في مختلـــف المجالات على نفقة الصندوق المصري للمعونة الفنية للدول الأفريقية[١٦٨]، فأرســـلت في عام ١٩٨١ على سبيل المثال أثنى عشر خبيراً[١٦٩].

دور مصر الإعلامي في منطقة القرن الأفريقي:

كانت الإذاعة الموجهة أهم الأدوات التي استخدمتها مصر في علاقاتها مع أقطـــار القرن الأفريقي، وقد بدأت الإذاعة الموجهة من مصر في ٤ يوليو ١٩٥٤ وذلك بافتتاح إذاعة صوت العرب التي كانت تهدف إلى تجسيد الفكر القومي وإبـــراز دور مصـــر في الوطن العربي، أما الإذاعة الأفريقية فقد بدأت أولى خدماتها باللغة السواحيلية لخدمة دول شرق أفريقيا، كما افتتحت مصر إذاعة باللغة التيجرينية في عام ١٩٥٤ وسمحت لزعماء

إريتريا بالعمل فيها، وقد أدت هذه الإذاعة دوراً لا يستهان به في تنوير الإريتريين وإثارة الروح القومية فيهم[١٧٠]. ثم بدأت الإذاعة باللغة الأمهرية الموجهة لسكان إثيوبيا في ديسمبر ١٩٥٥[١٧١]، أما الإذاعة باللغة الصومالية فبدأت في عام ١٩٥٧[١٧٢]، وكانت موجهة للصوماليين في الصومال الإيطالي والبريطاني والفرنسي والصوماليين في كينيا وإثيوبيا، ثم بدأت إذاعات أفريقية أخرى باللغات الإنجليزية والعفرية والعربية[١٧٣].

وكانت هذه الإذاعات تبث برامج تهدف إلى تعريف الشعوب الأفريقية بمختلف أوجه النشاط الحضاري والثقافي والعلمي في مصر[١٧٤]. إلى جانب الأمور السياسية مثل دعم حركات التحرر والاستقلال وإتاحة الفرصة لقادة هذه الحركات لكتابة التعليقات والبرامج السياسية حتى يمكن سماعها في الأقطار المستهدفة[١٧٥].

غير أن نشاط الإذاعة المصرية كان يواجه مقاومة من إثيوبيا وبعض الدول الغربية التي لها مصالح في القرن الأفريقي، فقد اعترضت إثيوبيا على توجيه مصر إذاعة باللغة التيجرينية بحجة أن هذا مخالف للعرف الدولي لأن اللغة الرسمية لإثيوبيا هي الأمهرية، كما اعترضت على أشخاص المذيعين بتلك الإذاعات باعتبارهم لاجئين سياسيين[١٧٦]. وقد استجابت مصر في بعض الأحيان لطلبات إثيوبيا لوقف الإذاعة الموجهة حفاظاً على العلاقات معها[١٧٧].

بالإضافة إلى ذلك كانت مصر تواجه نشاطاً غربيا كبيراً، فقد بدأت الولايات المتحدة في يونيو ١٩٥٧ في بناء محطة تشويش على الإذاعة المصرية في منطقة جنداع في طريق أسمره – مصوع على بعد ٥٠ كيلو متر من أسمره[١٧٨].

كما كانت الإذاعة المصرية تواجه الإذاعات الغربية التي أنشأتها بعثات التنصير الأمريكية في القارة الأفريقية والتي بدأت في عام ١٩٥٤ مثل محطة Eternal Love Winning Africa والتي اتخذت من مونروفيا عاصمة ليبريا مقراً لها حيث كانت تذيع بأكثر من خمسين لغة، وكان يغلب عليها الصفة الدينية المسيحية، إضافة إلى ذلك كانت الولايات المتحدة توجه إذاعة صوت أمريكا والتي تعتبر إذاعة رسمية للحكومة الأمريكية حيث كانت تبث برامجها باللغة الصومالية والأمهرية[١٧٩].

وعلى الرغم من ذلك لاقت الإذاعة المصرية نجاحاً كبيراً بين أهالي إثيوبيا وإريتريا إذ كان الأهالي يجعلون موعد الإذاعة المصرية هو موعد تلاقيهم، ونتيجة لذلك قررت مصر أن تخفف من حدة الآراء السياسية التي كانت تطرح في هذه الإذاعات حتى تتفادى هجوم إثيوبيا على نشاطها[١٨٠]. كما عملت على انتقاء الأوقات المناسبة بما يتفق ورغبة السكان في هذه المناطق ومعالجة نواحي الضعف بها، فقامت بتعديل مواعيد الإذاعة الصومالية ومعالجة المشاكل الفنية التي تواجه الاستقبال وخاصة في جيبوتي، والاستعانة بمذيعين من القرن الأفريقي بمختلف اللهجات للعمل بهذه الإذاعات[١٨١]. حتى

يمكن لهذه الإذاعات أن تحقق أفضل النتائج نظـــراً لاختلاف اللهجات وخصوصـــا في اللغـــة الصومالية[١٨٢].

ولم تكن الإذاعة تقتصر على المواد السياسية ولكنها كانت تقدم بـــرامج أخـــرى متنوعة تتضمن الاتجاهات الأدبية والفكرية[١٨٣]، كما كانت هذه الإذاعات تهتم باللغـــة العربية وتعليمها لذا بدأ الاهتمام ببرنامج اللغة العربية في فبراير ١٩٦٦ بهدف نشر اللغة العربية بين الشعوب الإسلامية أو التي بها جاليات إسلامية كبيرة مثل إثيوبيـــا وربـــط المسلمين في المنطقة مع المسلمين في مصر وأفريقيا عن طريق تعليم اللغة العربية[١٨٤].

ومع استقلال الصومال عملت مصر على تدعيم قدرة حكومتها على تطوير أجهزة الإعلام والثقافة ففي نوفمبر ١٩٦١ أبرمت معها اتفاقية إعلامية تضمنت إرسال خبراء مصريين للصومال فضلا عن تقديم المنح الدراسية للصوماليين في مجال الإعلام[١٨٥]، كما دعمت مصر ذلك الاتجاه بافتتاح مكاتب إعلامية في كل من أديس أبابا ومقديشيو تقوم بتوزيع المطبوعات وإقامة المعارض التي تعبر عن مصر حضاريا وثقافيا وإصدار نشـــرات دورية باللغات الوطنية[١٨٦] وقد افتتح مكتب مقديشيو في عام ١٩٦١ بينما لم يفتـــتح مكتب أديس أبابا إلا في عام ١٩٧٥[١٨٧].

وتكريسا لهذا الجهد قامت وزارة الإعلام المصرية في عام ١٩٧٧ بإنشـــاء معهـــد تدريب الإعلاميين الأفارقة لنقل الخبرات الإعلامية لدول القـــارة الأفريقيـــة وتـــدريب إعلاميها حيث عقد هذا المعهد العديد مـــن دورات التـــدريب باللغـــات الإنجليزيـــة والفرنسية[١٨٨]، والبيـــان[١٨٩] التالي يوضح عدد المتدربين الصوماليين خـــلال الفتـــرة ١٩٧٧-١٩٨١:

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المتدربين	٣	٣	٥	٥	٦

جهود مصر في الحفاظ على اللغة العربية في الصومال.

قامت مصر بدور هام في الحفاظ على اللغة العربية في الصومال في مواجهة اتجاهات لمحو وجودها وإحلال لغات أخرى مكانها، ففي الخمسينيات واجهت مصر المخططات الإيطالية من خلال تمثيلها في المجلس الاستشاري في الصومال، وكانت إيطاليا في بـــادئ الأمر تتبع سياسة مهادنة في هذه القضية سواء مع مصر أو مع الصوماليين، فحاولت أن تظهر بمظهر الدولة الحامية للإسلام لاكتساب ثقة الوطنيين[١٩٠]، كما أعلنت أن اللغـــة العربية هي اللغة الأقرب التي يمكن للصوماليين تعلمها خصوصا وأن دين الشعب هـــو الإسلام وأن أكثر المتعلمين يعرفون قراءة وكتابة اللغة العربية[١٩١]. ولكن موقفها لم يكن

نابعا من اقتناع حقيقي بذلك، إذ كانت مضطرة لاتخاذ هذا الموقف بعد أن رفض المجلس الاستشاري مبدأ استعمال اللغة الصومالية[١٩٢]، وأوصى باستخدام اللغة العربية لأن عدد السكان الذين كانوا يجيدون القراءة والكتابة باللغة العربية في ذلك الوقت كان أربعين ألفا، في حين أن من يجيدون اللغة الإيطالية خمسة آلاف، والإنجليزية ألفان فقط[١٩٣].

وقد تقدم الزعماء الصوماليون بعريضة للإدارة الوصية والمجلس الاستشاري في نوفمبر ١٩٥٠، أجمعوا فيها على استخدام اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد لكثير من الأسباب منها أنها لغة الدين والقرآن ولغة التعامل في المحاكم الشرعية والتجارة ويتحدثها معظم السكان فضلا عن كونها لغة ملايين المسلمين في أنحاء العالم، وبعد استفتاء شعبي أجرته الإدارة الإيطالية كانت نتائجه في صالح اللغة العربية، قرر الحاكم العام للصومال استخدام اللغة العربية إلى جانب الإيطالية في المدارس والحكومة بجانب الصومالية في المعاملات التجارية، ولكنه أعلن في ذات الوقت أن إدارته سوف تبحث تدريجياً عن وسيلة لإخراج لغة من اللهجات الصومالية المختلفة يمكن أن تكون لغة رسمية للبلاد[١٩٤].

وعلى الرغم من ذلك استمرت محاولات الغرب إحياء اللغة الصومالية، فقد اقترح مندوبو بعض الدول الغربية في مجلس الوصاية في يوليو ١٩٥٣ تشجيع اللغة الصومالية واتخاذ حروف لكتابتها، فتصدى مندوب مصر في المجلس الاستشاري لهذه المحاولة وأعلن أن ذلك سوف يعطل إعداد البلاد للاستقلال ويضع العراقيل في سبيل التعليم، كما اشترك ممثل مصر في الصومال في حملة واسعة ضد تعميم اللغة الصومالية في البلاد مما أثار غضب الإدارة الإيطالية فاشتكت للحكومة المصرية من تصرفه[١٩٥].

وفي مايو ١٩٥٦ ظهرت محاولة جديدة لكتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية، وتألفت جمعية لتعليم الراغبين في كتابة الحروف الجديدة، وكان حزب وحدة الشباب يناصر هذه الجمعية، وكانت الإدارة الإيطالية تحتضن المشروع على الرغم من أنها كانت تدرك أن انتشار الصومالية سيؤثر على مستقبل اللغة الإيطالية في البلاد، إلا أنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى عرقلة أي فرصة لأن تصبح اللغة العربية لغة رسمية للبلاد، حيث كانت تهدف إلى إبعاد الأجيال الصومالية الجديدة عن مصادر الثقافة العربية وبذلك يتم فصل الصومال عن الشعوب العربية، ولكي يتأخر الشعب الصومالي ثقافيا أطول مدة ممكنة، وهو ما يوفر البيئة الملائمة للاستغلال الاستعماري[١٩٦].

لذلك قررت مصر أن تغير سياستها تجاه هذه القضية فقررت عدم المجاهرة بمعارضة استخدام اللغة الصومالية بأية حروف كانت، فهذا أمر يخص الصوماليون وحدهم نظرا لحساسيتهم الشديدة تجاه هذا الأمر، ثم زيادة جهود البعثة المصرية لنشر اللغة العربية لمجابهة شعب يكاد يكون أميا، والاعتماد على طريقة تميز الصوماليين الذين يتلقوا العلم

في مصر لنشر اللغة لتخصصهم في دراسات معينة، وأيضا إيجاد تعليم شعبي تكون اللغة العربية عماده، إلى جانب عدم الاستمرار في معارضة مشروع كتابة اللغة الصومالية معارضة دينية فقط حتى لا تفقد تأثيرها على الصوماليين(١٩٧).

وتنفيذا لهذه السياسة زادت مصر من أعداد مبعوثيها، كما استجابت لمطالب الصوماليين بإنشاء مركز ثقافي في مقديشيو، وشرعت في تنفيذه حيث أعد مندوب مصر في الصومال كمال الدين صلاح رسما تخطيطيا لهذا المركز وكان يتكون من مدرسة ثانوية ومكتبة ودار للمعلمين وسينما وعيادة خارجية وأرسله إلى الحكومة المصرية(١٩٨).

وكانت بريطانيا هي الأخرى تبذل جهودها في الصومال البريطاني من اجل إخراج لغة صومالية مكتوبة بأحرف لاتينية، فأنشأت مدرسة في هرجيسا لهذا الغرض، كما عمل قنصلها في مقديشيو على بث فكرة التعصب للغة الصومالية ومحاربة اللغة العربية ودعم مؤيديها في الصومال(١٩٩).

وقبيل الاستقلال فشلت الإدارة الإيطالية في تنفيذ مخطط جديد لكتابة اللغة الصومالية، بعد أن مولت بحثاً علميا لمدة ثلاثة سنوات قام به مستشرق يهودي يدعى Andrz Sewest المتخصص في الأدب الصومالي في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، ولكنها فشلت نتيجة المعارضة الشعبية التي حركتها مصر(٢٠٠).

وكانت مصر تأمل بعد استقلال الصومال أن تتغير الصورة بشأن السعي لكتابة اللغة الصومالية، ولكن ذلك لم يحدث، ففي نفس العام عينت الحكومة الصومالية لجنة تتألف من تسعة صوماليين لاتخاذ أفضل الطرق لكتابة اللغة الصومالية، وقدمت هذه اللجنة تقريرها بعد عام، أوصت فيه أن تتم كتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية، ووضعت شروطا لكتابتها جعلت الحروف العربية مستبعدة تماماً ومن هذه الشروط أن تكون الأبجدية تحتوى على أقل عدد من الرموز، وألا تكون فيها حروف تعمل بأكثر من وظيفة وغيرها(٢٠١).

إلى جانب ذلك كان الوضع في الصومال وقت الاستقلال معقداً ففي الإقليم الجنوبي كانت العلوم تدرس باللغة الإيطالية في المدارس الإعدادية والثانوية وكذلك المرحلة الابتدائية باستثناء الصفين الأول والثاني كانت الدراسة فيهما تتم باللغة العربية، أما في الإقليم الشمالي، فكانت جميع المواد تدرس باللغة الإنجليزية في جميع مراحل التعليم باستثناء المرحلة الابتدائية التي كانت تدرس فيها العلوم باللغة العربية، وبفضل جهود البعثة المصرية قررت الحكومة الصومالية في العام ١٩٦٢/١٩٦٣ تعريب المدارس الابتدائية في الإقليم الجنوبي، وقامت مصر بطباعة جميع الكتب الدراسية وقدمتها كهدية لوزارة المعارف الصومالية، بالإضافة إلى ذلك تم تكليف أحد الخبراء المصريين بالعمل بالصومال على نفقة منظمة اليونسكو، وكانت مهمته تأليف المناهج الدراسية اللازمة

لتعليم اللغة العربية في جميع مراحل التعليم[٢٠٢].

ولم تتوقف محاولات كتابة اللغة الصومالية، فقد أرسلت اليونسكو بعثة إلى الصومال لتطوير التعليم، وقدمت هذه البعثة توصيتها بكتابة اللغة الصومالية، ثم أرسلت اليونسكو تقريراً أخر يوصي بكتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية وتم عرض الموضوع على البرلمان الصومالي عدة مرات بسبب ضغوط دولية مارستها الدول الغربية على الحكومة الصومالية ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل[٢٠٣].

وقد أثرت الضغوط الغربية على بعض الصوماليين المتأثرين بالغرب، ففسروا جهود مصر للحفاظ على اللغة العربية بأنها إجراءات معادية للقومية الصومالية ونهضتها وأنها غزو منظم للقضاء على اللغة الصومالية ووجودها، وأنه لا عزة ولا كرامة لأمة إذا ما فقدت لغتها القومية، ورأوا في جهود مصر محاولة لنشر لغة أجنبية لكي تحل محل اللغة الوطنية، وأن كتابة اللغة الصومالية لا يعني الكفر بالإسلام، إذ أن أغلبية المسلمين في العالم من غير العرب. ولذلك ظهرت دراسات جديدة حول كتابة اللغة الصومالية استبعدت كتابتها بالحروف العربية، نظراً لأن حروف العلة في اللغة العربية ثلاثة، بينما يجب أن تكون عشرة على الأقل في اللغة الصومالية حتى تستوعب النطق الصومالي، فضلا عن عدم ظهور التشكيل والحركات في اللغة العربية[٢٠٤].

وقد استمرت الحكومة الصومالية في استخدام اللغة الصومالية كلغة أساسية في الإذاعة، وإن كانت تذيع بعض البرامج باللغة العربية والإنجليزية والإيطالية لفترات قصيرة[٢٠٥].

وقد ظهر حرص مصر على تدعيم اللغة العربية في عام ١٩٦٤ فعندما تعرضت لضائقة مالية قررت على أثرها إغلاق المراكز الثقافية المصرية في أفريقيا، تقدمت وزارة التعليم العالي بطلب استثناء المركز الثقافي المصري في مقديشيو والمكتبة الثقافية بهرجيسا من قرار الغلق لدعم اللغة العربية، وبالفعل أبقت الحكومة المصرية عليهما[٢٠٦].

وعندما وقع انقلاب سياد بري، وتبنت حكومته تطبيق المبادئ الاشتراكية، وقامت بتأميم الهيئات والمؤسسات الخاصة في الصومال تم استثناء مدارس البعثة المصرية والأزهرية بصورة مؤقتة[٢٠٧]. وفي الاحتفال بالعيد الثالث للثورة الصومالية قرر سياد بري في ٢١ أكتوبر ١٩٧٢ كتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، وتبع ذلك مصادرة جميع المؤسسات التعليمية بما في ذلك المدارس الأهلية التي كانت تتبع مصر والسعودية، كما ألغت الحكومة الصومالية اتفاقية كانت قد أبرمتها مع جامعة الدول العربية ورابطة العالم الإسلامي لبناء جامعة متكاملة في مقديشيو[٢٠٨].

كما قامت الحكومة الصومالية بتشكيل لجان متخصصة لتنقية اللغة الصومالية من الجمل والمفردات العربية التي تزدحم بها حتى تصبح اللغة الصومالية حرة طليقة من قيود

اللغة العربية بحجة أنها جملا أو كلمات غير أصيلة بالصومالية، وإنما جاءت مـــن بـــلاد أجنبية، فتم حذف كلمات مستخدمة واختراع كلمات أخرى جديدة[٢٠٩].

وقد تسببت هذه القرارات في ارتباك البلاد خلال الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٥، نتيجة تغيير السياسة التعليمية وغلق المدارس عام ١٩٧٤/٧٣ بحجة مكافحـــة الأمية[٢١٠].

غير أن الظروف السياسية التي تعرضت لها الصومال أثناء وبعد حرب أوجـــادين، كان لها العديد من الآثار، أهمها حرص الحكومة الصومالية على علاقاتها بالدول العربية، فخفف سياد بري من إجراءاته ضد اللغة العربية، بل وافتتح حملة لتقوية اللغة العربية في الصومال، مما شجع مصر على متابعة جهودها، فافتتحت البعثة المصرية خمسة مـــدارس عربية في عام ١٩٨١، كما استمرت مصر في طباعة عدد من المناهج العربية للمساعدة في دعم اللغة العربية[٢١١].

العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية:

استمرت العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية وثيقة لقرون طويلـــة، ولكن الأثيوبيين تطلعوا في أعقاب طرد الاحتلال الإيطالي إلى الحصول على مطالب ترفع مكانة كنيستهم امتزجت بنزعة استقلالية غذتها رغبة هيلاسلاسي في السيطرة على كافة أركان دولته مما كان يستلزم القضاء على النفوذ الكبير للكنيسة وكانـــت أولى تلـــك الخطوات الحد من سيطرة الكنسية المصرية على الكنيسة الإثيوبية.

وفي يناير ١٩٤٥ استجابت الكنيسة المصرية لرغبة الكنيســـة الإثيوبيـــة لدراســـة مطالبها، فعقد الأنبا مكاريوس بطريرك الإسكندرية المجمع المقدس لمناقشة هذه المطالب التي تمثلت في تعيين مطران أثيوبي لإثيوبيا، ومنح مطران إثيوبيا حق رســـامة أســـاقفة، وإنشاء مجمع مقدس لإثيوبيا على غرار مجمع الإسكندرية، ومشاركة ممثليهم في انتخاب بطريرك الإسكندرية وأن يكون لكنيستهم مقعد دائم في المجمع المقدس بالإســـكندرية، بالإضافة إلى رفع الحرمان عن الأساقفة الذين تعاونوا مع الاحتلال الإيطالي، وتم تشكيل لجنة لدراسة هذه المطالب انتهت إلى عدة مقترحات، أهمها رفض طلب تعيين مطـــران أثيوبي الجنسية رفضا باتا، وكذلك رفض طلب منح مطران إثيوبيا حق رسامة أســـاقفة، واقترحت اللجنة قبول رفع الحرمان الموقع على الأساقفة الأثيوبيين، وإنشاء كلية لاهوتية في إثيوبيا، والسماح للكنيسة الإثيوبية بالمشاركة في انتخاب البطريرك بهيئة تمثلها مكونة من المطران المصري لإثيوبيا والأتشجي (رئيس الرهبان الأثيوبيين) ورئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ والنواب واثني عشر رأسا من رؤوس الإمبراطورية الإثيوبية. ولكن وفاة الأنبا مكاريوس وتعيين المطران أثناسيوس قائمقام البطريرك أدي لتوقف المناقشات

عند هذا الحد[٢١٢].

ولكن الأثيوبيين لم يقنعوا بذلك فقد اجتمع رؤساء الكنائس الإثيوبية لعقد اجتماع لمناقشة الأمر، وكان غالبيتهم يرى انتخاب الأساقفة محليا دون الرجوع إلى الكنيسة المصرية وهو ما كان يعني انفصال الكنيستين، بينما كانت البقية ترى الانتظار والتقدم بطلب للمشاركة في انتخاب البطريرك المصري المنتظر[٢١٣].

وفي هذه الأثناء أصبح وضع المطران المصري في إثيوبيا سيئا للغاية، إذ أصبح يعامل معاملة سيئة، وسلبت منه الكثير من الاختصاصات الدينية، وأعطيت لأحد الكهنة وللمجمع الروحي الأثيوبي المكون من الأثيوبيين، كما وضعت الحكومة يدها على الممتلكات الكنسية وضيقت عليه ماليا، كما راحت تثير الشعب الأثيوبي ضده وتبث روح النفور منه[٢١٤].

ومع مطلع عام ١٩٤٦ أبلغ وزير العدل الأثيوبي القائم بأعمال المفوضية المصرية في أديس أبابا أن رجال الدين الأثيوبيين اجتمعوا في أديس أبابا وقرروا فصل الكنيسة الإثيوبية بعد أن يأسوا من إجابة الكنيسة المصرية لمطالبهم لمدة خمس سنوات، ولكن الحكومة الإثيوبية تدخلت ولم تقر قرارهم، وقررت إيفاد بعثة لمصر للمفاوضة، وهدد الوزير الأثيوبي بأنه في حالة عدم التوصل لحل فإن الحكومة الإثيوبية ستوافق على فصل الكنيسة[٢١٥]، وأدركت الحكومة المصرية أن هذا الاجتماع كان من تدبير الحكومة الإثيوبية إذ كان يصعب على رجال الدين في أنحاء إثيوبيا إجراء الاتصالات فيما بينهم والاجتماع في العاصمة دون مساعدتها بسبب صعوبة المواصلات في إثيوبيا، وكانت تهدف من وراء ذلك الضغط على الكنيسة المصرية حتى تنصاع لمطالبها متوارية وراء رجال الدين ومظهرة نفسها بأنها تتدخل للتهدئة[٢١٦].

وفي أواخر شهر يناير ١٩٤٦ وصل الوفد الأثيوبي إلى القاهرة، ومعه مطالب الكنيسة الإثيوبية بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات، أهمها أن يتم تعيين مطران أثيوبي الجنسية لإثيوبيا بعد موت الأنبا كيرلس مطران إثيوبيا، وأن يمنح المطران الأثيوبي حق رسامة أساقفة، وزيادة عدد الأساقفة الأثيوبيين، والمشاركة في انتخاب البطريرك، وحق الأثيوبيين في المشاركة في المجمع المقدس، وإنشاء مجمع مقدس خاص بإثيوبيا، وقد وافق المجمع المقدس على تعيين مطران أثيوبي بعد وفاة كيرلس لتصبح السابقة الأولى بعد ستة عشر قرنا ظل خلالها المطران الأثيوبي مصري الجنسية، كما وافق على زيادة عدد الأساقفة الأثيوبيين إلى سبعة أساقفة بدلا من خمسة على أن يكون من بينهم اثنان من الأساقفة المصريين، ووافق أيضا على دعوة مطران إثيوبيا وأساقفتها لحضور المجمع المقدس، وعلى مشاركة الكنيسة الإثيوبية في انتخاب البطريرك بنفس الهيئة التي اقترحت في عام ١٩٤٥، ولكنه رفض منح المطران الأثيوبي حق رسامة أساقفة، كما رفض إنشاء

مجمع مقدس خاص بإثيوبيا، وإن كان قد أقر بحقها في إقامة مجمع مقدس محلي يرأسه المطران للنظر في المسائل الداخلية المحلية فقط على أن يرجع في المسائل الدينية إلى مجمع الإسكندرية(٢١٧).

وعلى الرغم من أن الكنسية المصرية أجابت معظم طلبات الكنيسة الإثيوبية إلا أن العلاقات بين الكنيستين تأزمت حيث أصر الأثيوبيون على منح مطرافهم حق رسامة الأساقفة، وعندما أرسلت الكنيسة الإثيوبية خمسة من الرهبان إلى القاهرة لرسامتهم أساقفة اضطروا للانتظار إلى شهر يونيو ١٩٤٦ عندما تم انتخاب الأنبا يوساب بطريركا، وزاد من تعقيد الموقف أن الأنبا يوساب أصر على أن يوقع الرهبان عند رسامتهم على تعهد بعدم القيام برسامة بطريرك أو مطارنة أو أساقفة وهو ما رفضه الرهبان الخمسة لأن هذا التعهد يغلق باب المناقشة في حق مطران إثيوبيا في رسامة أساقفة(٢١٨). وطلبوا من هيلاسلاسي أن يأذن لهم بالعودة إلى إثيوبيا، فعادت إثيوبيا إلى التهديد، حيث أبلغ الرأس كاسا القائم بأعمال المفوضية المصرية بأن عودة الرهبان دون رسامة يعني فصل الكنيستين، واقترح تأجيل المسائل الخلافية وأن ترسل الكنيسة المصرية وفدا إلى أديس أبابا للتفاوض(٢١٩). وبالفعل أرسلت الكنيسة المصرية الوفد في يوليو ١٩٤٦، وكان على رأس الوفد المصري إبراهيم باشا المنياوي والقمص إبراهيم لوقا حيث تقدموا بمشروع اتفاق ينص على احترام الحالة الراهنة كأساس للعلاقة بين الكنيستين، ولكن الجانب الأثيوبي تقدم بمشروع أخر رفضه الوفد المصري، الذي كان يرى من خلال هذه المفاوضات أن رجال الكنيسة الأثيوبيين كانوا مقتنعين بوجهة النظر المصرية ولكن تدخل الحكومة وضغطهم عليهم هو السبب في رفض المشروع المصري(٢٢٠)، فعاد الوفد المصري إلى مصر دون أن يتم إحراز أي تقدم، واستدعت الحكومة الإثيوبية الرهبان الخمسة من القاهرة في أغسطس ١٩٤٦، مما أدى لزيادة حدة الخلاف(٢٢١).

وفي هذه الأثناء تعرضت الكنيسة المصرية لهجوم عنيف من الصحف الإثيوبية، فاتهمتها بأنها لم تبذل أي جهد محمود طوال القرون السابقة من اجل الكنيسة الإثيوبية بل أساءت لها، وأن المطارنة المصريين لا يلمون بلغة أهل البلاد، وحاولوا إقناع الشعب الأثيوبي بأن وجود مطران مصري على رأس الكنيسة أمر ينقص من استقلال بلادهم(٢٢٢). كما اتهموا الكنيسة المصرية بتزييف القانون الذي أقره مجمع نيقية في عام ٣٢٥ م الذي كان يقضي بأن يتولى شئون الكنيسة الإثيوبية أسقف من الإكليروس المصري، كما هاجموا الوفد المصري في أديس أبابا وهاجموا رئيسه إبراهيم باشا المنياوي(٢٢٣). كما استمر الهجوم على الأنبا كيرلس، فاتهموه بالانصياع للاحتلال الإيطالي وأنه كان يحث الأثيوبيين على الخضوع، وراحوا يصورون باقي رجال الكنيسة

الإثيوبية في صورة الأبطال وأشاعوا أن بعضهم قتل لرفضه الخضوع للإيطاليين[٢٢٤].

وفي يونيو ١٩٤٧ طلب هيلاسلاسي من البطريرك يوساب أن يعمل على حسم النزاع القائم بين الكنيستين، فكون يوساب لجنة للنظر في هذا الأمر، وأعدت هذه اللجنة تقريرا قدمته للمجمع المقدس فأقره في ٢٤ يوليو من نفس العام، كانت أهم البنود التي وردت في التقرير، الموافقة على منح المطران الأثيوبي سلطة رسامة أساقفة أثيوبيين طبقا لما تدعو إليه الحاجة بشرط أن يصدر البطريرك مرسوماً للمطران الأثيوبي يخوله فيه سلطة الرسامة للأشخاص بعد أن يتم عرض السيرة الذاتية الخاصة بهم عليه مسبقا، وتضمن التقرير أيضا تعيين أحد الرهبان المصريين أسقفا ونائبا للإمبراطور لشئون أفريقيا الروحية على أن يكون مقره الرسمي أديس أبابا، ويكون من مهامه نقل مراسيم البطريرك الخاصة برسامة أساقفة جدد والاشتراك في رسامتهم[٢٢٥]. ولكن الأثيوبيين اعترضوا على تعيين نائب للبطريرك في أديس أبابا أي في نفس المدينة التي يقيم فيها المطران الأثيوبي مما يخوله مركزاً أعلى من مركز المطران، ووافقوا على القرارات الأخرى[٢٢٦].

ثم جرت بعد ذلك مفاوضات بين الجانبين، تم التوصل خلالها إلى اتفاق أقره المجمع المقدس في ١٣ يوليو ١٩٤٨ تضمن تعيين مطران أثيوبي لإثيوبيا يرسمه البطريرك وأن يأذن له البطريرك برسامة الأساقفة حسب حاجة الكنيسة الإثيوبية بشرط الحصول على مرسوم من البطريرك بكل حالة، وأن يقوم مندوب البطريرك بدور حلقة الوصل بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية دون تحديد مكان مقره، أي أنه تم التخلي عن فكرة تعيين نائب للبطريرك وفي ٢٤ يوليو ١٩٤٨ تم توقيع اتفاق بالنقاط التي اتفق عليها، وفي اليوم التالي تمت رسامة الأساقفة الأثيوبيين الخمسة[٢٢٧].

وكانت الحكومة المصرية طوال تلك الأزمة حريصة كل الحرص على بقاء العلاقة بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية قوية كما كانت دائما، لكي تكون تلك العلاقة أحد الروابط بين البلدين، ولكنها في ذات الوقت ظلت حريصة على ألا تتدخل بصورة مباشرة في أي مفاوضات بين الكنيستين، وفضلت أن تكون رقابتها على أي مفاوضات غير رسمية حتى لا تستغل إثيوبيا ذلك وتتهم الحكومة المصرية بأنها ترغب في التدخل في الشئون الدينية لها[٢٢٨].

وفي أعقاب توقيع اتفاقية يوليو ١٩٤٨هدأت الأمور بين الكنيستين بدرجة كبيرة، حيث أبعد الأنبا كيرلس المطران المصري للكنيسة الإثيوبية عن أي مشاكل، ولكن وفاته في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٠، أذنت بنهاية سلسلة المطارنة المصريين لكنيسة إثيوبيا، حيث أسرع سفير إثيوبيا بالقاهرة الفيتوراري تافسا إلى مقابلة البطريرك لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ قرارات المجمع المقدس بشأن تعيين مطران أثيوبي، فانقسم الرأي داخل الكنيسة المصرية بين مؤيد ومعارض، ولكن قيادة الكنيسة لم تتأثر بذلك وقررت تنفيذ

القرار، فاتفق البطريرك مع سفير إثيوبيا على إجراءات رسامة أول مطران أثيوبي، واختار هيلاسلاسي ورجال كنيسته الأنبا باسيليوس أسقف شوا لهذا المنصب، وتمت رسامته في ١٤ يناير ١٩٥١[٢٢٩].

واستقرت الأمور بين الكنيستين بعد ذلك ظاهرياً، بعد أن نالت الكنيسة الإثيوبية استقلالها الذاتي، خصوصا وأن الكنيسة المصرية أهملت تعيين مندوب البطريرك، وكـــان من مظاهر استقرار الأمور توافد الزيارات الإثيوبية لمصر، والتحاق عدد من طلبة مدرسة الثالوث المقدس الإثيوبية بمدرسة اللاهوت بالقاهرة، وكذلك موافقة البطريرك علـــى أن يرسم الأنبا باسيليوس خمسة أساقفة أثيوبيين جدد على أن يكون أحدهم أسقفا لإريتريا التي ضمت كنيستها إلى إثيوبيا بعد الاتحاد الفيدرالي في عام ١٩٥٢، كما سمح للكنيسة الأثيوبية بإنشاء مجمع مقدس معترف به له قراراته واجتماعاته التي لا تخطر بها الكنيســـة المصرية، كما وافق على رسامة أسقف أثيوبي لمدينة القدس بعد أن ظل المطران الوحيـــد بالقدس الذي يمثل الكنيسة مصرياً، وبذلك وصل عدد الأساقفة الأثيوبيين إلى ثلاثة عشر أسقفا[٢٣٠].

وعلى الرغم من تلك الإجراءات التي دفعت البعض إلى مهاجمة البطريرك يوســـاب لتساهله مع الكنيسة الإثيوبية، لم يقنع الأثيوبيون بذلك وأثاروا مشكلة أخـــرى هـــي مشكلة دير السلطان[٢٣١]، حيث استغلت الحكومة الإثيوبية رغبة الحكومة المصرية لتعيين مدير مصري جديد لكلية اللاهوت بأديس أبابا بدلا من مديرها المصري الـــذي تـــرك منصبه، لكي تضغط على الحكومة المصرية وتشتكي لها من ســـوء معاملـــة الرهبـــان والقساوسة المصريين تجاه الأثيوبيين في دير السلطان وسوء معاملتهم[٢٣٢].

وفي ١٨ مارس ١٩٥٢ أرسل الأنبا ثاوفيلس أسقف الكنيسة الإثيوبية بالقدس إلى يوساب بطريرك الإسكندرية يحتج على قيام الأساقفة المصريين بمنع الأثيوبيين من إقامـــة الصلاة والاستيلاء على مفاتيح الكنيسة[٢٣٣]. كما احتج ثاوفيلس في نفس العام لـــدى الحكومة الأردنية لقيام الكنيسة المصرية وممثلها في القدس برفع علم كنسي فوق الـــدار البطريركية بحجة أن من يحكمهم في مصر مسلمون ولا يوجد علـــم رسمـــي للكنيســـة المصرية، فتدخلت الحكومة المصرية لدى الحكومة الأردنية لإحباط مســـاعيه، ولكـــن ثاوفليس استمر في تحرشه بالمصريين فحاول إقناع إدارة القدس بطرد المطران المصري من القدس، فتدخلت الحكومة المصرية أيضا وأحبطت مساعيه[٢٣٤].

وراح القساوسة الأثيوبيون يتحرشون بالمصريين في دير السلطان ويحاولون فـــرض وجودهم فيه، فقد حاول الأسقف الأثيوبي في مايو ١٩٥٤ إقامة صلاة خاصة في ساحة الدير بمناسبة "عيد الإمبراطور" ولكن سلطات القدس منعته بعد أن احتج المطران المصري على ذلك[٢٣٥]، كما حاول رئيس دير الأثيوبيين منع رئيس دير المصريين بـــالقوة مـــن

المرور عبر ساحة دير السلطان، فقام متصرف لواء القدس بحماية المطران المصري[٢٣٦]. وتلقى المطران الأثيوبي توبيخا من الحكومة الأردنية على تعدية على المصريين وانتهاك مبدأ الوضع الراهن[٢٣٧].

ولكن الأثيوبيين لم يتوقفوا عند هذا الحد بل أنهم أصروا على استخدام بابي المصريين بالدير، فقد كان للدير ثلاثة أبواب، الباب الشرقي مخصص لمرور الأثيوبيين والشمالي والجنوبي مخصص للمصريين، ووصل الأمر بثاوفيلس إلى حد التهديد بالانتماء إلى كنيسة روما الكاثوليكية، الذي يمنح أتباعه أديرة كاملة، وأصر على عدم الاستئذان لفتح الباب حسب ما كان متبعاً[٢٣٨].

ونتيجة لموقف الحكومة المصرية من دعم موقف الكنيسة المصرية في النزاع على دير السلطان تعالت الأصوات في إثيوبيا أيضا ضد الحكومة المصرية بحجة أنها حكومة إسلامية فكيف يحق لها التدخل في شئون الكنيسة[٢٣٩].

وكانت الأزمة التالية هي أزمة تنحية البطريرك يوساب في سبتمبر ١٩٥٥ وتشكيل مجلس بطريركي للقيام بمهامه[٢٤٠]، حيث أعلن الأثيوبيون عن غضبهم لعدم مشاركتهم أو الأخذ برأيهم في إبعاد يوساب، وعندما قرر المجمع المقدس إرسال وفد من الكنيسة المصرية يضم الأنبا أثناسيوس عن المجمع المقدس وإبراهيم المنياوي عن المجلس الملي العام للتهنئة بالاحتفال باليوبيل الفضي لتتويج هيلاسلاسي وإبلاغ الأثيوبيين بدوافع اتخاذ قرار إبعاد الأنبا يوساب، رفضت إثيوبيا استقبال الوفد بصفته الرسمية وأعلنت أنها تقبل زيارتهم لها بصفتهم الشخصية، لذلك عدل المسئولون في الكنيسة المصرية عن إرسال الوفد، بالإضافة إلى ذلك اجتمع الأساقفة الأثيوبيون مع مطرانهم باسيليوس في أديس أبابا في ٢٨ نوفمبر ١٩٥٥ وقرروا عدم قانونية قرار إبعاد يوساب، وحقهم في حضور المجامع المقدسة والمشاركة في انتخاب البطريرك، كما تصاعدت الأصوات داخل إثيوبيا للمطالبة بفصل الكنيسة[٢٤١]. ثم تقرر إرسال وفد أثيوبي[٢٤٢] للقاهرة لتسليم بيان من الكنيسة الإثيوبية في هذا الموضوع إلى المجمع المقدس المصري، ولكن رجال الكنيسة المصرية رفضوا الطعن الأثيوبي في صحة قرارات المجمع المقدس، كما أغضبهم تجاهل الوفد الأثيوبي للمجلس البطريركي والمجلس الملي وقصر اجتماعاته مع حاشية البطريرك المبعد ومحاولاتهم إحداث انقسام في صفوف الكنيسة المصرية، فأجل المجلس الملي العام مناقشة الطلب الأثيوبي لأجل غير مسمى، وعمل الوفد الأثيوبي على تكوين جماعة من الموالين له داخل المجلس الملي وتجميع بعض المطارنة والأساقفة من المعارضين للمجلس البطريركي وعقدوا اجتماعا في فبراير ١٩٥٦ قرروا فيه تقديم طلب للحكومة المصرية لإعادة يوساب، ولكن الحكومة المصرية ردت عليهم بضرورة الحصول على قرار مشترك من المجلس الملي العام والمجمع المقدس بذلك، فاتجه الوفد الأثيوبي والمصريين المؤيدين للفكرة

بالتخطيط لجمع توقيعات أكبر عدد من المطارنة المصريين والأثيوبيين لعرضـــها علـــى الحكومة المصرية ولكن اثنين من المطارنة المكلفين بذلك ماتا في حادث قطار أثناء رحلة جمع التوقيعات ففشلت المحاولة، وعاد الوفد الأثيوبي إلى بلاده(٢٤٣).

وأعقب ذلك تصاعد حدة الأصوات الإثيوبية ضد الكنيسة المصرية، وطالب البعض بأن يتم ترشيح أثيوبي لمنصب البطريرك الإسكندرية بعد وفاة البطريرك المصـــري أي أن يصبح منصب البطريرك بالتناوب(٢٤٤). وتزايدت الدعوة بأن الكنيسة الإثيوبية أحق من الكنيسة المصرية في نشر المسيحية ورعايتها، وأن الأخيرة فقدت ذاتيتـــها واســـتقلالها بخضوعها للحكومة المصرية التي توجهها كيف تشاء(٢٤٥). والتي تقـــوم بقمـــع اتبـــاع الكنيسة والعمل على تحويلهم عن دينهم وهو ما أدى إلى تحول عشرة آلاف منـــهم إلى الإسلام في عام ١٩٥٦(٢٤٦).

وعلى الرغم من تسوية غالبية الخلافات بين الكنيستين إلا أن الكنيســـة الإثيوبيـــة كانت تصر على إعادة النظر في الاشتراك في انتخاب البطريرك بطريقة فعلية لا رمزيـــة وكذلك رفع درجة المطران الأثيوبي، وقد فتحت وفاة الأنبا يوساب في نـــوفمبر ١٩٥٧ الطريق أمام مناقشة ذلك والعمل على تحقيقه، فأرسل هيلاسلاسي إلى الأنبا أثناســـيوس قائمقام البطريرك عدة رسائل حول هذين الموضوعين، ثم أرسلت الكنيسة الإثيوبية بعثة في مايو ١٩٥٨ لمناقشة ذلك مع ممثلي المجمع المقدس، وخاصة مشاركة الكنيسة الإثيوبية في انتخاب البطريرك الجديد، وتأجيل باقي المسائل إلى ما بعد الانتخابات، وكانت هذه الطلبات تتضمن عدم التفرقة في الترشيح للمنصب أو الانتخاب والإجراءات الانتخابية، وقد اتفق الجانبان على أن يكون البطريرك القادم مصري الجنسية على أساس وضع أسس دائمة بعد ذلك، أما المساواة بين الناخبين فقد قبل الجانب المصري المساواة العدديـــة في الناخبين من الجانبين، وكذلك الإجراءات الانتخابية، كما وافق الجانب المصري علـــى منح مطران إثيوبيا لقب نائب البطريرك في إثيوبيا بشرط اعتراف الحكومـــة الإثيوبيـــة والكنيسة بأن يظل البطريرك مصرياً على الدوام وأنه بطريرك إثيوبيا، وأن تتم رســـامة نائب البطريرك في الإسكندرية على يد البطريرك، وتم توقيع اتفاقية تتضمن هذه النقاط في ٢١ يوليو ١٩٥٨(٢٤٧).

إلا أن هذا الاتفاق لم ينفذ إذ رأت الكنيسة المصرية أنه لا يجب تأجيل انتخـــاب البطريرك من اجل تنفيذ التعديلات الواردة بالاتفاقية السابقة، وأن يتم انتخاب البطريرك في هذه المرة بالقانون القديم، فعاد الوفد الأثيوبي الذي حضر إلى القاهرة للمشـــاركة في الانتخاب في سبتمبر ١٩٥٨ إلى بلاده بعد أن تعذر اشتراكه في عملية الانتخاب، كمـــا أرسل مطران إثيوبيا إلى قائمقام البطريرك رسالة أبلغه فيها بأن موقف الكنيسة المصـــرية هذا يعد فسخاً لاتفاق يوليو ١٩٥٨، وأن الكنيسة الإثيوبية لن تشـــارك في انتخـــاب

البطريرك ولن تعترف به أبا روحيا أعلى وأنها سوف تقوم بتصريف شئونها الروحية بنفسها، ولم تستجيب الكنيسة الإثيوبية أو الإمبراطور لمحاولات الكنيسة المصرية دعوتهم لحضور حفل تنصيب البطريرك القمص مينا البرموسي (الأنبا كيرلس)[٢٤٨].

وبعد أيام من تنصيب كيرلس بطريركا أرسل في ١٦ مايو ١٩٥٩ رسالة لهيلاسلاسي والمطران الأثيوبي لكي يرسل وفداً إلى أديس أبابا لمناقشة تنظيم الكنيسة، وبالفعل وصل الوفد إلى إثيوبيا في أول يونيو ١٩٥٩ وكان مكونا من ثلاثة مطارنة وأربعة من المدنيين، وأجريت مفاوضات تم الاتفاق على استكمالها في القاهرة، وبعد مغادرة هذا الوفد أرسل هيلاسلاسي وفدا إثيوبيا مزودا بطلبات الكنيسة الإثيوبية وهي رفع درجة المطران الأثيوبي إلى درجة بطريرك، ومنح سلطة البطريرك في الرسامة[٢٤٩]. وبعد اجتماعات الوفدين المصري والأثيوبي بالقاهرة تم التوصل إلى اتفاق تضمن اعتراف الكنيسة الإثيوبية بمركز البطريرك كأب روحي للكنيسة الإثيوبية وأن يكون مصريا على الدوام على أن يشترك الأثيوبيين في انتخابه بعدد محدود مع الناخبين المصريين، كما تضمن الاتفاق رفع مركز مطران إثيوبيا إلى درجة بطريرك جاثليق، على أن يجري رسامته وتنصيبه على يد بطريرك الإسكندرية ويكون له حق رسامة مطارنة وأساقفة ويكون له المركز الثاني بعد البطريرك[٢٥٠] وتم توقيع اتفاقية بذلك في ٢٨ يونيو ١٩٥٩ وتمت رسامة الأنبا باسيليوس كأول بطريرك جاثليق لإثيوبيا بحضور هيلاسلاسي في البطريركية بالقاهرة[٢٥١]. حيث أقسم باسيليوس على احترامه لبطريرك الإسكندرية وتعهد بعدم رسامة بطريرك لإثيوبيا أو أي بطريرك أخر دون موافقته[٢٥٢].

وبهذا الاتفاق انتهت مرحلة طويلة ظلت الكنيسة الإثيوبية تابعة خلالها للكنيسة المصرية ولم يتبق من هذا العلاقة سوى بعض المظاهر الرمزية بعد أن منحت الكنيسة المصرية للأخيرة حق الانفصال وهي السابقة الأولى التي تشهد منح كنيسة الاستقلال لكنيسة أخرى تحت سلطتها بإرادتها وتعطي رئيسها لقب البطريرك[٢٥٣].

وقد حاولت الكنيسة المصرية الإبقاء على التعاون مع الكنيسة الإثيوبية فتعددت زيارات الأنبا كيرلس بطريرك الإسكندرية لإثيوبيا، فقام بزيارتها في عام ١٩٦٠[٢٥٤]، وفي عام ١٩٦٥ دعا هيلاسلاسي إلى مؤتمر في أديس أبابا يضم الكنائس الأرثوذكسية الشرقية بهدف إيجاد اتصال دائم وتفاهم بين الكنائس المتحدة في العقيدة وقد ضم هذا المؤتمر كنيسة الإسكندرية وإثيوبيا وأرمينيا والهند والكنيسة السوريانية[٢٥٥]، فوجه الدعوة للأنبا كيرلس لكي يرأس هذا المؤتمر، ولكن الأنبا كيرلس اعتذر وأناب عنه وفد من المطارنة نيابة عنه، فأصر هيلاسلاسي على حضور كيرلس لرئاسة المؤتمر وطلب من الحكومة المصرية تسهيل مهمة مبعوث خاص أرسله إلى الأنبا كيرلس لإقناعه بحضور المؤتمر حتى نجح في ذلك، وأرسل طائرة خاصة لنقله[٢٥٦].

غير أن بعض الخلافات مثل الخلاف على قضية دير السلطان ظلت تعكر العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية، ففي مارس ١٩٦١ قامت الحكومة الأردنية بتسليم مفاتيحه إلى الأثيوبيين نكاية في مصر بعد أن ساءت العلاقات بينهما، ولكن ذلك لم يستمر سوى بضعة أشهر أعادت بعدها الحكومة الأردنية المفاتيح للرهبان المصريين(٢٥٧).

وعندما أحس الأنبا كيرلس في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ بأن موقف إثيوبيا يشوبه الغموض، أرسل خطابا لهيلاسلاسي يطلب توضيح موقفه من العدوان على مصر، فرد عليه هيلاسلاسي بأنه بجانب القضية العربية وأنه أمر مندوب بلاده في الأمم المتحدة بالوقوف بجانب العرب في قضيتهم، فأرسلت وزارة الخارجية المصرية خطاب شكر للأنبا كيرلس(٢٥٨).

إلى جانب ذلك استمرت الكنيسة المصرية في استقبال عدد من الطلبة الأثيوبيين سنويا للدراسة في كلية اللاهوت على نفقة البطريركية المصرية، كما كانت الأديرة المصرية تستقبل العديد من الرهبان الأثيوبيين(٢٥٩).

وقد شهد عام ١٩٧٠ تغيرا في نظام اختيار بطريرك إثيوبيا، حيث تقرر أن يقوم المجمع المقدس الأثيوبي بانتخاب ثلاثة مطارنة أثيوبيين يختار الإمبراطور واحدا منهم(٢٦٠). وعندما توفي الأنبا باسيليوس في عام ١٩٧١ قامت الكنيسة المصرية بتنصيب الأنبا ثاوفيلس بطريركا لإثيوبيا تبعاً لهذا النظام(٢٦١).

وعلى أثر تدهور الأوضاع السياسية في إثيوبيا في عام ١٩٧٤، تأثرت مكانة الكنيسة الإثيوبية، وعندما حاولت الحكومة امتصاص غضب الأثيوبيين بإجراء بعض الإصلاحات في الدولة، وقررت في أغسطس ١٩٧٤ وضع دستور جديد ينص على علمانية الدولة، احتجت الكنيسة الإثيوبية على ذلك وطالبت بأن ينص الدستور على أن الديانة الأرثوذكسية هي الديانة الرسمية للدولة، وأن يقوم البطريرك بتنصيب أباطرة إثيوبيا(٢٦٢).

وزادت أمور الكنيسة الإثيوبية سوءا مع الإجراءات العنيفة التي قامت بها الحكومة العسكرية بعد ذلك ضد معارضيها، فتدخلت الكيسة المصرية، وأرسل الأنبا شنودة الثالث بطريرك الإسكندرية الجديد بوصفه الرئيس الأعلى للكنيسة الإثيوبية برقية إلى الحكومة العسكرية يطلب منها احترام حقوق الإنسان في معاملة الأشخاص وضمان سلامة هيلاسلاسي(٢٦٣).

وقد اتفق ذلك الموقف مع موقف البطريرك الأثيوبي الذي عارض سياسة الحكومة الإثيوبية فقررت عزله ومحاكمته دون الرجوع إلى بطريرك الإسكندرية، وكان ذلك في الفترة التي تدهورت فيها العلاقات المصرية الإثيوبية نتيجة لموقف مصر من السودان والصومال في أواخر عام ١٩٧٦(٢٦٤)، وعندما حاولت الكنيسة الإثيوبية ترسيم بطريرك

أخر لإثيوبيا رفضت الكنيسة المصرية على أساس أنه لا يوجد بطريرك في حياة بطريرك أخر، فرسمت الكنيسة الإثيوبية بطريركا جديدا دون الاعتداد بموقف الكنيسة المصرية وكان يدعى تكلا هيمانوت فانقطعت على أثر ذلك العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة المصرية[٢٦٥].

يتضح مما سبق أن مصر بذلت جهودا كبيرة في كافة المجالات الحضارية والثقافية مع أقطار منطقة القرن الأفريقي على الرغم من أوضاعها الاقتصادية الصعبة والمعوقات التي وضعتها أمامها الدول الغربية لمنعها من القيام بأي عمل مؤثر يربط أهل هذه المنطقة بالعالمين العربي والإسلامي، وكان للأزهر دور مهم في نشر الدعوة الإسلامية في أقطار هذه المنطقة ومواجهة المنصرين وخلفهم الدول الغربية، كما عملت مصر على نشر التعليم عن طريق إيفاد بعثات من مدرسيها واستقبال أعداد كبيرة من أبناء هذه المنطقة، كما عملت على إيقاظ الوعي القومي لأهالي هذه الأقطار مستغلة في ذلك الإذاعات الموجهة والمراكز الثقافية لمواجهة موجات الإعلام الغربي، إلى جانب ذلك حاولت مصر الحفاظ على العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية على الرغم من محاولات إثيوبيا فصل كنيستها والاستقلال بشئونها.

هوامش الفصل السادس

(١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف رقم ٩٤/٦٨/٥: البعثات التبشيرية الأجنبية في أثيوبيا، من القائم بأعمال المفوضية المصرية، أديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ نوفمبر١٩٤٤.

(٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٢٢، ملف رقم ٩٤/٦٨/٦: حالة المسلمين في الحبشة، من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا، بتاريخ ١٢ يناير١٩٤٥.

(٣) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف رقم ٩٤/٦٨/٥: البعثات التبشيرية الأجنبية في أثيوبيا، من مذكرة إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١٧ يناير ١٩٤٥.

(٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف رقم ٩٤/٦٨/٥: البعثات التبشيرية الأجنبية في أثيوبيا، من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال المفوضية المصرية في أثيوبيا، بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨.

(٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٢٢، ملف رقم ٩٤/٦٨/٦: حالة المسلمين في الحبشة، مذكرة عن حالة المسلمين في الحبشة عامة ومقاطعة "هرر" خاصة قدمها وفد حبشي للشيخ محمد مأمون الشناوي شيخ الأزهر، بتاريخ أكتوبر ١٩٤٧.

(٦) أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ١، تقرير عن الحالة الاجتماعية والثقافية للجاليات العربية والهيئات الإسلامية في أثيوبيا أعدته للمفوضية المصرية بأديس أبابا ، بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٥٤.

(٧) نفسه.

(٨) محمد عبد المنعم خفاجي، الأزهر في ألف عام، الطبعة الأولى، المطبعة المنيرية بالأزهر، القاهرة ١٩٥٥، ص ٩٧.

(٩) محمود عباس أحمد عبد الرحمن، الأزهر وأفريقيا قبل تطويره وبعده ١٩٣٦-١٩٧٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ص ١١٤-١١٥.

(١٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٩٤/١٣٠/٦: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة، رسالة من سفارة مصر بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٥ يوليو ١٩٥٥.

(١١) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ١، تقرير عن الحالة الاجتماعية والثقافية للجاليات العربية والهيئات الإسلامية في أثيوبيا أعدته المفوضية المصرية بأديس أبابا ، بتاريخ ٦ أغسطس١٩٤٧.

(١٢) عبد الله المشد، كمال الدين صلاح كما عرفته، مجلة نهضة أفريقيا، السنة الأولى، العدد السادس، أبريل ١٩٥٨، ص ٨.

(١٣) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣٢٢، ملف رقم ٩٤/١٢٣/٤: الدعاية ضد الإسلام في الخارج، تقرير من رئيس بعثة الأزهر في الصومال وأثيوبيا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٤ سبتمبر١٩٥١.

(١٤) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ٢، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، من السفارة إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥٥.

(١٥) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ٢، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من وكيل وزارة الخارجية إلى مدير

مكتب رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥٥.

(١٦) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ٢، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٥٧.

(١٧) موسى فارح حسين، مشكلة الصومال الغربي وتأثيرها على العلاقات الصومالية – الإثيوبية من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٥، ص ٤٥.

(١٨) محمد محمد فائق،ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا،عبد الملك عودة (محررا)، العرب وأفريقيا، ص ١١٤.

(١٩) محافظ وزارة الخارجية،محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٦/١٣٠/٩٤: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة، رسالة من السكرتير العام للجامع الأزهر إلى وكيل وزارة الخارجية،بتاريخ ١١ فبراير ١٩٥٤.

(٢٠) شوقي عطا الله الجمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، ص٥٥.

(٢١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، مذكرة عن المسائل المختلفة الخاصة بالتعليم ببلاد الصومال تحت الوصاية الإيطالية، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٤.

(٢٢) محافظ وزارة الخارجية المصرية،محفظة رقم ١٥٨٥،ملف رقم ١/٦٩/٣٧: مركز إريتريا السياسي بعد عام ١٩٣٩،مذكرة من السفارة المصرية بأديس أبابا،بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣.

(٢٣) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٦/١٣٠/٩٤: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة، رسالة من رئيس المعهد الديني الإسلامي بأسمره إلى شيخ الأزهر، بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٥٤.

(٢٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٦/١٣٠/٩٤: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة، رسالة من وكل الجامع الأزهر إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٥٤.

(٢٥) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٦/١٣٠/٩٤: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة، رسالة من القائم بأعمال السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٥.

(٢٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٦/١٣٠/٩٤: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة، رسالة من الخارجية إلى وزارة التربية والتعليم، بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٥٥

(٢٧) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٦/١٣٠/٩٤: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة، رسالة وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل الجامع الأزهر، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٥.

(٢٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٦/١٣٠/٩٤: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة، رسالة من القائم بالأعمال إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٥٥.

(٢٩) بداية من عام ١٩٦٨/٦٧ اكتفى الأزهر بالمبعوثين الإريتريين ولم يوفد أي مصريين إلى هناك، وقد بلغ عدد هؤلاء المبعوثين في عام ١٩٧٠/٦٩ عشرة أفراد. مكرم سويحة بخيت، أثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسي ٣٠-١٩٧٤،ص ٤٢٦؛محمود عباس،المرجع السابق،القاهرة،ص ١٦٩.

(٣٠) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر تاريخه وتطوره، ص ٥٦٧.

(٣١) في أغسطس ١٩٥٤ أسست مصر المؤتمر الإسلامي ليكون أداة الثورة للاتصال بالمسلمين في العالم وكان الهدف من إنشائه تقوية روابط الأخوة ورفع مستوى المسلمين ثقافياً واقتصاديا وتنسيق الجهود بينهم لتحقيق التعاون والخدمة وكانت وظائف المؤتمر تتضمن دراسة أحوال المسلمين دينياً وتاريخيا واجتماعيا وتقديم المساعدات للمسلمين وكان المؤتمر يقدم المنح للطلاب من العالم الإسلامي للدراسة بالأزهر: Ismael. T., The United Arab Republic in Africa, pp. 144-145.

(٣٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ٢، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، دراسة تحليلية عن أثيوبيا أعدتها إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥٧.

(٣٣) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: وزارة الأوقاف وشئون الأزهر،الأزهر تاريخه وتطوره،ص ٥٦٧؛تقرير إدارة البعوث الإسلامية ١٩٩٦؛ محمود عباس أحمد، المرجع السابق،ص ١٣٠.

(٣٤) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: عبد الحميد عبد الله سلام، العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمه عام ١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٧٣-١٩٧٤.

(٣٥) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر تاريخه وتطوره، ص ٥٧٦.

(٣٦) محمود عباس أحمد، المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٣٧) زادت قيمة المنحة النقدية التي كان الطلاب الوافدين يحصلون عليها من عشرة جنيهات إلى عشرين جنيهاً في عام ١٩٧٨. محمود عباس أحمد، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٣٨) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: عبد الحميد عبد الله سلام، المرجع السابق، ص ١٥٣،١٥٥.

(٣٩) مجلة الأزهر، الجزء التاسع، المجلد ٤٨، عدد ذو القعدة ١٣٩٦ هـــ نوفمبر ١٩٧٦، ص ١٥١٥-١٥١١.

(٤٠) مجلة الأزهر، المجلد ٤٩، الجزء الخامس، رجب ١٣٩٧ هـــ يوليو ١٩٧٧ م، ص ٩٦٨-٩٧٣ ؛ بيان المراقبة العامة للبعوث الإسلامية في الأزهر بشأن المنح الدراسية في العام الدراسي ١٣٩٧-١٣٩٨هـــ ١٩٧٧-١٩٧٨م.

(٤١) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: مجلة منبر الإسلام، السنة ٣٩، العدد ٥، جمادى الأولى ١٤٠١ هـــ، مارس ١٩٨١، القاهرة، ص ١٤٢؛ الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، مراقبة البحوث الإسلامية، بيان بأعداد المنح التي قدمت للطلبة الأفارقة في عام ١٩٨٠/١٩٨١.

(٤٢) هذا البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: مجلة منبر الإسلام، عدد خاص بمناسبة العيد الألفي للأزهر الشريف، ٥/ ١٤٠٣ هـــ مارس ١٩٨٣، ص ١٩٦.

(٤٣) محمد زهير البابلي، في ربوع الصومال، القاهرة ١٩٦٤، ص ٦٢.

(٤٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، مذكرة من مندوب مصر صلاح الدين فاضل إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٢.

(٤٥) شوقي عطا الله الجمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، ص ٨٩ – ٩٠.

(٤٦) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج١: انتداب أساتذة

مصريين بالصومال، رسالة من رابطة الطلبة الصوماليين بالقاهرة إلى وزارة الداخلية، بتاريخ ١٨ مايو ١٩٥٤

(٤٧) كانت أفكار عبد الناصر عن أهمية الدائرة الإسلامية قد خرجت إلى حيز التنفيذ في تلك الفترة، فحاولت مصر الاستفادة من الرابطة الدينية مع العالم الإسلامي فعملت خلال الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٥ على تنشيط الحركة الإسلامية فتم عقد أول مؤتمر إسلامي لحركات التحرير في القاهرة في أغسطس ١٩٥٣ نوقشت فيه وسائل تحرير العالم الإسلامي من الاستعمار، كما حاولت مصر استخدام المؤتمر الإسلامي الأول لدول شرق أفريقيا والذي عقد في نيروبي عام ١٩٥٣ للوصول إلى نفس الغرض. رجاء إبراهيم سليم، التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٥: دراسة في أحد أدوات السياسة المصرية الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ١٩٨٩، ص ٧١.

(٤٨) نصت اتفاقية الوصاية التي وقعتها إيطاليا مع مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة (البند ١٩) على السماح بحرية عمل بعثات التبشير من كافة الأديان، وحرية التعليم الديني: United Nations Yearbook 1950, p. 801.

(٤٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، مذكرة بشأن إريتريا، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٥٣.

(٥٠) مجلة الأزهر، أخبار العالم الإسلامي، المجلد ٢٤، ج ٦، فبراير ١٩٥٣، جمادى الآخرة ١٣٧٢ هـ، ص ٧٦٨.

(٥١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من الحاج فارح على عمر رئيس حزب وحدة الشباب الصومالي إلى اللواء محمد نجيب، بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٥٣.

(٥٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من الشريف محمود عبد الرحمن رئيس الرابطة الإسلامية للصومال إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٥٣.

(٥٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٦١٧، ملف رقم ٤/٩٨/٢١، رسالة من القنصل العام (صلاح قنصوه) إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٥٧.

(٥٤) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، رسالة من رئيس الرابطة الإسلامية بالصومال الشريف محمود عبد الرحمن إلى وزير الخارجية محمود فوزري، بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٥٣.

(٥٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، رسالة من مندوب مصر بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٤ يناير ١٩٥٤.

(٥٦) محافظ وزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، تقرير عن بعثة الصومال الأزهرية، بتاريخ ١ يوليو ١٩٥٤.

(٥٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، رسالة من مندوب مصر بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٤.

(٥٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، تقرير الشيخ أبوبكر محمد ذكري عن مهمة بعثة الأزهر المرسلة إلى بلاد الصومال تحت الوصاية الإيطالية، بتاريخ أول يوليو ١٩٥٣.

(٥٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، رسالة من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٥٥.

(٦٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، رسالة من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل الجامع الأزهر، بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٥٥.

(٦١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، رسالة من مندوب مصر في الصومال إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٤ مايو ١٩٥٦.

(٦٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال، رسالة من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٥٦.

(٦٣) خديجة عبد الله النبراوي، الأزهر والدعوة الإسلامية في الداخل والخارج، من عام ٩٧٠ م إلى ١٩٧٠، بحث غير منشور بمكتبة الأزهر الجديدة، ص ١٣٠.

(٦٤) أحمد بهاء الدين، مؤامرة في أفريقيا، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧، ص ١١٢.

(٦٥) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ١، تقرير مندوب مصر عن بعثات التبشير في الصومال الإيطالي، بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٦.

(٦٦) أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص ١١٢-١١٣.

(٦٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٢٠، ملف رقم ٦/٤٨/٩٤ بعثات التبشير المسيحية، رسالة من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٥٧.

(٦٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٢٠، ملف رقم ٦/٤٨/٩٤: بعثات التبشير المسيحية، تقرير بوزارة الخارجية عن تسرب النفوذ الأمريكي في الصومال، بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٥٧.

(٦٩) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف ٣/٧/٢٢٥ ج ١، تقرير مندوب مصر عن بعثات التبشير في الصومال الإيطالي، بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٦.

(٧٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٢: المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال، رسالة من السفير المصري بروما إلى وزارة الخارجية بشأن البعوث المصرية في الصومال، بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٥٥.

(٧١) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر تاريخه وتطوره، ص ٦١٠.

(٧٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف رقم ٩٣/٢١/٣٧ ج ٣: سياسة مصر الأفريقية، مذكرة مقدمة لوزير الخارجية بشأن مقترحات تطوير البعثات الأزهرية بالصومال، بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٧.

(٧٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقم ١٤٢/٤/١٣٠، مذكرة عن المسائل المختلفة ببلاد الصومال تحت الوصاية، بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٥٦.

(٧٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال تقرير من مكتب مصر بالصومال عن مبعوثي الأزهر في الصومال بعد حادث اغتيال كمال الدين صلاح، بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٥٧.

(٧٥) عملت مصر على التغلب على العيوب التي شابت جهودها في مجال التعليم على مستوى القارة الأفريقية ككل، محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف رقم ٩٣/٢١/٣٧ ج ٣: سياسة مصر الأفريقية، مذكرة بشأن الطلبة الأفريقية والآسيويين، بتاريخ ٣ مايو ١٩٥٨.

(٧٦) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر تاريخه وتطوره، ص ٥٦٧ ؛ تقرير إدارة البعوث الإسلامية ١٩٩٦؛ محمود عباس أحمد، المرجع السابق، ص ١٣٠.

(٧٧) صممت مدينة البعوث الإسلامية لكي تسع خمسة آلاف طالب، وتكلفت مليوني جنية وذلك بهدف توثيق العلاقات وإذابة الفوارق بين أبناء الشعوب الإسلامية ومقاومة التمييز العنصري الذي اتخذه الاستعمار وسيلة لاستعباد الشعوب، وتوفير سبل الاستقرار للمبعوثين للتفرغ للدراسة، وقد قررت الحكومة المصرية أن يكون ٢٥ ٪ من طلاب المدينة من الطلاب المصريين المتميزين لإحداث التمازج والتأليف بينهم وبين طلاب الدول الأخرى. خديجة النبراوي، المرجع السابق، ١٣٥؛ عادل عبد الرازق، دور ثورة يوليو في نشر الثقافة العربية في أفريقيا، ورقة عمل ضمن مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقي ١٩٨٥، ص ٢٤٤.

(٧٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٠٣، ملف رقم ٩٣/٢١/٣٧ ج ٣: سياسة مصر الأفريقية، مذكرة مقدمة لوزير الخارجية بشأن مقترحات تطوير البعثات الأزهرية بالصومال، بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٧.

(٧٩) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر تاريخه وتطوره، القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م، ص ٣١٨.

(٨٠) أحمد حاجي دعالة، حديث مع سفير الصومال، مجلة منبر الإسلام، العدد الثالث، السنة ٢٥، ٩ يونيو ١٩٦٧، ربيع الأول ١٣٨٧، ص ١٢.

(٨١) محمود عباس أحمد، المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٨٢) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر، الأزهر تاريخه وتطوره، ص ٥٧٦.

(٨٣) شوقي عطا الله الجمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص ٨٩ — ٩٠.

(٨٤) محمد زهير حامد البابلي، في ربوع الصومال، القاهرة ١٩٦٤، ص ٦٢-٦٣.

(٨٥) جريدة الجمهورية، عدد ٧ أغسطس١٩٦٠.

(٨٦) عصام محسن الجبوري، المرجع السابق، ص ٤٨٥.

(٨٧) شوقي عطا الله الجمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، ص ٥٧-٥٨، ٥٩، ٨٦.

(٨٨) عبد الحميد عبد الله سلام، العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمه عام ١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٧٥، ص ١٧٣-١٩٧٤.

(٨٩) نفسه، ص ١٥٣،١٥٥.

(90) Aliboni, R., Red Sea Region: Local Actors and the Superpower, London 1981, p.62.

(٩١) تقرير عن الوضع الخطير في الصومال، مجلة الأزهر، رمضان ١٣٩٦ سبتمبر ١٩٧٦، الجزء السابع، السنة ٤٨، ص ١٠٠٢-١٠٠٥.

(٩٢) مجلة الأزهر، المجلد ٤٩، الجزء الخامس، رجب ١٣٩٧ هـ، يوليو ١٩٧٧ م، ص ٩٦٨-٩٧٣ ؛ بيان المراقبة العامة للبعوث الإسلامية في الأزهر بشأن المنح الدراسية في العام الدراسي ١٣٩٧-١٣٩٨هـ ١٩٧٧-١٩٧٨م.

(٩٣) الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، مراقبة البحوث الإسلامية، بيان بالمنح المقدمة للطلاب الوافدين من الصومال في عام ١٩٨١.

(٩٤) مجلة منبر الإسلام، السنة ٣٩، العدد ٥، جمادى الأولى ١٤٠١ هـ، مارس ١٩٨١، القاهرة، ص ١٤٢.

(٩٥) مجلة منبر الإسلام، عدد خاص بمناسبة العيد الألفي للأزهر الشريف، ٥/ ١٤٠٣ هـــ، مارس ١٩٨٣، ص ١٩٦.
(٩٦) الأهرام، عدد ٢٠ يونيو ١٩٧٥.
(٩٧) مجلة الأزهر، المجلد ٤٩، الجزء الخامس، رجب ١٣٩٧ هــــ يوليو ١٩٧٧ م، ص ٩٦٨-٩٧٣ ؛ بيان المراقبة العامة للبعوث الإسلامية في الأزهر بشأن المنح الدراسية في العام الدراسي ١٣٩٧-١٣٩٨هـــ، ١٩٧٧-١٩٧٨م.
(٩٨) مجلة منبر الإسلام، السنة ٣٩، العدد ٥، جمادى الأولى ١٤٠١ هـــ مارس ١٩٨١، القاهرة، ص ١٤٢.
(٩٩) مجلة منبر الإسلام، عدد خاص بمناسبة العيد الألفي للأزهر الشريف، ٥/ ١٤٠٣ هـــ مارس ١٩٨٣، ص ١٩٦
(١٠٠) زاهر رياض، مصر وأفريقيا، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٧٣.
(١٠١) محمد عثمان أبوبكر، الحركة الطلابية الإريترية ودروها في الثورة، ص ١٣.
(١٠٢) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف ٢٢٥/٧/٣ ج ٢، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا دراسة تحليلية عن أثيوبيا ١٩٥٧/٧/٢٨.
(١٠٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٧.
(١٠٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٥٧.
(١٠٥) إدارة التعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي للإحصائيات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢-١٩٦٠، القاهرة ١٩٦٠، ص ٩٧.
(١٠٦) وزارة التربية والتعليم، إدارة الإعارات، مجموعة الأوامر التنفيذية لعامي ١٩٦٠، ١٩٦١، الأمر التنفيذ رقم ٢٢٦ بتاريخ ١٩٦٠/٧/١٧، والأمر رقم ١٩٥، بتاريخ ٢٧ يونيو ١٩٦١.
(١٠٧) وزارة التربية والتعليم، إدارة الإعارات، مجموعة الأوامر التنفيذية لعام ١٩٦٠، الأمر التنفيذ رقم ٢٢٦، بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٦٠.
(١٠٨) رجاء إبراهيم سليم، المرجع السابق، ص ١٢٩.
(١٠٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ أديس أبابا، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف ٢٢٥/٧/٣ ج ٢، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا دراسة تحليلية عن أثيوبيا ١٩٥٧/٧/٢٨.
(١١٠) رجاء سليم، المرجع السابق، ص ٢٢٢.
(١١١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج ١، انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من طالب أثيوبي إلى أمين عام جامعة الدول العربية، بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤.
(١١٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج ١، انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من مندوب مصر بالصومال كمال الدين صلاح إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٥.
(١١٣) رجاء سليم، المرجع السابق، ص ١٣٧.
(١١٤) نفسه، ص ٣٤٣-٣٤٤.
(١١٥) وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للوافدين، إحصاء عن الطلاب الوافدين لمصر في الفترة من عام ١٩٧٥ — ١٩٨٠.

(١١٦) رجاء سليم، المرجع السابق، ص ٣٤٤.
(١١٧) وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، اتفاقية التعاون الثقافي بين مصر وأثيوبيا الموقعة في ٢٢ مارس ١٩٧٦.
(١١٨) رجاء سليم، المرجع السابق، ص ٣٤٣- ٣٤٤.
(١١٩) أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص ٢٩٦.
(١٢٠)وزارة الزراعة، المركز الدولي المصري للزراعة، حقائق وأرقام، بيان الأعداد التي تدريبها حتى ١٩٨٢/١٢/٦، القاهرة ١٩٨٣، ص١٠.
(١٢١) نفسه.
(١٢٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج ٣: تقارير مكتب مصر في الصومال، تقرير شهر أبريل ١٩٥٣.
(١٢٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٥٤.
(١٢٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من الحاج فارح علي عمر رئيس حزب وحدة الشباب الصومالي إلى اللواء محمد نجيب، بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٥٣.
(١٢٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، مذكرة عن المسائل المختلفة الخاصة بالتعليم ببلاد الصومال تحت الوصاية الإيطالية، بتاريخ ٣ يوليو ١٩٥٤.
(١٢٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من مندوب الرابطة الوطنية الصومالية بالقاهرة إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٥٥؛ رسالة من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الداخلية، بتاريخ ٥ فبراير ١٩٥٥.
(١٢٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية إلى مكتب رئيس الوزراء، بتاريخ ٦ أبريل ١٩٥٦.
(١٢٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من مجموعة من الطلبة الصوماليين بالقاهرة إلى وزير الخارجية، بتاريخ ١٣ نوفمبر١٩٥٤.
(١٢٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من مندوب مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٥٥.
(١٣٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج ٥: المجلس الاستشاري في الصومال، مذكرة مرفوعة من الإدارة الثقافية لوكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٥.
(١٣١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج ٥: المجلس الاستشاري في الصومال، رسالة من مندوب مصر بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٥.
(١٣٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج ٥: المجلس الاستشاري في

الصومال، رسالة من مندوب مصر بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٥٥.

(١٣٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، من وكيل وزارة التربية والتعليم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ أبريل ١٩٥٧.

(١٣٤) نفسه.

(١٣٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من مندوب مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٦.

(١٣٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من عمران الشافعي القنصل المصري بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٥٦.

(١٣٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف ٢/٩٣/٢١ ج ١: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من مندوب مصر لدى المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٦.

(١٣٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٧٧، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج ٥: المجلس الاستشاري في الصومال، رسالة من مندوب مصر بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن المدرسين المطلوب إعارتهم للمدارس الوطنية في الصومال، بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٧.

(١٣٩) أحمد بهاء الدين، المرجع السابق، ص ١٤٩.

(١٤٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٦١٧، ملف ٤/٩٨/٢١، من وكيل وزارة التربية والتعليم إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥٨.

(١٤١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٦١٧، ملف ٤/٩٨/٢١، من القائم بأعمال مكتب مصر بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٥٨.

(١٤٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٦١٧، ملف ٤/٩٨/٢١، مذكرة غدارة الشئون الأفريقية بشأن مدرسة ساحل سليم للطلبة الأفريقيين، بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٥٦.

(١٤٣) شوقي عطا الله الجمل، الدور الأفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ص ٢٠١.

(144) Foreign Relations of United States (1958-1960), Vol. XVI, Memorandum of Discussion at the 397 th Meeting of the National Security Council, Washington, , 1959, February 26, p.

(١٤٥) رجاء إبراهيم سليم، المرجع السابق، ص ٣٤٣.

(١٤٦) عبد المنعم عبد الحليم، الجمهورية الصومالية، القاهرة ١٩٦٠، ص ٤٢٥-٤٢٦.

(١٤٧) محمد زهير البابلي، المرجع السابق، ص ٧٠-٧١.

(١٤٨) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٢٣١.

(١٤٩) نفسه، ص ٤٩٤.

(١٥٠) نفسه، ص ٢٩٤.

(١٥١) البيان من إعداد الباحث استنادا إلى: وزارة التربية والتعليم، إدارة الإعارات، مجموعة الأوامر التنفيذية للمعارين المصريين إلى الدول الخارجية أعوام ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣.

(١٥٢) رجاء إبراهيم سليم، المرجع السابق، ص

(١٥٣) زاهر رياض، مصر وأفريقيا، ص ٢٨٦.

(١٥٤) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٩٦
(١٥٥) نفسه، ص ٤٦٧.
(١٥٦) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي السادس والخمسين، تقرير الدكتور محمد طلبة مدير جامعة القاهرة فرع الخرطوم والدكتور عمرمحمد عثمان مدير جامعة الخرطوم بشأن دراسة إنشاء جامعة عربية بالصومال، ١٩٧١/٩/١١.
(١٥٧) جامعة الدول العربية، دور الانعقاد العادي السادس والخمسين، مذكرة مقدمة إلى مجلس الجامعة العربية بشأن إنشاء جامعة إسلامية في الصومال ١٩٧١/٩/١١.
(١٥٨) نفسه
(١٥٩) حمدي الطاهري، قصة الصومال، ص ٢٢٣.
(١٦٠) رجاء إبراهيم سليم، المرجع الساق، ص ٣٤٣.
(١٦١) تقرير مجلس الشورى، المصري، دور الانعقاد العادي الثالث، لجنة الشئون العربية والأمن القومي، ٢٤/ أكتوبر ١٩٨٢، ص ٣١.
(١٦٢) وزارة التربية والتعليم، إدارة الإعارات، مجموعة الأوامر التنفيذية لعام ١٩٧٥، الأمر رقم ٤٦١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧، والأمر رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٢٨.
(١٦٣) وزارة الزراعة، المركز الدولي للتعاون الزراعي، ص ١٠.
(١٦٤) رجاء سليم، المرجع السابق، ص ١٦٠.
(١٦٥) تقرير مجلس الشورى المصري، دور الانعقاد العادي الثالث، لجنة الشئون العربية والأمن القومي، ٢٤/ أكتوبر ١٩٨٢، ص٣١.
(١٦٦) رجاء سليم، المرجع السابق، ص ١٦٠.
(١٦٧) سيد زكي شكري، المرجع السابق، ص ٩٩.
(١٦٨) أنشئ الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا في عام ١٩٨٠ لتقديم الخبراء المصريين في كافة المجالات، كان أبرزها إرسال أطباء لمناطق رعاية اللاجئين من الحروب في منطقة القرن الأفريقي في جيبوتي والصومال، وزارة الخارجية، الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ٨١ – ١٩٩١، القاهرة ١٩٩٢، ص ١١، ٥١-٥٢.
(١٦٩) الحسن يوحا والي، المرجع السابق، ص ٢٩٦.
(١٧٠) محمد عثمان أبوبكر،تاريخ إريتريا المعاصر أرضا وشعبا،الطبعة الأولى،القاهرة ١٩٩٥،ص ٦٠٣.
(١٧١) ماجي الحلواني، مداخل الإذاعات الموجهة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٢، ص ١٢٠-١٣٠.
(١٧٢) شوقي عطا الله الجمل، الدور الأفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، سلسلة مصر النهضة (٥)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ٤٤.
(١٧٣) ماجي الحلواني، المرجع السابق، ص ١٢٠-١٣٠.
(١٧٤) رجاء إبراهيم سليم، المرجع السابق، ص ١٣١.
(١٧٥) ماجي الحلواني، المرجع السابق، ص ١٣١.
(١٧٦) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٨، ملف رقم ٩، مذكرة في شأن الإذاعات المصرية الموجهة لأثيوبيا، بتاريخ ٨ يوليو ١٩٥٦.
(١٧٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥٧
(١٧٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ٣٣٢، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل

وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٥٧.

(١٧٩) ماجي الحلواني، المرجع السابق، ص ١٠٢، ١٥٨.

(١٨٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١١٩٣، ملف رقم ٧/٦٨/٨٠: زيارة إمبراطور أثيوبيا لمصر، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢ يوليو ١٩٥٧.

(١٨١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٦، ملف رقم ١٢/٦٦/٨٥: الإذاعة المصرية، رسالة من مدير عام الإذاعة المصرية إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الإذاعة الصومالية، بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٥٧.

(١٨٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٢٧٦، ملف رقم ١٢/٦٦/٨٥: الإذاعة المصرية، رسالة من وكيل وزارة الخارجية إلى مدير عام الإذاعة المصرية بشأن الإذاعة الصومالية، بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٥٧.

(١٨٣) كميلة محمد عبد الله، دور الإذاعة المصرية الموجهة في تنمية العلاقات العربية الأفريقية، ضمن مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقية، ص ٣٥٣.

(١٨٤) نفسه، ص ١٣٨.

(١٨٥) أحمد صوار، دور القارة في الثقافة الاشتراكية تجاه أفريقيا، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٦٣، فبراير ١٩٦٣، ص ٣٢.

(١٨٦) الهيئة العامة للاستعلامات،دور مصر الإعلامي في القارة الأفريقية،القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٢.

(١٨٧) أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق،٢٧٦،٣٠١.

(١٨٨) نفسه، ص ١٩٦.

(١٨٩) رجاء إبراهيم سليم، المرجع السابق، ص ٣٢٦.

(١٩٠) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩، من طلعت الراغب مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٠.

(١٩١) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩، رسالة من مندوب مصر بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٥٠.

(١٩٢) كانت اللغة الصومالية أقرب ما يكون إلى لهجات متقاربة أكثر من لغة بالمعنى العلمي ويدخل عليها اختلافات كبيرة طبقا لاختلاف اللهجات مما يجعل من الصعب على أبناء النواحي المختلفة فهم بعضهم البعض بوضوح؛ بدأت أولى محاولات كتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية في عام ١٩٣٣ من خلال إحدى الجرائد الإيطالية، وفي عام ١٩٣٨ قامت الحكومة البريطانية بمحاولة إيجاد أبجدية لاتينية لكتابة اللغة الصومالية، وإدخالها أولا في المدارس الأولية ولكنها تراجعت تحت وطأة المظاهرات والاحتجاجات التي انتشرت في البلاد. علي الشيخ أحمد أبوبكر، المرجع السابق، ص ٤٨؛ محافظ أرشيف البلدان، محفظة رقم ٧٦، رسالة من مندوب مصر بالصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٧.

(١٩٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩، تقرير المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة عن تقدم الصومال، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٥٠.

(١٩٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٨٢، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٣: تقارير مكتب مصر في الصومال، تقرير عن البدورة الثانية عشرة لمجلس الوصاية في نيويورك يوليو ١٩٥٣ فيما يتعلق بأراضي الصومال تحت الوصاية الإيطالية.

(١٩٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج ٢: انتداب أساتذة مصريين بالصومال، رسالة من مندوب مصر في المجلس الاستشاري إلى وكيل وزارة

الخارجية، بتاريخ ٢ مايو ١٩٥٤.

(١٩٦) حسن مكي محمد احمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير (قرن أفريقيا) ١٨٨٧-١٩٨٦، الخرطوم ١٩٩٠، ص.

(١٩٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٥٤٤، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج٢، رسالة من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة التربية والتعليم، بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٦.

(١٩٨) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٣٨٠.

(١٩٩) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٤٩، محفظة رقم ٧٦، رسالة من مندوب مصر في الصومال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٧.

(٢٠٠) على الشيخ أحمد أبوبكر، المرجع السابق، ص ٤٨-٤٩.

(٢٠١) نفسه، ص ٥٩.

(٢٠٢) محمد زهير البابلي، المرجع السابق، ص ٧٠-٧١.

(٢٠٣) علي الشيخ أحمد أبو بكر، المرجع السابق، ص ٦٠.

(٢٠٤) أحمد برخت ماح، المرجع السابق، ص ٣٠.

(٢٠٥) حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٤٨٥.

(٢٠٦) رجاء إبراهيم سليم، المرجع السابق، ص ٧٧-٧٨.

(٢٠٧) حسن مكي محمد احمد، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٢٠٨) علي الشيخ أحمد أبو بكر، المرجع السابق، ص ٦٥، ٧١.

(٢٠٩) نفسه، ص ٦٠.

(٢١٠) حسن مكي محمد أحمد، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٢١١) نفسه، ص ١٨٨- ١٨٩.

(٢١٢) مراد كامل، العلاقات بين الكنيستين المصرية والإثيوبية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨، يوليو ١٩٦٨، ص ٧٣- ٧٤.

(٢١٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٤٥.

(٢١٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، ١١ ديسمبر ١٩٤٥.

(٢١٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، ٢٢ يناير ١٩٤٦.

(٢١٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، ٢٨ يناير ١٩٤٦.

(٢١٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، قرارات المجمع المقدس في مطالب الكنيسة الإثيوبية، ٣١ يناير ١٩٤٦.

(٢١٨) مراد كامل، المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢١٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ

٣٠ يونيو ١٩٤٦.

(٢٢٠) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٣٤،ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١،رسالة من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٤٦.

(٢٢١) مراد كامل، المرجع السابق، ص ٧٧.

(٢٢٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، مذكرة من سعد عزيز المدرس بكلية اللاهوت بأديس أبابا لوزارة الخارجية، بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٤٥.

(٢٢٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٤٦.

(٢٢٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، ١٦ أغسطس ١٩٤٦.

(٢٢٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، قرارات المجمع المقدس ١٩٤٧/٧/٢٤.

(٢٢٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، رسالة من القائم بأعمال المفوضية المصرية بأديس أبابا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٤٨.

(٢٢٧) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، قرارات المجمع المقدس، بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٤٨.

(٢٢٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظ رقم ١٣١٩، ملفف رقم ١/٦٨/٩٤ ج ٢: المسائل الدينية الحبشية، مذكرة بمجلس الدولة عن موقف الحكومة المصرية من المفاوضات الجارية بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية، بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٨.

(٢٢٩) أنتوني سوريال عبد السيد، الاستقلال الذاتي لكنيسة أثيوبيا: دراسة للمفاوضات التي جرت بين الكنيستين القبطية والإثيوبية ١٩٤١ – ١٩٥٩، ص ١٤٠-١٥٥.

(٢٣٠) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ الجزء الثاني، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، دراسة تحليلية عن أثيوبيا، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥٧.

(٢٣١) ترجع مشكلة دير السلطان إلى ما قبل ذلك بمئات السنين فقد كان للأثيوبيين دير يفتح على ساحة القيامة هو دير الخليل إبراهيم وكنيستان أخرتين، ثم حدثت لهم ضائقة مالية في عام ١٦٦٨ فعجزوا عن دفع الضرائب للحكومة العثمانية فلجأوا إلى الأرمن والروم لدفعها عنهم، فدفعوها مقابل الاستيلاء على جميع أملاك الأثيوبيين استنادا إلى نص جاء في العهدة العمرية بأن أملاك الأحباش والصريين والجورجيين تكون تحت إدارة وتصرف بطريرك الروم، فسمح لهم للصريين بالإقامة في دير السلطان بعد نزع أملاكهم كضيوف باعتبارهم من أبناء كنيسة واحدة، ولكن الأثيوبيين بعد ذلك ادعوا أنه ديرهم يطل على ساحة القيامة لذا فهو دير السلطان بينما الذي يطل عليها مباشرة هو دير الخليل إبراهيم، وفي عام ١٩٠٥ حصل الأثيوبيون على قرار من الباب العالي بفتح باب خاص لهم بالجهة الشرقية لدير السلطان تحاشياً للاحتكاك بالمصريين، وظل الإثيوبيون يرددون الدعاوى بأن الدير سلب

منهم عندما قضى الطاعون على كل الرهبان الأثيوبيين الموجودين في الدير واستولى أحد الرهبان المصريين على مفاتيح الدير من آخر راهب أثيوبي قبل موته في عام ١٨٣٨، ولكن الكنيسة المصرية كانت تمتلك وثائق وحجج من محكمة القدس وفرمانات من الباب العالي تؤيد موقفها. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، مذكرة بشأن الخلاف على ملكية دير السلطان بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية، بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٥٤.

(٢٣٢) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، رسالة من إسماعيل صادق المراغي القائم بأعمال السفارة المصرية بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٥٤.

(٢٣٣) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، رسالة من الأنبا ثاوفيلس أسقف الكنيسة الإثيوبية الأرثوذكسية بالقدس إلى يوساب الثاني بطريرك الأقباط ١٩٥٢/٣/١٨.

(٢٣٤) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، رسالة من ياكوبوس مطران الأقباط في القدس إلى البطريرك، بتاريخ ٦ يوليو ١٩٥٤.

(٢٣٥) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، رسالة من متصرف لواء القدس إلى مطران الكنيسة الإثيوبية في القدس، بتاريخ ١١ مايو ١٩٥٤.

(٢٣٦) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، رسالة من ناظر الحرم الشريف (بالقدس) إلى مطران الأقباط بالقدس، بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٥٤.

(237) Meinardus, O. F., The Copts in Jerusalem, Cairo 1960, p. 60.

(٢٣٨) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، رسالة من ياكوبوس مطران الأقباط في القدس إلى البطريرك، بتاريخ ٦ يوليو ١٩٥٤.

(٢٣٩) محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥٥.

(٢٤٠) تدهورت أحوال الكنيسة المصرية في عهد يوساب الثاني بسبب تسلط مجموعة من الجهلة وغير المسئولين عليه وعلى رأسهم خادم البطريرك وكان يدعى ملك جرجس، حيث شاع بيع المناصب الدينية، لذلك ظهرت جماعة مسيحية تدعى جماعة الأمة القبطية أسسها إبراهيم فهمي هلال، كانت تدعو إلى إحياء القومية القبطية، اقتحموا مقر البطريركية، وأجبروا يوساب على توقيع تنازل عن مهامه الإدارية (وليس الروحية إذ لا يحق خلع البطريرك إلا في حالتي الجنون أو الهرطقة) للأنبا ساويرس مطران المنيا، ثم أخرجوه إلى دير البنات بمصر القديمة، ولكن الحكومة المصرية ألقت القبض على عدد كبير من أعضاء الجماعة، وأعادت البطريرك، فعقد أعضاء المجمع المقدس جلسة في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٤ وطالبوا بإصلاح الكنيسة ولكن يوساب رفض، فانسحب أغلب أعضاء المجمع وعقدوا جلسة بعيدا عن يوساب، واتخذوا قرارات لإبعاد الحاشية التي أساءت للكنيسة وطالبت بالصفح عن جماعة الأمة القبطية ولكن يوساب رفض هذه القرارات أيضا، ولكنه وافق عليها بعد تدخل الكثيرين للوساطة، ولكن الأمور عادت وتوترت من جديد بعد عودة خادم البطريرك ملك جرجس إلى ممارسة الفساد، وحاول الكثيرون إقناع يوساب بإبعاده ولكنهم فشلوا، فاجتمع المجلس المقدس في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥ وقرر إعفاء الأنبا يوساب من إدارة الكنيسة وإبعاده من مقرها بالقاهرة أو بالإسكندرية فتم إبعاده إلى دير المحرق، وتشكيل لجنة ثلاثية من أعضاء المجمع لإدارة البطريركية حتى وفاة يوساب وحتى يتم اختيار خليفة له، وقد أيد المجلس الملي العام قرارات المجمع المقدس ورفعوا مذكرة إلى مجلس الوزراء ووزير الداخلية

بذلك، فقرر مجلس الوزراء وقف البطريرك في ٢١ سبتمبر ١٩٥٥. أنتوني سوريال عبد السيد، المرجع السابق، ص ١٦١-١٦٨.

(٢٤١) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٨٠، ملف ٣/٧/٢٢٥ الجزء الثاني، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، دراسة تحليلية عن أثيوبيا، بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥٧.

(٢٤٢) كان من بين أعضاء هذا الوفد ثاوفيلس مطران هرر (أحد كبار المنادين بفصل الكنيسة) وكان هذا الوفد يحمل اقتراحا بإقامته الأنبا يوساب في أثيوبيا، كما تردد أن أثيوبيا سوف تدبر لتنفيذ ذلك خفية. محافظ وزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣١٩، ملف ١/٦٨/٩٤/ ج ٣، رسالة من السفير المصري بأديس أبابا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥٥.

(٢٤٣) أنتوني سوريال عبد السيد، المرجع السابق، ص ١٧٢-١٧٥.

(٢٤٤) محافظ أرشيف البلدان، محافظ الصومال، فيلم رقم ٥٠، محفظة رقم ٧٩، ملف رقم ١ ، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من السفير المصري بأثيوبيا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٧.

(٢٤٥) محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥١، محفظة رقم ٧٩، ملف رقم ١ ، التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا، رسالة من السفير المصري بأثيوبيا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧.

(246) Greenberg, H., J.,op. cit., p. 136.

(٢٤٧) مراد كامل، المرجع السابق، ص ٧٨-٨١.

(٢٤٨) نفسه، ص ٨١-٨٢.

(٢٤٩) نفسه، ص ٨٣-٨٥.

(٢٥٠) زاهر رياض، تاريخ أثيوبيا، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٦٦-٢٧٠.

(٢٥١) الجمهورية، عدد ٢٩ يونيو ١٩٥٩.

(٢٥٢) حامد عمار، علاقات مصر بالدول الأفريقية في العصور الوسطى، مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٧٨.

(٢٥٣) مريت بطرس غالي، مؤتمر أديس أبابا للكنائس الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣، يناير ١٩٦٦، ص ٨٣.

(٢٥٤) نفسه، ص ٨١.

(٢٥٥) أحمد يوسف القرعي، التحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا، السياسة الدولية، العدد ٣١، يناير ١٩٧١، ص ٧٢

(٢٥٦) محمود فوزي، البابا كيرلس وعبد الناصر، الطبعة الثانية، دار الوطن للنشر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٤٠-٤١.

(257) Erlich, H., The Cross and the River, p. 146.

(٢٥٨) نفسه، ص ٤٢.

(٢٥٩) مكرم سويحة بخيت، أثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسي ١٩٣٠-١٩٧٤، ص ٤١٦.

(٢٦٠) أحمد يوسف القرعي، التحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا، ص ١٧٣.

(٢٦١) مكرم سويحة بخيت، أثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسي ١٩٣٠-١٩٧٤، ص ٤٢٦.

(٢٦٢) الأهرام، عدد ١٩ أغسطس ١٩٧٤.

(٢٦٣) السياسة الدولية،شهريات، العدد ٤٠، أبريل ١٩٧٥، ص ٢٠٤.

(٢٦٤) محمد رضا فوده، المرجع السابق، ص ٩٢٤.

(٢٦٥) جوزيف رامز أمين، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٢١٤.

الخاتمة

اهتمت مصر بمنطقة القرن الأفريقي اهتماما كبيرا، وقد أخذ هذا الاهتمام العديد من الصور خلال فترة الدراسة بسبب التغيرات السياسية التي طرأت سواء في مصر أو في منطقة القرن الأفريقي أو بسبب تدخل قوى خارجية أخري مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وإيطاليا وإسرائيل.

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن مصر كانت حريصة أشد الحرص في أعقاب الحرب العالمية الثانية على المشاركة في مسألة تقرير مصير المستعمرات الإيطالية السابقة وخاصة في منطقة القرن الأفريقي حتى لا تترك الساحة خالية للدول الأخرى فتقرر مصير هذه المستعمرات دون مراعاة لمصالحها، وقد تسبب هذا الحرص في تعارض موقف مصر مع أثيوبيا التي رأت أن التصرف المصري تصرفا عدائيا إذ كانت ترغب في التوسع على حساب هذه المستعمرات، ولكن مصر لم تتراجع عن موقفها بل طالبت بمصوع خلال مناقشة مصير هذه المستعمرات أمام مؤتمر السلام في باريس ثم طالبت بإريتريا كلها أمام مجلس وزراء خارجية الدول الخمس الكبرى في لندن للضغط على أثيوبيا حتى تخفف معارضتها لإعادة مصوع إليها. غير أنها تراجعت عن هذه المطالب بسبب عدم وجود أي تيار إريتري طالب بالانضمام إلى مصر وبسبب الخلافات التي كانت موجودة بين الدول الكبرى.

وخلال مناقشات الأمم المتحدة لمسألة المستعمرات الإيطالية وجدت مصر أن استقلال كل من إريتريا والصومال الإيطالي هو الحل الذي يحقق مصالح سكانها ويحقق مصالحها أيضا، فركزت جهودها على التصدي لمحاولات إيطاليا للعودة إليهما، فلم تقبل بوصايتها على الصومال إلا بعد أن تعرضت لمساومة دول أمريكا اللاتينية لإجبارها على الموافقة على ذلك في مقابل أن تؤيد هذه الدول استقلال ليبيا في الأمم المتحدة، وكذلك بعد أن اطمأنت إلى وجود مجلس استشاري تابع للأمم المتحدة مرافق للوصاية الإيطالية في الصومال وأنها أحد أعضائه.

أما بالنسبة لإريتريا فقد تغير موقف مصر منها أكثر من مرة، فبعد أن كانت تؤيد تقسيم إريتريا بين أثيوبيا والسودان عادت ورفضته بشدة بعدما تبين لها حقيقة نوايا بريطانيا والتي كانت تدور حول فصل الجزء الغربي من إريتريا وضمه إلى جزء من جنوب السودان وتكوين دويلة جديدة تابعة لها، ومن ثم ركزت مصر جهودها على أن تبقى إريتريا موحدة لإحباط مساعي بريطانيا. كما أنها اختارت أن تؤيد ضم إريتريا إلى أثيوبيا على أن تعود إيطاليا للوصاية عليها نظرا للمصالح التي تربط بينها وبين أثيوبيا،

واعتقادها بأن وجود الأخيرة أكثر أمنا من وجود دولة أوروبية مثل إيطاليا، فوجدت في الحل الكونفدرالي أقل الحلول ضرا لها وللإريتريا فأيدته في الأمم المتحدة.

وقد تسبب موقف مصر من مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة في إصرار أثيوبيا على مراوغتها في مسألة إنشاء خزان على بحيرة تانا، وساعدها في ذلك موقف بريطانيا التي حاولت التدخل في المشروع وعملت على عرقلته واستغلاله لإحداث الفرقة بين مصر والسودان وأثيوبيا، فضلا عن جشع هيلاسلاسي الذي حاول الحصول على أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية من وراء تنفيذ هذا المشروع.

وعلى الرغم من موقف مصر المؤيد للاتحاد الفيدرالي بين أثيوبيا وإريتريا في الأمم المتحدة إلا أن العلاقات بين البلدين زادت تعقيدا بسبب رغبة أثيوبيا في ربط نفسها بالولايات المتحدة والسماح لها بإقامة القواعد العسكرية في إريتريا وهو ما كانت مصر ترفضه بشدة، إلى جانب رفض أثيوبيا مشاركة مصر في المجلس الاستشاري بالصومال، حيث اعتبرت ذلك موقفا معاديا لها.

أما عن دور مصر في المجلس الاستشاري في الصومال فقد كان هذا الدور ضعيفا ومحدودا قبل ثورة يوليو والفترة التي أعقبتها بسبب عدم رغبة مصر في الدخول في مواجهات مع إيطاليا والدول الغربية في الصومال في ظل الاحتلال البريطاني. وما أن فرغت مصر من اتفاقية الجلاء مع بريطانيا في عام ١٩٥٤ حتى انتهجت سياسة خارجية جديدة ركزت على تدعيم مكانتها بين الدول العربية والإسلامية والأفريقية، كما ركزت على معارضة سياسة الأحلاف الغربية ودعت إلى عدم الانحياز وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وانعكست تلك التغيرات على سياستها تجاه منطقة القرن الأفريقي، فوقفت مصر بالمرصاد لمحاولات إيطاليا ربط الصومال الإيطالي بها وتأجيل استقلاله إلى أبعد فترة ممكنة كما عملت على بث الروح القومية في الصوماليين وتبصيرهم بأهداف السياسة الإيطالية التي ساندتها الولايات المتحدة وبريطانيا.

كما انعكست التحولات السياسة التي حدثت في مصر بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ على موقفها من أثيوبيا التي ربطت نفسها بالغرب وأقامت علاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل واضطهدت المسلمين فيها، كما اعتدت على حقوق الشعب الإريتري وانتهكت شروط الاتحاد الفيدرالي الذي أقرته الأمم المتحدة، ففتحت مصر أبوابها للإريتريين الفارين من أثيوبيا وسمحت لهم بالعمل السياسي في القاهرة كما سمحت لهم بالعمل في الإذاعة الموجهة التي وجهتها إلى إريتريا باللغة التيجرينية.

وقد ظهر أثر تعارض مصالح مصر مع أثيوبيا في العديد من المواقف التي اتخذتها أثيوبيا تجاه مصر، فقد سعت إلى فصل السودان عن مصر وإثارة الفرقة بينهما بكل السبل كما عملت على جر السودان إلى المشاركة في الأحلاف الغربية، ووقفت إلى

جانب الغرب في قضية تأميم قناة السويس وحتى عندما أيدت الموقف المصري في الأمم المتحدة بعد العدوان الثلاثي كان هذا الموقف نابعا من اتباعها للسياسة الأمريكية التي استغلت العدوان الثلاثي للقضاء على بقايا نفوذ القوى الاستعمارية القديمة في المنطقة، كما عملت أثيوبيا على عرقلة أي اتفاق بين مصر والسودان بخصوص مياه النيل بل حاولت إثارة السودان لكي يرفض الاعتراف باتفاقية عام ١٩٢٩، وبذلت جهدها لكي تقنعه بعدم التفاوض مع مصر إلا بمشاركتها لكي تحصل على أي مكسب من هذه المشاركة، ولكن مصر أصرت على حقها في الانفراد بالتفاوض مع السودان ورفضت المحاولات الأثيوبية التي ساندتها الولايات المتحدة وبريطانيا في هذا المجال، فلم تتمكن مصر من التوصل إلى اتفاق مع السودان إلا في عام ١٩٥٩ بعد تغيير الأوضاع في السودان بعد انقلاب إبراهيم عبود.

وكانت الصومال ساحة لمواجهة أخرى بين مصر وأثيوبيا، فقد تصدت مصر لمحاولات أثيوبيا إيجاد تيار مؤيد لها داخل الصومال يعمل على ضم الصومال إليها كما حدث مع إريتريا، كما حاولت مصر حسم مشكلات الحدود بين الصومال وأثيوبيا ولكنها فشلت في ذلك نتيجة لرغبة أثيوبيا والدول الغربية في إبقاء هذه المشكلات لكي تكون ذريعة للتدخل في المستقبل، وقد تسبب دور مصر هذا في اغتيال مندوبها في المجلس الاستشاري محمد كمال الدين صلاح الذي تفرق دمه بين كل القوى الموجودة في الصومال سواء كانت الإدارة الإيطالية أو بريطانيا أو الولايات المتحدة أو أثيوبيا أو إسرائيل أو فرنسا أو الصوماليين التابعين لأي من هذه القوى بعد أن اتفقت أهدافهم جميعا على ضرورة التخلص من الدور المصري في الصومال.

ولم تقتصر جهود مصر على الصومال الإيطالي فقط بل حاولت لعب دور في كل من الصومالين البريطاني والفرنسي حيث حاولت إيقاظ الروح القومية فيهما، ولكن كان هذا الدور محدودا فاقتصر في معظم الأحيان على الإذاعة الموجهة واستقبال الفارين من هذه المناطق، وذلك بسبب ظروف الاحتلال وسوء العلاقات بينها وبين كل من فرنسا وبريطانيا.

ومع بداية الستينيات استقلت الصومال فتخلصت مصر من القيود التي فرضتها عليها الوصاية الإيطالية ولكنها واجهت نفوذا غربيا كبيرا فيها، فعملت على تدعيم استقلال الصومال وربطها بالعالمين الإسلامي والعربي، وعلى الرغم من ذلك لم تطلب منها الانضمام إلى الجامعة العربية، وإنما تركت ذلك ليكون نابعا من رغبة داخليا بدون أي ضغط منها، بل إنما فضلت أن تؤجل الصومال مثل هذه الخطوة حتى تدعم وجودها في المجال الأفريقي ولا تدع الفرصة متاحة للدول الغربية لعزلها عن محيطها أو النيل من دور مصر في هذه المنطقة.

ونتيجة لعدم قدرة مصر على الالتزام بالدفاع عن الصومال ضد التهديدات التي كانت تحيط بها وتربص الولايات المتحدة وإسرائيل وأثيوبيا بأي دور لها في منطقة القرن الأفريقي، قامت بتشجيع الاتحاد السوفيتي على تسليح الصومال مستغلة في ذلك تردد الغرب في هذا المجال، وكان ذلك أول خطوة للقضاء على النفوذ الغربي في الصومال.

وعلى الرغم من تأييد ودعم مصر للصومال إلا أنها حاولت الحد من اندفاع الصوماليين نحو المطالبة بوحدة الأراضي الصومالية سواء في كينيا أو أثيوبيا بسبب قناعتها بعدم قدرة الصومال على تحقيق ذلك بالقوة وحتى لا تترك الفرصة متاحة لأثيوبيا وغيرها لعزل الصومال سياسيا.

وقد شهدت بداية الستينيات أيضا تزايد الدعم المصري للإريتريين فسمحت لهم بالعمل السياسي في القاهرة واحتضنت مولد جبهة التحرير الإريترية كما كانت مصر أول دولة تقدم الدعم العسكري لهم فسمحت لهم بافتتاح معسكر للتدريب العسكري بالقرب من الإسكندرية.

وعندما بدأت أثيوبيا محاولاتها مع مطلع عام ١٩٦٣ لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية عن طريق دعوة دول مجوعة الدار البيضاء لحضور اجتماع بمجموعة منروفيا في أديس أبابا ليكون مؤتمرا لكل الدول الأفريقية، قبلت مصر دعوتها و لم تحاربها على الرغم من موقفها منها بسبب علاقاتها بالغرب وإسرائيل ودورها في خدمة أهدافهم في القارة الأفريقية، وكان ذلك يعود لعدة أسباب منها مكانة هيلاسلاسي في القارة الأفريقية، وهو ما تمثل في تلبية الجميع لدعوته، وأيضا حتى لا يتيح غياب مصر وبقية دول الدار البيضاء عن اجتماع أديس أبابا الفرصة للولايات المتحدة وإسرائيل للسيطرة على المؤتمر، ويتيح لإسرائيل توجيه ضربة قوية للحصار الاقتصادي العربي المفروض عليها، والحصول على تأييد الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال في المحافل الدولية. إلى جانب ذلك كانت مصر مطمئنة إلى أن الكثير من المبادئ الرئيسية التي أقرتها مؤتمرات الدول الأفريقية ومنظمة الدار البيضاء مثل تصفية الاستعمار ومقاومة السيطرة الأجنبية وسياسة عدم الانحياز أصبحت مبادئ مستقرة يمكن إقرارها داخل هذا التجمع الأفريقي الشامل، بالإضافة إلى كل ذلك كانت مصر تركز على النتائج التي ستجنيها من وراء إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، وأهمها أن وجود مقر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا كان سيجبر هيلاسلاسي على ألا ينحاز للقوى الغربية، وألا يجاهر بعلاقاته بإسرائيل.

وكما فرضت المشاركة في منظمة الوحدة الأفريقية قيودا على أثيوبيا فرضت قيودا مماثلة على مصر، فقد قيدت حركتها في دعم جبهة التحرير الإريترية، فأغلقت معسكر التدريب العسكري الذي خصصته لها، وخففت من حدة هجومها السياسي على أثيوبيا، كما أصبحت أكثر تحفظا على مطالب الصومال في استعادة أراضيها.

وقد تعرضت سياسة مصر الخارجية لضربة قوية على أثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ التي شاركت أثيوبيا بدور مهم فيها وذلك من خلال وجود قاعدة كاجينو الأمريكية على أراضي إريتريا التي التقطت الكثير من المعلومات العسكرية والسياسية عن مصر لصالح إسرائيل وأيضا من خلال التسهيلات التي منحتها أثيوبيا لإسرائيل سواء باستخدام قواعدها العسكرية أو السماح للمخابرات الإسرائيلية بحرية العمل على أراضيها. وقد انعكست أثار هزيمة يونيو ١٩٦٧ على سياسة مصر الخارجية فانشغلت بمشاكلها أكثر وتركز اهتمامها على مراقبة النشاط الإسرائيلي في أثيوبيا وهو ما أثار مخاوف هيلاسلاسي خصوصا بعد أن حدثت انقلابات عسكرية في الصومال والسودان وليبيا وكلها دول محيطة بأثيوبيا ومرتبطة بمصر، ولكن وفاة عبد الناصر أعادت الطمأنينة إلى نفس هيلاسلاسي.

وعلى الرغم من التغير الذي شهدته مصر بموت عبد الناصر، إلا أنها ظلت تركز على التعاون الأثيوبي الإسرائيلي خاصة بعد أن تزايدت الأنباء عن نشاط إسرائيل في منطقة جنوب البحر الأحمر وهو ما كان يهدد خطط مصر للقضاء على استراتيجية إسرائيل العسكرية وفكرتها عن الحدود الآمنة، فأرسلت العديد من اللجان لتقصي حقيقة هذا النشاط كما مارست ضغوطا كثيرة على أثيوبيا لتحذيرها من التعاون مع إسرائيل مستغلة تحسن العلاقات بين البلدين في أعقاب وفاة عبد الناصر، وبلغ هذا الضغط قمته أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث قررت أثيوبيا رغما عنها قطع علاقاتها مع إسرائيل خوفا على مكانتها في القارة الأفريقية.

وقد شهدت أوائل السبعينيات تباعدا بين مصر والصومال إذ تقاربت الصومال أكثر مع الاتحاد السوفيتي وزاد الوجود العسكري السوفيتي في الصومال خصوصا بعد طرد السادات للخبراء السوفيت من مصر في يوليو ١٩٧٢ وهو ما أثر على علاقات مصر بالصومال إذ أصبحت مصر متشككة أكثر في موقف الصومال من التعاون مع أي تحرك عسكري مصري ضد إسرائيل يرتكز على القواعد الصومالية حيث كان ذلك يتطلب موافقة الاتحاد السوفيتي على مثل هذا التعاون.

وكان يبدو أن العلاقات المصرية الأثيوبية تسير في طريق الاتفاق لأول مرة منذ وقت طويل إذ تحسنت علاقات مصر مع الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لأثيوبيا على حساب علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، غير أن هذه الأوضاع لم تستمر طويلا إذ انقلبت الأمور في أثيوبيا بسرعة كبيرة وانهارت حكومة هيلاسلاسي في أشهر قليلة ليحل محلها حكومة عسكرية. فشهدت الفترة اللاحقة تباعدا جديدا بين مصر وأثيوبيا حيث أدى إصرار الحكومة العسكرية الأثيوبية على حل المشكلة الإريترية بالقوة وما أدي إليه ذلك من توتر العلاقات بينها وبين السودان إلى توتر العلاقات بين مصر وأثيوبيا إذ قررت

مصر دعم السودان في مواجهة التهديدات الأثيوبية كما قررت بالتعاون مع السـودان دعم جبهة التحرير الإريترية ومساندتها في مواجهة البطش الأثيوبي، لـذلك تصاعدت المواجهات بين مصر وأثيوبيا خصوصا في ظل مساعي الاتحاد السوفيتي جمع الـدول الاشتراكية في منطقة جنوب البحر الأحمر في اتحاد كونفدرالي يضم الصومال وأثيوبيـا وإريتريا واليمن الجنوبي.

وقد شهدت تلك الفترة بداية التعاون بين مصر والسعودية لإبعاد الصومال عـن الاتحاد السوفيتي عن طريق إغراء سياد بري بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية ودعـم الولايات المتحدة له في نزاعه مع أثيوبيا فأدى ذلك إلى اقتناع سياد بري بقدرة بـلاده على التدخل العسكري في أوجادين، وقد حققت قواته انتصارات كبيرة في فترة قصيرة بسبب الظروف الداخلية الصعبة التي كانت أثيوبيا تمر بها، غير أن الولايـات المتحـدة تراجعت عن تقديم الأسلحة للصومال، ولم تجد الضغوط التي مارستها مصر والسعودية عليها لإقناعها بالعدول عن موقفها إذ لم تكن راغبة في التورط في نزاع عسكري علـى غرار فيتنام من أجل الصومال القليلة الشأن.

وزاد من سوء أوضاع الصومال العسكرية إقدام سياد بري في نوفمبر ١٩٧٧ على طرد الخبراء السوفيت من الصومال وهو ما حرر الاتحاد السوفيتي من القيود التي كانت تعوقه في مساندة أثيوبيا بشكل كامل، ونتيجة لذلك تغير الوضع العسكري تماما علـى الأرض، وبذلت مصر بالتعاون مع السعودية وإيران جهودا كـبيرا لإقنـاع الولايـات المتحدة بتغيير موقفها ومساعدة الصومال حتى أن السادات عرض عليها إرسال قـوات مصرية للصومال ولكن دون جدوى.

ومع مرور الوقت وضح أن الصومال مقبلة على الهزيمة لا محالة بعد أن حشـدت أثيوبيا قوات كبيرة تساندها قوات كوبية كبيرة مزودين بأسلحة سوفيتية وتحت قيـادة سوفيتية في ظل عدم كفاية الأسلحة التي حصلت عليها من مصر أو من الدول الأخرى، فأصبح هم مصر الأول الحفاظ على استقلال الصومال وعدم السماح بغزوها بعـد أن فقدت الأمل في الاحتفاظ بأي مكسب حققته طوال الأشهر السابقة، من ثم عادت إلى تأييد مبدأ قدسية الحدود المعترف بها دوليا، وأعلنت عن نيتها إرسال قـوات مصـرية للصومال في حالة تعرضها للغزو. وبالفعل نجحت أثيوبيا بفضـل المسـاعدة الكوبيـة السوفيتية في طرد الصومال من أوجادين، كما نجحت في استعادة جميع المكاسب الـتي حققتها جبهات التحرير الإريترية على الرغم من المساعدات المصرية والعربية لهم.

وأدى تزايد النفوذ السوفيتي في أثيوبيا إلى مزيد من توتر العلاقات بين مصر وأثيوبيا سواء بسبب موقف مصر من مساعدة الصومال أوبسبب الوجود العسكري المصري في السودان لمساعدته على حماية حدوده مع أثيوبيا، أو محاولة السادات استخدام ورقة مياه

النيل في الحصول على تنازلات إسرائيلية فيما يتعلق بقضية القدس، حتى وصلت الأمور إلى مرحلة التهديد المتبادل بالحرب، غير أن فشل مساعي السادات مع إسرائيل في مسألة المياه قلل من حدة التوتر بين البلدين. ولكن الأمور تصاعدت من جديد على أثر موقف السادات من التعاون العسكري مع الولايات المتحدة حيث رأت أثيوبيا في ذلك تهديدا لها فسارعت بالإعلان عن الدخول في تحالف ثلاثي مع اليمن الجنوبي وليبيا لمواجهة ذلك التهديد وهو ما مثل خطرا كبيرا على المصالح المصرية، ولكن اغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١ أعاد الهدوء إلى العلاقات المصرية الأثيوبية إذ هدأت حدة المواجهات نتيجة لاتباع حسني مبارك لسياسة الابتعاد عن المواجهات سواء مع أثيوبيا أو مع الاتحاد السوفيتي وتغليب المصالح المصرية المتمثلة في مياه النيل، وإن كانت مصر ظلت حريصة على دعم الصومال ولكن بصورة أقل كثيرا مما كانت تحتاجه، كما ساعدت الظروف الدولية والظروف الداخلية التي مرت بها أثيوبيا على هدوء العلاقات المصرية الأثيوبية. فأعلنت مصر التزامها باحترام اتجاه أثيوبيا السياسي، كما أعلنت عن أهمية بقائها موحدة وقوية لاستقرار وأمن القرن الأفريقي.

عملت مصر طوال فترة الدراسة على استخدام العلاقات الاقتصادية والعلاقات الثقافية وسيلة لتقوية الروابط التي تربط بينها وبين أقطار منطقة القرن الأفريقي، ولكن اختلفت قوة هذه الاتجاه تبعا للظروف السياسية، فالنسبة لأثيوبيا حاولت مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ زيادة التبادل التجاري معها فحاولت التغلب على العقبات التي تقف في سبيل تحقيق هذا الغرض، وبعد الثورة حاولت أن تستخدم العلاقات الاقتصادية لتكون أداة لتخفيف التوتر الذي ساد العلاقات السياسية بينهما، ولكي تكتسب مركزا قويا في الأسواق الأثيوبية يمكنها من مواجهة النشاط الاقتصادي الإسرائيلي فيها، ولكن أثيوبيا عرقلت كل المحاولات المصرية حيث ربط هيلاسلاسي بين أي تقدم في العلاقات الاقتصادية بين بلاده وبين مصر بالحصول على تنازلات مصرية في النواحي السياسية وخاصة فيما يتعلق بالقضية الإريترية، بل أنه حاول الضغط على مصر بعلاقاته الاقتصادية المتزايد مع إسرائيل فسمح للإسرائيليين بحرية حركة كبيرة، وهو ما مكن إسرائيل من تعقب النشاط الاقتصادي المصري في أثيوبيا وبث العراقيل أمامه.

ولم تسفر المحاولات التي قامت بها مصر في بداية الستينيات عن أي تحسن في التبادل التجاري بينها وبين أثيوبيا بسبب التوجس الأثيوبي من مصر، وبسبب منافسة المنتجات الإسرائيلية للمنتجات المصرية.

وقد أدت التغيرات السياسية التي شهدها النصف الأول من السبعينيات إلى حدوث تقدم في العلاقات التجارية بين مصر وأثيوبيا، فزادت الواردات المصرية من أثيوبيا بدرجة

كبيرة غير أن هذا التقدم لم يستمر طويلا بعد أن قدمت مصر المساعدات لكـــل مـــن الصوماليين والإريتريين.

أما بالنسبة للصومال فقد كانت العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر عديمة الشأن قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ولم تر مصر أي عائد يرجى منها، ولكن بعد الثورة انتـــهجت الحكومة المصرية سياسة اقتصادية جديدة تجاه الصومال الإيطالي على وجه الخصـــوص، وبدرجة أقل في الصومال البريطاني بسبب القيود التي فرضتها عليها أوضاع الاحـــتلال البريطاني. فاستغلت مصر مشاركتها في المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة لمساعدة الصومال على تطوير اقتصادها حتى تمكنها من التخلص من التبعية الغربية، فواجهت في سبيل ذلك الكثير من العقبات سواء من إيطاليا أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الـــذين عملوا على ربط الاقتصاد الصومالي بالغرب وأن تبقى الصومال معتمدة اعتمادا كليـــا على المساعدات الغربية حتى تبقي تابعة له، فأرسلت مصر إلى الصومال خبراء في كافـــة المجالات، وعرضت العديد من الخطط لتطوير الاقتصاد الصومالي، ولكن إيطاليا عرقلت كل محاولاتها.

ومع استقلال الصومال زادت جهود مصر لتطوير اقتصادها للتخلص من السيطرة الغربية، فعقدت معها العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وسعت لزيادة التبادل التجـــاري بينهما وهو ما تحقق بالفعل ولكن بدرجة محدودة نتيجة لامتلاك الأجانب لمعظم وسائل الإنتاج الصومالي والصعوبات الفنية التي أعاقت زيادة هذا التبادل، فعملت مصر علـــى مساعدة الصومال في إنشاء العديد من الصناعات وإدخال بعض الزراعات المرتبطة بهـــا، وقدمت لها القروض والمساعدات المالية وزودتها بخبراء وفنيين في كافة المجالات، كمـــا عملت على زيادة وارداتها من المنتجات الصومالية. ولكن النصف الثاني من الســـتينيات شهد تراجعا في العلاقات الاقتصادية بين مصر والصومال بسبب الضغوط التي عانى منها الاقتصاد المصري من جراء عملية التنمية الاقتصادية أو نفقات الحرب في اليمن ثم أضيف إليها مواجهة أثار هزيمة يونيو ١٩٦٧، وتزايد هذا التراجع بعد انقلاب سياد بـــري في أكتوبر عام ١٩٦٩ واستمر طوال السبعينيات بسبب موقف مصر من تزايـــد النفـــوذ السوفيتي في الصومال، فلم يشهد التبادل التجـــاري بينـــهما أي تغـــيير إلا في أواخـــر السبعينيات حيث تزايدت الواردات المصرية من الصومال.

أما جيبوتي فقد ظلت العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر محدودة للغاية بســـبب موقف الاحتلال الفرنسي من مصر، بينما سمح لإسرائيل بالتوسع الاقتصادي في جيبوتي، ولم تتغير تلك الصورة إلا بعد استقلال جيبوتي ولكن ظل التبادل التجاري بين البلـــدين ضئيلا بسبب ظروف الاقتصاد المصري في نهاية السبعينيات.

وكان لمصر دور كبير في المجال الثقافي في أقطار القرن الأفريقي، فقد سعت للحفاظ على الإسلام في هذه المنطقة التي كانت تشهد نشاطا كبيرا من جماعات التنصير، كما سعت لمواجهة اضطهاد أثيوبيا للمسلمين فيها وفي إريتريا، فعملت أثيوبيا على عرقلة جهود مصر بكل السبل، فلم تجد مصر غير فتح أبوابها للطلاب الأثيوبيين والإريتريين فانتشر هؤلاء الطلاب في مؤسسات مصر التعليمية المختلفة سواء التابعة للأزهر أو لوزارة التربية والتعليم في جميع مراحل التعليم المختلفة، ولكن أعدادهم تأثرت بالأوضاع السياسية التي مرت بها مصر وموقفها من القضية الإريترية فتراجع عددهم في السبعينيات وتراجعت المنح المقدمة لهم.

كما حاولت مصر الحفاظ على العلاقات بين الكنيستين المصرية والأثيوبية ولكنها حرصت في ذات الوقت على عدم التدخل بصورة مباشرة في أي مفاوضات جرت بين الكنيستين حتى لا تتخذ أثيوبيا من ذلك ذريعة تضعف به موقف الكنيسة المصرية، ولكن الأمور سارت على غير ما ترغب فيه مصر، إذ كان هيلاسلاسي يرغب في التخلص من أي سلطة تشاركه النفوذ في أثيوبيا، فسعى بكل الطرق للحصول على استقلال الكنيسة الأثيوبية، وتعمد إثارة المشاكل مع مصر والتدخل في شئون الكنيسة المصرية، وظلت تطالب بصلاحيات من الكنيسة المصرية حتى تم لها الاستقلال في عام ١٩٥٩، وظلت العلاقة بين الكنيستين بعد ذلك علاقة شكلية حتى جاءت الحكومة العسكرية وأنهت هذه العلاقة.

أما بالنسبة للصومال فقد قامت مصر بدور كبير في مواجهة المخططات الغربية لإبعادها عن العالمين العربي والإسلامي، فقام الأزهر بدور كبير لمواجهة المنصرين الذين استغلوا شروط الوصاية للتدفق على الصومال بمساعدة وحماية الإدارة الإيطالية، كما أرسلت مصر بعثات تعليمية تحملت نفقاتها بالكامل لنشر التعليم في الصومال، إلى جانب استقبال الكثير من الطلاب الوافدين إليها سواء في الأزهر أو في المؤسسات التعليمية الأخرى، وقد واجهت مصر في هذا المجال منافسة قوية من إيطاليا على وجه الخصوص.

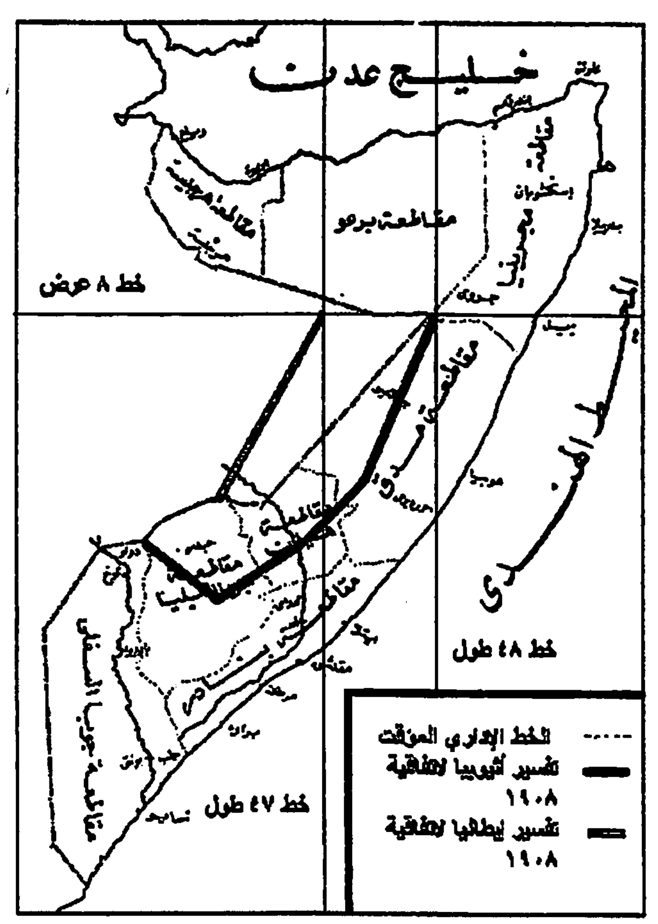
ومع استقلال الصومال زاد دور مصر فيها بدرجة كبيرة فزادت أعداد أعضاء بعثاتها التعليمية إليها، وأدت جهود هذه البعثات إلى تعريب التعليم الابتدائي في الصومال، بعد أن وفرت مصر لها كافة الإمكانيات اللازمة لها، ولكن أعداد المدرسين المصريين وأعداد الطلاب الوافدين من الصومال تأثرت كثيرا بعد انقلاب ١٩٦٩ بسبب علاقات سياد بري مع الاتحاد السوفيت وقراره استخدام اللغة الصومالية على حساب اللغة العربية، وأيضا بسبب الإجراءات المخالفة للشريعة الإسلامية التي طبقتها الحكومة الصومالية، ولكن سرعان ما انهارت علاقات الصومال بالاتحاد السوفيتي فعادت أعداد الطلاب الصوماليين الوافدين بمصر إلى الارتفاع.

أما بالنسبة لجيبوتي فكانت أقل دول القرن الأفريقي نصيبا في المجال الثقافي أيضـــا، فلم يفد طلابها إلى مصر إلا في السبعينات وبأعداد محدودة.

ويتضح من الدراسة الأهمية البالغة التي تمثلها منطقة القرن الأفريقي لمصـــر، الـــتي دفعت حكوماتها المتعاقبة على اختلاف اتجاهاتها لتوجيه اهتمامها تجاه هذه المنطقة، وهذه الأهمية هي التي مازالت تدفع القوى المعادية لمصر للتدخل في هذه المنطقة للعبث بمصالحها في إطار سياسة شاملة لمحاصرة دورها وحرمانها من أي عمق يوفر لها الأمن والاستقرار، فعلى الرغم من تغير الأوضاع السياسة الدولية في الثمانينات وما بعدها على أثر تراجـــع نفوذ الاتحاد السوفيتي ثم انهياره في عام ١٩٩٠، إلا أن الأوضـــاع في منطقـــة القـــرن الأفريقي أصبحت أكثر سوءا بالنسبة لمصر، فقد شهدت المنطقة تغيرات كثيرة تمثلت في عودة النفوذ الأمريكي بقوة إلى أثيوبيا على أثر سقوط نظام منجستو هيلاماريام، وهو ما وفر لإسرائيل وغيرها الفرصة للعمل على إثارة أثيوبيا ضد مصر ومحاربـــة دورهـــا في المنطقة، ثم انهيار الصومال وتمزقها إلى أكثر من دويلة تسودها الفوضى، وابتعاد إريتريـــا بعد استقلالها عن الدول العربية وتقاربها مع الغرب وإسرائيل على الرغم مـــن الجهـــود العربية التي بذلت لمساندتها طوال سنوات الثورة، بالإضافة إلى ذلك استـــمر الوجـــود العسكري الفرنسي في جيبوتي بل ووفر للولايات المتحدة الإمكانية لاستخدام قواعـــدها في أعمالها العسكرية في المنطقة، كل تلك الأوضاع أثرت على مصالح مصر في منطقـــة القرن الأفريقي وهو ما يستلزم مواصلة مصر بذل المزيد من الجهـــود للحفـــاظ علـــى مصالحها في هذه المنطقة ولمواجهة هذه المخاطر.

الملاحـــق

ملحق رقم (١) [1]



خريطة توضح الحدود الصومالية الأثيوبية القائمة وتفسير كل من أثيوبيا وإيطاليا لمعاهدة ١٩٠٨

---

(١) الخريطة من إعداد الباحث استنادا إلى: محافظ أرشيف البلدان، فيلم رقم ٥١، محفظة رقـــم ٧٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٧ الجزء الثاني.

ملحق رقم (٢)[٢]



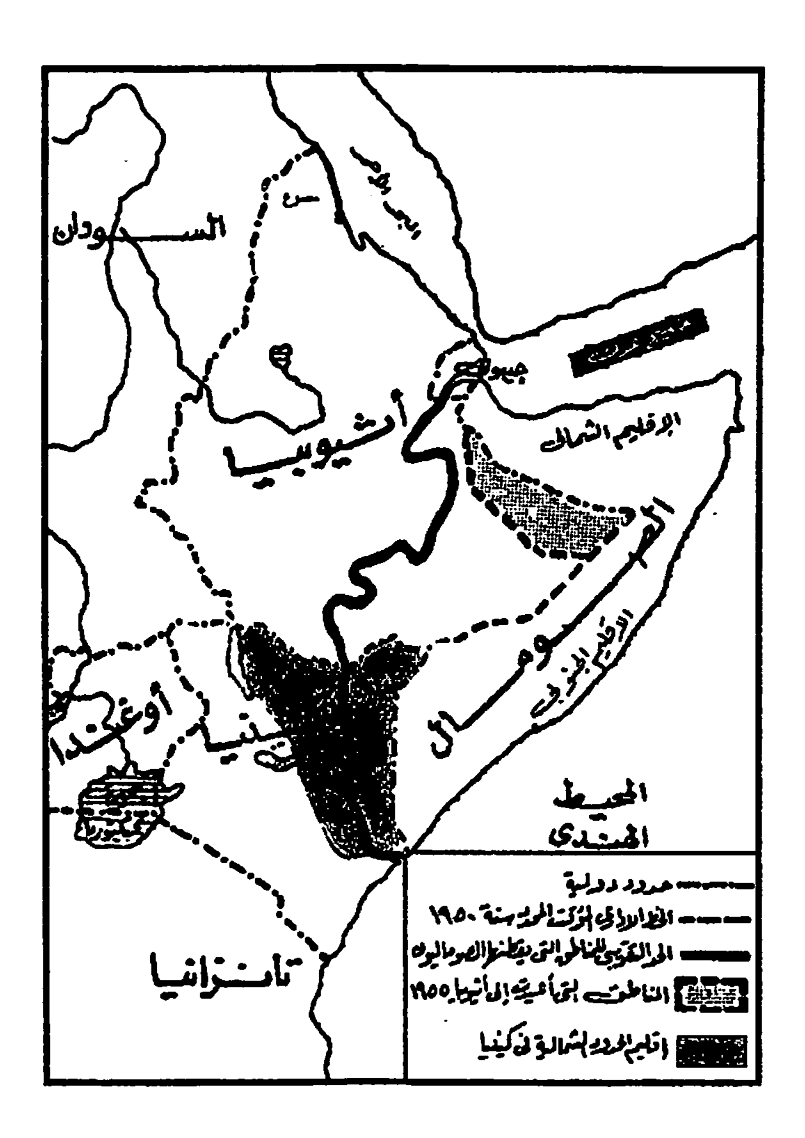
خريطة توضح حدود أثيوبيا في القرن التاسع وتوسعاتها علي حساب جيرانها

وحدودها بعد ضم إريتريا في عام ١٩٦٢

---

(٢) الخريطة نقلاً عن : حمدي السيد سالم، المرجع السابق، ص ١٢٣.

ملحق رقم (٣) [٣]



خريطة توضح المناطق التي يسكنها الصوماليون والمناطق التي استولت عليها أثيوبيا عام ١٩٥٥، وكذا المناطق التي ضمتها بريطانيا لكينيا في عام ١٩٦٣

(٣) المصدر : حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ١٠٢.

ملحق رقم (٤) [٤]

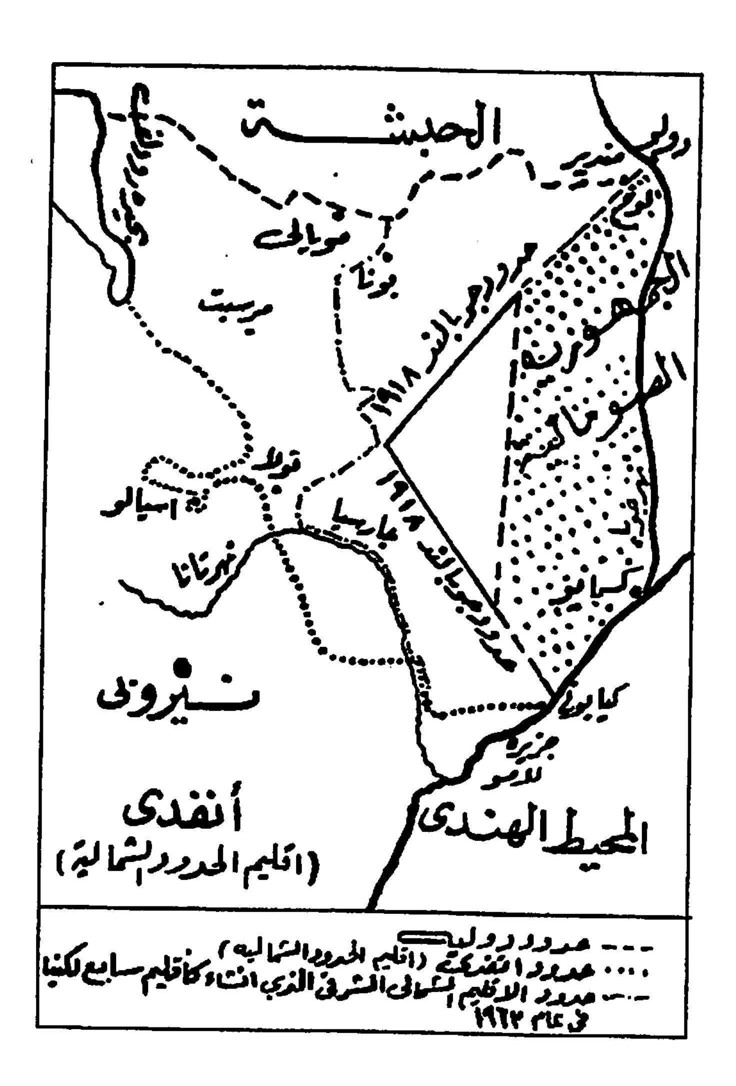


خريطة توضح نقاط الهجوم الأثيوبي ضد الصومال خلال الفترة من مارس ١٩٦٣ حتى مارس ١٩٦٤

---

[٤] المصدر : حمدي السيد سالم، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص ٢٠٧.

ملحق رقم (٥)[٥]

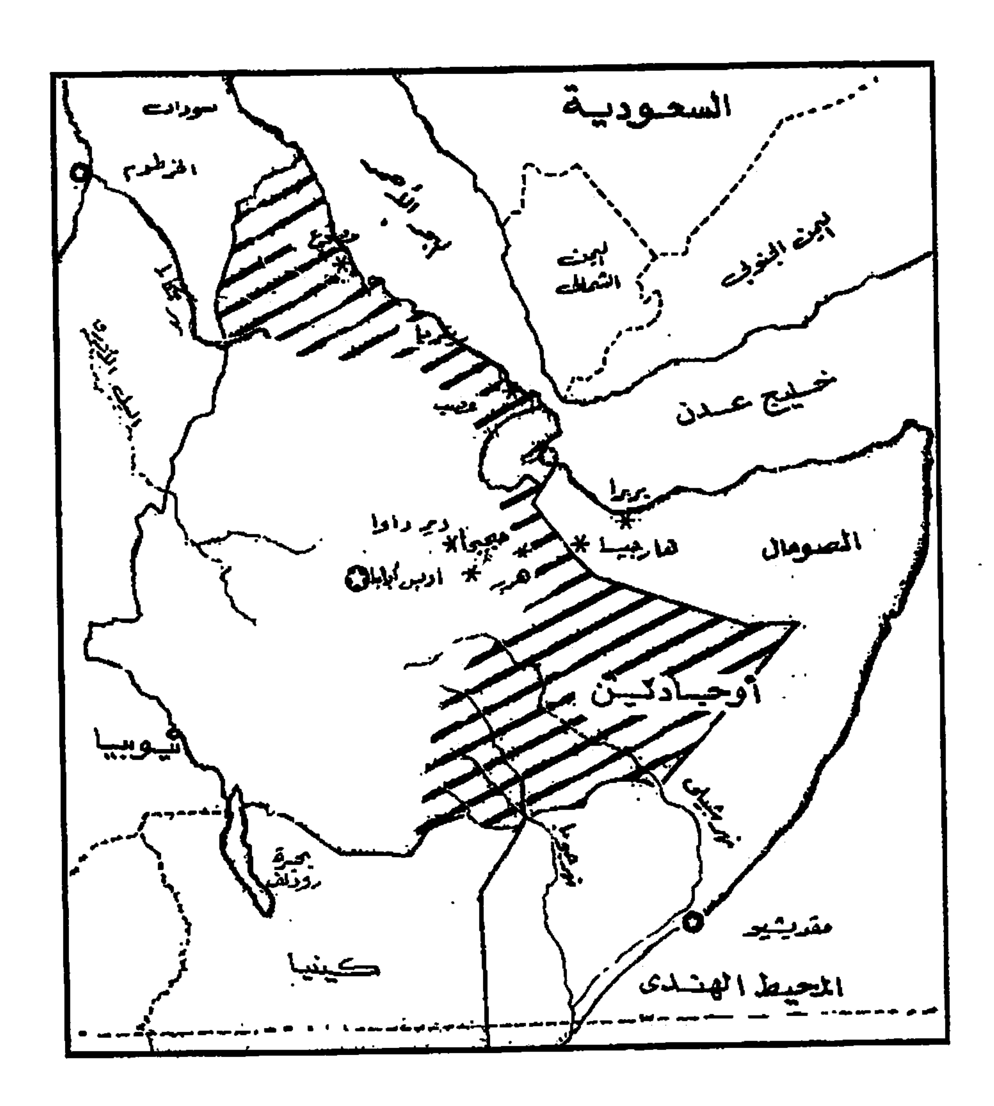


خريطة توضح إقليم أنفدي

---

(٥) الخريطة نقلا عن علي أحمد نور، مرجع سابق، ص ٥٥.

ملحق رقم (٦) [٦]



خريطة توضح العمليات العسكرية التي دارت في منطقة القرن الأفريقي في عامي ١٩٧٧، ١٩٧٨

(٦) المصدر ، السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٦.

المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة

محفوظات دار الوثائق القومية:

(أ): محافظ وزارة الخارجية – الأرشيف السري الجديد:

- محفظة رقم ٢٥٥، ملف رقم ٩ : مذكرات في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- محفظة رقم ٣٣٢، ملف رقم ١٣/١٢٣/١٤٠ ج٢ : تقارير سفارة مصر بأديس أبابا.
- محفظة رقم ٨٣٠، ملف رقم ١٣/١٢٣/١٤٠ ج٢ : العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الأخرى.
- محفظة رقم ٨٣٨، ملف رقم ٣/٧/١٨١ ج١ : القنصليات المصرية في الخارج ؛ ملف رقم ٣/٧/١٨١ ج٤ : تقرير عن أحوال الحبشة السياسية والاقتصادية ؛ ملف رقم ٣/٧/١٨١: القنصليات المصرية في الخارج
- محفظة رقم ١١٣٧، ملف رقم ٢/١١/١ : مياه النيل.
- محفظة رقم ١١٨٧، ملف رقم ١٩/٢١/٧ : المكاتبات المتبادلة مع إدارة الأبحاث.
- محفظة رقم ١١٩٣، ملف رقم ٧/٦٨/٨٠ : زيارة إمبراطور أثيوبيا لمصر.
- محفظة رقم ١٢٠٣، ملف رقم ١٩٣/٢١/٣٧ ج ٣ سياسة مصر الأفريقية.
- محفظة رقم ١٢٢١، ملف رقم ٦/٢/٣: مشروع خزان تانا.
- محفظة رقم ١٢٣٦، ملف ٢/٩/٣٨ م : النيل.
- محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ٣/١/٤ : اتجاه الغرب في أفريقيا.
- محفظة رقم ١٢٤٨، ملف رقم ١/٢/٤ : السياسة الغربية.
- محفظة رقم ١٢٦٢، ملف ١٧/٣٦٩/٢ ج١: تقارير مكتب مصر في الصومال ؛ ملف رقم ١٧/٣٦٩/٢: تقارير مكتب مصر في الصومال.
- محفظة رقم ١٢٧٥، ملف رقم ١/٥٦/٢: إنشاء مفوضية الحبشة.
- محفظة رقم ١٢٧٦، ملف ٢٠/١٤٢/٤ : مؤتمر نيروبي ؛ ملف ٢٠/١٤٢/٤ : محطة لاسلكية بأديس أبابا تتصل بالصهيونيين ؛ ملف رقم ١٢/٦٦/٨٥ : الإذاعة المصرية.
- محفظة رقم ١٣١١، ملف رقم ٦/١٣٠/٩٤: بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة ؛ ملف رقم ٨/١٣٠/٩٤: البعثات الأزهرية في الصومال.
- محفظة رقم ١٣١٦، ملف ٧/٥٠/٢ ج٢ ؛ ملف رقم ٧/٦٦/٩٨ : تغيير لقب الملك إلى لقب ملك مصر والسودان.

- محفظة رقم ١٣١٩، ملف رقم ١/٦٨/٩٤ ج٢، ج ٣: المسائل الدينية الحبشية ؛ ملف رقم ٥/٦٨/٩٤ : البعثات التبشيرية الأجنبية في أثيوبيا.
- محفظة رقم ١٣٢٠، ملف رقم ٦/٤٨/٩٤: بعثات التبشير المسيحية.
- محفظة رقم ١٣٢٢، ملف رقم ٤/١٢٣/٩٤ : الدعاية ضد الإسلام في الخارج ؛ ملف رقم ٦/٦٨/٩٤ : حالة المسلمين في الحبشة.
- محفظة رقم ١٣٣٤، ملف رقـــم ٤/١٦/١ ؛ ملف رقـــم ١٤٢/٤/١٣٠ ؛ ملف رقـــم ٦٨/٤/١٣٠ : ملف العلاقات التجارية بين مصر والحبشة. .
- محفظة رقم ١٣٥٦، ملف رقم ١/٦٨/١٠٢.
- محفظة رقم ١٣٧٦، ملف رقم١٠٣/١٢٢/١٠٣ : اقتراح إنشاء قنصلية مصـــرية في مقديشيو.
- محفظة رقم ١٣٨٣، ملف رقم ٥٨/٢/١٢٢ : القنصلية العامـــة لجمهوريـــة مصـــر بمقديشيو.
- محفظة رقم ١٣٩٣، ملف رقم ٢٢/١١/٣٨ ج٢: المسائل المعلقة بين مصر وإيطاليا ؛ ملف رقم ١/٦٨/٩٤ : العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الأثيوبية.
- محفظة رقم ١٤٠٧، ملف رقم ١/٦٧/٣٨ ج ٢، ج ٣: خزان بحيرة تانـــا ؛ ملـــف ١٣/٦٧/٣٨ : محاولة أثيوبيا عقد اتفاقية صداقة مع السودان وساحل الذهب، ملـــف رقم ٩/٦٧/٣٨: مقترحات بشأن توثيق العلاقات المختلفة بين مصر وأثيوبيا.
- محفظة رقم ١٤١٠، ملف ١٠/٦٧/٣٨ ج ١ : خزان بحيرة تانا.
- محفظة رقم ١٤٢٠، ملف رقم ٣٠/٥٢/٤ : مؤتمر لندن ١٦ أغسطس ١٩٥٦.
- محفظة رقم ١٤٥٣، ملف رقم ٣٢/٥٢/٤ : مؤتمر لندن الثاني ؛ ملف رقم ٣٢/٥٢/٤ ج٢: مقترحات مصر لحل مشكلة القناة ؛ ملف رقم ٣٢/٥٢/٤ج٣: مؤتمر القـــاهرة لبحث أزمة قنال السويس.
- محفظة رقم ١٤٧٣، ملف ١٦/١/١٢٤ ج ١: مشروع السد العالي ؛ ملـــف رقـــم ١٣/١/١٢٤ : طلب إجراء مباحث عن الري ببلاد الحبشة.
- محفظة رقم ١٥٢٢، ملف رقم ٢/٩٣/٢١ ج ١، ج ٢ : انتداب أساتذة مصريين بالصومال ؛ ملف رقم ٣/٩٣/٢١ ج١.
- محفظة رقم ١٥٢٦، ملف رقم ١٢/٩/٣٨ ج ٢ : الاتفاقيات الحبشية البريطانية
- محفظة رقم ١٥٣٢، ملف رقم ٢/٤٧/٣٤: ما تنشره الجرائد الأثيوبية عن مصر،ملف رقم ١/٣٣/٣٤.
- محفظة رقم ١٥٤٤، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٧: المجلس الاستشاري في الصومال ؛ ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ ج ٦ : المجلس الاستشاري للوصاية على الصومال.
- محفظة رقم ١٥٧٧، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج٢، ج٤، ج٥: المجلـــس الاستشـــاري في الصومال.
- محفظة رقم ١٥٨٢، ملف ١/٦٩/١٣٩ ج ١، ج ٣: تقـــارير مكتـــب مصـــر في الصومال، تقرير شهر أبريل ١٩٥٣.

- محفظة رقم ١٥٨٥ : إريتريا.
- محفظة رقم ١٥٩٦، ملف رقم ١/٦٩/١٣٩ : هيئة الأمم المتحدة.
- محفظة رقم ١٥٩٧، ملف رقم ١/٦٩/٣٧ ج ٢ : مركز إريتريا السياسي.
- محفظة رقم ١٦١٧، ملف ٤/٩٨/٢١.

(ب) محافظ أرشيف البلدان:

محافظ السودان

- فيلم رقم ٧، محفظة رقم ١٠، ملفات أرقام ١، ٤.
- فيلم رقم ٨، محفظة رقم ١٢، ملف رقم ١.

محافظ الصومال

فيلم رقم ٤٩

- محفظة رقم ٧٦، ملفات أرقام ٥، ٢/٨١/٧٧٣ ج٢.
- محفظة رقم ٧٧، ملف رقم ٢/٨١/٧٧٣ ج٢.

محافظ أديس أبابا

فيلم رقم ٥٠ :

- محفظة رقم ٣٤، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج١ : التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا ؛ ملف رقم ٥٧/١/٢٣ : التقارير السياسية لسفارة مصر بأديس أبابا.
- محفظة رقم ١٤٧، ملف رقم ١/٣/٨٧٦: اقتراح إنشاء قنصلية مصرية في أسمره.
- محفظة رقم ٢٢٩، ملف رقم ٢،٩ : في شأن الإذاعات المصرية الموجهة لأثيوبيا.
- محفظة رقم ٧٨، ملف رقم ١/١/٢ : تقارير سرية من المفوضية الملكية المصرية بأديس أبابا.
- محفظة رقم ٧٩، ملف رقم ١ : التقارير المختلفة لسفارة مصر بأديس أبابا.

  فيلم رقم ٥١
- محفظة رقم ٨٠، ملف رقم ٣/٧/٢٢٥ ج ١، ج٢.

(ج) محافظ مجلس الوزراء:

- محافظ مجلس الوزراء، السودان، محفظة رقم ٣أ، مؤتمر بحيرة تانا، مشروعات النيل.

(د) محافظ عابدين:

- محفظة رقم ١٣٢.

  الأزهر الشريف :
- تقرير بعثة الأزهر في إريتريا والحبشة في نوفمبر ١٩٥٤.

وزارة التربية والتعليم :

- إدارة الإعارات : مجموعة الأوامر التنفيذية الخاصة بإعارة المدرسين المصريين إلى دول القرن الأفريقي خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٦.
- إدارة العلاقات الثقافية، الاتفاقيات الثقافية بين مصر والصومال وأثيوبيا.

ثانياً : وثائق منشورة

(أ) وثائق بالعربية :

- تقرير مجلس الشورى المصري، دور الانعقاد العادي الثالث، لجنة الشئون العربيـــة والأمن القومي، ٢٤/ أكتوبر ١٩٨٢.
- وزارة الخارجية، مجموعة المعاهدات ١٩٦١ ؛ مجموعة المعاهدات ١٩٦٥.
- وزارة الخارجية، قرارات وبيانات وتوصيات منظمة الوحدة الأفريقيـــة ١٩٦٣- ١٩٨٣، القاهرة ١٩٨٥.
- وزارة الخارجية، مصر ونهر النيل، القاهرة ١٩٨٣.

– وثائق جامعة الدولة العربية

- تقارير الأمين العام لجامعة الدول العربية.٦٥، ٦٨
- محاضر جلسات دور الانعقاد العادي ٦٨،٥٧،٥٦ لمجلس جامعة الدول العربية.

– وثائق جبهة التحرير الإريترية

- تقرير سري حول التعاون العسكري والتفاهم بين أثيوبيا وإســـرائيل أغســـطس ١٩٧٨.
- تقرير عن التطورات في أثيوبيا أكتوبر ١٩٧٤.
- جدول بالدعم العربي للثورة الإريترية خلال عام ١٩٧٧.
- معلومات حول التحرك السوفيتي ونشاطاته في اليمن الديمقراطية الشـــعبية عـــام ١٩٧٩.
- نداء الشعب الإريتري إلى المؤتمر الثاني لملوك ورؤساء الـــدول العربيـــة ســـبتمبر ١٩٦٤.

(ب) وثائق الأمم المتحدة:

- Trusteeships Council Official Records, Report of Trusteeships Council, A/C.4/227, 10 November 1954.
- United Nations, Official Records of the General Assembly. Third Session, part II.
- United Nations Advisory Concil on Somaliland Records.
- United Nations Yearbook, Vol. 1950, 1956.
- United Nation Blue Books Series; Vol., 12 (The United Nations and the Independence of Eritrea), Department of Public Information, United Nations, New York 1996.

- United Nations Yearbook of International Trade Statistics (1958 – 1961 – 1962 – 1963 – 1964 – 1965 – 1971 - 72-73 – 73 – 1977 - 1980 – 1981).
- United Nations International Financial Statistics, Vol. XXXII, May 1979.

(ج) الوثائق الأجنبية

وثائق أمريكية :

- Department of State, Foreign Relations of U.S.:
- 1946 , Vol. II (Council of Foreign Ministers).
  1946 , Vol. III: (Paris Peace Conference).
  1948, Vol. III.
  1950, Vol. V.
  1955- 1957, Vol. XVI (Suez Crisis).
  1955- 1957, Vol. XVIII.
  1958-1960, Vol. XIV.
  1958-1960, Vol. XVI.
  1961-1963, Vol. XXI.
  1964-1968, Vol. XXIV.
- Department of State, US Treaties and other International Agreements, (1953, Vol. 4, Part 1).
- Clyde R. Mark , Egypt - United States Relations (Report for Congress , May 5 , 2003.

وثائق سوفيتية:

- International History Project (CWIHP), Selected Documents of the Soviet policy in The Horn of Africa , Cold War New Evidence on the Horn of Africa 1977-78,

وثائق بريطانية:

- F.O. 1015/138, Notes on the Beni Amer Society.
- F.O. 1015/138,Tribal Administrated in the Western Province of Eritrea.
- F.O. 1015/853, Detail the almost Universal Support enjoyed by the Moslem League in the western province.
- F.O. 371/73802, Memorandum of Somali young League to the Chief Administrator in Somalia 5 October 1949.
- F.O. 371/73802, Memorandum of Somali young League to the General Assembly of United Nations, 11 September 1949.

ثالثا : نشرات وإحصائيات:

- إدارة التعبئة العامة، الكتاب السنوي للإحصائيات العامة للجمهورية العربية المتحدة١٩٥٢-١٩٦٠.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرات تجارة مصر الخارجية ١٩٧٠-١٩٨١.
- مجمع البحوث الإسلامية : أعداد مبعوثي الأزهر للدعوة بمنطقة القرن الأفريقي.

• نشرة بنك مصر، النشرة الاقتصادية ، السنة الخامسة العدد الأول يونيو ١٩٦٠.
• وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للوافدين، إحصاء عن الطلاب الوافدين لمصـــر في الفترة من عام ١٩٧٥ — ١٩٨٠.
• وزارة الزراعة، نشرة المركز المصري الدولي للزراعة، حقـــائق وأرقـــام، القـــاهرة ١٩٨٢.

رابعاً : الصحف والمجلات :

(أ) بالعربية

• جريدة الأخبار: أعداد
١٢ يونيو ١٩٨٠ — ١ مارس ١٩٦٤ — ١٤فبراير ١٩٦٤ — ٦ يونيو ١٩٨٠

• مجلة الأزهر:
— المجلد ٢٤، الجزء السادس، جمادى الآخرة ١٣٧٢ هـــ- فبراير ١٩٥٣.
— المجلد ٤٨، الجزء التاسع، عدد ذو القعدة ١٣٩٦ هـــ - نوفمبر ١٩٧٦.
— السنة ٤٨، الجزء السابع، رمضان ١٣٩٦ هـــ - سبتمبر ١٩٧٦.
— المجلد ٤٩، الجزء الخامس، رجب ١٣٩٧ هـــ - يوليو ١٩٧٧.

• جريدة الأهرام : أعداد
٧ أكتوبر ١٩٤٩
١٣أكتوبر١٩٤٩
١٤ أكتوبر ١٩٤٩
١٧ أكتوبر ١٩٤٩
١٩أكتوبر١٩٤٩
١٦ مارس ١٩٥٠
٢٥ فبراير ١٩٥٠
٦ مارس ١٩٥٥
٣ يونيو ١٩٥٥
١٥ أكتوبر ١٩٥٦
٢٧ أكتوبر ١٩٥٩
١٥ مايو ١٩٦٣
١٨ مايو ١٩٦٣
٢٥ مايو ١٩٦٣
٢٧ مايو ١٩٦٣
٢٩ مايو ١٩٦٣
٩ يونيو ١٩٦٣
١٤ فبراير ١٩٦٤
١٥ فبراير ١٩٦٤
١٦ فبراير ١٩٦٤
١٧ فبراير ١٩٦٤
١٨فبراير ١٩٦٤
١ يونيو ١٩٦٥
١٩ يونيو ١٩٦٥
١٠ سبتمبر ١٩٦٦
٧ نوفمبر ١٩٦٦
١١ يوليو ١٩٦٨
٢٥ يناير ١٩٧٠
١٥ يوليو ١٩٧٣
١٧ نوفمبر ١٩٧٣
١٩ أغسطس ١٩٧٤
٢٥ أكتوبر ١٩٧٤
٢٦ أكتوبر ١٩٧٤
٢٧ أكتوبر ١٩٧٤
٢٨ أكتوبر ١٩٧٤
١٠ يناير ١٩٧٥
٢١ يناير ١٩٧٥
١١ فبراير ١٩٧٥
١٢ أبريل ١٩٧٥
٢٠ يونيو ١٩٧٥
١٥ يوليو ١٩٧٣
١٠ يونيو ١٩٧٦
٢٩ مايو ١٩٧٧
١٤ سبتمبر ١٩٧٧
١٦ يناير ١٩٧٨
٨ فبراير ١٩٧٨
١١ فبراير ١٩٧٨
١٨فبراير ١٩٧٨
٢٤ فبراير ١٩٧٨
١٠ مارس ١٩٧٨
١٣ سبتمبر ١٩٧٨
٢١ نوفمبر ١٩٧٨
٤ مايو ١٩٧٩
٥ أكتوبر ١٩٧٩

• جريدة الجمهورية: أعداد
٢٥ يونيو ١٩٥٩ — ٢٨ مايو ١٩٥٩ — ٢٩ مايو ١٩٥٩ — ٢٩ يونيو ١٩٥٩

١٦ يوليو ١٩٦٠ ٥ أغسطس ١٩٦٠ ٧ أغسطس ١٩٦٠ ٢٨ أغسطس ١٩٦٦
٢٩ أغسطس ١٩٦٦ ٢٧ مايو ١٩٨٠

- مجلة حوادث عربية (لبنانية)، عدد ٧ مارس ١٩٨٠.
- مجلة السياسة الدولية : أعداد

٣ يناير ١٩٦٦	١٥ يناير ١٩٦٩	٤٠ أبريل ١٩٧٥
٧ يناير ١٩٦٧	١٩ يناير ١٩٧٠	٥٢ يناير ١٩٧٨
٨ يوليو ١٩٦٨	٢٣ أكتوبر ١٩٧٠	٥٣ أبريل ١٩٧٨
٩ يوليو ١٩٦٧	٢٦ أكتوبر ١٩٧١	٥٥ يناير ١٩٧٩
١٢ أبريل ١٩٦٨	٣١ يناير ١٩٧٣	٥٤ يوليو ١٩٧٨
١٣ يوليو ١٩٦٨	٣٣ يوليو ١٩٧٣	٥٩ يناير ١٩٨٠
١٤ أكتوبر ١٩٦٨	٣٥ يناير ١٩٧٤	١٤ أبريل ١٩٩١

- جريدة المصور، عدد ١٠ أغسطس ١٩٤٥.
- مجلة منبر الإسلام.
- السنة ٣٩، العدد ٥، جمادى الأولى ١٤٠١ هـ، مارس ١٩٨١، القاهرة.
  عدد خاص بمناسبة العيد الألفي للأزهر الشريف، ٥/ ١٤٠٣ هـ، مارس ١٩٨٣.
- مجلة النهار (اللبنانية)، عدد ١٣ سبتمبر ١٩٧٨.
- كورير دي لا صوماليا (الصومال الإيطالي)، عدد ٢٧ مارس ١٩٥٧.

(ب) بلغة أجنبية

- The Middle East Journal, Vol. 35, No. 2, Spring 1981.
- Ethiopian Herald :
  - No. 9, 3rd Vol. August 25, 1945.
  - , No. 22, 4th Vol., December 9, 1946.
  - No. 50, 5th Vol., June 9, 1947.

خامسا : المراجع

(أ) مراجع بالعربية

- إجلال محمود رأفت، إبراهيم نصر الدين، القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، درا النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٥.
- أحمد برخت ماح، وثائق عن الصومال والحبشة وإريتريا، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٢.
- أحمد بهاء الدين، مؤامرة في أفريقيا، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧.
- أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨١.

- أمين إسبر، مسيرة الوحدة الأفريقية، دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٢.
- أمين إسبر، أفريقيا والعرب، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٠.
- أمين سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٠.
- أمين شاكر وسعيد العريان، أضواء على الحبشة، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- أنتوني سوريال عبد السيد، الاستقلال الذاتي لكنيسة أثيوبيا : دراسة للمفاوضات التي جرت بين الكنيستين القبطية والأثيوبية ١٩٤١ – ١٩٥٩، القاهرة ١٩٩٢.
- أيمن السيد عبد الوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية : ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٠٠٤.
- تمام همام تمام، تطور حركة الجهاد الوطني في الصومال ١٩٠٠-١٩٦٠، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٣.
- جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٩.
- جلال يحيى، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٧.
- جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.
- جلال يحيى و محمد نصر مهنا، الموانئ ومشكلاتها في العلاقات الدولية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.
- جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت.
- جميل مصعب محمود، القضية الإرترية منذ تسوية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٨، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٠.
- جواد فرح، جمهورية جيبوتي : مولد دولة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٨٢.
- حامد إسماعيل سيد احمد، الاستعمار الصهيوني في أسيا وأفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦.
- حامد صالح تركي، إريتريا والتحديات المصيرية : دراسة وثائقية في الشعب الإريتري وكفاحه المسلح، الطبعة الثانية، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٧٩.
- حامد عمار، علاقات مصر بالدول الأفريقية في العصور الوسطى، مكتبة الدار العربية للكتاب ، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٦.
- حسن البدري، حرب التواطؤ الثلاثي : العدوان الصهيوني الأنجلو فرنسي على مصر خريف ١٩٥٦، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ١٩٧٧.
- حسن مكي محمد احمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير (قرن أفريقيا) ١٨٨٧-١٩٨٦، الخرطوم ١٩٩٠.
- حسين الطنطاوي، فكر عبد الناصر وتحليل سياسي لفكر عبد الناصر : فلسفة ونضال الزعيم الخالد، القاهرة ١٩٧١.
- حلمي شعراوي، العرب والأفريقيون وجها لوجه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٤.

- حمدي السيد سالم، الصومال قديماً وحديثاً، الجزء الأول، مقديشيو ١٩٦٥.
- حمدي الطاهري، جيبوتي : أمن البحر الأحمر، القاهرة ١٩٧٧.
- حمدي الطاهري، خمس سنوات سياسة، مطبعة النصر، القاهرة ١٩٨٢.
- حمدي الطاهري، مستقبل المياه في العالم العربي، القاهرة ١٩٩١.
- حمدي حافظ، العدوان الثلاثي على مصر : المقدمات – الأحداث – الوثائق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة د.ت.
- خديجة عبد الله النبراوي، الأزهر والدعوة الإسلامية في الداخل والخارج، من عام ٩٧٠ م إلى ١٩٧٠، بحث غير منشور بمكتبة الأزهر الجديدة.
- راشد البراوي، الصومال الكبير حقيقة وهدف، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦١.
- راشد البراوي، مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦٠.
- رشدي سعيد، نهر النيل : نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، الطبعة الأولى، دار الهلال، القاهرة ص ٢٤٥،٣٠١.
- زاهر رياض، الإسلام في أثيوبيا، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة ١٩٦٤.
- زاهر رياض، تاريخ أثيوبيا، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٦٦.
- زاهر رياض، مصر وأفريقيا، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٧٦.
- سلوى محمد لبيب، العلاقات السياسية وأثرها على اقتصاديات حوض النيل، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية رقم ٢١، القاهرة ١٩٨٦.
- السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإرترية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٧.
- السيد رجب حراز، الأمم المتحدة وقضية إرتريا ١٩٤٥ – ١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٤.
- السيد رجب حراز، إرتريا الحديثة ١٥٥٧-١٩٤١، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤.
- السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.
- شوقي عطا الله الجمل، الأزهر ودوره السياسي والحضاري في أفريقيا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٨.
- شوقي عطا الله الجمل، الدور الأفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، سلسلة مصر النهضة (٥)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.
- شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (١٨٦٣-١٨٧٩)، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة د.ت.
- شوقي عطا الله الجمل، تاريخ سودان وادي النيل، الجزء الثاني،القاهرة ١٩٦٩.
- شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.

- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٤٩، الكويت ١٩٨٢.
- صلاح العقاد، مأساة يونيو : حقائق وتحليل، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصـــرية، القاهرة ١٩٧٥.
- صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠.
- طاهر إبراهيم فداب، حركة تحرير إريتريا ومسيرتها التاريخية (١٩٥٨-١٩٦٧)، مطابع الشروق القاهرة ١٩٩٤.
- طلعت مسلم، التعاون العسكري العربي، مركز دراسات الوحدة العربيـــة، بـــيروت ١٩٩٠.
- عادل حموده، عبد الناصر : الحروب الخفية مع المخابرات الأمريكية، الـــدار العربيـــة للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٩.
- عادية العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإســـرائيلي، الطبعة الأولى، دار الأفق الجديدة، بيروت ١٩٩٨.
- عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨.
- عبد الرازق الفارس، السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العـــربي ١٩٧٠ – ١٩٩٠، بيروت ١٩٩٣.
- عبد الله المرسي العقالي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، الطبعـــة الأولى، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة ١٩٩٦.
- عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي : التنـــافس بين استراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤.
- عبد المنعم عبد الحليم، الجمهورية الصومالية، القاهرة ١٩٦٠.
- عثمان صالح سبي، تاريخ إريتريا، دار الكنوز الأدبية، بيروت ١٩٨٤.
- علي أحمد نور، النزاع الصومالي الأثيوبي، القاهرة ١٩٧٨.
- علي الشيخ أحمد أبو بكر، الصومال وجذور المأساة الراهنة، دار إبن حـــزم، بـــيروت ١٩٩٢.
- علي عبده إبراهيم، مصر وإفريقية في العصر الحديث، دار القلم، القاهرة ١٩٦٢.
- عواطف عبد الرحمن ، حلمي شعراوي، إسرائيل وأفريقيا ٤٨-١٩٨٥، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة د.ت.
- فؤاد المرسي خاطر، حول الفكرة العربية في مصر : دراسة في تاريخ الفكر السياســـي المصري المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥.
- كامل زهيري، النيل في خطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨.
- كولين ليجوم، الجامعة الأفريقية : دليل سياسي موجز، سلسلة دراسات أفريقيا رقم ٩، ترجمة أحمد محمود سليمان، مراجعة عبد الملك عوده، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٧٨.

- لجنة كتب سياسية، أفريقيا والاستقلال الاقتصادي، مجموعة كتب سياسية، العدد ٣٥٠، الدار القومية للطباعة والنشر د.ت.
- ماجي الحلواني، مداخل الإذاعات الموجهة، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٨٢.
- مجدي حماد، صراع القوى الكبرى في أفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٧.
- مجدي حماد، إسرائيل وأفريقيا : دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٦.
- مجدي نصيف، عاصفة على قرن أفريقيا : دراسة في الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة في المحيط الهندي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٧.
- محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي في عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٧.
- محمد حسنين هيكل، الانفجار ١٩٦٧، الطبعة الأولى، مركز القاهرة لترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠.
- محمد زهير حامد البابلي، في ربوع الصومال، القاهرة ١٩٦٤.
- محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية — البريطانية، الجزء الأول، القاهرة ١٩٥٢.
- محمد عبد المنعم خفاجي، الأزهر في ألف عام، الطبعة الأولى، المطبعة المنيرية بالأزهر، القاهرة ١٩٥٥.
- محمد عثمان أبو بكر، عثمان صالح سبي الثورة الإريترية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة ١٩٩٨.
- محمد عثمان أبوبكر، الحركة الطلابية الإريترية ودورها في الثورة، مركز القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر للدراسات الاستراتيجية والأبحاث، القاهرة ١٩٩٤.
- محمد عثمان أبوبكر، تاريخ إريتريا المعاصر أرضا وشعبا، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٥.
- محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد رقم ٧ يوليو ١٩٧٨، الكويت ١٩٧٨.
- محمد علي العويني، سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا، القاهرة ١٩٨٢.
- محمد علي حوات، مضيق باب المندب : أهميته الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة د.ت.
- محمد فؤاد شكري، مصر والسودان : تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠-١٨٩٩، القاهرة ١٩٥٧.
- محمد فريد السيد حجاج، صفحات من تاريخ الصومال، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

- محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٥٩.
- محمد محمد فائق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢.
- محمد لطفي جمعه، بين الأسد الأفريقي والنمر الإيطالي، مطبعة دار المعارف، القــاهرة ١٩٤٧.
- محمود رياض، مذكرات محمود رياض ١٩٤٨-١٩٧٨، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٨٧.
- محمود علي تورياري، قضية القرن الأفريقي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.
- محمود فوزي، البابا كيرلس وعبد الناصر، الطبعة الثانية، دار الوطن للنشر، القــاهرة ١٩٩٣.
- محمود نعناعة، إسرائيل والبحر الأحمر، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٤.
- ممتاز العارف، الحبشة بين مأرب وأكسوم، القاهرة د.ت.
- منذر خدام، الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربيــة، بيروت ٢٠٠١.
- نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإســرائيلي أكتــوبر ١٩٧٣ – سبتمبر ١٩٧٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهــرة ١٩٨٢.
- نجيب صالح، العصر الإسرائيلي من قناة السويس إلى باب المندب، دار أقرأ، بــيروت ١٩٨٣.
- هانسون بلدوين، استراتيجية للغد : الاستراتيجية الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٠، ترجمة : محمود خيري، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٢.
- هيلين كارير دانكوس، السياسة السوفيتية في الشــرق الأوســط، مركــز البحــوث والمعلومات، القاهرة د.ت.
- وزارة الخارجية، الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ٨١ – ١٩٩١، القــاهرة ١٩٩٢.
- ياسر عبد القادر، التغلغل الصهيوني في أفريقيا : إشارة للعلاقات الصهيونية الأثيوبيــة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٩٣.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيــروت ١٩٧٩.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٢ مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيــروت ١٩٨٢.
- يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣، الهيئة المصرية العامــة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.

(ب) المراجع الأجنبية

- Abdisalm, M., Cold War Fallout: Boundary Politics and Conflict in the Horn of Africa, New York 1977.
- Abir, M., Oil, Power and Politics: Conflict in Arabia, The Rad Sea and Gulf, London 1974.
- Addel-Moneim, A., Egypt's Foreign Policy in Africa with Particular Reference to Decolonization and Apartheid within the United Nations 1952-1970, John's University, New York 1973.
- Adelman, J., R., and Palmieri, D., A., The Dynamic of Soviet Foreign Policy, New York 1989.
- Albright, D., (Ed.), Africa and International Communism, Indiana University 1980.
- Aliboni, R., Red Sea Region : Local Actors and the Superpower, London 1981.
- Brzezinski, Z., Memoirs of the National Security Adviser 1977- 1981, New York 1983.
- Chazan, N., and others, Politics and Society in Contemporary Africa, Colorado 1992.
- Connell, D., Against all Odds: A Chronicle of the Eritrean Revolution, The Red Sea Press, New Jersey 1993.
- Dines, M., The Ethiopian Red Terror, in: Davidson, B., Behind the War in Eritrea, New York 1980.
- Erlich, H., Ethiopia and the Challenge of Independence, Colorado 1986.
- Erlich, H., Ethiopia and the Middle East, London 1994.
- Erlich, H., The Struggle over Eritrea (1962-1978): World Revolution in the Horn of Africa, 1990.
- Erlich, H., The Cross and the River: Ethiopia, Egypt, and the Nile, New York 2001.
- Farer, T., J., War Clouds on the Horn of Africa: A Crisis for Détente, New York 1976.
- Freedman, R., O., Moscow and the Middle East Soviet Policy since the Invasion of Afghanistan, New York 1991.
- Freedman, R., O., Soviet Policy toward the Middle East since 1970, New York 1978.
- Fulden, D., G., The Geography of the Red Sea Region, Durham 1978.
- Garthof, R., L., Detent and Confrontation: American - Soviet Relations, Washington 1994.
- Gebre-Medhin, J., Peasants and Nationalism in Eritrea, A Critique Ethiopian Studies, New Jersey 1989.
- Giorgis, D., W., Red Tears : War, Famine and ReVolution in Ethiopia, The Red Sea Press, New York 1989.
- Gorman, R., F., Political Conflict on the Horn of Africa, New York 1981.
- Greenberg, H., Behind the Egyptian Sphinx: Nasser's Strange Bedfellow, Prelude to World War III?, Philadephia 1960.
- Greenfield, R., Ethiopia: A new Political History, London 1969.
- Hansson, G., The Ethiopian Economy (1974-1994): Ethiopia Tikdem and after, London 1995.
- Holcomb, B., Invetion of Ethiopia, The Red Sesa Press, New Jersey 1990.
- Ismael, T., The U.A.R. in Africa : Egypt's Policy under Nasser, North Western University Press, Evanston 1971.
- Jawatkar, K., S., Diego Garcia in International Diplomacy, Bombay 1983.
- Kebbede, G., The State and Development in Ethiopia Humanities Press, New Jersey 1992.
- Kessler, D., The Falasha: A short History of the Ethiopian Jews, London 1996.
- Korn, D., A., Ethiopia, The United States, and the Soviet Union, Carbondale 1986.
- Laitin, D., and Samanter, S., Nation in Search of State, Colorado 1987.
- Lefebvre, J., Arms for the Horn: US Security Policy in Ethiopia and Somalia 1953-1991, New York 1991.

- Lefort, R., Ethiopia: An Heretical Revolution, Translated by: Berret, A., M., New Jersey 1983.
- Legum, C., Middle East Contemporary Survey, Vol. 1 (1976-1977), New York 1978.
- Legum, C.,(Ed.), Middle East Contemporary Survey, Vol. 2, 1977-1978, New York 1979.
- Lenczouski, G., Soviet Advances in the Middle East, Washington 1971.
- Lewis, M., A Pastoral Democracy: A Study of Pastarolism and Politics among the Northern Somali of the Horn of Africa, Oxford University Press, London 1961.
- Lipsky, G., Ethiopia: Its People its Society, its Culture, New Haven 1962.
- Meinardus, O. F., The Copts in Jerusalem, Cairo 1960,.
- Mikesell, R., and Chenery, H., Arabian Oil, The University of North Carolina Press, New York 1949.
- Mubarak, J., From Bad Policy to Chaos in Somalia, London 1996.
- Negash, T., Eritrea and Ethiopia: The Federal Experience, Uppsala 1997.
- Ojo, O., Africa and Israel: Relations in Perspective, Colorado, 1988.
- Ottaway, M. and D., Ethiopia: Empire in Revolution, New York 1978.
- Patman, R., G., The Soviet Union in the Horn of Africa: The Diplomacy of Intervention and Disengagement, Colorado University 1990.
- Perham, M., The Government of Ethiopia, London 1948.
- Peters, J., Israel and Africa, London 1992.
- Schraedr, p., United States Foreign Policy toward Africa: Instrumentalism Crisis and Change, Cambridge University Press 1994.
- Schwab, P., Ethiopia: Politics, Economics, and Society, London 1985.
- Summerfield, D., From Falashs to Ethiopian Jews, The External Influences for Change 1860-1960, New York 2003.
- Thomson, A., A., An Introduction to African Politics, London 2000.
- Tiruneh, A., The Ethiopian Revolution (1974 -1987), A Transformation from an Aristocratic to Totalitarian Autocracy, London 1993.
- Touval, S.S., Somali Nationalism : International Politics and the Drive for Unity in the Horn of Africa, Harvard University Press, Cambridge 1963.
- Trood, R., B., and Dawdy, W., The Indian Ocean Perspectives on Strategic Arena, Duke University Press, Durham 1985.
- Woodwars, p., The Horn of Africa: Politics and International Relations, New York 1996.
- Wubneh, M., and Abate, Y., Ethiopia: Transition and Development in the Horn of Africa, London 1988.
- Yohannes, O., Eritrea: A Pawn in World Politics, University of Florida Press 1991.

سادسا : مقالات ودراسات

(أ) بالعربية

- إجلال محمد رأفت، السياسات الدولية تجاه القضية الإرترية من سنة ١٩٦٢حتى سنة ١٩٩١، عبد الملك عوده، إريتريا : دراسة مسحية، معهـد البحـوث والدراسـات العربية، القاهرة ١٩٩٥.
- أحمد أبو الوفا، الأوضاع القانونية لجزر البحر الأحمر، محمد صفي الدين أبـو العـز (محررا)، جزر البحر الأحمر (الملف العلمي)، الجمعية العلمية الملكية (الأردن)، عمان ١٩٨٩.

- أحمد حاجي دعالة، حديث مع سفير الصومال، مجلة منبر الإسلام، العدد الثالث، السنة ٢٥، ربيع الأول ١٣٨٧، ٩ يونيو ١٩٦٧.
- أحمد شيخ موسى الأزهري، الصومال يواجه المصاعب، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٢٩، أبريل ١٩٦٠.
- أحمد صوار، دور القارة في الثقافة الاشتراكية تجاه أفريقيا، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٦٣، فبراير ١٩٦٣.
- أحمد عباس عبد البديع، أزمة المياه من النيل إلى الفرات، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١.
- أحمد يوسف أحمد، التحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣١، يناير ١٩٧٣، ص ١٦٨.
- أحمد يوسف القرعي، التحرك الدبلوماسي المصري في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣١، يناير ١٩٧١.
- أحمد يوسف القرعي، الخريطة السياسية للقرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- ألفت التهامي، الجذور الاجتماعية للصراع في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- أمال إسماعيل شاور، إريتريا :دراسة جغرافية، عبد الملك عودة (محررا)، إريتريا دراسة مسحية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٥.
- أمل الشاذلي، الأطماع الإسرائيلية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- أمينة مراد، أنقذنوا شعب الصومال، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٥٠، فبراير ١٩٦٢.
- بطرس بطرس غالي، المنازعات الأفريقية وتسويتها بالطرق السلمية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣، أكتوبر ١٩٦٨.
- بطرس بطرس غالي، بين الصومال وأثيوبيا، الأهرام الاقتصادي، العدد ٨٥ مارس ١٩٥٩.
- جلال يحيى، جيبوتي، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٢٣، أكتوبر ١٩٥٩.
- جلال يحيى، مصر والصومال، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٢٨، ١٩٦٠.
- جلاو جاسمان، التناقض الأثيوبي، الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٢٩.
- جمال زكريا قاسم، الصراعات المحلية والدولية في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن السادس عشر، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠.
- جهاد عوده، السياسة المصرية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- حامد مصطفى الغماز، العلاقات التجارية بين الإقليم الجنوبي وأثيوبيا، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ١٣٣، مارس ١٩٦١.

- حورية توفيق محمد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، النـدوة الدوليـة للقـرن الأفريقي يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، معهد البحوث والدراسات الأفريقيـة، القـاهرة ١٩٨٧.
- رأفت غنيمي الشيخ، أمن البحر الأحمر بين ميثاق جده عـام ١٩٥٦ ومـؤتمر تعـز ١٩٧٧: صفحة من السياسة العربية، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠.
- رضا خليفه، الجمهورية العربية المتحدة وخطة التنمية في الصومال، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٦٩، أغسطس ١٩٦٣.
- زاهر رياض، السياسة الفاشية في أثيوبيا، مجلة نهضة أفريقيا،العدد رقـم (٧)، ينـاير ١٩٦٧.
- سامي هاشم، حوار دبلوماسي مع سفير الصومال بالقاهرة، الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٣٨، ١٥ نوفمبر ١٩٧٣.
- سامي هاشم، حوار مع وزير خارجية أثيوبيا (ميناس هايلي)، الأهـرام الاقتصـادي، العدد ٤٣٩، أول ديسمبر ١٩٧٣.
- سعيد عبد المقصود محمد إسماعيل، تجارة مصر الخارجية مع دول حوض النيل : دراسة تحليلية للتبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل من السلع والخدمات خلال الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٣، دراسة قدمت ضمن أعمال الندوة الدولية لحوض النيل، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ١٩٧٩.
- سلوى محمد لبيب، السياسة المصرية تجاه أثيوبيا في التسعينيات، بحث ضمن أعمـال المؤتمر السنوي للبحوث السياسية، مركز الدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٠.
- سمعان بطرس فرج الله، مستقبل جيبوتي بين أثيوبيا والصومال، السياسة الدولية، العدد ٧، يناير ١٩٦٧.
- سمير محمد طه، مصر والصومال : الانسحاب المصري من الصومال، أحمد عزت عبد الكريم (محرراً)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠.
- سوسن حسن، السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العـدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- شوقي عطا الله الجمل، دور مصر الثقافي في أثيوبيا، دراسة قدمت ضمن أعمال مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقية بالقاهرة ١٩٩٨، معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقية، القاهرة ٢٠٠٥.
- شوقي عطا الله الجمل، سياسة مصر واستراتيجيتها في البحر الأحمر في النصف الثـاني من القرن التاسع عشر، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، البحر الأحمـر في التـاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠.
- صلاح الدين فهمي محمد، استراتيجية البحر الأحمر في إطار حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، أحمد عزت عبد الكريم.

- طاهر كنعان، البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الأفريقية المعاصرة، عبد الملك عوده، العرب وأفريقيا : بحوث ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة ١٩٨٤.
- عادل عبد الرازق، دور ثورة يوليو في نشر الثقافة العربية في أفريقيا، ورقة عمل ضمن مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقي ١٩٨٥.
- عبد الحميد موافي، المصالحة بين السودان وأثيوبيا، السياسة الدولية، العدد ٦١، يوليو ١٩٨٠.
- عبد الرحمن الصالحي، التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي، الندوة الدولية للقرن الأفريقي يناير ١٩٨٥، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الجزء الأول، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٨٧.
- عبد العاطي محمد أحمد، منظمة الوحدة الأفريقية وحرب أوجادين، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- عبد العزيز العجيزي، الآثار الدولية لإغلاق قناة السويس، السياسة الدولية، عدد ١٣، يوليو ١٩٦٨.
- عبد العزيز رفاعي، الصراع الدولي في القرن الأفريقي واستراتيجية البحر الأحمر، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠.
- عبد العظيم الديب، مأساة المسلمين في إريتريا، مجلة الأمة القطرية، السنة الأولى، العدد الثاني، صفر ١٤٠١ هـ - ديسمبر ١٩٨٠.
- عبد العظيم رمضان، البحر الأحمر في الصراع بين مصر وإسرائيل (١٩٦٧- ١٩٧٨)، أحمد عزت عبد الكريم (محررا)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠.
- عبد الله المشد، كمال الدين صلاح كما عرفته، مجلة نهضة أفريقيا، السنة الأولى، العدد السادس، أبريل ١٩٥٨.
- عبد الله جمعه الحاج، العرب ومستقبل إريتريا، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٩، مايو ١٩٩٥.
- عبد الله فهد النفيسي، الصراع على البحر الأحمر ودور مصر المنتظر، أخبار اليوم، عدد ١ أبريل ٢٠٠٦.
- عبد الملك عوده، الحرب والتضامن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٥، يناير ١٩٧٤.
- عبد الملك عوده، الرأي العام المصري والحرب الأثيوبية الإيطالية، السياسة الدولية، العدد ١٩، يناير ١٩٧٠.
- عبد الملك عوده، العدوان الإسرائيلي وموقف الدول الأفريقية، السياسة الدولية، العدد ٩، يوليو ١٩٦٧.

- عبد الملك عوده، حمدي عبد الرحمن، التعاون الإقليمي في القرن الأفريقـــي وحـــوض النيل، السياسة الدولية، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١.
- عبد المنعم الحصري، تغلغل إسرائيل في أفريقيا، مجلة نهضة أفريقيا، العدد ٥٠، ينـــاير ١٩٦٢.
- عبد المنعم زكي، التجارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة، الأهرام الاقتصـــادي، العدد ٢٤٢، سبتمبر ١٩٦٥.
- عدنان العمد، المخطط الإسرائيلي ضد تحرير أفريقيا، السياسة الدوليـــة، العـــدد ٢٦، أكتوبر ١٩٧١.
- عز الدين فوده، السوق الأوروبية المشتركة والدول الأفريقية، الأهـــرام الاقتصـــادي، العدد ٣٣٤، يوليو ١٩٦٩.
- عز الدين فوده، الصومال الأفريقي، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ١١٨، يوليـــــو ١٩٦٠.
- عز الدين فوده، العلاقات الأثيوبية العربية، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٩١، يونيو ١٩٥٩.
- عز الدين فوده، العلاقات الاقتصادية بين ج.ع.م والصومال، الأهـــرام الاقتصـــادي، العدد ١٩٥، أكتوبر ١٩٦٣.
- عطا محمد صالح زهرة، هجرة اليهود الفلاشا، مجلة المستقبل العربي، العدد ٧٥، مـــايو ١٩٨٥.
- علاء الحديدي، السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل، السياسة الدولية، العـــدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١.
- علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، مجلـــة المستقبل العربي، العدد ٩، سبتمبر ١٩٧٩، بيروت ١٩٧٩.
- علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، أحمـــد عزت عبد الكريم (محررا)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠.
- علي الدين هلال، السياسة الخارجية المصرية منذ كامب ديفيد، وليام كوامب (محررا)، كامب ديفيد بعد عشر سنوات، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٩.
- عواطف عبد الرحمن، السياسة المصرية وثورة أكتوبر، السياسة الدولية، العـــدد ٢٣، أكتوبر ١٩٧٠.
- فؤاد عبد المقصود طه، صراع القوى العظمى في منطقة البحر الأحمر، مجلـــة الموقـــف العربي، العدد ٣٤، ربيع ثان ١٤٠٠ هـــ، فبراير ١٩٨٠.
- فاروق فهيم، الأمن القومي المصري السوداني والعلاقات المشتركة بينهما، أسامة الغزالي حرب (محررا)،ندوة العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر، القاهرة ١٩٩٠.

- فوزي طايل، البحر الأحمر ومجموعاته الجزرية في إطار الأمن القومي العربي، محمد صفي الدين أبو العز (محررا)، جزر البحر الأحمر (الملف العلمي)، الجمعية العلمية الملكية (الأردن)، عمان ١٩٨٩.
- كميلة محمد عبد الله، دور الإذاعة المصرية الموجهة في تنمية العلاقات العربية الأفريقية، ضمن مؤتمر العلاقات الثقافية العربية الأفريقية.
- لطفي عبد العظيم، الصادرات المصرية وتوزيعها الجغرافي، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٠٦، يوليو ١٩٧٢.
- ماجدة محمود الجندي، أبعاد الصراع في القرن الأفريقي : رؤية الأطراف المحلية، مجلة دراسات أفريقية، العدد الأول، أبريل ١٩٧٩.
- مجدي حماد، أفريقيا في التوجه الإسرائيلي، مجلة شئون عربية، العدد ١٨، أغسطس ١٩٨٢.
- مجدي حماد، العلاقات العربية الأفريقية في المنظور الغربي والسوفيتي، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٢، أكتوبر ١٩٨٣.
- محمد حسنين هيكل، الخطر فوق البحر الأحمر، الأهرام، ١٩٧٢/١٠/٢٧.
- محمد حسنين هيكل، نظرة أخيرة على الكونغو وقواتنا تعود منه، الأهرام، عدد ٣ فبراير ١٩٦١.
- محمد حسنين هيكل، حلم ليلة الصيف الذي عاشت فيه أفريقيا، الأهرام، عدد ١٧ فبراير ١٩٦١.
- محمد حقي، الكونغو من لومومبا إلى موبوتو. السياسة الدولية، العدد ٩ يوليو ١٩٦٧.
- محمد دويدار، الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، العدد رقم ٣، سنة ١٩٧٩.
- محمد رضا فوده، السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقي، أحمد يوسف أحمد (محررا)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية)، مركز الدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٠.
- محمد عبد الرحمن برج، البحر الأحمر والسياسة الدولية في نهاية القرن التاسع عشر ١٨٨١-١٨٩١، أحمد عزت عبد الكريم (محرراً)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٠.
- محمد عبد الغني سعودي، النيل : دراسة في السياسة المائية، أسامة الغزالي حرب (محرراً)، العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحضر والمستقبل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ١٩٩٠.
- محمد عبده مخلوف، الصومال في سبيل الاستقلال، مجلة نهضة أفريقيا، العدد التاسع، يوليو ١٩٥٨.
- محمد علي بركات، السياسة البريطانية في جنوب البحر الأحمر (١٨٨٤-١٨٨٩)، أحمد عزت عبد الكريم (محرراً)، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة، ص ٤٢٢.

- محمد محمد فائق، ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا، مجلة المستقبل العربي، العـــدد ٥٣، يوليـــو ١٩٨٣.
- محمد نعيم، مأساة إريتريا، مجلة الأزهر، المجلد ٤٨، الجزء الأول، ذو القعـــدة ١٣٩٦ هـــ نوفمبر ١٩٧٦ م.
- مراد كامل، العلاقات بين الكنيستين المصرية والأثيوبية، مجلة السياسة الدولية، العـــدد ٨، يوليو ١٩٦٨.
- مريت بطرس غالي، مؤتمر أديس أبابا للكنائس الشرقية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣، يناير ١٩٦٦.
- مصطفى كمال محمود، مع زعماء الصومال (محمود حربي)، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢١، ١٩٦٠.
- نبيه الأصفهاني، المواجهات المسلحة الأثيوبية – الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- نبيه الأصفهاني، يوميات الصراع الأثيوبي الصومالي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- نجوى أمين الفوال، المواقف العربية تجاه الثورة الإريترية، مجلة المستقبل العربي، العـــدد ٩٤، ديسمبر ١٩٨٦.
- وحيد محمد عبد المجيد، أوجادين.. البؤرة المشتعلة في القرن الأفريقي، مجلـــة الموقـــف العربي، العدد التاسع، ١٣٩٨هـــ، ١٩٧٧.
- وحيد محمد عبد المجيد، التطورات الأخيرة في الصراع الصومالي الأثيوبي، مجلة الموقف العربي، العدد ١١، ربيع ١٣٩٨ هـــ، مارس ١٩٧٨.
- وحيد محمد عبد المجيد، الفكر العربي وقضية البحر الأحمر، مجلة الموقف العربي، العـــدد ٢٥، جماد ثان ١٣٩٩هـــ، مايو ١٩٧٩.
- وحيد محمد عبد المجيد، جيبوتي وتدعيم الهوية العربية، مجلة الموقف العربي، العدد ٢٣، ربيع ثان ١٣٩٩ هـــ، مارس ١٩٧٩.
- وحيد محمد وحيد، موقف أوروبا الغربية تجاه صراعات القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨.
- يسري قنديل، الأهمية الاستراتيجية لجزر البحر الأحمر، محمد صفي الدين أبـــو العـــز (محررا)، جزر البحر الأحمر (الملف العلمي)، الجمعية العلمية الملكية (الأردن)، عمان ١٩٨٩.

(ب) بلغة أجنبية

- Abbjnk, J., An Historical Anthropological Approach to Islam in Ethiopia: Issues of Identity and politics, in : Journal of African Cultural Studies, Vol. 11, No. 2, December 1995.
- Abir, M., The Origins of the Ethiopian – Egyptian Border Problem in the Nineteen century, in : The Journal of African History , Vol. 8, No., 3, 1967.

- Ajami, F., and Sours, M., H., Isreal and Sub-Saharan Africa, in : Africa Study Review, Vol. 8, No. 3 1970.
- Albright, D., E., The Horn of Africa and Arab-Israeli Conflict, in: Freedman, R., World Politics and the Arab-Israeli Conflict, New York 1979.
- Ayale, N., The Blue Nile and Hydro-politics among Egypt, Ethiopian, and Sudan, in: Proceeding of the International Conference of Ethiopian Studies Moscow 1986.
- Ayoob, M., The Superpowers and Regional Stability: Parallel Response to the gulf and the Horn, in: World Today, Vol. 35, No. 5, May 1979.
- Campbell, J., C., Soviet Policy in Africa and the Middle East, in: Current History, Vol. 73, No. 430, 1977.
- Chege, M., Conflict in the Horn of Africa, in: Hansen, E., Africa Perspective on Peace and Development, London 1988.
- Gonzalez, E., Cuba, the Soviet Union and Africa, in: Albright, D., E., (Ed), Africa and an International Communism, Indiana University 1980.
- Harbeson, J., W., Ethiopia whither the Revolution, in: Africa Report, Vol. 21, No. 4, 1976.
- Herrick, and Anita, The US Role in Eritrea Conflict, in: Africa Today, Vol. 23, No. 2, 1976.
- Hewdi, A., Egyptian Policy in the Red Sea 1952-1982, in: Abdel Majed (Ed.), The Red Sea Prospects for Stability, London 1984.
- Ismael, T., The United Arab Republic in Africa, in: Canadian Journal of African Studies, Vol. 2, No. 2 (Autumn, 1969.
- Jaffe, A., Haile Selassies Remarkabie Reigm, TheEmpror at 78 Seeks to keep up with Forces of Change, in : Africa Report, Vol. 16, No. 5, 1971.
- Keller, E., J., United States Foreign Policy on the Horn of Africa: Policymaking with Blinders on, in: Bender, G., J., (Ed.), Africa Crisis Areas and Us Foreign Policy.
- Kendie, D., Egypt and Hydro-politics of the Blue Nile River, in: Northeast African Studies ,6,1-2,1999.
- Larus, J., The End of Naval Detent in the Indian Ocean, in: World Today, Vol. 36, No. 4, April 1980.
- Lewis, I., M., After the Referndum Prospects in the Horn, in: Africa Report, Vol. 12, No. 4, 1967.
- Lewis, I., M., Pan-Africansm and Pan-Somalism, in: The Journal of Modern African Studies, Vol. 1m no. 2, June 1963.
- Lewis, I., M., Recent Development in Somali Dispute, in: African Affairs, Vol. 66, No. 263, April, 1967.
- Lucas, N., Israeli policy in the Red Sea, in: Abdel Majid F., (Ed.), The Red Sea Prospect for Stabilty, New York, 1984.
- Macus, H., G., After Referedum: A Danzig Solution, in: African Review, in: African Affairs, Vol., 73, No. 290, 1979.
- Markakis, J., The National ReVolution in Eritrea, in : Journal of Modern African Studies, Vol. 26, No, 1, 1988.
- Marks, T., M., Djibouti: Frances Strategic Toehold in Africa, in: African Affairs, Vol., 73, No. 290, 1979.
- McCann, J., Ethiopia and Britain and Negotiations for the Lake Tana Dam 1922-1935, The Journal for African Historical Studies, Vol., 32, No. 214.
- Mekonnen, K., The Defects and Effects of past Treaties and Agreement on the Nile River Waters, http://www.ethiopians.com/abay/engin,html#1891.
- Ottaway, M., Ethiopia, in: Albright, D., E., (Ed), Africa and an International Communism, Indiana University 1980.
- Payton, G., D., The Somali Cuop of 1969, in : The Journal of Modern African Studies, Vol. 18, No. 3, September 1980.
- Remnek, R., B., Soviet Military Interests in Africa, in: Orbis 1984.

- Robinson, A., The Egyptian – Abyssinian War of 1874-1876, in : Journal of the Royal African Society , Vol. 26, No. 103, April 1927.
- Schwab, P., Cold War on The Horn of Africa, in: African Affairs, Vol., 77, No. 306, 1978.
- Scott, W., The African - American Nexus in Soviet Strategy, in : Albright, D., (Ed), Africa and International Communism, Indiana Universty 1980.
- Shams, F., B., Conflict in the Horn of Africa, in: Current History, Vol. 73, No. 432, 1977.
- Shepherd, G., Dominance and Conflict on the Horn of Africa: Notes on US-Soviet Rivalry, in: Africa Today, Vol. 32, No. 3, 1978.
- Stafford, E., The Ex-Italian Colonies, in: International Affairs, Vol. 25, No., 1, 1949.
- Thurston, R., Detente in the Horn of Africa, in : African Report, Vol. 14, No. 2, 1969.
- Tripodi, P. Back to the Horn: Italian Administration and Somalia's Independence, in: The Journal for African Historical Studies, Vol., 32, No. 213.
- Valenta, J., Intervention in the Horn of Africa, in: Journal of International Affairs, Vol. 34, No. 2, 1981, p. 111.
- Warren, H., The US Role in the Eritrean Conflict, in : Africa Today, Vol. 23, No., 2, 1976.
- Warsama, M., Horn of Africa: The Historical Antagonism, in: Africa Quarterly, Vol. 19, No. 2, September 1979.
- Yakobson, S., The USSR and Ethiopia: A Case of Traditional Behavior, in: London, K., New Nations in Divided World: The International Relations of Afro-Asian States, New York 1964.

سابعاً : الرسائل العلمية

- إبراهيم عبد المجيد محمد، الاستعمار الفرنسي في الصومال ١٨٨٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٨٢.
- أحمد صالح عمر، الحكم المصري في مصوع وملحقاتها (١٨٦٥-١٨٨٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٨٥.
- أحمد كامل الخطيب، إسرائيل والبحر الأحمر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد ١٩٨٨.
- أحمد محمد محمود محمد، الخلافات الإريترية الإريترية في ظل الكفاح المسلح ١٩٦٨ – ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٠.
- جوزيف رامز أمين، دور الكنيسة القبطية في أفريقيا، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ٢٠٠٠.
- حسن علي محمد احمد، دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية وموقف القوى المحلية منها ١٩٢٩ – ١٩٥٩، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات الأفريقية، القاهرة ٢٠٠٠.
- الحسن يروحا والي، السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا ١٩٧٠ – ١٩٨٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٩٠.
- سيد زكي شكري، جيبوتي من الاحتلال ١٨٦٢ إلى الاستقلال ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٨٦.

- صادق عبده علي، اليمن الجنوبي والقرن الأفريقي ١٩٦٧ – ١٩٧٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ٢٠٠١.
- عبد الحميد عبد الله سلام، العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمه عام ١٩٦١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٧٥.
- عصام محسن الجبوري، العلاقات العربية الأفريقي ١٩٦١ – ١٩٧٧، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، بغداد ١٩٧٨.
- فرهاد محمد علي، السياسات الاقتصادية لمصر وإسرائيل تجاه أفريقيا (١٩٤٨-١٩٧٣) دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٧٩.
- محمد حاج مختار حسين، الصومال الإيطالي في فترة الوصاية حتى الاستقلال ١٩٥٠ – ١٩٦٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٨٣.
- محمد عثمان أبو بكر، الثورة الإريترية في ظل حكم هيلاسلاسي من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٩.
- محمد عثمان أبوبكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار القريبة منه (في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨). رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ٢٠٠٢.
- محمد معلم علي حاشي، سياسات جمهورية الصومال تجاه مشروع الصومال الكبير ١٩٦٠-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٥.
- محمد نجاتي إبراهيم، الوجود العسكري الأجنبي المباشر في أفريقيا وأثره على السياسة القومية والعسكرية المصرية في القارة، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة ١٩٨٨.
- محمود عباس أحمد عبد الرحمن، الأزهر وأفريقيا قبل تطويره وبعده ١٩٣٦-١٩٧٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٧٩.
- مكرم سويحة بخيت، أثيوبيا في عصر الإمبراطور هيلاسلاسي ٣٠-١٩٧٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٨٨.
- مكرم سويحة بخيت، العلاقات المصرية – الحبشية في الفترة من ١٨٨٤- ١٩٢٩ والعوامل المؤثرة فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة ١٩٧٩.
- موسى فارح حسين، مشكلة الصومال الغربي وتأثيرها على العلاقات الصومالية – الأثيوبية من عام ١٩٦٠ حتى ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٥.

• يوسف كرم الله عبد الصمد، العلاقات السودانية الأثيوبية ١٩٥٦ – ١٩٧٤، رســـالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ٢٠٠٢.

ثامنا : مقالات ومعلومات من الشبكة الدولية للمعلومات

- Addis Ababa Summit Conference : Creation of The Organization of African Unity:
  http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_5html.
  http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_2html.
  http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_2html.
  http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_3html
  http://www.ouacreation.com/creation_of_theoua_7html.
- Cold War International History Project, http://www.ics.sj.edu/../../index.chm?
- Gewald, J., Making Tribes: Social Engineering in the Western Province of British Administrated Eritrea, 1941- 1952,
  http://www.aucegypt.edu/journals/journal_of_colonialism_and_colonial_history/v00/1.2gewald.html.
- http://www.ethiopiahistory.com/menlikII.
- International Library of the Communist Left, The Camp David Accords and the new Alignment of Forces,
  http://www.sinistra.net/lib/upt/compro/liqe/liqemcicae.html#u3
- International Library of the Communist Left, The Expanded Role of the Israel-Egypt Alliance after the fall of the Shah,
  http://www.sinistra.net/lib/upt/compro/liqe/liqemcicae.html#u4
- Marcus, H., 1960, The year the Sky began falling on Haile sellassie, in: Northeast African Studies, Vol. 6,
  http://www.o.muse.ihi.edu.lib.aucegypt.edu/journal/northeast_african_studies/vooo6/6.3marcus.
- Mekonnen, K., The Defects and Effects of past Treaties and Agreement on the Nile River Waters, http://www.ethiopians.com/abay/engin.html#1891.
- Payton. G., The Soviet Union Ethiopian Liaison, Airlift and beyond, Air University Review, November- December 1979,
  http://www.airpower.maxwell_af.mil/airchronicles/aureview/1979/nov-dec79.html.
- Sisay, G., The Hydro - Politics of Nile, Past, Present, and Future,
  http://www.cyberethiopia.com/net/docs/getachew_sisay.html.
- Somalia, British Administration, Somalia, The Economy,
  http://www.mongabay.com/reference/country_studies/somalia/inde.html
- The Federal Democratic Republic of Ethiopia, Foreign Affairs and National Security Policy and Strategy, Relations with Egypt.
  http://www.mfa.gov.et/Foreign_Policy_And_Relation/Egypt.php.
- The Ogaden War 1977-1978, www.onwar.com.
- Tilahum, W., The Nile, However, is more than Egypt,
  http://www.ethiopiandit.ologspot.com/2005/02/not_just_river_in_egypt.html.
- Yohannes, A., The Hydro politics of the Nile,
  http://www.geocities.com/~damani/conflictnews.html

فهرس